شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهده

محمد محيى الدين عبد الحميد

المدرس فى قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

الجزء الأول

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠

مقدمة الطبعة الأولى :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حقَّ حَمْدِه ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبيه وعَبْدِه ، وعلى آله وصحبه وجُنْدِه رَبِّ أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمتَ علىَّ وعَلَى والدىَّ ، وأن أعمل صالحا تَرْضَاهُ ، وأصلح لى فى ذُرِّيَّتِى ؛ إنى تبت إليك ، و إنى من المسلمين .

أحمده — سبحانه — استكثاراً لفضله ، واستدْرَاراً لوابل كَرَمه ، واسْتِتْمَامًا لجزيل نعمته؛ وأشكره أداءً لما وجب بسابق عطائه ، واستزادةً من هباته ؛ وأستهديه الطريقَ الواضح والمحجَّة التى لايضل عنها إلا غاوٍ ؛ وأعوذ به من الهمَّة القصيرة ، والمطامع الدَّنِيَّة .

وأسأله أن يُوَالى صلواته وسلامه على رسوله : يُنْبُوعِ الحكمة ، وسِرِّ الفصاحة ، ومَعْدِن المكارم ، وجُرْثُومة الفضائل : سيدنا محمد بن عبد الله الذى أنزل عليه الكتاب نُوراً لايطفأ مصْبَاحُه ، وشعاعا لايَخْبُو ضوءه ، وفُرْقَانًا لايُنْقَضُ برهانه ، وتبيانًا لاتنهدم أركانه ، وهَدَى به من الضلالة ، و بَصَّرَ به من العمى ، وأقام به دَعَائم الدين ، ونَشَرَ به ألويةَ اليقين ؛ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين لم تَشْغَلْهُمْ عن القيام بحقه زينةٌ ولا متاع ، ولا قُرَّةُ عين من ولدٍ أو مال ، ولم تُلْهِهِمْ تجارةٌ ولا بيع عن ذكر الله و إقام الصلاة و إيتاء الزكاة ، وعَلَى من يهتدى بهديه إلى يوم القيامة ، وسَلَّم تسليما كثيرا .

و بعد ؛ فهذا شرح الإمام ، العالم ، العامل ، الصدر ، الكامل ، المقرئ ، الأصولى ، أبى الحسن على نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى ، الأشمونى ، الشافعى ، المولود فى شعبان من سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة ، والمتوفَّى فى سنة تسع وعشرين وتسعمائة ، على ألفية إمام النحاة ، وحافظ اللغة ، أبى عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى ، الجَيَّانى ، نزيل دمشق ، المولود فى سنة ستمائة من الهجرة ، والمتوفى فى اليوم الثانى عشر من شهر شعبان من سنة اثنتين وسبعين وستمائة[1] ، وهو أجل الشروح على كثرتها

(١) ذكر الأشمونى فى شرحه هذا أن ابن مالك توفى فى سنة ٦٧٢ عن خمسة وسبعين عاما ، ولم نجد أحدا ممن ترجم لابن مالك ذكر ذلك سواه .

واختلاف مشاربها وتعدد مناحيها ، وأكْثَرُهَا مادةً ، وأبْعَدُهَا شَــوْطاً فى مَيْدَان الجمع والتهذيب ، بل نحن لانبالغ إذا قطعنا بأنَّ هذا الشرح أوفى مايتناقله قراء العربية اليوم من كتب النحو والتصريف ، وأجْمَعُهَا لمذاهب النحاة ، وشواهدها ، وتعليلاتها ، والإشارة إلى توجيه شَوَاذِّها فى عبارة سهلة ، وأسلوب لاتعقيد فيه ولا إغلاق .

وقد كنت شرحت شواهد شرح قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعمائة ، شرحا مختصرا ، لم أتجاوز فيه نسبة بيت الشاهد إلى قائله ، مع بيان مفرداته وإعرابه وموضع الاستشهاد فيه ، ليتناسب مع أذهان قارئيه وحاجتهم ، فأقبل الناسُ عليه ، وشهدوا بما أفرغت فيه من الجهد ، ثم أسندت إلى إدارة كلية اللغة العربية فى الجامع الأزهر تدريسَ شرح الأشمونى ، فرغب إلىَّ أبنائى من طلبتها أن أشرح لهم شواهده شرحًا تقَرُّبه أعينهم ، وتطمئن إليه نفوسهم ، وتنقع به غُلَّتُهُمْ ، وكنت أذودهم عن هذه الطَّلِبة ، وأُبَيِّنُ لهم وُعورَةَ مسلكها والصعوبةَ التى يجدها سالكها ، وكانوا يَقْبَلُون معذرتى ثم يعاودون ، حتى ثَقُلَ علىَّ رَدُّهم ، وعَظُمت على نفسى خيبة رجائهم ، فاستعنت بالله تعالى فأعاننى بحوله وقدرته ، واستخرته فخار لى ، واضطلعت بهذا العمل وأنا أعلم مافيه من هَوْل ومشقة ، ثم مايكون بعد ظهوره من حفيظة حاسد ، أو اضطغان حاقد ، وما زلت أواصل البحث ، وأتابع الاستقصاء ، وأقرأ لهذا ولذاك من المصنفين حتى أخرجت هذه الأوراق — بتوفيق الله — من بين فَرْثٍ ودمٍ لَبَناً خالصا سائغا للشاربين . ولم أُخْلِ شاهدا من نكتة بديعة : أدبية ، أو لغوية ، أو نحوية ، ولم أترك لعالم قولا فيه فائدة وغَنَاء حتى نقلته وبَيَّنْتُ مافيه من صحة أو فساد ، وضَمَمْتُ إلى شواهد الكتاب آلافًا ، وجذبت إليها أشباهها ، فجاء الكتاب على هذا النحو مَوْسُوعَةً كبيرة فى قواعد اللغة العربية وشواهدها دانيةً قُطُوفها ، سَهْلَةً مسالكها ، سائغةً مَشَاربها ، لم أُحَلِّئْ عنها طالبا بتعقيد الأسلوب أو بعيد الإشارة ، بل كنت أنقل بالمعنى أحيانا لأسلك للبيان أوضح مسلك ، مع المحافظة على مقصد المنقول عنه ، وبيان أننى لم ألتزم لفظه .

فإن جاء الكتاب بعد هذا كله على ما أردت فإنما يرجع فضله إلى أربعة من الناس ؛ أولهم : والدى رضى الله تعالى عنه وأسكنه بحبوحة الجنة ، فهو الذى حَبَّبَ إلىَّ العلم وشَجَّعنى

على تحصيله و إنفاد الجهد فيه ، وثانيهم : إخوانى وأساتذتى من علماء الأزهر وشيوخه ؛ فإنهم الذين أناروا لى الطريق وحَرَّضُونى على السير فيه ، وثالثهم : أبنائى طلبة كلية اللغة العربية ، فهم الذين استثاروا هِمَّتِي ، وقَدَحُوا زنادها ، ورابعهم : الشاب الأديب محمد أفندى محمد عبد اللطيف صاحب المطبعة المصرية ؛ فإنه الذى أمكن الناس من قراءة هذا الكتاب بقيامه بطبعه على هذا الشكل البديع .

وقد رأيت أن أطبع كتابى مع أصله لأمرين : الأول : ألا يتشعب ذهن القارئ فتنقص الفائدة المَرْجُوَّةُ منه ، والثانى : أن أهْتَبِلَ هذه الفرصةَ لأخرج للناس نسخةً من « شرح الأشمونى » خالية من الخطأ ، بريئة من التحريف ، فى مَنْظَرٍ يشوق القارئ ويغريه بالمطالعة ؛ وأنا أرجو أن يكتب الله لى التوفيق والسداد .

وقد وضعت للأبيات رقما متتابعا من أول الكتاب إلى آخره ، فإذا تكرر بيت وضعت له فى المرة الثانية الرقم الذى استحقَّه فى المرة الأولى ؛ لئلا يتكرر القول عليه ، وليسهل على القارئ الرجوع إليه .

وصنعت للكتاب فهارس متعددة : إحداها : لأبيات الشواهد مرتبة على حروف المعجم باعتبار قوافيها ، لا باعتبار أوائلها ، وقد ذكرت الأبيات كاملة وإن كان الشارح لم يذكر فى بعضها غير قطعة منها ، وحافظت على رواية الشارح وإن كنت قد صوَّبْت فى تعليقاتى غيرها ، والثانى : للأبيات الواردة فى شرح الشواهد ، سواء أكانت لبيان معنى لغوى ، أو لتأييد مذهب نحوى ، أو لغير ذلك من الأغراض ، وترتيب هذا الفهرس كترتيب الفهرس الأول ، والثالث : للموضوعات مفصلة ؛ والرابع : للكلمات المشروحة ، سواء أورد ذكرها فى الأصل أم فى شرحه ، وسواء أكان شرحها لغويا أم نحويا ، واعتزمت أن أجعل مع كل جزء مايتعلق به من الفهرس الأول والثالث ، فإذا تم الكتاب جعلت فى آخره فهارس عامة للأنواع الأربعة ، ولو تَيَسَّر ضممت إليها فهرسا للأعلام الواردة فى الأصل وشرحه ، وإن لم أكن قد تَعَرَّضْتُ لترجمة واحد من أصحابها .

والله سبحانه وتعالى المسئول أن ينفع بهذا العمل كاتبه وطابعه وقارئه ، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم ؛ إنه الجواد الرحيم ، وهو حسبي ونعم الوكيل ؟

القاهرة فى { ربيع الثانى ١٣٥٢ / أغسطس ١٩٣٣ }

محمد محيي الدين عبد الحميد

مقدمة الطبعة الثانية :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسل ٱللهِ ، وعلى آلهم وأصحابهم

و بعد ؛ فقد كان مما جرى به القدر أنى أنشأت شرحًا على شواهد الكتاب الذى صَنَّفه أبو الحسن على نور الدين الأشمونى الذى شرح فيه ألفية إمام النحويين ، وواسطةِ عقدهم جمالِ الدين محمدِ بن مالك ؛ وتوخَّيْتُ فى شرحى هذا سهولة العبارة و بَسْطَ القول ، وأكملت ما أشار إليه من مذاهب النحاة واستدلالهم، وفَصَلْتُ فى كل مسألة من مسائل الكتاب بالدليل ٱلذى تؤيده شواهد العربية .

وكان كتابى هذا فى ظاهر أمره شرحًا لشواهد الكتاب ، ولكنه عند التحقيق بَحْثٌ مستفيض فى مسائله كلها .

وكان قد ظهر المجلدان الأول والثانى من مجلدات ثمانية فى عام ١٣٥٢ من الهجرة ، الموافق لعام ١٩٣٣ من الميلاد ، ثم حالت ظروف لا يَدَ لى فيها عن إتمام الكتاب ؛ ومع أن ماظهر من الكتاب لم يتجاوز ربعه فقد أقبل عليه الناسُ من قراء العربية فى مصر وفى غير مصر، وكان كثير ممن وقعت لهم نسخة من نسخ الكتاب يتقاضونَنِى إكماله و يلحُّون علىَّ فى ذلك ، وأنا أعتذر لهم بأنه لا يمنعنى من إجابة رغبتهم إلا القَدَرُ ٱلذى لا يُغَالَب ، و بين يدىَّ الآن من الكتب التى تَفَضَّلُوا بكتابتها إلىّ فى هــذا الشأن العددُ الكثير ، وأنا أهتبل هذه الفرصة فأشكر لهم هذا التقدير ، وأسأل ٱللهُ ٱلذى بيده كل شىء أن يجزيهم عنى خير الجزاء .

وقد شَكَرَ صنيعى هذا مَنْ لا أُحْصِى من الناس ، وقد وَجَّه إلىّ بعضُ النَّاس شَيْئًا من

النقد ؛ فلم يكن شكر الذين شكروا ليخدعني عن نفسي ، ولا لِيَبْعَث الْغُرُورَ إليّ ، وأنا أعلم من شأن نفسي مالا يعلمه هؤلاء ، وأنا أعتقد أنني مهما أَفْعَلْ في سبيل العربية فهو جَهْدٌ أقلُّ مما يجب عليّ وعلى أمثالي أداؤه لها ، ولم يكن نَقْدُ الذين نقدوني لِيَثْنِيَنِي عن متابعة السير في الطريق الذي رَسَمْتُهُ لنفسي ورسمه لي الذين تَوَلَّوا تنشئتي من قبل .

فليطمئن أولئك الذين قدَّروا عملي وأَثْنَوْا عليه ؛ فإني لن أُقَصِّر في أداء واجبي ، ولن أترك العمل إلا أن يحبسني عنه القضاء الذي لامَدْفع له ، وليطمئن الذين وجَّهُوا إليَّ شيئاً مِنَ النقد ؛ فإني أعلم من المواطن التي كانت تحتاج إلى النظر ما لم يعلموه ، ومالم يخطر لهم في بال ؛ ثم إني راض عن نفسي ، وقانع منها بهذا الجهد المتواضع في هذا الزمن الذي أصبح فيه جَهْدُ أكثر أهله ادِّعَاء وتغريراً بالناس .

واليوم ، وقد أذِنَ الله أن يظهر الكتاب ، وأن يطَّرد ظهوره ؛ أعود إليه فأتمم بحثاً ، أو أنقح أسلوباً ، أو أُصْلح خطأً زلّ به القلم ، أو أزيد شيئاً رأيت في زيادته مَغْنَماً لطالب العلم ، وفي جملة الأمر أعود إلى الكتاب فأحاول ، ما وسعه جَهْدِي ، أن أظهره للناس في المظهر الذي أرضى عنه وأُسَرُّ له ، ورأيت أن يكون الكتاب في أربع مجلدات ؛ فجعلت المجلدين الأول والثاني في هذه المرة مجلداً واحداً

ولن أقتصر على شرح الشواهد ، وإن لم أكن قد اقتصرت عليها في المرة الأولى كما قلت ، ولكني سأستشهد لما لم يستشهد له أبو الحسن الأشموني ، وسأبحث مسائله فأُبَيِّن ما أطلقه ومن حقه التقييد ، وما قيده ومن حقه الإطلاق ، وما أغفله ومن حقه التنبه له ، وسأتعرض لأمثلته التي يذكرها من القرآن الكريم والحديث النبوي وأمثال العرب ، وسأترك من ذلك كله مالا أجد في التعرض له جديدَ فائدةٍ يجنيها الباحث في العربية

وفي النية ، أن يكون هذا الكتاب تمهيداً لِغَيْرِهِ من أمهات كتب العربية التي أرجو الله تعالى أن يمكنني من بَعْثِها على وجه تَقَرُّ به عين المطالع ويثلج له صدر الباحث

ربِّ إني أعوذ بك أن أدَّعي مالا أعلم ، وأعوذ بك أن أُعْجَبَ بما أعلم ، وأعوذ بك أن تكلني إلى نفسي

رَبِّ إنِّى أَلجأ إليك وَحْدك ؛ أن تجعلنى من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ؛ وألجأ إليك وَحْدَك ، أن تجعل عملى خالصاً لوجهك ، مقبولا عندك ، وألجأ إليك وحدك أن تجعل بك قوتى ، وإليك ضَرَاعَتى ، وعندك ثوابى

ربِّ هب لى من لدنك رحمة ؛ إنك أنت الْوَهَّاب ؟

كتبه
المعتز بالله تعالى
أبو رجاء
محمد محيي الدين عبد الحميد

القاهرة فى { ربيع الآخر من عام ١٣٥٨ هـ
يونيه من عام ١٩٣٩ م }

فهرس

الجزء الأول من

شرح الأشمونى

«ا» الموضوعات ، «ب» أبيات الشواهد

الفهرس الثانى

للشواهد الواردة فى الجزء الأول من شرح الأشمونى

حرف الهمزة

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١١٨	٦٦	الوافر	أَنَا ٱبْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّى	أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ
٢١٣	١٢٣	»	أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ ٱللهِ مِنْكُمْ	وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ
٣٨٦	٢٠٦	الرجز	مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا	
٤٢٨	٢٢٩	الخفيف	طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ	فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ
٤٩٣	٢٧٠	الوافر	وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا	لَلاَمُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

حرف الباء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٢	٤	»	أَقِلِّى ٱللَّوْمَ عَاذِلَ وَٱلْعِتَابَا	وَقُولِى إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا
٢٦	١٤	الطويل	عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ	فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ
٤٥	٢٠	البسيط	كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْىُ بَيْنَهُمَا	قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِى
٥١	٢٣	»	مِنَّا الَّذِى هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ	وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشِّيبُ
٥٧	٢٧	الخفيف	رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِى طَلاَلٍ	لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ
٦١	٣٠	الطويل	عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً	فَمَا هِىَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ
٦٨	٣٤	»	وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا	نَسِيتَ بِمَنْ تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ
٧٧	٤٠	»	[فَمَا سَوَّدَتْنِى عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ]	أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ
١٠٢	٥٦	»	وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِى تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ	لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابُهَا
١٠٨	٦٠	»	[فَقُلْتُ ٱدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً]	لَعَلَّ أَبِى الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

(١) انظره فى (ص ٣٢٤) أيضاً .

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٥٠٠	٢٧٣	الطويل	فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ	فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ
٥٠١	٢٧٤	الطويل	فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْـلُهُ	فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

حرف التاء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٤٠	٨٠	الكامل	حَنَّتْ نَوَارِ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ	وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارِ أَجَنَّتِ(١)
١٧٦	١٠١	الوافر	فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَـدِّي	وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ
٢٥١	١٣٩	الطويل	خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِياً	مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ
٣١٣	١٦٤	الرجز	مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي	مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَـتِّي
٥١٦	٢٨٢	الطويل	شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَاهُوَ كَائِنٌ	وَأَنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ

حرف الحاء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٧	٩	الوافر	نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو	بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيـحُ
١٥٢	٨٧	الرجز	نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا	يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَـاحَا
٢١٠	١٢٠	الطويل	لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً	فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ
٣٥٣	١٨٧	الرجز	مَهْ عَاذِلِي ؛ فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا	بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى
٤٢٢	٢٢٥	الكامل	مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَـا	فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ
٤٦٦	٢٥٣	الطويل	إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ	رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ
٥٢١	٢٨٥	الكامل	إِنِّي زَعِيـمٌ يَا نُوَيْـقَةُ إِنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزَاحِ وَنَجَوْتِ مِنْ عَرَضِ الْمَنُـونِ مِنَ الْعَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ أَنْ تَهْبِطِـينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّـلَاحِ	

(١) انظره أيضاً فى (ص ٤٣١)

حرف الدال

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٦	٢	الطويل	وَإِنِّي إِذَا أَوعَدْتُهُ أَو وَعَدْتُهُ	لَمُخْلِفُ إِيعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي
١٣	٥	الكامل	أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا	لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ
١٨	١٠	الرجز	يَا رُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا	[إِلَّا ذِرَاعَ العَنْسِ أَوْ كَفَّ اليَدَا]
٢٤	١٣	«	[أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا]	أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا
٤٣	١٨	«	فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ	[كِلْتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَهْ]
٥٥	٢٦	الطويل	دَعَانِيَ مِنَ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ	لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا
٨١	٤٣	الوافر	أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي	بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ
١٠١	٥٥	الطويل	لِوَجْهِكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ	أَنَا لَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ
١٠٧	٥٩	«	فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي	أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدِ
١١١	٦٢	الرجز	قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي	[لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ]
١٢٦	٧٣	«	نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ	ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ
١٢٨	٧٤	البسيط	أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا	بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ
١٣٣	٧٦	الطويل	إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ	إِلَى الغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ المُرْدِ
١٣٧	٧٨	«	رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي	وَلَا أَهْلُ هٰذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ
١٤٢	٨١	البسيط	هَا إِنَّ ذِي عِذْرَةٌ إِلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ	فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي البَلَدِ
١٤٤ ، ١٨٩	٨٢	الطويل	سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا	وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا
١٩٤	١٠٨	الوافر	مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ	لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ
٢٧٣	١٤٨	البسيط	اَلذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً	وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي
٢٨١	١٥٣	الطويل	بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا	بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ
٣٣١	١٧١	الوافر	وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي	بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدَا

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٤٤	١٨٠	البسيط	أَمْسَتْ خَلاَءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا ٱحْتَمَلُوا	أَخْنَى عَلَيْهَا ٱلَّذِى أَخْنَى عَلَى لُبَدِ
٣٤٦	١٨٢	الطويل	وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِى ٱلْبَشَاشَةَ كَائِناً	أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا
٣٥٢	١٨٦	«	وَرَجِّ ٱلْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ	عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ
٣٥٦	١٨٨	المتقارب	وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ	كَلَيْلَةِ ذِى العَائِرِ ٱلْأَرْمَدِ
٣٥٨	١٨٩	الطويل	[وَمِنْ فَعَلاَتِى أَنَّنِى حَسَنُ الْقِرَى]	إِذَا ٱللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا
٣٥٩	١٩٠	«	قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ	بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا
٤١١	٢١٨	«	دَعَانِى أَخِى وَالْخَيْلُ بَيْنِى وَبَيْنَهُ	فَلَمَّا دَعَانِى لَمْ يَجِدْنِى بِقُعْدُدِ
٤٣٩	٢٣٥	الخفيف	كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيظَ عَلَيْهِ	إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ
٤٥٢	٢٤٦	الطويل	وَمَاذَا عَسَى ٱلْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ	إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ
٤٥٥	٢٤٨	الوافر	فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلاَّ تَرَاهَا	وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ العَوَادِى
٤٥٧	٢٤٩	الطويل	أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِى	يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِى أَنَا كَائِدُ
٤٦٩	٢٥٤	«	إِذَا ٱسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ	خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا
٤٨٧	٢٦٥	«	... ...	وَلَـٰكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ
٤٨٩	٢٦٧	البسيط	مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ	فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا
٤٩٠	٢٦٨	الطويل	وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا	لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ (١)
٤٩٥	٢٧١	البسيط	قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَـٰذَا الْحَمَامُ لَنَا	إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ
٤٩٧	٢٧٢	الطويل	أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا	أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا
٥٠٦	٢٧٧	الطويل	إِنِ الْحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِى بَصِيرَةٍ	وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ
٥١٠	٢٧٩	الكامل	شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا	حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(١) انظره أيضاً فى قافية اللام

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	

حرف الراء المهملة

(١) انظره أيضاً فى (ص ٢١٣)

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٣٢٩	١٣١	البسيط	بِاللهِ يا ظَبَيَاتِ الْقاعِ قُلْنَ لَنَا لَيلايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ
٣٣٠	١٣٢	الكامل	مَا زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبارِ
٢٧٧	١٥١	«	كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وَخالَةٌ فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي (١)
٣٣٤	١٧٤	الطويل	وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ فَلِلّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرَا
٣٣٩	١٧٨	الخفيف	ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَـ ـفَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ
٣٤٠	١٧٩	البسيط	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْهُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ (٢)
٣٤٥	١٨١	الطويل	بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ
٣٧٠	١٩٥	البسيط	فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ
٣٩٤	٢١٠	الطويل	حَرَاجِيجُ مَاتَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَو نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا
٤١٦	٢٢١	«	وَلٰكِنَّ أَجْراً لَوْ فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ وَهَلْ يَذْهَبُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ
٤٣	٢٣٠	الكامل	لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ
٤٣٣	٢٣١	الطويل	فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آيِباً وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ
٤٤٥	٢٤٠	الرجز	قَدْ بُرْتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا
٤٤٨	٢٤٣	الوافر	أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظُلْمُ الْجَارِ إِذْلَالُ الْمُجِيرِ
٤٥٠	٢٤٥	البسيط	وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ (٣)
٥١٨	٢٨٣	الكامل	وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

حرف السين

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
١٠٤	٥٧	الرجز	عَهِدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

(١) انظره أيضاً في (ص ٢٨٨)   (٢) وانظره أيضاً في (ص ٤٠١)

(٣) وانظره أيضاً في قافية اللام

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٣٥	١٧٦	الطويل	وَبُدِّلْتُ قُرْحًا دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ	فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

حرف الضاد

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٥٢	٢٤	الرجز	... ...	وَلَيْسَ دِينُ اللهِ بِالْمُعَضَّى
١٧٤	٩٩	الطويل	فَقُولاَ لِهٰذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً	هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ
٣٣٧	١٧٧	»	بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّهَا	قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا
٣٤٦	١٨٣	»	قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً	أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ

حرف الظاء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣١٧	١٦٦	المتقارب	يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى	وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ (١)

حرف العين

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٨٢	٤٤	البسيط	هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً	مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ
٩٥، ١٠١	٥٠	الوافر	[فَلاَ تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا]	وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ
١٤٦، ١٨٩	٨٣	الطويل	[فَيَارَبِّ أَنْتَ اللهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ]	وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ
١٦٢	٩٣	الرمل	رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ	قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ
١٩٦	١٠٩	الرجز	مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى المَعَهْ	فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ
٢٣٣	١٣٣	الطويل	وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى	ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلاَقِعُ
٢٤٧	١٣٦	»	خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا	إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ
٢٦٣	١٤٤	»	فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ	فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ
٣١٥	١٦٤	»	يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي	بِأُخْرَى المَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ (٢)

(١) انظره فى ص (٣١٩) أيضاً

(٢) انظره فى حرف الميم أيضاً

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٢٤	١٦٧	البسيط	بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ وَقَدْ	يُظَنُّ أَنِّيَ فِي مَكْرِي بِهِمْ فَزِعُ
			كَلاَّ وَلَـكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ	فَـكَيْ يُغَرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِيَ الطَّمَعُ
٣٢٧	١٦٩	الخفيف	لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى وَاعْتِزَازٍ	كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ
٣٣٤	١٧٥	الطويل	وَمَا الْمَرْءُ إِلاَّ كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ	يَعُودُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ
٣٦٧	١٩٤	«	إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ	وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
٣٨٨	٢٠٧	البسيط	أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ	فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ
٤٤٣	٢٣٨	الطويل	وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا	إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا
٤٤٦	٢٤١	«	سَقَاهَا ذَوُوا الْأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا	وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا
٤٧٠	٢٥٥	الرجز	... ...	يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

حرف الفاء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٢٣	١٢	الرجز	[يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمُ حَنِيفَا]	أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا
٣١٠	١٦٢	الطويل	وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا	أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ
٣٩٧	٢١١	البسيط	بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ	وَلاَ صَرِيفٌ وَلَـكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ
٤٠٣	٢١٥	الطويل	وَقَالُوا : تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى	وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ
٤٧١	٢٥٦	الرجز	كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا	قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

حرف القاف

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٤	٧	الرجز	وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ	[مُشْتَبِهُ الْأَعْلَامِ لَمَّاعُ الْخَفَقْ]
٧٠	٣٦	الطويل	أَأَنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقًا تَأَلَّقَا	تَبِيتُ بِلَيْلِ امْأَرْمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا
١١٥	٦٤	«	وَلَيْسَ بِمُغْنِينِي وَفِي النَّاسِ مُمْتِعٌ	صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ
١٧٨	١ ٢	الرجز	جَمَّعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ	ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

حرف الكاف

حرف اللام

(١) انظره أيضاً فى (ص ٢٥٥)

(١) انظره أيضاً في (ص ١٩٣)

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٧٥	١٩٨	الكامل	وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا	وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ
٣٧٧	٢٠٠	الرجز	أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ	إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ
٣٧٨	٢٠١	السريع	عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا	أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ
٣٨١	٢٠٣	البسيط	قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا	فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا
٣٨٥	٢٠٥	«	لَا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا	جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
٣٩١	٢٠٨	الرجز	أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوَ انَّ مَالَا	لَوْ أَنَّ نُوقًا لَكَ أَوْ جِمَالَا
				أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا
٤٠٨	٢١٧	الطويل	وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ	بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
٤٢٧	٢٢٧	«	إِنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ	وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا
٤٤٠	٢٣٦	«	أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ	لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ
٤٤١	٢٣٧	«	فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ	فَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ
٤٥٠	٢٤٥	البسيط	وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي	ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ (١)
٤٥٩	٢٥٠	الكامل	أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ	فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَارْحَلِ
٤٧٣	٢٥٧	الطويل	وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ	وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ
٤٧٥	٢٥٨	«	فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا	أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ
٤٩٠	٢٦٨	«	وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا	لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ (٢)
٥٠٥	٢٧٦	«	وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُئُولَةٌ	وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلِ وَالْخَالُ
٥١٣	٢٨١	المتقارب	بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ	وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا
٥٢٠	٢٨٤	الخفيف	عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا	قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) انظره أيضاً فى قافية الراء.

(٢) انظره أيضاً فى قافية الدال

حرف الميم

(١) انظره فى حرف العين أيضاً

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٤١٢	٢١٩	الطويل	يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ	أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ (١)
٤٢٧	٢٢٨	الكامل	نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ	وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ
٤٣٤	٢٣٢	الرجز	أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا	لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيتُ صَائِمَا
٤٧٧	٢٥٩	الكامل	أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُمَتَّعٌ	وَقَدِ اسْتَبَحْتَ دَمَ امْرِئٍ مُسْتَسْلِمِ
٤٧٨	٢٦٠	المنسرح	مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا	إِلاَّ وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي
٤٧٩	٢٦١	الطويل	أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً	لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا
٤٨٠	٢٦٢	«	وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا	إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ
٥٢٤	٢٨٧	«	وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ	كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ
٥٢٦	٢٨٨	الخفيف	لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الْحَرْ	بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

حرف النون

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٥	٨	الرجز	قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ	كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ
٤٥	١٩	الكامل	نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي	فِي حِينَ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلاَنَا
٤٩	٢٢	الوافر	فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ	حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا
٥٧ ، ٦١	٢٨	«	[وَمَاذَا تَدَّرِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي]	وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ
٦٠	٢٩	«	عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ	وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ
٦٢	٣١	الرجز	أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا	وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا
٦٤	٣٢	«	يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي الْقِذَّانُ	فَالنَّوْمُ لاَ تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ
٩٤	٤٩	المتقارب	لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِي كَاذِبًا	لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينَا
٩٧	٥١	الطويل	فَإِنْ لاَ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ	أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

(١) انظره أيضاً فى (ص ٤١٧)

(١) انظره أيضاً فى (ص ٢٥١)   (٢) انظره أيضاً فى (ص ٤٩٧)

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٣١	١٧٢	الخفيف	صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ	تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ
٣٦٤	١٩٣	البسيط	فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ	وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ
٤٢٥	٢٢٦	المنسرح	إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ	إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ
٤٩٣	٢٦٩	البسيط	أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ	وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ
٥٠٣	٢٧٥	الطويل	خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا	وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوَى دَنِفَانِ
٥٠٨	٢٧٨	«	أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ	وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ
٥٢٣	٢٨٦	الهزج	وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ	كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

حرف الهاء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٨	١٦	الرجز	إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا	قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا
٥٣	٢٥	المتقارب	أَعُوذُ بِرَبِّي من النَّافِثَا	تِ فِي عُقَدِ العَاضِهِ المُعْضِهِ
٤١٧	٢٢٢	«	لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ	بِوَاهٍ وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

حرف الياء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٧٤	٣٩	الطويل	وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ	وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
٨٠	٤٢	«	وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ	كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا
١٢٥	٧٢	المتقارب	عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَا	مِ [إِلاَّ الثُّمَامُ وَإِلاَّ العِصِيّْ]
١٦٣	٩٤	الطويل	لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبِيبُ فَلاَ تَكُنْ	لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا
١٧٥، ١٧٨	١٠٠	«	فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ	فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
٤٠٢	٢١٤	«	بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِناً	فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيَا
٤١٩	٢٢٣	«	تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا	وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا
٤٢٠	٢٢٤	«	وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيَا	سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا
٤٨١	٢٦٣	الرجز	أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ	أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

حرف الألف اللينة

تمت فهرست الشواهد الواردة فى الجزء الأول من شرح الأشمونى

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهده

محمد محيي الدين عبد الحميد

المدرس فى قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

الجزء الأول

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بَعْدَ حَمْدِ الله على ما منح من أسباب البيان ، وفتح من أبواب التبيان ، والصلاة والسلام على من رفع بماضى العزم قواعد الإيمان ، وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان ، محمد المنتخب من خلاصة معدّ ولباب عدنان ، وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قَصَبَات السبق فى مضمار الإحسان ، وأبرزوا ضمير القصة والشان ، بسنان اللسان ولسان السنان ، فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك ، مهذب المقاصد واضح المسالك ، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد ، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد ، تجد نَشْرَ التحقيق من أدراج عباراته يعبق ، وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق ، خلا من الإفراط الممل ، وعلا عن التفريط المخل ، وكان بين ذلك قَوَامًا ، وقد لقبته بـ « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك » ولم آلُ جهداً فى تنقيحه وتهذيبه ، وتوضيحه وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم ، إنه قريب مجيب ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

(بسم الله الرحمن الرحيم ، قال محمد) هو الإمام ، العلامة ، أبو عبد الله ، جمال الدين ابن عبد الله (ابن مالك) الطائى نسبا ، الشافعى مذهبا ، الجيانى منشأ ، الأندلسى إقليما ، الدمشقى دارا ووفاة لاثنتى عشرة ليلةً خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة ، وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربى الله خير مالك) أى : أثنى عليه الثناء الجميل ، اللائق بجلال عظمته ، وجزيل نعمته التى هذا النظم من آثارها ، واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه ، أى : كما أن آلاءه تعالى لاتزال تتجدد فى حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد ، وأيضا فهو رجوع إلى الأصل ؛ إذ أصل « الحمد لله » : أحمد أو حمدت حمد الله : فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ، ثم أدخلت عليه «أل» لقصد الاستغراق . و«الرب» المالك . و«الله» علم على الذات الواجب الوجود — أى : لذاته — المستحق لجميع المحامد ، ولم يسمّ به سواه ، قال تعالى: « هل تعلم لهُ سميًّا » أى : هل

تعلم أحدا تسمى الله غير الله ، وهو عربى عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسم الله الأعظم ، وقد ذكر فى القرآن العظيم فى ألفين وثلثمائة وستين موضعاً ، واختار الإمام النووى تبعاً لجماعة أنه الحىّ القيوم ، قال : ولهذا لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع : فى البقرة ، وآل عمران ، وطه . والله أعلم

﴿ تنبيه ﴾ أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلا لمقوله منزلة ما حصل : إما اكتفاء بالحصول الذهنى ، أو نظرا إلى ماقوى عنده من تحقق الحصول وقربه ، نحو : « أتى أمر الله فلاتستعجلوه » .

وجملة « هو ابن مالك » معترضة بين « قال » ومقوله ، لامحل لها من الإعراب ، ولفظ « رب » نصب تقديراً على المفعولية ، والياء فى موضع الجر بالإضافة ، و « الله » نصب بدل من « رب » أو بيان ، و « خير » نصب أيضا بدل أو حال على حد : « دعوتُ الله سميعاً » وموضع الجملة نصب مفعول لقال ، ولفظها خبر ، ومعناها الإنشاء ، أى : أُنشىءُ الحمد (مصلياً) أى : طالباً من الله صلاته ، أى : رحمته (على النبىّ) — بتشديد الياء — من النبوة — أى : الرفعة — لرفعة رتبته على غيره من الخلق ، أو بالهمز من النبأ — وهو الخبر — لأنه مخبر عن الله تعالى ، فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول، وعلى الثانى بمعنى فاعل . و«مصليا» حال من فاعل « أحمد » منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد ، أى : ناويا الصلاة على النبى (المصطفى) مفتعل من الصفوة ، وهو : الخلوص من الكدر ، قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ، ولامه ألفا لانفتاح ماقبلها ؛ ومعناه المختار (وآله) أى : أقاربه من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى : العلو .

﴿ تنبيه ﴾ أصل آل أهل : قلبت الهاء همزة ، كما قلبت الهمزة هاء فى «هراق» الأصل « أراق » ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها ، كما فى « آدم ، وآمن » هذا مذهب سيبويه . وقال الكسائى : أصله «أول» كجمل ، من آل يؤول : تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا . وقد صغروه على « أُهيل » وهو يشهد للأول ، وعلى « أويل » وهو يشهد للثانى؛ ولا يضاف إلا إلى ذى شرف ، بخلاف أهل ، فلا يقال « آل الاسكاف » ولا ينتقض بـ« آل فرعون » فإن له شرفا باعتبار الدنيا ، واختلف فى جواز إضافته إلى المضمر : فمنعه

الـكسائى والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدى أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه . قال عبد المطلب :

١ — وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ ـبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ

وفى الحديث : « اللهم صل على محمد وآله »

(وأستعين الله فى) نظم قصيدة (ألفية) أى : عدة أبياتها ألف أو ألفان ، بناء على أنها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى ؛ وسلام على الذين اصطفى

١ — هذا البيت لعبد المطلب بن هاشم جدّ سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أبيات يقولها فى حادث الفيل الذى كان عام ولادة النبى صلوات الله وسلامه عليه وآله ، وأوّلها :

لَاهُمَّ إِنَّ الْمَرْءَ يَمْـــنَعُ رَحْلَهُ فَامْنَعْ رِحَالَكْ

اللغة : « لاهمّ » : يريد اللهمّ ، أى : يا ألله ، فالميم عوض عن حرف النداء ، ومن ثمت لايجمع بينهما إلا شذوذا ، كما ورد فى قول الراجز :

إِنِّى إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّـا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وقد حذف هنا حرف التعريف ، ومثله فى الشعر كثير « يمنع » : يحمى ، ويدفع عنه « رحله » : مسكنه ، وإضافة الرحال إلى ضمير الجلالة للتعظيم والتشريف كما فى قولهم للكعبة « بيت الله » ونحوه ، وكذلك إضافة الآل إلى ضميره سبحانه فى البيت المستشهد به .

المعنى : يارب إن الإنسان يحمى وطنه ويدافع عنه ويصدّ غارة الأعداء عن حماه ، وهذا وطنك وفيه بيتك الذى جعلته مثابة للناس وأمنا قد أغار عليه أعداؤك آل الصليب فاحمه منهم وردّهم عنه .

الشاهد فيه : فى هـذا البيت شاهدان : أحدهما فى قوله « آل الصليب » حيث أضاف لفظ الآل إلى الصليب ، وليس الصليب من الأشياء ذوات الشرف ، فيكون فيه دلالة على جواز إضافته إلى الحقير ، كما يضاف إلى العظيم ، وعنـدى أن إضافة الآل إلى الصليب كإضافته إلى فرعون فى قوله تعالى : (أدخلوا آل فرعون أشدّ العذاب) . وثانيهما فى قوله « آلك » وهو ردّ على الكسائى والنحاس والزبيدى ؛ فإنه أضاف لفظ « آل » إلى الضمير ، وهو كاف الخطاب . واعلم أن لفظ الآل كما اختصّ بالإضافة إلى ما فيه شرف غالبا ، فلا يقال : آل الحجام ، ولا آل الإسكاف ، وإنما يقال : أهل الحجام والإسكاف ، ونحو ذلك، قد اختص أيضا بالإضافة إلى أعلام الناطقين ، دون النكرات والأزمنة والأمكنة ، فيقال : آل محمد ، وآل على، ولا يقال: آل رجل، ولا آل مصر ، أو مكة ، ولا آل زمن كذا ، وإنما يقال فى كلّ هذه الأشياء : أهل .

من كامل الرجز أومشطوره ، ومحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة «أحمد» . والظاهر أن « فى » بمعنى على ، لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلى ، قال تعالى : « وأعانه عليه قوم آخرون » « والله المستعان على ماتصفون » أو أنه ضمن « أستعين » معنى أستخير ونحوه مما يتعدى بفى ، أى : وأستخير الله فى ألفية (مقاصد النحو) أى : أغراضه وجُلّ مهماته (بها) أى : فيها (محوية) أى : محوزة

﴿ تنبيه ﴾ النحوفى الاصطلاح هو: العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها ، قاله صاحب المقرب . فعلم أن المراد هنا بالنحو مايرادف قولنا « علم العربية » لاقسيم الصرف . وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي : المنحوّ ، كالخلق بمعنى المخلوق . وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم منحوا ، أى : مقصودا ، كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها ، أى : مفقوها ، أى : مفهوما . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد ، يقال : نحوت نحوك ، أى : قصدت قصدك ، والمثل ، نحو مررت برجل نحوك ، أى : مثلك ، والجهة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أى : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندى نحو ألف ، أى : مقدار ألف ، والقسم ، نحو : هـذا على أربعة أنحاء ، أى : أقسام ، وسبب تسمية هذا العلم بذلك ماروى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب قال : « انح هذا النحو يا أبا الأسود »

(تقرب) هذه الألفية للأفهام (الأقصى) أى : الأبعد من المعانى (بلفظ موجز) الباء بمعنى مع ، أى : تفعل ذلك مع وجازة اللفظ ، أى : اختصاره (وتبسط) أى : توسع (البذل) — بالمعجمة — أى : العطاء ، وهو إشارة إلى ماتمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أى : موفى سريعا

﴿تنبيه﴾ قال الجوهرى : أوعد — عند الإطلاق — يكون للشر، ووعد للخير، وأنشد :

٢ — وَإِنِّى وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ   لَمُخْلِفُ إِيعَادِى وَمُنْجِزُ مَوْعِدِى

---

٢ — هذا البيت لعامر بن الطفيل ، وقد أنشده الشارح دليلا على أنك إذا قلت : « أوعدت عليا» من غير أن تذكر الموعد به كان ذلك شرا ، وكذلك إذا قلت : «وعدت محمدا» من غير أن تتعرض لذكر الموعود به كان ذلك خيرا ، ومعنى البيت ظاهر ، والمركوز فى الطبائع أن من مكارم

(وتقتضى) أى : تطلب ، لما اشتملت عليه من المحاسن (رضى) محضا (بغير سخط) يشـوبه (فائقة ألفية) الإمام العلامة أبي الحسن يحيى (بن معطى) بن عبد النور الزواوى الحنفى ، الملقب زين الدين ، سكن دمشق طويلا ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر وتصدر بالجامع العتيق لإقراء الأدب ، إلى أن توفى بالقاهرة فى سلخ ذى العقدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ، ودفن من الغد على شفير الخندق ، بقرب تربة الإمام الشافعي رضى الله تعالى عنه ، ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة .

﴿ تنبيه ﴾ يجوز فى « فائقة » النصب على الحال من فاعل تقتضى ، والرفع خبرا لمبتدأ محذوف ، والجر نعتا لألفية ، على حد « وهذا كتابٌ أنزلناهُ مبارَكٌ » فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة ، والغالب العكس ، وأوجبه بعضهم (وهو) أى : ابن معطى (بسبق) الباء للسببية ، أى : بسبب سبقه إياى (حائز تفضيلا) علىّ (مستوجب) علىّ (ثنائى الجميلا) عليه ؛ لما يستحقه السلف من ثناء الخلف . و«ثنائى» مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو الياء ، والجميل : إما صفة للمصـدر ، أو معمول له (والله يقضى) أى : يحكم (بهبات) جمع هبة ، وهى : العطية ، أى : عطيات (وافره) أى : تامة (لى وله فى درجات الآخره) الدرجات قال فى الصحاح : هى الطبقات من المراتب ، وقال أبو عبيدة : الدرج إلى أعلى ، والدرك إلى أسفل ، والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ، ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب

الأخلاق وجميل العادات أنك إذا توعدت غيرك أن تنزل به شرا كان الخلف محمدة ، فاذا وعدته خيرا فان الخلف نقيصة ، وهذا الذى ذكره الشارح هو ماذهب إليه غير واحد من أئمة اللغة . قال السيد المرتضى فى شرح القاموس: «وعبارة الفصيح : وعدت الرجل خيرا وشرا ، قال شراحه : أى منيته بهما ، قال الله تعالى فى الخير : (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهـم مغفرة وأجرا عظيما) ومثله كثير ، وقال فى الشرّ : (قل أفأنبئكم بشرّ من ذلـكم النار وعدها الله الذين كفروا و بئس المصير) وأنشدوا :

إِذَا وَعَدَتْ شَرًّا أَتَى قَبْلَ وَقْتِهِ وَإِنْ وَعَدَتْ خَيْراً أَرَاثَ وَعَتَّمَا

فاذا أسقط الخير والشر قيل فى الخير «وعد» بلا ألف ، وفى الشرّ «أوعد» بالألف ، قاله المطرزى ، وحكاه القتيبي عن الفراء ، وقال اللبلى فى شرح الفصيح : وهـذا هو المشهور عند أئمة اللغة ، وفى التهذيب : كلام العرب وعدت الرجل خيرا ، ووعدته شرّا ، وأوعدته خيرا ، وأوعدته شرّا ، فاذا لم يذكروا الخير قالوا «وعدته» ولم يدخلوا ألفا ، و إذا لم يذكروا الشر قالوا «أوعدته ، ولم يسقطوا الألف » اهـ .

﴿ تنبيه ﴾ وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة ، و إن كان الأفصح وافرات ؛ لأن هبات جمع قلة ، والأفصح فى جمع القلة مما لايعقل وفى جمع العاقل مطلقا المطابقة، نحو : « الأجذاع انكسرن ، ومنكسرات ، والهندات والهنود انطلقن ، ومنطلقات » والأفصح فى جمع الكثرة مما لايعقل الإفراد نحو « الجذوع انكسرت ، ومنكسرة »

﴿ خاتمة ﴾ بدأ بنفسه لحديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه »، رواه أبو داود ، وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام : « ربّ اغفرْ لى ولوالدىّ » وعن موسى عليه السلام : « رب اغفر لى ولأخى » وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى :

وَاللهُ يَقْضِى بِالرِّضَى وَالرَّحْمَهْ   لِى ولَهُ وَلِجَمِيعِ الأُمَّـــــهْ

لما عرفت ، ولأن التعميم مطلوب

الكلام وما يتألف منه

الأصل « هـذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه » اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أى : صوت مشتمل على بعض الحروف : تحقيقا كزيد ، أو تقديراً كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع . فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه فى اللغة كلام : كالخط ، والرمز ، والإشارة ، وبالمفيد المفرد ، نحو : زيد ، والمركب الإضافى، نحو : غلام زيد ، والمركب الإسنادى المعلوم مدلوله ضرورة : كالنار حارة ، وغير المستقل كجملة الشرط ، نحو : إن قام زيد ، وغير المقصود ، كالصادر من الساهى والنائم .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول ، أى : الملفوظ به ، كالخلق بمعنى المخلوق .

الثانى : يجوز فى قوله « كاستقم » أن يكون تمثيلا وهو الظاهر ، فإنه اقتصر فى شرح الكافية على ذلك فى حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد نظرا إلى أن الإفادة تستلزمهما،

لكنه فى التسهيل صرح بهما وزاد فقال : الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته ، فزاد « لذاته » قال : لإخراج نحو « قام أبوه » من قولك « جاءنى الذى قام أبوه » وهذا الصنيع أولى ، لأن الحدود لاتتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح قوله « كاستقم » تتميما للحد .

الثالث : إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات ، إذ به يقع التفاهم .

الرابع : إنما قال «وما يتألف منه» ولم يقل «وما يتركب» لأن التأليف كما قيل أخص ؛ إذ هو تركيب وزيادة ، وهى وقوع الألفة بين الجزءين .

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم : مبتدأ خبره ماقبله ، أى : الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ، ونوع الفعل ، ونوع الحرف ، فهو من تقسيم الكلى إلى جزئياته ، لأن المقسم — وهو الكلمة — صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة ، أعنى الاسم والفعل والحرف ، وليس الكلم منقسما إليها باعتبار ذاته ، لأنه لاجائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه ، لأن الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة ، بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ، ولا من تقسيم الكلى إلى جزئياته ، وهو ظاهر .

ودليل انحصار الكلمة فى الثلاثة : أن الكلمة إما أن تصلح ركنا للإسناد أولا ، الثانى الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرفٍ ، الأول الاسم ، والثانى الفعل ، والنحويون مجمعون على هذا ، إلا من لايعتد بخلافه . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة ، لامطلق الضم ، وأقل مايكون منه ذلك اسمان ، نحو : « ذا زيد » ، و « هيهات نجد » أو فعل واسم ، نحو : « استقم » ، و « قام زيد » بشهادة الاستقراء ، ولا نقض بالنداء ؛ فانه من الثانى .

﴿تنبيه﴾ ثم فى قوله « ثم حرف » بمعنى الواو ، إذ لامعنى للتراخى بين الأقسام ، ويكفى فى الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف ووقوعه طرفا .

واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار ، وقيل : جمع ، وقيل : اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جمعي ؛ لأنه لايقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر ، سواء اتحد نوعها أو لم يتحد .

أفادت أم لم تفد ، وقيل : لايقال إلا على مافوق العشرة ، وقيل: إفرادى ، أى : يقال على الكثير والقليل كماء وتراب ، وعلى الثانى فقيل: جمع كثرة، وقيل: جمع قلة ، و يجرى هذا الخلاف فى كل مايفرق بينه و بين واحده بالتاء ، وعلى المختار يجوز فى ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية ، والتذكير على الأصل، وهو الأكثر ، نحو : «إليه يصعد الكلم الطيب» « يحرفون الكلم عن مواضعه » وقد أنثه ابن معطى فى ألفيته فقال : « واحدها كلمة » وذكره الناظم فقال: (واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات : لبن ولبنة ، ومن المخلوقات : نبق ونبقة ، فاسم الجنس الجمعى هو الذى يفرق بينه و بين واحده بالتاء غالبا ، بأن يكون واحده بالتاء غالبا ، والاحتراز بـ«غالبا» عما جاء منه على العكس من ذلك، أى: يكون بالتاء دالا على الجمعية و إذا تجرد منها يكون للواحد ، نحو : كمء وكمأة ، وقد يفرق بينه و بين واحده بالياء ، نحو : روم ورومى ، وزنج وزنجي .

وحدّ الكلمة: قول مفرد ، وتطلق فى الاصطلاح مجازا على أحدجزءى العلم المركب، نحو « امرئ القيس » فمجموعهما كلمة حقيقة ، وكل منهما كلمة مجازا ، وفيها ثلاث لغات : كَلِمة على وزن نبقة ، وتجمع على كَلِم كَنَبِق ، وكِلْمة على وزن سِدْرة ، وتجمع على كِلْم كسِدْر ، وكَلْمة على وَزن تَمرة ، وتجمع على كَلْمٍ كتَمْرٍ ، وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فعل ككَبِد وكَتِف ، فإن كانَ وسطه حرفَ حلق جاز فيه لُغَةٌ رابِعَةٌ ، وهى إتباع فائه لعينه فى الكسر، اسما كان نحو فِخِذ ، أو فعلا نحو شِهِد .

(والقول) وهو — على الصحيح — لفظ دال على معنى (عم) الكلام والكلم والكلمة ، عموما مطلقاً ؛ فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ، ولا عكس : أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره ، والكلام مختص بالمفيد ، وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد ، وعلى المركب من كلمتين ، وعلى المركب من أكثر ، والكلم مختص بهذا الثالث ، وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد ، وهى مختصة بالمفرد ؛ وقيل : القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ، فيكون مرادفا للكلام ، وقيل : هو عبارة عن المركب خاصة : مفيدا كان أوغير مفيد ، فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ، ومباينا للكلمة . وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه : فالكلام أعم

من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة ، والكلم بالعكس ، فيجتمعان فى الصدق فى نحو «زيد أبوه قائم» وينفرد الكلام فى نحو « قام زيد » وينفرد الكلم فى نحو « إن قام زيد»

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقاً ، فكان من حقه أن يأخذه جنسا فى تعريف الكلام كما فعل فى الكافية ، لأنه أقرب من اللفظ ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله فى الرأى والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية ، واللفظ ليس كذلك .

(وكلمة بها كلام قد يؤم) أى : يقصد . كلمة : مبتدأ خبره الجملة بعده ، قال المكودى : « وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم ، وإلى كونها يقصد بها الكلام» انتهى . ولاحاجة إلى ذلك ؛ فإن المقصود اللفظ وهومعرفة ، أى : هذا اللفظ — وهو لفظ كلمة — يطلق لغة على الجمل المفيدة . قال تعالى : «كلا إنها كلمة هو قائلها » إشارة إلى : « رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت» وقال عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

٣ — أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ »

---

٣ — هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامرى ، وعجزه : —

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ *

وقد جاء به الشارح فى معرض الاستدلال على أن العرب يطلقون لفظ « كلمة » على الكلام المفيد ، كما يطلقونها على القول المفرد ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهو أفصح العرب جميعا وأعلمهم بمواقع الكلام — قد أطلق على بيت لبيد بأجمعه لفظ « كلمة» حيث قال : « أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ، ثم ذكر البيت » و إطلاق لفظ الكلمة على الجملة المفيدة أو الجمل، من باب إطلاق اسم الجزء على الكل ، فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والبعضية ، وهذا النوع من المجاز كثير فى كلام العرب، فانهم يطلقون لفظ «العين» على الجاسوس، ولفظ «الرقبة» على الجسم كله. وهكذا مما تضيق الأوراق بحصره ، وهو فى هذه اللفظة بعينها كثير أيضا ، فقد قال السيد المرتضى: « ومن المجاز الكلمة للقصيدة بطولها ، كما فى الصحاح ، ومنه : حفظت كلمة الحويدرة ، أى : قصيدته ، وهذه كلمة شاعرة، كما فى الأساس ، وفى التهذيب : الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء ، وعلى لفظة مركبة من جماعة حروف ذوات معنى ، وعلى قصيدة بكمالها وخطبة بأسرها » اهـ .

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، كتسميتهم ربيئة القوم عيناً، والبيت من الشعر قافية ، وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها ، وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة

﴿ تنبيه ﴾ قد فى قوله « قد يؤم » للتقليل ، ومراده التقليل النسبى ، أى : استعمال الكلمة فى الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها فى المفرد ، لاقليل فى نفسه ؛ فإنه كثير

وهذا شروع فى العلامات التى يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه ، وبدأ بالاسم لشرفه فقال : (بالجر) ويرادفه الخفض ، قال فى شرح الكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر ، لتناوله الجر بالحرف والإضافة (والتنوين) وهو فى الأصل : مصدر نونت ، أى : أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق الآخر لفظا لاخطا لغير توكيد ، فقيد « لاخطا » فصل مخرج للنون فى نحو « ضَيْفَنٍ » اسم للطفيلى ، وهو الذى يجيء مع الضيف متطفلا ، وللنون اللاحقة للقوافى المطلقة — أى : التى آخرها حرف مد — عوضا عن مدة الإطلاق فى لغة تميم وقيس ، كقوله :

٤ — أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِى ـ إنْ أَصَبْتُ ـ لَقَدْ أَصَابَنْ

---

٤ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها عبيدا الراعى والفرزدق .

اللغة : « أقلى » هو أمر من الإقلال ، وهو جعل الشيء قليلا ، والمقصود منه هنا الترك ، والتعبير عن العدم بالقلة مستفيض شائع « اللوم » : العذل ، والتوبيخ « العتاب » : هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب ، هكذا ذكره الخليل ، وذلك إنما يكون بين المتحابين ، وليس مقصودا هنا ، بل المقصود هنا بالعتاب اللوم فى تسخط « أصبت » يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروى بكسرها على أنها ضمير المؤنثة المخاطبة ، وهى العاذلة .

المعنى : أيتها العاذلة التى تلومين المحبّ على ما يظهر منه نحو محبوبه ، اتركى اللوم وتجنبى التسخط ، وإذا أردت أن تصيبى الجادّة فقولى عنى : لقد أصاب فيما يأتى به ، أو إذا وجدتنى مصيبا فلا تنكرى ذلك علىّ بل اعترفى به واذكريه .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل « اللوم » مفعول به « عاذل » منادى مرخم وأصله ياعاذلة ، وقد اعترض بجملة النداء بين المعطوف والمعطوف عليه « والعتابا » معطوف على اللوم « وقولى » الواو عاطفة ، قولى : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله « إن » شرطية « أصبت » فعل ماض فعل الشرط ، والتاء فاعله ، وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن أصبت فقولى لقد إلخ « لقد أصابا » جملة من الفعل وفاعله المستتر فيه ، فى محلّ نصب مقول القول .

الأصل العتابا ، وأصابا . وقوله :

٥ — أفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأنْ قَدِنْ

الأصل : قدى ، و يسمى « تنوين الترنم » على حذف مضاف ، أى : قطع الترنم ؛ لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس الروى ، ومخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافى المقيدة — وهى التى رويها ساكن غير مد — كقوله :

الشاهد فيه : قوله « العتابن ، أصابن » حيث دخل تنوين الترنم عليهما ؛ فدل ذلك على أنه ليس مختصا بالاسم ، فلا يكون علامة على اسمية مايدخل عليه ، وذلك لأنه دخل على الفعل والمحلى بأل ، والخاص بالاسم لايدخل على واحد منهما . هذا وكما دخل تنوين الترنم على الفعل الماضى فى هذا البيت قد دخل الفعل المضارع فى قول رؤبة بن العجاج :

دَايَنْتُ أرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَنْ فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأدَّتْ بَعْضَنْ

وقد لحق الاسم المضمر أيضا كما فى قول رؤبة أيضا :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أنَى أنَا كَنْ يَا أبَتَا عَلَّكَ أوْ عَسَاكَنْ

٥ — هذا البيت للنابغة الذبيانى ، من قصيدة يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر ، وهو ثانى أبياتها ، وقبله مطلع القصيدة ، وهو قوله :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أوْ مُغْتَدِى عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

اللغة : « رائح » من الرواح ، وهو العشىّ ، و يقال : رحنا ، وتروّحنا ، إذا سرنا عشيا ، وهو من زوال الشمس إلى الليل «مغتد» من الغدوة ، وأصلها من الصبح إلى طلوع الشمس ، وكثر الاستعمال حتى صاروا يقولون : غداء واغتدى ، وهم يقصدون معنى سار وانطلق ، من غير تقيد بوقت « زاد » أراد به ما كان من تسليم على مية أو ردّ تحية « أفد» دنا وقرب ، و يروى فى مكانه أزف «الركاب» الإبل «تزل» تفارق .

المعنى : يقول : أتمضى مفارقا أحبتك اليوم مع الرواح أو غدا مع الغداة ، وهل يكون ذلك وأنت عجلان تزوّدت منهم أم لم تتزوّد ؟ ثم يقول : قرب موعد الرحيل إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبتنا بما عليها من الرحال ، وكأن قد زالت لو شك الارتحال .

الإعراب : « أفد الترحل » فعل وفاعل « غير » : منصوب على الاستثناء « أن » : توكيدية ناصبة «ركابنا» : اسم أن ، ومضاف إليه « لما » : نافية جازمة «تزل» : مضارع مجزوم بلما ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى اسم أن ، وجملة الفعل وفاعله فى محلّ رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى غير « وكأن» الواو عاطفة ، كأن : من مخففة

٦ — أَحَارِ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّى خَمِرْنْ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتَمِرْنْ

الأصل : خمر ، ويأتمر . وقوله :

٧ — وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرَقْنْ

الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن «قد» حرف تحقيق ، وخبر كأن جملة فعلية محذوفة لدلالة سابق الكلام عليها ، والتقدير « وكأنه — أى الحال والشأن — قد زالت» وستعرف بيان هذا الحذف عند الكلام فى باب «إنّ وأخواتها» .

الاستشهاد فيه : بقوله « وكأن قدن » حيث دخل تنوين الترنم الحرف فى قوله « قدن »؛ فدلّ ذلك على أن هذا النوع من التنوين لايختصّ بالاسم .

٦ — هذا البيت يرويه كثير من الثقات مطلع قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، ومنهم الوزير أبو بكر عاصم بن أيوب شارح ديوانه ، وذكر أنه رواية المفضل وأبى عمرو ، ويسقطه آخرون من القصيدة .

اللغة : « خمر » بفتح فكسر — هو الذى خامره داء أو وجع ، أى : خالطه ، « يعدو على المرء» يصيبه وينزل به «يأتمر » شرحه قوم بأن معناه يهم به ، ويعزم عليه ، مثل قوله تعالى: (إنّ الملأ يأتمرون بك ليقتلوك) ولم يرتض الوزير أبو بكر ذلك، وقال : «وأنا أحسب أصل هذا الحرف يفتعل من الأمر ، كأن نفسه أمرته بالشيء فائتمر ؛ أى : فأطاعها ، وأن هواه دعاه فاتبعه ، وهو عندى فعل مطاوعة » اه .

الإعراب : « أحار» : الهمزة حرف لنداء القريب ، وحار : منادى مرخم ، وراؤه مكسورة لانتظار الحرف المحذوف ، أو مضمومة لقطع النظر عنه ، أو مفتوحة للاتباع لنون ابن « كأنى» حرف تشبيه ونصب ، وياء المتكلم اسمها «خمر » : خبرها «ويعدو » الواو للاستئناف ، يعدو : فعل مضارع «على المرء» : متعلق بيعدو «ما» : يجوز أن تكون موصولا اسميا فهو فاعل يعدو ، وعليه فجملة «يأتمر » لامحلّ لها صلته، والعائد على الموصول محذوف ، والتقدير : ويعدو على المرء الأمر الذى يأتمره ، ويجوز أن تكون «ما» موصولا حرفيا ، وهو وصلته فى تأويل مصدر فاعل يعدو ، ولا تحتاج حينئذ إلى عائد .

الشاهد فيه : قوله « خمرن ، ويأتمرن » حيث دخلهما التنوين الغالى ، وهو اللاحق للقوافى المقيدة : أى التى آخرها حرف ساكن ، ودخوله على «يأتمر» دليل أنه مثل التنوين الذى للترنم لايختصّ بالاسم .

٧ — هذا صدر بيت من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج ، وعجزه :

مُشْتَبِهُ الْأَعْلَامِ لَمَّاعُ الْخَفَقْ

اللغة : « قاتم » : اسم فاعل من القتمة ، وهى الغبرة إلى الحمرة ، وفعله من بابى ضرب

الأصل المخترق . وقوله :

٨ — قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَاسَلْمَى وَإِنْنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْنْ

فإن هاتين النونين زيدتا فى الوقف ، كما زيدت نون « ضيفن » فى الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة ؛ لثبوتهما مع أل ، وفى الفعل والحرف ، وفى الخط والوقف ،

وعلم «الأعماق» : جمع عمق — بفتح العين وضمها — وهو مابعد من أطراف المفاوز ، والأصل فيه عمق البئر ، وهو بعد قعرها «خاوى» : خالى ، من قولهم : خوى المنزل ، إذا خلا «المخترق» — بفتح الراء — اسم مكان ، ومعناه ممرّ الرياح ، وموضع هبوبها ، والمراد أنه خال لاأنيس به ولا شيء مما يمنع هبوب الريح «الأعلام» : جمع علم ، وهو الجبل الذى يهتدى به السائر ، ومعنى اشتباهها أن بعضها يشبه بعضا فتشتبه على السالك الطرق «الخفق» أصله بسكون الفاء مصدرخفق — من بابى نصر وضرب — إذا تحرك واضطرب ، فلما أراد الوقف على القاف بالسكون حرّك الفاء ضرورة لئلا يلتقى ساكنان .

الإعراب : «وقاتم» : الواو واو ربّ ، وهل هى عاطفة والاسم بعدها مجرور بربّ التى نابت الواو عنها ، أو هى جارّة بنفسها ؟ الأوّل مذهب البصريين ، والثانى مذهب الكوفيين والمبرد ، وستعرف تفصيل هذا فى حروف الجرّ ، إن شاء الله ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد «الأعماق» مضاف إليه «خاوى المخترق ، مشتبه الأعلام ، لماع الخفق» : ثلاث مركبات إضافية كلها نعوت لقاتم ، وخبر المبتدأ مذكور بعد أبيات من هذه الأرجوزة ، وهو قوله :

* تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغْلَاةِ الْوَهَقْ *

وأخطأ العينى فجعل الخبر محذوفا ، مع أنه شرح الأرجوزة بتمامها . ومعنى «تنشطته» تجاوزته بنشاط ، والمغلاة : الناقة التى تبعد الخطو وتفرط فيه ، والوهق : المواظبة فى السير ومدّ الأعناق .

الشاهد فيه : قوله « المخترق » حيث لحق التنوين الروى المقيد ودخل على مافيه الألف واللام ؛ فكان ذلك دليلا على أنه لايختصّ بالاسم ، والروى : الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه ، كالقاف فى هذه الأرجوزة ، والمقيد : الساكن الذى ليس حرف علة .

٨ — ذكر العينى أن النحاة نسبوا هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وأنه بحث ديوانه فلم يجده فيه ، وأقول : قد راجعت ديوانه المطبوع فى مدينة ليبسك بعناية المستشرق وليم بن الورد فلم أجده فى الديوان ، ووجدته فى ذيل للديوان ألحقه به المستشرق المذكور وذكر فيه الأبيات التى تنسب إليه مما ليس فى نسخة الديوان التى اعتمد عليها فى الطبع .

اللغة : « سلمى » : اسم امرأة « معدما » هو الذى لايجد شيئا ، والمعنى واضح .

الإعراب : « قالت » : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بنات العمّ » : فاعل ، ومضاف

وحذفهما فى الوصل ، ويسمى « التنوين الغالى » ، زاده الأخفش وسماه بذلك ؛ لأن الغلو الزيادة ، وهو زيادة على الوزن ، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمى غالياً لقلته ، وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز ، فلا يردان على الناظم . وقيد « لغير توكيد » فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط ، نحو «لَنَسْفَعاً» .

وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين ، وهى أربعة :

الأول : تنوين الأمكنية ، ويقال : تنوين التمكن ، وتنوين التمكين : كرجلٍ وقاضٍ ، سمى بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه فى باب الاسمية ، أى : أنه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

والثانى : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض المبنيات فى حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول: سيبويْهِ — بغير تنوين — إذا أردت معينا ، وإيهِ — بغير تنوين — إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ، فإذا أردت غير معين قلت : سيبويهٍ وإيهٍ ، بالتنوين

والثالث : تنوين التعويض ، ويقال له « تنوينُ العوضِ » بإضافة بيانية ، وبه عبر فى المغنى ، وهو أولى ، وهو إما عوض عن حرف ، وذلك تنوين نحو جَوَارٍ وغَوَاشٍ ،عوضا عن الياء المحذوفة فى الرفع والجر . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وسيأتى الكلام على ذلك فى باب مالاينصرف مبسوطا ، إن شاء الله تعالى ، وإما عوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذْ

إليـه « يا » : حرف نداء «سلمى» : منادى « وإن » : الواو عاطفة على محذوف ، تقديره : إن كان غنيا واجدا وإن كان إلخ «إن» : شرطية «كان» : فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمها ضمير مستتر « فقيرا » : خبر كان «معدما » : صفة لخبر كان ، أو خبر ثان لها ، وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام ، وتقديره : وإن كان فقيرا معدما ترضين به «قالت» : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «وإن» الواو عاطفة ، على مثال السابقة ، إن : شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما ، وجملتا الشرط والجواب فى الموضعين فى محلّ نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله «وإن» فى الموضعين جميعا ، حيث لحق التنوين فيهما القافية المقيدة زيادة على الوزن ، وإنما يلحق هذا التنوين فى هذا الموضع للدلالة على الوقف ، وذلك لأن آخر الشعر يسكن وقفا ووصلا ، فإذا لم يلحقه هذا التنوين لم يدر السامع أواقف أنت أم واصل ، فإذا جئت بهذه النون انقطع تردّده وجزم بأنك واقف ، ولحوقه الحرف فى هـذا البيت دليل على أنه لايختصّ بالاسم ،كما سبق غير مرة .

فى نحو : « يومئذ » و « حينئذ » فإنه عوض عن الجملة التى تضاف « إذْ » إليها ، فإن الأصل يوم إذ كان كذا ، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت « إذ » لالتقاء الساكنين ، كما كسرت « صه » و « مه » عند تنوينهما . وزعم الأخفش أن « إذ » مجرورة بالاضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب ، ورد بملازمتها للبناء ؛ لشبهها بالحرف فى الوضع وفى الافتقار دائما إلى الجملة ، وبأنها كسرت حيث لاشىء يقتضى الجر فى قوله :

٩ — نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو ... بِعَاقِبَـةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيـحُ

٩ — البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، من مقطوعة له عدّتها تسعة أبيات ، وقبل بيت الشاهد ـ وهو المطلع ـ قوله :

جَمَالَكَ أَيُّهَا الْقَلْبُ الْقَرِيحُ ... سَتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَتَسْتَرِيحُ

اللغة : « جمالك » : أى الأمر الحسن المعروف عنك ، وأراد به الصبر « القريح » : الذى فيه القروح «طلابك» : مصدر طالبه ، و يسمى به ماتطلبه من غيرك «بعاقبة» المعروف فى رواية هذه القطعة أن هذه الكلمة بالقاف المثناة والباء الموحدة ،ومعناها بآخر ماوصيتك به ، وذلك كما تقول لمن تعتب عليــه فى أمر خالفك فيه : كان آخر ماذكرته لك ونصحتك به كيت وكيت مما تقاسى آلام تركه الآن ، وقد حرّف هذه الكلمة الدمامينى فى حاشيته على مغنى اللبيب فزعم أنها « بعافية » بفاء موحدة وياء مثناة ، وتكلف فى بيان متعلق الباء بما لايتفق مع المعنى

الإعراب : « جمالك » : يجوز أن يكون مفعولا به لفعل محذوف ، تقديره : الزم جمالك ، ويجوز أن يكون مصدرا أمر به ، أى : يكون مفعولا مطلقا حذف عامله وجوبا لدلالته على الأمر فهوشبيه قوله تعالى: (فضربَ الرقابِ) وكما تقول: قياما لاقعودا ، وجدا لاتوانيا «أيها» أىّ: منادى بحرف نداء محذوف ، وها : حرف تنبيه « القلب» : نعت لأى « القريح» : نعت للقلب . . . «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول « عن طلابك » : متعلق بنهيتك ، والكاف مضاف إليه ، وهذه من إضافة المصدر لفاعله «أم عمرو » مفعول المصدر، ومضاف إليه «بعاقبة» : جارّ ومجرور متعلق بنهيتك «وأنت» : الواو واو الحال ، أنت مبتدأ خبره قوله «صحيح» ، والجملة فى محل نصب حال من الكاف فى نهيتك « إذ » : ظرف زمان متعلق بصحيح مبنى على السكون فى محل نصب ، وحرّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ؛ وهما سكون البناء وسكون التنوين المعوّض به عن الجملة التى تضاف إذ إليها ، والأصل : وأنت صحيح إذ نهيتك .

الشاهد فيه : قوله « إذ » حيث وقعت إذ منوّنة مكسورة من غير أن تكون مسبوقة بما تضاف إليه كيوم وحين ونحوهما ، فدل ذلك على أن كسرتها ليست كسرة إعراب ؛ إذ ليس فى الكلام عامل يقتضى الجرحتى ينسب جرها إليه ، وهو يردّ على أبى الحسن الأخفش الذى زعم أن «إذ» فى نحو « يومئذ ، وآنئذ » مجرورة بالإضافة إلى ماقبلها ، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة .

قيل : ومن تنوين العوض ماهو عوض عن كلمة ، وهوتنوين « كل » و « بعض » عوضاً عما يضافان إليه ، ذكره الناظم .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو « مسلمات » مما جمع بألف وتاء ، سمى بذلك لأنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى نحو «مسلمين» ، وليس بتنوين الأمكنية ، خلافا للربعى ؛ لثبوته فيما لاينصرف منه ، وهو ماسمى به مؤنث : كأذرعات لقرية ، ولاتنوين تنكير لثبوته مع المعربات ، ولا تنوين عوض وهو ظاهر ، وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها .

(والندا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها ، فلا يرد نحو : (ياليت قومى يعلمون) ، و

١٠ — يَارُبَّ سارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا .

قال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « وقد تحذف الجملة التى تضاف إذ إليها ،ويعوّض عنها التنوين ، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين ، نحو : (ويومئذ يفرح المؤمنون) وزعم الأخفش أن إذ فى ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة ، وأن الكسرة إعراب لأن اليوم مضاف إليها ، وهو مردود : (أوّلا) بأن بناء إذ لشبهها الحرف فى وضعها على حرفين، لا لأنها مفتقرة إلى الجملة،وهذا شىء لم يفارقها ، (وثانيا) سلمنا أن علة بنائها افتقارها إلى الجملة،لكن لانسلم أن الجملة إذا حذفت من اللفظ مع قيام القرينة الدالة عليها يزول الافتقار ، بل هو موجود ، ألست ترى الموصول إنما بنى لافتقاره إلى جملة الصلة ومع هذا لوحذفت الصلة لدليل لم يزل بناؤه إجماعا ؟ (وثالثا) بأنه على فرض أن افتقار إذ إلى الجملة يزول بحذفها ؛ فإنا لانسلم ذلك مطلقا ، بل محله إذا لم يعوّض عن الجملة ، وقد عوّض منها التنوين، والعوض ينزل منزلة المعوّض منه ، فكأن المضاف إليه مذكور، (ورابعا) بأنها كسرت حيث لاإضافة فى نحو ☆ وأنت إذ صحيح ☆ وقد أجاب الأخفش عن هذا البيت بأن الأصل ☆ وأنت حينئذ صحيح ☆ فحذف المضاف — وهو حين — وأبقى المضاف إليه مجرورا » اه بإيضاح كثير ، وهذا الجواب الذى أجاب به الأخفش لايصح ولايقبله منصف ؛ لأن الأصل عدم الحذف، ولأن ماذهب إليه من حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف ، ولوضوح هذه الأدلة أنكر أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى أن يقول الأخفش هذه المقالة .

١٠ — هذا البيت أنشده الفراء وغيره من الثقات غير منسوب إلى قائل معين ، ولم أقف له على قائل ، ولا وجدت له تكملة غير بيت بعده ، وهو

* إلاَّ ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا *

اللغة : «سار» : اسم فاعل من سرى ، أى سار ليلا « توسد » : اتخذ وسادة « العنس » بفتح فسكون : الناقة الشديدة ، ويروى « العيس » بكسر العين المهملة وبعدها ياء مثناة —

«ألا يا اسجدوا» في قراءة الكسائي ، لتخلف الدعاء عن « يا » ؛ فإنها لمجرد التنبيه ، وقيل : إنها للنداء والمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء ، وهو مقيس في الأمر كالآية ، وفي الدعاء ، كقوله :

١١ — أَلاَ يَا أُسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى

وهي الإبل البيض التي يخالط بياضها شيء من الشقرة ، والواحد أعيس ، والأنثى عيساء ، مثل « أبيض و بيضاء و بيض »

المعنى : يريد أن أكثر من يسير بالليل لم يتوسد للاستراحة إلا ذراع ناقته أو كف يده

الإعراب : «يا» : حرف تنبيه «رب» : حرف جر شبيه بالزائد «سار» : مبتدأ «بات» : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «ما» : نافية «توسدا» : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر بات ، والجملة من بات واسمها وخبرها في محل رفع صفة لسار « إلا » : أداة حصر «ذراع» : مفعول به لتوسد «العنس» : مضاف إليه «أو» : عاطفة « كف » : معطوف على ذراع «اليدا» : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، عند السيرافي والفراء وابن يعيش وجماعة ، وستعرف ما فيه

الشاهد فيه : قوله «يارب» حيث أريد من «يا» مجرد التنبيه ، ولم يقصد منها الدعاء والنداء ولهذا ساغ دخولها على الحرف في هذا البيت ، وفي قوله تعالى : (ياليت قومي يعلمون) وفي الحديث من قول ورقة «ياليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك» وعلى الفعل في البيت الآتي ، وفي قوله تعالى : (ألا يااسجدوا) وهذا أحد توجيهين في كل كلام اتصل فيه « يا » بغير الاسم ، وفيه توجيه آخر ذكره الشارح أيضا ، وهو اعتبار « يا » حرف نداء والمقصود به الدعاء ، لكن مدخوله اسم محذوف تقديره ياهؤلاء رب سار الخ ، أو نحو ذلك . وقد استشهد بهذا البيت السيرافي والفراء وجماعة على أن لفظ « يد » يستعمل مقصورا مثل الفتى والعصا ، وأصله يدى — بزنة جمل — قلبت ياؤه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، و يقال في تثنيته : يديان ، مثل فتيان ورحيان ، وقد يمنع هذا بأن « كف » في بيت الشاهد ليس اسما ، و إنما هو فعل ماض بمعنى منع ، واليدا : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ، وليست لام الكلمة ، وفيه تكلف ، وظاهر المعنى لايستقيم معه

١١ — هذا صدر بيت هو مطلع قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة ، وعجزه :

وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

اللغة : « البلى » بكسر الباء مقصورا — مصدر بلى الثوب ونحوه ، من باب علم « منهلا » :

... ...

منسكبا منصبا ، اسم مفعول من انهل المطر ونحوه « بجرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئا « القطر » : المطر

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يدل على تحقق ما بعده « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، تقديره : ياهذه ، أو نحو ذلك « اسلمى » : فعل أمر للدعاء مبنى على حذف النون ، و ياء المخاطبة فاعل « يا » : حرف نداء « دار » : منادى منصوب « مىّ » : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية والتأنيث ، و يجوز أن تكون هذه الفتحة هى الموجودة على الياء و يكون هذا اسمها كما فى البيت ، و يجوز أن تكون الفتحة على التاء المحذوفة للترخيم ، وأصل اسمها مية ، كما ورد ذكره كثيرا فى شعر ذى الرمة ، والترخيم هنا شاذ خففه أن المرخم مضاف إلى المنادى والمضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد « على البلى » : متعلق بقوله اسلمى « لا » : نافية دعائية « زال » : فعل ماض ناقص « منهلا » : خبر زال مقدّم على اسمه « بجرعائك » : متعلق بمنهلا ، والكاف مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخر

الشاهد فيه : قوله « ياسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر ، فاتصل حرف النداء بالفعل فى اللفظ ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدّر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه كالتوجيه السابق فى البيت ؛ لأن « ألا » حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لايتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد . واعلم أن الراجح عند النحاة أن التوجيهين اللذين ذكرناهما فى شرح الشاهد السابق لايجريان معا فى كل كلام ، بل إذا اتصل بيا « ليت » أو « رب » أو « حبذا » فالأحسن جعل « يا » حرف تنبيه ، و إذا اتصل بيا فعل أمر أو دعاء فالأحسن جعلها حرف نداء ، والمنادى محذوف ، و إن كان بعض النحاة يجريهما فى كل ذلك ، فمثال اتصالها بليت قوله تعالى : (ياليتنى متّ قبل هذا ، ياليتنا نردّ ولا نكذب ، ياليتنى كنت معهم ، ياليت قومى)
وقول الراجز :

يَالَيْتَنِى وَأَنْتِ يَالَمِيسُ فِى بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

وقول الآخر :

يَالَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَـدَا مُتَقَلِّدًا سَـيْفاً وَرُمْحَا

وقول الراجز :

يَالَيْتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَفِينَهْ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيَّنُونَهْ

ومثال اتصالها برب الشاهد السابق ، وقول ضمرة بن ضمرة النهشلى :

مَاوِىَّ يَارُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

(وأل) معرفة كانت : كالفرس ، والغلام ، أو زائدة : كالحارث ، و « طبت النفس » . و يقال فيها « أم » فى لغة طيئ ، ومنه « ليس من امبر امصيام فى امسفر » وسيأتى الكلام على الموصولة ، وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل ، نحو : « أل فعلت » بمعنى هل فعلت ، حكاه قطرب ، و إنما لم يستثنها لندرتها (ومسند) أى : محكوم به من اسم أو فعل أو جملة ، نحو : « أنت قائم » ، و « قمت » ، و « إنا نحن نزلنا الذكر » .

﴿تنبيه﴾ حمل الشارح لفظ « مسند » فى النظم على إسناد ؛ فقال : ومسند أى إسناد إليه ، فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف ، ولا حاجة إلى هذا التكلف ؛ فإن تركه على ظاهره كاف ، أى : من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسنداً إليها ، ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » فتسمع منسبك مع « أن » المحذوفة بمصدر ، والأصل « أن تسمع » أى : سماعك ، فحذفت

وقول الآخر :

يَارُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ   بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ

ومثال اتصالها بحبذا قول جرير :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ   وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

ومثال اتصالها بفعل الأمر – وهو فى المعنى دعاء – بيت الشاهد ، وقول الأخطل :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرٍ   وَلَا زَالَ حَيَّانَا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ

وقول الآخر :

أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ   وَذَاتَ الثَّنَايَا الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

وقوله تعالى : « ألا يا اسجدوا » ؛ ومثال اتصالها بالدعاء قول الشاعر – وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٢٠) :

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ   وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

فان الرواية فيه برفع « لعنة » ؛ وإنما كان الأحسن تقدير المنادى قبل الأمر والدعاء لأنه قد كثر فى كلام العرب ذكره قبلهما ، كقوله تعالى : (ياموسى أقبل ، يايحيى خذ الكتاب ، ياإبراهيم أعرض عن هذا . . . يامالك ليقض علينا ربك ، يا أبانا استغفر لنا) فإذا حذف فى هذين الموضعين كان اعتبار ثبوته دليلا عليه ، فأما «ليت ، ورب ، وحبذا» فإن الاستعمال العربى لم يجر بذكر المنادى قبلهن ، فيكون تقديره قبلهن حملا لكلام العرب على غير ما ألفوه

أن ، وحسن حذفها وجودها فى « أن تراه » ، وقد روى « أن تسمع » على الأصل . وأما قولهم : « زعموا مطية الكذب » فعلى إرادة اللفظ ، مثل «من حرف جر » ، و «ضرب فعل ماض » فكل من « زعموا ، ومن ، وضرب » اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر .

(للاسم تمييز) عن قسيميه (حصل) تمييز : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وللاسم : خبر ، وبالجر : متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة ، وسهلها كونه جارا ومجرورا ، وإنما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له : أما الجر فلأن المجرور مخبر عنه فى المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم ؛ وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لاتتأتى فى غير الاسم ؛ وأما النداء فلأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسما ؛ وأما « أل » فلأن أصل معناها التعريف ، وهو لا يكون إلا للاسم ؛ وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسما .

﴿ تنبيه ﴾ لايشترط لتميز هذه العلامات وجودها بالفعل . بل يكفى أن يكون فى الكلمة صلاحية لقبولها .

(بتا) الفاعل : متكلما كان نحو : (فعلت) بضم التاء ، أومخاطبا نحو : « تباركت ياألله» بفتحها ،أو مخاطبة نحو : « قمت ياهند » بكسرها (و) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو : (أتت) هند . والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو : « قَالَتُ أُمة » بنقل ضمة الهمزة إلى التاء ، و «قالَتِ امرأة العزيز» بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، و « قالتا » بفتحها لذلك ، أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها إعرابا اختصت بالاسم ، نحو : فاطمة ، وقائمة ، و إن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل ، بل تكون فى الاسم نحو« لاحول ولا قوة إلا بالله » وفى الفعل نحو «هند تقوم» وفى الحرف نحو « ربت» و «ثمت» وبهاتين العلامتين — وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة — رد على من زعم من البصريين كالفارسى حرفية « ليس » وعلى من زعم من الكوفيين حرفية « عسى » ، وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية « نعم » و « بئس » .

﴿ تنبيه ﴾ اشترك التاءان فى لحاق «ليس وعسى» وانفردت الساكنة بـ« نعم و بئس » وانفردت تاء الفاعل بـ« تبارك » هكذا مشى عليه الناظم ، فإنه قال فى شرح الكافية : وقد انفردت — يعنى تاء التأنيث — بلحاقها « نعم » و « بئس » كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها

« تبارك » وفى شرح الآجرومية للشهاب البجائى أن تبارك تقبل التاءين ، تقول : « تباركْتَ يا أللّه » ، و « تباركَتْ أسماء الله » .

(ويا افعلى) يعنى ياء المخاطبة ، ويشترك فى لحاقها الأمر والمضارع ، نحو : « قومى ياهند »، و « أنت ياهند تقومين » (ونون) التوكيد : ثقيلة كانت أو خفيفة ، نحو : (أقبلن) ونحو : « لنسفعا » وقد اجتمعتا حكاية فى قوله : «ليسجنن وليكونا» ، وأما لحاقها اسم الفاعل فى قوله :

١٢ — أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

١٢ — هذا بيت من الرجز نسبه العينى إلى رؤبة ، وهو فى زيادات ديوانه ، ورواه ابن دريد فى الجمهرة مع أبيات أخرى ولم ينسبها ، ونحن نسوقها إليك؛ لأن رواية الشاهد عنده غير ما فى كتب النحاة ، وهى :

يَالَيْتَ شِعْرِى عَنْكُمُ حَنِيفَا وَقَدْ جَدَعْنَا مِنْكُمُ الْأُنُوفَا

أَتَحْمِلُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا أَمْ تَغْزِلُونَ الْخُرْفُعَ الْمَنْدُوفَا

ويروى بيت الشاهد هكذا

أَشَاهِرُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه كما ترى

اللغة : «ليت شعرى» كلام يساق عند التعجب وإظهار الغرابة من الأمر ، والشعر معناه العلم « حنيفا » مرخم حنيفة ، وألفه للإطلاق ، وهو أبو قبيلة ، واسمه حنيفة بن لجيم بن صعب من بكر وائل «جدعنا» : قطعنا «الخرفع» بضمتين بينهما سكون ، وقيل بكسرتين ـ : القطن الذى يفسد فى أكمامه قبل أن تتفتق

الإعراب : «يا» حرف تنبيه «ليت» حرف تمنّ ونصب «شعرى» : اسم ليت ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر ليت محذوف وجوبا عند الرضى فى كل كلام ورد فيه هذا التعبير بشرط أن يجىء بعده استفهام ، كما فى بيت الشاهد ، وهذا الاستفهام مفعول لشعرى ، وعند ابن الحاجب أن الاستفهام قائم مقام الخبر « عنكم » : متعلق بشعرى ، وعن فيه بمعنى الباء « حنيفا » : منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وإعراب الباقى فى غاية الوضوح . وقد تكلم العينى هنا كلاما لانوافقه عليه ، وتبعه العلامة الصبان غفر الله لنا ولهما

الشاهد فيه : قوله « أشاهرنّ » كما رواه الشارح وجماعة النحاة ، حيث لحقت نون التوكيد اسم الفاعل ضرورة ، والذى يسهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع الذى تلحقه النون ، وأصله « أشاهرونن » : فحذفت النون لتوالى الأمثال ، ثم حذفت الواو للتخلص من الساكنين ، ولايقال إن هذه النون ليست نون التوكيد ، وإنما هى النون التى تلحق جمع المذكر السالم عوضا عن التنوين فى الاسم المفرد ، وقد أدغمت فى ضمير المتكلم ، وأصل الكلام على هذا

وقوله :

١٣ — أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشهُودَا

«أشاهرون أنا» : فحذفت همزة «أنا» اعتباطا ، ثم أدغمت النون فى النون ، ثم حذفت الواو تخلصا من التقاء الساكنين ، فان هذا التقدير — وإن كان يخلص من ضرورة اتصال نون التوكيد بغير المضارع — باطل من وجهين : الأوّل : أنه بعد تسليم صحة مثل هذا التعبير يصير الكلام معه على التكلم ، وهو خطاب فى الأصل ، ولا يصحّ إرادة التكلم؛ لأنها تفسد المعنى . الثانى : أنه لو كان ذلك هو الأصل لكانت الرواية «أشاهرنا» لأنه لاداعى لحذف الألف التى بعد النون، فان زعم زاعم أنها حذفت للتخفيف كان هذا ذهابا إلى غير الأصل فى الكلام ، هذا ، وقد تكلم هنا قوم فى هل يكون اسم الفاعل بعد اتصال نون التوكيد به معربا على أصله أم يصير مبنيا ؟ وهذا بحث لايجمل بالمحققين أن يخوضوا فيه ، من جهة أنه تقرر أن الاسم إنما يبنى إذا أشبه الحرف لا الفعل ؛ وأيضا فان الشواهد التى ذكرها النحاة مع أنهم قضوا بشذوذها وعدم صحة القياس عليها كلها فيها الفصل بين اسم الفاعل والنون بواو الجماعة تقديرا ، وهذا الفصل نفسه مانع من بناء المضارع مع النون؛ فكيف باسم الفاعل الذى لو بنى لم يبن إلا بالحمل عليه ؟!

١٣ — هذا البيت موجود فى زيادات ديوان رؤبة ، وقد أورده السكرى فى أشعار الهذليين لرجل منهم مع أبيات أخرى ، وهى :

أَرَيْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّــلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
وَلاَ تَرَى مَالاً لَهُ مَعْدُودَا أَقَائِلُونَ أَعْجِــلِي الشُّهُودَا

وعلى هذه الرواية لاشاهد فى البيت كما ترى

اللغة : « أملود » : ناعم « مرجل » : اسم مفعول من رجل شعره ترجيلا ، أى : سرحه وحسنه ونظفه «البرود» : جمع برد — بضم فسكون — وهو نوع معروف من الثياب

الإعراب : «أقائلن» : الهمزة للاستفهام ، قائلن : خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : أفأنتم قائلن ، مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والنون المحذوفة لتوالى الأمثال عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «أعجلى» : فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «الشهودا» : مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب مقول القول ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط الذى هو قوله : إن جاءت به

الشاهد فيه : قوله « أقائلن » حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع ، وأصله «أقائلونن» بواو الرفع وثلاث نونات إحداهنّ النون التى تلحق جمع المذكر السالم عوضا عن التنوين فى مفرده ، والثانية والثالثة للتوكيد ، فحذفت النون الأولى فرارا من اجتماع الأمثال، ثم حذفت الواو مخافة التقاء الساكنين ، ولا يقال إن الأصل «أقائلون أنا» لما أسلفنا لك

فشاذ (فعل ينجلى) مبتدأ وخبر ، وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس ، مثل قولهم « تمرة خير من جرادة » ، و بنا : متعلق بينجلى ، أى : يتضح الفعل و يمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به ، فلا توجد مع غيره إلا فى شذوذ كما تقدم .

﴿ تنبيه ﴾ قولهم فى علامات الاسم والفعل « يعرف بكذا وكذا » هو من باب الحكم بالجميع لابالمجموع ، أى : كل واحد علامة بمفرده ، لاجزء علامة

(سواهما) أى : سوى قابلى العلامات التسع المذكورة (الحرف) ؛ لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة ، أى : علامة الحرفية أن لاتقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال ،

ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (كهل) فانك تقول : هل زيد قائم ، وهل يقعد ؟ (و) مختص بالأسماء ، نحو : (فى ، و) مختص بالأفعال ، نحو : (لم)

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما عدت « هل » من المشترك نظراً إلى ماعرض لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين ، نحو : « فهل أنتم شاكرون » و «هل يستطيع ربك » لانظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو «هل زيداً أكرمته » كما سيجئ فى بابه ، ووجب كون زيد فاعلا لامبتدأ فى «هل زيد قام » التقدير : هل قام زيد قام ؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل فى حيزها تسلت عنه ذاهلة ، و إن رأته فى حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته

الثانى : حق الحرف المشترك الإهمال ، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل، و إنما عملت ما ولا و إن النافيات مع عدم الاختصاص ، لعارض الحمل على ليس ، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتى ، و إنما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرّفة مع اختصاصهما بالأسماء ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لايعمل فيه ، وإنما لم تعمل إنَّ وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر فى موضعه ، وإنما عملت « لن » النصب دون الجزم حملا على « لا »

فى شرح الشاهد السابق ، و إنما سبيل لحاق نون التوكيد اسم الفاعل الشعر : فأنت تقوله فى الكلام الذى سمعته، وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه جرى على لسانهم لاحتمال التشبيه بالمضارع ،وليس لك أن تجىء به فى كلام آخر ؛ فإنه لم يجر فى كلامهم عن قوّة علة ولا استمرار عادة

النافية للجنس لأنها بمعناها ؛ على أن بعضهم جزم بها كما سيأتى

ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع ، وماض ، وأمر ؛ أخذ فى تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم — أى : بمشابهته — كما سيأتى بيانه ،فقال : (فعل مضارع يلى) أى : يتبع (لم) النافية ، أى : ينفى بها (كيشم) بفتح الشين مضارع شممت الطيب ونحوه بالكسر ، من باب علم يعلم ، هذه اللغة الفصحى ، وجاء أيضاً من باب نصر ينصر، حكى هذه اللغة الفراء وابن الأعرابى ويعقوب وغيرهم ، ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة فى النطق بها (وماضى الأفعال بالتا) المذكورة ، أى : تاء فعلت وأتت (مز) لاختصاص كل منهما به ، ومز : أمر من مازه يميزه ، يقال : مزته فامتاز ، وميزته فتميز (وسم) أى : علم (بالنون) المذكورة ، أى : نون التوكيد (فعل الأمر إن أمر) أى : طلب (فهم) من اللفظ ، أى : علامة فعل الأمر مجموع شيئين : إفهام الكلمة الأمر اللغوى وهو الطلب ، وقبولها نون التوكيد ؛ فالدور منتف ، فإن قبلت الكلمة النون ولم تفهم الأمر فهى مضارع نحو : « هل تفعلن » أو فعل تعجب نحو : « أحسنن بزيد » فإن أحسن لفظه لفظ الأمر ، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (والأمر) أى : اللفظ الدال على الطلب (إن لم يك للنون محل فيه) فليس بفعل أمر ؛ بل (هو اسم) : إما مصدر نحو :

١٤ — فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ

---

١٤ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه :

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفافاً عِيابُهُمْ ... وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

وهذان البيتان من شواهد كتاب سيبويه (ج ١ ص ٥٩) ولم ينسبهما الأعلم ولا شارحو الكتاب ، وقد نسبهما العينى إلى الأحوص ، ثم قال : «وذكر فى الحماسة البصرية أن قائلهما هو أعشى همدان يهجو بهما لصوصا، وقال الجوهرى : قال جرير يصف ركبا : يمرون بالدهنا ـ إلخ ، والأظهر ماقاله فى الحماسة » اه

اللغة : «الدهنا» : رملة من بلاد تميم ، تمد وتقصر « عيابهم» : جمع عيبة ـ بفتح فسكون ـ مايجعل فيه الثياب ما كان ، أو من الجلد خاصة «دارين» : اسم سوق ينسب إليه المسك فيقال : مسك دارى « بجر » : جمع أبجر ، وأصل البجرة نتوء السرة «الحقائب » : جمع حقيبة ، وهى ما يحتقبه الراكب خلفه ، وأراد بخفة عيابهم خلوها وأنه لاشىء فيها ، وأراد ببجرتها امتلاءها

أي : اندل ، وإما اسم فعل أمر (نحوصه) فإن معناه اسكت (وحيهل) معناه أقبل ، أو قدّم ، أو عجل ، ولا محل للنون فيهما

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : كما ينتفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون ، كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم : كأوَّهْ بمعنى أتوجع ، وأفٍّ بمعنى أتضجر ، وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضياً عند انتفاء قبول التاء : كهيهات بمعنى بَعُد ، وشتَّان بمعنى افترق ، فهذه أيضاً أسماء أفعال فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يُرَى كالْفِعْلِ مَعْنًى وَانْخَزَلْ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

واكتظاظها «ندلا» : هوهنا الأخذ باليدين، أوهوالخطف ، وهو أيضا السرعة فى المشى ، والثعلب يضرب به المثل فى الأخذ لأنه يدّخر لنفسه ويأتى على مايعدو عليه من الحيوان ، ويقال فى المثل : «هو أكسب من ثعلب» «زريق» : اسم قبيلة

المعنى : يصف لصوصا بأنهم حين يخرجون للغارة يمرون بالدهناء ولا شىء معهم ، ثم يعودون من دارين قد امتلأت حقابهم بما أخذوه ، وأنهم يفترصون غفلة الناس عند ما يعنيهم المهمّ من أمورهم فيلهون عن حفظ متاعهم ؛ فيقول بعضهم لبعض : أسرع فى أخذ ماتناله يدك ، وأراد أن حالهم تكون حال من يقول ذلك . وقد أعاد عليهم الضمير مذكرا فى قوله «يمرون» ثم أعاده مؤنثا فى قوله «ويرجعن» قال الأعلم : «ثم قال ويخرجن من دارين فأخبر عن رواحلهم فلذلك أنث» اهـ ، وقال العينى : «أعاد الضمير مؤنثا لتأويلهم بالجماعة ، وهو غريب» اهـ

الإعراب : «يمرون» : فعل وفاعل «بالدهنا» : متعلق به «خفافا» : حال من الفاعل «عيابهم» فاعل لخفاف ، والضمير مضاف إليه «ويرجعن» فعل وفاعل «من دارين» : متعلق به «بجر» : حال من النون الواقعة فاعلا «الحقائب» مضاف إليه «على حين» : متعلق بيرجع ، ويجوز فى حين الفتح والجرّ «ألهى» : فعل ماض «الناس» : مفعول مقدّم «جل أمورهم» : فاعل مؤخر ، ومضاف إليه «فندلا» مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره : اندل ندلا «زريق»: منادى بحرف نداء محذوف «المال» : مفعول لندلا لأنه بدل من اللفظ بالفعل ، كما تقول «ضربا زيدا» أى اضربه «ندل الثعالب» : مفعول مطلق عامله المصدر المتقدّم

الشاهد فيه : قوله «فندلا زريق المال» حيث ناب المصدر عن الفعل ، ولذلك نصب المفعول به كما عرفت ، غير أن هذا المصدر مع نيابته عن الفعل متأثر بالعوامل ، ألا ترى أنه منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف ؟ ولما كان كذلك لم يبن ؛ لأن شرط بناء النائب عن الفعل عدم تأثره بالعوامل كاسم الفعل

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ، ولعله إنما اقتصر فى ذلك على فعل الأمر لكثرة مجىء اسم الفعل بمعنى الأمر ، وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه .

الثانى : إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات ، فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما فى أفعل فى التعجب ، وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء ، وحبذا فى المدح ، فإنها لاتقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية ، لأن عدم قبولها التاء عارض ، نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فإنها غير قابلة للتاء لذاتها .

الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهى مطردة ولا يلزم انعكاسها ، أى : يلزم من وجودها الوجود ، ولا يلزم عن عدمها العدم ؛ لكونها مساوية للازم ، فهى كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفىُ كل منهما نفىَ الآخر ، بخلاف الاسم وقبول النداء ، فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له ، وهى أخص منه ؛ إذ يقال كل قابل للنداء اسم ، ولا عكس ، وهذا هو الأصل فى العلامة .

المعرب والمبنى

المعرب والمبنى: اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ، فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب فى اللغة : مصدر أعرب ، أى : أبان ، أى : أظهر ، أو أجال ، أو حسّن أو غيّر ، أو أزال عَرَبَ الشيء وهو فساده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العربون ، أو ولد له ولد عربى اللون ، أو تكلم بالفحش ، أو لم يلحن فى الكلام ، أو صار له خيل عراب ، أو تحبب إلى غيره ، ومنه العروبة المتحببة إلى زوجها . وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظى ، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرّفه فى التسهيل بقوله : ماجىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلَم وكثيرون . وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وعرفوه بأنه : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا ، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب ، لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً ؛ لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك

والبناء فى اللغة : وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت ، وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل : ماجىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين ، فعلى هذا هو لفظى . وقيل : هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هـــذا هو معنوى ، والمناسبة فى التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة .

(والاسم منه) أى : بعضه (معرب) على الأصل فيه ، ويسمى متمكنا ، (و) منه ، أى : و بعضه الآخر (مبنى) على خلاف الأصل فيه ، ويسمى غير متمكن ، ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ، ويعلم ذلك من قوله : « ومعرب الأسماء ماقد سلما من شبه الحرف » . و بناؤه (لشبه من الحروف مدنى) أى : مقرب لقوته ، يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة فى مشابهته الحرف شبها قويًّا يقربه منه ، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذى عارضه شيء من خواص الاسم (كالشبه الوضعى) وهو : أن يكون الاسم موضوعا على صورة وضع الحروف ، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفى هجاء كما (فى اسمى) قولك

(جئتنا) وهما التاء ، ونا ، إذ الأول على حرف والثانى على حرفين ، فشابه الأول الحرف الأحادى كباء الجر ، وشابه الثانى الحرف الثنائى كعن . والأصل فى وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفى هجاء ، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل ، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً ، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف فى وضعه واستحق البناء ؛ وأعرب نحو « يد » و « دم » لأنهما ثلاثيان وضعا .

﴿ تنبيه﴾ قال الشاطبى : « نا » فى قوله « جئتنا » موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعاً أوليًّا كما ولا ؛ فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود ، نص عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ماهو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ، ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل لبناء « كَمْ » ، وَ«مَنْ» بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل و بل ، ثم قال : فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم ، فما أشار إليه هو التحقيق ، ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد ، انتهى .

(و) كالشبه (المعنوى) وهو : أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معانى الحروف ، لابمعنى أنه حل محلا هو للحرف ؛ كتضمن الظرف معنى فى ، والتمييز معنى من ، بل بمعنى أنه خلف حرفا فى معناه ، أى : أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (فى متى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو : متى تقوم ؟ وللشرط نحو : متى تقم أقم ، فهى مبنية لتضمنها معنى الهمزة فى الأول ومعنى إنْ فى الثانى ، وكلاهما موجود . أو غير موجود (و) ذلك كما (فى هنا) أى : أسماء الإشارة ، فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا ، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه . (وكنيابة عن الفعل) فى العمل (بلا تأثر) بالعوامل ، ويسمى الشبه الاستعمالىّ ، وذلك موجود فى أسماء الأفعال ، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها ، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لامحل لها من الإعراب كما سيأتى ، فأشبهت ليت ولعل، مثلا ، ألاترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولايدخل عليهما عامل ؟ والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل فى العمل ، ولكنه يتأثر بالعوامل : كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (وكافتقار أصّلا) ويسمى الشبه الافتقارى ، وهو : أن يفتقر الاسم إلى الجملة

افتقارا مؤصلا — أى : لازما — كالحرف ، كما فى إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية . أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان ، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل — أى : غير لازم — كافتقار المضاف فى نحو « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » إلى الجملة بعده ؛ فلا يبنى ؛ لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته ، و إنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألاترى أن يوما فى غير هذا التركيب لايفتقر إليها ؟ نحو : هذا يوم مبارك ، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة ، فإنها مفتقرة إليها لكن افتقارا غير مؤصل ، لأنه ليس لذات النكرة ، و إنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته ، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما أعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه فى « أى » من لزوم الإضافة ، وفى البواقى من وجود صورة التثنية ، وهما من خواص الأسماء ، و إنما بنيت أى الموصولة وهى مضافة لفظاً إذا كان صدر صلتها ضميراً محذوفا نحو « ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد » قرىء بضم « أى » بناء و بنصبها — لأنها لما حذف صدرصلتها نزل ما هى مضافة إليه منزلته ، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء : فمن لاحظ ذلك بنى ، ومن لاحظ الحقيقة أعرب ، فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً ؛ لقيام التنوين مقامه كما فى « كل » ، وزعم ابن الطراوة أن « أيهم » مقطوعة عن الإضافة ، فلذلك بنيت ، وأن «هم أشد» مبتدأ وخبر ، وردّ برسم المصحف الضمير متصلا ، والإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة ، و إنما بنى « الذين » و إن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سَنَن الجموع ؛ لأنه أخص من الذى ، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده ، ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة ، وقيل : هو على هذه اللغة مبنى جىء به على صورة المعرب . ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة .

الثانى : عدّ فى شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الإهمالى ، ومثل له بفواتح السور ، والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب ، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لاعاملة ولا معمولة ، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة ، أى : لامعربة ولا مبنية ، و بعضهم إلى أنها معربة حكما ، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه

(ومعرب الأسماء ماقد سلما من شبه الحرف) الشبه المذكور ، وهذا على قسمين : صحيح يظهر إعرابه (كأرض ، و) معتلّ يقدر إعرابه نحو (سما) بالقصر — لغة فى الاسم ، وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسم ، وسم ، وسما ، مثلثة ، والعاشرة سماة ، وقد جمعتها فى قولى :

لُغَاتُ ٱلِاسْمِ قَدْ حَوَاهَا ٱلْحَصْرُ فِى بَيْتِ شِعْرٍ وَهْوَ هٰــذَا الشِّعْرُ
اِسْمٌ ، وَحَذْفُ هَمْزِهِ ، وَالقَصْرُ مُثَلَّثَاتٍ ، مَعْ سُمَاةٍ — عَشْرُ

﴿ تنبيه ﴾ بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه ، وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية ، وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى ، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة ، بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها

(وفعل أمر و) فعل (مضىّ بنيا) على الأصل في الأفعال: الأول على مايجزم به مضارعه من سكون أو حذف ، والثانى على الفتح : لفظاً كضرب ، أو تقديراً كرمى ، وبُنى على الحركة لمشابهته المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالا وشرطا ، وبنى على الفتح لخفته . وأما نحو « ضربت » ، و«انطلقنا» ، و«استبقن» فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، لأن الفاعل كجزء من فعله ، وكذلك ضمة «ضربوا» عارضة أوجبها مناسبة الواو

﴿ تنبيه ﴾ بناء الماضى مجمع عليه ، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل قم لِتَقُمْ : فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، قال فى المغنى : و بقولهم أقول ، لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى ، وقد دل عليه بالحرف ، انتهى

(وأعربوا مضارعا) بطريق الحمل على الاسم؛ لمشابهته إياه: فى الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل : فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد . وقال الناظم فى التسهيل : بجواز شبه ما وجب له ، يعنى من قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة لولا الإعراب لالتبست . وأشار بقوله « بجواز » إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم وجائز للمضارع ؛ لأن الاسم ليس له مايغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه

مقصورة عليه ، والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما فى نحو : « لاتُعْنَ بالجفاء وتمدح عمرا » فإنه يحتمل المعانى الثلاثة فى : « لاتأكل السمك وتشرب اللبن » ، ويغنى عن الإعراب فى ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ، فيقال: «لاتعن بالجفاء ومدح عمرو» ، و «لا تعن بالجفاء مادحا عمرا» ، و «لا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو» ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع فرعا ، خلافا للكوفيين ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال كما هو أصل فى الأسماء ، قالوا : لأن اللبس الذى أوجب الإعراب فى الأسماء موجود فى الأفعال فى بعض المواضع ، كما فى نحو : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » كما تقدم . وأجيب بأن اللبس فى المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم

وإنما يعرب المضارع (إن عريا من نون توكيد مباشر) له ، نحو : « لَيُسْجَنَنَّ وليكوناً » (ومن نون إناث كَيَرُعْنَ) من قولك : «النسوة يرعن » أى : يخفن (مَنْ فُتِن) فإن لم يعر منهما لم يعرب ؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله من البناء ، فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها ، لأنهما مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة ، كما قاله فى شرح الكافية ، والاحتراز بـ«المباشر» عن غير المباشر ، وهو الذى فصل بين الفعل و بينه فاصل : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو : « هل تضربانِّ يا زيدان ، وهل تضربُنَّ يازيدون ، وهل تضربِنَّ ياهند » ، الأصل تضربانن ، وتضربونن ، وتضربينن ، حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد ، وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه مستوفى ، فهذا ونحوه معرب ، والضابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بنى لتركبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يُبْنَ لعدم تركبه معها ، لأن العرب لم تركب ثلاثة أشياء .

﴿ تنبيه ﴾ ماذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقا ، وطائفة إلى الإعراب مطلقا ، وأما نون الإناث فقال

فى شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ، فقد ذهب قوم — منهم ابن درستويه ، وابن طلحة ، والسهيلى — إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ماعرض فيه من الشبه بالماضى .

(وكل حرف مستحق للبنا) الذى به بالإجماع ، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ، لأنه لايعتوره من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب (والأصل فى المبنى) اسما كان أو فعلا أو حرفا (أن يسكنا) أى : السكون ، لخفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل ، فلو حرك اجتمع ثقيلان (ومنه) أى : من المبنى ماحرك لعارض اقتضى تحريكه ، والمحرك (ذو فتح وذو كسر و) ذو (ضم) فذو الفتح (كأين) وضَرَبَ ورُبَّ ، وذوالكسر نحو : (أمس) وجَيْرِ ، وذو الضم نحو : (حيث) ومنذ (والساكن) نحو : (كم) واضرب وهَلْ ، فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل ، وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون ، وأما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف ، لا الفعل؛ لثقلهما وثقل الفعل . وبنى أين لشبهه بالحرف فى المعنى ، وهو الهمزة إن كان استفهاما ، و « إنْ » إن كان شرطا . وبنى أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف ؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة ، وبنى حيث للافتقار اللازم إلى جملة ، وبنى كم للشبه الوضعى ، أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة ، والخبرية معنى رُبَّ التى للتكثير .

﴿ تنبيه ﴾ مابنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد : لم بنى ؟ وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لايسأل عنه ، وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة ، التقاء الساكنين كأين ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل فى التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضى فإنه أشبه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً كما تقدم .

وأسباب البناء على الفتح : طلب الخفة كأيْنَ ، ومجاورة الألف كأيَّانَ ، وكونها حركة الأصل نحو « يامُضَارَ » ترخيم مضارٍّ ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو:

« يالَزَيْدٍ لِعَمْرٍو » ، والإتباع نحو : كَيْفَ ، بُنيت على الفتح إتباعا لحركة الكاف ؛ لأن الياء بينهما ساكنة ، والساكن حاجز غير حصين .

وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأمْسِ ، ومجانسة العمل كباء الجر ، والحَمْلُ على المقابل كلام الأمر : كُسِرَت حملاً على لام الجر ؛ فإنها فى الفعل نظيرتها فى الاسم ، والإشعار بالتأنيث ، نحو : أنْتِ ، وكونها حركة الأصل ، نحو « يامُضَارِ » ترخيم مضارّ ، اسم فاعل ، والفرق بين أداتين ، كلام الجر : كسرت فرقا بينها و بين لام الابتداء فى نحو : لَمُوسَى عبد ، والإتباع نحو : ذِهِ وتِهِ — بالكسر — فى الإشارة للمؤنثة .

وأسباب البناء على الضم : أن لا يكون للكلمة حال الإعراب ، نحو : « لله الأمر من قبلُ ومن بَعْدُ » بالضم ، ومشابهة الغايات ، نحو : « يازَيْدُ » فإنه أشبه قبل و بعد ، قيل : من جهة أنه يكون متمكنا فى حالة أخرى ، وقيل : من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب ، وقال السيرافى : من جهة أنه إذا نُكِّر أو أضيف أعرب ، ومن هذا « حَيْثُ » فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل و بعد ، من جهة أنها كانت مستحقة للاضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبلُ و بعدُ الإضافة ، وكونها حركة الأصل ، نحو: « ياتَحَاجُ » ترخيم تحاجُج ، مصدر تحاجّ ، إذا سمى به ، وكونه فى الكلمة كالواو فى نظيرتها ، كنَحْنُ ، ونظيرتها هُمُو، وكونه فى الكلمة مثله فى نظيرتها ، نحو: «اخْشَوُا القوم» ونظيرتها «قُلُ ادْعُوا» والإتباع : كمنذ .

وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ، و يسمى أيضا وقفاً

وهذا شروع فى ذكر ألقاب الإعراب ، وهى أيضاً أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وعن المازنى أن الجزم ليس بإعراب ، فمن هذه الأربعة ماهو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وماهو مختص بقَبيلٍ منهما ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (والرَّفْعَ والنصبَ اجْعَلَنْ إعرابًا . لاسم وفعل) فالاسم نحو : إنَّ زَيْدًا قائم ، والفعل (نحو) : أقوم ، و (لَنْ أهابَا) وإلى الثانى أشار بقوله : (وَالِاسْمُ قد خُصِّصَ بالجر) أى : فلا يوجد فى الفعل . قال فى التسهيل : لأن عامله لايستقل فيحمل غيره عليه ، بخلاف الرفع والنصب (كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) أى : بالجزم ؛ لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر ، قاله فى التسهيل .

واعلم أن الأصل فى كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل فى كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، و إلى ذلك الإشارة بقوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبَنْ فَتْحًا ، وَجُرْ كَسْراً : كَذِكْرُ ٱللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ) فذكر : مبتدأ ، وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسر ، وعَبْدَه : مفعول به ، وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم بقوله (وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ) نحو : لَمْ يَقُمْ .

﴿تنبيه﴾ لامنافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب ؛ إذ هى إعراب من حيث عموم كونها أثَراً جلبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص .

(وَغَيْرُ مَاذُكِر) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتى ، فرعٌ عما ذكر (ينوب) عنه ، فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون حذف الحرف : فللرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ، فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول ، وعشرة فروع لهـا تنوب عنها .

فالإعراب بالفرع النائب (نَحْوُ جَا أَخُو بَنِى نَمِرْ) فأخو : فاعل ، والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبَنِى : مضاف إليه ، والياء فيه نائبة عن الكسرة ، وعلى هذا الحذو .

واعلم أن النائب فى الاسم إما حرف و إما حركة ، وفى الفعل إما حرف و إما حذف ، فنيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ، والمثنى ، والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع ، ولأن إعرابها على الأصل فى الإعراب بالفرع من كل وجه ، فقال : (وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ * وَاجْرُرْ بِيَاءٍ) أى : نيابة عن الحركات الثلاث (مَا) أى : الذى (مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ) لك بعد (مِنْ ذَاكَ) أى : من الذى أصفه لك (ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) أى : أظهر ، لاذو الموصولة الطائية ، فإن الأشهر فيها البناء عند طيئ (وَالْفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا) أى : انفصل ، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها . وفيه حينئذ عشر لغات : نقصه ، وقصره ، وتضعيفه — مثلث الفاء فيهن — والعاشرة إتباع فائه لميمه ، وفُصْحَاهُنَّ فتح فائه منقوصا ،

و (أَبٌ) و (أَخٌ) و (حَمٌ كَذَاكَ) مما أصفه (وَهَنُ) وهى كلمة يُكْنَى بها عن أسماء الأجناس ، وقيل : عما يستقبح ذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة ، فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرًّا ، وهذا الإعراب متعين فى الأول منها — وهو ذو — ولهذا بدأ به ، وفى الثانى منها — وهو الفم — فى حالة عدم الميم ، ولهذا ثنّى به ، وغير متعين فى الثلاثة التى تليهما — وهى أب ، وأخ ، وحم — لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالنَّقْصُ فِى هٰذَا الأَخِيرِ) وهو هن (أَحْسَنُ) من الإتمام ، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ، ولذلك أخره . والنقص : أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين ، وهى النون ، وفى الحديث «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلاَ تَكْنُوا» ولقلة الإتمام فى «هَنٍ» أنكر الفراء جوازه ، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِى أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) وهما أخ وحم (يَنْدُرُ) أى : يقل النقص ، ومنه قوله :

١٥ — بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِىٌّ فِى الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

١٥ — نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن العجاج يمدح عدى بن حاتم الطائى ، ومنهم العينى ، غير أنى لم أجده فى ديوان شعره ، ووجدته فى زيادات الديوان التى ذكرنا شأنها فيما مضى ، وقبل بيت الشاهد قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالأَمِيرُ الْمُنْتَقِمْ تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِى مِنْ ظَلَمْ

اللغة : «تصدع» تجاهر به ، وتعلن أمره ، وأصل الصدع الكسر فى الإناء ونحوه «ظلم» بضم ففتح — جمع ظلمة «اقتدى» يريد أنه جعله قدوة له فسار بسيرته «فما ظلم» أراد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال أبيه المنسوب إليه ، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى الزنا ، فلا تلتفت لما قاله غير واحد فى هذا المقام

الإعراب : «بأبه» الباء حرف جر ، أب : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والهاء مضاف إليه ، والجارّ والمجرور متعلق باقتدى «اقتدى» فعل ماض «عدى» فاعله «فى الكرم» متعلق باقتدى «ومن» اسم شرط جازم مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، وجعله العينى اسم موصول ، وليس بشىء ، لسكون المضارع بعده «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه «أبه» مفعول به ليشابه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ما : نافية «ظلم» : فعل

(وقَصْرُهَا) أى : قصر أب وأخ وحم (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ) قصرها : مبتدأ ، وأشهر : خبره ، ومن نقصهن : متعلق بأشهر ، وهو من تقديم مِنْ على أفعل التفضيل ، وهو قليل ، كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحَمٍ مقصورة — أى : بالألف مطلقا — أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة — أى : محذوفة اللامات — معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن القصر قوله :

١٦ — إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود على من ، وزعم قوم أن التقدير «فما ظلم أبوه» وآخرون أن التقدير «فما ظلمت أمّه» وفى كلٍّ من هذين التقديرين حذف الفاعل من غير دليل يدل عليه ، على أنه يلزم خلوّ جملة الجواب من ضمير اسم الشرط

الشاهد فيه : قوله «بأبه . . . أبه» حيث جر الأب فى الأوّل بالكسرة الظاهرة ، ونصبه فى الثانى بالفتحة الظاهرة ، بعد حذف اللام من كل منهما ، وهذه لغة جماعة من العرب ، و يقال فى تثنيته على هذه اللغة «أبان» وفى جمعه «أبون» كما قال الشاعر ؛ وهو زياد بن واصل السلمى ، و بيته من شواهد سيبو يه (ج ٢ ص ١٠١) :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَبِينَا

وهذا قليل فى الاستعمال العربى ، وزعم قوم أن هذا البيت قد جاء على الكثير الشائع فى الكلام العربى ، وعندهم أن الأصل «بأبيه اقتدى . . . ومن يشابه أباه» وأن الشاعر أراد أن يقول ذلك، ولكنه حذف الياء من الأوّل والألف من الثانى اكتفاء بالكسرة التى قبل الياء والفتحة التى قبل الألف ، فيكون جرّ الأوّل بالياء المحذوفة للتخفيف مثلا ، ونصب الثانى بالألف المحذوفة كذلك ، وأنت ترى أن هذا التقدير فيه التزام الحذف بغير علة ، مع أنه حذف يوقع فى اللبس وكيف يذهب إلى هذا ذاهب بعد أن أثبت النقلة الأثبات الإعراب بالحركات على أنه لغة من لغات العرب ، و إن أقوى مايدل على هذه اللغة ثبوت تثنيتها وجمعها محذوفة اللامات

١٦ — نسب جماعة هذا البيت لأبى النجم العجلى ، ومنهم السيد المرتضى ، ونسبه آخرون لرؤبة بن العجاج ، وقال العينى : « ذكر أبو زيد فى نوادره عن الأصمعى عن أبى الغول أنه لبعض أهل اليمن ، ولم يسمه » اهـ . قال أبو رجاء : ولم أجد هذا البيت فى النوادر ، و إن كان أبو زيد قد ذكر فى نوادره (ص ٥٨) عن أبى الغول الطهوى أبياتا لبعض أهل اليمن ، وهاك الأبيات :

أَيَّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشُلْ عَلَاهَا

... ...

وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا نَاجِيَـــــــةً وَنَاجِياً أَبَاهَا

ثم قال العينى : وذكر الجوهرى قبله :

وَاهاً لِرَيَّا ثُمَّ وَاهاً وَاهَا هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا

يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا بِثَمَنٍ نُرْضِى بِهِ أَبَاهَا

وليس بيت الشاهد فيما رواه الجوهرى فى صحاحه ، ولكنها أبيات يضمّ النحاة بعضها إلى بعض

اللغة : «واها » كلمة تقال عند التعجب من الشىء ، قال الجوهرى : « إذا تعجبت من طيب الشىء قلت : واهاله ما أطيبه» اه « لريا » يروى فى مكانه «لليلى» كما يروى «لسلمى » وكلهن أسماء نساء «المجد» : الكرم ، قال ابن السكيت : «الشرف والمجد يكونان بالآباء ، يقال : رجل شريف ماجد ، إذا كان له آباء متقدّمون فى الشرف . والحسب والكرم يكونان فى الرجل نفسه، وإن لم يكن له آباء لهم شرف » اه

الإعراب : «واها» : اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، وفاعله مستتر فيه وجوبا «لريا» متعلق به «ثم» : حرف عطف «واها » : مثل السابقة «واها» : توكيد لما قبله «يا» : حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى محذوف ، على ماسبق لنا بيانه «ليت» : حرف تمنّ ونصب «عيناها » : اسم ليت على لغة من يلزم المثنى الألف ، والضمير مضاف إليه «لنا» : متعلق بمحذوف خبر ليت «وفاها» : معطوف على اسم ليت « إن » : حرف توكيد ونصب « أباها» : اسم إن «وأبا» معطوف عليه ، وهو مضاف ، و « أباها» : مضاف إليه « قد » : حرف تحقيق « بلغا » فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر إن «فى المجد» : متعلق ببلغ «غايتاها» : مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف

الشاهد فيه : قوله «أباها» وقد ذكر لفظ الأب فى البيت ثلاث مرات بالألف : فأما فى المرتين الأولى والثانيـة فظاهرها يحتمل الإجراء على المشهور من لغة العرب من إعراب الأسماء الستة بالحروف الثلاثة ، وذلك لأن موضعه فى المرتين النصب ، ونصبه على المشهور بالألف ، وأما المرة الثالثة فلا يحتمل فيها ذلك ؛ لأن موضعه جر بالإضافة إلى ماقبله ، فلو أنه أراد الإتيان به على المشهور لقال «وأبا أبيها» ؛ فيكون الدليل الذى لايحتمل غير المدّعى هو فى المرة الثالثة ، وهذه لغة بلحارث وجماعة من العرب ، والأولى حمل ماقبلها عليها : فيكون النصب بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، كما أن الجر بكسرة مقدّرة كذلك ، وإنما كان الأحسن حمل الأولى والثانيـة على الثالثة لأنه يبعد جدّا أن يجىء الأعرابى بكلمة واحدة فى بيت واحد على لغتين ، مع أن المشهور على ألسنة العلماء أن العربى لايتكلم بغير لغته مادام موكولا إلى سليقته ، وفى البيت شاهد آخر فى قوله « بلغا...غايتاها» ومثله فيما ذكرناه من الأبيات فى قوله «ياليت عيناها»

وفى المثل « مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَبَطَلْ »؛ وحاصل ماذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات: أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن فى هَن لغتين : النقص وهو الأشهر ، والإتمام وهو قليل ؛ وزاد فى التسهيل فى أب التشديد ، فيكون فيه أربع لغات ؛ وفى أخ التشديد وأخْوًا — باسكان الخاء — فيكون فيه خمس لغات ، وفى حم حَمْوا كقرو ، وحَمْءًا كقرء ، وحَمَأً كخطأ فيكون فيه ست لغات .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن « ذو » بمعنى صاحب وزنها فَعَلٌ — بالتحريك — ولامها ياء ، ومذهب الخليل أن وزنها فَعْل — بالإسكان — ولامها واو ، فهى من باب قُوّة ، وأصله ذَوْوٌ ، وقال ابن كيسان : تحتمل الوزنين جميعا . وفوك : وزنه عند الخليل وسيبويه فَعْلٌ — بفتح الفاء وسكون العين — وأصله فَوْهٌ لامه هاء ، وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعْل ، بضم الفاء . وأبٌ وأخ وحم وهَنٌ : وزنها عند البصريين فَعَلٌ — بالتحريك — ولاماتها واوات ، بدليل تثنيتها بالواو ، وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية ؛ لأن أحماء المرأة يحمونها ، وهومردود بقولهم فى التثنية : حَمَوَان ، وفى إحدى لغاته حَمْو ، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فَعْل ، بالاسكان ، ورد بسماع قصرها ، و بجمعها على أفعال . وأما «هَن» فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم : هَنَة وهَنَوَات ، وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية ، واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون فى هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث ، وفى هنوات لكونه مثل جَفَنَات ، فتح لأجل جمعه بالألف والتاء ، وإن كانت العين ساكنة فى الواحد ، وقد حكى بعضهم فى جمعه أَهْنَاء ، فبه يستدل على أن وزنه فَعَل بالتحريك .

(وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة فى الكلمات الست (أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا) ، مع ماهن عليه من الإفراد والتكبير (كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلا) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد ، مكبر ، مُضاف ، و إضافته لغير الياء ، وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء ، فإن غير الياء : إما ظاهر أو مضمر ؛ والظاهر إما معرفة أو نكرة ، والاحتراز بالإضافة عما إذا

حيث أتى بالمثنى فى موضع النصب بالألف؛ ولو أنه أجراه على الفصيح لقال « بلغا غايتيها » ولقال « ياليت عينيها» وسيأتى فى هذا الباب إيضاح ذلك وتفصيله

لم تضف ، فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة ، نحو : جاء أبٌ ، ورأيت أخاً ، ومررت بحَمٍ . وكلها تفرد إلا « ذو » فإنها ملازمة للاضافة(١) . وإذا أفرد فوك عوض من عينه — وهى الواو — ميم ، وقد تثبت الميم مع الإضافة ، كقوله :

١٧ — يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهْ

(١) تضاف ذو إلى أسماء الأجناس ، نحو قول المتنبى :

ذُو الْعَقْلِ يَشْقَى فِي النَّعِيمِ بِعَقْلِهِ ... وَأَخُو الْجَهَالَةِ فِي الشَّقَاوَةِ يَنْعَمُ

وقد جاء إضافتها إلى الضمير ، وهو شاذّ لا يكون إلا فى ضرورة الشعر ، كقول كعب بن زهير ابن أبى سلمى ، وهو من شعر الحماسة :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِى أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

ومثله قول الشاعر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

١٧ — البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج يمدح فيها أبا العباس السفاح ، وقبله :

أَتَاكَ لَمْ يُخْطِئْ بِهِ تَرَسُّمُهْ ... كَالْحُوتِ لاَ يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهْ

اللغة : «ترسمه» مصدر ترسم الدار ، إذا نظر إليها «يرويه» بضم حرف المضارعة ، من أرواه وباب مجرده كرضى « يلهمه» من باب سمع — ابتلعه بمرة . والضمير المستتر فى «أتاك» عائد إلى العمّ المذكور قبل ذلك بأبيات فى قوله :

* فَاسْتَوْرِدِ الْعَمَّ الَّذِى تَعَمَّمُهْ *

الإعراب : «يصبح» : مضارع ناقص ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الحوت ، وهو اسمه « ظمآن » خبره « وفى البحر فمه » الواو للحال ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، فمه : مبتدأ مؤخر ، والهاء مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب على الحال

الشاهد فيه : قوله «فمه» حيث أثبت الميم فى الفم ، مع أنه أضافه إلى ضمير الغائب ، وقد زعم أبو على الفارسى رحمه الله وجماعة — منهم ابن سيده فى مخصصه — أنك لاتعوض من عين هذه الكلمة الميم إلا فى حال الإفراد ، فأما إذا كانت مضافة فليس لك بدّ من إبقاء عينها التى هى الواو ، ولا يوافقه العلماء على هذا ، لوروده بالميم مع الإضافة فى كلام الفصحاء نظما ونثرا ، والحديث الذى استشهد به الشارح قطعة من حديث ذكره ابن الديبع الشيبانى فى كتاب الصوم من تيسير الوصول وقال بعده : «أخرجه الستة »

ولا يختص بالضرورة ، خلافا لأبى على ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لَخُلُوفُ فمِ الصَّائِمِ أطْيَبُ عند الله من ريح المسك » والاحتراز بقوله « لالليا » عما إذا أضيفت للياء ، فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء . وكلها تضاف للياء إلا ذو ، فإنها لاتضاف لمضمر ، وإنما تضاف لأسم جنس ظاهر غير صفة ، وما خالف ذلك فهو نادر[1] . وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة ، فإنها تعرب إعرابهما ، وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صغرت ، فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة

واعلم أن ماذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين : منهم الزجاجى ، وقُطْرُب ، والزيادى ، من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، فى أحد قوليه . قال فى شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف . ومذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف ، وأُتْبِع فيها ماقبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبو زيد ، فأصله أبَوُ زيد ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أبُوُ زيد ، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيْتُ أبا زيدٍ ، فأصله أبَوَ زيد ، فقيل : تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفاً ، وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت إتباعا لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً . قيل : وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر فى الإتباع ، وإذا قلت : مررت بأبى زيد ، فأصله بأبَوِ زيد ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِ زيد ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها بعد كسرة كما فى نحو ميزَانٍ . وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب فى إعراب هذه الأسماء ، وهما أقواها

﴿ تنبيه ﴾ إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده بها ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة . وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظاً ومعنى : أما لفظاً فلأنها لاتستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ، وأما مَعْنًى فلأستلزام كل واحد

(١) قد ذكرنا لك بعض ماجاء نادرا ، وذكرنا لك أنه خاص بضرورة الشعر فلا يقاس عليه

منها آخر : فالأب يستلزم ابنا ، والأخ يستلزم أخا ، وكذا البواقى ، و إنما اختيرت هذه الأحرف لمـا بينها و بين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة

(بِالْالِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى) نيابةً عن الضمة . والمثنى : اسم ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف؛ فـ « اسم ناب عن اثنين» يشمل المثنى الحقيقى كالزيدَين ، وغيره كالقمرين وَاثْنَيْن وَاثْنَتَيْن ، وكلا وكلتا ، والألفاظ الموضوعة للاثنين كَزَوْج وشَفْع ، نخرج بالقيد الأول نحو العَمْرَيْن فى عَمْرٍو وعُمَر ، و بالثانى نحو العُمَرَيْن فى أبى بكر وعمر ، و بالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثِنْتان ، إذ لم يسمع كل ، ولا كلت ، ولا اثن ، ولا اثنة ، ولا ثنت ، وأما قوله :

١٨ — فى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمى وَاحِدَهْ

---

١٨ — هذا صدر بيت من الرجز فى صفة نعامة ، ولم أقف على قائله ، وعجزه :

كِلْتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَهْ

اللغة : « سلامى » بضم السين ، وتخفيف اللام المفتوحة ، وفتح الميم — واحدة السلاميات ، وهى : العظام التى تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل «قد قرنت » يروى فى مكان هاتين الكلمتين «مقرونة» و يروى البيت هكذا :

فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى زَائِدَهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِوَاحِـــدَهْ

الإعراب : « فى كلت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم ،كلت مضاف ، و «رجليها» مضاف إليه « سلامى » مبتدأ مؤخر « واحده » نعت لسلامى « كلتاهما مقرونة » مبتدأ وخبر « بزائدة » جار ومجرور متعلق بمقرونة

الشاهد فيه : قوله « كلت » فان البغداديين والفراء زعموا أنه مفرد « كلتا » وأن « كلتا » اسم مثنى حقيقة لفظا ومعنى ، والتاء فيه زائدة للتأنيث ، والألف هى علامة التثنية ، وأصل الكلمة قبل اللواحق « كل » التى تستعمل فى نحو قولك «الأمر كله بيد الله» خففت لامها وكسرت الكاف ، ثم إذا أريد المثنى المذكر زيدت الألف الدالة على التثنية فقيل « كلا» و إذا أريد المثنى المؤنث زيدت تاء التأنيث وألف الاثنين فقيل « كلتا » ؛وذلك عند سيبويه — رحمه الله — وعامة البصريين غير مستقيم ، وعنده أن « كلا ، وكلتا» لفظان مفردان وضعا لتأكيد المثنى ، كما وضع لفظ « كل» لتأكيد الجمع ، فلفظهما مفرد ومعناهما معنى المثنى ، كما أن لفظ « كل » مفرد ومعناه معنى الجمع ، والألف فى « كلا » هى لام الكلمة ، وأصلها الواو كألف عصا وربا ، لا علامة التثنية ، والتاء فى « كلتا» هى لام الكلمة المنقلبة عن الواو ، والألف مزيدة فى « كلتا» للدلالة على التأنيث ؛ فوزن « كلا » عندهم «فعل» ووزن « كلتا » «فعلى»

فإنما أراد « كلتا » فحذف الألف للضرورة ، فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى فى إعرابه وليست منه (وَكِلاَ * إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ) الألف للإطلاق : أى وارفع بالألف « كلا » إذا وصل بمضمر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمر حملا على المثنى الحقيقى ، و (كِلْتَا كَذَاكَ) أى : ككلا فى ذلك ، تقول : « جاءنى الرجلان كلاهُمَا ، والمرأتان كِلْتَاهُمَا » فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا ، و بعضهم يعربهما إعراب المثنى فى هذه الحالة أيضا ، و بعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقاً ، ومنه قوله :

وقد ردّوا كلام البغداديين والفراء بعدّة أمور :

(الأوّل) أنه لايمكن أن يكون « كل » مفردا لهما ؛ لاختلاف لفظه ولفظهما ، ولاختلاف معناه ومعناهما ، وقد علم أن مثنى كل لفظ ليس عبارة عن شيء آخر يغاير لفظه ومعناه ، و إنما هو لفظه بزيادة علامة التثنية و يدلّ على اثنين من مدلول مفرده ؛ ولفظ « كل » يدلّ على الإحاطة والشمول ، ولفظ « كلا وكلتا » لايدل على شيء من ذلك

(ثانيا) لوكان لفظهما مثنى كما زعمتم لم يفترق فى حال الإضافة إلى الاسم الظاهر عن نفسه فى حال الإضافة إلى الضمير ، كما لايفترق أى لفظ من ألفاظ التثنية ، ولكانت ألفه التى زعمتم أنها ألف الاثنين تنقلب ياء فى حالتى النصب والجر مهما يكن الاسم الذى يضافان إليه ، فلما كان لهما حالتان : حالة يوافقان فيها المثنى ، وحالة يخالفانه فيها ؛ علمنا أنهما ليسا بمثنيين على الحقيقة

(ثالثا) أنا وجدنا الضمير يعود إلى هذين اللفظين مفردا فى فصيح الكلام وسعته ، كما فى عجز هذا البيت نفسه ، وكما فى نحو قوله تعالى : (كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا) فعلمنا أنهما ليسا مثنيين على الحقيقة ، و إلا لوجب أن يعود الضمير إليهما مثنى

وقد استبعد أبوحيان ــ رحمه الله ــ مذهب البغداديين حتى زعم أن نسبته إليهم من تشنيع الخصوم وتفحيش القول عليهم

وأما هذا البيت الشاهد فقد أجاب عنه البصريون بنحو ماذكره الشارح ، وملخصه أنا لانسلم أن قوله «كلت» مفرد «كلتا» ؛ بل أصله «كلتا» ، وقد أراد الشاعر أن يقول: «فى كلتا رجليها» ، فلما لم يستقم له الوزن حذف الألف لضرورة الشعر استغناء بالفتحة التى قبلها ، كما حذف لبيد حرفين فى قوله :

* دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فأَبَانِ *

أراد «درس المنازل» فحذف الزاى واللام كما ترى ، ومثله قول خفاف بن ندبة السلمى :

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ... وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

أراد « كنواحى» فحذف الياء اكتفاء بما قبلها من الكسرة ، ومثل ذلك كثير فى الشعر العربى

١٩ — نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إليهِ مَطِيَّتِي في حِينَ جَدَّ بِنَا المسِيرُ كِلانَا

﴿ تنبيه ﴾ كلا وكلتا اسمان ملازمان للاضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنى ، ولذلك أجيز فى ضميرها اعتبار المعنى فيثنى ، واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا فى قوله :

٢٠ — كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الجرْىُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِى

---

١٩ — لم أقف على نسبة هذا البيت

اللغة : «عمدت» قصدت ، وبابه ضرب ، ويقال : عمدته ، وعمدت إليه ، وتعمدته ، والكل بمعنى «مطيتى» : المطية الدابة ، سميت بذلك لأنها تمطو فى سيرها ، قال الأصمعى : هو مأخوذ من المطو ، وهو المدّ فى السير «جدبنا المسير» قال الصبان : «الإسناد فيه مجاز عقلى ، والأصل جددنا فى المسير» اه

الإعراب : «نعم الفتى» فعل وفاعل «عمدت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إليه» جار ومجرور متعلق بعمد «مطيتى» فاعل عمد ، وياء المتكلم مضاف إليه «فى حين» جار ومجرور متعلق بعمد أيضا ، ويجوز فى «حين» البناء لإضافته إلى المبنى ، ويجوز فيه الإعراب على الأصل فيه «جد» فعل ماض «بنا» جار ومجرور متعلق بجد «المسير» : فاعل جد «كلانا» توكيد لنا فى «بنا» مجرور بكسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والضمير مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله «كلانا» حيث جاء به الشاعر بالألف فى حالة الجر ، مع كونه مضافا إلى الضمير ، فدل ذلك على أن من العرب جماعة يعاملون «كلا» معاملة المقصور كالعصا ؛ فيعربونه بحركات مقدّرة على الألف رفعا ونصبا وجرا ، ولو أنه جاء به على مقتضى اللغة المشهورة لقال «كلينا» ، ومثل هذا الشاهد فى إضافة كلا إلى الضمير الموضوع للواحد المعظم نفسه أو إذا كان معه غيره قول النمر بن تولب العكلى :

فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْباً وَيَعْلَمُ أَنْ سَيَلْقَاهُ كِلاَنَا

وقول امرىء القيس بن حجر الكندى :

كِلاَنَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئاً أَفَاتَهُ وَمَنْ يَحْتَرِثْ حَرْثِي وَحَرْثَكَ يَنْسُلِ

وقول عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبى طالب :

كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

وقول معروف :

فَكُونُوا كَمَنْ وَاسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعاً أَوْ نَمُوتُ كِلاَنَا

٢٠ — البيت للفرزدق من كلمة له يهجو فيها جريرا ، وكان جرير قد زوّج ابنته عضيدة للأبلق ، فعيره الفرزدق وهجاه ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن ، قال تعالى : « كلتا الجنتين آتت أكلها » ولم يقل آتتا ، فلما كان لكلا وكلتا حظ من الإفراد وحظ من التثنية أجريا فى إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة ، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر ؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضمر ، فجعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل ؛ مراعاة للمناسبة .

(اثْنَتَانِ واثْنَتَانِ) ــ بالمثلثة ــ اسمان من أسماء التثنية ، وليسا بمثنيين حقيقة ، كما سبق (كابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ) ــ بالموحدة ــ اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْرِيانِ) مطلقا : فيرفعان

مَا كَانَ ذَنْبُ الَّتِي أَقْبَلْتَ تَعْتِلُهَا حَتَّى اقْتَحَمْتَ بِهَا أُسْكُفَّةَ البَابِ

ولما لم يقف العينى والسيوطى على أصل هذه الكلمة زعما أن بيت الشاهد فى وصف فرسين ، وقد تبعهما على ذاك كثير من العلماء ، منهم العلامتان الأمير والصبان ، والضمير فى « كلاهما » وما بعده يعود إلى عضيدة بنت جرير والأبلق زوجها ، أو يعود إلى جرير وابنته ، على نوع من الالتفات ؛ إذ كان من حق الكلام أن يقول ✲ كلا كما حين جد الجرى بينكما ✲ إلخ

اللغة : « تعتلها » : مضارع عتله ، من بابى نصر وضرب : إذا جذبه جذبا عنيفا « اقتحمت » : دخلت ، وتجاوزت ، والأصل فى اقتحام الأمر : أن ترمى نفسك فيه من غير روية « أسكفة الباب » بهمزة مضمومة فسين ساكنة فكاف مضمومة ففاء مشددة مفتوحة ــ عتبته « جد الجرى » : عظم واشتد ، والإسناد فيه مجاز عقلى ، والأصل جدا فى السير « أقلعا » : كفا عنه ، وتركاه « رابى » منتفخ

الإعراب : « كلاهما » : مبتدأ ومضاف إليه « حين » : ظرف متعلق بأقلعا « جد الجرى » : فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر باضافة حين إليها « بينهما » ظرف متعلق بجد « أقلعا » : فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وكلا » : الواو للحال ، كلا : مبتدأ « أنفيهما » : مضاف إليه « رابى » : خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر

الشاهد فيه : قوله « كلاهما . . . أقلعا ، وكلاهما . . . رابى » حيث أعاد الضمير من « أقلعا » مثنى إلى كلا ، وأعاده من « رابى » إلى كلا مفردا ، فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ « كلا » وإعادة الضمير إليه مفردا ، ويجوز مراعاة معناه وإعادة الضمير إليه مثنى ، والأول أكثر فى استعمالات العرب ، ومثل بيت الشاهد فى اجتماع مراعاة لفظ كلا ومعناه قول الأسود بن يعفر على بعض الاحتمالات :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

بالألف ، ومثل اثنتين ثِنْتَانِ[١] فى لغة تميم .

(وتَخْلُفُ اليَاءُ) هذه الألفاظ (جَمِيعِهَا) أى : المثنى وما ألحق به (الْألِفْ * جَرًّا ونَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ) اليا : فاعل تخلف ، قصره للضرورة ، والألف : مفعول به ، وجرا ونصبا : نصب على الحال من المجرور بفى ، أى : مجرورةً ومنصوبةً ، وسبب فتح ماقبل الياء الإشعار بأنها خلف عن الألف ، والألف لايكون ماقبلها إلا مفتوحا .

وحاصل ماقاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ، ويجر وينصب بالياء المفتوح ماقبلها ،

﴿تنبيهان﴾ الأول : فى المثنى وما أُلحق به لغة أخرى ، وهى لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً ؛ وهى لغة بنى الحارث بن كعب وقبائل أخر ، وأنكرها المبرد ، وهو محجوج بنقل الأئمة ، قال الشاعر :

٢١ — فَأَطْرَقَ إطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأى   مَسَاغاً لِنَـاَبَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

---

(١) قد وردت فى قول الراجز :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ   ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وفى هذا البيت عدّة أمور : (الأوّل) : ماذكرناه من أجله وهواستعمال ثنتا ، (والثانى) : الإضافة فى قوله « ثنتا حنظل» والأكثر ألا يؤتى مع الواحد والمثنى بلفظ العدد ، فلا يقال : واحد رجل ، ولا يقال : اثنا رجلين ؛ لأن رجلا يدل على الوحدة والنوع من غير حاجة إلى شىء ، وكذا رجلان ، يدل على النوع بأصله ، وعلى العدد بأداة التثنية ؛ والثالث فى قوله «خصييه» وهى مثنى خصية فحذف التاء ، والأصل إثباتها ، كما تقول : تمرتان ، وحنظلتان ، ونحو ذلك

٢١ — هذا البيت للمتلمس — واسمه جرير بن عبدالعزى ، ويقال : جرير بن عبد المسيح — من كلمة له ممتعة رواها أبو السعادات هبة الله بن الشجرى ، وقبل البيت الشاهد قوله :

وَمَا كُنْتُ إلاَّ مِثْلَ قَاطِعِ كَفِّهِ   بِكَفٍّ لَهُ أُخْرَى فَأَصْبَحَ أجْذَمَا

فَلَمَّا اسْتَقَادَ الْكَفَّ بِالْكَفِّ لَمْ يَجِدْ   لَهُ دَرَكاً فِى أنْ تَبِينَا فَأحْجَمَا

يَدَاهُ أَصَابَتْ هٰذِهِ حَتْفَ هٰذِهِ   فَلَمْ تَجِدِ الْأُخْرَى عَلَيْهَا مُقَدَّمَا

فَأَطْرَقَ إطْرَاقَ الشُّجَاعِ   « البيت »

اللغة : «أجذم» : هوالمقطوع اليد ، وباب فعله طرب «استقاد» : طلب القود — بفتح القاف والواو — وهو القصاص «تبينا» : تنقطعا «أحجما» : كفّ وتأخر «حتف» : هو الموت والهلاك

... ...

« أطرق » : سكت فلم يتكلم ، وأرخى عينيه ينظر إلى الأرض « الشجاع » بضم الشين وكسرها: ضرب من الحيات لطيف دقيق وهو - زعموا - أجرؤها ، كذا فى اللسان ، وقال كمال الدين الدميرى فى حياة الحيوان : « هو الحية العظيمة التى تثب على الفارس والراجل وتقوم على ذنبها ، وربما بلغت رأس الفارس ، وتكون فى الصحارى » اه «مساغا» : هو اسم مكان من ساغ يسوغ : إذا دخل ونفذ « لصمما » : عض ونيب

الإعراب : « أطرق » : فعل ماض ، فاعله ضمير يعود إلى قاطع كفه فى الأبيات السابقة « إطراق » مفعول مطلق « الشجاع » مضاف إليه « ولو » : الواو حالية ، ولو شرطية غير جازمة « رأى » فعل ماض « مساغا » : مفعول تقدم على الفاعل « لناباه » اللام جارة ، ونابا : مجرور بها ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والهاء مضاف إليه « الشجاع » : فاعل رأى « لصمما » اللام واقعة فى جواب لو ، وصمم : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير يعود إلى الشجاع

الشاهد فيه : قوله « لناباه » حيث جاء المثنى فى حالة الجر بالألف ؛ فدل ذلك على أن من العرب قوما يجعلون المثنى بالألف فى أحواله كلها ، وهذه لغة يحكيها العلماء عن كنانة ، وبنى الحرث ابن كعب ، وبنى العنبر ، وبنى الهجيم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وزبيد ، وخثعم ، وهمدان ، وعذرة ، ويخرج جماعة على هذه اللغة قوله تعالى : (إن هذان لساحران) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران فى ليلة » ومن شواهدها - سوى ما أنشده الشارح - قول أبى النجم ، أو رؤبة ، الذى سبق الاستشهاد به (رقم ١٦) :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

وقول الآخر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

وسيأتى فى الأصل فى كلام الشارح لهذه المسألة شاهد آخر (رقم ٣١) فالذى ذهب إليه أبو العباس المبرد رحمه الله من إنكار هذه اللغة مع كثرة هذه الشواهد التى نقلها أئمة اللغة مما لا يمكن التسليم به ، غير أن ابن منظور يقول بعد أن روى البيت الذى استشهد به الشارح ولكنه رواه « لنابيه » على اللغة المشهورة : « وأنشده بعض المتأخرين من النحويين « لناباه » ، قال الأزهرى : هكذا أنشده الفراء لناباه على اللغة القديمة لبعض العرب » اه ، فترى الأزهرى كالمنكر لهذه الرواية بإسنادها إلى المتأخرين ثم يذكر أنها لغة قديمة لبعض العرب قد هجرتها ألسنتهم ونسوها فى كلامهم بعد تغلب الفصيح من اللغات بفعل الأسواق ونحوها ، فكأن أبا العباس المبرد ينكر استعمال العرب لهذه اللغة بعد أن استقامت ألسنة الجميع على اللغة المشهورة المعروفة ، وهجر أولئك الذين سميناهم لغتهم التى كانوا قد درجوا عليها

وجعل منه : « إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ » و « لاَ وِتْرَانِ فى لَيْلَةٍ »

الثانى : لو سمى بالمثنى ففى إعرابه وجهان : أحدهما إعرابه قبل التسمية ، والثانى يجعل كعِمْرَانَ ؛ فيلزم الألف ويمنع الصرف ، وقيده فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف ، فإن جاوزها كاشهيباب‌َيْنِ لم يجز إعرابه بالحركات

(وَارْفَعْ بِوَاوٍ) نيابة عن الضمة ، (وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ) نيابة عن الكسرة والفتحة (سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبِ) وهما عامرون ومذنبون ، ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم ؛ لسلامة بناء واحده ، ويقال له : جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المثنى ؛ لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة .

وأشار بقوله (وَشِبْهِ ذَيْنِ) إلى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة :

فالاسم ما كان كعامر : علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، ومن الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علَم ، كرجل ، أو علماً لمؤنث ، كزينب ، أو لغير عاقل ، كلاحق ، علَم فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كطلحة ، أو التركيب المزجى ، كمعد يكرب ، وأجازه بعضهم ، أو الإسنادى ، كبَرَقَ نَحْرُه ، بالاتفاق ، أو الإعراب بحرفين ، كالزيدَين أو الزيدِين علماً .

والصفة ما كان كمذنب : صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفْعَلِ فَعْلاَء ، ولا من باب فعْلاَنِ فَعْلَى ، ولا مما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث ، كحائض ، أو لمذكر غير عاقل ، كسابق ، صفة فرس ، أوفيه تاء التأنيث ، كعَلاَّمة ونَسَّابة ، أو كان من باب أفعلِ فعلاء ، كأحمر ، وشذ قوله :

٢٢ — فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِى تَمِيمٍ حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

---

٢٢ — البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش ، أحد شعراء الشأم ، وقد هجا بها مضر ورمى امرأة الكميت بن زيد بأهل الحبس ، وذلك حين حبس خالد القسرى — عامل هشام ابن عبد الملك — الكميت ، فوجه إلى امرأته ، ولبس ثيابها ، وتركها فى موضعه وهرب ، والمحفوظ فى رواية بيت الشاهد :

أو من باب فَعْلَان فَعْلَى ، كسكران ؛ فإن مؤنثه سَكْرَى ، أو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث ، كصَبُور وجَرِيح ، فإنه يقال فيه : رَجُل صبور وجريح ، وامرأة صبور وجريح

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أجاز الكوفيون أن يجمع نحو « طَلْحَة » هذا الجمع

الثانى : يستثنى مما فيه التاء ماجعل علَما من الثلاثى المعوض من فائه تاء التأنيث ، نحو « عِدَةٍ » أو من لامه نحو « ثُبَةٍ » ؛ فإنه يجوز جمعه هذا الجمع

الثالث : يقوم مقام الصفة التصغير ؛ فنحو « رُجَيْل » يقال فيه : رُجَيْلُونَ .

الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير ، مستدلين بقوله :

---

* فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِى نِزَارٍ *

ويؤيدها ماذكرنا من قصة الكلمة التى منها هذا البيت

اللغة : « نزار » بكسر النون ــ هو والد مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان « حلائل » : جمع حليل ــ بالحاء المهملة ــ وهو الزوج ، ويقال للمرأة « حليلة » سميا بذلك لأن كلا منهما يحلّ من الآخر محلا لايحله سواه ، أو لأن كلا منهما يحال صاحبه ، أى : ينزل معه فى محله ، أو لأن كلا منهما يحل للآخر بعد أن كان حراما عليه ، والتعليلان الأوّل والثانى أحسن من الثالث ؛ لأن هذا الاسم كان يطلق عليهما قبل ورود الشرع

الإعراب : « فما » نافية « وجدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنات » فاعل « بنى نزار » مضاف إليه « حلائل » مفعول به « أسودين » صفة لحلائل « وأحمرين » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « أسودين وأحمرين » حيث جمع أسود وأحمر ــ اللذين مؤنثهما سوداء وحمراء ــ جمع المذكر السالم ، بالياء والنون ، وجمع هذين الوصفين وأمثالهما ــ من كل صفة لايكون مؤنثها بالتاء ــ شاذ عند جمهرة النحاة ، قال المحقق الرضى : « فكل صفة لاتلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى » اه ، وإنما اشترطوا فى جمع الصفة جمع المذكر السالم أن يكون لفظها مما يؤنث بزيادة تاء التأنيث ، لأن قبولها التاء يقرب شبهها من الفعل ، وذلك لأن الفعل يسند للمذكر بلا تاء ، فاذا أسند للمؤنث زيدت عليه تاء دالة على التأنيث ، وإنما تجمع الصفة هذا الجمع لتكون الواو فيها كالواو فى نحو « يكتبون » و « يضربون » فاذا بعد شبه الصفة من الفعل بعدم قبولها التاء لم تجمع ، وذهب ابن كيسان إلى جواز جمع الصفة جمع تصحيح ، وإن لم تقبل التاء ، فيجوز عنده أن يقال « أسودون » ، و « أحمرون » بلا شذوذ ، وهو مذهب ضعيف

٢٣ — مِنَّا ٱلَّذِى هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَٱلْعَانِسُونَ وَمِنَّا ٱلْمُرْدُ وَٱلشِّيبُ

فالعانس : من الصفات المشتركة التى لاتقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولا حجة لهم فى البيت لشذوذه

(وَبِهِ) أى : و بالجمع السالم المذكر (عِشْرُونَ وَبَابُهُ) إلى التسعين (أُلْحِقَ) فى الإعراب بالحرفين ، وليس بجمع ، وإلا لزم صحة انطلاق « ثلاثين » مثلا على تسعة ، و « عشرين » على ثلاثين ، وهو باطل (وَ) أُلحق به أيضاً (الْأَهْلُونَا) لأنه و إن كان جمعا لأهل فأهل ليس بعَلَم ولا صفة ، وأُلحق به (أُولُو) لأنه اسم جمع لاجمع (وَ) أُلحق به أيضاً (عَالَمُونَ) لأنه : إما أن لايكون جمعا لعالَمَ ؛ لأنه أخص منه ؛ إذ لايقال إلا على العقلاء ، والعَالَمُ يقال على كل

٢٣ — نسب ابن السيرافى وابن منظور هـذا البيت لأبى قيس بن أبى رفاعة ، وهو شاعر جاهلى ، كان معاصرا للنعمان بن المنذر اللخمى ، وللحارث بن أبى شمر الغسانى ، وكان يفد عليهما ، وسماه البكرى فى التنبيه (ص٢٢) دثارا — بكسر الدال بزنة كتاب .

اللغة : « طرّ شارِبه » يقال : طر النبت والشارب والوبر ، يطر — بضم الطاء فى المضارع — أى : طلع ونبت « العانسون » جمع عانس ، وهو هنا الرجل يطعن فى السنّ ولم يتزوّج « المرد » : جمع أمرد ، وهو الشاب الذى بلغ خروج لحيته وطرشار به ولم تبد لحيته « الشيب » : جمع أشيب وهو المبيض الرأس ، ولا يقال « امرأة شيباء » اكتفاء بقولهم « امرأة شمطاء »

الإعراب : « منا » : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « الذى » اسم موصول مبتدأ مؤخر « هو » مبتدأ « ما » نافية « إن » زائدة « طر » فعل ماض « شار به » فاعل ، والهاء مضاف إليـه ، وجملة الفعل والفاعل فى محلّ رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لامحلّ لها صلة الموصول « والعانسون » معطوف على الاسم الموصول « ومنا المرد » جملة من مبتدأ وخبر على قياس السابقة معطوفة عليها « والشيب » معطوف على المرد

الشاهد فيه : قوله « والعانسون » حيث جمع عانسا بالواو والنون جمع تصحيح ، وذلك عند البصريين شاذ من وجهين (الأوّل) أنه أطلق العانس على الرجل ، وهو قليل نادر ، و إنما الأكثر إطلاقه على المرأة . قال المرتضى : « وأكثر مايستعمل العانس فى النساء » اهـ ، (والثانى) أنه — بعد تجويز إطلاقه على الرجل — صفة غير قابلة للتاء ، لأنها تطلق على الأنثى من غير زيادة تاء التأنيث ، وقد عرفت أنهم يشترطون فى جمع الصفة جمع المذكر السالم أن يكون لها مؤنث بالتاء ، أما الكوفيون فيرون جمع مثل هذه الصفة سائغا جائزا ؛ لأنهم لايشترطون هـذا الشرط ، وقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه ببيت الشاهد ، وردّه البصريون لشذوذه .

ماسِوَى الله ، ويجب كون الجمع أعم من مفرده ، أو يكون جمعاً له باعتبار تغليب من يعقل ، فهو جمع لغير علَمٍ ولا صفة ، وألحق به (عِلِّيُّونَا) لأنه ليس بجمع ، وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأَرَضُونَ) ـ بفتح الراء ـ جمع أرْضٍ ـ بسكونها ـ (شَذَّ) قياساً ؛ لأنه جمع تكسير ، ومفرده مؤنث بدليل « أُرَيْضَة » ، وغير عاقل ، وكذلك (السِّنُونَا) ـ بكسر السين ـ جمع سَنَةٍ ـ بفتحها ـ (وَبَابُهُ) كذلك شـــذ قياساً ، والمراد ببابه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسّر ، فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون جرا ونصباً ، نحو « عِضَة وعِضِين » ، و « عِزَة وعِزِين » ، و « إِرَة وإرِين » ، و « ثُبَة وثُبين » ، و « قلة وقلين » قال الله تعالى : « كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ » « الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » « عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ » وأصل سَنَة سَنَوٌ أوسَنَهٌ ، لقولهم فى الجمع : سَنَوَات ، وسَنَهَات ، وفى الفعل سَانَيْتُ وسَانَهْتُ ، وأصل سَانَيْتُ سَانَوْتُ ؛ قلبوا الواو ياء حين جاوزت — متطرفة — ثلاثةَ أحرفٍ ، وأصل عِضَة عِضَوٌ من العُضْوِ واحد الأعضاء ، أى : أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء ، أى : مُفَرَّقاً ، يقال : عَضَّيْته وعَضَّوْتُه تَعْضِيَةً ، أى : فرقته تفرقة ، قال ذو الرمة :

٢٤ — وَلَيْسَ دِينُ اللهِ بِالْمُعَضَّى

٢٤ — نسب الشارح العلامة هذا الشاهد لذى الرمة ، كما فى جميع النسخ التى بأيدينا ، وقد استشهد به ابن منظور وشارح القاموس ولم ينسباه لقائل ، والشاهد من أرجوزة طويلة لرؤبة ابن العجاج يمدح فيها تميما وسعدا ونفسه ، وهى مذكورة فى ديوان رجزه ، وأولها :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَا

وقبل بيت الشاهد بأبيات قوله :

وَإِنْ وَهَى الدِّينُ شَدَدْنا الْقَبْضَا عَلَى الْمُعَاصِينَ وَنَجْزِى الْقَرْضَا

وقد وجدت صاحب اللسان نسب كثيرا من أبيات هذه الأرجوزة إلى رؤبة ، وإن كان لم ينسب بيت الشاهد نفسه إليه كما أسلفت

اللغة : « أروى » اسم امرأة « مطلت » لوت ولم تف ، وأصل المادة من قولهم : مطل الحديدة ؛ إذا ضربها ومدها لتطول ، فكأن من يَطالك يمد الأجل ويطيله « وهى » ضعف ، وأصله من قولهم : وهى السقاء ، إذا تخرق وانشق « القبضا » هو السوق السريع ، يقال : هذا حاد قابض : إذا كان يسوق الإبل سوقا سريعا ، قال الراجز :

أى : بالمفرّق ؛ لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، أو عَضَهٌ ، من الْعَضْه ، وهو البهتان ، والْعَضْه أيضا : السِّحْرُ فى لغة قريش ، قال الشاعر :

٣٥ — أَعُوذُ بِرَبِّى مِنَ النَّافِثَا تِ فى عُقَدِ الْعَاضِـــــهِ الْمُعْضِهِ

* كَيْفَ تَرَاهَا وَالْحُدَاةُ تَقْبِضُ *

« المعاصين » المعارضين ، مأخوذ من قولهم : عاصانى فعصوته ؛ إذا خاشنك وعارضك فغلبته فى ذلك ، أو هم المجتمعون ، من قولك : عصوت القوم أعصوهم : إذا جمعتهم « القرضا » هو ما يتجازى به الناس بينهم

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « دين الله » اسم ليس ، ومضاف إليه « بالمعضى » الباء زائدة ، والمعضى : خبر ليس

الشاهد فيه : قوله « بالمعضى » فإنه اسم مفعول من عضى الشىء — بتشديد الضاد — أى : جزأه وفرقه ، ومثاله : وفى دينه ؛ وزكى ماله — بتضعيف العين فيهما — فإنه يقال على الدين والمال « موفى ومزكى » بضم الميم وفتح فاء الكلمة وتشديد عينها مفتوحة ، فيدل ذلك على أن لام هذه الكلمة حرف معتل ، فيكون قولهم « عضة » مأخوذا من ذلك ، وقد حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث ، ومثل هـذه الكلمة فى الاستشهاد قولهم : عضيت الذبيحة تعضية ، إذا جعلتها أعضاء وقسمتها ؛ وفى حديث جابر فى وقت صلاة العصر « ما لو أن رجلا نحر جزورا وعضاها قبل غروب الشمس » أى : قطعها وفصل أعضاءها ، فكل هذه الاستعمالات دالة على أن لام الكلمة حرف علة ، وقولهم « العضو » — الذى هو واحد أعضاء الشاة وغيرها — دليل على أن اللام واو فى الأصل ، فإن التعضية التى هى التفريق مأخوذة من الأعضاء ، ويدل على أن الاشتقاق الأصلى ملاحظ فى « عضة » بخصوصها ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال فى تفسير قوله تعالى : (الذين جعلوا القرآن عضين) أى : جزءوه أجزاء ، فقد لحظ معنى التعضية وهو التقسيم والتفرقة ، قال ابن منظور : « والعضة من الأسماء الناقصة ، وأصلها عضوة ، فنقصت الواو ، كما قالوا : عزة ، وأصلها عزوة — بكسر فسكون فى الكلمتين — وثبة وأصلها ثبوة — بضم فسكون — » اهـ

٢٥ — لم أقف على نسبة هـذا البيت إلى قائله ، وقد استشهد به صاحبا اللسان والتاج ، ولم ينسباه ، ونسبه قوم لبعض قريش ، ولم يعينوه ، وكأن السرّ فى هذه النسبة أن العضه السحر فى لغة قريش

اللغة : « النافثات » جمع نافثة ، وهى الساحرة ؛ فإنها تنفث فى العقد بلا ريق ، والنفث : شبيه بالنفخ « عقد » بضم ففتح — جمع عقـدة ، وذلك أن من عادة الساحر أن يأخذ خيطا فيقول كلاما ثم يعقد عقدة وينفث فيها ، ويروى فى مكانه * فى عضه * « العاضه » الساحر أو الكاهن ، وفيه وضع الظاهر موضع الضمير ؛ إذ كان مقتضى الظاهر أن يقول : أعوذ بربى من

وأصل عِزَة — وهى الفرقة من الناس — عِزْوٌ ، وأصل إرَة — وهى موضع النار — إرَى ، وأصل ثبة — وهى الجماعة — ثبو ، وقيل : ثبى ، من ثبيت ، أى : جمعت ، والأول أقوى

النافثات فى عقدهم ، والعضه ــ بفتح فسكون ، أو بكسر ففتح ، أو بفتحتين ــ السحر والكهانة بلغة قريش ، وأصل العضه البهتان والإفك ، وسمى السحر عضها لأنه كذب وتخييل ولا حقيقة له « المعضه » ــ على زنة اسم الفاعل من المزيد ــ هكذا وقع فى رواية اللسان والتاج ، وقال العلامة الصبان : « والعضه : مبالغة العاضه » اهـ ، وكأنه حسبه بفتح العين وكسر الضاد فظن أنه مثل حذر لشديد الحذر ، وهو حسن لو ساعدته الرواية

الإعراب : « أعوذ » مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوبا « بربى ، من النافثات » متعلقان بقوله أعوذ « فى عقد » متعلق بالنافثات « العاضه » مضاف إليه « المعضه » صفة للعاضه

الشاهد فيه : قوله « العاضه المعضه » فإنهما اسما فاعلين : الأول من عضه الثلاثى ، وبابه فرح وفتح ، والثانى من أعضه المزيد بالهمزة ، وهما يدلان على أن لام الكلمة هاء ، وليست حرفا معتلا ، وإلا لكان اسم الفاعل « عاضيا » و « معضيا » ، وهذا أحد رأيين فى هذه الكلمة ، وتقدم لك الرأى الثانى ، قال ابن منظور : « وأما قوله تعالى : (الذين جعلوا القرآن عضين) فقد اختلف أهل العربية فى اشتقاق أصله وتفسيره ، فمنهم من قال : واحدها عضة ، وأصلها عضوة ، من عضيت الشىء إذا فرقته ، جعلوا النقصان الواو ، والمعنى أن المشركين فرقوا أقاويلهم فى القرآن فجعلوه كذبا وسحرا وشعرا وكهانة ، ومنهم من جعل نقصانه الهاء ، وقال : أصل العضه عضهة ، فاستثقلوا الجمع بين هاءين ، فقالوا : عضة ، كما قالوا : شفة ، والأصل شفهة ــ بفتح فسكون ــ وقالوا : سنة ، والأصل سنهة ، وقال الفراء : العضون فى كلام العرب السحر ، وذلك أنه جعله من العضه الذى هو السحر » اهـ . وتلخيص الكلام أن نقول لك : إن من زعم أن أصل لامها الهاء يستدل على ذلك بأربعة أمور : الأول : جمعها على عضاه ، مثل شفاه ، والثانى : تصغيرها على عضيهة ، وقد علم أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ، والثالث : أنه ينسب إليها فيقال : بعير عضهى ، وعضاهى ، وإبل عضاهية ، والرابع : مجىء العضيهة والعضه بمعنى الإفك والبهتان ، ولامهما هاء

وكل واحد من هذه الأدلة الأربعة معارض بمثله ممن ذهب إلى أن لامها واو فى الأصل ، فقد جمعوها على عضوات ، وأنشد عليه سيبويه :

هٰــــذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ المَــآزِمَا وَعِضَــــوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا

وقد قالوا فى النسب إليه : عضوى ، وقد ورد قولهم : عضيت تعضية

ولما رأى الفارسى رحمه الله تعارض هذه الأدلة قال : « إن هذه الكلمة تصلح لامها أن تكون هاء ، وأن تكون واوا » اهـ

وعليه الأكثر ، لأن ماحذف من اللامات أكثره واو ، وأصل قلة — وهى عودان يلعب بهما الصبيان — قلو

ولا يجوز ذلك فى نحو « تمرة » لعدم الحذف ، وشذ « إضُون » جمع أضَاة كقنَاة ، وهى الغدير ، و « حرون » جمع حرة ، و « إحرون » جمع إحرة ، والإحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود ، و « إوَزُّون » جمع إوَزَّة ، وهى البطة ، ولا فى نحو « عِدَةٍ ، وزِنَة » لأن المحذوف الفاء ، وشذ «رِقُونَ» فى جمع رِقَةٍ ، وهى الفضة ، و « لِدُونَ » فى جمع لِدَةٍ ، وهى التِّرْبُ ، و « حِشُونَ » فى جمع حِشَةٍ ، وهى الأرض الموحشة ، ولا فى نحو « يَدٍ ، ودَمٍ » لعدم التعويض ، وشذ « أبُونَ ، وأخُون » ولا فى نحو « اسْمٍ ، وأخْتٍ » لأن المعوض غير الهاء ؛ إذ هو فى الأول الهمزة ، وفى الثانى التاء ، وشذ « بَنُونَ» فى جمع ابن ، وهو مثل اسم ، ولا فى نحو « شَاةٍ ، وشَفَةٍ » ؛ لأنهما كسّرا على شِيَاهٍ وشِفَاهٍ ، وشذ « ظُبُون » فى جمع ظُبَةٍ ، وهى حدّ السهم والسيف ، فإنهم كسروه على ظبى ، بالضم ، وأظْبٍ ، ومع ذلك جمعوه على ظبين

﴿ تنبيه ﴾ ما كان من باب سَنَةَ — مفتوح الفاء — كُسِرَتْ فاؤه فى الجمع ، نحو سِنِين ، وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الأفصح ، نحو « مِئِين » وحكى مُئُون وسُنُون وعُزُون — بالضم — وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان : الكسر ، والضم ، نحو «ثُبِينَ،وقُلِينَ»

(وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ * ذَا الْبَابُ) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، كقوله :

٣٦ — دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ   لَعِبْنَ بِنَــــا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

---

٣٦ — البيت من قصيدة للصمة بن عبد الله القشيرى ، من كلة له أولها قوله :

خَلِيلَيَّ إِنْ قَابَلْتُمَا الْهَضْبَ أَو بَدَا   لَــكُمْ سَنَدُ الْوَرْكَاءِ أَنْ تَبْكِيَا جَهْدَا

سَلاَ عَبْدَ لَعْلَى حَيْثُ أَوفَى عَشِــيَّةً   خُزَازَى وَمَدَّ الطَّرفَ هَلْ أُنْسِيَ النَّجْدَا

فَمَا عَنْ قِلًى لِلنَّجْدِ أَصْبَحْتُ هٰهُنَا   إِلَى جَبَلِ الْأَوْشَالِ مُسْتَخْبِياً بَرْدَا

وكان الصمة بن عبد الله القشيرى قد خطب ابنة عمه ، فاشتط عليه عمه فى المهر ، وبخل عليه أبوه بالجمال ، فزوجت من غيره ، فخرج مغاضبا لأبيه وعمه ، إلى طبرستان ، وأقام بها حياته ،

وفى الحديث «اللهم اجْعَلْهَا عليهم سِنِيناً كَسِنِينِ يُوسُفُ» فى إحدى الروايتين (وَهُوَ) أى : مجىء الجمع مثل حين (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم الفراء (يَطَّرِدْ) فى جمع المذكر وما حمل عليه ، وخرّجوا عليه قوله :

فهو تارة يحنّ إلى نجد ، وتارة يذمه ، كذا قال ابن هشام ، وقال التبريزى فى شرح الحماسة (٣ : ١٩٦) : «هوى الصمة بنت عم له يقال لها ريا ، فخطبها إلى عمه ، فزوجه إياها على خمسين من الإبل ، فجاء إلى أبيه فسأله ذلك ، فساق عنه تسعا وأربعين ، وقال : عمك لايناظرنا بنقصان ناقة ، فساقها إلى عمه ، وذكر له ماقال أبوه ، فأبى أن يقبلها إلا كملا ، فلج أبوه ولج عمه ، فقال : والله مارأيت ألأم منكما جميعا ، وإنى لألأم إن أقمت معكما ، فرحل إلى الشام ، فتتبعتها نفسه» اهـ

اللغة : «دعانى» أى اتركانى ، ويروى فى مكانه «ذرانى» وهما بمعنى واحد «نجد» أحد أقسام بلاد العرب ، وهو كلّ ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق ، وما عداه فهو الغور ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الواو ـ «سنينه» جمع سنة ، ومعناها العام أو القحط

الإعراب : «دعانى» فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول «من نجد» : متعلق بدعا «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «سنينه» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، والهاء مضاف إليه «لعبن» فعل ماض ، ونون النسوة فاعله ، والجملة فى محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعب «شيبا» حال من الضمير المجرور بالباء «وشيبننا» الواو عاطفة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع معطوفة على الجملة الواقعة خبر إن «مردا» حال من المفعول الذى هو ضمير المتكلم ومعه غيره

الشاهد فيه : قوله «سنينه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون ، فجعل النون فيه كالنون التى من أصل الكلمة فى نحو غسلين ومسكين ، ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لحذفها للإضافة؛ فإنك تعلم أن النون التى تلى علامة الإعراب فى الجمع تحذف كما يحذف التنوين من الاسم المفرد عند الإضافة . وإعراب جمع المذكر السالم بالحركات الظاهرة مع لزوم الياء لغة جماعة من العرب منهم أسد ، وتميم ، وعامر ، وقد صرح بذلك الفراء ، وحمل جماعة من العلماء ذلك على الضرورة الشعرية ، منهم ابن جنى ، وابن عصفور ، وهل هذا الإعراب قاصر على باب «سنين» أو مطرد فى كل جمع المذكر السالم ؟ الذى عليه الجمهور أنه يختص بجمع ماحذفت لامه ، وذهب جماعة منهم ابن جنى إلى أنه يجرى فى الجميع ضرورة ، ولم أجد فى كلام الفراء مايصحح نسبة القول على هذا النحو إليه ، بل وجدت فيه مايؤيد أنه يذهب إلى تخصيصه بباب سنين ، ولكنه لايراه ضرورة كما أسلفتُ لك ، ولست أدرى من أين جاء الشارح العلامة بنسبة هذا إليه ، ولولا أن يطول بك القول هنا لأتيتك بنص كلامه ، ولكنا سنذكره فى الشاهد الآتى فارتقبه

٢٧ — رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِى طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ

وقوله :

٢٨ — وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ

---

٢٧ — لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين مع كثرة المستشهدين به

اللغة : «عرندس» بزنة سفرجل : هو فى الأصل الأسد الشديد ، والأنثى من ذلك بالهاء ، ويقال : حىّ عرندس ، إذا أريد وصفهم بالعزّ والمنعة ، قاله ابن منظور « طلال » ــ بفتح الطاء المهملة ــ اسم جمع لطلالة ، وهى الحال الحسنة والهيئة الجميلة ، أو هى الفرح والسرور ، أو هى الحسن والماء « ضار بين القباب » يروى فى مكانه « ضار بين الرقاب »

الإعراب : « ربّ » حرف تقليل وجرّ شبيه بالزائد « حىّ » لفظه مجرور برب ، وهو مرفوع تقديرا بالابتداء « عرندس ، ذى طلال » صفتان لحى على اللفظ « لا » نافية « يزالون» فعل مضارع ناقص ، وواو الجماعة اسمه ، والواو تعود إلى الحى باعتبار معناه « ضار بين » خبر يزال ، منصوب بالفتحة الظاهرة « القباب » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ضار بين القباب » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون ؛ ولذلك أثبت هــذه النون مع إضافته إلى مابعده ، ولو كان الإعراب بالياء كما هو المشهور لحذف النون للإضافة أونصب مابعده على المفعولية ، وليست هذه الكلمة مما ألحق بجمع المذكر مما حذفت لامه كسنين وعزين ، بل هى من جمع المذكر السالم ، ومذهب أكثر العلماء أن إعرابه بالحركات الظاهرة مع لزوم الياء شاذ ، مع كثرة الشواهدعليه

قال الفراء رحمه الله : « ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها ، وإنما جاز ذلك فى المنقوص الذى كان على ثلاثة أحرف فنقصت لامه ، لأنهم لما جمعوه بالنون توهموا أنه فعول إذ جاءت الواو وهى واو الجمع فوقعت فى موقع الناقص فتوهموا أنها الواو الأصلية وأن الكلمة على فعول ، ألا ترى أنهم لايقولون ذلك فى الصالحين والمسلمين وما أشبهه ، وما كان مما حذف منه حرف من أوّله نحو زنة ودية ولدة فانه لايقاس على هذا ، فما كان منه مؤنثا أومذكرا فأجره على التمام ، مثل الصالحين» اه

ومنــه يتبين لك مافى كلام الشارح رحمه الله ــ من نسـبة إجراء جمع المذكر السالم بجميع أنواعه مجرى غسلين ــ إليه ، ولنا على كلامه اعتراض ، ذلك أن آخره لايلتئم مع أوّله ، فإنه جعل اللغة لزوم الياء والإعراب بحركات على النون ، ثم علل بتعليل يعطى لزوم الواو والإعراب بحركات على النون ، إلا أن يتمحل له أنه قصـد تشبيه الياء بالواو ، وصيغة فعيل بصيغة فعول ، وهو بعيد ، فافهم ذلك كله ، والله المسئول أن ينفعك به

٢٨ — هذا عجز بيت لسحيم بن وثيل الرياحى ، وصدره قوله :

والصحيح أنه لايطرد ، بل يقتصر فيه على السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد عرفت أن إعراب المثنى والمجموع على حدّه مخالف للقياس من

---

* وَمَاذَا يَدَّرِى الشُّعَرَاءُ مِنِّى *

اللغة : « يدرى » بتشديد الدال المهملة – مضارع ادراه ، إذا ختله وخدعه ، ويروى فى مكانه « يبتغى »

المعنى : يقول : كيف يطمع الشعراء فى خديعتى ويرغبون فى ختلى وقد تجاوزت أربعين سنة فبلغت سنّ التجربة والاختبار ، وأدركت عمر الحنكة والابتلاء ، فما عاد ينفعهم الخبّ وصرت وما تجوز علىّ الحيلة

الإعراب : « وماذا » : اسم استفهام مفعول به مقدّم لتبتغى ، مبنى على السكون فى محلّ نصب « تبتنى الشعراء » فعل وفاعل « منى » جار ومجرورمتعلق بتبتغى « وقد » الواو واو الحال ؛ قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل نصب حال من ياء المتكلم « حد » مفعول به « الأربعين » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « الأربعين » حيث أعربه بالكسرة الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، ومن العلماء من ذهب فى هذا الشاهد ونحوه إلى أن الإعراب بالياء نيابة عن الكسرة ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، إلا أنهم اختلفوا فى سبب كسرها : فذهب جماعة إلى أن كسرها لغة من لغات العرب ، وسيشير الشارح إليه ، ويستشهد بهذا البيت عليه (ص ٦١) ، ومنهم من ذهب إلى أن كسرها للتخلص من التقاء الساكنين ، على الأصل فيه ، ونسبوه إلى أبى العباس المبرد

ومثل بيت الشاهد فى الإعراب بالحركات على النون قول ذى الأصبع العدوانى :

إِنِّي أَبِيٌّ أَبِيٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ ... وَابْنُ أَبِيٍّ أَبِيٍّ مِنْ أَبِيِّينِ

وقول الفرزدق :

إِنِّى لَبَاكٍ عَلَى ٱبْنَىْ يُوسُفٍ جَزَعاً ... وَمِثْلُ فَقْدِهِمَا لِلدِّينِ يُبْكِينِى

مَا سَدَّ حَىٌّ وَلاَ مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا ... إِلاَّ الْخَلاَئِفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

وقول الآخر :

وَلَقَدْ وَلَدْتَ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً ... وَلأَنْتَ بَعْدَ ٱللهِ كُنْتَ السَّيِّدَا

وقوله :

وَإِنْ أَتَمَّ ثَمَانِينًا رَأَيْتَ لَهُ ... شَخْصًا ضَئِيلاً وَكَلَّ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ

وجهين : (الأول) من حيث الإعراب بالحروف ، (والثانى) من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو، ونصبه ليس بالألف ، وكذا نصب المجموع .

أما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الأول فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة ، وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد — وهى الأسماء الستة — بالحروف ، فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل ، ولأنهما لما كانا فى آخرهما حروف — وهى علامة التثنية والجمع — تصلح أن تكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابهما بالحروف ؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة .

وأما العلة فى مخالفتهما للقياس فى الوجه الثانى فلأن حروف الإعراب ثلاثة ، والإعراب ستة : ثلاثة للمثنى ، وثلاثة للمجموع ، فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع فى نحو « رأيت زيداك » ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا إعراب ، فوزعت عليهما ، وأعطى المثنى الألف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل : اسماً فى نحو « اضربا » ، وحرفاً فى نحو « ضربا أخواك » ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية فى الفعل : اسماً فى نحو « اضربوا » ، وحرفاً فى نحو « أكلونى البراغيث » ، وجرًّا بالياء على الأصل ، وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين

الثانى : ما أفهمه النظم وصرح به فى شرح التسهيل من أن إعراب المثنى والمجموع عَلَى حدّه بالحروف — هو مذهب قُطْرُب وطائفة من المتأخرين، ونسب إلى الزجاج والزجاجى ، قيل: وهو مذهب الكوفيين ، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف

(وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ) فى إعرابه (فَافْتَحْ) طلباً للخفة من ثقل الجمع ، وفرقاً بينه و بين نون المثنى (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) من العرب ، قال فى شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما أُلحق به لغة ، وجزم به فى شرح الكافية ، ومما ورد منه قوله :

٢٩ — عَرَفْنَا جَعْفَراً وبَنِي أبِيــهِ وَأنْــكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

٢٩ — البيت أحد أبيات أربعة لجرير بن عطية يخاطب بها فضالة العرنى ، وقبله :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ

اللغة : « عرين » بفتح فكسر — هو عرين بن ثعلبة بن يربوع ، وهو من آباء فضالة العرنى « عرينة » بضم ففتح — بطن من بجيلة « جعفرا » هو أخو عرين ، فهو ابن ثعلبة أيضا « و بنى أبيه » إخوته ، وهم جعفر ، وجهور ، وعبيد ، أبناء ثعلبة بن يربوع ، و يروى ☆ عرفنا جعفرا و بنى عبيد ☆ « زعانف » جمع زعنفة — بكسر الزاى وسكون العين وكسر النون — والزعانف هم الأتباع والملحقون ، و يقال للئام الناس ورذالهم ، وأصل الزعانف أهداب الثوب التى تنوس منه ، وأطراف الأديم

الإعراب : « عرين » مبتدأ « من عرينة » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ليس منا » جملة من ليس واسمها المستتر فيها وخبرها الظرف فى محل رفع خبر ثان « برئت » فعل وفاعل « إلى عرينة ، من عرين » متعلقان ببرئ « عرفنا جعفرا » فعل وفاعل ومفعول « و بنى أبيه » معطوف على جعفر ، ومضاف إليه « وأنكرنا زعانف » جملة من فعل وفاعل ومفعول معطوفة على الجملة السابقة « آخرين » صفة لزعانف منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم

الشاهد فيه : قوله « آخرين » حيث أعرب بالياء إعراب جمع المذكر السالم وكسر النون ، ولا يتأتى فى هذا البيت أن يفرض الإعراب على النون بالحركة الظاهرة ، كما تأتى فى الشاهد السابق وذلك لأن قوله « الأربعين » فى البيت السابق الذى سيعيده الشارح بعد هـذا مجرور بالإضافة ؛ فيسوغ لك أن تفرض جره بالكسرة وأنه عامله معاملة المفرد ، كما يجوز لك أن تفرض جره بالياء وأنه كسر النون الواقعة بعد علامة الإعراب : إما على لغة من لغات العرب ، و إما على الأصل فى التخلص من الساكنين ، كما أسلفنا ، ولكن هنا قوله « آخرين » منصوب لكونه نعتا للمنصوب ، والنون مكسورة ، فلا يعقل أن تكون الكسرة علامة إعراب ، و بهذا التقرير يتبين لك فساد ماقاله البغدادى فى شرح هذا الشاهد

هذا ، وقد مثل لك الشارح على أن من العرب من يجرى جمع المذكر إجراء مسكين فى لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، ولكنه لم يجئك بشاهد على ضم النون مع الياء ، ومنه قول سعيد بن قيس لمعاوية بن أبى سفيان :

أَلاَ أَبْلِغْ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ وَرَجْمُ الغَيْبِ يَكْشِفُهُ اليَقِينُ
بِأَنَّا لاَ نَزَالُ لَكُمْ عَدُوًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا سُمِعَ الحَنِينُ
أَلَمْ تَرَ أَنَّ وَالِينَا عَلِيًّا أَبٌ بَرٌّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ

وقوله :

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ(١)

(وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ) وهو اثنان واثنتان وثنتان (بِعَكْسِ ذَاكَ) النون (اسْتَعْمَلُوهُ) فكسروه كثيراً على الأصل فى التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلا بعد الياء (فَانْتَبِهْ) لذلك . وهذه اللغة حكاها الكسائى والفراء ، كقوله :

٣٠ — عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِىَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وقد قال أبو نواس :

* تَخَيَّرَهَا بَعْدَ البَنِينَ بَنِينُ *

وقد خطأه العلماء فى هذا ؛ لأنه جمع فى هذا الشطر بين لغتين فى كلمة واحدة : فأعرب البنين بالياء بدليل نصب النون ، ثم أعربه ثانيا بالضمة التى على النون ، ومثل هذا الجمع غير مسموع فى كلام العرب

ولم يتعرّض الشارح رحمه الله للاستشهاد للغة من لغات العرب فى بعض أنواع الملحق بجمع المذكر السالم ، وهى إلزامه الواو و إعرابه بحركات ظاهرة على النون تشبيها له بزيتون ، وذلك فيما سمى به ، ومن شواهده قول أبى دهبل الخزاعى :

طَالَ لَيْلِى وَبِتُّ كَالمَجْنُونِ وَاعْتَرَتْنِى الْهُمُومُ بِالمَاطِرُونِ

وقول يزيد بن معاوية بن أبى سفيان :

وَلَهَا بِالمَاطِرُونِ إِذَا مَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِى جَمَعَا

فى رواية صاحب الصحاح ، وقد رواه جماعة بفتح النون ، وهى لغة رديئة حكوها فى هذا النوع وسيأتى للشارح ذكر هذه اللغة مع غيرها ولايستشهد لها فاحفظ ذلك

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وذكر أوجه الاستشهاد به (انظر ص٥٧ من هذا الجزء)

٣٠ — هذا البيت من قصيدة لحميد بن ثور الهلالى يصف فيها القطاة

اللغة : « أحوذيين » الأحوذىّ فى الأصل : السريع فى سفره ، ثم استعمل فى السريع فى كل ماأخذ فيه ، وقال أبو عمرو : الأحوذى هو الخفيف فى الشىء يحذقه ، وأراد حميد هنا جناحى القطاة « استقلت » : ارتفعت وتحاملت وعلت فى الجو

المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين فأنت لاتقع عينك عليها إلا لحظة واحدة تغيب عنك بعدها

الإعراب : « على أحوذيين » جارّ ومجرور متعلق باستقلّ « استقلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى القطاة المذكورة فى أبيات سابقة « عشية » : ظرف

وقيل : لاتختص هذه اللغة بالياء ، بل تكون مع الألف أيضاً ، وهو ظاهر كلام الناظم ، وبه صرح السيرافى ، كقوله :

٣١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا ... وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

زمان متعلق باستقل « فما » : نافية مهملة لوقوع إلا قبل خبرها « هى » : مبتدأ « إلا » : استثنائية ملغاة « لمحة » : خبر المبتدأ ، والحمل على تقدير مضافين ، أى : فما زمن رؤيتها إلا لمحة « وتغيب » الواو عاطفة ، تغيب : فعل مضارع فاعله ضمير القطاة ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر ، وفى عطف الجملة الفعلية على الاسمية والعكس ثلاثة أقوال : قيل : يمتنع ، وقيل : يجوز بلا شرط إلا أن الأرجح توافقهما ، وقيل : إذا كان العطف بالواو جاز وإلا فلا

الشاهد فيه : قوله « أحوذيين » حيث فتح نون المثنى بعد إعرابه بالياء ، وهل هذا ضرورة أو لغة لبعض العرب ؟ عامة العلماء على أن هذه لغة بنى أسد ، وقد نقلها عنهم الفراء ، ولا يتصوّر أن يكون الفتح فى هذا البيت ضرورة لأنه لامحوج إليه من قافية أو وزن ، بل يستقيم البيت بحاله من غير تغيير فيه أصلا مع الكسر كما يستقيم مع الفتح ، فلما كان الأمر على هذه الحال وجاءت الرواية بفتح النون أيقنا أن فتحها لغة ، وقد تأيد ذلك بنقل العلماء

٣١ — نسب أبو زيد هذا البيت إلى رجل من ضبة ، ولم يسمه ، وقيل : هو لرؤبة ابن العجاج ، وقد ذكره جامع ديوان رجزه وناشره فى زيادات الديوان مع أبيات أخرى ، وليس هذا بصحيح ، وقد روى البيت جماعة منهم أبو زيد ، والسيرافى ، وابن عصفور ، قال أبو زيد فى النوادر (ص ١٥) : « وأنشدنى المفضل لرجل من بنى ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة :

إِنَّ لِسُعْدَى عِنْدَنَا دِيوَانَا ... يُخْزِى فُلاَناً وَابْنَهُ فُلاَنَا

كَانَتْ عَجُوزاً عَمِرَتْ زَمَانَا ... وَهِىَ تَرَى سَيِّئَها إِحْسَانَا

أَعْرِفُ مِنْهَا الأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا ... وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

اللغة : « الجيد » العنق « منخرين » تثنية منخر — بزنة مسجد ، وقد تكسر الميم إتباعا لكسرة الخاء — وهو موضع النخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، هذا أصله ، ثم سمى به خرق الأنف « ظبيانا » زعم جماعة منهم الهروى أنه تثنية ظبى ، وهو خطأ ولا معنى له ، وإنما هو اسم مفرد علم على رجل بعينه ، قال أبو زيد : « ظبيان : اسم رجل ، أراد منخرى ظبيان ، فحذف ، كما قال عزّ وجلّ : (واسأل القرية) يريد : أهل القرية » اهـ

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوبا « منها » متعلق بأعرف ، والضمير يعود إلى سلمى المذكورة فى بيت سابق « الجيد » مفعول به « والعينانا » معطوف على الجيد ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين

... ...

فى الاسم المفرد ، كذا قالوه ، وسنذكر لك مافيه « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضا منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى وهو فى رواية أبى زيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف كسابقه « أشبها » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظبيانا » مفعول منصوب بالفتحة ، والجملة فى محل نصب نعت لمنخرين ، والأصل : أشبها منخرى ظبيان ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح الشاعر فيه نون المثنى بعد الألف ، والكثير فى لسان العرب كسرها ، ولا شاهد فى قوله « ظبيانا » خلافا للهروى ، وقد أشرنا إلى ذلك فى صدر الكلام

واعلم أن العلماء يذكرون فى هذا الموضع أن فتح نون المثنى بعد الألف إنما هو لغة لمن يلزم المثنى الألف فى جميع أحواله ، وكلهم استشهدوا بهذا البيت ، وقد عرفت فى شرح الشاهد (رقم ٢١) القبائل التى تلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة ، ووقفناك هناك على شواهد كثيرة ، وأما هذا البيت وما جىء به للاستشهاد عليه ففيه نظر من وجوه : الأول : أن كثيرا من العلماء استظهر أنه مصنوع . قال ابن هشام : « وقيل البيت مصنوع » اهـ ، ولكنا قد بينا لك أن أبا زيد رواه عن المفضل لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت ، ولكن العلماء كانوا يردون روايات المفضل . الوجه الثانى : أن قولهم : إن فتح النون لغة لمن يلزم المثنى الألف غير صحيح بنفس ما استشهدوا به ، قال الدمامينى : « وهو قول عجيب ، فان فى البيت شاهدا مقبولا على رد هذه الدعوى ، وذلك أن قائله قال : ومنخرين ، بالياء ، فى رواية أكثر النحاة ، فدل ذلك على أن أصحاب هذه اللغة لايلتزمون الألف ، بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقا ، وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة » اهـ ، ونحن نستبعد أن نسلم صحة الشاهد وتخريجه على نحو ما ذهب إليه الدمامينى لسببين : الأول : أن العلماء قد نصوا على أنه يبعد جدا أن يجىء العربى فى بيت واحد بلغتين من لغات العرب فى كلة واحدة أو فيما يشبهها ، وأكبر ظننا أن هذا وجه من حكم بأن البيت مصنوع ، ولكنك قد رأيت أبا زيد يرويه لك على غرار واحد بالألف فى « العينانا » وفى « منخران » ، فلم يبق لهذا الاستشكال على هذه الرواية وجه . الثانى : أن المعروف عن بنى الحرث بن كعب أنهم لايجيئون فى كلامهم بياء ساكنة قبلها فتحة ، بل هم يقلبون الياء فى ذلك كله — مثنى أو غير مثنى — ألفا ، فيقولون فى « عليك » ، و « إليك » وفى « الدرهمين » و « الثوبين » : « علاك » ، و « إلاك » ، و « الدرهمان » ، و « الثوبان » وقد روى أنهم يقولون : « السلام علاكم » وروى العلماء قول راجزهم :

أَيَّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاهَا فَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا

وحكي الشيبانى ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب : « هُمَا خَلِيلَانُ »

وقوله :

٣٢ — يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي الْقِـــذَّانُ فَالنَّوْمُ لاَ تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

نَاجِـــــيَةً وَنَاجِياً أَبَاهَا طَارُوا عَلاَهُنَّ فَطِرْ عَلاَهَا

فلا يتصور أن يكون لهؤلاء مع هذا كله لغتان على نحو ما ذكر الدماميني

بقى أن يكون من يفتح نون المثنى بعد الألف جماعة من العرب غير من ذكرنا ، وعندنا أنه إذا صح ذلك كانت لغة هؤلاء التزام الألف والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، فتكون فتحة النون فى قوله « والعينانا » هى الحركة الإعرابية ، كما جرى ذلك فى الجمع ، ويدل لهـذا أنهم يضمون النون مع الألف أيضا كما فى الشاهد الآتى ، ولو وقع لنا شاهد ثبتت فيـه النون مع الإضافة كما ثبتت فى الجمع فى نحو « فإن سنينه » و « ضاربين القباب » لما ترددنا فى ذلك لحظة ، فاحرص على هذا البحث فإنه نفيس لم أجد من تعرض له على هذا النحو ، والله المسئول أن يرشدك

٣٢ — لم أجد من نسب هذا الشاهد إلى قائل معين

اللغة : « قذان » ـ بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة ـ البراغيث ، وقال الشاعر :

* يُؤَرِّقُنِي قِذَّانُهَا وَبَعُوضُهَا *

وواحدها قذة ـ بضم القاف بعدها ذال معجمة مشددة ـ وقذذ ـ بزنة صرد ـ قال الراجز :

* أَسْهَرَ لَيْلِي قُذَذٌ أَسَكُّ *

الإعراب : « يا » حرف نداء « أبتا » منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه « أرقنى » فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « القـذان » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « فالنوم » الفاء للتفريع ، والنوم : مبتدأ « لا » نافية « تألفه » فعل مضارع ، والهـاء ضمير النوم مفعول به « العينان » فاعل تألف ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد

الشاهد فيه : قوله « العينان » حيث ضم نون المثنى الواقعة بعد ألفه ، كذا قالوا ، وقد سبق فى شرح الشاهد السابق أنا ذكرنا لك أن ضم هذه النون فى هـذا الشاهد مع فتحها فى قوله : « والعينانا » من الشاهد السابق ، يدل لما ذهبنا إليه ، من أن قوما يعربون المثنى بالحركات الظاهرة على النون مع التزام الألف ، والذى يقوى هذا عندنا أن النون مفتوحة فى « العينانا » هوو مفعول به ، ومضمومة فى « العينان » وهو فاعل ، فما يمنع أن تكون هذه الفتحة هى التى

﴿ تنبيه ﴾ قيل : لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام — وإن كان التنوين يحذف معهما — نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضا.

وقيل : لحقت لدفع توهم الإضافة فى نحو « جاءنى خليلان موسى وعيسى » و « مررت ببنينَ كرامٍ » ، ودفع توهم الإفراد فى نحو «جاءنى هذان » و « مررت بالمهتدِينَ » ، وكسرت مع المثنى على الأصل فى التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة فى الجمع طلبا للفرق ، وجعلت فتحة طلبا للخفة ، وقد مر ذلك ، وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه فى نحو « المصطفين » .

ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ فى بيان ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو شيآن : ما جمع بألف وتاء ، ومالا ينصرف ، وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثانى فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر ؛ فقال : (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا) الباء : متعلقة بجمع ، أى : ما كان جمعا بسبب ملابسته للألف والتاء ، أى: كان لهما مدخل فى الدلالة على جمعيته (يُكْسَرُ فى الجَرِّ وَفى النَّصْبِ مَعَا) كسر إعراب ، خلافا للأخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لاموجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، فى حمل نصبه على جره ، وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا ، وهشام فيما حذفت لامه ، ومنه قول بعض العرب : « سمعت لغَاتَهُمْ » ، ومحل هذا القول مالم يردّ إليه المحذوف ، فإن رد إليه نصب بالكسرة : كَسَنَوَات ، وَعِضَوَات .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ؛ ليتناول ما كان منه لمذكر : كحمامات وسرادقات ، ومالم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو : بَنَات وَأَخَوات ، ولايرد عليه نحو أبْيَات وَقُضَاة ؛ لأن الألف والتاء فيهما لادخل لهما فى الدلالة على الجمعية .

(كَذَا أُولاَتُ) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، يعرب هذا الإعراب إلحاقا له بالجمع

اقتضاها العامل وتكون هذه الضمة كذلك ، ومع هذه الشبهة القوية عندنا فإننا لا نجزم بما ذهبنا إليه حتى نجد فى كلامهم ثبوت النون مع الإضافة

المذكور ، قال تعالى : « وَإِنْ كُنَّ أُولاَتِ حَمْلٍ » (وَالَّذِى اسْمًا قَدْ جُعِل) من هذا الجمع (كَأَذْرِعَاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذاله معجمة ، أصله جمع أَذْرِعَة التى هى جمع ذِرَاع (فِيهِ ذَا) الإعراب (أيْضًا قُبِلْ) على اللغة الفصحى ، ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كأَرْطَاة عَلَمًا ، فلا ينوّنه ، ويجره وينصبه بالفتحة ، وإذا وقف عليه قلب التاء هاء ؛ وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

٣٣ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِى

---

٣٣ — البيت من قصيدة طويلة لامرىء القيس بن حجر ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ فِى الْعُصُرِ الْخَالِى

اللغة : « عم صباحا » هذه الكلمة تحية عند العرب ، يقولون : عم صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، وعم : فعل أمر من المثال ماضيه وعم ، مثل وصف ، وذهب قوم إلى أن « عم » مقتطع من « انعم » ، والصباح : من أول نصف الليل الثانى إلى الزوال ، والمساء : من الزوال إلى آخر نصف الليل الأول « الطلل » ما شخص وارتفع من آثار الديار « العصر » بضمتين — لغة فى العصر — بفتح فسكون — وهو الدهر « الخالى » الماضى « تنوّرتها » نظرت إلى نارها من بعيد ، وهـذا تحزّن وتمنّ منه ، وليس يقصد أنه رأى بعينه شيئا ، إنما أراد رؤية القلب ، قاله ابن قتيبة « أذرعات » بلد فى أطراف الشام يجاور البلقاء وعمان ، والنسبة إليها أذرعى « أدنى دارها » أقربها منه « عال » مرتفع « يثرب » المدينة التى شرفت بهجرة النبى صلى الله عليه وسلم

المعنى : يريد أن يظهر حزنه على بعده عن محبوبته ، وتمنيه رؤيتها ، فذكر أنه نظر إلى نارها من بعيد ، وكيف له برؤيتها وأقرب مكان من ديارها بعيد منه محتاج إلى نظر عال ؟

الإعراب : « تنوّرتها » فعل وفاعل ومفعول « من أذرعات » جار ومجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو واو الحال ، أهل : مبتدأ ، وها : مضاف إليه « بيثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من المفعول « أدنى » مبتدأ « دارها » مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ ، على تقدير مضاف ، تقديره : أدنى دارها ذو نظر عال « عال » صفة لنظر

الشاهد فيه : قوله « من أذرعات » حيث يروى بثلاثة أوجه ، كل وجه على لغة من لغات العرب : الأوّل بكسر التاء منوّنة ، وهـذا هو الذى عليه أكثر النحويين ؛ بناء على الأصل فى جمع المؤنث السالم وما ألحق به ، ومنشأ هـذا الوجه ملاحظة حاله قبل التسمية به من أنه جمع ، والذين يذهبون إلى هذا يرون التنوين فى جمع المؤنث السالم لمقابلة النون فى جمع المذكر السالم ، فهم لا يحذفونه مما سمى به مع وجود العلمية والتأنيث المقتضيين لمنع الصرف ، ذهابا منهم إلى

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين ، جائز عند الكوفيين .

﴿ تنبيه ﴾ قد تقدم بيان حكم إعراب المثنى إذا سمى به ، وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه: الأول كإعرابه قبل التسمية به ، والثانى أن يكون كَغِسْلِينٍ ، فى لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منوّنة ، والثالث : أن يجرى مجرى عَرَبُونٍ ، فى لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة ، والرابع : أن يجرى مجرى هَارُونَ ، فى لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة ، والخامس : أن تلزمه الواو وفتح النون ، ذكره السيرافى ، وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ماقبله ، وشرط جعله كَغِسْلِينٍ وما بعده أن لايتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشْهِيبَا بِينَ تعين الوجه الأول ، قاله فى التسهيل

(وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ) نيابة عن الكسرة (مَالاَ يَنْصَرِفْ) ، وهو مافيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كَمَسَاجد وصَحْرَاء ، كما سيأتى فى بابه ؛ لأنه شابه

ماذكرنا ؛ لأن الذى يحذف لوجود مايقتضى منع الصرف هو تنوين التمكين ، لا تنوين المقابلة ، والوجه الثانى : بكسر التاء غير منوّنة ، وهو تجويز جماعة منهم المبرد والزجاج ، ومنشأ ذلك عندهم ملاحظة حالتين تقتضى كل منهما الإخلال بالأخرى ، فأعطوه من كل حالة شبها ، حتى لا يكونوا قد نظروا إلى ناحية من نواحيه دون الأخرى ، و بيان هذا أنه من جهة كونه جمعا لمؤنث بحسب لفظه يستلزم الكسر والتنوين ، ومن جهة كونه علما على مؤنث بحسب معناه يقتضى الفتح وحذف التنوين ، فلاحظوا لفظه فأعطوه الكسر ، ولاحظوا معناه فأعطوه حذف التنوين ، والوجه الثالث : بفتح التاء غير منوّنة كسائر ما لاينصرف ، وهو تجويز جماعة منهم ابن جنى وسيبويه ، ومنشأ ذلك عندهم ملاحظة ما طرأ عليه من التسمية ؛ لأنه صار علما لمؤنث ، وذلك يقتضى منع تنوينه وجره بالفتحة ، قال أبو الفتح بن جنى : « واعلم أن من العرب من يشبه التاء فى مسلمات ـ علما ـ بتاء التأنيث فى طلحة فيمنعها حينئذ الصرف ، فيقول : هذه مسلمات مقبلة ، وعلى هذا بيت امرئ القيس * تنورتها من أذرعات . . إلخ وقد أنشدوه بالتنوين ، وقال الأعشى:

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتَ شَهْرًا وَرَجَّى خَيْرَهَا عَامًا فَعَامَا

وعلى هذا ما حكاه سيبويه من قولهم : هذه قرشيات ؛ غير منصرفة » اه كلامه ، وقد عرفت من قوله « واعلم أن من العرب » أنهم لم يذهبوا إلى شىء من هذا كله بالقياس من غير أن ينقلوه و يسمعوه من الأعراب المحتج بعربيتهم ، و إنما كان منهم التعليل للوارد والتماس السبب له ، وعانات فى شعر الأعشى : موضع بالجزيرة إليه ينسب نوع من الخمر

الفعل فثقل ، فلم يدخله التنوين ؛ لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين ؛ لتآخيهما فى اختصاصهما بالأسماء ؛ ولتعاقبهما على معنى واحد فى باب راقود خَلاًّ وراقود خَلٍّ ، فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة نحو : « فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا » وهذا (مَالَمْ يُضَفْ أَوْيَكُ بَعْدَ « أَلْ » رَدِفْ) أى : تبع ، فإن أضيف أو تبع « أل » ضعف شبه الفعل ؛ فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو : « فِى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ » ، « وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِى الْمَسَاجِدِ » ولا فرق فى « أل » بين المعرّفة كما مثل ، والموصولة ، نحو : « كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ » وقوله :

٣٤ — وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا ... نَسِيتَ بِمَنْ تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ

---

٣٤ — لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق

اللغة : « اليقظان » المتنبه الحذر ، وتقول : رجل يقظ ويقظ ـ بكسر القاف فى الأول وضمها فى الثانى ، ويقظان ، وامرأة يقظى ، وجمع الأولين أيقاظ ، وأنكر سيبويه أن يكون أيقاظ جمعا لمضموم القاف ، وذهب إلى أنه جمع لمكسورها لا غير ، وجمع يقظان يقاظ ـ بزنة رجال ـ وجمع يقظى يقاظى ـ بوزان ندامى ـ « ناظره » أصل الناظر ما تراه كأنه النكتة السوداء فى العين ، وقد يقال للعين كلها : ناظر ، من تسمية الكل باسم جزئه ، وربما أطلق على البصيرة

المعنى : إذا كنت تنسى بسبب من تحبه عواقب أمورك ولا تلتفت إلى أخريات أحوالك بما يغطى على بصرك من الهوى ؛ فإنك لست بالرجل الحذر المتنبه

الإعراب : « ما » نافية ، حجازية أو تميمية « أنت » اسم « ما » على الأول ، ومبتدأ على الثانى ، وعليهما فهو فى محل رفع « باليقظان » الباء زائدة ، اليقظان : خبر ما ، أو خبر المبتدأ ، وهو منصوب بفتحة مقدّرة على الأوّل ، ومرفوع بضمة مقدّرة على الثانى ، وعليهما فإنما منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ناظره » فاعل يقظان ؛ لأنه صفة مشبهة ، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه ، وقيل : إن خبر ما أو خبر المبتدأ هو « أل » فى اليقظان ؛ لأنها اسم موصول بمعنى الذى ، والصفة المشبهة مع فاعلها صلته « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « نسيت » جملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها « بمن تهواه » الباء للسببية ، ومن اسم موصول فى محلّ جرّ بها ، وجملة « تهواه » لامحلّ لها صلة الموصول ، والجارّ والمجرور متعلق بقوله نسيت « ذكر » مفعول به لنسيت «العواقب» مضاف إليه ، وجواب « إذا » محذوف دلّ عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا نسيت ذكر العواقب بسبب من تهواه فما أنت باليقظان ناظره

بناء على أن « أل » توصل بالصفة المشبهة ، وفيه ماسيأتى ، والزائدة كقوله :

٣٥ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً

الشاهد فيه : قوله « باليقظان » حيث دخلت « أل » الموصولة — عند بعض العلماء — على الصفة المشبهة باسم الفاعل، وهى يقظان ، فجرّ بالكسرة ، مع وجود الوصفية وزيادة الألف والنون

واعلم أنهم أجمعوا على أن « أل » الموصولة توصل باسم الفاعل واسم المفعول ، إذا كانا بمعنى الحدوث كما هو الغالب فيهما ، نحو : القائم والمضروب ، ومثلهما أمثلة المبالغة : كالقوّام والمضراب ، وأجمعوا كذلك على أنها لاتوصل بأفعل التفضيل ، لأنه لايؤول بالفعل كما يؤول به اسم الفاعل واسم المفعول الدالان على الحدوث وأمثلة المبالغة ، واختلفت كلمتهم فى الصفة المشبهة وما يدل على الثبوت من اسمى الفاعل والمفعول ؛ فنهم من جعل ذلك بمنزلة أفعل التفضيل فمنع أن توصل « أل » به ، ووجه المشابهة أن أفعل التفضيل إنما امتنع عندهم وصل أل به لعدم تأوّله بالفعل ؛ لأن الفعل يدل على الحدوث والتجدّد ، واسم التفضيل يدل على زيادة ذات فى شىء عن ذات أخرى ، فلما امتنع فيه لذلك وشاركته فى هذه العلة الصفة المشبهة أخذت حكمه ، ومن العلماء من أعطى الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل واسم المفعول بناء على أن علة الجواز فيهما أنهما يرفعان الظاهر باطراد ، بخلاف اسم التفضيل ؛ فإنه لايرفع الظاهر إلا فى المسألة المعروفة بمسألة الكحل ، والصفة المشبهة تشاركهما فى أنها ترفع الظاهر باطراد ؛ وقد اضطربت كلمة ابن هشام فى هذا الموضوع ، وستعرف هذا تفصيلا فى باب الموصول إن شاء الله

٣٥ — هذا صدر بيت من قصيدة لابن ميادة أحد الشعراء المقدّمين الفصحاء المحتج بشعرهم ؛ وهو من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، وميادة : اسم أمّه ، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان ابن سراقة ، وقيل : ابن سراقة بن ثوبان ، يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك ابن مروان ، وعجزه قوله :

* شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ *

اللغة : « أعباء » جمع عبء — بكسر فسكون — وهو ما يثقل عليك حمله ، أو يبهظك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التى يشق حملها ، ويروى فى مكانه « بأحناء الخلافة » وهو جمع حنو — بكسر الحاء المهملة وسكون النون — وأحناء الأمور : أطرافها ونواحيها ، والأصل فيه حنو العين لطرفها ويقال « أحناء الأمور » لما التبس منها وتشابه « كاهله » الكاهل ما بين الكتفين ، ويعبر بشدّة الكاهل عن القوّة

الإعراب : « رأيت » بمعنى أبصرت : فعل وفاعل « الوليد » مفعول به « ابن » صفة « اليزيد » مضاف إليه « مباركا » حال من المفعول ، أو مفعول ثان ؛ إذا جعلت رأيت بمعنى علمت « شديدا » معطوف على مباركا ، بإسقاط حرف العطف « بأعباء » جار ومجرور متعلق بقوله

ومثل أل « أم » فى لغة طيئ ، كقوله :

٣٦ — أَأَنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقًا تَأَلَّقَا تَبِيتُ بِلَيْلِ أُمْأَرْمَدِ اُعْتَادَ أَولَقَا

« شديدا » وهو مضاف ، و « الخلافة » مضاف إليه « كاهله » فاعل بشديد ؛ لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، والهاء ضمير الوليد مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « اليزيد » حيث دخلت « أل » الزائدة على « يزيد » العلم الموازن للفعل ضرورة ، وقد جرّه الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أن « أل » فيه زائدة ، ومع وجود العلمية ووزن الفعل

واعلم أن اعتبار « يزيد » علما ممنوعا من الصرف مبنى على اعتبار أنه منقول عن الفعل المضارع وحده ، فإن اعتبرته منقولا عن الفعل المضارع مع ضميره المستتر فيه كان منقولا عن الجملة ، ولزمك أن تحكيه كما حكاه الراجز فى قوله :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

وسيأتى مزيد إيضاح لهذا فى باب العلم فى موضعه من الكتاب ، إن شاء الله

٣٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت لشاعر معين ، وأكثر ماقالوه أنه لأحد الطائيين ، ولم يعينوه

اللغة : «شمت» تقول: شمت السحاب والبرق شيما ، إذا نظرت إليه أين يقصد وأين يمطر، وقيل : هو أن تنظر إليهما من بعيد ، وهو من باب باع يبيع « تألقا » ومض ، ولمع ، وألفه للإطلاق « امأرمد » أى الأرمد ، وهو الذى فى عينه الرمد ، وهو وجع العين وانتفاخها ، و باب فعله طرب « أولقا » هو شبه الجنون ، منه قول الأعشى :

وَتُصْبِحُ عَنْ غِبِّ السُّرَى وَكَأَنَّمَا أَلَمَّ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ أَوْلَقُ

واختلف فى زنته ، فقيل : وزنه « أفعل » والهمزة زائدة ؛ لسقوطها فى قولهم : ولق يلق ، وقيل : وزنه « فوعل » والواو هى الزائدة ، لسقوطها فى قولهم : ألق — بالبناء لما لم يسمّ فاعله — فهو مألوق ، و يطلب ترجيح أحد هذين من المطوّلات

المعنى : أتبيت مسهد الجفن قريح العين مستطار القلب كمن به خبل أوجنون ؟ لأنك أبصرت السحاب آتيا من جهة نجد التى يقطنها أحباؤك ؟

الإعراب : « أأن » الهمزة للاستفهام ، و «أن» قال العلامة الصبان : «يحتمل أن تكون مصدرية حذفت قبلها لام التعليل ، وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لأن فعل الشرط ماض » اهـ ، قلت : وعلى الأوّل فهمزتها مفتوحة ، وعلى الثانى فهمزتها مكسورة ، والذى ينساق إلى ذهنى أن الأوّل أحسن معنى وأقرب لمراد الشاعر « شمت » فعل ماض وفاعله ، وأن

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : « ما » الأولى موصولة ، والثانية حرفية ، وهى ظرفية مصدرية ،أى : مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل

الثانى : ظاهر كلامه أن مالا ينصرف إذا أضيف أو تبع « أل » يكون باقيا على منعه من الصرف ، وهو اختيار جماعة ، وذهب جماعة — منهم المبرد ، والسيرافى ، وابن السَّرَّاج — إلى أنه يكون منصرفا مطلقا ، وهو الأقوى ، واختار الناظم فى نُكَته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف ، نحو بأَحْمَدِكم ، وإن بقيت العلتان فلا ، نحو بأَحْسَنِكم

ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال :

(وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ) أى : من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما أو حرفا (النُّونَا * رَفْعاً) الأصل علامةَ رفعٍ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، يدل على ذلك مابعده ، والتقدير : اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان ، (وَ) لنحو (تَدْعِينَ) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا ؛ فالأمثلة خمسة على اللغتين ، وهى : يَفْعَلَان ، وتَفْعَلَان ، ويَفْعَلُون ، وتَفْعَلُون ، وتَفْعَلِين، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة ، (وَحَذْفُهَا) أى : النون (لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ) أى : علامةٌ ، نيابة عن السكون فى الأول ، وعن الفتحة فى الثانى (كَلَمْ تَكُونِى لِتَرُومِى مَظْلَمَهْ) الأصل تكونين وترومين ، فحذفت النون للجازم فى الأول وهو « لم » ، وللناصب فى الثانى وهو « أن » المضمرة بعد لام الجحود

وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جرّ محذوف قياسا ، والجارّ والمجرور متعلق بقوله : « تبيت » الآتى « من نجد » متعلق بشمت « بريقا » مفعول به لشمت « تألقا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى بريق ، والجملة فى محلّ نصب صفة لبريق « تبيت » فعل وفاعل « بليل » جارّ ومجرور متعلق بتبيت « امأرمد » مضاف إليه « اعتاد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى امأرمد « أولقا » مفعول به لاعتاد ، والجملة من الفعل والفاعلُ فى محلّ نصب حال من امأرمد ، أوهى فى محلّ جرّ صفة له ؛ لأن المحلى بأل الجنسية معرفة لفظا فى قوّة النكرة

الشاهد فيه : قوله « امأرمد » حيث جرّه بالكسرة ، مع أن فيه علتين فرعيتين : إحداهما الوصفية ، وثانيتهما وزن الفعل ، وإنما جرّ بالكسرة لما دخلت عليه « أم » المعرّفة فى لغة حمير كما يفعل به ذلك مع الألف واللام المعرفتين فى لغة سائر العرب

﴿تنبيهان﴾ الأول : قدم الحذف للجزم لأنه الأصل ، والحذف للنصب محمول عليه ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل

الثانى : إنما ثبتت النون مع الناصب فى قوله تعالى : «إلَّآ أَنْ يَعْفُونَ» لأنه ليس من هذه الأمثلة ؛ إذ الواو فيه لام الفعل ، والنون ضمير النسوة ، والفعل معها مبنى ، مثل : « يَتَرَبَّصْنَ » ووزنه يَفْعُلْنَ ، بخلاف « الرجال يعفُونَ » ؛ فإنه من هـذه الأمثلة ؛ إذ واوه ضمير الفاعل ، ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب ، نحو : «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» ووزنه تَفْعُوا ، وأصله تَعْفُوُوا .

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع فى بيان إعراب المعتل منهما ، وبدأ بالاسم فقال :

(وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا) أى : الاسمَ المعرب الذى حرف إعرابه ألف لينة لازمة (كَالْمُصْطَفَى) ومُوسَى والْعَصَى ، أو ياء لازمة قبلها كسرة : كالدَّاعِى (وَالْمُرْتَقِى مَكَارِمَا)

﴿ تنبيه ﴾ إنما سمى كل من هذين الأسمين معتلا لأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول يُعَلُّ آخره بالقلب : إما عن ياء ، نحو الْفَتَى ، أو عن واو ، نحو الْمُصْطَفَى ، والثانى يعل آخره بالحذف ؛ نخرج بالمعرب نحو مَتَى والَّذِى ، وبذكر الألف فى الأول المنقوص ، نحو الْمُرْتَقِى ، وبذكر اللينة المهموز ، نحو الخطأ ، وبذكر الياء فى الثانى المقصور ، نحو الْفَتَى ، وبذكر اللزوم فيهما نحو « رأيت أخاكَ » ، و « جاء الزيدان » فى الأول ، و « مررت بأخيك وغلاَمَيْكَ وَبَنِيكَ » فى الثانى ، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظَبْى و كُرْسِىّ .

(فَالْأَوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا * جَمِيعُهُ) على الألف ؛ لتعذر تحريكها (وَهْوَ الَّذِى قَدْ قُصِرَا) أى : سمى مقصوراً ، والقصر : الحبس ، ومنه « حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِى الْخِيَامِ » أى : محبوسات على بُعُولتهن ، وسمى بذلك ؛ لأنه محبوس عن المدّ ، أو عن ظهور الإعراب ؛ (وَالثَّانِ) وهو ما كان كالمرتقى (مَنْقُوصٌ) سمى بذلك لحذف لامه للتنوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات ، (وَنَصْبُهُ ظَهَرْ) على الياء لخفته ، نحو : « رَأَيْتُ الْمُرْتَقِىَ » ، و « وَمُرْتَقِياً » و «أَجِيبُوا دَاعِىَ اللهِ» «وَدَاعِياً إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ» (وَرَفْعُهُ يُنْوَى) على الياء ولا يظهر ، نحو : « يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِى » « وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ »

فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة ، و (كَذَا أَيْضًا يُجَرّ) بكسر منوىّ ، نحو «أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي» ، «وَأَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ» وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالا ، لا تعذراً ، لإمكانهما ، قال جرير :

٣٧ — فَيَوْمًا يُوَافِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِي

---

٣٧ — هذا صدر بيت من قصيد طويلة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل ، وعجزه قوله :

* وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ *

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَجِدَّكَ لايَصْحُو الْفُؤَادُ الْمُعَلَّلُ وَقَدْ لاحَ مِنْ شَيْبٍ عِذَارٌ وَمِسْحَلُ
أَلاَ لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ بِذِى الْغَضَى أَقَامُوا ، وَبَعْضَ الْقَاطِنِينَ تَرَحَّلُوا

اللغة : «مسحل» بزنة منبر ، هو عارض الرجل ، يريد أن الشيب قد انتشر فى عذاره وعارضه فكيف لايرجع عن الصبوة «بذى الغضى» هو مكان بعينه بنجد «القاطنين» الساكنين المقيمين «يجازين» يروى بالزاى المعجمة ، ويروى بالراء المهملة ، ويروى فى مكانه «يوافين» كما رواه الشارح رحمه الله ، قال ابن منظور : «قال ابن برى : وروى يجارين بالراء ، ومجاراتهنّ الهوى يعنى بألسنتهنّ ، أى : يجارين الهوى بألسنتهنّ ولا يمضينه» اهـ ، وأما الروايتان الأخريان فبمعنى واحد «غير ماضى» أى غير نافذ ، يريد أنهنّ لا يكملن مايقلنــه ولا يعملن بمقتضاه «غولا» حيوان يصــفه العرب بنعوت غريبة ولا يعرفونه ، وكل مااغتال الإنسان فأهلكه فهو غول «تغوّل» أصله تتغوّل ، فحذف إحدى التاءين ، وتقول : تغوّلت الغول ، تريد تخيلت وتلونت

الإعراب : «فيوما» منصوب على الظرفية بالفعل بعده «يوافين» فعل مضارع ، ونون النسوة فاعله «الهوى» مفعول به «غير» قال العينى : «هو مفعول ثان ، أو منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، أى : يوافين وفاء غير نافذ» اهـ ، وعندى أنه على أية حال صــفة لموصوف محذوف ، غير أنك لو قدّرت ذلك المحذوف مصدرا كان مفعولا مطلقا كما قدّره ، ولو قدّرته اسما غير مصدر كان مفعولا ثانيا ، أى : يجازين الهوى حديثا غير نافذ ، أو ما فى معنى ذلك «ماضى» مضاف إليــه ، مجرور بالـكسرة الظاهرة ، وغير من الألفاظ المتوغلة فى الإبهام فلا تفيدها الإضافة تعريفا ، ومثلها لفظ مثل ، وما أشبهها «ويوما» الواو عاطفة ، يوما منصوب على الظرفية بالفعل بعده ، وقول العينى «إنه معطوف على يوما الأوّل» خطأ ؛ لأن الواو عطفت هذه الجملة كلها على الجملة السابقة ، وإلا لكان اليومان معمولين للفعل السابق ، وذلك مالايذهب إليه أحد «ترى» فعل مضارع ، وهى بصرية أولى من أن تـكون علمية ، وفاعله ضمير مستتر فيه «منهنّ» جارّ ومجرور متعلق بترى «غولا» مفعول به «تغوّل» فعل مضارع ، فاعله

وقال الآخر :

٣٨ — لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِى مَتَى أَنْتَ جائِىُ ... وَلٰكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ العُمْرِ عَاجِلُ

﴿تنبيه﴾ من العرب من يسكن الياء فى النصب أيضا ، قال الشاعر :

٣٩ — وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

ضمير الغول المستتر فيه ، والجملة فى محل نصب صفة لغولا ، وإن جعلت ترى علمية كانت الجملة فى محل نصب على أنها مفعول ثان

الشاهد فيه : قوله « غير ماضى » حيث جرّ المنقوص — وهو ماضى — بالكسرة الظاهرة على الياء ، والقياس أن يحذفها ؛ لأنها تكون ساكنة — لثقل الكسرة عليها — والتنوين بعدها ساكن ، فتحذف للتخلص من التقاء الساكنين ، قال ابن سيده : «هكذا أنشده سيبويه» اه ، وقال الجوهرى : «إنما ردّه إلى أصله للضرورة ؛ لأنه يجوز فى الشعر أن يجرى الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه لأنه الأصل» اه ، وقال ابن برى : « ويروى * غير ماصبا * أى : من غير صبا منهن إلىّ » اه ، وقال ابن القطاع : « الصحيح * غير ماصبا * وقد صحفه جماعة » اه

٣٨ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا

اللغة : « لعمرك » العمر بفتح العين وضمها — أحد أعمار الإنسان ، والحياة ، قال صاحب المختار : « ولم يستعمل فى القسم إلا المفتوح منهما ، تقول : لعمر الله ، فاللام لتوكيد الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : لعمر الله قسمى ، أو لعمر الله ما أقسم به ، فإن لم تدخل عليه اللام نصبته نصب المصادر » اه ، ومثله فى اللسان « تدرى » تعلم « عاجل » قريب

الإعراب : « لعمرك » يفهم إعرابه مما نقلناه عن المختار « ما» نافية « تدرى » فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بجائى « أنت » مبتدأ « جائى » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة «ولكنّ» حرف استدراك ونصب « أقصى » اسم لكنّ « مدّة العمر » مضاف إليه « عاجل » خبر لكن

الشاهد فيه : قوله « جائى» حيث رفعه بالضمة الظاهرة على الياء ، وقياسه حذفها ، كما ذكرنا فى الشاهد السابق ، ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية يهجو الفرزدق :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ ... خَبِيثُ الثَّرَى كَابِىُ الأَزْنُدِ

وقول الآخر :

تَرَاهُ وَقَدْ بَذَّ الرُّمَاةَ كَأَنَّهُ ... أَمَامَ الْكِلَابِ مُصْغِىُ الْخَدِّ أَصْلَمُ

٣٩ — هذا البيت مما ينسب إلى مجنون بنى عامر : قيس بن الملوح بن مزاحم ، وقبله قوله :

... ...

خَلِيلَيَّ ، لاَ ، وَٱللهِ لاَ أَمْلِكُ ٱلَّذِى قَضَى ٱللهُ فِى لَيْلَى ، وَلاَ مَاقَضَى لِيَا

قَضَاهَا لِغَيْرِى وَٱبْتَلاَنِى بِحُبِّهَا فَهَلاَّ بِشَىْءٍ غَـــيْرِ لَيْلَى ٱبْتَلاَنِيَا

و بعده البيت الشاهد ، و بعده قوله :

وَمَاذَا لَهُمْ ؟ لاَأَحْسَنَ اللهُ قَسْطَهُمْ !! مِنَ الحَظِّ فِى تَصْرِيمِ لَيْلَى حِبَالِيَا

اللغة : « واش » ومثله الوشاء ــ بزنة المبالغة ــ النمام الذى يفسد بين الناس « اليمامة » موضع معدود من نجد ، بينه و بين البحرين عشرة أيام ، وكان اسمها قديما جوا ؛ فسميت اليمامة ، باليمامة بنت سهم بن طسم ، وتسمى العروض ــ بفتح العين وتخفيف الراء ــ أيضا ، قاله ياقوت « حضرموت » قال ياقوت فى معجم البلدان : « بالفتح ثم السكون وفتح الراء والميم : اسمان مركبان ، طولها إحدى وسبعون درجة وعرضها اثنتا عشرة درجة ، فأما إعرابها فإن شئت بنيت الاسم الأوّل على الفتح وأعربت الثانى بإعراب مالا ينصرف ، فقلت : « هــذا حضرموت » و إن شئت رفعت الأوّل فى حال الرفع وجررته ونصبته على حسب العوامل وأضفته إلى الثانى فقلت « هذا حضرموت » أعربت حضرا وخفضت موتا ؛ ولك أن تعرب الأوّل وتخير فى الثانى بين الصرف وتركه ، ومنهم من يضم ميمه فيخرج مخرج عنكبوت » اهـ ، ثم قال : «وحضرموت : ناحية واسعة فى شرقى عدن بقرب البحر ، وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف . وقال ابن الفقيه : حضرموت مخلاف من اليمن بينه و بين البحر رمال ، و بينه و بين مخلاف صداء ثلاثون فرسخا ، و بين حضرموت وصنعاء اثنان وســبعون فرسخا ، وقال الإصطخرى : بين حضرموت وعدن مسيرة شهر » اهـ كلامه

الإعراب : « لو » حرف تعليق « أنّ » حرف توكيد ونصب « واش » اسم أن منصوب بفتحة مقدّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور « باليمامة » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « داره » مبتدأ مؤخر ، والهاء ضمير الواشى مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محلّ رفع خبر أنّ ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف يلى لو ، تقديره : ولو ثبت كون واش ــ إلخ ، وذلك على الأرجح عنــد العلماء فى تقدير المصدر المنسبك من أن ومعموليها التالية للو ، وسنفصل المذاهب فيه فى موضعه من الكتاب « ودارى » الواو واو الحال ، دارى : مبتدأ ، و ياء المتكلم مضاف إليه « بأعلى » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محلّ نصب حال « حضرموت » مضاف إليــه ، وتفصيل إعرابه تفهمه من كلام ياقوت الذى نقلناه لك فى لغة الشاهد « اهتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير الواشى المستتر فيه ، والجملة لا محل لها جواب لو « ليا » جارّ ومجرور متعلق باهتدى ، والألف للإطلاق

قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر .

(وَأَىُّ فِعْلٍ) كان (آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ) نحو يَخْشَى (أَوْ وَاوٌ) نحو يَدْعُو (أَوْ يَاءٌ) نحو يَرْمِى (فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ) أىّ : شرط ، وهو مبتدأ مضاف ، و « فِعْل » مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهى إما شانية ، و « آخر منه ألف » جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة ، و «آخر» اسمها ، و « ألف » خبرها ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، و « عرف » جواب الشرط ، وفيه ضمير مستكنّ نائب عن الفاعل عائد على « فِعْلٍ » وخبر المبتدأ جملة الشرط ، وقيل : هى وجملة الجواب معا ، وقيل : جملة الجواب فقط ، و «معتلا» حال منه مقدم على عامله ؛ والمعنى : أى فعل كان أخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى

الشاهد فيه : قوله « واش » حيث سكن الياء فى حالة النصب كما يسكنها فى حالتى الرفع والجر ، فالتقت ساكنة مع التنوين الساكن ، فاضطرّ إلى حذفها تخلصا من التقاء الساكنين ، ولو عامله بمقتضى القياس لقال « ولو أن واشيا » ؛ لأن الفتحة تظهر على الياء والواو لخفتها عليهما ، وروى بعض الناس منهم ابن قتيبة فى الشعراء (ص ٣٦٤) هذا البيت هكذا

* وَلَوْ كَانَ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ *

وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه ؛ لأنه مرفوع كما هو واضح ، ومن شواهد هذه المسألة قول الراجز يصف إبلا بالسرعة :

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِق   أَيْدِى جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِق

وقول الآخر :

يَا بَارِىَ الْقَوْسِ بَرْياً لَسْتَ تُحْكِمُهُ   لَاتُفْسِدِ الْقَوْسَ ، أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

وقول بشر بن أبى خازم أحد شعراء الجاهلية :

كَفَى بِالنَّأْىِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِى   وَلَيْسَ لِنَأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافِى

فقد سكن الياء فى « أيديهنّ » مع أنه اسم « كأنّ » وسكن الياء فى « باريها » مع أنه مفعول لأعط ، وسكن الياء فى قوله « كافى » مع أنه حال من النأى الذى هو فاعل كفى ؛ ويقال « كافى » مفعول مطلق بمعنى كفاية ، وفيه شاهد على هذا الوجه أيضا ، ومثل هذين الوجهين يجريان فى قول شاعر الحماسة ولكنه لاشاهد فيه لما نحن بصدده :

أَعَانَ عَلَىَّ الدَّهْرَ إِذْ حَكَّ بَرْكَهُ   كَفَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَّلْتَهُ بِىَ كَافِيَا

معتلا (فَالْأَلِفَ أَنْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ) وهو الرفع والنصب ، نحو « زَيْدٌ يَسْعَى » « وَلَنْ يَخْشَى » لتعذر الحركة على الألف ، والألف : نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وَأَبْدِ) أى : أظهر (نَصْبَ ما) آخره واو (كَيَدْعُو) أو ياء نحو (يَرْمِي) لخفة النصب ، وأما قوله :

٤٠ — أَبَى اللّهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

وقوله :

٤١ — مَا أَقْدَرَ ٱللّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

---

٤٠ — هذا عجز بيت من قصيدة لعامر بن الطفيل العامرى الجعدى ، وصدره قوله :

* فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ *

و بعد بيت الشاهد قوله :

وَلَكِنَّنِي أَحْمِي حِمَاهَا ، وَأَتَّقِي أَذَاهَا ، وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكِبِ

اللغة : « سودتنى » جعلتنى سيدا « عامر » قبيلته « أحمى حماها » أمنعه من المغيرين عليه فلا يقربه أحد « بمنكب » هو الجماعة من الفرسان وأعوان العرفاء ، والنكابة مثل العرافة والنقابة

المعنى : يريد أن ماهو عليه من المجد والعزة ليس هو الذى ورثه عن قومه ، ولكنه مجد ناله بنفسه ، وعز استولى عليه بغلبته وقوّته ، ولا يقصد أن يرمى قومه بنقيض هذه الصفات ؛ فإن من أخلاقهم أن يعير بعضهم بعضا بلؤم آبائه ودناءة أصوله ، وإنما يريد أنه لم يركن إلى الاكتفاء بما ورثه عنهم ، وإنما استحدث لنفسه مجدا فوق مجد

الإعراب : « فما » نافية « سودتنى » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « عامر » فاعل « عن وراثة » متعلق بسوّد « أبى الله » فعل وفاعل « أن » مصدرية ناصبة « أسمو » مضارع منصوب بفتحة مقدّرة على الواو ، وفاعله ضمير المتكلم المستتر فيه « بأمّ » جار ومجرور متعلق بأسمو « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى المستفاد من معنى العامل وهو أبى « أب » معطوف على أمّ

الشاهد فيه : قوله « أسمو » حيث نصبه بفتحة مقدّرة على الواو ، مع أن الفتحة خفيفة على الواو وليست متعذرة الظهور ، وقياس مثل ذلك أن تظهر الفتحة على الواو والياء لما ذكرنا

٤١ — هذا البيت من كلمة لحندج بن حندج — بضم الحاء والدال بينهما نون ساكنة

... ...

فيهما ــ المرى ، يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبابه ، وأول هذه الكلمة ــ وهى من شعر الحماسة ــ قوله :

فِى لَيْلِ صُولٍ تَنَاهَى العَرْضُ وَالطُّولُ ... كَأَنَّمَا لَيْلُهُ بِاللَّيْلِ مَوْصُولُ

لاَ فَارَقَ الصُّبْحُ كَفِّى إنْ ظَفِرْتُ بِهِ ... وَإِنْ بَدَتْ غُرَّةٌ مِنْهُ وَتَحْجِيلُ

و بعد البيت المستشهد به قوله :

اللهُ يَطْوِى بِسَاطَ الْأَرْضِ بَيْنَهُمَا ... حَتَّى يُرَى الرَّبْعُ مِنْهُ وَهْوَ مَأْهُولُ

اللغة : « صول » مدينة من بلاد الخزر فى نواحى باب الأبواب ، وهو الدربند ، قاله ياقوت « مأهول » مسكون ، عامر بأهله « شحط » بفتح الشين ، و بفتح الحاء المهملة ، أو سكونها لكن فى غير البيت ــ هو البعد ، وتقول : شحطت الدار تشحط ــ من باب فتح ــ إذا بعدت « الحزن » بفتح الحاء وسكون الزاى ــ موضع بعينه ، قال الأزهرى : « فى بلاد العرب حزنان : أحدهما حزن بنى يربوع ، وهو مربع من مرابع العرب فيه رياض وقيعان ، وكانت العرب تقول : من تربع الحزن ، وتشتى الصمان ، وتقيظ الشرف ؛ فقد أخصب ؛ والحزن الآخر : ما بين زبالة فما فوق ذلك مصعدا فى بلاد نجد ، وفيه غلظ وارتفاع » اه ، عن اللسان

الإعراب : « ما » تعجبية مبتدأ « أقدر » فعل ماض ، فاعله ضمير يعود إلى « ما » مستتر فيه وجوبا « الله » منصوب على التعظيم ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « أن » حرف مصدرى ونصب « يدنى » فعل مضارع ، منصوب بفتحة مقدّرة على الياء ، وستعرف ما يعنّ لنا فيه ، وأنّ ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف : أى على إدنائه ، والجار والمجرور متعلق بأقدر « على شحط » جار ومجرور متعلق بيدنى ، وعلى بمعنى مع « من » اسم موصول ، مبنى على السكون فى محل نصب مفعول ليدنى به « داره الحزن » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة الموصول « ممن » جار ومجرور متعلق بيدنى أيضا « داره صول » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة من المجرورة فى قوله « ممن »

الشاهد فيه : قوله « أن يدنى » حيث نصب الفعل المضارع ــ وهو قوله « يدنى » ــ بفتحة مقدرة على الياء ، مع أن القياس إظهار الفتحة على الياء لخفتها

هذا توجيه كلام الشارح العلامة هنا لهذا البيت ، وسيأتى فى باب نواصب المضارع ، إن شاء الله ، أن من العرب من يهمل « أن » المصدرية ، فلا ينصب بها المضارع تشبيها لها بما المصدرية : فكما أن « ما » المصدرية لا تنصب فكذلك « أن » ؛ لأنهما تشاكلا فى أن كلا منهما يسبك الفعل بالمصدر ، وقد ورد من ذلك ــ وهو إهمال «أن» المصدرية ــ عدة أبيات ، منها قول الشاعر :

فضرورة .

(وَالرَّفْعَ فِيهِمَا) أى : الواوىِّ واليائى (أَنْوِ) لثقله عليهما (وَاحْذِفْ جَازِمًا * ثَلاَثَهُنَّ) وأبق الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِ حُكْماً لاَزِمًا) نحو «لم يَخْشَ» ، و« لم يَغْزُ» و« لم يَرْمِ » فالرفع : نصب بالمفعولية لأنو ، وفيهما : متعلق به ، واحذف : عطف على انو ، وفى كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجازما : حال من فاعل احذف ، وثلاثهن : مفعول به ، إما لأ حذف والضمير فى « ثلاثهن » لأحرف العلة الثلاثة ، ومعمول الحال محذوف ، وهى الأفعال الثلاثة المعتلة ، والتقدير : احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولا للحال ، والضمير للأفعال ، ومعمول الفعل محذوف ، وهو الأحرف الثلاثة ، والتقدير: احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن ، وتقض: مجزوم جواب احذف ، وحكما : مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤدى ، ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

﴿ خاتمة ﴾ قد ثبت حرف العلة مع الجازم فى قوله :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّى السَّلاَمَ ، وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا

وقول الآخر :

إِذَا كَانَ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَ عَجُوزِهِمْ فَلاَ بُدَّ أَنْ يَلْقَوْنَ كُلَّ تَبَابِ

وقول عبد الله بن الدمينة :

وَلِى كَبِدٌ مَقْرُوحَةٌ مَنْ يَبِيعُنِى بِهَا كَبِدًا لَيْسَتْ بِذَاتِ قُرُوحِ ؟

أَبَى النَّاسُ - وَيْحَ النَّاسِ - أَنْ يَشْتَرُونَهَا وَمَنْ يَشْتَرِى ذَا عِلَّةٍ بِصَحِيحِ ؟ !

فقول الأول « أن تقرآن » وقول الثانى « أن يلقون » وقول الثالث « أن يشترونها » بإثبات نون الرفع فى الشواهد الثلاثة دليل على أنهم قد يهملون « أن » المصدرية ، فلو قلت فى بيت الشاهد : إن حندجا قد أهمل أن المصدرية كما أهملها هؤلاء الشعراء ، لم تكن قد أبعدت ، قال جار الله فى المفصل : « و بعض العرب يرفع الفعل بعد أن تشبيها بما ، قال * أن تقرآن .. الخ * وعن مجاهد (أن يتم الرضاعة) بالرفع » اه كلامه

وسنتكلم على هذه المسألة بأوسع من ذلك فى باب « إنّ وأخواتها » وفى باب « نواصب المضارع » ، إن شاء الله تعالى

٤٢ — وَتَضْحَكُ مِنِّى شَــيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِــيراً يَمَانِيَا

٤٢ — هذا البيت من كلمة لعبد يغوث بن وقاص الحارثى اختارها المفضل فى المفضليات ، وأبو على القالى فى ذيل الأمالى ، وأولها قوله :

أَلاَ لاَ تَلُومَانِى ، كَفَى اللَّوْمَ مَابِيَا فَمَا لَكُمَا فِى اللَّومِ خَيْرٌ وَلاَ لِيَا

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلاَمَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ ، وَمَا لَوْمِى أَخِى مِنْ شِمَالِيَا

اللغة : « عبشمية » نسبة إلى عبد شمس ، بطريق النحت ، وذلك أن لك فى كل مركب إضافى أردت أن تنسب إليه ثلاثة وجوه : أحدها أن تنسب إلى صدره وتترك عجزه ، فتقول : « امرئىّ » فى النسب إلى « امرىء القيس » قال ذو الرمة :

وَيَسْــقُطُ بَيْنَهَا الْمَرْئِىُّ لَغْواً كَمَا أَلْغَيْتَ فِى الدِّيَةِ الْحُوَارَا

وتقول : « عبدىّ » فى النسبة إلى « عبد القيس » ، قال سويد بن أبى كاهل :

وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِىَّ فِى جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلاَّ بِأَجْدَعَا

الوجه الثانى : أن تنسب إلى عجزه وتترك صدره ، إذا كان الصدر معرّفا بالعجز ، أو خشيت أن يلتبس الأمر لوجود الصدر مضافا إلى متعدّد ، فمثال الأوّل : « ابن عمر ، وابن عباس ، وابن عوف ، وابن الحسين » ومثال الثانى : « عبد الدار ، وعبد قيس ، وعبد شمس ، وعبدمناف » تقول فى النسب إليها : « عمرى ، وعباسى ، وعوفى ، وحسينى » وتقول : « دارى ، وقيسى ، وشمسى ، ومنافى »

الوجه الثالث : أن تأخذ من الصدر حرفين ومن العجز حرفين فتصير المجموع بزنة جعفر من الرباعى ثم تنسب إليه ، فتقول : « عبدرىّ ، وعبقسى ، وعبشمى ، وعبمفى » وقد قالوا : تعبشم الرجل ، وتعبقس ، إذا تعلق بسبب من أسباب عبد شمس ، أو عبد قيس ، بنحو حلف أو جوار ، فأخذوا من المركب فعلا على طريق النحت أيضا

الإعراب : « تضحك » فعل مضارع « منى » جار ومجرور متعلق به « شيخة » فاعل «عبشمية» صفة لشيخة «كأن» حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لم » نافية جازمة « ترى » مضارع مجزوم بلم ، وستعرف علامة جزمه ، والرؤية بصرية ، وفاعله ضمير مستتر « قبلى » ظرف متعلق بترى ، وياء المتكلم مضاف إليه « أسيرا » مفعول به لترى « يمانيا » : صفة لأسير ، وجملة المضارع وفاعله فى محل رفع خبر كأن

الشاهد فيه : قوله « لم ترى » حيث أثبت الشاعر الألف مع الجازم ، وقد اختلف العلماء فى توجيه ذلك ؛ فقال الزجاجى والأعلم : « إن ذلك لغة ضعيفة استعملها الشاعر عند احتياجه إليها لإقامة الوزن » وأنكر ابن السيد والصفار كون ذلك لغة ، وجزما بأنه ضرورة من ضرورات

وقوله :

٤٣ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

الشعر ، ويؤيد مذهبهما أن سيبويه قد اعتبر هذا من ضرورات الشعر ، نسب هذا إليه البغدادى نقلا عن ابن خلف ، وقد بحثت عن قوله فى هذا فلم أعثر عليه ، وعلى أنه ضرورة يكون جزمه بحذف الحركة المقدّرة على حرف العلة إجراء للمعتل مجرى الصحيح فى أن كلا منهما ينجزم بحذف الحركة ، والفرق بينهما أن حركة الصحيح المحذوفة كانت ظاهرة ، والحركة المحذوفة من المعتل كانت مقدّرة ، ويدلك على تقدير الحركة على حرف العلة وتقدير حذفها أنهم ربما اضطروا فحركوا الواو والياء كما سبق القول فى الشاهدين (رقم ٣٧ و ٣٨) وكما سيأتى لنا ذكره قريبا (ص ٨٤)

هذا كله على اعتبار أن هذه الألف الموجودة فى قوله « لم ترى » : هى لام الفعل ، ومن العلماء من ذهب إلى أن اللام حذفت للجازم ، وعليه فهو مجزوم بحذف حرف العلة ، ولكنه لما أبقى الفتحة قبلها لتدل على أن المحذوف ألف أشبعت هذه الفتحة فنشأت عنها ألف ، فهذه الألف — على هذا الوجه — ألف الإشباع ، لا لام الفعل ، وقد أشار الشارح رحمه الله إلى هذا

٤٣ — البيت أول كلمة لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسى ، و بعده قوله :

وَمَحْبِسُهَا عَلَى الْقُرَشِيِّ تُشْرَى بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادِ
كَمَا لَاقَيْتُ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَدْرٍ وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الْإِصَادِ
هُمُ فَخَرُوا عَلَيَّ بِغَيْرِ فَخْرٍ وَرَدُّوا دُونَ غَايَتِهِ جَوَادِى

اللغة : « الأنباء » : جمع نبأ ، مثل سبب وأسباب ، وبطل وأبطال ، وهو الخبر وزنا ومعنى ، وقيل : النبأ خاص بذى الشأن من الأخبار « تنمى » تزيد وتكثر ، وهو من باب ضرب ونصر ، والأوّل أكثر رواية ، قاله فى اللسان « لبون » هى الإبل ذوات اللبن « بنو زياد » هم الكملة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسى ، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ، وكان قيس بن زهير قد طرد إبلا للربيع بن زياد فى قصة قد اشتهرت اشتهارا يمنع من ذكرها

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، لم نافية جازمة « يأتيك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الحركة المقدّرة على الياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح ، كما تقدّم فى الشاهد الذى قبله ، والكاف ضمير المخاطب فى محل نصب مفعول « والأنباء » الواو للحال ، الأنباء : مبتدأ « تنمى » فعل مضارع ، فاعله ضمير الأنباء مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب على الحال « بما » اختلف العلماء فى هذه الباء

وقوله :

٤٤ — هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

على أقوال كثيرة ، وطال بينهم الجدل فى أمرها ، وأظهر ما ذهبوا إليه أنها زائدة ، وما: اسم موصول فاعل يأتى « لاقت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لبون » فاعل « بنى زياد » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره « لاقته » . وزيادة الباء فى الفاعل هنا ضرورة شعرية ، قال ابن هشام بعد أن ذكر أن الباء التى تزاد مع الفاعل على ثلاثة أنواع : واجب ، وغالب ، وضرورة : «فالأوّل الذى يجب أن يكون : فى فاعل أفعل الذى على صورة الأمر فى باب التعجب ، نحو أحسن بأبى بكر أبا ، والنوع الثانى الذى يغلب أن يكون : فى فاعل « كفى » التى ليست بمعنى وقى ، ولا بمعنى أجزأ وأغنى ، نحو « كفى بالله شهيدا » — قال : « والضرورة نحو قوله ✲ ألم يأتيك — الخ ✲ وقول الآخر :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ   أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

وقال ابن الضائع فى ألم يأتيك : إن الباء متعلقة بتنمى ، وإن فاعل يأتى محذوف ، فالبيت من باب التنازع ؛ لأن كلا من يأتيك وتنمى يطلب « ما لاقت » : فالأوّل يطلبه على أنه فاعل ، والثانى يطلبه على أنه مفعول ، فأعمل الثانى وعداه إليه بالباء ، وأضمر فى الأوّل فاعله ، على ما اختاره البصريون ، وذهب ابن الحاجب فى « أودى بنعلى » إلى أن الباء للتعدية وهى متعلقة بأودى ، ولم يتعرض لذكر الفاعل ولا بين مرجعه إذا قدر ضميرا ، ويجوز أن يكون ضميرا عائدا على اسم الفاعل المفهوم من أودى ، والتقدير : أودى هو ، أى : مود » اهـ كلامه مع إيضاح كثير

الشاهد فيه : قوله « ألم يأتيك » حيث أثبت الياء مع الجازم ، والقول فيه كالقول فى الشاهد السابق ، وقد روى ✲ وهل أتاك والأنباء تنمى ✲ وعليها لا شاهد فيه ، قاله الأصمعى ، وقال ابن جنى : روى ✲ ألم يأتك والأنباء تنمى ✲ من غير ياء ، ولا شاهد فيه على هذا أيضا

٤٤ — نسب جماعة من الناس هذا الشاهد لأبى عمرو بن العلاء يقوله للفرزدق الشاعر المعروف ، وكان الفرزدق كثير الهجاء له ، ثم أتاه معتذرا إليه عما كان منه ، وقال فيه أبياتا منها قوله :

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا   حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنَ عَمَّارِ

وقد بحثت طويلا فما عثرت لبيت الشاهد على سابق أو لاحق ، وقد رواه المرتضى رحمه الله فى شرح القاموس مرتين غير أنه جعل عجزه ✲ لم أهجو ولم أدع ✲ وهذا يدل على أن قائله غير أبى عمرو ، بل قائله على هذه الرواية هو الذى كان يهجوه

... ...

اللغة : « زبان » بفتح الزاى وتشديد الباء ـ اسم رجل ، وقد ذكر المجد فى القاموس جماعة تسموا بهذا الاسم ، منهم أبو عمرو بن العلاء المازنى النحوى اللغوى المقرىء ؛ قيل : اسمه زبان ، وقيل : ذلك لقبه ، واسمه العريان أو يحيى ، وقيل : غير ذلك ، قاله السيد المرتضى ، وقال ابن منظور : « وزبان : اسم ، فمن جعل ذلك فعالا من زبن صرفه ، ومن جعله فعلان من زب لم يصرفه » اهـ . قلت : وهو مذكور فى هذا البيت مرتين على المنع

الإعراب : « هجوت » فعل وفاعل ، والتاء فى رواية أكثر النحاة مفتوحة على أنها ضمير المخاطب ، وهى فيما رواه المرتضى مضمومة على أنها للمتكلم « زبان » مفعول به « ثم » حرف عطف « جئت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة « معتذرا » حال من الفاعل « من هجو » جار ومجرور متعلق بمعتذر « زبان » مضاف إليه « لم » نافية جازمة « تهجو » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الحركة المقدّرة على الواو ، كما تبينت مما سبق «ولم» الواو عاطفة ، ولم : نافية جازمة «تدع» مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للروى

الشاهد فيه : قوله « لم تهجو » حيث أثبت الواو مع الجازم ، وقد تقرر أن الواو والياء والألف التى تكون آخر المضارع تحذف عند دخول الجوازم ، وقد عرفت اختلاف العلماء فى أن ذلك لغة لبعض العرب أو ضرورة من ضرورات الشعر

ومثل هذه الأبيات ما ينسب إلى رؤبة بن العجاج من قوله :

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ

وقول الآخر :

* مَا أَنْسَ لاَ أَنْسَاهُ آخِرَ عِيشَتِي *

وقد قدمنا أن من العلماء من يدعى أن هذه الأحرف ليست لامات فتحذف للجزم ، وإنما هى ناشئة عن إشباع الحركات التى قبلها ، وقد سهل هـذا المذهب عندهم أنهم وجدوا الشاعر إذا اضطر أشبع الحركة فنشأ عن ذلك حرف معتل مجانس لها ، كما فى قول الشاعر ــ وأنشده الفراء وابن جنى وابن فارس والفارسى ــ :

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي ... مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

وكقول عنترة بن شدّاد العبسى من معلقته :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ ... زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ الْمُقْرَمِ

أراد الأوّل « أدنو فأنظر » فأشبع ضمة الظاء فنشأ عنها واو ، وأراد الثانى « ينبع » بوزان

فقيل : ضرورة ، وقيل : بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى « تَرَ » فنشأت ألف ، والكسرة فى « يأتك » فنشأت ياء ، والضمة فى « تَهْجُ » فنشأت واو ، وأما « سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى » فلا نافية لا ناهية ، أى : فلست تنسى

يفتح فأشبع فتحة الباء فنشأ عنها ألف ، هكذا وجهه جماعة ، وقيل : هو بوزان ينفعل كينقاد وينداح ؛ والذفرى : الموضع الذى يعرق من الإبل خلف الأذن ، والغضوب : الناقة العبوس الصعبة الشديدة المراس ، والجسرة : الجاسرة فى السير ، والزيافة : المتبخترة ، والفنيق : الفحل المكرم لا يركب لكرامته عند أهله ، والمقرم : الذى لا يحمل عليه ولا يذلل وإنما هو للفحلة – بكسر الفاء وسكون الحاء – وروى فى مكانه « المكدم » بضم الميم وفتح الدال بينهما كاف ساكنة – وأصله من « الكدم » وهو العض بأدنى الفم ، وقياس هذه الكلمة أن يكون فعلها « أكدم » بالهمزة الزائدة ؛ لكن المحفوظ « كدم » من بابى نصر وضرب

فائدة : بقى مما لم يذكره الشارح فى هذه المسألة أن من الشعراء من تحمله الضرورة على إظهار الضمة على الواو والياء فى الفعل ، كما أظهروا الكسرة والضمة عليها فى الاسم ، وذلك مثل قول الأعرابى ، وقد ضافه رجل فذبح له عنزا فجزاه الضيف عنها مالا كثيرا :

فَقُمْتُ إِلَى عَنْزٍ بَقِيَّةِ أَعْنُزٍ ... فَأَذْبَحُهَا فِعْلَ امْرِئٍ غَيْرِ نَادِمِ
فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ ... تُسَاوِيُ عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ

وقول الآخر :

إِذَا قُلْتُ عَلَّ الْقَلْبَ يَسْلُو قُيِّضَتْ ... هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُّ تُغْرِيهِ بِالْوَجْدِ

النكرة والمعرفة

(نَــكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا) فيه التعريفَ : كرجل ، وفرس ، وشمس ، وقمر (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَاقَدْ ذُكِرَا) أى : مايقبل أل ، وذلك كذِى ، بمعنى صاحب ، و « مَنْ » و « مَا » فى الشرط والاستفهام ، خلافا لابن كَيْسَان فى الاســتفهاميتين ؛ فإنهما عنده معرفتان ، فهذه لا تقبل « أل » لـكنها تقع موقع مايقبلها ، إذ الأولى تقع موقع صاحب ، و « مَنْ » و « ما » يقعان موقع إنسان وشيء ، ولا يؤثر خلوُّهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام ، فإن ذلك طارئ على « مَنْ » و « ما » ؛ إذْ لم يوضعا فى الأصل له ، ومن ذلك أيضاً « مَنْ » و « مَا » نكرتين موصوفتين ، كما فى « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لك » ، و « بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ » فإنهما لايقبلان أل ، لـكنهما واقعان موقع إنسان وشيء ، وكلاهما يقبل أل ، وكذلك «صَهٍ» و «مهٍ» بالتنوين ، لايقبلان أل ، لـكنهما يقعان موقع مايقبلها ، وهو سكوتا وانكفافاً ، وما أشبه ذلك ، ونكرة : مبتدأ ، والمسوغ قصـد الجنس ، وقابل أل : خبر ، ومؤثرا : حال من المضاف إليه ، وهو « أل » ، وشرط جواز ذلك موجود ، وهو اقتضاء المضاف العمل فى الحال وصاحبها ، واحترز بمؤثرا عما يدخله « أل » من الأعلام لضرورة أو لمح وصف ، على ما ســيأتى بيانه ، فإنها لا تؤثر فيه تعريفاً ؛ فليس بنكرة .

﴿تنبيه﴾ قدم النكرة لأنها الأصل ، إذ لايوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ويوجد كثير من النكرات لامعرفة له ، والمستقلُّ أوْلَى بالأصالة ، وأيضاً فالشيء أوَّلَ وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصةُ ، كالآدمى إذا ولد فإنه يسمى إنسانا أو مولودا أو موجودا ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم : العلم ، واللقب ، والـكنية . وأنْـكَرُ النكراتِ : مذكور ، ثم موجود ، ثم مُحْدَثٌ ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم نامٍ ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالِم ، فـكل واحد من هــذه أعم ممـا تحته وأخص ممـا فوقه ، فتقول : كل عالِم رجلٌ ، ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان ، إلى آخره

(وَغَيْرُهُ) أى : غـير مايقبل « أل » المذكورة أو يقع موقع مايقبلها (مَعْرِفَةٌ) ؛ إذ لاواسطة ، واستغنى بحدّ النكرة عن حد المعرفة ، قال فى شرح التسهيل : مَنْ تعرض لحد المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

وأنواع المعرفة على ماذكره هنا ستة : المضمر (كَهُمْ ، وَ) اسم الإشارة ، نحو (ذِى ، وَ) العلَم نحو (هِنْدَ ، وَ) المضاف إلى معرفة نحو (ابْنِى ، وَ) المحلى بأل نحو (الْغُلاَمِ ، وَ) الموصول نحو (الَّذِى) ، وزاد فى شرح الكافية المنادى المقصود كيارَجُلُ ، واختار فى التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، ونقله فى شرحه عن نص سيبويه ، وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة ، وزاد ابن كيسان « مَنْ » ، و « ما » الاستفهاميتين كما تقدم .

ولما فات على الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى المعرفة لضيق النظم رتبها فى التبويب على ماستراه ، فأعرفُها المضمر على الأصح ، ثم العلَم ، ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى ، وقيل : هما فى مرتبة واحدة ، وقيل : المحلى أعرف من الموصول ، وأما المضاف فإنه فى رتبة ماأضيف إليه ، مطلقا عندالناظم ، وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمر فى رتبة العلم ، وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب السالم عن الإبهام ، وجعل الناظم هذا فى التسهيل دون العلم .

(فَمَا) وضع (لِذِى غَيْبَةٍ) تقدم ذكره : لفظاً ، أو معنى ، أو حكما ، على ماسيأتى فى آخر باب الفاعل ، (أَوْ) لذى (حُضُورٍ) : متكلم ، أو مخاطب (كَأَنْتَ) وأنا (وَهْوَ) وفروعها (سَمِّ) فى اصطلاح البصريين (بِالضَّمِيرِ) والمضمر ، وسماه الكوفيون كِنَايَةً وَمَكْنِيًّا

﴿ تنبيه ﴾ رفع إيهام دخول اسم الإشارة فى ذى الحضور بالتمثيل .

(وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَالاَ يُبْتَدَا) به ، (وَلاَ يَلِى إلاَّ) الاستثنائية (اخْتِيَاراً أَبَدَا) وقد يليها اضطرارا ، كقوله :

٤٥ — وَمَا نُبَالِى إِذَامَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا . إِلاَّكِ دَيَّارُ

---

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التى لم يعرف قائلها مع كثرة استشهاد النحاة به ووجوده فى أكثر كتب النحو ، وقد نسب أكثر النحاة روايته إلى أحمد بن يحي ثعلب ، وقال البغدادى : « وهذا البيت أنشده الفراء فى تفسيره ، ولم يعزه إلى أحد » اهـ

اللغة : « نبالى » مضارع من المبالاة ، وهى الاكتراث بالشىء ، وأن تأبه له ، وأكثر ماتستعمل بعد النفى ، كما فى بيت الشاهد ، وربما استعملت فى الإثبات ؛ إذا جاءت أخرى بعدها منفية ، وذلك مثل قول زهير :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلٰكِنْ أُمُّ أَوْفَى لاَ تُبَالِى

... ...

« ديار » من الأسماء المستعملة فى النفى العام ، يقال : « ما فى الديار ديار وديور » أى : مافيها أحد ، قال جار الله الزمخشرى « ووزنه فيعال من الدور ، أومن الدار ، وأصله ديوار ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ولوكان وزنه فعالا ـ بتكرير العين ـ لكان دوارا » انتهى عن الكشاف فى تفسير سورة نوح مع بعض إيضاح ، قال أبو رجاء : هذا إذا كان أصله من الدور أومن الدار كما ذكر ذلك فى أوّل كلامه ، ولوكان من الدير لكان وزنه فعالا

المعنى : إذا حصلت مجاورتك فانتفاء مجاورة كل أحد مغتفرة غير مبالى بها ؛ لأنك المطلوبة لنا دون كل من عداك ، فاذا خلصت لنا فلا التفات إلى غيرك

الإعراب : « ما » نافية « نبالى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « إذا » ظرفية شرطية « ما » زائدة « كنت » فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطبة اسمه « جارتنا » خبر كان ، والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية ناصبة « لا » نافية « يجاورنا » مضارع منصوب بأن ، والضمير فى محل نصب مفعول به ليجاور ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لنبالى « إلاك » إلا استثنائية ، والكاف مستثنى تقدّم على المستثنى منه « ديار » فاعل يجاور ، وهو المستثنى منه

الشاهد فيه : قوله « إلاك » حيث وقع الضمير المتصل بعد « إلا » شذوذا ، والقياس وقوعه بعدها منفصلا ، نحو « أن لا يجاورنا إلا إياك أحد » فيجيء بإياك مكان الكاف ، كما قال عمرو ابن معديكرب :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا ... مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إِلاَّ أَنَا

وإنما سهل وقوع الكاف بعد « إلا » فى بيت الشاهد أربعة أمور :

أحدها : أن الأصل فى الضمير الاتصال

الثانى : أن الأصل فى الحرف الناصب للضمير أن يتصل به نحو « إنك ، ولعلك ، وكأنك » و « إلا » فى معنى العامل ، إذ كانت مقوية له ، حتى ذهب بعضهم إلى أنها العاملة

الثالث : أن « إلا » تشبه « غير » فيسهل إجراؤها مجراها ؛ فكما تقول « غيرك » تستسيغ أن يقول « إلاك »

الرابع : أن فيه عدولا إلى الأخف الأوجز

هذا ، واعلم أولا أن ابن الأنبارى يجيز أن يقع المتصل بعد «إلا» مطلقا ، وثانيا أن رواية هذا الشاهد على الوجه الذى ذكره الشارح هى رواية الكوفيين ، وأما البصريون فانهم لا يروونه إلا على وجه مستعمل كثيرا ، وقد ردّوا على الكوفيين بعدم تسليم صحة روايتهم ، ولو فرضنا أنها

وذلك (كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنَ) قولك (ابْنِي أَكْرَمَكْ * وَالياءِ وَالْهَا) مِن قولك (سَلِيهِ مَامَلَكْ) فالأول — وهو الياء — ضمير متكلم مجرور ، والثانى — وهو الكاف — ضمير مخاطب منصوب ، والثالث — وهو الياء — ضمير المخاطبة مرفوع ، والرابع — وهو الهاء — ضمير الغائب منصوب ، وهي ضمائر متصلة : لاتتأتى الْبُدَاءة بها ، ولاتقع بعد إلا .

(وَكُلُّ مُضْمَرٍ) متصلا كان أو منفصلا (لَهُ الْبِنَا يَجِبْ) باتفاق النحاة ، واختلف فى سبب بنائه ؛ فقيل : لمشابهته الحرف فى المعنى ؛ لأن كل مضمر مُضَمَّنٌ معنى التكلم أو الخطاب أو الغَيبة ، وهى من معانى الحروف .

وذكر فى التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف فى الوضع ؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين ، وحمل الباقى على الأكثر .

والثانى : مشابهته فى الافتقار ؛ لأن المضمر لاتتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

والثالث : مشابهته له فى الجمود ؛ فلا يُتَصَرَّف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعانى .

قال الشارح : ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات ؛ ولذلك عقبه بتقسيمها

رواية صحيحة فهى شاذة لايقاس عليها ؛ فكل ما ذكرناه على فرض تسليم رواية الكوفيين ، قال صاحب اللب : ورواية البصريين

* أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ *

اه ؛ ورواه المبرّد :

* أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ *

وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه ، وهما الروايتان اللتان يتمسك بهما البصريون ، وكان أبوالعباس المبرّد لايجيز أن يقع الضمير المتصل بعد « إلا » مطلقا

ومثل بيت الشاهد فى كل ماذكرناه قول الشاعر :

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ ، فَمَا لِي عَوْضُ إلاَّهُ نَاصِرُ

بحسب الإعراب ، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال : (وَلَفْظُ مَاجُرَّ كَلَفْظِ مَانُصِبْ) نحو : «إنه» ، و«له» ، و « رأيتك » ، و «مررت بك» (لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ وَجَرّ نَا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صَلَحْ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ) فنا في « بِنَا » في موضع جر بالباء ، وفي « فإننا » في موضع نصب بإنّ ، وفي « نِلْنَا » في موضع رفع بالفاعلية ، وأما الياء و « هُمْ » فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر ، لكن لا يشبهان « نا » من كل وجه ؛ فإن الياء و إن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ، لأنها في حالة الرفع للمخاطبة ، نحو اضربي ، وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لِي ، وإني ، و « هم » تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد ، إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي الجر والنصب ضمير متصل ،(وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ) أي : المخاطب ، فالغائب (كَقَامَا) وقاموا ، وقُمْنَ ، (وَ) المخاطب نحو (اعْلَمَا) وَاعْلَمُوا ، واعْلَمْنَ

﴿ تنبيه ﴾ رفع توهم شمول قوله « وَغَيْرِهِ » المتكلمَ بالتمثيل

ولما كان الضمير المتصل على نوعين : بارز — وهو ما له وجود في اللفظ — ومستتر — وهو ماليس كذلك — وقدم الكلام على الأول شرع في بيان الثاني بقوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أي : لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَتِرُ) وجوباً ، أو جوازاً ؛ فالأول هو الذي لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَافْعَلْ) يازيدُ ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أُوَافِقْ) ، أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نَغْتَبِطْ) ، أو بتاء المخاطب نحو (إِذْ تَشْكُرُ) أو بفعل استثناء كَخَلاَ وعَدَا ولا يكون في نحو « قاموا ما خلا زيداً » ، و« ما عدا عمراً » ، و « لا يكون بكراً » ، أو بأفعل التعجب نحو « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » أو بأفعل التفضيل ، نحو « هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً » أو باسم فعل ليس بمعنى المضيّ : كـ« نَزَالِ » ، و « مَهْ » ، و « أُفٍّ » ، و « أَوَّهْ » والثاني : هو الذي يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة

قال في التوضيح : هذا تقسيم ابن مالك وابن يَعيش وغيرهما ، وفيه نظر ؛ إذ الاستتار في نحو « زيد قام » واجب ؛ فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زَيْدٌ قام أبوه » أو « مَا قَامَ إلاَّ هو » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم ، و إلى ما يرفعهما كقام ، انتهى

﴿ تنبيه ﴾ إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد فى اللفظ فذاك ، و إلا فهو موجود فى النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر ؛ فإنهما فضلة ، ولا داعى إلى تقدير وجودها إذا عدما من اللفظ

(وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا) للمتكلم ، و (هُو) للغائب ، (وأَنْتَ) للمخاطب ، (وَالْفُرُوعُ) عليها واضحة (لاَ تَشْتَبِهُ) عليك

(وَذُو انْتِصَابٍ فِى انْفِصَالٍ جُعِلاَ * إِيَّاىَ) وفروعه ، (وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا)

فتلخّص أن الضمير على خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ، ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ، ولا يكون إلا متصلا

﴿ تنبيه ﴾ مذهب البصريين أن ألف « أَنَا » زائدة ، والأسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين — واختاره الناظم — أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها فى التسهيل : فُصْحَاهُنَّ إثبات ألفه وقفاً وحذفها وصلا ، والثانية إثباتها وصلا ووقفاً ، وهى لغة تميم ، والثالثة « هَنَا » بإبدال همزته هاء ، والرابعة « آنَ » بمدة بعد الهمزة ، قال الناظم : من قال « آن » فإنه قلب « أَنَا » كما قال بعض العرب : « رَاءَ » فى « رَأَى » والخامسة « أَنْ » كَعَنْ ، حكاها قطرب

وأما « هو » فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير ، وكذلك « هِىَ » وأما « هما » و « هم » و « هُنّ » فكذلك عند أبى على ، وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل ، وقيل : غير ذلك .

وأما « أَنْتَ » فالضمير عند البصريين « أنْ » ، والتاء حرف خطاب كالأسم لفظاً وتصرفا .

وأما « إِيَّاىَ » فذهب سيبويه إلى أن « إِيَّا » هو الضمير ، ولواحقه — وهى الياء من إياى ، والكاف من إياك ، والهاء من إياه — حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غَيبة ، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر ، واختاره الناظم

(وَفِى اخْتِيَارٍ لاَيَجِىءُ) الضمير (الْمُنْفَصِلْ * إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِىءَ) الضمير (الْمُتَّصِلْ) ؛ لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل ، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأتّ الاتصال ؛ لضرورة نظم ، كقوله :

٤٦ — وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرَهُمْ إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

٤٦ — البيت لزياد بن منقذ العدوى التميمى ، كذا نسبه ياقوت وابن منظور والحريرى والعينى ، وقال جماعة منهم الدنوشرى : إنه زياد بن حمل ، وفى اللسان أيضا : « ابن حمد » بميم ساكنة ودال مهملة وأظنه محرفا عن « حمل » بميم مفتوحة فلام ، وهو من قصيدة لزياد يقولها فى تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها وكان منزله بنجد فى وادى أشىّ — بضم الهمزة وفتح الشين وتشديد الياء — وأولها قوله :

لاَ حَبَّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلاَ شَعُوبُ هَوًى مِنِّي وَلاَ نُقُمُ
وَحَبَّذَا حِينَ تُمْسِي الرِّيحُ بَارِدَةً وَادِي أُشَيٍّ وَفِتْيَانٌ بِهِ هُضُمُ
مُخَدَّمُونَ كِرَامٌ فِي مَجَالِسِهِمْ وَفِي الرِّحَالِ إِذَا صَاحَبْتَهُمْ خَدَمُ
الْوَاسِعونَ إِذَا مَا جَرَّ غَيْرُهُمُ عَلَى الْعَشِيرَةِ ، وَالْكَافُونَ مَا جَرَمُوا
لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ إِذَا يَغْدُونَ أَرْدِيَةٌ إِلاَّ جِيَادُ قِسِيِّ النَّبْعِ وَاللُّجُمُ

و بعد هذه الأبيات بيت الشاهد

اللغة : « لاحبذا » كلمة تقال عند الذمّ والهجاء « صنعاء » : اسم لموضعين : أحدهما باليمن بينها و بين عدن ثمانية وستون ميلا ، وهى قصبة اليمن وأحسن بلادها ، والثانى قرية بالغوطة من دمشق ، والمراد هنا الأوّل « شعوب » بفتح الشين — اسم لبساتين بظاهر صنعاء « نقم » بضمتين أو بفتحتين — جبل مطلّ على صنعاء قرب غمدان «أشىّ » قال ياقوت فى معجمه : « موضع بالوشم ، والوشم : واد باليمامة فيه نخل ، وهو تصغير الأشاء الذى هو صغار النخل ، وواحدته أشاءة وهو لعدى الرباب ، وقيل : هو الأحمال من بلعدوية » اه « هضم » بضمتين — جمع هضوم ، وهو بفتح الهاء — الجواد المتلاف لماله ، و يقال : يد هضوم ؛ إذا كانت تجود بما لديها تلقيه فما تبقيه « جر » : جنى ، يريد أنهم إذا جنى غيرهم تحملوا عنه الديات ، فاذا كانوا هم الجناة كفوا غيرهم مؤنة الاشتراك معهم فى الحمالات

الإعراب : « ما » نافية « أصاحب » مضارع ، فاعله ضمير التكلم المستتر فيه « من » زائدة « قوم » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد « فأذكرهم » الفاء فاء السببية ، أذكر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الفاء ، و يجوز أن يكون مرفوعا عطفا على أصاحب ، والفاعل ضمير مستتر ، وهم : ضمير عائد إلى قومه ، وهم الفتيان الهضم بوادى أشى ، وهو مفعول به «إلا » أداة استثناء ملغاة « يزيدهم » فعل مضارع ، وهم : مفعول أوّل ، وهو عائد على قومه أيضا « حبا» مفعول ثان « إلىّ » متعلق بيزيد « هم » فاعل ، وهو عائد على القوم الذين يصاحبهم

وقوله :

٤٧ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

والمعنى على هذا أنه مايتصل بقوم سوى قومه فيذكر قومه أمامهم إلا أثنوا عليهم وبالغوا فى مدحهم فيزيدونه تعلقا بأهله ، كذا قالوا ، وربما كان المعنى : أنه مايبلو جماعة من الناس يصاحبهم إلا تكشفوا له عن أخلاق وصفات فاسدة فيتذكر مآثر قومه فيزداد لهم حبا ويشتدّ حنينه إليهم لحبه لمكارم الأخلاق

الشاهد فيه : قوله « إلا يزيدهم حبا إلىّ هم » حيث فصل الضمير المرفوع — وهو « هم » الذى فى آخر البيت — وكان قياسه أن يجىء به ضميرا متصلا بالعامل الذى هو « يزيد » فيقول « إلا يزيدونهم » قال ابن مالك : « الأصل إلا يزيدون أنفسهم حبا إلىّ » ثم حذف المضاف — وهو أنفس — وأقام المضاف إليه مقامه فصار « إلا يزيدونهم » ثم فصل الضمير المتصل ضرورة ، وأخره عن العامل » اهـ بإيضاح ، وقال ابن هشام : « وإنما حمله على ذلك ظنه أن الضميرين يعودان على شىء واحد ، وليس كذلك ، بل الضمير المنصوب يعود إلى أهله والمرفوع يعود إلى من يصاحبهم » اهـ بإيضاح أيضا ، ومثله للخطيب التبريزى ، وقد ردّ الدمامينى فى حواشى المغنى على ابن هشام رحمه الله بما لانشايعه عليه ، وقال ابن هشام أيضا فى شرح الشواهد : « ويحتمل عندى أن يكون فاعل يزيد ضميرا مستترا عائدا إلى المصدر المفهوم من أذكرهم ، ويكون الضمير المنفصل فى آخر البيت توكيدا لذلك الضمير المستتر ، ولا يكون فى البيت شاهد لما نحن فيه على هذا التوجيه » اهـ عن العليمى مع إيضاح لعبارته

٤٧ — البيت للفرزدق ، من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك ، وقبله قوله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسْلِ اللهِ مَقْبُورِ
إِنِّى حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة : « وقت » من الوقاية ، وهى الحفظ « فند » — بفتح الفاء والنون — الكذب « فناء » بزنة كتاب — ساحة البيت ، وأراد بالبيت بيت الله الحرام ، وبالساعين الذين يسعون إليه من جميع أقطار الأرض « بالباعث الوارث » هما من أسماء الله الحسنى ، والوارث : الذى يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك ، والباعث : الذى يحيى الخلق بعد الموت « ضمنت » تضمنتهم واشتملت عليهم « دهر الدهارير » أوّل الأزمنة السالفة

الإعراب : « بالباعث » : جار ومجرور متعلق بقوله حلفت فى البيت الذى قبله « الوارث » صفة للباعث « الأموات » يحتمل أن يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة على أن الوصفين اللذين هما الباعث والوارث تنازعاه وأعمل فيه أحدهما ، ويحتمل أن يكون مجرورا بالكسرة الظاهرة بإضافة أحد الوصفين « قد » حرف تحقيق « ضمنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم »

الأصل « إلاَّ يزيدونهم » و « قد ضمنتهم » ، أو تقدم الضمير على عامله ، نحو « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » أو كونه محصورا بإلاَّ أو إنما ، نحو « أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ » ونحو قوله:

٤٨ — أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

مفعول « الأرض » فاعل « فى دهر » : جارّ ومجرور متعلق بضمنت « الدهارير » مضاف إليه لدهر ، وجملة ضمن وفاعله فى محلّ نصب على الحال من الأموات ، أو فى محلّ نصب أو جرّ صفة للأموات أيضا؛ لأن «أل» الداخلة على الأموات جنسية ، ومدخول أل الجنسية معرفة لفظا نكرة معنى ، فإن راعيت لفظه جعلت الجملة التى بعده حالا فهى فى محلّ نصب ، وإن نظرت إلى معناه جعلت الجملة صفة فمحلها تابع للموصوف ، وهذا الموصوف كما عرفت إما مجرور باضافة أحد الوصفين وإما منصوب على أنه مفعول به لأحدها ، لاجرم إذا جعلت الجملة صفة كانت إما فى محلّ جرّ وإما فى محلّ نصب

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث فصل الضمير ضرورة ، وكان القياس أن يقول « ضمنتهم » والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله من وجهين : الأوّل : أن الضمير الذى فصل ضرورة مرفوع فى البيت السابق ، ومنصوب فى هذا البيت ، والوجه الثانى : أن الضمير فى البيت السابق قد وقع الفصل بينه و بين عامله ، وفى هذا البيت جاء به واليا للعامل ، وهذا مما تقبح معه الضرورة ، ومثل الشاهد السابق فى هذين الوجهين قول طرفة (نسبه إليه البغدادى ، ولم أجده فى ديوانه المطبوع فى أوربا وفى قازان) :

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ؟ بَلْ صَرَمُوا يَا صَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمُ

٤٨ — البيت من قصيدة للفرزدق عارض بها جريرا وافتخر فيها عليه ، و بعده قوله :

فَمَهْمَا أَعِشْ لاَ يَضْمَنُونِى ، وَلاَ أُضِعْ لَهُمْ حَسَبًا مَاحَرَّكَتْ قَدَمِى نَعْلِي

اللغة — « الذائد » اسم فاعل من ذاد الشىء يذوده : إذا دفعه ، وتقول : فلان يذود عن قومه ، أى أنه يدفع الأذى عنهم و يردّ غائلة الأعداء وسطوتهم « الذمار » بزنة كتاب مايلزمك حفظه وحمايته « أحساب » جمع حسب — بفتحتين — وهو مايعدّه الإنسان من مفاخر آبائه ، وقيل : حسب الرجل دينه ، وقيل : الحسب المال ، والأوّل أشهر « لايضمنونى » أراد أنه لايجر عليهم جريرة ولا يجنى جناية فيكفلونه أو يغرمون عنه « ولا أضع » من الإضاعة « ماحركت قدمى نعلى » أراد طول حياته

الإعراب : « أنا » مبتدأ « الذائد » خبره « الحامى » صفة له ، أو خبر ثان « الذمار » مضاف إليه ، أو منصوب على أنه مفعول للحامى « وإنما » أداة قصر مركبة من « إن » المؤكدة ، و « ما » الكافة « يدافع » فعل مضارع « عن أحسابهم » جارّ ومجرور متعلق بيدافع

لأن المعنى « لا يدافع إلاَّ أنا » ، أو كون العامل محذوفا أو معنويا ، نحو « إيَّاكَ وَالشَّرَّ » و « أنا زيد » ؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوى

(وَصِلْ أو افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ) أى : وما أشــبه هاء سلنيه ، من كل ثانى ضميرين أوَّلهما أخص وغير مرفوع ، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلا نحو « سَلْنِيهِ » ، و « سلنى إياه » ، و « الدرهم أعطيتكه » ، و « أعطيتك إياه » والاتصال حينئذ أرجح ، قال تعالى : « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ » ، « أَنُلْزِمُكُمُوهَا » ، « إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا » ، « إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا » ومن الفصل « إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ » أو اسما ، نحو « الدرهم أنا معطيكه » ، و « معطيك إياه » والانفصال حينئذ أرجح ؛ ومن الاتصال قوله :

٤٩ – لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِي كَاذِبًا لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينَا

والضمير مضاف إليه « أنا » فاعل « أو » حرف عطف « مثلى » معطوف على الفاعل ، و ياء المتكلم مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « و إنما يدافع عن أحسابهم أنا » حيث أتى بالضمير المنفصل – وهو « أنا » – لكونه واليا لإلا فى المعنى ، وأنت تعلم أن الضمير المتصل لا يقع بعد إلا ، و إنما قلنا إن الضمير هنا وال « إلا » معنى من قبيل أن قوله « إنما يدافع أنا » مثل قولك « ما يدافع إلا أنا » ومعناهما واحد

واعلم أن غرض الشاعر فى هـذا البيت أن يقصر الدفاع عن الأحساب على نفسه أو مثله فى استجماع الكمالات ، وذلك لا يتأتى إلا إذا أخر الضمير وفصله كما فعل ، ألا ترى أنه لو قال « إنما أدافع عن أحسابهم » فقدّم الضمير ، للزمه أن يجىء به مستترا ، ولكان يلزم على ذلك محظور ، وهو أن يصير المقصور عليه هو قوله « عن أحسابهم » ، و يكون المعنى حينئذ « ما أدافع إلا عن أحساب قومى » وشتان ما بين المعنيين : المعنى الذى قصد إليه ، والمعنى الذى تدلّ عليه العبارة ، و إذا فهمت ذلك كله عرفت أن انفصال الضمير ههنا ليس ضرورة ولا شذوذا ، بل لغرض معنوى لا يوصل إليه بغير الفصل

٤٩ – البيت من قطعة اختارها أبو تمام فى حماسته ، ولم ينسبها إلى أحد معين ، ولا نسبها أحد شراحه ، وقبله :

لَئِنْ كُنْتِ أَوطَأْتِنِي عَشْوَةً لَقَدْ كُنْتُ أَصْفَيْتُكِ الْوُدَّ حِينَا
وَمَا كُنْتُ إِلاَّ كَذِى نُهْزَةٍ تَبَدَّلَ غَثًّا وَأَعْطَى سَمِينَا

وقوله :

٥٠ — وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

اللغة : « عشوة » بفتح العين المهملة وسكون الشين ــ هي الأمر الملتبس الخفىّ الذى استتر عنك صوابه، ويقال : وطىء فلان عشوة ، وأوطأته إياها ؛ إذا ركب أمرا على غير بيان أو أركبته إياه « نهزة » بضم النون وسكون الهاء ــ وهى الفرصة ، ويروى فى مكان هذا اللفظ « بهزة » بالباء الموحدة التحتية ، وهى الغلبة ، و « حبك » فى بيت الشاهد قد ورد مرتين : أولاهما بكاف المخاطبة دون ياء المتكلم ، ولا شاهد فيها ، والثانية بالياء والكاف جميعا وهى محل الشاهد ، ورواه العينى بالياء والكاف فيهما نقلا عن خط أبى حيان ، وسيأتى إيضاحه

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « حبك » اسم كان ، والكاف ضمير الخطاب مضاف إليــه ، من إضافة المصدر لفاعله « لى » : متعلق بحب ، وفى الإتيان باللام تقوية لعمل المصدر فى مفعوله ؛ فإن المصدر فرع عن الفعل فى العمل « كاذبا » خبر كان « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم الذى مهدت له اللام الأولى ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص «حبيك » اسم كان ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، والكاف ضمير الخطاب مفعوله « حقا » خبر كان « يقينا » صفة له ، أو خبر بعد خبر

الشاهد فيه : قوله « حبيك » حيث أتى بالضمير الثانى ــ وهو الكاف ــ متصلا ، ولو أنه جاء به منفصلا لقال « حبى إياك » ، ويجب أن تعلم أن المجىء بثانى الضميرين متصلا أو منفصلا إذا استوفيا الشروط التى ذكرها الشارح أمر جائز لاضرورة فيه ولا شذوذ ، وغاية مافى الأمر أن الاتصال فى مثل هذا البيت أقلّ استعمالا من الانفصال ؛ لأن العامل اسم

٥٠ — هذا عجز بيت من مقطوعة أوردها أبو تمام فى حماسته ، ونسبها إلى رجل من تميم ، ولم يزد شراحه فى تعريف القائل عن ذلك ، وذكر أن أحد الملوك كان قد طلب من الشاعر فرسا له واسمها سكاب ، بفتح السين والكاف ــ فضنّ عليه بها وأنشأ يقول :

أَبَيْتَ اللَّعْنَ !! إنْ سَكَابِ عِلْقٌ ... نَفِيسٌ لاَ يُعَارُ وَلاَ يُبَاعُ
مُفَدَّاةٌ ، مُكَرَّمَةٌ عَلَيْنَا ، ... يُجَاعُ لَهَا الْعِيَالُ وَلاَ تُجَاعُ
سَلِيلَةُ سَابِقَيْنِ تَنَاجَلاَهَا ... إذَا نُسِبَا يَضُمُّهُمَا الْكُرَاعُ
فَلاَتَطْمَعْ ــ أَبَيْتَ اللَّعْنَ ــ فِيهَا ... وَمَنْعُكَهَا « البيت »

اللغة : « أبيت اللعن » هى تحية الملوك فى الجاهلية ، ومعناها : امتنعت عن الأمر الذى تلعن عليه إذا أتيته « سكاب » اسم فرس الشاعر كما أسلفنا ، وفى هذا الوزن لغتان : إحداهما لغة

و (فِي) هاء (كُنْتُهُ) وبابِه (الْخُلْفُ) الآتى ذكره (انْتَمَى) أى: انتسب، و (كَذَاكَ) فى هاء (خِلْتَنِيهِ) وما أشبهه، من كل ثانى ضميرين أولهما أخص، وغير مرفوع، والعامل فيهما ناسخ للابتداء، (وَاتِّصَالاَ * أَخْتَارُ) فى البابين؛ لأنه الأصل، ومن الاتصال فى باب كان قوله صلى الله عليه وسلم فى ابن صياد: «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ و إلاَّ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» وقول الشاعر:

تميم، وهى لغة الشاعر، وهذه اللغة تعربه وتمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث أوللعلمية والعدل، والثانية، وهى لغة الحجاز، تبنيه على الكسر لمشابهته المبنى من نحو نزال «علق» بكسر فسكون - أى نفيس تضن به النفس «مفداة» يريد أنها عزيزة عليهم غاية العزة حتى إنهم ليفدونها بالآباء والأمهات، وإنهم ليؤثرونها عند الضيق والعوز على العيال فيجيعونهم ولايجيعونها «تناجلاها» ولداها «الكراع» بضم الكاف وتخفيف الراء - أصله أنف الجبل الذى يتقدمه، سمى به الفحل الكريم من الخيل لعظمته

الإعراب: «فلا» الفاء للتعليل، لا: ناهية «تطمع» مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير المخاطب مستتر فيه «أبيت اللعن» فعل وفاعل ومفعول، والجملة اعتراضية لامحل لها من الإعراب «فيها» جار ومجرور متعلق بتطمع «و منعكها» الواو واو الحال، منع: مبتدأ، والكاف مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، والضمير العائد إلى الفرس مفعول ثان «بشىء» اختلف العلماء فى هذه الباء؛ فذهب قوم منهم أبو الحسن الأخفش إلى أنها زائدة، و «شىء» خبر المبتدأ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: (جزاء سيئة بمثلها) فالباء زائدة فى الخبر الموجب، وذهب جماعة إلى أن الباء أصلية، والجار والمجرور فى «بمثلها» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وفى «بشىء» يجوز أن يكون متعلقا بمنع، وخبر المبتدأ جملة قوله «يستطاع» الآتى، والمعنى على هذا: ومنعكها بأى شىء أردت ممكن ميسور، و يجوز أن تتعلق بيستطاع، أى: ومنعكها يستطاع بشىء من الأشياء، وسبب من الأسباب،

الشاهد فيه: قوله «منعكها» حيث أتى بالضمير الثانى الذى هو «ها» متصلا، ولو جاء به منفصلا لقال «منعك إياها»، قال ابن هشام فى شرح الشواهد: «هذا مما اتفق على أن فصله أرجح» اهـ، وزعم العينى أن ابن الناظم والمرادى قد استشهدا بهذا البيت على أن وصل الضمير الثانى فى مثله ضعيف، وقد راجعت قولهما فى هذا فلم أجدهما قد ذكرا شيئا منه، بل تصريحهما أن الوصل والفصل جائزان فى سعة الكلام من غير تضعيف،

٥١ — فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

٥١ — البيت لأبى الأسود الدؤلى ، وكان له غلام يحمل تجارته إلى الأهواز ، وكان كلما مضى بها تناول الشراب فاضطرب أمر بضاعته ؛ فنى ذلك يقول أبو الأسود :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ فَإِنَّنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِئًا بِمَكَانِهَا

و بعده البيت المستشهد به

اللغة : « دع الخمر » اتركها ، ولا تقربها « الغواة » جمع غاو ، وهو الضال « أخاها » أراد به النبيذ المتخذ من الزبيب ، قاله الأعلم فى شرح أبيات الكتاب ، وابن السيد البطليوسى فى شرح أبيات أدب الكاتب ، وذهب الجواليقى فى شرح أدب الكاتب وابن الأنبارى فى الإنصاف إلى أنه أراد به الزبيب نفسه ، استبعادا منهما أن يبيح أبو الأسود لغلامه شرب النبيذ « مجزئا » كافيا أومغنيا ، و به روى « غذته أمه بلبانها » أراد أنهما من شجرة واحدة

المعنى : دع الخمر ولا تشربها فإنى رأيت النبيذ أوالزبيب الذى هوأخوها ومن شجرتها قائما مقامها وكافيا عنها ، فإن لم يكن النبيذ نفس الخمر أو لم تكن الخمر نفس النبيذ فإنهما شربا من عروق كرمة واحدة

الإعراب : « فإن » الفاء للتفريع ، إن : شرطية « لا » نافية « يكنها » مضارع ناقص فعل الشرط ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الأخ ، وهو اسمه ، وها : ضمير يعود إلى الخمر ، وهو خبره « أو » عاطفة « تكنه » مضارع ناقص أيضا ، معطوف على المضارع السابق ، وضميره المستتر عائد إلى الخمر ، وهو اسمه ، والهاء العائدة إلى الأخ خبره « فإنه » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إنّ : توكيدية ناصبة ، والهاء اسمها « أخوها » خبر إن ، والضمير مضاف إليه « غذته » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والهاء مفعول « أمه » فاعل ، والهاء مضاف إليه « بلبانها » جار ومجرور متعلق بغذا ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « يكنها أوتكنه » حيث أتى بالضمير المنصوب بالفعل الناسخ — وهو يكون — متصلا ، لأنه الأصل ، كما هو مختار الناظم من ترجيح الاتصال موافقا للرمانى وابن الطراوة ، ولوأنه أتى به على ماذهب إليه سيبويه من ترجيح الإتيان به منفصلا ؛ لقال « فإن لا يكن إياها أو لاتكن إياه » قال العلامة الصبان رحمه الله : ومحل جواز الوجهين فى « كان » وأخواتها فى غير الاستثناء ، أما فيه فيجب الفصل ، نحو « زيد قام القوم ليس إياه » أو « لايكون إياه » فلايجوز « ليسه ، ولايكونه » كما لايجوز « إلاه » فكما لايقع المتصل بعد « إلا » لايقع بعد ماهو بمعناها ، والظاهر أن « كاد » وأخواتها لاتدخل فى باب كان ؛ لأن خبرها يجب كونه فعلا مضارعا

وأما الاتصال فى باب « خال » فلمشابهة خلتنيه وظننتكه بسألتنيه وأعطيتكه ، وهو ظاهر ، ومنه قوله :

٥٢ — بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

وأما (غَيْرِى) سيبويه والأكثر فإنه (اخْتَارَ الانْفِصَالاَ) فيهما ؛ لأن الضمير فى البابين خبر فى الأصل ، وحق الخبر الانفصال ، وكلاهما مسموع ، فمن الأوّل قوله :

إلا فى ندور ، وجزم فى شرح التسهيل بأن جواز الاتصال والانفصال خاص بـ « كان » دون ماعداها ، وأن الفصل متعين فى أخواتها ، وأن قولهم: ليسى، وليسك ؛ شاذ» انتهى كلامه ، وقوله « ليسى شاذ » مثاله قول رؤبة بن العجاج :

عَهِدْتُ قَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِى

وسيأتى هذا البيت مشروحا قريبا (انظر الشاهد رقم ٥٧) والحكم بشذوذه ذهب إليه جماعة ، قال الزنجانى : « هذا البيت (قول رؤبة : عهدت قومى إلخ) أنشده السيرافى ، وفيه شذوذ من وجهين : الأوّل أنه أتى بخبر « ليس » متصلا ، والثانى : أنه أسقط نون الوقاية ، وحقه أن يقول ليسنى » اهـ

٥٢ — هذا البيت أنشده كثير من النحاة ، ولم ينسبوه إلى أحد

اللغة : « برّ » بفتح الباء — هو الصادق ، ومنه قولهم : برّ فلان فى يمينه ، أى : صدق « إخالكه » بكسر همزة المضارعة ، وذلك هو المشهور فى هذا الفعل : أى أظنكه « مبتدرا » مسرعا ، تقول : ابتدر فلان الشىء ، و بادر إليه ، و بدر إليه — من باب دخل — : إذا أسرع

الإعراب : « بلغت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأوّل « صنع » مفعول ثان « امرئ » مضاف إليه « برّ » صفة لامرئ « إخالكه » فعل مضارع فاعله ضمير المتكلم المستتر فيه ، والكاف : مفعول أوّل ، والهاء : مفعول ثان « إذ » تعليلية « لم » نافية جازمة « تزل » مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه « لاكتساب » جار ومجرور متعلق بقوله « مبتدرا » الآتى « الحمد » مضاف إليه « مبتدرا » خبر تزل

الشاهد فيه : قوله « إخالكه » حيث أتى بالضمير الثانى — وهو الهاء — متصلا ، وهو الراجح فى مثل هذا الموضع عند ابن مالك فى الألفية والرمانى وابن الطراوة ، كما قلنا فى الشاهد السابق ، لأن العامل فعل ناسخ — وهو إخال — وأوّل الضميرين — وهو الكاف — أعرف من ثانيهما ، وليس الأول مرفوعا ، ومختار سيبويه والجمهور وابن مالك فى التسهيل ترجيح الانفصال ، ولو أن الشاعر جاء به على ما اختاروه لقال « إخالك إياه » فكان ما جاء به الشاعر مستندا لابن مالك فى هذا الكتاب ومن معه

٥٣ — لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ العَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

٥٣ هذا البيت من قصيدة طويلة لعمر بن أبى ربيعة المخزومى ، ومطلعها :

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبْكِرُ غَدَاةَ غَدٍ ؟ أَوْ رَائِحٌ فَمُهَجِّرُ ؟ ؟

اللغة : «غاد» اسم فاعل ، من غدا غدوّا ، و بابه سما ، ومعنى « غدا » جاء فى وقت الغداة ، وهى من أوّل النهار «فمبكر» اسم فاعل ، من أبكر إبكارا ، إذا جاء فى وقت البكرة ، وتقول : بكر — من باب دخل — وأبكر و بكر تبكيرا ، إذا باكر وأسرع فى الوقت المبكر « رائح » آت وقت الرواح ، وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل «فمهجر» : سائر فى وقت الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر « حال » تغير ، من قولهم : حالت القوس ، إذا انقلبت عن حالها التى عمرت عليها وحصل فى قالبها اعوجاج « عن العهد » أى : عما عهدنا من شبابه وجماله

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « إياه » خبر كان « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « حال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « عن العهد » جار ومجرور متعلق بحال « والإنسان » الواو واو الحال ، الإنسان : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « يتغير » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « كان إياه » حيث أتى بالضمير — وهو « إياه » — منفصلا ، لكونه خبرا لكان ، والمختار عند سيبويه والجمهور فيه الانفصال ؛ وهذا البيت مما يتمسكون به ، و إنما ذهبوا إلى هذا لكون الضمير حينئذ خبرا ، والأصل فى الخبر الانفصال ، وكلام الناظم هنا أن الاتصال أرجح فيما إذا كان الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها أو مفعولا ثانيا لخال أو إحدى أخواتها ، وقد وافق الناظم فى هذا ابن الطراوة والرمانى ؛ وحملهم على هذا أن الأصل فى الضمير الاتصال وأن المجىء به متصلا ثابت فى فصيح الكلام ، كما فى قوله تعالى : (إذ يريكهم الله . . . ولو أراكهم) وقد رأيت أن الاتصال والانفصال وردا جميعا فى الشعر العربى ، وأن كل واحد من الفريقين يستند إلى أصل ثابت متقرر عند عامة النحويين ؛ فيكون التفضيل بين الحالين بما يكثر وروده ، والأكثر ورودا هو الاتصال ، و بخاصة إذا لاحظنا أن الانفصال لم يجىء فى القرآن أصلا فى أحد البابين ، والعجيب أن الناظم قد سوّى هنا بين خبر كان والمفعول الثانى لخال ، وأن ابنه قد علل مختار أبيه بما لا يخرج عما ذكرناه ، ثم تجد الناظم نفسه قد رجح فى التسهيل فى مفعول خال الانفصال ، مع أن المستعمل كثيرا فى النظم والنثر الاتصال بشهادة القرآن الكريم . وقد عرفت فى شرح الشواهد السابقة نواحى اختلاف أخرى فى كلام الناظم

ومن الثانى قوله :

٥٤ — أَخِى حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحَنِ

﴿ تنبيه ﴾ وافق الناظم فى التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال فى باب « خلتنيه » قال : لأنه خبر مبتدأ فى الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف هاء « كنته » فإنه خبر مبتدأ فى الأصل ، ولكنه شبيه بهاء « ضربته » فى أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرمانى وابن الطراوة .

(وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ) من الضميرين فى الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما ، وجوبا (فى) حال (اتِّصَال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما فى « سَلْنِيهِ » ، و « وَأَعْطَيْتُكَهُ » ، و « كنته » ، و « خلتنيه » ، و « ظننتكه » ، « وَحَسِبْتُنِيكَ » ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ، ولا الهاء ولا الكاف على الياء فى الاتصال ، (وَقَدِّمَنْ مَاشِئْتَ) من الأخص وغير الأخص (فى انْفِصَال) نحو « سَلْنِى إِيَّاه » و « سله إياى » ، و « الدرهم أعطيتك إياه » ، و « أعطيته إياك » ، و « الصديق كنت إياه » ، و « كان إياى » وهكذا إلى آخره ، ومنه « إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم » .

---

٥٤ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « أرجاء » : جمع رجا — بزنة عصا — وهو الناحية « الأضغان » جمع ضغن — بكسر الضاد وسكون الغين — وهو الحقد « الإحن » — بكسر الهمزة وفتح الحاء — جمع إحنة — بكسر فسكون — الحقد أيضا ، فهو من عطف أحد المترادفين على الآخر للتفسير مثلا

المعنى : كنت أظنك أخى ، فوجدتك ممتلئ نواحى الصدر بالضغائن والأحقاد

الإعراب : « أخى » مبتدأ ، و ياء المتكلم مضاف إليه ، أو مفعول لفعل محذوف يفسره حسبتك الآتى ؛ فهو حينئذ من باب الاشتغال ، وقد أعربه العينى منادى بحرف نداء محذوف ، وليس بشىء « حسبتك » فعل وفاعل ومفعول أول « إياه » مفعول ثان « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « ملئت » فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « أرجاء » نائب فاعل « صدرك » مضاف إليه ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « بالأضغان » جار ومجرور متعلق بملئ « والإحن » معطوف على الأضغان

الشاهد فيه : قوله « حسبتك إياه » حيث أتى بالضمير الثانى — وهو « إياه » — منفصلا ، وهو مفعول ثان لحسب ، وذلك مختار الجمهور وسيبويه ، وقد عرفت تفصيل الموضوع فيما مضى

﴿تنبيه﴾ حاصل ماذكره أن الضمير الذى يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرا لـكان أو إحدى أخواتها ، أو ثانى ضميرين أوّلهما أخص وغير مرفوع ، فخرج مثل الـكاف من نحو « أكرمتك » ودخل مثل الهـاء من نحو قوله :

* وَمَنْعُكَهَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ(١) *

فإن الهـاء ثانى ضميرين أولهـا — وهو الـكاف — أخص ، وغير مرفوع ؛ لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه .

(وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ) وهو أن لا يكون فيهما أخص ، بأن يكونا معا ضميرى تكلّم أو خطاب أو غَيبة (الْزَمْ فَصْلاَ) نحو « سَلْنِى إياى » ، و «أعطيتك إياك » ، و « خلته إياه » ولا يجوز «سلنيني» ، ولا «أعطيتكك» ، ولا « خلتهه » (وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ) أى : كونهما للغيبة (فِيهِ) أى : فى الاتحاد (وَصْلاَ) : من ذلك مارواه الـكسائى من قول بعض العرب : هم أحْسَنُ الناسِ وجوهاً وَأنْضَرُ هُمُوهَا ، وقوله :

٥٥ — لِوَجْهِكَ فِى الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ

(١) قد سبق قريبا شرح هـذا البيت و بيان الاستشهاد به ؛ فارجع إليه (ص٩٥) من هذا الجزء

٥٥ — لم أقف لهذا البيت على قائل معين ، وقد استشهد به جماعة من النحويين

اللغة : « بسط » بشاشة ، وطلاقة « بهجة » حسن ، وسرور « قفو » مصدر قفاه يقفوه ، أى : تبعه وسار على إثره

الإعراب : « لوجهك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقـدم « فى الإحسان » جار ومجرور متعلق ببسط « بسط » مبتدأ مؤخر « وبهجة » معطوف عليه « أنالهماه » أنال : فعل ماض ، وضمير الاثنين العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول ، وضمير الواحد العائد إلى الوجه مفعول ثان « قفو » فاعل « أكرم » مضاف إليـه ، وهو مضاف ، و « والد » مضاف إليه ، ورجح الزرقانى أن يكون ضمير التثنية مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول الذى هو ضمير الوجه ، وذلك مبنى على أن الأصل فى المفعول الأول فى باب أعطى ــ من كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ــ أن يكون هو الذى يصلح أن يكون فاعلا ، وأنت تقول : نال وجهك البسط والبهجة ، فيكون الوجه هو الفاعل ؛ فيلزم أن يكون هو المفعول الأوّل ؛ وليس ماذهب إليه بلازم ؛ فقد يكون المعنى على المبالغة

وقوله :

٥٦ — وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

الشاهد فيه : قوله « أنا لهماه » حيث أتى بالضمير الثانى — وهو الهاء — متصلا ، والأكثر فى مثله الانفصال ، فتقول : « أنالهما إياه » ، وإنما جاز الاتصال والانفصال فى الضميرين المتحدى الرتبة إذا كانا ضميرى غيبة لصحة تعدّد مدلوليهما ؛ ألا ترى أن الضمير الأول هنا مدلوله مثنى غائب ، والثانى مدلوله مفرد غائب ، وليس أحدها الآخر ولا بعضه ، بل مرجع كل منهما غير مرجع الآخر بالكلية ، بخلاف ضميرى المتكلم مثلا ؛ فإنهما — وإن جاز اختلاف لفظهما بأن يكون أحدهما « نا » والآخر الياء — ليس مدلول أحدهما مخالفا لمدلول الآخر ، بل مدلول الياء إما نفس مدلول « نا » وإما بعضه ، فان الياء للمتكلم وحده ، و « نا » له وحده معظما نفسه أو له مع غيره ، ومن ثمت لم يجز الاتصال فى ضميرى المتكلم ، ولا فى ضميرى المخاطب ، وجاز فى ضميرى الغيبة ، فافهم

٥٦ — هذا البيت من كلمة لمغلس بن لقيط ، وكان رجلا كريما حلما شريفا ، وكان له ثلاثة إخوة : أحدهم أطيط — بضم الهمزة وفتح الطاء بعدها ياء مثناة ساكنة — وكان أطيط به بارا ، وله مكرما ، وعنه مدافعا ، والآخران — وهما مرة ، ومدرك — كانا على نقيض ذلك ، ولكنهما كانا يستران مافى أنفسهما ، ثم مات أطيط ، فأظهرا له العداوة ، وكشفا عما فى خواطرهما ، ففيهما وفى رثاء أطيط يقول مغلس :

وَأَبْقَتْ لِيَ الْأَيَّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكًا وَمُرَّةَ ، وَالدُّنْيَا قَلِيلٌ عِتَابُهَا

قَرِينَيْنِ كَالذِّئْبَيْنِ يَبْتَدِرَانِنِي وَشَرُّ صَحَابَاتِ الرِّجَالِ ذِئَابُهَا

إِذَا رَأَيَانِي قَدْ نَجَوْتُ تَلَمَّسَا لِرِجْلِي مُغَوَّاةً هَيَامًا تُرَابُهَا

وَأَعْرَضْتُ أَسْتَبْقِيهِمَا ثُمَّ لَا أَرَى حُلُومَهُمَا إِلَّا وَشِيكًا ذَهَابُهَا

لَعَلَّ جَوَازِي اللهِ يَجْزِينَ مِنْهُمَا وَمَرُّ اللَّيَالِي صَرْفُهَا وَانْقِلَابُهَا

وبعد ذلك بيت الشاهد

اللغة : « والدنيا قليل عتابها » كناية عن عدم نفعه ، فمعاتب الأيام لا يستكثر منه « قرينين كالذئبين » أراد أنهما خبيثان ؛ فشبههما بالذئب ؛ لأنه أخبث السباع « مغواة » بضم الميم وفتح الغين وتشديد الواو — حفرة كالذبية « هياما » بفتح الهاء وتخفيف الياء — هو الرمل الذى لا يثبت « وشيكا » قريبا ، سريعا « ضغمة » هى العضة بالناب

المعنى : يريد فى البيت المستشهد به أن نفسه شرعت تطيب لأن يضغمهما ضغمة يقرع لها الناب العظم

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما ، كما فى هذه الشواهد ، قال : فإن اتفقا — فى الغيبة ، وفى التذكير أو التأنيث ، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ، ولم يكن الأول مرفوعاً — وجب كون الثانى بلفظ الانفصال ، نحو : « فأَعْطَاه إيَّاهُ » ولو قال « فأعْطَاهُوه » بالاتصال لم يجز ، لما فى ذلك من استثقال توالى المثلين مع إيهام كون الثانى تأكيداً الأول ، وكذا لو اتفقا فى الإفراد والتأنيث نحو « أعْطَاهَا إيَّاهَا » أو فى التثنية أو الجمع نحو « أعْطَاهُمَا إيَّاهُمَا » ، أو «أعطاهم إياهم» ، أو «أعطاهن إياهن» فالاتصال فى هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته فى بعض كتبه ، ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان نحو : « أعْطَاهُوهَا » ، و «أعْطَاهَاهُ» ازداد الانفصال حسناً وَجَوْدَةً ؛ لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ؛ إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو فى نحو « أعْطَاهُوهَا » وبالألف فى نحو « أعْطَاهَاهُ » بخلاف « أنْضَرُهُموهَا » و «أنَالَهُمَاهُ» وشبهه .

﴿ تنبيه ﴾ قد اعتذر الشارح عن الناظم فى عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله « وَصْلاً » — بلفظ التنكير — على معنى نوع من الوصل ؛ تعريض بأنه لايستباح الاتصال مع الاتحاد فى الغَيبة مطلقا ، بل بقيد ، وهو الاختلاف فى اللفظ

الإعراب : « وقد » الواو عاطفة ، قد : حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « نفسى » اسم جعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « تطيب » فعل مضارع ، فاعله ضمير عائد إلى النفس ، والجملة خبر جعل « لضغمة » متعلق بتطيب « لضغمهماها » الجار والمجرور متعلق بيقرع الآتى ، والمصدر — وهو ضغم — مضاف إلى المفعول ، وفاعله محذوف هو المتكلم — أى : لضغمى، و «ها» ضمير الضغمة مفعول مطلق ، مثل الهاء فى قوله تعالى : (إنّ هـذا لمكر مكرتموه فى المدينة) « يقرع » فعل مضارع « العظم » مفعوله « نابها » فاعل ، والجملة فى محل جر صفة لضغمة

الشاهد فيه : قوله « لضغمهماها » حيث جاء بالضمير الثانى — وهو « ها » — متصلا ، والكثير الإتيان به منفصلا ، فيقول : لضغمهما إياها ، ولكن الاتصال ليس شاذا ، قال سيبويه رحمه الله : « إذا ذكرت المفعولين كلاهما غائب فقلت : أعطاهوها ، وأعطاهاه ؛ جاز ، وهو عربى ، ولا عليك بأيهما بدأت ؛ من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضا ليس بالكثير فى كلامهم ، والكثير فى كلامهم أعطاه إياها ، على أن الشاعر قال ✡ وقد جعلت نفسى . . البيت » اهـ كلامه ، وهو ماذهب إليه الناظم رحمه الله ، وقد زعم المحقق الرضى أن الاتصال شاذ إذا استوت رتبة الضميرين مطلقا ، وهو غير ماسمعت من إباحته فى الغيبة

(وَقَبْلَ يا النَّفْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الْفِعْلِ) مطلقاً (الْتُزِمْ * نُونُ وِقَايَةٍ) مكسورة نحو : « دعانى » ، و « يكرمنى » ، و « أَعْطِنِى » ، و « قام القوم ما خلانى » ، و « ماعدانى » ، و « حاشانى » إن قدرتهنَّ أفعالا ، و « ما أَحْسَنَنِى إن اتقيتُ الله » ، و « عليه رَجُلاً لَيْسَنِى » وندر « لَيْسِى » بغير نون كما أشار إليه بقوله : (وَلَيْسِى قَدْ نُظِمْ) أى فى قوله :

٥٧ — إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى

---

٥٧ — نسب جماعة ، منهم ابن منظور فى اللسان ، هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو موجود فى زيادات الديوان ، وليس موجودا فى أصله ، وقبله قوله :

* عَدَدْتُ قَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهذه رواية اللسان وأكثر النحويين ، وقال البغدادى : «قال ابن المستوفى فى شرح أبيات المفصل : كذا أنشد العلماء هذا البيت ، ويروى :

* عَهْدِى بِقَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهو الصحيح ، وأنشده الخليل فى العين فى طيس لرؤبة » اهـ

اللغة : « الطيس » قال فى اللسان « واختلفوا فى تفسير الطيس ؛ فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل » اهـ « ليسى » أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذاهبين

المعنى : يفتخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ؛ فيقول : عهدى بقومى الكرام ، الكثيرين مثل كثرة الرمل ؛ حاصل ، إذ ذهبوا إلا إياى ؛ فانى بقيت بعدهم خلفا عنهم ، وقد يكون المعنى إنى أرى أقواما كثيرين كثرة الرمل ولكنى لا أجد فيهم كريما ؛ فقد ذهب من عداى من الكرام ، فهو فى هذا المعنى مثل قول الشاعر :

إِنِّى لأَفْتَحُ عَيْنِى حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ ، وَلٰكِنْ لاَ أَرَى أَحَدَا

بل هذا المعنى الثانى هو الظاهر

الإعراب : « عهدى » مبتدأ حذف خبره جوازا — أى : عهدى حاصل — « بقومى » جار ومجرور متعلق بعهد ، وياء المتكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوم ، أوصفة لموصوف محذوف ، أى : عدّا كعديد « الطيس » مضاف إليه « إذ » ظرف متعلق

وجوز الكوفيون « مَاأَحْسَنِى » بناء على ماعندهم من أنه اسم لافعل ؛ وأما نحو « تَأْمُرُونِى » فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع[1] .

بعهدى « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة له « ليسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر ، وياء المتكلم خبره ، والتقدير ليس هو أى الذاهب إياى

الشاهد فيه : قوله « ليسى » حيث حذف نون الوقاية التى تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم ، وقد مضى قولنا إن فى هذا البيت شاهدا آخر ، وهو مجىء خبر ليس ضميرا متصلا ، وقد عرفت تفصيل القول فيه ، (فانظر الشاهد رقم ٥١) قال ابن هشام رحمه الله : « والذى سهل ذلك مع الاضطرار أمور ، أحدها : أن الفعل الجامد يشبه الأسماء ، فجاء « ليسى » كما تقول : « غلامى » و « أخى » ومن ثم جاز « إن زيدا لعسى أن يقوم » كما جاز « إن زيدا لقائم » ، فدخلت لام الابتداء على الفعل الجامد كما تدخل على الاسم ، ولايجوز « إن زيدا لقام » لأن الفعل متصرّف ، والثانى : أنّ « ليس » ههنا للاستثناء ، فحق الضمير بعدها الانفصال ، وإنما وصله للضرورة كقول الآخر :

* أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ *

ونون الوقاية لا تتأتى مع الضمير المنفصل ، فتركها مع الاتصال التفاتا إلى ما يستوجبه الكلام ، الثالث : أن « ليس » بمعنى غير ، ولا تتصل نون الوقاية بغير ، فحملت هنا ليس عليها » انتهى كلامه بإيضاح ، ولك فى هذا مقنع وكفاية .

(١) اعلم أنه إذا اجتمع نون الرفع ونون الوقاية نحو « تضربوننى » و « تنصروننى » فان للعرب فيهما ثلاث استعمالات : الأوّل الإتيان بهما على الأصل : أولاهما – وهى نون الرفع – مفتوحة ، والثانية – وهى نون الوقاية – مكسورة ، وعلى هذا جاء قوله تعالت كلمته (لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم) والاستعمال الثانى : إثباتهما مدغمين ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (قل أغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون) والاستعمال الثالث : حذف إحداهما وإثبات الأخرى ، ومن ذلك قول أبى حية النميرى :

أَبِالْمَوْتِ الَّذِى لاَ بُدَّ أَنِّى مُلاَقٍ لاَ أَبَاكِ تُخَوِّفِينِى

وقد اختلف العلماء فى المحذوفة منهما ؛ فقيل : المحذوفة نون الوقاية ؛ لأن نون الرفع إنما تحذف للعامل المقتضى للحذف ، وهو الناصب أو الجازم ، ولاعامل حينئذ ، ونون الوقاية إنما جىء بها لغرض وقاية الفعل من الكسر الممتنع فيه ، وهذا الغرض حاصل بدونها الآن فلاحاجة إليها ، وقيل : المحذوفة نون الرفع ، وذلك لأن نون الوقاية هى المقصودة لوقاية الفعل من الكسر فلايعوّل على غيرها ، ولأن نون الرفع قد عهد حذفها من غير عامل يقتضى الحذف ، وذلك عند توالى

﴿ تنبيه ﴾ مذهب الجمهور أنها إنما سميت نونَ الوقاية لأنها تقى الفعل الكسر ، وقال الناظم : بل لأنها تقى الفعلَ اللبسَ فى « أَكْرِمْنِى » فى الأمر ، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ، ففعْلُ الأمر أحق بها من غيره ، ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر

(وَلَيْتَنِى) بثبوت نون الوقاية (فَشَا) حملاً على الفعل ؛ لمشابهتها له مع عدم المعارض (وَلَيْتِى) بحذفها (نَدَرَا) ومنه قوله :

٥٨ — كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِى

الأمثال فى التوكيد ، وكل مافى الأمر أننا نزلنا توالى مثلين منزلة اجتماع ثلاثة الأمثال ؛ من قبل أن توالى المثلين مستكره عندهم فهم يفرّون منه ولا يقبلونه .

٥٨ — هذا صدر بيت لزيد الخيل الطائى — وهو الذى سماه النبىّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم زيد الخير — والبيت من قطعة له ، وهى قوله :

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْدًا فَلَاقَى ... أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ العَوَالِى
كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِى ... أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدَ جُلَّ مَالِى
تَلَاقَيْنَا فَمَا كُنَّا سَوَاءً ... وَلٰكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ
وَلَوْلَا قَوْلُهُ : يَا زَيْدُ قَدْنِى ؛ ... لَقَدْ قَامَتْ نُوَيْرَةُ بِالمَآلِى
شَكَكْتُ ثِيَابَهُ لَمَّا الْتَقَيْنَا ... بِمُطَّرِدِ المَهَزَّةِ كَالخِلَالِ

اللغة : « مزيد » بفتح فسكون : رجل من بنى أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ، فلما التقيا طعنه زيد طعنة فهرب « أخا ثقة » أى صاحب وثوق بشجاعة نفسه واصطباره فى الحرب ويجوز فى هذه العبارة الإضافة كما يجوز تنوين أخا وجعل ثقة وصفا له من باب قولهم : رجل عدل ، ورجل رضا ، وما أشبه ذلك « العوالى » جمع عالية ، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها ومجيئها عند الطعان « جابر » رجل من غطفان تمنى لقاء زيد فالتقيا فاختلفا طعنتين ، وهما دارعان ، فاندق رمح جابر ولم يغن شيئا ، وطعنه زيد برمح كان على كعب من كعابه ضبة من حديد ، فانقلب ظهرا لبطن وانكسر ظهره « منية » بضم فسكون — اسم للتمنى وهى فى الأصل الشىء الذى تتمناه

الإعراب : « كمنية » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف — أى تمنى تمنيا مماثلا لمنية جابر — وجابر : مضاف إليه « إذ » ظرف متعلق بمنية « قال » فعل ماض ،

وهو ضرورة ، وقال الفرّاء : يجوز «ليتى» و «ليتنى» وظاهره الجواز فى الاختيار (وَمَعْ لَعَلَّ أَعْكِسْ) هذا الحكم ؛ فالأكثر «لعلِّى» بلا نون ، والأقلُّ «لعلَّنِى» ومنه قوله :

٥٩ — فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لِأَبْيَضَ مَاجِدِ

فاعله مستتر «ليتى» حرف تمن ونصب ، وياء المتكلم اسمه «أصادفه» فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، والهاء مفعول ، والجملة فى محل رفع خبر ليت «وأفقد» الواو واو المعية ، أفقد : مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية ، وفاعله مستتر فيه ، ومنع قوم أن تكون الواو للمعية ، وأوجبوا رفع الفعل ، وهو غير لازم ، فلا تلتفت إليه «جلّ مالى» مفعول به ومضاف إليه ، فإن أبيت إلا أن تجعل الفعل مرفوعا فالجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف — تقديره : وأنا أفقد — والواو حينئذ حالية ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله «ليتى» حيث حذف نون الوقاية ، والقياس أن يقول «ليتنى» ومذهب سيبويه رحمه الله أن ذلك الحذف شاذ ، قال : «وقد قالت الشعراء ليتى إذا اضطروا ، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربى ، والضمر منصوب ، قال زيد الخيل ＊ تمنى جابر . . . ＊ البيت» اه ، ومذهب الفراء أن المجىء بالنون مع ليت ليس بلازم ، وتركه ليس ضرورة ولا شاذا ، فيجوز أن تقول: ليتى ، فى سعة الكلام ، كما تقول: ليتنى ، وإن كان ذكر النون أكثر من تركها ، والناظم متابع للفراء هنا ، فإنه جعل التجرد من النون نادرا لا شاذا ، ومثل بيت الشاهد قول ورقة بن نوفل :

فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وعلى أكثر الوجهين استعمالا جاء قوله تعالى (ياليتنى كنت معهم) وقول عمرو بن ضابىء البرجمى :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَائِلُهْ

وقول الراجز :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

وقول الآخر :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

وقول الشاعر ، ويقال : هو المجنون

يَقُولُونَ لَيْلَى بِالْعِرَاقِ مَرِيضَةٌ فَيَا لَيْتَنِي كُنْتُ الطَّبِيبَ الْمُدَاوِيَا

وما لا يحصى من الشواهد

٥٩ — هذا البيت أنشده الفراء وجماعة ، واستشهد به ابن منظور ، وابن الناظم ، وابن عقيل ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين

ومع قلته هو أكثر من « ليتى » نبَّه على ذلك فى الكافية ، وإنما ضعفت «لعل» عن أخواتها لأنها تستعمل جارة ، نحو :

٦٠ — لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

اللغة : « أعيرانى » ويروى فى مكانه « أعيرونى » وهما أمر من الإعارة مسند لألف الاثنين أو واو الجماعة « القدوم » بفتح القاف وتخفيف الدال ، قال ابن السكيت : ولا تقل قدّوم — بالتشديد — وهى الآلة التى ينحت بها ، قاله ابن منظور ، وقال العينى : الآلة التى ينجر بها الخشب ، ويجمع على قدائم وقدم — بضمتين — وقيل : القدائم جمع القدم ، فهى جمع الجمع ، مثل قلوص وقلص وقلائص « أخط بها » أنحت « قبرا » أراد به قراب السيف وغلافه ، فعبر عنه بالقبر على التشبيه ؛ لأنه يستر السيف ويواريه « أبيض ماجد » هو السيف ، ويمكن أن يكون المراد طلب القدوم ليحفر به قبرا لرجل شريف ، وهم يعبرون بالبياض ويريدون الشرف ، يقولون : فلان أبيض القلب ، ويقولون : فلان ناصع الجيب

الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل « أعيرانى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أوّل « القدوم » مفعول ثان « لعلنى » لعلّ : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم اسم لعلّ « أخط» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « بها » متعلق بأخط « قبرا » مفعول به لأخط ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لعلّ « لأبيض » جارّ ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومتعلق الجارّ والمجرور محذوف يقع صفة لقبر «ماجد» صفة لأبيض ، مجرور بالكسرة

الشاهد فيه : قوله « لعلنى » حيث جاء بنون الوقاية مع « لعلّ » ؛ ومثله قول حاتم الطائى :

أَرِينِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي ... أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا

وحذفها أعرف وأشهر كما فى قوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب ، لعلى أعمل صالحا) ، وقول الشاعر الفرزدق :

وَإِنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى ... لَعَلِّى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقول الآخر :

وَلِى نَفْسٌ تُنَازِعُنِى إِذَا مَا ... أَقُولُ لَهَا لَعَلِّى أَوْ عَسَانِى

٦٠ — هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوى ، وقبله

تَقُولُ سُلَيْمَى : مَا لِجِسْمِكَ شَاحِباً ... كَأَنَّكَ يَحْمِيكَ الطَّعَامَ طَبِيبُ

فَقُلْتُ وَلَمْ أَعْىَ الْجَوَابَ لِقَوْلِهَا ... وَلِلدَّهْرِ فِى صُمِّ السِّلَامِ نَصِيبُ

... ...

تَتَابَعَ أَحْدَاثٌ تَخَرَّمْنَ إِخْوَتِي وَشَيَّبْنَ رَأْسِي وَالْخُطُوبُ تُشِيبُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَدَاعٍ دَعَا : يَامَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي ... ... الخ

وهى قصيدة مستجادة يرثى فيها كعب أخاه أبا المغوار — واسمه هرم ، وقيل : اسمه شبيب — و بعض الرواة ينسب هذه القصيدة لسهم الغنوى ، والصواب ماقدّمناه ، وعليه أبو على القالى ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس محمد بن الحسن الأحول ، ومحمد بن يزيد ، وأحمد بن يحيى

اللغة : « داع » هو هنا السائل ، والواو واو ربّ « يجيب » يردّ عليه الجواب « الندى » الغاية ، و بعد ذهاب الصوت ، والجود ، هكذا فسره فى الصحاح « فلم يستجبه » قال ابن قتيبة : يقال : استجبتك ، واستجبت لك ، يريد أنه يتعدّى بنفسه تارة و باللام تارة أخرى ، قال ابن السيد: كذلك قال يعقوب ومن كتابه نقل ابن قتيبة أكثر ماأورده فى هذا الباب ، وقد يمكن أن يقال: إنه أراد فلم يجبه ، ويدل على ذلك أنه قال « مجيب » فى آخر البيت ، ولم يقل « مستجيب » فيكون الشاعر قد أجرى صيغة استفعل مجرى صيغة أفعل ، كما يقال : استخلف لأهله ، بمعنى أخلف ، واستوقد نارا بمعنى أوقد

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر ، شبيه بالزائد « أبى » مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، و إنما لم تذكر الواو لاشتغال محلها بالحرف المجتلب لما يقتضيه حرف الجر الشبيه بالزائد « المغوار » مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بقريب الآتى « قريب » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « لعل أبى » حيث جر بلعل لفظ « أبى » و إن كان محله رفعا بالابتداء كما قررنا فى الإعراب ، والجر بها لغة عقيل — بضم العين وفتح القاف — وهو أبو قبيلة ، وهو عقيل ابن كعب بن ربيعة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة — بفتح كل من الخاء المعجمة والصاد المهملة و بعدها فاء — ابن قيس عيلان ، ومع أنها جارة فلا تحتاج إلى متعلق ، قال ابن هشام : « و يستثنى من قولنا لابدّ لحرف الجر من متعلق أمور : منها لعلّ فى لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء ؛ بدليل ارتفاع مابعده على الخبرية ، قال :

* لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وفى بعض لغاتها لَعَنَّ — بالنون — فيجتمع ثلاث نونات

(وَكُنْ مُخَيَّراً فى) أخوات ليت ولعل (الْبَاقِيَاتِ) على السواء ، فتقول : « إنى و إننى ، وكأنى وكأننى ، ولكنى ولكننى » فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة ، وحذفها لكراهة توالى الأمثال .

(واضْطِرَاراً خَفَّفَا * مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا) من العرب ، فقال :

٦١ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِى

وهو فى غاية الندرة ، والكثير « مِنِّى » وَ «عَنِّى» بثبوت نون الوقاية ، و إنما لحقت نون الوقاية مِنْ وَعَنْ لحفظ البناء على السكون .

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل ـ كما تدخل الباء فى نحو قولك «خرجت بزيد » ؛ فإنها إنما دخلت لتوصيل معنى الخروج إلى زيد ، إذ كان الخروج لايصل إلى زيد بنفسه لقصوره ـ و إنما دخلت « لعل » الكلام لمجرد إفادة التوقيع ، ثم إنهم جروا بها لاختصاصها بالأسماء تنبيها على أن الأصل فى الحروف المختصة بالاسم أن تعمل العمل الخاص به وهو الجرّ ، فعملها الجرّ فى الواقع ليس إلا مراجعة لأصل مرفوض » اه كلامه بإيضاح كثير ، وسنتكلم على هذا البيت مرة أخرى فى باب « حروف الجر » إن شاء الله تعالى

٦١ — هذا بيت لايعلم له قائل ، وقد نسبه ابن الناظم لبعض النحويين ذاهبا إلى أنهم صنعوه وقال ابن هشام فى شأنه : « وفى النفس من هذا البيت شىء ؛ لأنا لم نعرف له قائلا ، ولا نظيرا لاجتماع الحرفين فيه وهما من وعن» اه ، يعنى أن أثر التعمل والصنعة ظاهر فى ذكر الحرفين المراد الاستدلال على أن بعض العرب يخففهما ، ومجىء ذلك والكلام مرسل على طبيعته مما يندر كل الندرة

الإعراب : « أيها » أىّ : منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وها : حرف تنبيه « السائل » نعت لأى« عنهم» جار ومجرور متعلق بسائل «وعنى» معطوف على الجار والمجرور السابق « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « من قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس «ولا» الواو عاطفة . لا : نافية « قيس » مبتدأ « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها، وقيس ـ فى الموضعين ـ ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم قبيلة

الشاهد فيه : قوله« عنى ، منى » حيث حذف نون الوقاية التى تلتزم قبل ياء المتكلم إذا كانت فى موضع جر بمن أو عن ، وهذا الحذف ضرورة عند سيبويه ، والقياس منى ، وعنى ـ بتشديد النون فى الحرفين ـ لتكون نون الوقاية حفظا للسكون ؛ لأنه الأصل فيما يبنون

(وفى لَدُنِّى) بالتشديد (لَدُنِى) بالتخفيف (قَلَّ) أى : لدنى — بغير نون الوقاية — قلّ فى لدنّى — بثبوتها — ومنه قراءة نافع «قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِى عُذْراً» بتخفيف النون وضم الدال، وقرأ الجمهور بالتشديد.

(وَفِى * قَدْنِى وَقَطْنِى) بمعنى حسبي (الْحَذْفُ) للنون (أَيْضًا قَدْ يَفِى) قليلا، ومنه قوله جامعا بين اللغتين فى قدنى :

٦٢ — قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِى

٦٢ - نسب الجوهرى هذا البيت لحميد بن ثور الهلالى، وقال ابن منظور بعد أن ذكره منسوبا لحميد بن ثور : «قال ابن برى : البيت المذكور لحميد بن ثور هو لحميد الأرقط، وليس هو لحميد بن ثور الهلالى كما زعم الجوهرى» وقد نسبه ابن منظور فى مادة «قدد» لحميد الأرقط، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل لأبى بحدلة، وهو غير معروف بالنسبة له، ونقل البغدادى عن ابن المستوفى أنه وجد فى ديوان حميد الأرقط مقطوعة على هذا الروى وفى هذا المعنى، ولم يجد من بينها بيت الشاهد، وبعد هذا البيت قوله :

* لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ *

اللغة : «قدنى» هى اسم بمنزلة «قط» ومعناها حسب، أو اسم فعل بمعنى يكفينى «الخبيبين» يروى على صيغة المثنى، ويروى على صيغة الجمع، فمن رواه مثنى ذهب إلى أنه عنى عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا، أو عنى عبد الله وابنه خبيبا، وكان عبد الله بن الزبير يكنى أبا خبيب، ومن ذلك قول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِى خُبَيْبٍ نَكِدْنَ، وَلاَ أُمَيَّةَ بِالْبِلاَدِ

ومن رواه جمعا ذهب إلى أنه أراد عبد الله وشيعته، ومن هؤلاء الرواة أبو زيد فى نوادره، ويعقوب بن السكيت فى إصلاح المنطق، وأبو عبيدة، وأبو الحسن الأخفش، وأبو جعفر النحاس، وأبو العباس المبرد فى الكامل «الإمام» هو الخليفة، وأراد التعريض بابن الزبير، يريد أن الخليفة لا يكون شحيحا بخيلا «الشحيح» هو البخيل، وفعله من باب قتل، وفيه لغتان أخريان من بابى ضرب وتعب «الملحد» هو من قولهم : ألحد فى الحرم، إذا استحل حرمته وانتهكها، وكان ابن الزبير مبخلا لا تبض يده

الإعراب : «قدنى» اسم بمعنى حسب مبتدأ، والنون للوقاية، والياء مضاف إليه «من نصر» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، نصر مضاف، و «الخبيبين» مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «قدى» توكيد للأولى، ويجوز أن يكون «قد» اسم فعل، فإذا جعلته

... ...

كذلك فقد اختلف العلماء فى الفعل الذى هذا اسمه ؛ فجعله ابن هشام مضارعا : أى يكفينى ، وجعله غيره ماضيا : أى كفانى ، ورجح قوم أنه أمر ، وقدروه ليكفنى

الشاهد فيه : قوله « قدنى . . . قدى » حيث أثبت نون الوقاية فى الأولى ، ولم يأت بها مع الثانية ، وقد اضطربت كلمة العلماء فى هذا الأمر اضطرابا شديدا ؛ فذهب قوم منهم سيبويه إلى أن نون الوقاية لازمة مع «قد» و«قط» لا تسقط إلا فى ضرورة الشعر ، وعبارته (ج١ ص٣٨٧) : « وقد يقولون فى الشعر قطى وقدى ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال : قدى ؛ شبهه بحسبى ؛ لأن المعنى واحد » اهـ ، وقال الأعلم : « و إثبات النون فى قد وقط هو المستعمل ؛ لأنها فى البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ؛ فتلزمها النون المكسورة قبل الياء ؛ لئلا يغير آخرها عن السكون » اهـ ، وقال ابن يعيش (ج ٣ ص ١٢٤) : « اعلم أن من وعن من الحروف المبنية على السكون ، وقد وقط — بمعنى حسب — اسمان مبنيان أيضا على السكون ، ومن الحروف والأسماء ماهو متحرك بحركة بناء أو إعراب ، وياء المتكلم يكون ماقبلها متحركا مكسورا ؛ فكرهوا اتصال الياء بهذه الكلم فتكسر أواخرها فتلتبس بما هو مبنى على حركة أو بما هو معرب من الأسماء التى على حرفين مثل يد ودم وهن وأخ وأب فجاءوا بالنون ؛ حراسة لسكون هذه الكلم ، و إيثارا لبقاء سكونها ، لئلا يقعوا فى لبس ، فلذلك قالوا : منى وعنى وقدنى وقطنى » اهـ فأنت ترى أن هؤلاء الأعلام الثلاثة لم يذكروا فى « قد ، وقط » إلا أنهما بمعنى حسب ، كما لم يذكروا إلا أنهما مبنيان على السكون ، وقد وافقهم على ذلك ابن مالك ، ولكنه خالفهم فى حكم لحاق نون الوقاية : فهم يذكرون أن لحاقها واجب لا يجوز تركه إلا فى ضرورة الشعر ، وهو يزعم أن تركها سائغ مستعمل ، ولكنه قليل بالمقارنة بالإتيان بها ، وكأنه نظر إلى أنهما بمعنى حسب ، وهى كلمة لا تجىء معها نون الوقاية ، فإذا اتفق لهما أمران — وهما البناء ، وموافقتهما حسب فى المعنى — كل منهما يقتضى أمرا لا يقتضيه الآخر ، أخذنا من كل واحد منهما شبها ، وفاته أن حملهما على حسب إنما هو تمحل واعتذار لما جاء شاذا فى كلامهم ، ولم تجر به عادة ، ولا استمرت عليه قاعدة ، فلا يجوز أن تأخذا حكمها ؛ ألست ترى أن « حسب » معربة ، وهما مبنيان ؟ فترك النون مع « حسب » أمر لازم كتركها مع سائر المعربات ؛ فتقول « حسبى » كما تقول « صديقى ، وأخى ، وضاربى ، ومكرمى » وما أشبه ذلك ؛

وذهب الكوفيون إلى أن « قد ، وقط » يجيئان بمعنى « حسب » فلا تذكر معهما النون كما لا تذكر مع حسب ، ويجيئان اسم فعل بمعنى « كفى » فتذكر معهما النون كما تذكر مع كفى فى قولك : كفانى ، وزاد ابن هشام رحمه الله مذهبهم هذا تفصيلا ؛ فذهب إلى أن التى بمعنى « حسب » لها حالتان : حالة بناء ، وحالة إعراب ، فإذا استعملت مبنية لزمتها النون ؛ حرصا على بقاء السكون ، و إذا استعملت معربة لم تذكر معها النون ؛ كما لم تذكر مع سائر المعربات ، فيكون

وفى الحديث « قَطْ قَطْ بِعِزَّتِكَ » يروى بسكون الطاء ، وبكسرها مع الياء ودونها ، ويروى « قَطْنِي قَطْنِي » بنون الوقاية ، و « قَطٍ قَطٍ » بالتنوين ، والنون أشهر ، ومنه قوله :

٦٣ — امْتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي مَهْلاً رُوَيْدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي

سقوط النون من بيت الشاهد على أحد هذه الوجوه واجبا ، لا جائزا ، كما قال الناظم ، ولا شاذا ، كما قال سيبويه ، وهذه كلها تفصيلات ما كان المتقدمون يذكرونها ، بل وما كانوا يعرفونها ، وهى — مع ذلك — لامستند عليها ، ولا شاهد لها من كلام العرب ، والذى يؤكد لك ذلك أن الجوهرى قال : « وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، تقول : قدى ، وقدنى أيضا بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزاد فى الأفعال وقاية لها ، مثل ضربنى وشتمنى » انتهى كلامه ، وقد شنع عليه العلماء لهذه المقالة . قال ابن برى : « وهم الجوهرى فى قوله إن النون فى قدنى زيدت على غير قياس ، وجعل النون مخصوصة بالفعل لاغير ، وليس كذلك ، وإنما تزاد وقاية لحركة أوسكون فى فعل أوحرف ؛ كقولك فى من وعن إذا أضفتهما إلى نفسك : منى وعنى ، فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك فى قد وقط ، تقول : قدنى وقطنى؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونهما ، وكذلك زادوها فى ليت ، فقالوا : ليتنى ؛ لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا فى ضرب : ضربنى ؛ لتبقى حركة الباء على فتحتها ، وكذلك قالوا فى اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقاية عليه ؛ لتبقى الباء على سكونها » انتهى كلامه بحروفه ، فلو أن « قد » تكون معربة فتمتنع معها النون كما يقول ابن هشام لكان لكلام الجوهرى مساغ ولم يجز أن يعتبره رجل كابن برى وهما ويبادر إلى توهين قوله ، ومن العجيب أن ابن الناظم ذهب فى شرحه إلى مثل ما ذكرناه لك عن الجوهرى ؛ فلم يرتض ابن هشام مقالته ، بل قال فى توضيحه : « وغلط ابن الناظم فجعل الحذف فى قد وقط أعرف من الإثبات » اهـ ؛ فكيف يعتبره غلطا على الإطلاق مع التفصيل الذى أتى به ؟ ولولا أن يعتريك الملال والسأم لزدتك حتى يطمئن قلبك .

٦٣ — البيت من الشواهد التى لم نجد أحدا نسبها إلى راجز معين ، وقد استشهد به جماعة ، منهم ابن منظور ، وابن الناظم ، وشارح القاموس

اللغة : « وقال » أراد أن الحوض قد امتلأ امتلاء عظيما فلم يعد يتسع لشىء ، والقول يطلق على خمسة معان : أحدها : اللفظ الدال على معنى ، سواء أكان مفيدا أم لم يكن ، الثانى : حديث النفس ، ومنه قوله تعالى (ويقولون فى أنفسهم) الثالث : الحركة والإمالة ، يقال : « قالت النخلة » أى : مالت ، الرابع : مايشهد به الحال وتدل عليه الطبيعة ، كما فى هذا البيت ، وعليه حملوا نحو قوله تعالى (قالتا أتينا طائعين) الخامس : الاعتقاد ؛ كما تقول : « هذا قول المعتزلة » و « هذه مقالة الأشاعرة » أى : مايعتقدونه « قطنى » اسم بمعنى حسب ، أواسم فعل بمعنى يكفى ، وسيأتى مزيد إيضاح لهذا « مهلا » هو مصدر ناب عن الفعل ، قال ابن منظور « وقولهم : مهلا يارجل ،

... ...

وكذلك للاثنين والجمع والمؤنث ، وهى موحدة ، بمعنى أمهل » اهـ « رويدا » هذه اللفظة تأتى على أربعة أوجه : الأوّل : أن تكون اسم فعل بمعنى أرود : أى أمهل ، الثانى : أن تكون مصدرا نائبا عن فعله ، الثالث : أن تكون صفة ، الرابع : أن تكون حالا . قال الأزهرى : « ورويد فى موضع الفعل ومتصرّفه ، تقول : رويد زيدا ، كما تقول : أرود زيدا » اهـ ، ثم قال : « واعلم أن رويدا تلحقها الكاف ، وهى فى موضع أفعل (يريد فعل الأمر) وذلك كقولك : رويدك زيدا ، ورويدكم زيدا ، فهذه الكاف التى ألحقت لتبيين المخاطب فى رويدا ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها ليست باسم ، ورويد غير مضاف إليها ، وهو متعدّ إلى زيد ؛ لأنه اسم سمى به الفعل » اهـ . وقال ابن سيده : « ومن العرب من يقول : رويد زيد ، مثل : غدر الحى ، وضرب الرقاب ، وقد يكون رويد صفة فيقولون : ساروا سيرا رويدا ، ويحذفون السير فيقولون : ساروا رويدا ، يجعلونه حالا له » اهـ

الإعراب : « امتلأ الحوض » فعل وفاعل « وقال » الواو عاطفة ، قال : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى الحوض فاعله « قطنى » هو مقول القول ، وهو إما اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية ، والياء مضاف إليه ، والخبر محذوف . وتقدير الكلام : حسبى ماعندى ، أونحو ذلك ، وإما اسم فعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا « رويدا » صفة له ، أوهو اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا ، أو هو مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، وتقديره فى الأصل أرود إروادا ، فحذف الزوائد من المصدر وصغره على ما بقى بعد الحذف ، وعلى هذين الوجهين فهو جملة برأسه « قد ملأت » فعل وفاعل « بطنى » مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قطنى » حيث استعمله بنون الوقاية ، وإنما اجتلب هذه النون ليسلم السكون الذى بنى الاسم عليه ، على نحو ماقرّرناه فى « قد » فى الشاهد السابق

واعلم أن « قط » تأتى فى العربية على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق مامضى ، وهى حينئذ بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات ، وقد تكسر الطاء ، وقد يضمون قافه مع ضم الطاء ، وقد تخفف الطاء ساكنة أومضمومة ، ولاتقع إلا بعد نفى ماض ، تقول : مافعلت المنكر قط ، ولاتقل : أزورك قط ؛ فانه لحن ، وهى حينئذ مبنية لتضمنها معنى مذ وإلى ؛ فان معنى المثال : مافعلته مذ خلقت إلى الآن

الوجه الثانى : أن تكون اسما بمعنى حسب ، وهى حينئذ مفتوحة القاف ساكنة الطاء ، ولم يسمع منهم إلا مقرونا بالفاء ، يقولون : أخذت خمسة دراهم فقط ، وهذه الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، كالفاء فى فحسب ، و « قط » حينئذ مبنية لوضعها على حرفين ، وتدخل عليها نون الوقاية إذا أضيفت لياء المتكلم ، حراسة لسكون البناء

وكون « قد » ، و « قط » بمعنى حسب فى اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال : « قَدِى » ، وَ« قَطِى » بغير نون كما تقول : حسبى ، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال : «قدنى» ، و «قطنى » بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال .

﴿ خاتمة ﴾ وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب فى قوله صلى الله عليه وسلم لليهود « فهل أنتم صَادِقُونِى » وقول الشاعر :

٦٤ — وَلَيْسَ بِمُعْيِينِي وَفِي النَّاسِ مُمْتِعٌ ... صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَـــدِيقُ

الوجه الثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى ، فيقال : قطنى ، بنون الوقاية ، كما يقال : يكفينى ، ولايجوز حينئذ ترك هذه النون ، وزعم بعض النحاة أن النون فى « قطنى » من أصل الكلمة ، وأنها موضوعة على ثلاثة أحرف ، وهو قول لايعتدّ به . قال ابن منظور بعد أن حكاه : « ولوكانت النون من أصل الكلمة لقالوا : قطنك ، وهذا غير معلوم » اﻫ

٦٤ — بحثت كثيرا عن هذا البيت فلم أجد من استشهد به فنسبه إلى قائل

اللغة : « بمعيينى » هواسم فاعل من قولهم : أعياك الأمر ، إذا أعجزك «ممتع» أقرب ما فى هذا اللفظ عندى أنه اسم مكان، من قولهم «رجل ماتع» أى : كامل فى خصال الخير ، ومنه قول عدى :

أُنَادِمُ أَكْفَائِى ، وَأَحْمِى عَشِيرَتِى ... إِذَا نَدَبَ الْأَقْوَامُ أَنْدُبُ مَاتِعَا

وأصل هذه المادّة المتاع ، وهو كل شىء ينتفع به و يتبلغ به و يتزوّد ، ولا بأس بأن تجعله اسم فاعل من نحو قولك : أمتعنى الله بك ، ولكنه دون الأوّل فيما نرى « أعيا » شقّ وصعب

المعنى : يقول : إذا شق على بعض الأصدقاء وعاملنى معاملة الهجران والصدود فليس يعجزنى أن أجد صديقا غيره يكون حسن العشرة طيب الصحبة مادام بين الناس الكاملون فى صفات الخير

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « بمعيينى » الباء زائدة ، معيينى : خبر ليس تقدم على اسمها . والمشهور فى تخريجات النحويين أن النون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مضاف إلى معيى، وهى من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم ليس ، وساغ عوده عليه مع أنه متأخر لأن رتبته التقدم « وفى الناس » الواو للحال ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « ممتع » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب على الحال « صديق » اسم ليس مؤخرا « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط «أعيا» فعل ماض «على» جار ومجرور متعلق به «صديق» فاعل أعيا ، وجملة الفعل والفاعل فى محل جر باضافة « إذا » إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يرشد إليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « بمعيينى » حيث أثبت النون التى للوقاية مع اسم الفاعل عند إضافته لياء المتكلم ، تشبيها لاسم الفاعل بالفعل ، وذلك شاذ ، لأن هذه النون إنما دخلت الفعل و بعض

وقوله :

٦٥ — وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ

المبنيات من الحروف والأسماء لتبقى سكون البناء أو حركته ، ولا موجب لذلك فى اسم الفاعل ؛ لسكونه معربا ، فآخره بصدد أن يتغير ، سواء أ كان مع الإضافة أم كان مع غيرها ، هذا توجيه كلام الشارح العلامة

وذهب قوم — منهم هشام على ما حكاه ابن هشام فى المغنى — إلى أن هـذه النون ليست نون الوقاية ، وإنما هى التنوين تحرك بالكسر ليتناسب مع الياء وللتخلص من الساكنين ، وهذه الياء فى محل نصب على أنها مفعول لاسم الفاعل ، ومثلها فى ذلك مثل الاسم الظاهر فى نحو قولك : هذا ضارب زيدا (بتنوين ضارب ونصب زيد)

وهذا الكلام لا يتجه عندى لأمور : الأوّل : أن هذه النون لو كانت تنوينا لما بقيت معه ياء المنقوص ، ألست ترى أنك تقول « هذا داع عمرا » ، و « غاز عدوه » ، و « راج الخير » فتحذف الياء إذا نصبت ما بعد اسم الفاعل ، الوجه الثانى : أن هذه النون قد اجتمعت مع الألف واللام فى قول الشاعر ✲ وليس الموافينى ... البيت ✲ وسيأتى عقب هذا مشروحا ، فلو كانت تنوينا لم تجامع الألف واللام فى كلمة واحدة ، الوجه الثالث : أن الاسم العامل إذا نون لم يتصل به الضمير ، وإنما ينصب الاسم الظاهر؛ تقول : هذا ضارب أخاك ؛ فتنوّن ضاربا ؛ فإذا أردت أن تصله بالضمير لم يكن بدّ من حذف هذا التنوين ، فتقول : هذا ضاربك ، ولا ينفع هشاما أن يزعم أن الكاف فى « ضاربك » محلها النصب ؛ لأنه لا يمكن أن يذهب إلى جواز التنوين فى « ضاربك » كما أجازه فى « ضاربنى » تقديرا ، الوجه الرابع : أن ما ذهب إليه لم يخرجنا من شذوذ إلا إلى شذوذ أشنع منه

٦٥ — لم أقف على اسم قائل هذا البيت

اللغة : « الموافينى » هو اسم فاعل من وافاك يوافيك موافاة ، إذا جاءك وأتاك « ليرفد » بالبناء للمجهول ، مأخوذ من الرفد — بفتح الراء — مصدر قولك : رفدته ، إذا أعطيته ، والرفد — بكسر الراء — العطية والصلة « أملا » بتشديد الميم — رجا

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « الموافينى » اسم ليس ، والنون للوقاية ، والياء مفعول الموافى « ليرفد » اللام للتعليل ، يرفد : فعل مضارع مبنى للمجهول ، منصوب بأن المضمرة بعد لام كى ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى الموافى « خائبا » خبر ليس « فإنّ » توكيدية ناصبة « له » متعلق بمحذوف خبر إن مقدّما « أضعاف » اسم إن « ما » اسم موصول فى محل جرّ بالإضافة إلى أضعاف « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى ضمير الموافى « أملا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب

للتنبيه على أصل متروك ؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب ، فلما منعوها ذلك نَبَّهُوا عليه فى بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل

ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أَفْعَلُ التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم « غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عليكم » ؛ لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب ، نحو : « ما أَحْسَنَنِي إنِ اتَّقَيْتُ اللهَ » والله أعلم

على أنه مفعول به لقوله « أمل » تقديره : ما كان أمله

الشاهد فيه : قوله « الموافيني » حيث أتى بنون الوقاية مع اسم الفاعل عند إضافته لياء المتكلم ، إلحاقا له بالفعل ، على نحو ماسبق فى البيت الذى قبل هذا ، ومثل هذين الشاهدين قول يزيد بن مخرم :

وَمَا أَدْرِى وَظَنِّى كُلُّ ظَنٍّ ... أَمُسْلِمُنِى إِلَى قَوْمِى شَرَاحِى

وقول أبى محلم السعدى :

أَلاَ فَتًى مِنْ بَنِى ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِى ... وَلَيْسَ حَامِلَنِى إِلاَّ ابْنُ حَمَّالِ

فقول يزيد « أمسلمنى » وقول أبى محلم « حاملنى » كلاهما شاذ ، والقياس فيهما « أمسلمى » ، و « حاملى » كما تقول : ضاربى ، ومكرمى ، وناصرى ، وما أشبه ذلك

هذا ، وكما شبهوا اسم الفاعل وأفعل التفضيل بالفعل فألحقوا بهما نون الوقاية كما يلحقونها به ، فقد عكسوا الأمر : فشبهوا الفعل باسم الفاعل ونحوه مما لا تلحقه النون ، وأسقطوها من الفعل حملا له على اسم الفاعل ، ومن ذلك قول عمرو بن معديكرب الزبيدى :

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً ... يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِى

أراد « فلينني » بنون جماعة الإناث ونون الوقاية ؛ فحذف نون الوقاية ، وأبقى نون النسوة ، وهذا أرجح من أن تذهب إلى أن المحذوف نون النسوة والباقى نون الوقاية ، قال ابن منظور : « أراد فلينني بنونين فحذف إحداها استثقالا للجمع بينهما ، قال الأخفش : حذفت النون الأخيرة ؛ لأنها وقاية للفعل ، وليست باسم ؛ فأما النون الأولى فلا يجوز طرحها ؛ لأنها الاسم المضمر ، ومثله قول أبى حية النميرى :

أَبِالْمَوْتِ الَّذِى لاَبُدَّ أَنِّى ... مُلاَقٍ — لاَ أَبَاكِ — تُخَوِّفِينِى ؟

أراد تخوفينني ، فحذف ، وعلى هذا قرأ بعض القراء : (فبم تبشرونى ؟) فأذهب إحدى النونين استثقالا ، كما قالوا : ما أحست منهم أحدا ، وهم يريدون ما أحسست ، فألقوا إحدى السينين استثقالا ، فهذا أجدر أن يستثقل ؛ لأن النونين جميعا متحركان » اه بإيضاح يسير

العــــلم

(اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى) به (مُطْلَقَا * عَلَمُهُ) أى : علم ذلك المسمى ، فاسم : مبتدأ ، و « يعين المسمى » : جملة فى موضع رفع صفة له ، ومطلقاً : حال من فاعل يعين ، وهو الضمير المستتر ، وعَلَمُهُ : خبر ؛ ويجوز أن يكون « عَلَمُهُ » مبتدأ مؤخراً ، و « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً ؛ لكون المبتدأ ملتبساً بضميره ، والتقدير : عَلَمُ المسمَّى اسمٌ يعين المسمى مطلقاً ، أى : مجرداً عن القرائن الخارجية ، فخرج بقوله « يعين المسمى » النكرات ، وبقوله « مطلقاً » بقية المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم : إما لفظية كأل والصلة ، أو معنوية كالحضور والغَيبة

ثم العلم على نوعين : جنسىّ وسيأتى ، وشخصىّ ومُسَمَّاه العاقل وغيره ، مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَخِرْنِقَا) لامرأة ، وهى أخت طَرَفَةَ بن العبد لأمه (وَقَرَنٍ) لقبيلة ينسب إليها أُوَيْسٌ القرنى (وَعَدَنٍ) لبلد (وَلاَحِقٍ) لفرس (وَشَذْقَمٍ) لجمل (وَهَيْلَةٍ) لشاة (وَوَاشِقٍ) لكلب

(وَاسْماً أَتَى) العلمُ ، والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقب (وَ) أتى (كُنْيَةً) وهى : ما صدّر بأب أو أم : كأبى بكر ، وأم هانىء (وَ) أتى (لَقَباً) وهو ما أشْعَرَ برفعة مسماه أو ضَعَته : كزين العابدين ، وبَطَّة (وَأَخِّرَنْ ذَا) أى : أخر اللقب (إِنْ سِوَاهُ) يعنى الاسم (صَحِبَا) تقول : جاء زَيْدٌ زَيْنُ العابدين ، ولا يجوز : جاء زَيْنُ العابدِينَ زَيْدٌ ؛ لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة ، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول ، وذلك مأمون بتأخيره ، وقد ندر تقديمه فى قوله :

٦٦ — أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّى أَبُوهُ مُنْــــذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

---

٦٦ — هذا البيت لأوس بن الصامت بن قيس بن أصرم ، وهو شاعر خزرجى أنصارى ، له صحبة ، شهد بدرا والمشاهد كلها ، وقد كان منه أول ظهار حدث فى الإسلام ، وهو أخو عبادة ابن الصامت ، رضى الله عنهما

اللغة : « مزيقيا » بضم ففتح فسكون فكسر ففتح ـ قال ابن منظور « ومزيقيا : لقب عمرو بن عامر بن مالك ، ملك من ملوك اليمن جدّ الأنصار ، قيل : إنه كان يمزق كل يوم حلة

وقوله :

٦٧ — بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَباً ببَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِى حَوْلَهُ الذِّيبِ

فيخلعها على أصحابه ، وقيل : إنه كان يلبس كل يوم حلتين فيمزقهما بالعشى ، ويكره أن يعود فيهما ، ويأنف أن يلبسهما أحد غيره ، وقيل : إنه سمى بذلك لأنه كان يلبس كل يوم ثوبا فإذا أمسى مزقه ووهبه » اهـ كلامه « أبوه منذر » هذه رواية النحويين ، وهى لا تتفق مع نسب الشاعر ؛ إذ ليس فى آبائه من هو بهذا الاسم ، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبات « أبوه عامر » وهى الموافقة لنسب مزيقيا المتقدم « ماء السماء » هو لقب عامر بن مالك ، وإنما لقب به لأنه كان يمون قومه إذا أجدبوا حتى يأتيهم الخصب ، فكان بينهم نائبا عن المطر ؛ فلذلك اقبوه به ، وذكر النحاة الذين رووا « أبوه منذر ماء السماء » أن هذا لقب المنذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة ، وزعموا أنه جده لأمه ، ولم أقف على هذا فى كتب الأنساب التى تعرضت لترجمة أوس

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبره « مزيقيا » مضاف إليه « عمرو » بدل من مزيقيا « وجدى » الواو عاطفة ، جد : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « أبوه » أعربه العينى مبتدأ ثانيا ، مع أنه اعترف بأن ماء السماء لقب عامر ، وعندى أنه بدل من المبتدأ والضمير المضاف إلى « أبو » لا يعود على الجدّ ، وإنما يعود على مزيقيا ، والمعنى : إن أبى هو عمرو الملقب بمزيقيا ، وإن جدّى أبا عمرو هذا هو عامر ماء السماء ، وتدرك ذلك تماما إذا أردت تطبيق مدلول الكلام على نسب الشاعر « عامر » خبر المبتدأ « ماء السماء » بدل أو عطف بيان لعامر ، وجعله العينى صفة لعامر ، وبعد معرفة أنه لقبه يتبين لك خطأ ذلك

الشاهد فيه : قوله « مزيقيا عمرو » حيث قدم اللقب — وهو قوله «مزيقيا» — على الاسم — وهو قوله « عمرو » — والقياس أن يقدّم الاسم على اللقب كما صنع فى قوله « عامر ماء السماء » حيث قدّم الاسم — وهو قوله « عامر » — على اللقب — وهو قوله « ماء السماء » — وهذا كلام ظاهر إن شاء الله

٦٧ — هذا بيت لجنوب بنت العجلان إحدى شواعر العرب ، من كلمة ترثى فيها أخاها عمرو ابن العجلان ، وأول هذه الكلمة :

كُلُّ امْرِئٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبُ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيَّامَ مَغْلُوبُ

وقبل بيت الشاهد قولها :

أَبْلِغْ هُذَيْلاً وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهَا عَنِّى حَدِيثاً وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ

اللغة : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب — هو كيده أو مكره ، وقيل : قوته وشدته « بطن شريان » بكسر الشين وسكون الراء — هو اسم مكان ، وقيل : واد ، وأصله اسم شجر

﴿ تنبيه ﴾ لا ترتيب بين الكنية وغيرها ؛ فمن تقديمها على الاسم قوله :

٦٨ — أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

تعمل منه القسى ، والشريان ـ بفتح الشين ـ الحنظل « يعوى حوله الذيب » : كناية عن موته

الإعراب : « بأن » الباء حرف جرّ ، أن : توكيدية ناصبة « ذا » اسم أن « الكلب » مضاف إليه « عمرا » بدل أو عطف بيان « خيرهم » نعت لعمرو ، والضمير مضاف إليه « حسبا » تمييز « ببطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن « شريان » مضاف إلى بطن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقولها « أبلغ » فى البيت الذى قبله « يعوى » فعل مضارع « حوله » ظرف متعلق به ، والضمير مضاف إليه « الذيب » فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب حال من « عمرو » ، ويجوز أن تكون الجملة فى محل رفع خبر أن ، ويكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من « عمرو »

الشاهد فيه : قوله « ذا الكلب عمرا » حيث قدمت اللقب ـ وهو قولها « ذا الكلب » ـ على الاسم ـ وهو قولها « عمرا » ـ والقياس أن يكون الاسم مقدما واللقب مؤخرا ، فلو أنت بما يقتضيه القياس لقالت : « بأن عمرا ذا الكلب » فلما كان ذلك لا يستقيم معه وزن الشعر عكست الترتيب

والسرّ فى وجوب تأخر اللقب أنه يدل على الذات ووصف من أوصاف المدح أو الذم ؛ فلو قدم لكان ذكر الاسم بعده عبثا ؛ لأنه يدل على الذات من غير زيادة

هذا ، وقد نص ابن الأنبارى على أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم تقدّم على الاسم ، ومن ذلك قوله تعالى : (إنما المسيح عيسى ابن مريم) فإن المسيح لقب وعيسى اسم ، وقد قدّم فى أفصح الكلام من غير ضرورة ؛ لأن المسيح لا يطلق على غيره ، بخلاف عيسى ؛ فإنه قد تسمى به كثير ، ولذلك تقدّم ألقاب الخلفاء ؛ لأنها أشهر من أسمائهم

٦٨ — البيت لأعرابى كان قد أتى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : إنى على ناقة دبراء عجفاء نقباء ، واستحمله ـ أى : طلب منه أن يحمله على ناقة غير ناقته ـ فظنه كاذبا ، فلم يحمله ، فانطلق الأعرابى وهو يقول :

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ

اللغة : « أبو حفص » كنية عمر رضى الله عنه ، وحفص : هو الأسد ، وتكنية عمر رضى الله عنه بذلك إيماء إلى شجاعته ، ويقال : حفص ابنته زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم « نقب » أراد به ههنا رقة الأخفاف ، وبابه فرح ، وتقول : بعير أنقب ، وناقة نقباء « دبر » بفتح

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

٦٩ — وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلاَّ لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرِو

الدال والباء جميعا — هو الجرح الذى يكون فى ظهر البعير ، وقيل : هو أن يقرح خف البعير ، وبابه فرح ، وتقول : بعير أدبر ، وناقة دبراء « فجر » كذب ، ومال عن الصدق

الإعراب : « أقسم » فعل ماض « بالله » متعلق به « أبو حفص » فاعل ، ومضاف إليه « عمر » بدل أو عطف بيان ، مرفوع بالضمة ، ومنع من ظهور هذه الضمة سكون الوقف

الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث قدم الكنية — وهى قوله « أبو حفص » — على الاسم — وهو قوله « عمر » — والنحويون على جواز ذلك وعكسه ، وإذا كانوا يقدّمونها على الاسم الذى يجب تقديمه على اللقب فى غير ما استثنيناه فإنهم يقدّمونها على اللقب من باب الأولى؛ فكان الاستدلال على جواز تقديمها على الاسم كافيا

٦٩ — نسب كثير من العلماء هذا البيت لحسان بن ثابت شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ولم أجده فى نسخ ديوانه المطبوعة ، وهو يرثى به سعد بن معاذ الأنصارى سيد الأوس رضى الله عنه ، وسنترجمه

اللغة : « اهتز » تحرك « عرش الله » هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أن « سعد بن معاذ رمى بسهم يوم الخندق ، فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم فى بنى قريظة ، وأجيبت دعوته فى ذلك ، ثم انتقض جرحه ، فمات» ، وأخرج ذلك البخارى ، وذلك سنة خمس ، وقال الحافظ : «وفى الصحيحين وغيرهما من طرق أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : اهتز العرش لموت سعد بن معاذ» اهـ « سعد » : هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرىء القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحرث ابن الخزرج بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصارى الأشهلى ، وأمه كبشة بنت رافع ، لها صحبة ، وكنية سعد أبو عمرو ، شهد بدرا باتفاق ، وحضر الخندق ، ومات بعدها بشهر متأثرا بجرح أصابه فى يومها ، وقد اختلفوا فيمن رماه ؛ فقيل : رماه حبان بن عبد مناف من بنى عامر ابن لؤى ، وقيل : أبو أمامة الجشمى

الإعراب : « وما » نافية « اهتز » فعل ماض « عرش الله » فاعل ، ومضاف إليه « من أجل » جارّ ومجرور متعلق بقوله اهتزّ ، وأجل مضاف ، و « هالك » مضاف إليه « سمعنا » فعل وفاعل « به » متعلق بسمع ، والجملة من الفعل والفاعل فى محلّ جرّ صفة لهالك « إلا » أداة حصر « لسعد » جارّ ومجرور متعلق بقوله اهتزّ السابق « أبى عمر » بدل من سعد أو عطف بيان عليه ، وأبى مضاف ، وعمرو : مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لسعد أبى عمرو » حيث قدّم الاسم — وهو قوله « سعد » — على

وكذلك يفعل بها مع اللقب . ا هـ

وقد رفع توهم دخول الكنية فى قوله « سواه » بقوله : (وإنْ يَكُونَا) أى : الاسم واللقب (مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ) الاسم إلى اللقب (حَتْماً) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ماسيأتى بيانه ، هذا ماذهب إليه جمهور البصريين ، نحو « هذا سعيدُ كُرْزٍ » يتأوّلون الأول بالمسمى ، والثانى بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز إتباع الثانى للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو « هٰذَا سَعِيدٌ كرزٌ » ، و « رأيت سعيداً كرزاً » ، و « مررت بسعيدٍ كرزٍ » والقطع : إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ ، نحو « مررتُ بسعيدٍ كرزاً وكرزٌ » أى : أعنى كرزاً ، وهو كرز

(وَإلاَّ) أى : وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين ، نحو « عبد الله أنف الناقة » ، أو الاسم ، نحو « عبد الله بطة » ، أو اللقب ، نحو « زَيْدٌ أَنْفُ الناقة » — امتنعت الإضافة للطول ، وحينئذ (أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ) وهو اللقب للاسم فى الإعراب : بيانا ، أو بدلا ، ولك القطع على ماتقدم ، وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل ، نحو «الْحَارِثُ كُرْزٌ »

(وَمِنْهُ) أى : بعض العلم (مَنْقُولُ) عن شىء سبق استعماله فيه قبل العلمية ، وذلك المنقول عنه مصدر (كَفَضْلٍ و) اسم عين مثل (أَسَدْ) واسم فاعل كحارث ، واسم مفعول كمسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض كشَمَّرَ — علم فرس — قال الشاعر :

٧٠ — أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهِ وَجَدِّىَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

الكنية — وهى قوله «أبى عمرو» — فدلّ ذلك على جواز تأخير الكنية عن الاسم ، وقد دلّ البيت السابق على جواز تقديمها عليه ، فيكون مجموع البيتين دليلا على أنه لاترتيب بينهما ؛ بل يجوز أن تبدأ بأيهما شئت وتؤخر الآخر

٧٠ — هذا البيت لجميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، صاحب بثينة

اللغة : « حباب » بضم الحاء المهملة ، بزنة غراب — أراد به الخبيث الماكر ، من قولهم للحية : حباب ، وقولهم للشيطان : حباب ، ونحو ذلك « سارق الضيف برده » ذهب العلامة الصبان رحمه الله إلى أن إضافة « سارق » إلى « الضيف » من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ، و « برده » مفعول به لسارق ، وعليه فالمراد بالعبارة فى نظره أنه جبان ، وهذا لايوافق سابق الكلام ، وعندى أن الفاعل ضمير مستتر فى « سارق » يعود إلى قوله « أبوك » وإضافة

وفعل مضارع كيَشْـكُر ، قال الشاعر :

٧١ — وَيَشْـكُرُ أَللهُ لاَ يَشْـكُرُهُ

«سارق» إلى «الضيف» من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، و«برده» بدل من الضيف ، بدل اشتمال ، وقد روى بجر «برده» ونصبه ، كما ضبطه فى اللسان ، فرواية الجر على أنه بدل على اللفظ ، ورواية النصب على أنه إبدال منه باعتباره مفعولا «ياحجاج» روى مكانه ابن منظور «ياعباس»

الإعراب : «أبوك» مبتدأ «حباب» خبره «سارق» صفة لحباب ، أو خبر ثان «الضيف» مضاف إلى سارق ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ «برده» بدل من الضيف ، والضمير مضاف إليـه «وجدّى» الواو عاطفة ، جدّ : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه «يا» حرف نداء «حجاج» منادى ، وقد اعترض بين المبتدأ وخبره بجملة النداء «فارس» خبر المبتدأ «شمرا» مضاف إليه ، وألفه للإطلاق

الشاهد فيه : قوله «شمرا» فإن أصله فعل ماض من التشمير ، تقول : شمر إزاره : إذا رفعه ، وتقول : شمر فى الأمر ، إذا خف ، ومنه قولهم : ناقة شمير : أى سريعة ، وقد نقل هذا اللفظ من ذلك ؛ فسموا به فرسا ، كما فى بيت الشاهد ، وسموا به ناقة كما فى قول الشماخ :

وَلَمَّـا رَأَيْتُ الْأَمْرَ عَرْشَ هَوِيَّةٍ تَسَلَّيْتُ حَاجَاتِ الفُؤَادِ بِشَمَّرَا

وسموا به رجلا ، كما فى قول امرئ القيس :

فَهَلْ أَنَا مَاشٍ بَيْنَ شَوْطٍ وَحَيَّةٍ ؟ وَهَلْ أَنَا لاَقٍ حَيَّ قَيْسِ بْنِ شَمَّرَا

ومثل ذلك «خضم» ، و«بقم» ، و«كعسب» ، و«ترجم» ، كلّ هذه أعلام منقولة عن الفعل المـاضى

٧١ — قد بحثت عن هذا الشاهد طويلا فلم أجد أحدا استشهد به سوى الشارح رحمه الله ولم أقف له على تمة ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا . والشاهـد على ما فى الشرح شطر من مخلع البسيط ؛ ولعل هذا محرف عن بيت من المتقارب لزياد الأعجم رواه جار الله الزمخشرى ، وهو قوله :

وَيَشْـكُرُ تَشْـكُرُ مَنْ ضَامَهَا وَيَشْـكُرُ لِلهِ لاَ تَشْـكُرُ

اللغة : «يشـكر» : علم منقول من الفعل المضارع ، وقد سمت به العرب أبوى قبيلتين عظيمتين : إحداهما من بكر وائل ، والثانية فى الأزد ؛ فأما الأولى فأبوها يشـكر بن على بن بكر ابن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة ، وأما الثانية فأبوها يشـكر بن مبشر بن صعب «يشكره» : يثنى عليه ، ويحمده

الإعراب : «يشكر» : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة إذا اعتبرته منقولا عن الفعل المضارع وحده ، ومرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الحكاية

وجملة وستأتى ، (وَ) بعضه الآخر (ذُو ارْتِجَالٍ) ؛ إذ لا واسطة على المشهور ، وذهب بعضهم إلى أن الذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل ، وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مرتجلة ، والمرتجل هو : مااستعمل من أول الأمر علما (كَسُعَادَ) علم امرأة (وَأُدَدْ) علم رجل (وَ) من المنقول ماأصله الذى نقل عنه (جُمْلَةٌ) فعلية والفاعل ظاهر : كَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وشَابَ قَرْنَاهَا ؛ أو ضمير بارز : كأطْرِقَا — علم مفازة — قال الشاعر :

إذا اعتبرته منقولا عن الفعل المضارع المشتمل على الضمير «الله» يجوز أن يروى منصوبا ، ويجوز أن يروى مرفوعا ؛ فإن رويته منصوبا فهو منصوب على التعظيم بفعل محذوف يفسره مابعده ، وتقدير الكلام : ويشكر لايشكر الله لايشكره ، وإن رويته مرفوعا فهو مبتدأ خبره الجملة التى بعده ، والضمير المرفوع المستتر فى «لايشكره» عائد إلى يشكر ، والضمير المنصوب البارز عائد إلى لفظ الجلالة ؛ وهذان الوجهان على أنه من باب الاشتغال فى قوله «الله لايشكره» ويجوز وجه آخر ، وهو أن يكون «الله» مبتدأ ثانيا ، و«لا» نافية «يشكره» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى المبتدأ الثانى الذى هو لفظ الجلالة ، والضمير البارز المتصل يعود إلى المبتدأ الأوّل ، وهو مفعول به مبنى على الضمّ فى محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محلّ رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأوّل ، وقد عرفت العائد من كل جملة على مبتدئها ، ومعنى «لايشكره» على الوجه الأخير لايجازيه جزاء الشاكرين

الشاهد فيه : قوله «يشكر» حيث استعمل علما ، وأصله فعل مضارع من شكره يشكره — من باب نصر — إذا أثنى عليه ومدحه ، وقد عرفت فى صدر الكلام أن هذا اللفظ فى هذا الموقع يحتمل أن يكون منقولا عن المضارع وقع موقع المرفوع ؛ إذ يجوز أن يكون رفعه الحالى هو الذى تطلبه عامل الرفع ؛ ويجوز أن يكون هو رفعه الأصلى الذى كان معه قبل النقل ؛ فإن كان فى موقع المنصوب أو المجرور تبينت حاله ، ولم يحتمل إلا وجها واحدا ، ومن هنا جزمنا لك فى شرح الشاهد (رقم ٧٣ الآتى) بأن «يزيد» فى قول الراجز :

* نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ *

علم منقول عن الجملة ؛ وذلك لأن الرواية برفع «يزيد» وموقعه موقع المجرور ؛ لأنه مضاف إلى ماقبله ، فلو كان منقولا عن المضارع وحده لجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، كما يعامل سائر مالاينصرف ، ومثل بيت الشاهد قوله :

وَيَشْكُرُ لاَ تَسْتَطِيعُ الْوَفَاءَ وَتَعْجِزُ يَشْكُرُ أَنْ تَغْدِرَا

وهو فى هذا البيت أيضا محتمل للوجهين فى الموضعين جميعا ؛ فلا تغفل عما قدمناه

٧٢ — عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَامِ

٧٢ — هذا صدر بيت لأبى ذؤيب الهذلى ، وعجزه قوله :

* إِلاَّ الثُّمَامَ وَإِلاَّ العِصِىّْ *

والبيت من قصيدة له عدة أبياتها فى « أشعار الهذليين » أربعة عشر بيتا ، بدأها بذكر الأطلال ودروسها وعفاء رسومها ، ويقع بيت الشاهد خامس بيت فيها ، ثم رثى ابن عمه نشيبة بأبيات من آخرها ، ومطلع هذه الكلمة :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوَا ةِ يَزْبُرُهَا الكَاتِبُ الحِمْيَرِىّْ

اللغة : « رقم » أصله مصدر رقم الكتاب يرقمه — من باب نصر — إذا أعجمه وبينه ، ومنه (كتاب مرقوم) أى : مكتوب ، وتقول : رقمت الكتاب فهو كتاب مرقوم : إذا كنت قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط ونحوه « يزبرها » من بابى ضرب ونصر — يكتبها « الحميرى » المنسوب إلى حمير — بزنة درهم — وخصه بالذكر لأن الكتابة أصلها من اليمن « أطرقا » بفتح الهمزة وكسر الراء بينهما طاء مهملة ساكنة — اسم موضع من منازل هذيل ، وهو المراد هنا ، وهو أيضا اسم موضع من نواحى مكة من منازل كعب بن خزاعة ؛ قال أبو عمرو : « أطرقا : اسم لبلد بعينه ، مأخوذ من فعل الأمر ، وفيه ضمير علامته الألف ، كأن سالكه سمع نبأة فقال لصاحبيه : أطرقا » اهـ ، وقال الأصمعى : « كان ثلاثة نفر بهذا المكان ، فسمعوا أصواتا ، فقال أحدهم لصاحبيه : أطرقا ، فسمى بذلك » اهـ ، وقال أبو الفتح : « ويروى * علا أطرقا . . * — أى بفتح الهمزة وضم الراء أو كسرها والتنوين — فعلى هذا يكون « علا » فعلا ماضيا ، و « أطرق » جمع طريق : فمن أنث الطريق جمعه على أطرق مثل عناق وأعنق وذراع وأذرع ، ومن ذكره جمعه على أطرقاء ، مثل صديق وأصدقاء ، فيكون قد قصره للضرورة » اهـ كلامه بإيضاح يسير ، وعليه لا شاهد فى البيت « الخيام » جمع خيمة ، وهى — عند العرب — بيت من عيدان « الثمام » بضم الثاء ، بزنة غراب — نبت ضعيف يحشى به خصاص البيوت ويستر به جوانب الخيمة « العصى » خشب بيوت الأعراب

الإعراب : « على أطرقا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار ، وأطرقا : مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية « باليات » حال ثانية من الديار « الخيام » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « الثمام » يروى مرفوعا ومنصوبا ، فمن نصبه فلا إشكال فى أنه منصوب على الاستثناء ؛ لأنه مستثنى من كلام تام موجب ، ومن رفع فإنما عمد إلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير إلا الثمام باقية ، أو لم تبل ، أو نحو ذلك « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : زائدة « العصى » : معطوف على الثمام ، والقصيدة تروى مرفوعة القوافى وتروى ساكنتها ؛ فمن رواها ساكنة جاز لك عليه أن تحملها على محلى « الثمام » فى روايتيه ، ومن رواها مرفوعة فإن كان

أو مستتر : كيزيد ، فى قوله :

٧٣ — نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

« الثمام » مرفوعا فالأمر بين ، و إن كان منصو با كان محمله على المعنى ، و بيان ذلك أنه لما حكم على الديار بالبلى ، ثم استثنى منها الثمام ؛ كان كأنه قد قال : بليت الديار و بقى الثمام ، فاستساغ أن يعطف عليه بالرفع ؛ لأنه مرفوع فى المعنى ؛ وليس الرفع بالعطف على المعنى و إن كان المعطوف عليه غير مرفوع لفظا ببدع فى كلامهم ، ألا ترى أن الفرزدق يقول :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

انظر إليه كيف رفع « أو مجلف » مع أن المعطوف عليه — وهو قوله « إلا مسحتا » — منصوب ، وليس ذلك إلا لأنه راعى معنى : ذهب كل المال و بقى مسحت أومجلف ، ومثله قول الآخر :

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

فرفع « الخمر » مع عطفه على « عبيطات » على تقدير : وحلت له الخمر

الشاهد فيه : قوله « أطرقا » حيث سمى به ، وأصله فعل أمر — مأخوذ من قولهم : أطرق يطرق ؛ إذا أنصت — مسند إلى ضمير الاثنين ، وهو الألف ، فهو فى الأصل جملة من فعل وفاعل ؛ وقد أوضحنا لك فى صدر الكلام اختلاف العلماء فى ذلك

٧٣ — نسب العلماء هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ولم أجده فى أصل ديوانه ، وإنما ذكره جامع الديوان فى زياداته ، وروى معه بيتا آخر ، وهو :

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمْرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدُ

اللغة : « نبئت » بالتضعيف و بالبناء للمجهول — أعلمت وأخبرت « أخوالى » الأخوال : جمع خال ، وهو أخو الأم « يزيد » هكذا وقع فى رواية النحويين ، ومنهم الزمخشرى ، وقال ابن يعيش : « صوابه بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزيدية » اهـ ، لكن قد عرف فى أسماء العرب من سمى « يزيد » بالياء المثناة التحتية ، ومن هؤلاء : يزيد بن معاوية ، و يزيد بن قسم بن ربيعة ، و يزيد بن منصور الحميرى « ظلما » الظلم : هو وضع الشىء فى غير محله ، أو منعه من محله « فديد » هو الصياح والجلبة « السخون » بفتح السين المهملة ، وضبطه فى الديوان بالضم ، وهو خطأ — مايسخن من المرق « البرود » — بفتح الباء — بمعنى البارد ، و يروى فى مكانه « العصيد » وهو العصيدة ، وهو دقيق يلتّ بالسمن و يطبخ « والتمر » روى ناشر الديوان فى مكانه « والقز » وهو تصحيف « حبا ماله مزيد » قال ابن منظور : يروى ☆ حتى ماله مزيد ☆

الإعراب : « نبئت » : فعل ونائب فاعل ، وهو مفعوله الأوّل « أخوالى » مفعول ثان ،

... ...

و ياء المتكلم مضاف إليه « بنى » بدل من أخوالى « يزيد » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدّرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية « ظلما » مفعول لأجله ، أو حال بتأويل المشتق ، أى : ظالمين « علينا » جار ومجرور متعلق بقوله « ظلما » أو بقوله « فديد » الآتى . « لهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « فديد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث لنبئت

الشاهد فيه : قوله « يزيد » حيث سمى به ، وأصله فعل مضارع من « زاد » مشتمل على ضمير مستتر فيه ، فنقل من الجملة المؤلفة من فعل وفاعل إلى العلمية

فإن قلت : فما السر فى حملكم إياه على النقل من الجملة ، ولم تقدروا نقله من الفعل المضارع وحده ؟

فالجواب أنا وجدنا العرب قد جرت عادتهم إذا نقلوا عن الفعل المضارع وحده أعربوه إعراب ما لاينصرف ، ولم يحكوه ، فإذا قدروا النقل عن مجموع الفعل والفاعل حكوه على حاله التى كان عليها قبل النقل فى جميع مواقع الإعراب ، فلو أنه كان منقولا عن الفعل وحده لكان بنصب الدال لا ضمها . قال ابن منظور : « أما قوله ✿ نبئت أخوالى إلخ ✿ قال ابن سيده : فعلى أنه ضمن الفعل الضمير فصار جملة ، فاستوجبت الحكاية ؛ لأن الجمل إذا سمى بها فحكمها أن تحكى فافهم ، ونظره ثعلب بقوله :

بَنُو يَدُرُّ إِذَا مَشَى وَبَنُو يَهِرُّ عَلَى العَشَا

وقوله :

لاَ ذَعَرْتُ السَّوَامَ فِي فَلَقِ الصُّبْـــحِ مُغِـــيراً وَلاَ دُعِيتُ يَزِيدُ

أى : لادعيت الفاضل ، والمعنى : هذا يزيد ، وليس يتمدح بأن اسمه يزيد ؛ لأن يزيد ليس موضوعا بعد النقل له عن الفعلية إلا للعلمية » اهـ كلامه بحروفه . وقد سموا « تغلب » من الفعل المضارع أيضا وهو اسم قبيلة مشهورة ، وقال الفرزدق :

لَوْلاَ فَوَارِسُ تَغْلِبُ ابْنَةِ وَائِلٍ وَرَدَ العَدُوُّ عَلَيْكَ كُلَّ مَكَانِ

وسموا أيضا « يعصر » وهو اسم قبيلة منها باهلة ، وقال الشاعر :

لاتَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذِى رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْصُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا القَدَرُ

وسموا « يشكر » أيضا ، وهو اسم قبيلة فى بكر بن وائل ، وشاهدها سبق قبل هذا ، وكل هذا إذا قدّر النقل فيه عن الفعل وحده أعربته إعراب ما لاينصرف ، وإن قدّرته منقولا عن الفعل والفاعل ألزمت آخره الرفع حكاية لحاله قبل التسمية به ، وشاهد معاملة المنقول عن المضارع معاملة الاسم الذى لاينصرف قول ليلى الأخيلية :

ومنه إِصْمِتْ — علم مفارة — قال الشاعر :

٧٤ — أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلاَبِهَا أَوَدُ

لَنْ تَسْتَطِيعَ بِأَنْ تُحَوِّلَ مَجْدَهُمْ حَتَّى تُحَوِّلَ ذَا الهِضَابَ يَسُومَا

يسوم : اسم جبل ، وهو مسمى بالفعل المضارع من السوم ، وقال أبو ذؤيب الهذلى :

يَعْثُرْنَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا كُسِيَتْ بُرُودَ بَنِي تَزِيدَ الأَذْرُعُ

ومثال حكايته على أنه منقول من الجملة قول عقيبة الأسدى :

فَهِبْهَا أُمَّةً هَلَكَتْ ضَيَاعًا يَزِيدُ يَسُوسُهَا وَأَبُو يَزِيدُ

وقول الأسود بن يعفر :

فَلُومِي إِنْ بَدَا لَكِ أَوْ أَفِيقِي فَقَبْلِي قَدْ مَضَى وَهُوَ الْحَمِيدُ

أَبُو الْعَوْرَاءِ لَمْ أَكْمَدْ عَلَيْهِ وَقَيْسٌ فَاتَنِي وَأَبُو يَزِيدُ

٧٤ — البيت للراعى ، واسمه عبيد بن حصين النميرى ، من قصيدة له يمدح بها عبد الله بن معاوية بن أبى سفيان ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

طَافَ الْخَيَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمِّ عُلْوَانَ لاَ نَحْوٌ وَلاَ صَدَدُ

وقبل بيت الشاهد أبيات يصف فيها الثور ، وهى قوله :

أَوْ نَاشِطٌ أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ أَلْجَأَهُ نَفْحُ الشَّمَالِ فَأَمْسَى دُونَهُ العَقَدُ

حَتَّى إِذَا هَبَطَ الْأُحْدَانَ وَانْقَطَعَتْ عَنْهَا سَلاَسِلُ رَمْلٍ بَيْنَهَا وُهُدُ

صَادَفَ أَطْلَسَ مَشَّاءً بِأَكْلُبِهِ إِثْرَ الْأَوَابِدِ مَا يَنْمِي لَهُ سَبَدُ

اللغة : « طاف » مرّ ، ومنه قيل للعسس : طائف ، وبابه قال « هجدوا » رقدوا ، وناموا « نحو » توجه وقصد ، وهو مبتدأ حذف خبره ، وتقديره : لا توجه منها إلينا « صدد » بزنة جمل — هو القرب ، ومنه يقال : دارى صدد داره ، أى : قبالتها قريبة منها ، والناشط : الثور الوحشى ، والأسفع : الأسود المشرب حمرة « ألجأه » : اضطره « العقد » — بفتح العين وفتح القاف أو كسرها — جمع عقدة ، وهى ماتراكم وتعقد من الرمل « الأحدان » بضم الهمزة — قطع رمل متفرقة ، والأصل وحدان — بالواو — فقلبت واوه همزة « وهد » بضمتين ، بزنة كتب — جمع وهاد ، والوهاد : جمع وهدة — بفتح فسكون — وهى المكان المطمئن ، وضمير « صادف » المستتر فيه يعود إلى الناشط « أطلس » يريد به الصياد القانص ، وأصله الذئب « مشاء » هو صيغة مبالغة من مشى « أكلبه » جمع كلب « الأوابد » جمع آبدة ، وهى الوحوش « ينمى » يزيد « سبد »

... ...

أصله الصوف ، وأراد به المال والماشية « أشلى » أغرى ، كذا قيل ، وانتقده غير واحد من أئمة اللغة ؛ قال ابن منظور : « قال ثعلب : وقول الناس : أشليت الكلب على الصيد ؛ خطأ ، وقال أبو زيد : أشليت الكلب : أى دعوته ، وقال ابن السكيت : يقال : أوسدت الكلب بالصيد ، وأسدته : إذا أغريته ، ولا يقال أشليته ، إنما الإشلاء الدعاء ، يقال : أشليت الشاة والناقة ، إذا دعوتهما بأسمائهما لتحلبهما » اهـ كلامه ، وقد ثبت صحة أشليت الكلب بمعنى أغريته وقد وقع ذلك كثيرا فى الشعر العربى وفسره به جماعة من أئمة اللغة ، انظر قول زياد الأعجم :

أَتَيْنَا أَبَا عَمْرٍو فَأَشْلَى كِلاَبَهُ ... عَلَيْنَا فَكِدْنَا بَيْنَ بَيْتَيْهِ نُؤْكَلُ

وانظر قول الفرزدق يهجو جريرا :

تُشْلِي كِلاَبَكَ وَالْأَذْنَابُ شَائِلَةٌ ... عَلَى قُرُومٍ عِظَامِ الْهَامِ وَالْقَصَرِ

وانظر ما أنشده أبو هلال العسكرى :

أَلاَ أَيُّهَا الْمُشْلِي عَلَيَّ كِلاَبَهُ ... وَلِي غَيْرَ أَنْ لَمْ أُشْلِهِنَّ كِلاَبُ

تجد معنى الإغراء واضحا من هذه الأبيات كلها . وقوله فى البيت المستشهد به « سلوقية » أراد كلابا سلوقية ، وهى المنسوبة إلى سلوق — بفتح السين وضم اللام مخففة — وهو موضع باليمن تنسب إليه الدروع والكلاب ، وقيل : هو موضع ببلاد الروم « إصمت » قال ياقوت : « هو اسم علم لبرّية بعينها ، وقال بعضهم : العلم هو : وحش إصمت ، الكلمتان جميعا ، وقال أبو زيد : يقال : لقيته بوحش إصمت ، و ببلدة إصمت ، أى : بمكان قفر » اهـ « أصلابها » جمع صلب ، وهو وسط الظهر من العنق إلى العجز « أود » بفتحتين ، بزنة جمل — هو الاعوجاج ، قال الأصمعى : «إذا كان فى ظهر الكلب احديداب قليل كان أفره له ، و إذا كان الكلب واسع الفقحة كان ذلك أسرع لجريه » اهـ

المعنى : أغرى هذا الصياد كلابه السلوقية الموصوفة بأنها فى أصلابها اعوجاج بوحوش هذه البرية .

الإعراب : « أشلى » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الأطلس ، وهو فاعله « سلوقيةً » مفعول به « باتت » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر ، وخبره محذوف يدلّ عليه ما بعده « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر « لها » متعلق بمحذوف خبر بات « بوحش » جارّ ومجرور متعلق بقوله « أشلى » السابق « إصمت » مضاف إليه « فى أصلابها » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « أود » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة لسلوقية

﴿ تنبيه ﴾ حكم العلم المركب تركيب إسناد — وهو المنقول من جملة — أن يحكى أصله ، ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، لـكنه بمقتضى القياس جائز اهـ

(وَ) من العلم (مَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا) وهو : كل اسمين جعلا اسما واحدا ، منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، نحو : بَعْلَبَكّ ، وحَضْرَمَوْت ، وَمَعْدِي كَرِب ، وسِيبَوَيْه ، و (ذَا) المركب تركيب مزج (إِنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمّ) أى : خُتِم (أُعْرِبَا) إعراب مالا ينصرف على الجزء الثانى ، والجزء الأول يبنى على الفتح ، مالم يكن آخره ياء كمعدى كرب ، فيبنى على السكون ، وقد يبنى ماتمّ بغير « وَيْهِ » على الفتح تشبيهاً بِخَمْسَةَ عَشَرَ ، وقديضاف صدره إلى عجزه . والأول هو الأشهر ؛ أما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه وَعَمْرَوَيْهِ ، فإنه مبنى على الكسر ؛ لما سلف ، وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير « وَيْهِ » .

(وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ) وهو : كل اسمين جعلا اسماً واحداً ، مُنَزَّلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين ، وهو على ضربين : غير كنية (كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وَ) كنية ، مثل (أَبِي قُحَافَهْ) و إعرابه إعراب غيره من المتضايفين

(وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ) التى لا تؤلف غالباً كالسباع والوحوش والأحناش (عَلَمْ)

الشاهد فيه : قوله « إصمت » حيث سمى به ، وأصله فعل أمر وفيـه ضمير مستتر ، فهو من باب نقل الجملة المركبة من فعل وفاعل إلى العلمية ، وليس منقولا عن فعل الأمر وحده كما زعم جماعة

بقى أن تتساءل قائلا : إن المعروف فى فعل الأمر من « صمت » إنما هو «اصمت» بهمزة وصل مضمومة ، وضم الميم ؛ والمنقول فى هذا العلم قطع الهمزة مكسورة وكسر الميم ، فكيف تغير عما كان عليه من ثلاث جهات؟

والجواب : أما عن قطع الهمزة فقد قال ياقوت : « وقطعت همزته ليجرى على غالب الأسماء ، وهكذا جميع مايسمى به من فعل الأمر » اهـ ، ومثله للمحقق الرضى ، واستشهد بالبيت على أنه إذا سمى بفعل فيـه همزة وصل قطعت . وأما كسر الهمزة وكسر الميم فقد وجهه العلماء بأحد ثلاثة توجيهات : الأوّل : أن يكون ذلك لغة لم تصل إليهم إلا عن طريق هذا البيت ، يعنى أن صمت يصمت قد ورد من باب نصر و باب ضرب ؛ فأما باب نصر فهو المشهور المعروف ، وأما باب ضرب فهو قليل لم يسمع إلا فى هذا البيت ، والثانى : أن يكون التغيير قد حصل لأجل النقل للعلمية ، والثالث ــ وهو يخرجه عن الاستشهاد ــ أن يكون علما مرتجلا على هـذه الزنة ، وغايته أن مادّته وافقت مادّة فعل الأمر من صمت . قال ياقوت : « وكسر الهمزة إما لغة لم تبلغنا ، و إما أن يكون غير فى التسمية به عن « اصمت » بالضم الذى هومشهور فى مضارع « صمت » ، و إما أن يكون مجردا مرتجلا » اهـ باختصار و إيضاح يسيرين ، ومثله لابن يعيش ، وابن جنى ، وابن المستوفى

عوضاً عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعى إليه ، وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم ، وهو (كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا) ؛ فلا يضاف ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ، ولا ينعت بالنكرة ، ويبتدأ به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى «أُسَامَةَ» ، و « ثُعَالَةَ » ، ووزن الفعل فى « بَنَاتِ أَوْبَرَ » ، و «ابن آوى » ، والزيادة فى « سُبْحَانَ » علم التسبيح ، و « كَيْسَانَ » علم على الغدر .

وعَلَمْ : مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . ولَفْظًا : تمييز ، أى : العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ .

(وَهْوَ) من جهة المعنى (عَمّْ) وشاع فى أمته ؛ فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص ، لما عرفت ، وهذا معنى ماذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن « أُسَامَةَ » ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا ، وأنه فى الشياع كأسد . وهو مذهب قوم من النحاة ، لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا ، وفى كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ، فإن كلامه فى هذا حاصله أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن ، ومَثَّله بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام ، فلا يبعد أن يوضع له علم .

قال بعضهم : والفرق بين « أسد » و « أسامة » أنّ «أَسَدًا » موضوع للواحد من آحاد الجنس لابعينه فى أصل وضعه ، و « أُسَامة » موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن ، فإذا أطلقت « أسدا » على واحد أطلقته على أصل وضعه ، وإذا أطلقت « أُسَامة » على واحد فإنما أردت الحقيقة ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا ، لاباعتبار أصل الوضع ، قال الأندلسى شارح الجزولية : وهى مسألة مشكلة .

(مِنْ ذَاكَ) الموضوع علماً للجنس (أُمُّ عِرْيَطٍ) وَشَبْوَةُ (لِلْعَقْرَبِ * وَهٰكَذَا ثُعَالَةٌ) وأبو الْحُصَيْنِ (لِلثَّعْلَبِ) ، وأسامة وأبو الحارث للأسد ، وذُؤَالة وأبو جَعْدَة للذئب ، (وَ مِثْلُهُ بَرَّةُ علم (لِلْمَبَرَّهْ) بمعنى البر ، و (كَذَا فَجَارِ) بالكسر كحَذَامِ (عَلَمْ لِلْفَجْرَه) بمعنى الفجور ، وهو : الميل عن الحق ، وقد جمعهما الشاعر فى قوله :

٧٥ — إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

٧٥ — البيت من قصيدة للنابغة الذبيانى ، ومطلعها :

طَالَ الثَّوَاءُ عَلَى رُسُومِ دِيَارِ قَفْرٍ أُسَائِلُهَا ، وَمَا اسْتِخْبَارِى ؟ !

وسببها أن زرعة بن عمرو بن خويلد كان قد لقى النابغة بسوق عكاظ ، فأشار عليه أن يحرّض قومه على قتال حلفائهم من بنى أسد ، فأبى النابغة ذلك ، ثم بلغه أن زرعة يتهدّده ، فقالها يهجوه ؛ وقبل بيت الشاهد — وهو أوّل القصيدة فى بعض الروايات — قوله :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ — وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا — يُهْدِى إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو إِنَّنِى رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِى

أَرَأَيْتَ يَوْمَ عُكَاظَ حِينَ لَقِيتَنِى تَحْتَ الْعَجَاجِ فَمَا شَقَقْتَ غُبَارِى

اللغة : « الثواء » بفتح الثاء المثلثة — الإقامة « رسوم » جمع رسم ، وهو ما كان لاصقا بالأرض من آثار الديار « قفر » هو صفة للديار ، ومعناها التى لانبات بها ولاماء «وما استخبارى» ينكر على نفسه أن يسائل ديارا لاتجيب سائلها « نبئت » بالبناء للمجهول وبالتضعيف ، من « نبأه » إذا أخبره « والسفاهة كاسمها » أى : أن اسم السفاهة قبيح وفعلها قبيح مستشنع كقبح اسمها وشناعته ، والسفاهة : نقيض الحلم « ضرارى » مصدر ضاره — بتشديد الراء — بمعنى ضره « شققت غبارى » يريد أنك لم تلحقنى ولم تكن مثلى « برة ، فجار » قال ابن منظور : « فجار : اسم للفجرة — بفتح الفاء وسكون الجيم — وهى الفجور ، وهو معرفة ، وزنته كقطام ، قال النابغة : إنا اقتسمنا . . . البيت ، قال ابن سيده : قال ابن جنى : فجار معدولة عن فجرة ، وفجرة علم غير مصروف ، كما أن برة كذلك ، وقول سيبويه : إنها معدولة عن الفجرة — تفسير على طريق المعنى لاعلى طريق اللفظ ، وذلك أن سيبويه أراد أن يعرف أنه معدول عن فجرة علما فيريك ذلك ، فعدل عن لفظ العلمية المراد إلى لفظ التعريف فيها المعتاد ؛ وكذلك لو عدلت عن برة قلت : برار ، كما قلت : فجار ، وشاهد ذلك أنهم عدلوا حذام وقطام عن حاذمة وقاطمة ، وهما علمان ، فكذلك يجب أن تكون فجار معدولة عن فجرة علما أيضا » اهـ

الإعراب : « إنا » إن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها « اقتسمنا » فعل وفاعل « خطتينا » مفعول به ، ونا : مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر إن « بيننا » ظرف متعلق باقتسم ، والضمير مضاف إليه « فحملت » الفاء عاطفة ، حملت : فعل وفاعل « برة » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « واحتملت » الواو عاطفة ، احتملت : فعل وفاعل « فجار » مفعول به ، مبنى على الكسر فى محل نصب

الشاهد فيه : قوله « فجار » حيث استعمله علما على الفجرة ، وهى الفجور الذى هو الميل عن الحق ، وقد عرفت ما فيه من عبارة ابن منظور التى سقناها فى صدر الكلام

ومثله « كَيْسَان » علم الْغَدْر ، ومنه قوله :

٧٦ — إذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ ... إلَى الغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ المُرْدِ

وكذا « أمُّ قَشْعَمٍ » للموت ، و « أم صَبُور » للأمر الشديد

فقد عرفت أن العلمَ الجنسي يكون للذوات والمعانى ، ويكون اسما وكنية

﴿خاتمه﴾ قد جاء علم الجنس لما يؤلف ، كقولهم للمجهول العين والنسب: «هَيَّان بن بَيَّان» وللفرس : « أبو الْمَضَاء » ، وللأحمق : « أبو الدَّغْفَاء » ، وهو قليل

---

٧٦ — البيت لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن ، وقبله :

إذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمُ ... غَرِيباً فَلَا يَغْرُرْكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدِ

وذكر ابن دريد أن البيتين للنمر بن تولب فى بنى سعد ، وهم أخواله ، قاله فى اللسان . وقد روى ابن قتيبة فى كتابه الشعر والشعراء (طبع أوروبا) وأبو العباس المبرد فى الكامل ، البيت السابق على بيت الشاهد منسوبا إلى النمر بن تولب ، وذكرا معه بيتا آخر ، وهو :

فَإنَّ ابْنَ أُخْتِ القَوْمِ مُصْغًى إنَاؤُهُ ... إذَا لَمْ يُزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَلْدِ

وليس فى كتاب الشعر والشعراء المطبوع فى مصر سوى هذا البيت

اللغة : « كيسان » اسم للغدر ، وقال ابن الأعرابى : « الغدر يكنى أبا كيسان ، وقال كراع : هى طائية » ، وكل هذا أصله من الكيس ، وهو العقل « كهولهم » الكهول : جمع كهل ، وهو الذى وخطه الشيب « أدنى » روى صاحب اللسان فى مكانه «أسمى» وروى بدله « أولى» وقوله « المرد » جمع أمرد ، وهو الغلام الذى لم ينبت الشعر فى وجهه ، ويقال : غلام أمرد ، ولا يقال : جارية مرداء «مصغى إناؤه» يريد أنه ينقص حقه ، ولا يستوفى حظه ، وأصل إصغاء الإناء إمالته ، فإذا مال الإناء أريق مافيه

الإعراب : « إذا » ظرفية مضمنة معنى الشرط « ما » زائدة « دعوا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط « كيسان » بالنصب مفعول به ، وبالضم منادى بحرف نداء محذوف : أى يا كيسان « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث «كهولهم» اسم كان ، والضمير مضاف إليه « إلى الغدر » متعلق بقوله « أدنى » الآتى « أدنى » خبر كان « من شبابهم » متعلق بأدنى أيضا ، والضمير مضاف إليه « المرد » صفة لشباب

الشاهد فيه : قوله « كيسان » حيث استعمله اسما للغدر ، والبيت ظاهر الدلالة على ذلك

اسم الإشارة

اسم الإشارة : ماوضع لمشار إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده بالعد ، وهى ستة ؛ لأنه : إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع (بِذَا) مقصورا (لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ) ، وقد يقال « ذَاءِ » — بهمزة مكسورة بعد الألف — و « ذائه » — بهاء مكسورة بعد الهمزة — و (بِذِى وَذِهْ) وتِهْ — بسكون الهاء ، وبكسرها أيضاً : بإشباع ، وباختلاس فيهما — و (تِى) و (تَا) وذات (عَلَى الْأُنْثَى) المفردة (اقْتَصِرْ) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها ، كما حكاها فى التسهيل (وَذَانِ) و (تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ) : الأول لمذكره ، والثانى لمؤنثه (وَفِى سِوَاهُ) أى : سوى المرتفع ، وهو المجرور والمنتصب (ذَيْنِ) و (تَيْنِ) بالياء (اذْكُرْ تُطِعْ) ، وأما « إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ » فمؤول[1] (وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا) أى : مذكرا كان أو مؤنثا (وَالْمَدُّ أَوْلَى) فيه من القصر ؛ لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ؛ قال الله تعالى : « هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ » ، والقصر لغة تميم

﴿ تنبيه ﴾ استعمال « أولاء » فى غير العاقل قليل ، ومنه قوله :

٧٧ — ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولٰئِكَ الْأَيَّامِ

---

(١) ذكروا له تأويلات كثيرة ؛ منها أن هـذه الآية قد جاءت على لغة من يلزم المثنى الألف فى جميع أحواله ؛ ومنها أن « إنّ » هنا حرف جواب بمعنى نعم ، مثل قول ابن الزبير « إن وراكبها » جوابا لمن قال له : لعن الله ناقة حملتنى إليك ، ومنها أن اسم إن ضمير شأن محذوف ، وهذان ساحران جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر إن

٧٧ — البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها الفرزدق ، وقبله — وهو المطلع — قوله :

سَرَتِ الْهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامِ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

اللغة : « مرام » يحتمل أن يكون مصدرا ميميا من قولهم : رام الشىء يرومه روما ومراما ، ويحتمل أن يكون اسم مكان أو زمان من هذا الفعل أيضا ، والميم زائدة فى كل حال ، وزنته مفعل ، مثل مفتح ومدخل ؛ فأصله مروم — بسكون الراء وفتح الواو — فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها أصالة وانفتاح ما قبلها بعد نقل الحركة ، فصارت مراما « ذم » قال ابن هشام : « الأرجح فيه كسر الميم الذى هو واجب إذا فك الإدغام على لغة الحجاز ، ودونه

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى البُعْدِ) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (أَنْطِقَا) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ حَرْفًا) ألف «انْطِقَا» مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، وحرفًا: حال من الكاف، أى: انطقن بالكاف محكوما عليه بالحرفية، وهو اتفاق، ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو «غُلَامَكَ» ولحق الكاف للدلالة على الخطاب، وعلى حال المخاطب: من كونه مذكرا أو مؤنثا، مفردا أو مثنى أو مجموعا، فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه — وهى ستة كما تقدم — فذلك ستة وثلاثون، يجمعها هذان الجدولان

وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما: أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال

الفتح للتخفيف، وهو لغة بنى أسد، والضم ضعيف، ووجهه إرادة إتباع اللام للفاء» اه، وانظر كتابنا دروس التصريف (القسم الأوّل ص ١٧٠ وما بعدها) وقوله «المنازل» هو جمع منزل أو منزلة، وكونه جمع منزلة هنا أولى لقوله فيما بعد: منزلة اللوى، ويقال: منزل ومنزل، مثل مكان ومكانة ومقام ومقامة. وقوله «اللوى» قال ياقوت: «اللوى – بكسر اللام وفتح الواو والقصر – وهو فى الأصل منقطع الرملة، يقال: قد ألويتم فانزلوا، إذا بلغوا منقطع الرمل، وهو أيضا: موضع بعينه قد أكثرت الشعراء من ذكره، وخلطت بين ذلك اللوى والرمل، فعز الفصل بينهما، وهو واد من أودية بنى سليم، ويوم اللوى وقعة كانت فيه لبنى ثعلبة على بنى يربوع» اه كلامه

الإعراب: «ذم»: فعل أمر، مبنى على السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، أو حرّك بالفتح قصدا إلى التخفيف، أو حرّك بالضم للإتباع، وفاعله ضمير مستتر فيه «المنازل» مفعول به «بعد» ظرف متعلق بذم؛ أو متعلق بمحذوف حال من المنازل «منزلة اللوى» مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى بعد «والعيش» معطوف على المنازل «بعد» مثل سابقه «أولئك» اسم إشارة فى محل جر بالإضافة إلى بعد، والكاف حرف خطاب «الأيام» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه

الشاهد فيه: قوله «أولئك الأيام» حيث أشار بأولاء إلى الأيام، وهو جمع يوم، وهو من غير العقلاء؛ فيكون ذلك دليلا على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع مطلقا: سواء أكان من العقلاء؟ أم لم يكن، ومثله قوله تعالى: (إنّ السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) هذا توجيه كلام الشارح. وقال ابن هشام: «ويروى الأقوام بدل الأيام، فلا شاهد فيه، وزعم ابن عطية أن رواية الأقوام هى الصواب، وأن الطبرى غلط إذ أنشده الأيام، وأن الزجاج تبعه فى هذا الغلط» اه، ورواية النقائض لمحمد بن حبيب «الأقوام» كما ذهب إليه ابن عطية

منها مع أحوال المشار إليه الستة ، مبتدئا منها بالمفرد بقسميه ، ثم بالمثنى كذلك ، ثم بالمجموع كذلك ، وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ، ثم المثنى، ثم المجموع ، ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ، ثم المثنى ، ثم المجموع .

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليـه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليـه	المخاطب
كيف	ذَاكَ	الرجلُ	يا رجلُ	كيف	تِيكَ	المرأة	يا رجلُ
كيف	ذانِكَ	الرجلانِ	يا رجلُ	كيف	تَانِكَ	المرأتانِ	يا رجلُ
كيف	أولئكَ	الرجال	يا رجلُ	كيف	أولئكَ	النساءُ	يا رجلُ
كيف	ذا كُمَا	الرجلُ	يا رجلانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا رجلانِ
كيف	ذانِكما	الرَّجُلاَن	يا رَجُلاَنِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا رجلانِ
كيف	أولئِكُمَا	الرجالُ	يا رجلانِ	كيف	أولئِكُمَا	النساءُ	يا رجلانِ
كيف	ذا كُمْ	الرجلُ	يا رجالُ	كيف	تِيكُمْ	المرأةُ	يا رجالُ
كيف	ذانِكُمْ	الرجلان	يا رجالُ	كيف	تَانِكُمْ	المرأتانِ	يا رجالُ
كيف	أولئِكم	الرجال	يا رجالُ	كيف	أولئِكُمْ	النساءُ	يا رجالُ
كيف	ذاكِ	الرجلُ	يا امرأةُ	كيف	تِيكِ	المرأةُ	يا امرأةُ
كيف	ذانِكِ	الرجلان	يا امرأةُ	كيف	تَانِكِ	المرأتانِ	يا امرأةُ
كيف	أولئكِ	الرجال	يا امرأةُ	كيف	أولئكِ	النساءُ	يا امرأةُ
كيف	ذا كُمَا	الرجلُ	يا امرأتانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا امرأتانِ
كيف	ذانِكُمَا	الرجلانِ	يا امرأتانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا امرأتانِ
كيف	أولئكُمَا	الرجال	يا امرأتانِ	كيف	أولئكُمَا	النساءُ	يا امرأتانِ
كيف	ذا كُنَّ	الرجلُ	يا نساءُ	كيف	تِيكُنَّ	المرأةُ	يا نساءُ
كيف	ذانِكُنَّ	الرجلان	يا نساءُ	كيف	تَانِكُنَّ	المرأتانِ	يا نساءُ
كيف	أولئِكُنَّ	الرجال	يا نساءُ	كيف	أولئِكُنَّ	النساءُ	يا نساءُ

وإنما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافا ، واللازم باطل ؛ لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال ،

وتلحق هـذه الكاف اسم الإشارة (دُونَ لَامٍ) كما رأيت ، وهى لغة تميم (أَوْ مَعَهْ) وهى لغة الحجاز ، ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة ، بل مع المفرد مطلقا نحو « ذَلِكَ » ، و « تِلْكَ » ، ومع « أُولَى » مقصورا نحو « أُولَاكَ » ، و « أُولَالِكَ[1] » . وأما المثنى مطلقا ، و « أُولَاءِ » الممدود ؛ فلا تدخل معهما اللام (وَاللَّامُ إنْ قَدَّمْتَ هَا) التنبيه فهى (مُمْتَنِعَهْ) عند الكل ؛ فلا يجوز اتفاقا « هٰذَا لِكَ » ولا « هٰاتِلْكَ » ولا « هٰؤُلَالِكَ » ؛ كراهة كثرة الزوائد

﴿ تنبيه ﴾ أفهم كلامه أن « ها » التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو « هٰذَا » ، و « هذه » ، و « هٰذَان » ، و « هاتان » ، و « هؤلاء » وعلى المصاحب لها وحدها ، نحو « هذاك » ، و « هاتيك » ، و « هذانك » ، و « هاتانك » ، و « هؤلائك » . لكن هذا الثانى قليل ، ومنه قول طرفة :

٧٨ — رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَـذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

---

(١) قد ورد منه قول الشاعر :

أُولَالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلَّا أُولَالِكَا

٧٨ — البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من معلقته التى مطلعها :

لِخَوْلَةَ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تَلُوحُ كَبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا زَالَ تَشْرَابِى الْخُمُورَ وَلَذَّتِي وَبَيْعِى وَإِنْفَاقِى طَرِيفِى وَمُتْلَدِى

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِى الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، وهو ماشخص من آثار الدار « برقة » بضم فسكون — هى كل رابية فيها رمل وطين ، أو حجارة وطين يختلطان ، وفى بلاد العرب نيف ومائة برقة عدّها صاحب القاموس ، وذكر منها برقة ثهمد . « ثهمد » اسم موضع بعينه ، وقال ياقوت : « قال نصر : ثهمد جبل أحمر فارد من أخيلة الحمى حوله أبارق كثيرة فى ديار غنى ، وقال غيره : ثهمد موضع فى ديار بنى عامر ، وأنشد بيت طرفة » اهـ بحروفه « تلوح » : تبدو وتظهر « الوشم » أن يغرز بالإبر فى الجلد ثم يذرّ عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهرا

(وَبِهُنَا) المجردة من « ها » التنبيه (أَوْ ههُنَا) المسبوقة بها (أَشِرْ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ) أى : قريبه ، نحو « إِنَّا ههُنَا قَاعِدُونَ » (وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ فِي الْبُعْدِ) نحو : هُنَاكَ ، وهاهُنَاكَ ، (أَوْ بِثَمَّ فُهْ) أى : انطق فى البعد بثَمَّ ، نحو « وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ » (أَوْ هَنَّا) بالفتح والتشديد (أَوْ بِهُنَالِكَ) أى : بزيادة اللام مع الكاف (انْطِقَنْ) على لغة الحجاز ، كما تقول «ذلك» نحو « هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ» ولا يجوز « هاهنالك » كما لا يجوز «هذا لك» على اللغتين (أَوْ هِنَّا) بالكسر والتشديد ، قال الشاعر :

« تشرابى » بفتح التاء وسكون الشين ــ هو تفعال من الشرب ، والفرق بين الشرب والتشراب أن الشرب يطلق على القليل والكثير ، والتشراب يطلق على الكثير دون القليل ، وكذا كلّ ما كان على زنة التفعال مثل التكرار والتلعاب والترداد والتجوال والتهذار ، وهذا مذهب سيبويه ، وزعم الفراء والكوفيون أن التفعال هو التفعيل نفسه ، إلا أن الياء قلبت ألفا ، وليس بشىء « طريفى » ومثله الطارف ، هو مااستحدثه الرجل واكتسبه « ومتلدى » ومثله التالد والتليد والتلاد ، وهو : ماورثه عن آبائه « تحامتنى » تركتنى وابتعدت عنى وطلبت لنفسها الحماية منى « العشيرة » أراد معاشريه ومخالطيه ، سواء أكانوا من أهل بيته أم لم يكونوا ، و « البعير المعبد » بزنة اسم المفعول ــ هو الأجرب ، وقيل : هو المهنوء الذى سقط وبره فأفرد عن الإبل . وقوله « بنى غبراء » الغبراء : هى الأرض ، و بنوها : هم الفقراء ، و يدخل فيهم الأضياف « الطراف » ــ بزنة كتاب ــ قبة من جلد يتخذها المياسير والأغنياء خاصة . «الممدد» : الذى قد مدّ بالأطناب؛ يريد أنه معروف للناس عامّة : للفقراء لأنه يعطيهم و يمنحهم ، وللأغنياء لأنه جليل عظيم القدر

الإعراب : « رأيت» فعل وفاعل « بنى غبراء » مفعول أوّل ، ومضاف إليه « لاينكروننى » جملة من فعل وفاعل ومفعول فى محل نصب مفعول ثان لرأى « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « أهل» معطوف على ضمير الجمع فى « ينكروننى » الواقع فاعلا ، وهو الواو ، ولم يحتج للتأكيد بالضمير المنفصل للفصل « هذاك » اسم الإشارة فى محل جر بالإضافه إلى أهل ، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان « الممدّد » صفة للطراف

الشاهد فيه : قوله « هــذاك » حيث لحقت « ها » التنبيه اسم الإشارة المصاحب لكاف الخطاب ، وذلك مما يقل وجوده فى كلام العرب ، بل لم يقع لى فى كلامهم غير البيت مما اجتمعت فيه « ها » التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم الإشارة ، وأما اجتماع « ها » مع لام البعد فلم يرد عن العرب منه شىء ، ولا أدرى لماذا اعتبرالعلماء لحاق « ها » التنبيه اسم الإشارة المتصل بالكاف جائزا مادام لم يرد سوى هــذا البيت ، ولم يعتبروه ممتنعا كما لو كانت اللام موجودة ثم يحكموا على هــذا البيت بالشذوذ ؟ ! ولعلهم حفظوا ما لم يبلغنا ، أو سمعوا عمن يوثق بعربيته استعمال ذلك فى غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه ؛ فلذلك جعلوه قاعدة مطردة ! !

٧٩ — هَنَّا وهِنَّا وَمِنْ هُنَّا لَهُنَّ بِهَا ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالأَيْمَانِ هَيْنُومُ

٧٩ — البيت لذى الرمّة ، غيلان بن عقبة ، من قصيدة طويلة مطلعها :

أَأَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

وهو يصف فيها فلاة بعيدة الأطراف مترامية الأرجاء ، وقبل بيت الشاهد قوله :

لِلجِنِّ بِاللَّيْلِ فِي أَرْجَائِهَا زَجَلٌ كَمَا تَنَاوَحَ يَوْمَ الرِّيحِ عَيْشُومُ

هَنَّا وَهِنَّا وَمِنْ هُنَّا ... ... البيت ، وبعده :

دَوِّيَّةٌ وَدُجَى لَيْلٍ كَأَنَّهُمَا يَمٌّ تَرَاطَنُ فِي حَافَاتِهِ الرُّومُ

اللغة : « أأن » هذه الهمزة هى همزة الاستفهام ، وأن : هى المصدرية ، واللام الجارّة التى تفيد التعليل مقدّرة قبلها ، وهذه اللام متعلقة بقوله « مسجوم » آخر البيت ، أى : أماء الشوق منسكب لترسمك منزلة كانت تسكنها خرقاء « ترسمت » : تبينت ، ونظرت ، والأصل فيه رسم الدار ، أى تعرفت رسم دارها « خرقاء » : هو لقب مية صاحبته « الصبابة » هى رقة الشوق « مسجوم » سائل ، منسكب ، وباب فعله دخل « زجل » بفتحتين — هو اللعب والجلبة ورفع الصوت ، ويخصّ بالتطريب ، وباب فعله فرح « تناوح » تحرّك واهتزّ ، أو أحدث صوتا شبيها بالنوح « عيشوم » بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة بعدها شين — هو شجر يسمع له صوت مع الريح « هنا » ضبطه فى اللسان بفتح الهاء فى الكلمات الثلاث . وكذلك ضبطه العلامة الصبان نقلا عن الرودانى ، أما الشارح العلامة فقد وزع الحركات الثلاث عليها ؛ فأعطى كل كلمة حركة ، وقد نقل ابن منظور كسر الهاء مع تشديد النون عن الفراء على لغة تقولها قيس وتميم ، ونقل عن الأزهرى الفتح وإنكار الكسر ، وقد حكى السيرافى فتح الهاء وكسرها مع تشديد النون ، لكنه قضى بأن الكسر ردىء « لهنّ » الضمير يعود إلى الجنّ « بها » الضمير يعود إلى الفلاة « هينوم » صوت لا يفهم ولا يميز « دوية » بفتح الدال وكسر الواو مشدّدة وفتح الياء مشدّدة أيضا — ومثلها الدو ، والداوية — بكسر الواو والياء بعدها مشدّدة أو مخففة — وهى الفلاة الواسعة ، وقيل : الفلاة إذا كانت بعيدة الأطراف مستوية واسعة فهى دوية وداوية « تراطن » تكلم بكلام لا يفهمه العرب ، وباب المجرد منه نصر ، وهذا الفعل يحتمل أن يكون ماضيا فنونه مفتوحة ويحتمل أن يكون مضارعا حذفت منه إحدى التاءين وأصله تتراطن فنونه مرفوعة

الإعراب : « هنا » ظرف مكان متعلق بالاستقرار الذى يتعلق به قوله « للجنّ » فى البيت السابق ، مبنى على السكون فى محلّ نصب ، وجعله العينى متعلقا بقوله « زجل » وليس بذاك « وهنا ، ومن هنا » : الأوّل ظرف مكانى والثانى جار ومجرور ، وهما معطوفان على السابق « لهنّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « بها » متعلق بما تعلق به السابق « ذات » منصوب على

تروى الأولى بالفتح ، والثانية بالكسر ، والثالثة بالضم ، بتشديد النون فى الثلاث ، وكلها بمعنى ، وهو الإشارة إلى المكان ، لكن الْأُولَيَان للبعيد ، والأخيرة للقريب ، وربما جاءت للزمان ، ومنه قوله :

٨٠ — حَنَّتْ نَوَارِ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ ‏ وَبَدَا ٱلَّذِى كَانَتْ نَوَارِ أَجَنَّتِ

الظرفية متعلق أيضا بما تعلق به الجار‌ّان قبله « الشمائل» مضاف إليه « والأيمان » معطوف على الشمائل « هينوم » مبتدأ مؤخر

الشاهد فيه : قوله « هنا وهنا ومن هنا » حيث استعملت هذه الكلمات الثلاث مشارا بها إلى المكان

واعلم أن الأصل فى « هنا » — بتخفيف النون وتشديدها — أنها ظرف مكان ، قال ابن منظور : « هنا — بضم الهاء والنون مخففة — ظرف مكان ، تقول : جعلته هنا ، أى : فى هذا الموضع . وهنا — بتشديد النون — بمعنى هنا — بتخفيفها — ظرف أيضا » اهـ ببعض إيضاح ثم أشربت معنى الإشارة فصارت — مع كونها ظرفا — يشار بها إلى المكان ، وهى لاتخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجرّ بمن أو إلى ، والمقصود أنها فى محل نصب مالم تسبق بأحد هذين الحرفين فتكون فى محل جر ، فان كانت مضمومة الهاء مشدّدة النون فهى للقريب ؛ وإن كانت مخففة النون ، ولا تكون حينئذ إلا مضمومة الهاء ؛ فإن كانت مع ذلك مجردة عن اللواحق أو معها «ها» التنبيه وحدها فهى للقريب أيضا ، وإن كانت مخففة النون ولحقتها الكاف وحدها أو الكاف مع اللام فهى للبعيد ، وكذا إن كانت مشدّدة النون مفتوحة الهاء أومكسورتها ، هذا ملخص كلام الشارح ، وقال ابن هشام : إن « ها » التنبيه لاتدخل على اسم الإشارة المختصّ بالبعيد ؛ فيؤخذ منه مع كلام الشارح أنها لاتدخل على « هنا » المشدّدة النون المفتوحة الهاء أوالمكسورتها، لكن حكى ابن منظورعن الفراء والأزهرى دخولها عليهمافيقال‌ههنا — بهاء التنبيه مع تشديد النون — أما هاء « هنا » فالفراء يرويها مكسورة ومفتوحة ، والأزهرى يرويها مفتوحة ، فلا يكون كلام ابن هشام على عمومه ، قال ابن منظور : « والعرب تقول إذا أرادت البعد : هنا ، وههنا ، وهناك ، وههناك » اهـ ، والنون فى كل ذلك مشدّدة والهاء مفتوحة ، وهو كلام فى غاية الصراحة فى مخالفة ماذكره ابن هشام

٨٠ — قال ابن برى : «هذا البيت لحجل — بفتح الحاء وبسكون الجيم — ابن نضلة — بفتح فسكون — وكان سبى النوار بنت عمرو بن كلثوم » اهـ . وقيل : قائله شبيب بن جعيل — بضم الجيم وفتح العين — وهو ابن النوار بنت عمرو بن كلثوم ، وكان بنو قنينة الباهليون أسروا شبيبا هذا فى حرب وقعت بينهم وبين تغلب فأرنت أمه النوار (أى ناحت) فقال هذا ، وبعده :

... ...

لَمَّا رَأَتْ مَاءَ السَّلَى مَشْرُوباً وَالْفَرْثَ يُعْصَرُ فِي الْإِنَاءِ أَرَنَّتِ

اللغة : « حنت » مأخوذ من الحنين ، وهو الشوق ونزاع النفس إلى الشيء « نوار » من أسماء النساء ، وأصل أخذه من قولهم « نارت المرأة تنور » إذا نفرت من الريبة ، وهو مبنى على الكسر فى لغة جمهور العرب ، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لاينصرف « بدا » ظهر « أجنت » أخفت وكتمت وسترت « السلى » بفتح السين وبالقصر — الجلدة الرقيقة التى يكون فيها الولد من البهائم ، وهى المشيمة له « الفرث » بفتح فسكون — السرجين مادام فى الكرش « أرنت » صاحت وصوتت ، وبكاؤها لما توقعته من الهلاك

المعنى : يقول : إن النوار قد أظهرت من الحنين ونزوع النفس إلى أهلها ما كان خافيا من قبل ، وليس ذلك الوقت وقت الحنين وإظهار الجزع ، وإنها لما رأتنا فى فلاة محرقة موحشة ولا ماء لنا إلا ما نعصره من فرث الإبل وما خرج من المشيمة جزعت أشد الجزع

الإعراب : « حنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « نوار » فاعل ، مبنى على الكسر فى محل رفع ، أو مرفوع بالضمة الظاهرة « ولات » الواو للحال ، لات : حرف نفى « هنا » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب خبر لات ، واسمها محذوف ، والتقدير ولات الحين حين حنين « حنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة فى محل جرّ بإضافة « هنا » إليها « وبدا » الواو عاطفة ، بدا : فعل ماض « الذى » اسم موصول فاعل بدا « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « نوار » اسم كان « أجنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « لات هنا » حيث استعمل « هنا » اسم زمان ، بدليل وقوعها معمولة للات النافية ، وذلك لأن « لات » مختصة بدخولها على أسماء الأحيان ، كما سيجىء مفصلا فى بابه إن شاء الله ، فتكون هنا قد استعيرت من الظرفية المكانية للظرفية الزمانية ، هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وهو الذى جرينا عليه فى الإعراب ، وهو لايتم إلا بعد تسليم أن « لات » التى تليها « هنا » تكون أيضا عاملة عمل ليس ، وليست مهملة ، وأنها فى هذه الحالة أيضا تستوجب من الشروط ما كانت تستوجبه قبل دخولها على هنا . وقد ذهب إلى ذلك جماعة من النحاة ؛ منهم المحقق الرضى ، وهو مذهب سيبويه ، وذهب أبو على الفارسى ، وتبعه ابن مالك ، إلى أن «لات» فى هذا الموضع نافية مهملة لا عمل لها ، وأنها ليست على ما كانت تقتضيه حين العمل ، وأن « هنا » باقية على معناها من أنها اسم يشار به إلى المكان ، وهى متعلقة بمحذوف خبر ، وما يذكر بعدها فإما أن يكون اسما ، وإما أن يكون فعلا ؛ فإن كان اسما فهو المبتدأ ، كما فى قول الأعشى :

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

﴿ خاتمة ﴾ يفصل بين « ها » التنبيه و بين اسم الإشارة بضمير المشار إليه ، نحو : « ها أنَا ذَا ، وها نحنُ ذانِ ، وها نحنُ أولاء ، وها أنا ذِى ، وها نحن تانِ ، وهانحن أولاء ، وها أنتَ ذَا ، وها أنتما ذانِ ، وها أنتُمْ أولاء ، وها أنتِ ذِهِ ، وها أنتما تَانِ ، وها أنْتُنَّ أولاء ، وها هُوَ ذَا ، وهاهما ذانِ ، وهاهُمْ أولاء ، وهاهِىَ تَا ، وهاهُمَا تَانِ ، وهاهُنَّ أولاء » و بغيره قليلا ، نحو :

٨١ — هَا إنَّ ذِى عِذْرَةٌ

وكما فى قول الطرماح :

لاَتَ هَنَّا ذِكْرَى بَلَهْنِيَةِ الدَّهْـــرِ وَأَنَّى لِذِى السِّنِينَ الْمَوَاضِى

و إن كان مابعدها فعلا كما فى بيت الشاهد ، فهو منسبك بمصدر بواسطة أن المصدرية محذوفة ، كما حذفت فى قولهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ؛ وهذا المصدر مبتدأ كالاسم الصريح ، ومثال ذلك بيت الشاهد ، و إنما ذهبا إلى ذلك لأن « هنا » فى الأصل اسم إشارة للمكان ، فلو كانت اسم « لات » أو خبرها للزم على ذلك عدة أمور كلها مخالف لأصل عمل « لات » : الأول : أن يكون معمولها معرفة ، والثانى أن يكون معمولها اسم مكان ، الثالث : أن جعل جملة « حنت » مع فاعله المستتر مضافة إلى « هنا » كما تزعمون يلزم عليه إضافة اسم الإشارة وهو مما لايجوز ، وسيأتى لهذا مزيد إيضاح فى باب النواسخ، إن شاء الله تعالى

٨١ — هذه قطعة من بيت للنابغة الذبيانى ، وهو بتمامه :

هَاإنَّ ذِى عِذْرَةٌ إنْلَمْ تَكُنْنَفَعَتْ فَإنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِى الْبَلَدِ

وهذا بيت من قصيدة طويلة له تعتبر من المعلقات ، ومطلعها قوله :

يَادَارَمَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّـــنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله يعتذر إلى النعمان بن المنذر عما بلغه عنه من الوشايات :

فَلاَلَعَمْرُ الَّذِى قَدْ زُرْتُهُ حِجَجاً وَمَا هُرِيقَ عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدِ
وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغِيلِ وَالسَّنَدِ
مَا إنْ أَتَيْتُ بِشَىْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إذًا فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِى إلَىَّ يَدِى
إذًا فَعَاقَبَنِى رَبِّى مُعَاقَبَةً قَرَّتْ بِهَا عَيْنُ مَنْ يَأْتِيكَ بِالْحَسَدِ

اللغة : « ذى » اسم أشار به إلى ما ذكره من الحلف على أنه لم يأت بشىء يكرهه ، وقال التبريزى : الإشارة إلى القصيدة « عذرة » ـ بكسر العين المهملة وسكون الذال المعجمة ـ اسم للعذر ، و يقال : عذرته فيما صنع عذرا ـ من باب ضرب ـ أى : رفعت عنه اللوم « إن لم تكن » يروى فى مكانه « إلا تكن نفعت » وقوله « صاحبها » أى : صاحب العذرة ، وأراد به نفسه

وقد تُعَاد بعد الفصل توكيدا ، نحو : « هَا أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ » والله أعلم

« تاه » ضل عن الطريق « البلد » : الأثر ، والطريق . وقيل : المراد به هنا المفازة ، وذلك لأن من ضلّ فى المفازة فقد هلك ، فكنى بذلك عن الهلاك ، ويروى الشطر الثانى هكذا

☆ فان صاحبها مشارك النكد ☆

الإعراب : « ها » حرف تنبيه « إن » حرف توكيد ونصب « ذى » اسم إشارة للمؤنث ، اسم إن « عذرة » خبر إنّ « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير يعود إلى العذرة مستتر فيه « نفعت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم تكن ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر تكن «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « صاحبها » اسم إن ، والضمير مضاف إليه «مشارك» خبر إن « النكد » مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « ها إن ذى » حيث فصل بين « ها » التى للتنبيه وبين اسم الإشارة — وهو قوله « ذى » — بفاصل ، وهو إنّ المؤكدة ، وكلام الشارح رحمه الله تعالى يفيد أن الفصل بإنّ أو إحدى أخواتها كالفصل بغيرهن ، وأن الجميع يستوى فى قلة الفصل بهن ، لكن الذى ذكره المحقق الرضى أن الفصل بغير إنّ وأخواتها قليل ، واستشهد صاحب المفصل بالبيت على دخول « ها » التنبيه على الجملة الاسمية ، ولم يبال بأن المبتدأ فيها اسم إشارة ، بدليل تمثيله قبل ذكر البيت بنحو « ها إنّ زيدا منطلق » ويؤيده قول صاحب اللسان : « ها — مقصورة : كلمة تنبيه للمخاطب ، ينبه بها على ما يساق من الكلام . وقالوا : ها السلام عليكم ، فها : منبهة مؤكدة ، قال الشاعر :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا هَا السَّلَامُ عَلَيْكُمُ ... فَأَنْكَرَهَا ضَيْقُ المَجَمِّ غَيُورُ

وقال الآخر :

هَا إِنَّهَا إِنْ تَضِقِ الصُّدُورُ ... لَا يَنْفَعُ القُلُّ وَلَا الكَثِيرُ

وعلى ما نحن فيه اعلم أنه قد يفصل بين اسم الإشارة وبين « ها » التنبيه بالقسم كما فى قول زهير :

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَماً ... فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وقد يفصل بينهما بالواو العاطفة كما فى قول الشاعر ، وينسب إلى لبيد ، ولا يوجد فى ديوانه :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا ... فَقُلْتُ لَهُمْ هَـٰذَا لَهَا هَا وَذَالِيَا

وكل شىء يفصل به بين « ها » التنبيه واسم الإشارة فإن استعماله قليل جدا ، إلا أن يكون ذلك الفاصل إنّ أو إحدى أخواتها ، كما عرفت عن الرضى

الموصـــول

(مَوْصُولُ ٱلْأَسْمَاءِ) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه ، وجملةٍ صريحة أو مؤولة ، كذا حده فى التسهيل ، نخرج بقيد « الأسماء » الموصولُ الحرفىّ ، وسيأتى ذكره آخر الباب ، و بقوله « أبدا » النكرة الموصوفة بجملة ، فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط ، و بقوله « إلى عائد » حيثُ وإذْ و إذَا ؛ فإنها تفتقر أبدا إلى جملة ، لكن لاتفتقر إلى عائد ، وقوله « أو خلفه » لإدخال نحو قوله :

٨٢ — * سُعَادُ الَّتِى أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا *

---

٨٢ — هذا صدر بيت لم أقف على نسبته لقائل معين ، وعجزه :

* وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا *

اللغة : « سعاد » اسم امرأة « أضناك » أورثك الضنى ، وهو المرض ، وتقول : ضنى الرجل — بكسر النون — يضنى — بفتحها — إذا كان به مرض مخامر ، وكلما ظننت أنه برأ نكس « إعراضها » قال الراغب رحمه الله : «و إذا قيل أعرض عنى فمعناه ولى مبديا عرضه ، قال تعالى : (ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا) ، (فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ) ، (وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) ، (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِى) ، (وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ) . وربما حذف « عنه » استغناء عنه ، نحو (إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ) ، (ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ) ، (فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ) » اهـ

الإعراب : « سعاد » : خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هـذه سعاد ، أو هى سعاد ، أو نحو ذلك « التى » اسم موصول نعت لسعاد « أضناك » فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعوله « حب » فاعل أضنى « سعاد » مضاف إليه « و إعراضها » الواو عاطفة ، إعراض : مبتدأ ، ها : مضاف إليه « عنك » جارّ ومجرور متعلق بإعراض « استمرّ » فعل ماض ، فاعله ضمير الإعراض مستترا فيه ، وجملة الفعل والفاعل فى محلّ رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لامحلّ لها عطف على جملة الصلة « وزادا » الواو عاطفة ، زاد : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للإطلاق ، والجملة فى محلّ رفع عطف على جملة الخبر

الشاهد فيه : قوله « التى أضناك حب سعاد » حيث وضع الاسم الظاهر — وهوقوله « سعاد »

... ...

موضع الضمير؛ فربط جملة الصلة بالموصول، والأصل أن يقول: « سعاد التى أضناك حبها ».

وقد اختلفت كلمة العلماء فى وضع الظاهر موضع الضمير فى كلّ الجمل التى تحتاج إلى رابط يربطها بمن هى له — وهذه هى جملة الخبر، وجملة الصفة، وجملة الحال، وجملة الصلة، ونحوهنّ — بوجه عامّ، واختلفوا فى وضع الظاهر موضع الضمير فى جملة الصلة بنوع خاصّ

فأما ابن مالك فعبارته فى التسهيل صريحة فى أن ذلك جائز سائغ، لاقلة فيه ولا شذوذ؛ وذلك لأنه عرّف الموصول بأنه « ما افتقر أبدا إلى عائد أوخلفه وإلى جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية » فأشار بقوله « أو خلفه » إلى ما أنشده الشارح ونحوه من كلّ ماوضع فيه الاسم الظاهر موضع الضمير

واضطربت مقالة ابن هشام رحمه الله: فذكر فى الباب الخامس من المغنى فى أوائل الجهة الثالثة أن وضع الظاهر موضع المضمر فى جملة الصلة خاصّ بالشعر، لايجوز فى سعة الكلام، ولا يصحّ التخريج عليه فى الفصيح، وذكر فى الباب الرابع أنّ ذلك قليل لاشاذ، قال: «الثالث — مما يحتاج إلى رابط — الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالبا إلا الضمير: إما مذكورا، نحو: (ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ)، (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ)، (يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ). وإما مقدّرا، نحو: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)، (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ)، (وَفِيهَا مَاتَشْتَهِي ٱلْأَنْفُسُ)، (وَيَشْرَبُ مِمَّاتَشْرَبُونَ) والحذف من الصلة أقوى منه من الخبر، وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله:

* ... ... وَأَنْتَ ٱلَّذِي فِي رَحْمَةِ ٱللهِ أَطْمَعُ *

وهو قليل» اهـ كلامه

ومذهب سيبويه رحمه الله والأعلم وأبى جعفر النحاس وابن خلف وكثير من النحاة أن وضع الظاهر فى موضع الضمير إنما يسوغ لضرورة الشعر مع القبح، فأما فى الكلام فلا يجوز ذلك

وقيد المحقق الرضى هـذا الإطلاق فذهب إلى أنه إذا أراد المتكلم التفخيم، وكان الثانى بلفظ الأوّل ساغ فى الشعر والكلام جميعا، نحو: (ٱلْحَاقَّةُ مَا ٱلْحَاقَّةُ)، (ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ). فإن لم يكن الكلام للتفخيم، أو لم يكن الثانى بلفظ الأوّل؛ لم يجز، وحمل على هذا كلام سيبويه

وقوله :

٨٣ — وَأَنْتَ ٱلَّذِى فِى رَحْمَةِ ٱللّٰهِ أَطْمَعُ

٨٣ — هـذا عجز بيت نسبه كثير من النحويين لمجنون ليلى ، وقد بحثت نسخة ديوانه المطبوعة فى بولاق عام ١٢٩٤ فلم أجده ، وصدره :

* فَيَارَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِى كُلِّ مَوْطِنٍ *

ومنهم من يروى صدره هكذا :

* فَيَارَبِّ أَنْتَ ٱللّٰهُ فِى كُلِّ مَوْطِنٍ *

اللغة — « موطن » اسم مكان من قولهم : وطن بالمكان : إذا أقام فيه ، ويقال : وطن وأوطن، والأخيرة أعلى ، ثم كثر الاستعمال حتى سموا المحل موطنا ؛ لأن الإنسان يقيم فيه

الإعراب : « يارب» يا : حرف نداء ، ربّ : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « ليلى » مضاف إليه ، وفى الرواية الثانية ربّ منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف « أنت » مبتدأ « فى كل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أى : أنت حاضر فى كل موطن ، وكل مضاف ، و « موطن » مضاف إليه « وأنت » الواو عاطفة ، أنت : مبتدأ « الذى » اسم موصول خبر المبتدأ « فى رحمة » متعلق بقوله « أطمع » الآتى « الله » مضاف إليه « أطمع » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الذى فى رحمة الله » حيث وضع الظاهر ، وهو لفظ الجلالة ، موضع المضمر ، وكان القياس أن يقول : « وأنت الذى فى رحمته » قال ابن هشام : « قالوا : وتقديره وأنت الذى فى رحمته ؛ على أن الظاهر قد خلف ضمير الغيبة ، وقد كان يمكنهم أن يقدّروه « وأنت الذى فى رحمتك » على أن الظاهر قد خلف ضمير المخاطب ، فإن وقوع ضمير المخاطب رابطا لجملة الصلة بالموصول مستعمل مثل قوله — وهو من شعر الحماسة — :

وَأَنْتَ ٱلَّذِى أَخْلَفْتَنِى مَا وَعَدْتَنِى وَأَشْمَتَّ بِى مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

ومثل قول ابن الدمينة :

وَأَنْتِ ٱلَّتِى أَحْفَظْتِ قَوْمِى فَكُلُّهُمْ بَعِيدُ الرِّضَا دَانِى الصُّدُودِ كَظِيمُ

وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل ؛ إذ الغالب أن يقال : « أنت الذى فعل » وإن كان قولك : أنت الذى فعلت ، مستعملا مقيسا ، إلا أنه بالنظر إلى الأوّل قليل » اهـ كلامه بإيضاح ، وقوله « بناء قليل على قليل » معناه أن الربط بضمير الخطاب قليل ، والربط بالاسم الظاهر قليل ، بل أقلّ منه ، وأما الربط بضمير الغائب فكثير شائع فى كلامهم : فلو قدّروه فى رحمتك ؛ لكان فيه نيابة الظاهر الذى هو قليل عن ضمير المخاطب الذى هو قليل أيضا ؛ وذلك غير مالو قدّروه

ممـا ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالمؤولة الظرفَ والمجرورَ والصـــفةَ الصريحة ، على ماسيأتى بيانه .

وهذا الموصول على نوعين : نَصٌّ ، ومُشْتَرَك ، فالنص ثمـانية : (الَّذِى) للمفرد المذكر ، عاقلاً كان أو غيره ، و « الأُنْثَى » المفردة لهـا (الَّتِى) عاقلة كانت أو غيرها . وفيهما ست لغات : إثبات الياء ، وحذفها مع بقاء الـكسرة ، وحذفها مع إسكان الذال أو التاء ، وتشديدها مكسورة ومضمومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (والْيَا) منهما (إِذَا مَاثُنِّيَا

« فى رحمته » ؛ فانه حينئذ يكون عبارة عن نيابة الظاهر الذى هو قليل مناب ضمير الغيبة الذى هو كثير ؛ وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق مافى المسألة من الآراء ، وهاك كلام الأعلم رحمه الله حتى ينجلى لك الأمر ، قال : « وفى إعادة الظاهر موضع المضمر قبح ، إذا كان تكريره فى جملة واحدة ؛ لأنه يستغنى بعضها عن بعض ، فلا يكاد يجوز إلا فى ضرورة ، وذلك كقولك : زيد ضربت زيدا ؛ فإن كان إعادته فى جملتين حسن ، كقولك : زيد ضربته وزيد أهنته ؛ لأنه قد يمكن أن تسكت عن الجملة الأولى ثم تستأنف الأخرى بعد ذكر رجل غير زيد ، فلو قيل : زيد ضربته وهو أهنته ، لجاز أن يتوهم الضمير لغير زيد ، فإذا أعيد مظهرا زال التوهم ، ومع إعادته مضمرا فى الجملة الواحدة ، كقولك : زيد ضربته ، لايتوهم الضمير لغيره ؛ لأنك لاتقول : زيد ضربت عمرا » اهـ كلامه ، ومثال وضع الظاهر موضع المضمر فى جملة واحدة قول عدى ابن زيد ، وقيل : هو لابنه سوادة بن عدى

لاَ أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَىْءٌ   نَغَّصَ المَوْتُ ذَا الغِـــنَى وَالفَقِيرَا

فقد كان من حقه أن يقول : لا أرى الموت يسبقه شىء ، وجملة « يسبق الموت شىء » من الفعل والمفعول والفاعل فى محل نصب مفعول ثان لأرى ، ومثاله من جملتين قول الفرزدق :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَـــقِّهِ   وَلاَ مُنْسِىءٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ

فى رواية من روى « منسىء » بالرفع على أنه خبر مقدّم ، و « معن » الثانى : مبتدأ مؤخر ، وهكذا رواه سيبويه ، فأما من رواه بجرّ « منسىء » بالعطف على مدخول الباء الزائدة — وهو « تارك » — باعتبار لفظه ، ومعن — على هـذا — فاعله ؛ فإن الجملة عنده واحدة ، فيكون من مثل قول عدىّ المتقدم ، وقد عرفت حكمه على الحالين مما تقدّم لك من كلام الأعلم ، وقال الدمامينى فى شرح التسهيل : « وقد يخلف الظاهر الضمير ، كقوله : ٭ فيارب ليلى . . . البيت ٭ فالاسم الشريف خلف عن ضمير غائب يعود إلى الذى ، لكن قال أبو على فى التذكرة : من الناس من لايجيز هذا ، وقال بعضهم : هذا لم يجزه سيبويه فى خبر المبتدأ ؛ فأحرى أن لا يجيزه فى الصلة » اهـ

لاتُثْبِتِ *بَلْ مَاتَلِيهِ) الياء ، وهو الذال من الذى ، والتاء من التى (أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ) الدالة على التثنية ، وهى الألف فى حالة الرفع ، والياء فى حالتى الجر والنصب ؛ تقول « اللذان » ، و « اللتان » ، و « اللذين » و « اللتين » وكان القياس « اللَّذِيَانِ » ، و « اللَّتِيَانِ » ، و « اللَّذِيَيْنِ » ، و « اللَّتِيَيْنِ » بإثبات الياء ، كما يقال « الشَّجِيَانِ » ، و « والشَّجِيَيْنِ » فى تثنية « الشَّجِى » وما أشبهه ، إلا أن الذى والتى لم يكن ليائهما حظ فى التحريك لبنائهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين (وَالنُّونُ) من مثنى الذى والتى (إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ) على مُشَدِّدِها ، وهو فى الرفع متفق على جوازه ، وقد قرئ « وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ » وأما فى النصب فمنعه البصرى ، وأجازه الكوفى ، وهو الصحيح ، فقد قرئ فى السبع : « رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلاَّنَا » (وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ) تثنية ذا وتا (شُدِّدَا أَيْضًا) مع الألف باتفاق ، ومع الياء على الصحيح ، وقد قرئ « فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ » « إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ » بالتشديد فيهما (وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ) التشديد من المحذوف ، وهو الياء من الذى والتى ، والألف من ذا وتا (قُصِدَا) على الأصح ؛ وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس ، وألف « شددا » و « قصدا » للإطلاق ، انتهى حكم تثنية الذى والتى .

وأما (جَمْعُ الَّذِى) فشيآن : الأول (الأُلَى) مقصورا ، وقد يمد ، قال الشاعر :

٨٤ — وتُبْلِى الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالحِدَإِ القُبْلِ

٨٤ — هذا البيت لأبى ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى ، من قصيدة مطلعها :

أَلاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لاَ أُحِبَّهَا فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْلاَ يُنَازِعُنِى شُغْلِى

وقبل بيت الشاهد قوله :

عَلَى أَنَّهَا قَالَتْ : رَأَيْتُ خُوَيْلِدًا تَنَكَّرَ حَتَّى عَادَ أَسْوَدَ كَالْجِذْلِ

فَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيمًا ، فَتُبْلِينَا الْخُطُوبُ وَمَا نُبْلِى

اللغة : « تنكر » يريد تغير حتى صار الرائى له ينكره ولا يعرفه « الجذل » بكسر فسكون — هو أصل الشجرة ، وقيل : هو العود اليابس « خطوب » جمع خطب ، وهو الأمر العظيم « تملت شبابنا » استمتعت بهم طويلا ، قال ابن السكيت : تملأت من الطعام تملؤا ، وقد تمليت العيش تمليا ، إذا عشت مليا ، أى : طويلا ، وفى التنزيل : (واهجرنى مليا) قال الفراء : أى طويلا ، هذا أصل هذا الفعل « تبلينا » تفنينا « يستلئمون » يلبسون اللأمة ، وهى — بفتح اللام وسكون الهمزة — الدرع ، وجمعها لأم — بفتح فسكون أيضا — ولؤم — بضم ففتح ،

... ...

بزنة صرد – والأخير على غير قياس ، وكأن واحده أوْمة – بضم فسكون – « يوم الروع » الفزع والخوف ، وأراد به يوم الحرب ؛ لأنه قلما يخلو عن فزع « الحدأ » بكسر الحاء ، وربما فتحوها ، وفتح الدال – جمع حدأة – بوزن عنبة وعنب – وهى طائر معروف ، وأراد بها الخيول «القبل» بضم القاف المثناة وسكون الباء – جمع قبلاء ، وهى التى فى عينها القبل ، والقبل – بفتح القاف والباء جميعا – إقبال إحدى الحدقتين على الأخرى ، وقيل : إقبالها على الأنف ، وقيل : هو الحول ، وقد وصفت الخنساء الخيل بالقبـل (وقيل : بل البيت لليلى الأخيلية تقوله فى فائض بن أبى عقيل وكان قد فرّ عن توبة يوم قتل) فى قولها :

وَلَمَّـا أَنْ رَأَيْتَ الْخَيْلَ قُبْلاً تُبَارِى بِالْخُدُودِ شَـبَا العَوَالِى

نَسِيتَ وِصَالَهُ وَصَدَدْتَ عَنْهُ كَمَا صَدَّ الأَزَبُّ عَنِ الظِّلاَلِ

المعنى : إن حوادث الدهر قد تمتعت بشبابنا قديما فتبلينا المنون وما نبليها ، وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التى تراها يوم الحرب كالحدأ فى سرعتها وخفتها

الإعراب : « تبلى » فعل مضارع ، فاعله ضمير الخطوب مستترا فيـه « الألى » اسم موصول بمعنى الذين : مفعول لتبلى « يستلئمون » جملة من فعل وفاعل لا محل لهـا صلة الموصول « على الألى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا « تراهن » فعل مضارع ، فاعله ضمير المخاطب مستترا فيه وجوبا ، هنّ : مفعول لترى « يوم » ظرف زمان متعلق بترى « الروع » مضاف إليه « كالحدأ » جار ومجرور متعلق بترى ، أو متعلق بمحذوف حال من « الألى » المجرور بعلى ، والجـملة من ترى وفاعله وما تعلق به لا محل لهـا صلة الموصول « القبل » صفة للحدأ

الشاهد فيه : قوله « تبلى الألى . . . على الألى » حيث استعمل لفظ «الألى» أولا فى مكان الذين ؛ بدليل واو جماعة الذكور فى قوله « يستلئمون » الواقع صلة ، واستعمله مرة ثانية فى جمع المؤنث الذى لا يعقل ، حيث أطلقه على الخيل ؛ بدليل ضمير جماعة الإناث فى قوله « تراهنّ » الواقع صلة ؛ فدلّ ذلك على أن « الألى » يستعمل فى أحد ثلاثة أشياء : جماعة الذكور ، وجماعة الإناث العاقلات ، وجماعة الإناث غير العاقلات ؛ أما دلالة البيت على الأوّل والأخير فظاهرة ، وأما دلالته على الثانى فلأنه إذا استعمل فى جمع التى مكان « اللات » وهو لا فرق فيه بين العاقل وغيره دلّ على أنه مثله فى الموضعين ، ومن استعمال « الألى » فى جمع المؤنث العاقل قول الشاعر ، وأنشده ابن مالك وابنه ولم ينسباه لأحد :

فَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَــكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا

ومثله الشاهد رقم (٨٦) الآتى

وقال الآخر :

٨٥ — أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الْأُلاَءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

٨٥ — البيت لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة بنت جميل بن حفص بن إياس بن عبد العزى

اللغة : « أبى » الإباء : الامتناع ، أو أشده ، و إباء الله : قضاؤه ألا يكون الأمر ، أو عدم قضائه أن يكون « الشم » بضم الشين ـ جمع أشم ، مأخوذ من الشمم ـ بفتحتين ـ وهو ارتفاع فى قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، وذلك مما يتمدح به العرب ؛ لأنه عندهم سما الكرماء « الألاء » الذين « أجاد » أحكم « القين » بفتح القاف وسكون الياء ـ الحداد ، وجمعه قيون ـ بضمتين ـ مثل بيت و بيوت ، ونسر ونسور « صقالها » بكسر الصاد وفتح القاف مخففة ـ الجلاء وزنا ومعنى ، قال ابن منظور : « الصقل : الجلاء ، صقل الشىء يصقله ـ من باب نصر ـ صقلا وصقالا فهو مصقول وصقيل : جلاه ، والاسم الصقال ، وهو صاقل ، والجمع صقلة ، مثل كاتب وكتبة » اهـ

الإعراب : « أبى الله » فعل وفاعل ، والمفعول محذوف ، أى : أبى الله فعل النقائص « للشم » جار ومجرور متعلق بأبى « الألاء » اسم موصول بمعنى الذين : صفة للشم ، مبنى على الكسر فى محل جرّ « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد إلى الشم اسمه « سيوف » خبر كأن « أجاد » فعل ماض « القين » فاعل « يوما » ظرف زمان معمول لأجاد « صقالها » مفعول لأجاد ، والضمير العائد إلى السيوف مضاف إليه ، وجملة أجاد وفاعله وما تعلق به فى محل رفع صفة لسيوف ، وجملة كأن واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الألاء » حيث استعمله فى مكان « الذين » ؛ بدليل ضمير جماعة الذكور الواقع فى قوله « كأنهم » عائدا إليه ؛ فدلّ ذلك على أن من أسماء الجموع التى تستعمل فى جمع المذكر لفظ « الألاء » ممدودا مبنيا على الكسر ، قال ابن منظور : « وأما الأولى ـ بوزن العلا ـ فهو أيضا جمع لاواحد له من لفظه ، واحده الذى . التهذيب : الألى بمعنى الذين ، ومنه قوله :

فَإِنَّ الْأُلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَـآسَوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَّـآسِيَا

وأتى به زياد الأعجم نكرة بغير ألف ولام فى قوله :

فَأَنْتُمْ أُولَى جِئْتُمْ مَعَ الْبَقْلِ وَالدَّبَى فَطَارَ وَهَذَا شَخْصُكُمْ غَيْرُ طَائِرِ

قال : وهذا البيت فى باب الهجاء من الحماسة ؛ قال : وقد جاء ممدودا . قال خلف بن حازم :

إِلَى النَّفَرِ الْبِيضِ الْأُلاَءِ كَأَنَّهُمْ صَفَائِحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

والـكثير استعماله فى جمع من يعقل ، ويستعمل فى غيره قليلا ، وقد يستعمل أيضا جمعا للتى ، كما فى قوله فى البيت الأول « عَلَى الْأُلَى تَرَاهُنَّ »

وقوله :

٨٦ — مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا

قال : والـكسرة التى فى « أولاء » كسرة بناء لا كسرة إعراب ، يدل على ذلك قول الآخر :

* فَإِنَّ الْأُلَاءِ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمُ *

قال : وهذا يدل على أن « أولى » و « أولاء » نقلتا من أسماء الإشارة إلى معنى الذين ، ولهذا جاء فيهما المدّ والقصر، و بنى الممدود على الـكسر » انتهى كلامه بحروفه ، وهذه المقالة التى ذهب فيها إلى نقـل « الألى » الموصولة عن « الألى » الإشارية : إن أراد بها أن لفظهما واللغات فيهما واحدة فمسلم ، و إن أراد أن الأصل استعمال هذا اللفظ فى الإشارة ثم نقل منها إلى الموصولية فغـير متجه ، ولا نسلمه له ، وما استدل به لا يتم به الاستدلال ؛ وكيف يكون اتفاق لفظين مع اختلاف معناهما دليلا على أن أحـدهما منقول عن الآخر ؟ وقـد نجد فى العربية أسماء مشابهة للحروف فى لفظها ، وقد تـكون معانيها متقاربة أو متوافقة ، ومع هـذا لم يقولوا إن أحدهما منقول عن الآخر .

٨٦ — هذا صدر بيت ينسب لمجنون ليلى ، وعجزه مع بيتين سابقين عليه هكذا :

أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِى بِمَضَـــلَّةٍ مِنَ الْأَرْضِ لَا مَالٌ لَدَىَّ وَلَا أَهْلُ

وَلَا أَحَـــدٌ أُفْضِى إِلَيْهِ وَصِيَّتِى وَلَا صَاحِبٌ إِلَّا الْمَطِيَّةُ وَالرَّحْلُ

مَحَا حُبُّهَا ... ... وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

وهذه الأبيات لم أجدها فى ديوانه من رواية أبى بكر الوالبى المطبوع فى بولاق

اللغة : « مضلة » بفتح الميم واللام المشدّدة ، بينهما ضاد معجمة مكسورة أومفتوحة ــ أى : يضل الناس فيها ولا يهتدون إلى الجادّة ، ومن العلماء من التزم كسر الضاد « أفضى » بضم همزة المضارعة ــ أصـله أن يقال : أفضى فلان إلى فلان ، إذا وصـل إليه ، وكان فى فرجته وفضائه وحيزه ، والأكثر أن يتعدّى إلى اثنين بحرفين : لأحدهما بالباء ، وللآخر بإلى ، تقول : أفضى إليه بسره ، وأنت تريد معنى أبلغه إياه وأخبره به ، وقد عداه هنا إلى الثانى بنفسه ؛ فإما أن يكون ذلك مستعملا ، و إما أن يكون على طريق الحذف والإيصال ، أوعلى طريق التضمين ، ولـكنّ الوجهين الثانى والثالث خاصان بالسماع

والثانى (الَّذِينَ) بالياء (مُطْلَقَا) أى : رفعا ونصبا وجرا (و بَعْضُهُمْ) وهم هُذَيل أو عقيل (بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا) قال :

٨٧ — نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

الإعراب : « محا » فعل ماض « حبها » فاعل ، والضمير العائد إلى المحبوبة مضاف إليه « حبّ » مفعول به ، وهومضاف ، و « الألى » اسم موصول بمعنىاللاتى : مضاف إليه « كنّ » فعل ماض ناقص ، ونون النسوة اسمه « قبلها » ظرف متعلق بمحذوف خبركان ، والضميرمضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها لامحل لها صلة الموصول « وحلت » الواو عاطفة ، حلّ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « مكانا » مفعول به « لم » نافية جازمة « يكن » مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى مكان « حل » ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى « مكان » مستتر فيه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل نصب خبر « يكن » ، وجملة « يكن » واسمه وخبره فى محل نصب صفة لمكان

الشاهد فيه : قوله « الألى كن قبلها » حيث استعمل لفظ « الألى » فى جماعة الإناث العاقلات ، والدليل على استعماله إياه فى ذلك ضمير النسوة فى جملة الصلة ، وهىقوله « كن قبلها » فإن هذا الضمير هو العائد من جملة الصلة إلى الموصول ، وقد سبق لك إيضاح هذا فى الشاهد (رقم ٨٤)

٨٧ — قال العينى : « أقول : قائل هذا البيت هو رؤبة بن العجاج ، ويقال : قائله رجل من بنى عقيل جاهلىّ ، كذا قال أبو زيد فى نوادره وابن الأعرابى ، واختلفا فى اسمه : فقال أبو زيد : اسمه أبو حرب الأعلم ، وقال ابن الأعرابى غير ذلك ، وقال الصاغانى فى العباب : قالت ليلى الأخيلية فى قتل دهر الجعفى . . وذكر أبياتا فيها بعض بيت الشاهد » اهـ كلامه بحروفه. وأقول : أما نسبة بيت الشاهد لرؤبة فإنى بحثت ديوانه فلم أجده فيه ، وقد زاده ناشر الديوان مع أبيات أخر التقطها عن أمثال عبارة العينى السابقة ، وأما الصاغانى فقد قال البغدادى إنه بحث العباب فى موادّ هذه القطعة كلها فلم يجد منها شيئا ، وأما رواية أبى زيد فى النوادر فقد قال (ص ٤٧) : « قال أبو حرب بن الأعلم من بنى عقيل وهو جاهلى :

نَحْنُ الَّذِينَ صَبَّحُوا صَبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدَعْ لِسَارِحٍ مُرَاحَا

إلاَّ دِيَارًا أَوْ دَماً مُفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا

* لاَ كَذِبَ الْيَوْمَ وَلاَ مُزَاحَا *

... ...

اللغة : « نحن الذين » هكذا هو فى رواية أبى زيد ، وروى الصغانى فى مكانه « قومى الذين » وليس فى هاتين الروايتين شاهد كما ترى « صبحوا » بتشديد الباء أو تخفيفها ــ ومعناه جئنا وقت الصباح ؛ والعرب تعبر بذلك وتريد به الغارة والمجىء للقتال ، قال بجير بن زهير بن أبى سلمى المزنى :

صَبَحْنَاهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنِى عُثْمَانَ وَافِى

والسر فى ذلك أن وقت الصبح يكون وقت غفلة المغار عليهم ، وعلى هذا يجرى قوله تعالى : (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ) . وقوله « يوم النخيل » هو بضم النون وفتح الخاء المعجمة ــ وهو اسم لعدة أماكن ، قال ياقوت : «هواسم عين قرب المدينة على خمسة أميال ، وذوالنخيل ــ أيضا ــ قرب مكة بين مغمس وأثبرة وهو يفرغ فى صدر مكة ، وذو النخيل ــ أيضا ــ موضع دون حضرموت ، والنخيل ــ أيضا ــ ناحية بالشام ، ويوم النخيل : من أيام العرب» اهـ « غارة » الاسم من قولهم : أغار على العدو إغارة «ملحاحا» صيغة مبالغة من أصل قولهم: ألح الماء ، إذا دام وتتابع ، أو من قولهم : ألح السائل : أى ألحف ، وعنى أنها غارة شـديدة لازمة «الجحجاحا» بجيمين مفتوحتين بينهما حاء مهملة ساكنة وآخره حاء كذلك ــ هو السيد ، وجمعه جحاجيح وجحاجحة « لسارح » هو المال السائم وأراد الإبل والغنم لأنها مال العرب « مراحا » بضم الميم ــ هو المكان الذى تأوى إليه الإبل والغنم ليلا « مفاحا » بضم الميم ــ اسم مفعول من قولهم : أفاح دمه إفاحة ، إذا أريق وسال ، ويقال : فاح وأفاح ، وأنـكر الرياشى وأبو حاتم الأخيرة « صراح » بزنة غراب ــ أى : خالص محض لاشبهة فيه ولا ظنة ، كقولهم : كأس صراح ، أى لم تشب بمزاج ، وذكر العينى والبغدادى أنه بكسر الصاد جمع صريح ، مثل كريم وكرام

الإعراب : « نحن » مبتدأ « اللذون » خبره « صبحوا » جملة من الفعل والفاعل لامحل لها صلة الموصول « الصباحا » منصوب على الظرفية عامله صبحوا ، أى : فى وقت الصباح ، ومفعول « صبحوا » محذوف ، تقديره : صبحوهم ، والمراد بالضمير المغار عليهم « يوم » منصوب أيضا على الظرفية بصبحوا « النخيل » مضاف إليـه « غارة » منصوب على أنه مفعول لأجله ، أى : صبحوهم للغارة ، أو هو فى تأويل المشتق حال من فاعل صبحوا ، أى : صبحوا مغيرين « ملحاحا » صفة للغارة

الشاهد فيه : قوله « اللذون » حيث جاء به بالواو ، وهى لغة ينسبها بعض العلماء إلى هذيل ، وينسبها آخرون إلى عقيل ، وبعض النحويين يتمسك بهذا البيت ، فيدعى أن « الذين » معرب لأنه جمع ، والجمعية من خصائص الأسماء ، فعارضت شبه الحرف الذى من أجله بنى الموصول ، ولأنه

﴿تنبيه﴾ من المعلوم أن « الْأُلَى » اسم جمع ، لا جمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز ، وأما « الَّذِينَ » فإنه خاص بالعقلاء ، و « الذى » عام فى العاقل وغيره ، فهما كالعالَم والْعَالَمِينَ . اه

(بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما (الَّتِي قَدْ جُمِعَا) التى : مبتدأ ، و « قد جمع » خبره ، و « باللات » متعلق بجمع ، أى : التى قد جمع باللاتى واللائى ، نحو « وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ » « وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ » وقد تقدم أنها تجمع على « الألى » وتجمع أيضاً على « اللَّوَاتِي » بإثبات الياء وحذفها ، وعلى « اللَّوَاءِ » ممدودا ومقصورا ، وعلى « اللاَّ » بالقصر ، و « اللَّاءَاتِ » مبنيا على الكسر ، أو معربا إعراب أولات ؛ وليست هذه بجموع حقيقة ، وإنما هى أسماء جموع

ورد بالواو فى حالة الرفع ؛ كما فى بيت الشاهد ، فيكون قد عومل معاملة جمع المذكر السالم ، واختار الناظم فى شرح التسهيل إعراب « اللذين » « واللتين » وبناء « الذين » مستندا إلى الفرق بينهما ، قال : « لما كانت التثنية من خواص الأسماء المتمكنة ، ولحقت الذى والتى ؛ جعل لحاقها لهما معارضا لشبهها بالحرف ، فأعربا فى التثنية ، كما جعلت إضافة أى معارضة لشبهها بالحرف ، فأعربت ، ولم يعرب أكثر العرب الذين ، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء المتمكنة ؛ لأن الذين مخصوص بأولى العلم ، والذى عام ؛ فلم يجر على سنن الجموع لفظا ومعنى » اه بحروفه

ونحن نلاحظ عليه أنه غير مستقيم لأمرين :

الأول : أن اللذين واللتين أيضا لم يجريا على سنن المثنيات لفظا ؛ وذلك لأن قياس نظيرها من الاسم المتمكن الناقص ثبوت يائه فى التثنية ، ألست ترى أنك تثنى الشجى والقاضى ؛ فتقول : الشجيان والقاضيان ؟ فأما اللذين واللتين فقد سقطت منهما ياء المفرد

والأمر الثانى : أن اختلاف المعنى بين الذى والذين ـ على نحو ماذكره ـ لايمنع من أن يكون الثانى جمعا للأول عنده هو ، فإنه قد ذهب فى لفظ العالمين ـ بفتح اللام ـ إلى أنه جمع حقيقى للعالم ، مع أن العالم اسم لجميع ماسوى الله تعالى من إنسان وحجر وشجر وغير ذلك ، والعالمين خاص بالعقلاء ، فإما أن تكون مغايرة اللفظ المبنى سنن الاسم المتمكن فى تثنيته وجمعه سببا فى بقاء علة البناء ، فيلزم بناء اللذين واللتين كما بنى الذين ، وإما أن يكون الذين جمعا حقيقيا كما أن اللذين واللتين مثنيان حقيقة ، فيلزم إعراب الذين كما أعرب اللذين واللتين ؛ لأن تخصيص المعنى عنده ليس قادحا فى الجمعية

هذا ؛ وكلامه يشعر بأن بناء الذين إنما هو عند من التزم الياء فى الأحوال كلها ؛ فأما من يأتى به بالواو كما فى بيت الشاهد فالظاهر أنه يراه إعرابا ، وقد التزم جماعة القول ببنائه مع ذلك كما التزموا بناء المثنى ، وإن جاء بالألف وبالياء

(وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْراً وَقَعَا) اللاء : مبتدأ ، و « وقع » خبره ، و « كالذين » متعلق به ، و « نزرا » أى : قليلا ، حال من فاعل « وقع » ، وهو الضمير المستتر فيه ، والألف للإطلاق والمعنى أن اللائى وقع جمعا للذى قليلا ، كما وقع الأُلى جمعا للتى كما تقدم ؛ ومن هذا قوله :

٨٨ — فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْــهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورا

---

٨٨ — أنشد الفراء هذا البيت ، ونسبه لرجل من سليم ، ولم يزد فى تعريفه عن هذا المقدار

اللغة : « أمن » هو أفعل تفضيل من قولهم : منّ عليه منا ، إذا تفضل عليه وأنعم « مهدوا » بفتح الهاء مخففة — من قولك : مهدت الفراش مهدا ، إذا بسطته ووطأته وهيأته ، ومن هنا سمى الفراش مهادا لوثارته و بسطه ، قال الأزهرى : «أصل المهد التوثير ، يقال : مهدت لنفسى ومهدت — بفتح الهاء مخففة ومشددة — أى : جعلت لها مكانا وطيئا سهلا ، ومهد لنفسه خيرا ، وامتهده : هيأه وتوطأه ، ومنه قوله تعالى : (فَلِأَنْفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ) أى : يوطئون » اهـ «الحجور» جمع حجر — بتثليث الحاء مع سكون الجيم — هو فى الأصل حضن الإنسان — بكسر الحاء وسكون الضاد — و يقال : نشأ فلان فى حجر فلان — بكسر الحاء أو فتحها — أى : فى حفظه وستره

المعنى : ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وسهلوا أمورنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد — مع عظيم نعمتهم علينا — بأكثر نعمة ، ولا أشدّ امتنانا علينا ؛ من هذا الممدوح

الإعراب : « ما » نافيــة حجازية أو تميمية « آباؤنا » اسم ما ، أو مبتــدأ ، مرفوع بالضمة ، والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، أمن : خبر ما النافيــة ، أوخبر المبتدإ ، وقد منعت الحركة المجتلبة من أجل حرف الجر الزائد من ظهور الحركة التى يقتضيها موقع الكلمة من الإعراب « منه ، علينا » كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله « أمن »، وقوله « اللاء » : اسم موصول نعت لآباء ، مبنى على الكسر فى محل رفع «قد» حرف تحقيق « مهدوا » فعل وفاعل «الحجورا» مفعول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « اللاء » حيث استعمله فى معنى الذين ، فأطلقه على جمع مفرده مذكر ، وهو آباء ؛ إذ هو جمع أب ، والأب مذكر ، فدلّ ذلك على أن « اللاء » قد يقع جمعا للذى ، كما وقع « الألى » جمعا للتى ، وتسمية الشارح رحمه الله هذا اللفظ جمعا مبنىّ إما على شىء من التساهل ؛ لأن هذه الكلمة ليست جمعا حقيقيا لأمرين : الأوّل : لأن واحدها — وهو الذى هنا — ليس من لفظه ، والثانى : أن معنى الجمع غــير متحقق فيه ، و إما أن يكون جاريا على التزام أن اللذين واللتين مثنيان حقيقة ، و « الذين واللاتى واللائى واللواتى » جموع حقيقية ؛ فتكون عنده معربة ، وهذا غير التحقيق ، كما سبقت الإشارة إليه

والمشترك ستة : مَنْ ، ومَا ، وأَلْ ، وذُو ، وذَا ، وأَىٌّ ، على ماسيأتى شرحه ، وقد أشار إليه بقوله : (وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِى) أى فى الموصولية (مَاذُكِرْ) من الموصولات (وَهٰكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ) بهذا

فأما « مَنْ » فالأصل استعمالها فى العالِمِ ، وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به ، كقوله :

٨٩ — أَسِرْبَ الْقَطَاهَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّى إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

---

٨٩ — ذكر بعض من أنشد هذا البيت أنه لمجنون بنى عامر ، وذكر آخرون أنه للعباس ابن الأحنف ، وقد بحثت ديوان العباس بن الأحنف المطبوع فى القسطنطينية بمطبعة الجوائب عام (١٢٩٨) فوجدت البيت من كلمة عدّة أبياتها ستة أبيات ، وها كها :

أَظُنُّ ـ وَمَا جَرَّبْتُ مِثْلَكِ ـ أَنَّمَا قُلُوبُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ صُخُورُ
ذَرِينِى أَنَم إِنْ لَمْ أَنَلْ مِنْكِ زَوْرَةً لَعَلَّ خَيَالاً فِى الْمَنَامِ يَزُورُ
بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَاحِينَ مَرَّبِى فَقُلْتُ وَمِثْلِى بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :
أَسِرْبَ الْقَطَاهَلْ مِنْ مُعِيرٍ جَنَاحَهُ لَعَلِّى إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ
وَإِلاَّ فَمَنْ هٰذَا يُؤَدِّى تَحِيَّةً فَأَشْكُرَهُ ؟ إِنَّ الْمُحِبَّ شَكُورُ
وَأَىُّ قَطَاةٍ لَمْ تُسَاعِدْ أَخَا هَوًى فَعَاشَتْ بِضَيْرٍ وَالْجَنَاحُ كَسِيرُ

وبحثت ديوان المجنون المطبوع فى مطبعة بولاق فوجدت بيت الشاهد أحد أبيات قصيدة عدّة أبياتها عشرون بيتا ، وأوّلها :

شَكَوْتُ إِلَي سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ

وبعده بيت الشاهد ، وبعده :

وَأَىُّ قَطَاةٍ لَمْ تُعِرْنِى جَنَاحَهَا فَعَاشَتْ بِضُرٍّ وَالْجَنَاحُ كَسِيرُ

وبعده البيت الخامس من القطعة المنسوبة للعباس بن الأحنف ، وأنت ترى أن أكثر هذه الأبيات منسوب للشاعرين ، فهل يعتبر هذا من توافق الخواطر ؟ أو يكون أحد الرواة قد ضم أبيات أحدهما إلى الآخر ؟ ومعانى الأبيات كلها واضحة

الإعراب : « أسرب » الهمزة لنداء القريب ، سرب : منادى منصوب بالفتحة ، وهو مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » حرف استفهام «من » ـ كما هى رواية الشارح وغيره من النحاة ـ اسم موصول ، مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « يعير » فعل مضارع ، فاعله

وقوله :

٩٠ — أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي؟

مستتر فيه « جناحه » مفعول به ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، وخبر المبتدأ الذى هو من محذوف ، وتقدير الكلام : هل الذى يعير جناحه موجود ، أوفيكم ، أونحو ذلك ، وجعل العينى جملة « يعير » وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ولا أوافقه على هذا مطلقا « لعلى » لعلّ : حرف ترج ونصب ، وياء المتكلم اسمه «إلى» جارة « من » موصولة فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أطير » الآتى « قد » حرف تحقيق « هويت » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها صلة « من » المجرورة بإلى ، والعائد محذوف تقديره هويته ، وقوله « أطير » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر « لعلّ »

الشاهد فيه : قوله « من يعير جناحه » حيث أطلق « من » الموصولة على غير العاقل ، وهو معير الجناح من بين سرب القطا ، وإنما استساغ ذلك لأنه تقدّم قبل ذلك بندائه ، والنداء طلب الإقبال ، وهو إنما يتصوّر من العاقل ؛ لأنك إنما تطلب إقبال من تتصوّر فيه أنه يفهم كلامك ويجيبك إلى مرادك ؛ فأما من لايفهم أو لايجيب فليس معقولا أن تتوجه إليه ولا أن تدعوه ؛ فكان النداء لهذه العلة تنزيلا له منزلة العقلاء ، وتشبيها له بهم ، فلما استقرّ له ذلك ساغ بعده أن يجرى عليه اللفظ الذى يستعمل فى العاقلين

٩٠ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وبعده :

وَهَلْ يَنْعَمَنْ إلاَّ سَـــعِيدٌ مُخَلَّدٌ قَلِيلُ الهُمُومِ مَا يَبِيتُ بِأَوْجَالِ

وَهَلْ يَنْعَمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاَثِينَ حَوْلاً فِي ثَلاَثَةِ أَحْوَالِ

اللغة : سبق شرح المطلع الذى هو بيت الشاهد ، مع الشاهد رقم (٣٣) فانظره فى (ص ٦٦) وقوله « مخلد » قد اختلف العلماء فى معناه ؛ فقال قوم : هو الطويل العمر الرخىّ البال ، وقيل : هو الذى لايزال فى ميعة شبابه وطراءة عمره لم ينزل به الشيب ، وقيل : هو المقرط ، أى : اللابس القرط ، والقرط يسمى خلدة — بفتح الخاء واللام جميعا — وبعضهم يرويه :

* وَهَلْ يَنْعَمَنْ إلاَّ خَلِيٌّ مُخَلَّدٌ *

وقوله « أوجال » هو جمع وجل — بفتحتين — وهو الخوف ، وباب فعله طرب « أحوال » اختلف العلماء فى المراد منه ؛ فذهب العسكرى — نقلا عن الأصمعى ، وابن السكيت — إلى أنه جمع حول ، بمعنى السنة والعام ، وقال البغدادى : إنه جمع حال ، وعلى الأوّل يكون المعنى : كيف ينعم من كان

أو تغليبه عليه فى اختلاط ، نحو « وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ » أو اقترانه به فى عموم فصل بمِنْ ، نحو « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » ؛ لاقترانه بالعاقل فى « كل دابة » ، وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، والأكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ » « وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ » ويجوز اعتبار المعنى ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » ومنه قوله :

٩١ — تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ـ يَا ذِئْبُ ـ يَصْطَحِبَانِ

أقرب عهده بالرفاهية ثلاثين شهرا من ثلاثة أحوال ، وعلى الثانى يكون المعنى : كيف ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهرا وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ؟ وهى : اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، وتقادم العهد المغير لرسومه

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « عم » فعل أمر « صباحا » منصوب على الظرفية عامله عم « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف ، وها : حرف تنبيه « الطلل » بدل أو عطف بيان من أى « البالى » نعت للطلل « وهل » حرف استفهام « يعمن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « من » اسم موصول ، فاعل يعم « كان » فعل ماض تام ، فاعله مستتر فيه عائد على من « فى العصر » جار ومجرور متعلق بكان « الخالى » صفة للعصر ، وجملة الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، ويجوز أن تجعل كان ناقصة ، واسمها حينئذ ضمير مستتر ، وخبرها هو متعلق الجار والمجرور ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « يعمن من ـ إلخ » حيث أوقع « من » على الطلل ، وهو غير عاقل ، والذى سوّغ ذلك تقدم نداء الطلل فى قوله « أيها الطلل » ، على نحو ما بيناه فى شرح الشاهد السابق ، قال ابن هشام رحمه الله : « ونداء القطا فى قوله ✲ أسرب القطا ـ إلخ ✲ ونداء الطلل فى قوله ✲ أيها الطلل ـ إلخ ✲ سوّغ وقوع « من » على السرب والطلل لما كانا مناديين ، وقد علم أنه لا يدعى وينادى غير العقلاء ، فأما نداء غير العاقل فى نحو (يا جبال أوّبى . ويا سماء أقلعى) ونحوها فليس بالأصالة » اهـ بإيضاح

٩١ — البيت من كلمة للفرزدق يصف فيها ذئبا طرقه ليلا وهو فى بعض أسفاره ، وأول هذه الكلمة قوله :

وَأَطْلَسَ عَسَّالٌ وَمَا كَانَ صَاحِباً دَعَوْتُ لِنَارِي مَوْهِناً فَأَتَانِي
فَلَمَّا أَتَى قُلْتُ : ادْنُ ، دُونَكَ ، إِنَّنِي وَإِيَّاكَ فِي زَادِي لَمُشْتَرِكَانِ

... ...

فَبِتُّ أَقُدُّ الزَّادَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ عَلَى ضَوْءِ نَارٍ مَرَّةً وَدُخَانِ
فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَكَشَّرَ ضَاحِكاً وَقَائِمُ سَيْفِي فِي يَدِي بِمَكَانِ:
تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي ... . البيت ، و بعده :
وَأَنْتَ امْرُؤٌ يَا ذِئْبُ وَالْغَدْرُ كُنْتُمَا أُخَيَّيْنِ كَانَا أُرْضِعَا بِلِبَانِ

اللغة : « أطلس » هو كل ما كان فى لونه غبرة إلىالسواد ، وقالوا : ذئب أطلس ؛ لأن لونه كذلك ، وسموا اللص أطلس ، تشبيها له بالذئب «عسال» صيغة مبالغة ، من عسل ـ بفتح السين ـ يعسل ـ بكسرها ـ إذا مضى مسرعا واضطرب فى عدوه وهزّ رأسه « موهنا » ومثله الوهن ـ بفتح الواو وسكون الهاء ـ نحو من نصف الليل ، وقيل : بعد ساعة منه ، وقيل : حين يدبر الليل ، وقيل : ساعة تمضى من الليل ، وتقول : أوهن الرحل ، إذا صار فى ذلك الوقت « أقد الزاد » أقطعه وأقدره « تكشر » أصله أن تبدو الأسنان عند الضحك . وقوله «تعش» روى سيبويه فى مكانه (ج ١ ص ٤٠٤) « تعال » « أخيين » بضم الهمزة وفتح الخاء وفتح الياء المشدّدة ـ قال العينى « تصغير أخوين » ومراده أنه صغر الأخ فردّ له اللام المحذوفة ، وأصلها الواو فصار « أخيو » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى ياء التصغير فصار «أخى» بهمزة مضمومة فخاء مفتوحة فياء مشدّدة ـ ثم ثناه فصار كما ترى ، هذا تقديره

الإعراب : « تعش » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « فإن » شرطية « عاهدتنى » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « لاتخوننى » لانافية ، تخون : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر وجوبا ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب على الحال صاحبه ضمير المخاطب ، أو الجملة لامحلّ لها جواب القسم الذى تضمنه قوله « عاهدتنى » ؛ وقوله «نكن» فعل مضارع ناقص جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر « مثل » خبره « من » اسم موصول فى محل جر بالإضافة إلى مثل « يا » حرف نداء « ذئب » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، وهو نكرة مقصودة « يصطحبان» فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة لامحل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « من . . . يصطحبان » حيث أعاد الضمير من الصلة مثنى على « من » ؛ مراعاة لمعناها ؛ فإن المقصود منها هنا اثنان ، وهما الشاعر والذئب

قال سيبويه رحمه الله : « هذا باب إجرائهم صلة من وخبره إذا عنيت اثنين كصلة اللذين ، و إذا عنيت جمعا كصلة الذين ـ فمن ذلك قوله عزّ وجل : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) :

وأما « مَا » فإنها لغير العالم ، نحو « مَاعِنْدَكُمْ يَنْفَدُ » وتستعمل فى غيره قليلا ، إذا اختلط به، نحو « يُسَبِّحُ لله مَافِي السَّمٰوَاتِ وَمَافِي الْأَرْضِ » ، وتستعمل أيضاً فى صفات العالم ، نحو « فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » وحكى أبو زيد « سُبْحَانَ مَايُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » ، و « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا » وقيل : بل هى فيها لذوات مَن يعقل ، وتستعمل فى المبهم أمره ، كقولك — وقد رأيت شَبَحًا من بعد — : أُنظر إلى مَا أَرَى ، وتكون بلفظ واحد كَمَنْ

﴿ تنبيه ﴾ تقع « مَنْ » ، و « ما» موصولتين كما مر ، واستفهاميتين[1] ، نحو مَنْ عِنْدَكَ ؟

ومن ذلك قول العرب ـ فيما حدثنا يونس ـ : مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ ؛ وَأَيَّهُنَّ كَانَتْ أُمَّكَ ؟ . ألحق تاء التأنيث لما عنى مؤنثا ، كما قال : (يستمعون إليك) حين عنى جمعا ، وزعم الخليل أن بعضهم قرأ (وَمَنْ تَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلهِ وَرَسُولِهِ) . فجعلت كصلة التى حين عنيت مؤنثا ، فإذا ألحقت التاء فى المؤنث ألحقت الواو والنون فى الجمع ، قال الشاعر حين عنى الاثنين :

* تعال فإن عاهدتنى . . . * » اه كلامه

وقال الأعلم : « الشاهد فيه تثنية يصطحبان ، حملا على معنى من ؛ لأنها كناية عن اثنين » اه

وقال الفراء : « ثنى يصطحبان ـ وهو صلة لمن ـ لأنه نواه ونفسه » اه

وفى البيت شاهد آخر فى هذه الجملة نفسها ، وذلك أنه فصل بين الموصول ـ وهو قوله « من » ـ والصلة ـ وهى قوله « يصطحبان » ـ بفاصل ، وهذا الفاصل هو جملة النداء

وقال الأعلم رحمه الله : « وفرق بين من وصلتها بقوله « ياذئب» ، وساغ ذلك لأن النداء موجود فى الخطاب ، و إن لم يذكره ، و إن قدّرت « من» نكرة ، وجملة « يصطحبان» فى موضع الوصف كان الفصل بينهما أسهل وأقيس » اه كلامه

قال أبو رجاء : و إنما كان الفصل بين الصفة وموصوفها أسهل من الفصل بين الصلة وموصولها لأن افتقار الموصول إلى صلته أقوى وأشدّ من افتقار الموصوف إلى الصفة ، وآية ذلك أنه لا يمكن أن يستعمل الموصول بغير صلة تعرّفه وتتممه ، من قبل أنه اسم مبهم ناقص لا يكمل إلا بها ، وأما الموصوف فقد لا يكون بحاجة إلى وصفه فلا تجىء معه بالصفة ، فلما كان ارتباط الصلة بالموصول هكذا قبح الفصل بينهما

(١) من شواهد ما الاستفهامية قول المخبل السعدى يهجو ابن عمه الزبرقان بن بدر :

وَمَا عِنْدَكَ ؟ وشرطيتين ، نحو « مَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِى » ، و « مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْر يُوَفَّ إِلَيْكُمْ » ونَـكِرَتَيْنِ موصوفتين ، كقوله :

٩٢ — أَلَا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ ... وَمُؤْتَمَنٌ بِالْغَيْبِ غَـيْرُ أَمِينِ

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ ... مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ

هَلْ أَنْتَ إِلَّا فِي بَنِي خَلَفٍ ... كَالْأَسْكَتَيْنِ عَلَاهُمَا الْبَظْرُ

وقول السفاح بن بكير اليربوعى :

يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَـيِّدٍ ... مُوَطَّإِ الْأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعْ

وقد تضمن الشاهد الأوّل مع الاستفهام التحقير ، وتضمن الشاهد الثانى التعظيم مع الاستفهام

٩٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧١) ولم ينسبه الأعلم إلى قائل ، وقد سقط عجزه من بعض نسخ الشرح

اللغة : « تغتشه » تظنّ به الغش والخديعة « مؤتمن » تراه أمينا ناصحا

المعنى : قد ينصح الإنسان و يتولاه إنسان يظنّ به الغش ، وقد يغشه و يخدعه إنسان يأمنه و يثق به

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « ربّ » حرف جر شبيه بالزائد « من » نـكرة مبتدأ مبنى على السكون فى محلّ رفع « تغتشه » فعل مضارع ، فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه ، والهاء ضـمير عائد إلى « من » فى محل نصب مفعول ، والجملة من الفـعل وفاعله ومفعوله فى محـل جر صـفة لمن مراعاة لجرها برب أو فى محل رفع صـفة لمن أيضا لأنها مبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بناصح « ناصح » رواه الأعلم مجرورا ، وقال : إنه صفة ثانية لمن . وعليه فخبر المبتدأ محذوف ، والتقدير : ربّ إنسان ناصح لك تظنه غاشا موجود ، وعندى أن الأحسن رفع « ناصح » على أنه خبر المبتدأ « ومؤتمن » الواو عاطفة ، مؤتمن : معطوف على « من » ، فهو مرفوع تقديرا على أنه مبتدأ « بالغيب » جار ومجرور متعلق بمؤتمن « غير أمين » جره الأعلم على أنه صـفة لمؤتمن ، وخبره محذوف ، وعنـدى أنه مرفوع على أنه خبر ، كما تقدّم فى المعطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « رب من تغتشه » حيث استعمل « من » نـكرة ، ووصفها بجملة « تغتشه »

والدليل على أن « من » فى هذا الموضع نـكرة وليست موصولة أنه قد دخلت عليها « رب »

وقوله :

٩٣ — رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ   قَدْ تَمَنَّى لِىَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وهى حرف لايدخل إلا على النكرات ؛ ومثله فى ذلك كله الشاهد الآتى ، وقول عمرو بن قميئة الضائع اليشكرى :

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا   رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنْ

وقول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧١) :

أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِى لَهُ اللهَ نَاصِحٌ   وَمَنْ هُوَ عِنْدِى فِى الظِّبَاءِ السَّوَانِحِ

٩٣ — البيت لسويد بن أبى كاهل بن حارثة بن حسل بن مالك بن عبد سعد بن جشم ابن ذبيان اليشكرى ، من قصيدة له رواها صاحب المفضليات ، ومطلعها :

بَسَطَتْ رَابِعَةُ الْحَبْلَ لَنَا   فَوَصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعْ

حُرَّةٌ تَجْلُو شَتِيتًا وَاضِحًا   كَشُعَاعِ الْبَرْقِ فِى الْغَيْمِ سَطَعْ

وقبل بيت الشاهد قوله :

كَيْفَ بِاسْتِقْرَارِ حُرٍّ شَاحِطٍ   بِبِلَادٍ لَيْسَ فِيهَا مُتَّسَعْ

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ ... ... البيت ، وبعده :

وَيَرَانِى كَالشَّجَا فِى حَلْقِهِ   عَسِرًا مَخْرَجُهُ مَا يُنْتَزَعْ

مُزْبِدٌ يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرَنِى   فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِى انْقَمَعْ

قَدْ كَفَانِى اللهُ مَا فِى نَفْسِهِ   وَمَتَى مَا يَكْفِ شَيْئًا لَا يُضَعْ

اللغة : « رابعة » اسم امرأة « الحبل » يطلق على عدة معان : منها المودة والوصل ، ومنها العهد والميثاق يكون بين القوم ، ومنها السبب يتعلق به الرجل من صاحبه ، وقوله « مااتسع » يريد ما امتد واستقام أمره ، و « ما » هى المصدرية الظرفية ، أى : مدة اتساعه واستقامته وامتداده « شتيتا » أراد ثغرا مفلجا متفرق الأسنان فى حسن « كشعاع البرق » يروى فى مكانه « كشعاع الشمس » وقوله « كيف باستقرار حر شاحط » الاستقرار معناه الإقامة فى هدوء بال ، والشاحط : البعيد الدار ، الغريب عن أهله ، وقوله « رب من أنضجت ــ إلخ » . قال ابن الأنبارى : يروى هكذا :

رُبَّمَا أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَ مَنْ   قَدْ تَمَنَّى لِىَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وروى فى مكان « قد تمنى لى موتا » : « قد تمنى لى شرا » وقوله « أنضجت ــ إلخ » هو كناية عن

وقوله :

٩٤ — لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبِيبُ فَلَا تَـكُنْ   لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

نهاية الـكمد الحاصل للقلب ، أواستعارة ، شبه تحسير القلب و إكاده بإنضاج اللحم الذى يؤكل . و « غيظا » مصدرغاظه يغيظه إذا أغضبه وآلمه « الشجا » الغصص يعترض فى الحلق فتضيق به النفس « مزبد » اسم فاعل من أزبد ، إذا أخرج الزبد من فمه ، هذا أصـله ، و يكنى به عن التوعد والتهديد « يخطر » أصـل معناه أن تحرّك يديك إذا مشيت ، وهو عبارة عن الخيلاء والعجب « انقمع » دخل بعضـه فى بعض ، والمراد أنه يتضاءل و يرجع عما كان عليه من زهو واستكبار

الإعراب : « ربّ » حرف جرّ شبيه بالزائد « من » نـكرة بمعنى إنسان ، مبتدأ ، مبنى على السكون ، وله محلان : محل جر بربّ ، ومحل رفع بالابتداء « أنضجت » فعل وفاعل «غيظا» تمييز محوّل عن الفاعل ، والأصل : أنضج غيظى إياه قلبه ، أومفعول لأجله ، والمعنى أنضجت قلبه لأجل غيظى إياه « قلبه » مفعول لأنضج ، والهـاء مضاف إليه ، والجملة فى محل جر أو رفع صفة لـ « من » ، « قد » حرف تحقيق «تمنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير « من » مستتر فيه « لى » جار ومجرور متعلق بتمنى « موتا » مفعول لتمنى « لم » نافية جازمة « يطع » مضارع مجزوم بلم مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى « من » أيضا ، وخبرالمبتدأ الذى هو « من » إما جملة « لم يطع » وعليه تـكون جملة « قد تمنى لى موتا » صفة ثانية لمن ، و إما أن تـكون جملة الخبر هى «قد تمنى» ، وعليه تـكون جملة « لم يطع » فى محل رفع خبر ثان ، ولوقلت : إن هاتين الجملتين وما بعـدها صفات لمن ، وجملة الخبر هى قوله « قد كفانى الله ما فى نفسى » فى البيت الذى بعد بيت الشاهد لم تـكن قد ذهبت بعيدا

الشاهد فيه : قوله « رب من أنضجت » حيث استعمل « من » فيه نـكرة ووصفها بجملة «أنضجت» ؛ بدليل دخول « رب » عليها ، وقد عرفت إيضاح ذلك فى الشاهد السابق ، ومن رواه « ربما أنضجت — الخ » لم يكن فيـه شاهد على روايته ، و « ما » هى الـكافة التى تهيئ «رب» للدخول على جمل الأفعال

٩٤ — هذا البيت من شواهد مغنى اللبيب ، ولم ينسبه أحد شراحه إلى قائل معين

اللغة : « اللبيب » العاقل الحازم

المعنى : إن العاقل يسعى لإدراك الشىء النافع ؛ فلا تـكن ساعيا لشىء ترى نفعه بعيدا

الإعراب : « لما » اللام حرف جر ، وما : نـكرة بمعنى شىء مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله يسعى الآتى « نافع » صفة لما « يسعى اللبيب » فعل وفاعل « فلا » الفاء فاء الفصيحة ، أوللتفريع ، لا : ناهية «تـكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية

وقوله :

٩٥ — رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

واسمه ضمير مستتر فيه « لشيء » جار ومجرور متعلق بقوله « ساعيا » الآتى «بعيد» صفة لشيء « نفعه » فاعل لبعيد ؛ لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، والهاء مضاف إليه «الدهر» منصوب على الظرفية ، وناصبه قوله « ساعيا » أيضا ، وجعل الدسوقى ناصبه قوله « نفعه » السابق ؛ وفيه بعد « ساعيا » خبر تكن

الشاهد فيه : قوله «لما نافع» حيث استعمل «ما» نكرة بمعنى شيء ، ووصفها بقوله «نافع» قال ابن هشام : « والثانى من أوجه ما الاسمية أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف ، أى : ليست متضمنة معنى الحرف ، بخلاف التى ضمنت معناه،وهى نكرة كالشرطية والاستفهامية ، وهذه أيضا نوعان : ناقصة ، وتامة ، فالناقصة هى الموصوفة بمفرد أو بجملة ، وتقدر بقولك شيء ، كقولهم : مررت بما معجب لك ، أى : بشيء معجب لك ، فما : نكرة موصوفة ، ومعجب : صفتها ، ومثل ذلك قوله ✲ لما نافع يسعى اللبيب ... البيت ✲ » انتهى كلامه بإيضاح كثير

فإن قلت : فهل يجوز لى أن أجعل ما فى هذا البيت زائدة بين الجار والمجرور ، وأجعل اللام جارة لنافع ؟

فالجواب أن ذلك لايسوغ لك ، وإنما لم نسوغ لك فى هذا البيت أن تجعل ما زائدة بين الجار والمجرور غير كافة للجار عن عمله ، مع أنه قد جاءت ما على هذا النحو كثيرا فى كلامهم : من ذلك قول الله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ، مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ، عَمَّا قَلِيلٍ) . وقول الشاعر :

وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

وقول الآخر :

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ

وسيأتى ذلك مشروحا فى باب حروف الجر ، إن شاء الله ؛ نقول : إنا لم نجز لك ذلك لأن زيادة « ما » بين الجار والمجرور كثيرا مختصة بحروف ثلاثة ، وهى : من ، وعن، والباء ، فأما مع اللام فلم تسمع زيادتها ، وإنما تخرج الشواهد على الوجوه التى لها نظير فى كلامهم

٩٥ — هذا البيت يروى فى عدة كلمات : إحداها منسوبة إلى أمية بن أبى الصلت ، والثانية رواها الأصمعى منسوبة إلى أبى قيس اليهودى ، وقيل : هى لابن صرمة الأنصارى ، والثالثة منسوبة إلى حنيف بن عمير اليشكرى ، وقيل : هى لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب ، فأما كلمة أمية فهى قصيدة طويلة عدتها — كما قاله البغدادى — تسعة وسبعون بيتا ، ذكر فيها من قصص

... ...

الأنبياء كثيرا : من ذلك قصة إبراهيم وابنه الذبيح عليهما السلام ، وذلك قوله :

يَا بُنَيِّ إِنِّي نَذَرْتُكَ لِلَّـــهِ شَحِيطاً فَاصْبِرْ فِدًى لَكَ خَالِي

وأما كلمة أبي قيس ، أوابن صرمة ، فمطلعها :

سَبِّحُوا لِلْمَلِيكِ كُلَّ صَبَاحٍ طَلَعَتْ شَمْسُهُ وَكُلَّ هِلاَلِ

وأما كلمة حنيف بن عمير ، أو نهار ، فمطلعها :

يَا سُعَادَ الفُؤَادِ بِنْتَ أُثَالٍ طَالَ لَيْلِي بِفِتْنَةِ الرَّحَّالِ

إِنَّهَا يَا سُعَادُ مِنْ حَدَثِ الدَّهْـــرِ عَلَيْكُمْ كَفِتْنَةِ الدَّجَّالِ

وقيل بل هي قوله :

يَا قَلِيلَ العَزَاءِ فِي الْأَهْوَالِ وَكَثِيرَ الْهُمُومِ وَالْأَوْجَالِ

ونسبت هذه الكلمة الأخيرة إلى حنيف ، ولنهار ، ولأعرابي لم يسم ، وقد نسبها العيني رحمه الله خطأ إلى أمية بن أبي الصلت ، ولم نجد له سابقا إلى ذلك

اللغة : « بني » بثلاث ياءات : أولاهن ياء التصغير ، والثانية لام الكلمة التي أصلها الواو ، وثالثتهن ضمير المتكلم — وهو تصغير « ابن » بحذف الهمزة المعوّض بها عن اللام ورد اللام المحذوفة ، والأصل — قبل الإضافة « بنيو » فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء « شحيطا » هو فعيل بمعنى مفعول ، مأخوذ من : شحطه يشحطه شحطا — من باب فتح — إذا ذبحه ، وتقول : شحطه وسحطه — بالشين المعجمة وبالسين المهملة — قال ابن سيده : والسين أعلى «الرحال» لعله يريد به عروة بن عتبة بن جعفر بن كلاب الذي قتله البراض في قصة لطيمة كسرى ؛ فإن الرحال لقبه « حدث الدهر » واحد أحداثه ، مثل سبب وأسباب ، وهي طوارقه ونوازله « العزاء » بفتح العين ، بزنة سحاب — التصبر والتجلد « الأهوال » جمع هول ، وهو الأمر العظيم المفظع « الأوجال » جمع وجل ، وهو الخوف

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجرّ شبيه بالزائد ، ما : نكرة بمعنى شيء مبتدأ « تكره النفوس » فعل وفاعل ، والجملة صفة لما ، في محل رفع أو جر ، على ما عرفت في الشواهد السابقة « من الأمر » جار ومجرور متعلق بتكره « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « فرجة » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل جرّ صفة للأمر ؛ لأنه محلى بأل الجنسية ، ومدخولها مثل النكرة ؛ كذا قال غير واحد ، وعندي أن الجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « ما » الموصوفة « كحل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة ، وحل مضاف ، و«العقال» مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ربما تكره » حيث استعمل « ما » نكرة موصوفة بالجملة بعدها

ومن ذلك فيهما قولهم : « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ » ، و « بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ » ، ويكونان أيضاً نكرتين تامتين : أما « مَنْ » فعلى رأى أبى علىّ ، زعم أنها فى قوله :

٩٦ — * وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ *

وتضمن ذلك أمرين : الأوّل : أن « ما » هذه ليست حرفا ، وإنما هى اسم ، والثانى : أن « ما » هذه بعد كونها اسما هى نكرة لا معرفة

أما الدليل على الأوّل فإنه أعاد عليها الضمير مرتين : أما الضمير الأوّل فهو ضمير عائد من جملة الصفة حذف لكونه منصوبا بفعل وهو مراد ، وتقديره « رب شىء تكرهه النفوس » وأما ثانى الضميرين فهو الضمير الذى فى جملة الخبر ، وهو المجرور باللام فى « له فرجة » وأنت خبير أن الضمائر لا تعود إلا إلى الأسماء

وأما الدليل على أنها نكرة لا معرفة فدخول « ربّ » عليها ، وقد عرفت أن « ربّ » حرف يختص بالدخول على النكرات ، وقد أنشد سيبويه رحمه الله تعالى هذا البيت مرتين فى كتابه بعد قوله « ربّ لا يكون بعدها إلا نكرة » اهـ ، وقال الأعلم فى تقرير الشاهد : « استشهد به على أن ما نكرة ، بتأويل شىء ، ولذلك دخلت عليها ربّ ، لأنها لا تعمل إلا فى نكرة ، ولا تكون ماهنا كافة ؛ لأن فى « تكره » ضميرا عائدا عليها ، ولا يضمر إلا الاسم ، وكذلك الضمير فى له عائد عليها ، والمعنى : ربّ شىء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة وله فرجة تعقب الضيق والشدّة كحل عقال المقيد ، والفرجة — بالفتح — فى الأمر ، وبالضم فى الحائط ونحوه » اهـ كلامه بحروفه ، ولك فيه المقنع ، وبيانه مفهوم مما قدمناه لك

٩٦ — هذا عجز بيت أنشده ابن منظور فى مادة « زكأ » من اللسان ، ولم ينسبه إلى قائل وأنشده السيد المرتضى فى شرح القاموس ولم ينسبه ، وقال العينى : « أنشده أبو على ولم ينسبه » اهـ وهاك البيت بتمامه مع بيت سابق عليه :

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْراً أَوْ أُرَاعُ لَهُ وَقَدْ زَكَأْتُ إِلَى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ

وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

اللغة : « أرهب » أخاف ، وأخشى « أراع » بالبناء للمجهول — من الروع ، وهو الفزع وشدّة الخوف « زكأت » لجأت واستندت « بشر بن مروان » هو بشر بن مروان بن الحكم بن أبى العاص بن أمية القرشىّ العبشمىّ الأموىّ ؛ كان سمحا جوادا كريما ، ولى إمرة العراقيين لأخيه عبد الملك بن مروان ، ومات بالبصرة سنة خمس وسبعين عن نيف وأربعين سنة « مزكأ » اسم مكان من زكأ المتقدّم ، ومعناه الملجأ والمستند

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على المدح « مزكأ » بالرفع فاعل نعم ، وبالنصب تمييز

... ...

وفاعل نعم ضمير مستتر « من» اسم موصول عند ابن مالك ، ونـكرة موصوفة بالجملة بعدها عند الأخفش ، وعلى أية حال فهى فى محل جرّ بإضافة مزكأ إليها « ضاقت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مذاهبه » فاعل ضاق ، والضمير مضاف إليـه ، والجملة من الفعل والفاعل لامحلّ لها من الإعراب صلة الموصول عند ابن مالك ، وفى محل جرّ صفة لمن عند الأخفش على ماعلمت « ونعم » الواو عاطفة ، نعم : فعل ماض دالّ على المدح « من » اختلف العلماء فى إعرابها وفى معناها على مذاهب شتى : فقال أبو على : إن من هـذه نـكرة تامّة ـ أى : لاتحتاج إلى صفة ـ وهى تمييز ، وفاعل « نعم » على هذا ضميرمستتر ، وقوله « هو » فى البيت هو المخصوص بالمدح ؛ فهو مبتدأ خبره جملة « نعم » مع فاعلها ، أو خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، وهـذا الوجه هو الذى من أجله أنشد الشارح رحمه الله البيت ؛ وقال غير أبى على : إن «من» هذه معرفة ناقصـة ـ أى : هى اسم موصول ـ وهى فاعل نعم ، و « هو » فى البيت مبتدأ خبره محذوف ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، وهذا الخبر المحذوف قدّره ابن هشام فى المغنى تبعا لابن مالك فى شرح الكافية بـ«هو » آخر ، فتكون جملة الصـلة هكذا « هو هو » مثل قول الشاعر :

* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِى شِعْرِى *

وسيأتى مشروحا فى باب المبتدأ والخبر ، وتبعهما فى هذا التقدير الشارح العلامة والعينى وغيرهما ، ولـكنّ أبا على رحمه الله أنـكر ذلك كل الإنـكار ، وسننقل عبارته قريبا ، وقال أبو على أيضا : إنه يجوز أن تـكون « من » نـكرة ناقصة ، وهى فاعل « نعم » ، ويكون قوله « هو » فى البيت مبتدأ خبره محذوف ، وفى تقديره ماسبق من الـكلام ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لمن وقوله « فى سر » جارّ ومجرور جعله ابن هشام ـ وتبعه عليه العينى ـ متعلقا بخبر المبتدأ ـ الذى هو قوله «هو » ـ وذلك لأنه فيما ظنّ بمعنى الفعل ـ أى : هو الثابت فى سرّ ـ ولم يرتض ذلك أبو على ، بل قال : إنه متعلق بنعم . وقوله « وإعلان » معطوف على سر

الشاهد فيه : قوله « نعم من » حيث ذهب أبو على إلى أن « من » نـكرة تامّة تمييز لنعم على نحو ماقدّمنا إليك فى إعراب البيت

واعلم أن الشارح رحمه الله تبع ابن هشام فى نسبة هذا التخريج دون ماعداه إلى أبى على ، والحقيقة ليست كذلك ، بل إن له فى البيت ثلاثة تخريجات هذا أحدها ، وهاك عبارته . قال : « قال الشاعر : ونعم مزكأ . . . (البيتين) . . . القول فى الظرف (يريد بالظرف قوله « فى سر ») أنه يتعلق بنعم ، وذلك لأنه لايخلو إما أن يكون الظرف خبرا عن الضمير وتـكون الجملة من المبتدأ والخبر لامحل لها صلة الموصول وهو « من » ، وإما أن يكون الظرف متعلقا بنعم ، ولا يجوز أن يكون الظرف متعلقا بمحذوف فى موضع خبر « هو » التى فى الصلة ؛ لأن التقدير قبل كون الجملة

... ...

صلة يكون « هو كائن فى سر و إعلان » وهـذا كلام لامعنى له ، و إنما المعنى كرم هذا الإنسان فى سره و إعلانه ، أى: ليس مايصـنعه من الخير لتصنع وتكلف ، فهو يفعل الخير فى سره كما يفعله فى العلانية ؛ فيكون الظرف متعلقا بنعم ، و إذا كان كذلك احتاج « هو » إلى جزء آخر حتى تتم الصلة ، وذلك الجزء ينبغى أن يكون لفظ « مثله » فيكون التقدير « نعم الذى هو مثله » ولا يجوز أن يكون التقدير « نعم الذى هو هو » لتكون الصلة شائعة ، فلا تكون « من » مخصوصة ، لأنها فاعل نعم ، نعم لو قدرت « نعم الذى هو هو » على أن الأصل « نعم الذى هو مثله » فحذف المضاف وهو « مثل » وأقيم المضاف إليـه مقامه فانفصل وارتفع ؛ جاز ذلك ، وقد يجوز فى القياس أن تجعل « من » نكرة ، فإذا جعلتها نكرة احتاجت إلى صـفة ، فتكون جملة « هو مثله » صفة لها ، وهى الجملة التى قدّرتها صلة لها فى الوجه السابق ، ويكون المقصـود بالمدح مضمرا ؛ لأنه قد جرى ذكره كما قد جرى ذكر أيوب قبل قوله تعالى : (نعم العبد) فاستغنى عن ذكر مايخصه بالمدح و إظهاره . ويجوز فى القياس أن تجعل « من » نكرة ، ولا تجعل له صفة ، كما فعل ذلك فى « ما » من قوله تعالى : (فنعما هى) فإذا جعلتها كذلك كان كأنه قال « فنعم رجلا » فيكون موضع « من » نصبا على التمييز ، ويكون « هو » كناية عن المقصود بالمدح ، ووجه القياس فى الحكم على « من » أنها نكرة غير موصوفة أنهم قضوا لما أختها بذلك ، مع أن « ما » أشدّ إبهاما وشيوعا من « من » ؛ ألست ترى أن « ما » تطلق على « شىء » وأما « من » فإنها تطلق على « إنسان » ولا ريب أن شيئا أعمّ من إنسان وأشدّ إبهاما وتنكيرا ؛ فلما استجازوا فى « ما » أن تجىء نكرة غير موصوفة مع هذه الحال من الشيوع والإبهام فلأن يستجاز مجىء « من » نكرة تامّة أولى وأجوز ، إلا أنا لم نعلمهم فى الاستعمال تركوا « من » بغير صفة كما تركوا « ما » بغير صفة ، كما فى التعجب ، وكما فى الآية التى تلوناها » اهـ كلام أبى على مع إيضاح للمعنى يسير . ومنه تعلم مافى كلام الشارح وغيره من القصور

وقد ردّ ابن مالك رحمه الله فى شرح التسهيل الوجه الثالث الذى استشهد الشارح بالبيت من أجله فقال : « لايصح لوجهين : أحدهما أن التمييز لايقع فى الكلام بالاستقراء إلا نكرة صالحة لدخول الألف واللام ، ومن ليست بهذه المثابة ؛ فلا يجوز كونها تمييزا ، الثانى : أن الحكم عليها بكونها تمييزا عنـد القائل به يترتب على كونها نكرة غير موصـوفة ، ومجىء من نكرة غير موصوفة لم يذهب إليه أحد فى غير هذا البيت ، فلا يجوز الذهاب إليه بغير دليل يدل عليه . وعلى هذا تكون « من » مرفوعة بنعم على أنها فاعل موصولة والجملة صلتها إذ لاقائل بقول ثالث » اهـ

ونقول : يجوز أيضا أن تكون موصوفة بالجملة بعدها ، وهى مع ذلك فاعل نعم ، كما هو الوجه الثانى من كلام أبى على ، و إن كان كلام ابن مالك صريحا فى أنه لايعلم من قال به ، ولك فى هذا الكلام مقنع أى مقنع

تمييز ، والفاعل مستتر ، و « هو » هو المخصوص بالمدح . وقال غيره : مَنْ موصول فاعل ، وقوله « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، على حَدِّ قوله * شعرى شعرى * (١)

وأما « ما » فعلى رأى البصريين إلا الأخفش فى نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ إذ المعنى شىء حسن زيدا ، على ماسيأتى بيانه فى بابه ، وفى باب نعم و بئس ، عند كثير من النحويين المتأخرين : منهم الزمخشرى ، نحو « غسلته غسلا نعما » أى : نعم شيئا ؛ فما : نصب على التمييز

وأما « أل » فللعاقل وغيره ، وما ذكره الناظم من أنها اسم موصولِ هو مذهب الجمهور ، وذهب المازنى إلى أنها حرف موصول ، والأخفش إلى أنها حرف تعريف

والدليل على اسميتها أشياء :

الأول : عود الضمير عليها فى نحو « قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ » ، وقال المازنى : عائد على موصوف محذوف ، ورُدَّ بأن لحذف الموصوف مَظَانّ لايحذف فى غيرها إلا لضرورة ، وليس هذا منها

الثانى : استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو « جاء الكريم » ، فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى الْمُضِيّ ، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها .

الرابع : دخولها على الفعل فى نحو :

٩٧ — * مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ *

---

(١) هذه قطعة من بيت لأبى النجم العجلى ذكرناه فى أثناء شرح الشاهد (رقم ٩٦) وسيأتى مشروحا فى باب المبتدأ والخبر

٩٧ — هذا صدر بيت للفرزدق يهجو به رجلا من بنى عذرة ، كان قد دخل على عبد الملك ابن مروان يمدحه وعنده جرير والأخطل والفرزدق ، والأعرابى لايعرفهم ، فعرّفه عبد الملك بهم فقال :

فَحَيَّا الْإِلٰهُ أَبَا حَزْرَةٍ ... وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ
وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ ... وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

فقال له الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ ... يَاذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

... ...

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الْأَصِيلِ وَلاَذِى الرَّأْى وَالْجَدَلِ

وقال له الأخطل :

يَا شَرَّ مَنْ حَمَلَتْ سَاقٌ عَلَى قَدَمٍ مَا مِثْلُ قَوْلِكَ فِي الْأَقْوالِ مُحْتَمَلُ
إِنَّ الْحُكُومَةَ لَيْسَتْ فِي أَبِيكَ ، وَلاَ فِي مَعْشَرٍ أَنْتَ مِنْهُمْ ؛ إِنَّهُمْ سَفِلُ

وقال جرير مدافعا عنه :

شَتَمْتُمَا قَائِلاً بِالْحَقِّ مُهْتَدِياً عِنْدَ الْخَلِيفَةِ وَالْأَقْوالُ تُنْتَضَلُ
أَتَشْتُمَانِ سَفَاهاً خَيْرَكُمْ حَسَباً فَفِيكُمَا ـ وَإِلَهِى ـ الزُّورُ وَالْخَطَلُ
شَتَمْتُمَاهُ عَلَى رَفْعِى وَوَضْعِكُمَا ؟ لاَزِلْتُمَا فِي سَفَالٍ أَيُّهَا السَّفِلُ

اللغة : « أبا حزرة » هو جرير « أرغم أنفك » أصله أن يلصقه بالرغام ، وهو التراب ، ثم استعمل كناية عن الذلة والهوان « الخنى » الفحش « الخطل » المنطق الفاسد المضطرب والتفحش فيه « الحكم » الذى يحكمه الخصمان ليفصل بينهما « الأصيل » الحسيب « الجدل » شدّة الخصومة « سفل » وردت هذه الكلمة فى بيتى الأخطل وفى أبيات جرير ، وضبطت بفتح فكسر ، وقد قال صاحب اللسان : «والعامة تقول رجل سفلة ـ بفتح فكسر ـ من قوم سفل ، قال ابن الأثير: وليس بعربى » اهـ ، ويمكن أن تكون هذه اللفظة بضم السين والفاء جميعا ، وأصلها بضم فسكون جمع أسفل ، وهو السافل ، ويقال لأرذال الناس وسقاطهم : سفلة ـ بفتح فكسر أو بكسر ، فسكون ـ « تنتضل » قال ابن منظور : « وانتضل القوم وتناضلوا ، أى : رموا للسبق ، ومنه قيل : انتضلوا بالكلام والأشعار » اهـ «سفال» بفتح السين والفاء مخففة ـ أى: حطة وانخفاض واتضاع

الإعراب : « ما » نافية « أنت » مبتدأ « بالحكم » الباء زائدة ، الحكم : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد « الترضى » أل : موصولة صفة للحكم ، ترضى : فعل مضارع مبنى للمجهول « حكومته » نائب فاعل ، والهاء ضمير عائد إلى أل ، والجملة صلة أل « ولا » الواو عاطفة ؛ لا : زائدة لتأكيد النفى « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » كسابقتها « ذى الرأى » معطوف على الحكم أيضا « والجدل » معطوف على الرأى

الشاهد فيه : قوله « الترضى » حيث وصلت « أل » بالفعل المضارع كما يوصل به « الذى » و « التى » وغيرها ، فدلّ ذلك على أن « أل » اسم ، كما أن « الذى » اسم ؛ لأن « أل » لو كانت حرف تعريف ، كما ذهب إليه الأخفش ، لما أمكن اعتباره فى هذا البيت ؛ فإن حرف التعريف لا يدخل إلا على الأسماء النكرات لتعريفها

... ...

واعلم أن دخول « أل » الموصولة على الفعل المضارع مختلف فيـه : فذهب الكوفيون إلى جوازه ؛ تمسكا بهذا البيت ، و بقول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

و بقول ذى الخرق أيضا :

فَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيخَةِ الْيَتَقَصَّعُ

و بقول الآخر :

وَلَيْسَ الْيُرَى لِلْخِلِّ مِثْلَ الَّذِى يَرَى لَهُ الْخِلُّ ؛ أَهْلاً أَنْ يُعَدَّ خَلِيلاَ

وقول الآخر :

مَا كَالْيَرُوحُ وَيَغْدُو لاَهِــياً فَرِحا مُشَمِّرٌ يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ ذُو رَشَــدِ

وقول الآخر :

لاَ تَبْعَثَنَّ الْحَرْبَ إِنِّى لَكَ الْـــيُنْذِرُ مِنْ نِيرَانِهَا فَاتَّقِ

وقول الآخر :

فَذُو الْمَالِ يُؤْتِى مَالَهُ دُونَ عِرْضِهِ لِمَا نَابَهُ وَالطَّارِقُ الْيَتَعَمَّلُ

وقول الآخر :

أَحِينَ اصْطَبَانِى أَنْ سَكَتُّ ، وَإِنَّنِى لَفِى شُــغُلٍ عَنْ دَخْلِيَ الْيَتَتَبَّعُ

وذهب البصريون إلى أنه لايجوز فى الكلام وصل « أل » بغير الصفة الصريحة ، واعتذروا عن هذه الأبيات بأن أكثرها لايعرف له قائل ، ولم تسمع له تتمة ، ولا عرفت كلماتها التى منها هذه الأبيات ، وما عرف منها كبيت الفرزدق و بيتى ذى الخرق فشاذ لا يقاس عليه

وذهب ابن مالك إلى مذهب وسط بين المذهبين ؛ فحكم بأن وصل « أل » بالمضارع قليل ، وليس شاذا

قال فى التصريح : « بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا ، والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة ، وابن مالك يقول بالجواز على قلة ؛ فهو قول ثالث ، والمدرك مختلف ؛ فابن مالك يرى أن الضرورة مايضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ، ولهذا قال : إن الفرزدق متمكن من أن يقول « المرضى » ، والجمهور يرون الضرورة ماوقع فى الشعر ولم يجىء فى الكلام ، سواء اضطر الشاعر إليه أم لا ، فلم يتوارد الخلاف على محل واحد » اهـ

ومن العلماء من ذهب إلى أن « أل » هذه هى « الذى » حذفت منه الذال والياء و بقيت

والْمُعَرِّفَةُ مختصة بالاسم

واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطَّاها ، نحو « مَرَرْتُ بالضاربِ » فالمجرور « ضارب » ولا موضع لأل ، ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب

قال الشلوبين : الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : « جاء القائمُ » فلو كانت اسما لكانت فاعلا ، واستحق «قائم» البناء ؛ لأنه على هذا التقدير مهمل ؛ لأنه صلة ، والصلة لايسلط عليها عامل الموصول

وأجاب فى شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة ؛ لأن نِسْبَتَهَا منه نسبةُ عجزِ المركب منه ، لكن منع من ذلك كونُ الصلة جملةً ، والجملُ لاتتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام فى اللفظ غير جملة جِيءَ بها على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع . انتهى ، ويلزم فى ضمير « أل » اعتبار المعنى ، نحو « الضارب » ، و « الضاربة » ، و « الضاربين » ، و « الضاربات »

وأما « ذو » فإنها للعاقل وغيره ؛ قال الشاعر :

٩٨ — ذَاكَ خَلِيلِى وَذُو يُوَاصِلُنِى يَرْمِى وَرَائِى بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

الألف واللام ، حكى ذلك ابن عصفور ، ورده بأنه لو كان صحيحا لوصلت « أل » بكل ما يوصل به « الذى » ، ومن ذلك الفعل الماضى ، ولم يسمع ذلك عنهم ، ولا على سبيل الشذوذ ؛ فدلّ ذلك على أن « أل » ليست هى « الذى » ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٩٨ — أنشد أبو عبيد هذا البيت كما هو فى رواية الشارح ، ولم ينسبه لقائل، وقال ابن برّى : إنه لبجير بن عنمة الطائى ، وقد ركب النحاة هذا البيت من بيتين مع تغيير فى صدر أولهما ، والصواب فى الإنشاد هكذا :

وَإِنَّ مَوْلاَىَ ذُو يُعَاتِبُنِى لاَ إِحْنَةٌ عِنْدَهُ وَلاَ جَرِمَهْ
يَنْصُرُنِى مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ يَرْمِى وَرَائِى بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

اللغة : « مولاى » للمولى معان كثيرة : منها السيد ، ومنها ابن العم ، ومنها الناصر والمعين ، وهذا أقرب المعانى للمراد هنا ، بدليل رواية « خليلى » بدله « ذو » أى : الذى ، وهذه لغة طيء « يعاتبنى » روى فى مكانه « يعايرنى » وروى أيضا « يعيرنى » وروى أيضا « يواصلنى » وهذه الأخيرة أنسب للسياق ، وهى رواية الشارح تبعا للناظم وابنه « إحنة » بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة — هى الحقد فى الصدر ، وقد أحن — بكسر الحاء ، وروى كراع فتحها — « جرمه » بفتح

... ...

الجيم وكسر الراء ـ : الجرم والجرعة « بامسهم » أراد بالسهم ، فجاء بأم التي هي حرف التعريف في لغة حمير « وامسلمه » أراد بالسلمة ، ففعل مافعل بالسهم ، والسلمة ـ بفتح السين وكسر اللام ـ هي واحدة السلم ـ بفتح فكسر ـ وهي الحجارة ، والسلام ـ بزنة كتاب ـ : الحجارة الصلبة ، سميت بذلك لسلامتها من الرخاوة ، قال لبيد :

* خَلَقاً كَمَا ضَمِنَ الْوُحِيَّ سِلاَمُهَا *

الإعراب : « ذاك » اسم إشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « خليلي » خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « وذو » الواو عاطفة ، ذو : اسم موصول بمعنى الذي معطوف على خليلي « يواصلني » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى « ذو » ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يرمي » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر ثان « ورائي » ظرف متعلق بيرمي ، وياء المتكلم مضاف إليه « بامسهم » جار ومجرور متعلق بيرمي أيضا « وامسلمه » معطوف على بامسهم

الشاهد فيه : قوله «وذو يواصلني» حيث استعمل «ذو» بمعنى الذي كما هي لغة قومه طيء ، قال ابن منظور : «وأما ذو التي بمعنى الذي في لغة طيء فحقها أن توصف بها المعارف ، تقول : أنا ذو عرفت وذو سمعت ، وهذه امرأة ذو قالت كذا ؛ يستوي فيه التثنية والجمع والتأنيث ، قال بجير الطائي :

* وَإِنَّ مَوْلاَيَ ذُو يُعَاتِبُنِي *

يريد الذي يعاتبني ، والواو التي قبله زائدة » انتهى كلامه

وقوله « فحقها أن توصف بها المعارف » معناه أنها لما كانت اسما موصولا بمعنى الذي ، والموصولات من أنواع المعارف ؛ أخذت حكمها ، وفارقت بذلك «ذو» بمعنى صاحب ؛ فإنها توصف بها النكرات ، وتمثيل ابن منظور بقوله « أنا ذو عرفت » لا يتم به ما أراد ؛ وذلك لأن « ذو » في هذا المثال خبر لا نعت ، والخبر يقع نكرة كما يقع معرفة ، بل الأكثر فيه أن يكون نكرة ، فكان الأولى أن يقول : «أنا الرجل ذو عرفت» وتمثيله بعد ذلك بقوله «وهذه امرأة ذو قالت» غير صحيح ، ولا يتمشى مع ما قدم من أن حق «ذو» أن توصف بها المعارف ، وكيف و «امرأة» في مثاله نكرة ؟ فكان الأولى أن يقول « وهذه المرأة ذو قالت كذا » ، وقوله بعد إنشاد البيت « والواو قبله زائدة » تبع في هذه العبارة الجوهري ، وأراد بها شيئين : الأول : أن يجعل « ذو » نعتا لخليلي ليظهر حقها في أن توصف بها المعارف ، والثاني : أن يجعل جملة « يرمي ورائي إلخ » خبر المبتدأ لأنها محل الفائدة ، وهذا غير سديد ؛ لأن زيادة الواو قليلة ، وهو مذهب كوفي ، والبصريون إلا المبرد وابن برهان والأخفش على امتناع زيادتها ، وقد نبهناك مرارا إلى أن التخريج إذا كان على ما هو قليل لم يعتبر ، على أن ظهور كون «ذو» بمعنى الذي في البيت لا يحتاج إلى هذا التكلف

وقال الآخر :

٩٩ — فَقُولاَ لِهَذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ

٩٩ — هذا البيت أوّل أبيات ثلاثة لقوّال — بفتح القاف وتشديد الواو — الطائى ، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية ، يقولها فى منع قومه صدقات أموالهم أيام مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية ، وقد أورد أبو تمام فى حماسته هذه الأبيات مع غيرها مما قيل فى هذه المسألة ، وبعد بيت الشاهد قوله :

وَإِنَّ لَنَا حَمْضاً مِنَ المَوْتِ مُنْقَعاً وَإِنَّكَ مُخْتَلٌّ ، فَهَلْ أَنْتَ حَامِضُ ؟

أَظُنُّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئْتَ تَبْتَغِى سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

اللغة : «ساعيا» الساعى : هو الوالى على صدقة الزكاة ، وتقول : سعى الرجل على الصدقة ، إذا عمل فى أخذها من أربابها « هلم » الأرجح أنه اسم فعل أمر بمعنى أقبل وتعال « المشرفى » بفتح الميم والراء بينهما شين معجمة ساكنة — هو السيف ، منسوب إلى المشارف ، وهى قرى كانت السيوف تصنع فيها « الفرائض » جمع فريضة ، وهى مايؤخذ من نصاب السائمة فى الزكاة ، ويقال : أفرضت الماشية ، إذا وجبت فيها الفريضة ، وأراد الشاعر التهكم بالساعى ؛ فأخبره بأن له عندهم السيوف بدل ما وجب عليهم من الفرائض « حمضا » بفتح الحاء المهملة وسكون الميم — مافيه ملوحة ومرارة من النبات « منقعا » بزنة اسم المفعول — أى : ثابتا « مختل » أى : ترعى الخلة ، وهى — بضم الخاء المعجمة وتشديد اللام المفتوحة — ما كان حلوا من النبات ، والعرب تقول لمن جاء متهدّدا : أنت مختل فتحمض ، يريدون أنك قد مللت العافية والسلامة فهلم إلى الموت والشر « المال » أراد به الماشية « دون » ظرف يتعلق بأظنك ، ولا يتعلق بجئت ولا بتبتغى ؛ لأن معمول الصلة لايسوغ أن يتقدّم على الموصول « بيض » جمع أبيض : وأراد بها السيوف .

الإعراب : « فقولا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله « لهذا » جار ومجرور متعلق به « المرء » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى نعت للمرء « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ذو « ساعيا » حال من الفاعل ، وجملة الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « هلم » اسم فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه « فإن » حرف توكيد ونصب « المشرفى » اسم إنّ « الفرائض » خبر إن

الشاهد فيه : قوله « المرء ذو جاء » حيث استعمل « ذو » اسما موصولا بمعنى الذى ، ونعت به المعرفة ، وهو المرء ، وقد استدلّ به المحقق الرضى على أن « ذو » الطائية تقع نعتا وإن كانت على حرفين لمشابهتها « ذو » التى بمعنى صاحب الموضوعة لوصف أسماء الأجناس

هذا ، وفى البيتين اللذين رويناها شاهد ثان لما نحن فيه ؛ وذلك قوله « ذو جئت » فإن « ذو » بمعنى الذى أيضا ، وهو مفعول ثان لأظن

وقال الآخر :

١٠٠ — فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

والمعنى : أظنك الرجل الذى جئت مبتغيا ، هذا هو المعنى الذى عليه أعربه البغدادى ،وأقرب منه عندنا أن تـكون جملة « ستلقاك بيض » هى المفعول الثانى ، ويكون « ذو » نعتا للمال ؛ وجملة « جئت تبتغى » هى الصلة ، والعائد محذوف تقديره « جئت تبتغيه » ، لما يلزم على إعرابه من التكاف ومن جعل رابط جملة الصلة بالموصول ضمير المخاطب فى « جئت » وهو قليل

١٠٠ — البيت لمنظور بن سحيم الفقعسى ، وقبله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِى الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبكِى وَأُبْكِى الْبَوَاكِيَا

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرونَ ... ... البيت ، و بعده :

وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِمَّا لِئَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَائِيَا

وَعِرْضِيَ أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِيَ أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من هجا يهجو هجاء ، والهجاء : الذم والقدح « القرى » بكسر القاف مقصورا ــ إكرام الضيف ، وأراد أنه لايهجو أحدا بسبب القرى على أية حال ؛ لأن الناس أنواع ثلاثة ، وقد ذكر كل نوع وذكر معه مايمنعه من هجائه ، وهو تقسيم بديع « كرام » جمع كريم ، وأراد به الطيب الآباء ، وقابله باللئيم « موسرون » ذوو ميسرة ، واجدون مايقدّمونه للضيف « معسرون » ذوو عسرة وضيق لايجدون ما يكرمون به الضيف «لئام» أدنياء « لقيتهم» يروى فى مكانه « رأيتهم » ويروى أيضا « أتيتهم » والمعانى متقاربة

الإعراب : « إما » حرف تفصيل «كرام » فاعل لفعل محذوف يدل عليه مابعده ، والتقدير إما قابلنى كرام موسرون لقيتهم ، أو مبتدأ ، و « موسرون » نعت « لقيتهم » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وهم : مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ على الوجه الثانى ، أو لامحل لها من الإعراب مفسرة على الوجه الأوّل « فحسبى » مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « من » حرف جر « ذو » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محلّ جرّ بمن ، والجار والمجرور متعلق بحسبى « عنـدهم » ظرف متعلق بمحذوف صلة لذو ، والضمير مضاف إليه « ما » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ « كفانيا » فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لامحل لها صلة ما

الشاهد فيه : قوله « ذو عندهم » حيث استعمل « ذو » اسما موصولا بمعى الذى ، وقد أطلقه على غير العاقل من المفرد المذكر ، بخلاف البيتين السابقين ؛ فإنه فيهما واقع على العاقل من

وقال الآخر :

١٠١ — فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

المفرد المذكر ، وهو « الخليل » فى البيت الأوّل ، و « المرء » فى البيت الثانى

واعلم أن العلماء اختلفوا فى «ذو» الطائية التى بمعنى الذى: أهى مبنية أم معربة ؟ فمنهم من زعم أنها تكون معربة : بالواو رفعا ، و بالألف نصبا ، و بالياء جرا ، وحالها ــ حينئذاك ــ حال « ذى » التى بمعنى صاحب ، التى تقدّمت فى الكلام على الأسماء الستة أوّل باب المعرب والمبنى ، وهؤلاء يروون بيت الشاهد بالياء هكذا :

* فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

وسيذكر الشارح قريبا مقالتهم وروايتهم ، والجهور على أن « ذو » الطائية مبنية : ملازمة للواو رفعا ونصبا وجرا ، و يروون بيت الشاهد بالواو كما هنا ، قال ابن منظور : « وأما قول الشاعر :

* فَإِنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ *

فإن « ذو » ههنا بمعنى الذى ، ولا تكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ؛ وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءاك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئنك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ؛ أى : الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو : بمعنى الذى » اهـ كلامه ، فبين فى هذا الكلام شيئين : أوّلهما أنها مبنية ملازمة لحالة واحدة مهما اختلفت العوامل الداخلة عليها ، والثانى أنها تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع مذكرا كان أو مؤنثا ، وهذا معنى اشتراكها على ماعرفت

١٠١ — البيت لسنان بن الفحل الطائى ، من أبيات أوردها أبو تمام فى الحماسة ، وقبله فى أبيات الحماسة قوله :

وَقَالُوا : قَدْ جُنِنْتَ ، فَقُلْتُ : كَلَّا وَرَبِّي مَا جُنِنْتُ وَلَا انْتَشَيْتُ

وَلٰكِنِّي ظُلِمْتُ فَكِدْتُ أَبْكِي مِنَ الظُّلْمِ المُبَيِّنِ أَوْ بَكَيْتُ

فَإِنَّ المَاءَ ... ... البَيْتَ ، وبعده :

وَقَبْلَكَ رُبَّ خَصْمٍ قَدْ تَمَالَوْا عَلَيَّ فَمَا هَلِعْتُ وَلَا دَعَوْتُ

وَلٰكِنِّي نَصَبْتُ لَهُمْ جَبِينِي وَآلَةَ فَارِسٍ حَتَّى قَرَيْتُ

وسبب هذه الكلمة أنه اختصم حيان من العرب ــ وهما بنوجرم من طيء ، و بنو هرم بن العشراء من فزارة ــ إلى عبد الرحمن بن الضحاك ، وهو والى المدينة ، فى ماء من مياههم ، وهم مختلطون

والمشهور فيها البناء ، وأن تكون بلفظ واحد ، كما فى الشواهد ، و بعضهم يعربها إعراب « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

متجاورون ، وكان عبد الرحمن مصاهرا للفزاريين ، فخشى الطائيون أن يميل إلى أصهاره ، فبرك سنان الطائى بين يديه ، وأنشد هذه الأبيات مع أبيات أخرى متقدّمة عليها

اللغة : « جننت » بالبناء للمجهول ، قال المرزوقى : « وكان الواجب أن يقول : جننت أو سكرت ؟ فاكتفى بذكر الأوّل ؛ لأن الثانى مدلول عليه فى الجواب الذى نفى فيــه الأمرين » اهـ وأراد أنه لما أظهر الإباء وتشدّد فى إنكار أن يكون لهم حق فى المـاء نسبوه إلى الجنون أو السكر فكذبهم فى هذه النسبة ، وقوله « ولـكنى ظلمت ـ إلخ » معناه إنى لما عرض علينا أمر لم تألفه نفسى وحاولوا استنزالى عن حق من حقوقى شارفت البكاء وقاربته ، بل بكيت ، وإنما ذلك لاستنكافى مما أرادونى عليه « ذو حفرت » أى : التى حفرتها « ذو طويت » أى : التى طويتها ، وطى البئر : بناؤه بالحجارة « خصم » هو فى الأصل مصـدر ؛ فلذلك ساغ أن يطلق على المفرد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا بلفظ واحد ، ومن لاحظ أنه يسمى به من يجادلك ويحاجك أتى به مطابقا لموصوفه فى التثنية والجمع والتأنيث ، وجمعه على خصوم « تمالوا » أصـله تمالأوا ـ بهمزة مضمومة لمناسبة واو الجماعة بعد اللام ـ ومعناه تعاونوا وتظاهروا أو اجتمعوا «هلعت» جزعت ، و بابه تعب ، وقيــل : الهلع أفحش الجزع « دعوت » أى : قلت : يالفلان « ألة فارس » بفتح الهمزة وتشديد اللام ـ هى الحربة ، والجمع إلال مثل حراب « قريت » : جمعت ، يقال : قريت الماء فى الحوض ، إذا جمعته

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن « ماء » خبر إن «أبى» مضاف إليه ، و ياء المتكلم مضاف إليه «وجدى» معطوف على أبى ، و ياء المتكلم مضاف إليه «و بئرى» ، الواو عاطفة ، بئر : مبتدأ ، و ياء المتكلم مضاف إليــه « ذو » اسم موصول بمعنى التى خبر المبتدإ « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها صلة ، والعائد محذوف تقديره حفرتها « وذو » هو اسم موصول بمعنى التى أيضا معطوف على السابق ، وجملة « طويت » لامحل لها صلته ، والعائد محذوف أيضا تقديره طويتها

الشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » حيث استعمل فى الموضعين « ذو » اسما موصولا بمعنى التى ، فيكون فيــه دليل على ثلاثة أمور : أحدها : أن « ذو » تأتى اسما موصولا ، الثانى : أنها تكون بلفظ واحد للمؤنث والمذكر ، الثالث : أنها تستعمل فى غير العاقل كما تستعمل فى العاقل بلا فرق

* فَحَسْبِيَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[(١)] *

(وَكَالَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ) أى : عند طيئ (ذَاتُ) أى : بعض طيئ ألحق بذو تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللهُ بَهْ » (وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ) جمعاً لذات ، قال الراجز :

١٠٢ — جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

(١) قد تقدم قريبا شرح هذا البيت و بيان وجوه الاستشهاد به فارجع إليه (ص ١٧٥ من هذا الجزء)

١٠٢ — أنشد الفراء هذا البيت ولم ينسبه ، ونسبه قوم منهم العينى إلى رؤبة بن العجاج ، وهو موجود فى زيادات ديوانه

اللغة : « أينق » : جمع ناقة ، قال ابن جنى : « ذهب سيبويه فى أينق مذهبين : أحدهما أن أصلها أنوق — بضم الواو — فقدمت الواو على النون استثقالا لضمها فصار أونق ؛ ثم أبدلت الواو ياء فصار أينق ؛ فوزنه على هذا أعفل ، المذهب الثانى : أن الأصل أنوق ؛ فحذفت الواو التى هى العين ، ثم عوض منها ياء قبل الفاء ، وليست هذه الياء عين الكلمة ولا حرفا مبدلا من عينها كما فى المذهب الأول ، ووزن أينق على هـذا المذهب أيفل » اهـ بإيضاح كثير « موارق » جمع مارقة ، وهو مأخوذ من قولهم : مرق السهم من الرمية ، إذا نفذ وأسرع ، شـبه النوق بالسهام الخارجة من الرمايا بجامع السرعة ، ويروى فى مكانه « سوابق » وهى رواية ابن منظور وابن الناظم « ذوات » أى اللواتى « ينهضن » يقمن ، أو يسرعن

الإعراب : « جمعتها » فعل وفاعل ومفعول ، والضمير المنصوب يعود إلى النوق « من أينق » جار ومجرور متعلق بجمع « موارق » صفـة لأينق « ذوات » اسم موصول بمعنى اللواتى صفة ثانية لأينق « ينهضن » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لهـا صلة الموصول « بغير » جار ومجرور متعلق بينهض « سائق » مجرور بالإضافة إلى غير

الشاهد فيه : قوله « ذوات ينهضن » حيث جمع « ذات » بمعنى التى على « ذوات » وهى لغة جماعة من طيئ ، وأكثرهم يستعملون « ذو » اسما موصولا و يطلقونه بلفظ واحد على المفرد والمثنى والجمع ، المذكر من ذلك كله والمؤنث سواء ، قال ابن منظور : « قال شمر : قال الفراء : سمعت أعرابيا يقول : بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله بهـا ؛ فيجعلون مكان الذى ذو ، ومكان التى ذات ، و يرفعون التاء على كل حال ، و يخلطون فى الاثنين والجمع ، وربمـا قالوا : هذا ذو يعرف ، وفى التثنية : هذان ذوا يعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء

* وَإِنَّ المَـاءَ مَاءُ أَبِى وَجَدِّى ... ... *

ومنهم من يثنى ويجمع ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالا ، وهؤلاء ذوو قالوا ، وهذه ذات قالت ، وأنشد * جمعتها من أينق ... البيت » اهـ كلامه

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتى يقال « ذو » على الأصل ؛ وأطلق ابن عصفور القول فى تثنية ذو وذات وجمعهما ، قال الناظم : وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتى ، فأضربت عنه لذلك ، لـكن نقل الهروى وابن السراج عن العرب مانقله ابن عصفور

(وَمِثْلُ مَا) الموصولة فيما تقدم من أنها تسـتعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد (ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح ، وهذا (إِذَا لَمْ تُلْغَ) ذا (فِي الْـكَلَامِ) والمراد بإلغائها أن تجعل مع ما أو مَنْ اسما واحدا مستفهما به ؛ و يظهر أثر الأمرين فى البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب ، فتقول عند جعلك « ذا » موصولا : « مَا ذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرٌ أَمْ شَرٌّ ؟ » بالرفع على البدلية من « ما » لأنه مبتدأ ، و « ذا » وصلته خبر ، ومثله « مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ ؟ أَزَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو ؟ » قال الشاعر :

١٠٣ — أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَم ضَلَالٌ وَبَاطِلُ

---

١٠٣ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة العامرى ، يرثى بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة ، و بعده قوله :

حَبَائِلُهُ مَبْثُوثَةٌ فِي طَرِيقِهِ وَيَفْنَى إِذَا مَا أَخْطَأَتْهُ الْحَبَائِلُ
إِذَا الْمَرْءُ أَسْرَى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ قَضَى عَمَلاً وَالْمَرْءُ مَا عَاشَ عَامِلُ
فَقُولَا لَهُ إِنْ كَانَ يُقْسِمُ أَمْرَهُ أَلَمَّا يَعِظْكَ الدَّهْرُ أُمُّكَ هَابِلُ

اللغة : « ألا » كلة يستفتح بها الـكلام ، ومعناها التنبيه « تسألان » اختلف العلماء فى مثل هذا التعبير من كل ماخاطب به الشاعر اثنين ؛ فقال قوم : هو خطاب لواحد ، وزعم أن العرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين ، وحكى عن بعض الفصحاء « ياحرسىّ اضربا عنقه » ، وزعموا أن قوله تعالى : (ألقيا فى جهنم كل كفار عنيد) خطاب للملك ، وهذا شيء ينـكره الحذاق من البصريين ؛ لأن المتـكلم إذا خاطب الواحد بخطاب الاثنين وقع اللبس فى الـكلام ، وذهبوا إلى أنه خطاب للاثنين على ماهو مقتضى ظاهره ، وذلك لأن أقل الرفقة ثلاثة : واحد يتـكلم ، واثنان يستمعان له ، وذهب أبو العباس المبرّد إلى أن الألف فى «اضربا » و « ألقيا » وفى « قفا » من نحو قول امرئ القيس :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

هى نون التوكيد انقلبت ألفا ، وليست هى ألف الاثنين ، وأن المتـكلم أراد أن يقول : اضرب

... ...

اضرب ، فحذف الثانى واكتفى بتوكيد الأوّل ؛ لأن التوكيد يقوم مقام التكرار . والسؤال معناه هنا الاستفهام ، وقوله « يحاول » من المحاولة ، وهى استعمال الحيلة ، وهى : الحذق فى تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود « أنحب » النحب – بفتح النون وسكون الحاء المهملة – يطلق على معان : منها النذر ، وهو مايوجبه الإنسان على نفسه ، يقول : اسألوا هذا الحريص على الدنيا عن هذا الذى هو فيه أهو نذر نذره على نفسه فرأى أنه لابدّ من فعله فهو دائب على العمل لإنفاذ ذلك أم هو ضلال و باطل من أمره ؟ « حبائله » هى جمع حبالة – بضم الحاء وفتح الباء مخففة – وهى الشرك « مبثوثة » منصوبة « يقضى » يبرم « أسرى » سار ، وأراد أن الإنسان إذا سهر ليلة فى عمل من الأعمال ظنّ أنه قد فرغ منه ، وهو ما عاش يعرض له مثل ذلك ، وهو لاينقطع عمله ولا تنتهى حوائجه ما دام حيا « يقسم » مضارع أقسم بمعنى قدّر ودبر « هابل » ثاكل ، فاقد ، يريد أن الإنسان لوكان ذا تدبير وفكر لاتعظ بمن مضى قبله ، ثم دعا عليه بالموت فتفقده أمه

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تسألان » مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله « المرء » مفعول به « ما » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان لتسألان « يحاول » فعل مضارع ، فاعله ضمير المرء ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره يحاوله « أنحب » الهمزة للاستفهام ، نحب بدل من « ما » الاستفهامية « فيقضى » الفاء للاستئناف ، يقضى : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف والتقدير فهو يقضى « أم » عاطفة « ضلال و باطل » معطوفان على نحب

الشاهد فيه : قوله « ماذا ... أنحب » حيث استعمل « ذا » موصولة ، وأخبر بها عن « ما » الاستفهامية ، بدليل إبداله المرفوع – وهو قوله « أنحب » – منه ، وذلك لأنه لو جعل « ما » مع « ذا » اسما واحدا لجعله منصوبا بقوله « يحاول » وكان يبدل منه منصوبا ؛ فارتفاع البدل دليل على جعلهما اسمين

وهذا مذهب سيبويه – رحمه الله – والأعلم والسيرافى وأبى على الفارسى . قال سيبويه : « أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذى فهو قولهم : ماذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ، وقال لبيد :

☆ ألا تسألان المرء ... البيت ☆ وقد يجرى مع ما بمنزلة اسم واحد ، كقولهم : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيرا ، بالنصب ، كأنه قال : ما رأيت ؟ فلو كان « ذا » ههنا بمنزلة الذى لكان الجواب خير ، بالرفع » انتهى كلامه

وقال الأعلم : « والتقدير ما الذى يحاول ؛ فما : مبتدأ ، وذا : خبره ، ويحاول : صلة ذا ، كأنه قال : أىّ شىء الذى يحاوله ، بدليل أنحب ، ولو كان ذا مع ما كشىء واحد لكان ماذا

... ...

منصوبا بيحاول ، وكان مفسره الذي هو « أنحب » منصوبا ؛ لأنه استفهام مفسر للاستفهام الأول فهو على إعرابه ، ولكان يجب أن يقول أنحبا فيقضى أم ضلالا وباطلا » اه

وقال أبو على : « كأن لبيدا قد قال: ما الذي يحاوله ؟ أ ألذي يحاوله نحب أم ضلال ؟ ولو كان ذا مع ما في البيت اسما واحدا كما كان فى قوله تعالى (ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيرا) لكان النحب نصبا » انتهى كلامه

وقد خالفهم جميعا فى ذلك المحقق الرضى : فذهب إلى أن ما فى البيت يجوز أن تكون استفهامية مبتدأ ، وذا زائدة ، وجملة يحاول خبر المبتدأ ، والرابط محذوف ، أى : يحاوله ، وعليه فقوله « أنحب » يحتمل أن يكون مرفوعا لكونه بدلا من ما ، ويحتمل أن يكون مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أهو نحب ؟

ومن العلماء من ذهب إلى أن ما فى هذا البيت مركبة مع ذا على أنهما جعلا اسما واحدا فى محل نصب بقوله يحاول والتزم - على هذا التخريج - أن يكون رفع « نحب » بمبتدأ محذوف

قال ابن هشام اللخمى : « نحب بدل من ما ، وقيل : إنه خبر مبتدأ مضمر ، والتقدير : أهو نحب ؟ والمبتدأ والخبر بدل من موضع ماذا ، وهذا أقوى ؛ لأنه أبدل جملة من جملة لما كانت فى معناها » . اه

وقال ابن السيد : « من اعتقد فى نحب البدل فموضع ما رفع على كل حال ، ومن اعتقد أن قوله أنحب مرتفع على أنه خبر مبتدإ مضمر كأنه قال : أهو نحب ؟ جاز أن تكون ما مرفوعة المحل ، وجاز أن تكون منصوبة الموضع » اه كلامه

فان قلت : فما الذى دعا سيبويه رحمه الله إلى أن يجزم بأن ذا اسم موصول فى بيت لبيد هذا وفى مثله من كل ماجاء البدل أو الجواب بعد ماذا مرفوعا ؟

فالجواب أن نقول لك : اعلم أنك إذا قلت : ماذا صنعت أخير أم شر ، فجئت بفعل متعد بعد ماذا ولم تسلطه على ضمير ثم رفعت البدل ؛ فقد كان هذا الكلام يحتمل ثلاثة أوجه : الأوّل أن تجعل ما اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسم موصول خبر ، وجملة صنعت صلة لا محل لها ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : أى شيء الذى صنعته ، والثانى : أن تجعل ماذا اسما واحدا للاستفهام ، وهو فى محل رفع مبتدأ ، وجملة صنعت فى محل رفع خبر ، والرابط محذوف ، وتقدير الكلام : أى شيء صنعته ، والوجه الثالث : أن تجعل ماذا اسما واحدا فى محل نصب مفعول مقدّم لصنعت ، وجملة صنعت حينئذ ابتدائية لا محل لها من الإعراب ؛ كانت هذه الأوجه الثلاثة محتملة فى العبارة ؛ ولكن سيبويه رحمه الله منع الوجهين الثانى والثالث ، والتزم الوجه الأوّل

أما امتناع الوجه الثانى عنده فسببه أن حذف الرابط من جملة الخبر ضعيف عنده؛ فلا يجوز أن يحمل الكلام عليه مادام يمكن أن يحمل على وجه سائغ لا ضعف فيه

وتقول عند جعلهما اسما واحدا : «مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرًا أَمْ شَرًّا» ؟ ، و «مَنْ ذا أَكْرَمْتَ ؟ أَزَيْدًا أَمْ عَمْرًا ؟ » بالنصب على البدلية من « ماذا » أو « مَنْ ذَا » ؛ لأنه منصوب بالمفعولية مقدم ، وكذا تفعل فى الجواب ، نحو « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » قرأ أبو عمرو برفع « العفو » على جعل « ذا » موصولا ، والباقون بالنصب على جعلها ملغاة ، كما فى قوله تعالى : « مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خَيْرًا » فإن لم يتقدم على ذا ماومَنْ الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة ، وأجازه الكوفيون ، تمسكا بقوله :

١٠٤ — عَدَسْ مَالِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

وأما امتناع الوجه الثالث عنده فبسبب ارتفاع البدل ، و بيان هذا أن المبدل منه وهوماذا فى محل نصب فى هذا الوجه لأنه مفعول به ، فكيف يرتفع البدل ؟ فإن قيل : المبدل منه الجملة بأسرها ، والبدل جملة أيضا ونجعل قولنا « أخير » خبرا لمبتدأ محذوف ، امتنع عند سيبويه إقرار ذلك أيضا ؛ لأن المبدل منه حينئذ جملة فعلية والبدل جملة اسمية ، وعنده يلزم اتحاد الجواب والبدل

فأما غير سيبويه ومن ذكرنا معه من العلماء فلا يرون حذف الرابط من جملة الخبر ضعيفا ، ولايرون وجوب اتحاد الجواب مع السؤال والبدل مع المبدل منه إلافى الإعراب ؛ فأما فى الفعلية والاسمية فليس بواجب ، ولهذا السبب تراهم جوّزوا هذه الوجوه التى ذكرنا لك

ويقول أبو رجاء غفر الله له : واختلاف الجواب عن السؤال فى الفعلية والاسمية وارد فى كلام العرب ، ومنه قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

قَالَ لِي صَاحِبِي وَأَبْصَرَ مَابِي أَتُحِبُّ الْقَتُولَ أُخْتَ الرَّبَابِ
قُلْتُ : وَجْدِي بِهَا كَوَجْدِكَ بِالْعَذْ بِ إِذَا مَا مُنِعْتَ بَرْدَ الشَّرَابِ

١٠٤ — هذا البيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى ، من كلمة يخاطب بها بغلته ، وكان يزيد حليف قريش ، ويقال : إنه كان عبدا للضحاك بن يغوث الهلالى فأنعم عليه ، ولما ولى سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصحبه فأبى ، ورغب فى صحبة زياد ابن أبى سفيان ، ولكنه ماغتم أن كره صحبته ، فأتى عباد بن زياد فى سجستان فكان معه ؛ ثم هجاه ، فحقد عليه عباد وجفاه ، ثم أخذه عبيد الله بن زياد أخو عباد فحبسه وعذبه ، وطلب إلى غرمائه أن يستعدوه عليه ، وردّه بعد ذلك كله إلى أخيه عباد ، فلما بلغ معاوية بن أبى سفيان أمره أمر بإخلاء سبيله ، وفى ذلك يقول بيت الشاهد ، و بعده :

طَلِيقُ الَّذِي نَجَّا مِنَ الْحَبْسِ بَعْدَمَا تَلَاحَمَ فِي دَرْبٍ عَلَيْكِ مَضِيقُ
ذَرِي أَو تَنَاسَيْ مَا لَقِيتِ فَإِنَّهُ لِكُلِّ أُنَاسٍ خَبْطَةٌ وَخَرِيقُ

... ...

قَضَى لَكَ خَمْخَامٌ بِأَرْضِكَ فَالْحَقِي ... بِأَهْلِكِ لاَيُؤْخَذْ عَلَيْكِ طَرِيقُ
فَيَا بَغْلَةً شَمَّاءَ لَوْ كُنْتُ مَادِحًا ... مَدَحْتُكِ ؛ إِنِّي لِلْكِرَامِ صَدِيقُ
لَعَمْرِي لَقَدْ أَنْجَاكِ مِنْ هُوَّةِ الرَّدَى ... إِمَامٌ وَحَبْــلٌ لِلْأَنَامِ وَثِيقُ
سَأَشْكُرُ مَا أَوْلَيْتَ مِنْ حُسْنِ نِعْمَةٍ ... وَمِثْلِي بِشُكْرِ الْمُنْعِمِينَ حَقِيقُ
فَإِنْ تَطْرُقِي بَابَ الْإِمَامِ فَإِنَّنِي ... لِكُلِّ كَرِيمٍ مَاجِدٍ لَطَرُوقُ

اللغة : « عدس » اسم زجر للبغل ليسرع ، قاله الجوهرى وجمع من أهل اللغة . ومنه قول بيهس بن صريم الجرمى :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَقُولَنْ لِبَغْلَتِي ... عَدَسْ ، بَعْدَ مَا طَالَ السِّفَارُ وَكَلَّتِ

وهو مبنى على السكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر ، كما قال بشر بن سفيان الراسبى :

فَاللهُ بَيْنِي وَبَيْنَ كُلِّ أَخٍ ... يَقُولُ أَجْــذِمْ وَقَائِلٍ عَدَسَا

وربما سموا البغل عدس . ومنه قول الراجز :

إِذَا حَمَلْتُ شِكَّتِي عَلَى عَــدَسْ ... عَلَى الَّتِي بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسْ

* فَلاَ أُبَالِي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسْ *

وقوله « إمارة » أى حكم « طليق» أى قد أطلق من الأسر ، وصار حرا ، وإذا لم يكن لعباد على البغلة حكم فلأن لا يكون له على راكبها حكم أولى «درب» هو بفتح فسكون : باب الطريق الواسع « مضيق » هو فاعل تلاحم « خبطة » بفتح الخاء المعجمة وسكون الباء الموحدة ـ كالزكمة تأخذ قبل الشتاء ، وفعله خبط ـ بالبناء للمجهول ، كزكم وزنا ومعنى ـ فهو مخبوط « خريق » الريح الباردة الشديدة الهبابة ، ومثله الخروق ـ بزنة صبور ـ والجمع خرق ـ بضمتين بزنة كتب ـ وقوله « خمخام » هو بخاءين معجمتين مفتوحتين بينهما ميم ساكنة ، وبعضهم يرويه بحاءين مهملتين ـ وهو رجل من بنى أسد ، ويقال : من بنى راسب ، وكان أهـل اليمن حين بلغهم ماصنع بيزيد قد دخلوا على معاوية بن أبى سفيان فشفعوا فيه فأرسل خمخاما بريدا إلى عباد وأمره أن يبدأ بالحبس فيخرج ابن مفرغ منه قبل أن يعلم عباد فيغتاله ، ففعل ذلك « شماء » عالية ، مرتفعة « هوة » بضم الهـاء وفتح الواو مشددة ـ الموضع الهـاوى المنزلق « الردى » الهلاك « حقيق » خليق ، جدير « تطرقى » تأتى ، تزورى ، وأصله الإتيان ليلا ، فأطلقه وجرده من قيد الليل

... ...

الإعراب : « عدس » اسم صوت مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ما » نافية « لعباد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « عليك » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأوّل « إمارة » مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن يكون فاعلا بالجار والمجرور لكونه معتمدا على النفى « أمنت » فعل وفاعل « وهذا » الواو واو الحال ، هذا : اسم إشارة – كما رآه البصريون ، وستعرف مذهب الكوفيين – مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « تحملين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل ، والجملة فى محل نصب حال ، وصاحبه الضمير المستتر فى « طليق » الآتى ، والرابط ضمير منصوب محذوف تقديره تحملينه « طليق » خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحملين طليق » فقد ذهب الفراء والكوفيون إلى أن « هذا » اسم موصول مبتدأ ، وجملة تحملين لامحل لها صلة الموصول ، و « طليق » خبر المبتدإ ، ولم يمنعهم من ذلك تقدّم « ها » التنبيه ، ولا عدم وجود « ما » أو « من » الاستفهاميتين ، قال الفراء : « العرب قد تذهب بـ«ـذا» و « هذا » إلى معنى «الذى» فيقولون : من ذا يقول ذاك ، فى معنى : من الذى يقول ، وقال يزيد بن مفرغ : ✫ عدس مالعباد . . . البيت ✫ كأنه قال : والذى تحملين طليق » اهـ

وقال ابن الأنبارى (الإنصاف ص ٣٠٢) : « ذهب الكوفيون إلى أن « هذا » ومأأشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذى والأسماء الموصولة ، نحو : هذا قال ذاك زيد ، أى : الذى قال ذاك زيد ، وذهب البصريون إلى أنه لايكون بمعنى الذى ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لاتكون بمعنى الأسماء الموصولة

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وفى كلام العرب ؛ قال الله تعالى : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) والتقدير فيه : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم ؛ فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبر ، وتقتلون : صلة هؤلاء ، وقال الله تعالى : (هاأنتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا) وتقديره : هاأنتم الذين جادلتم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وجادلتم : صلة هؤلاء ، وقال تعالى: (وما تلك بيمينك يا موسى) وتقديره : وما التى بيمينك ياموسى ، فما : اسم استفهام مبتدأ ، وتلك : اسم موصول خبرالمبتدأ ، وبيمينك : صلة تلك ، وقال ابن مفرغ ✫ عدس مالعباد . . . البيت ✫ يريد : والذى تحملين طليق ؛ فدلّ كل ذلك على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة

ومنع البصريون دلالة هذه الشواهد على شىء مما زعم الكوفيون ، مستندين إلى عدّة وجوه :
الأوّل : أنه يجوز أن يكون هؤلاء فى الآيتين فى محلّ نصب على الاختصاص ، والجملة بعده خبر عن أنتم

الوجه الثانى : أنه يجوز أن يكون هؤلاء تأكيدا للضمير السابق

وخرج على أن « هٰذَا طَلِيقُ » جملة اسمية ، و « تَحْمِلِينَ » حال ، أى : وهذا طليق محمولا

﴿ تنبيه ﴾ يشترط لاستعمال « ذا » موصولة ـ مع ماسبق ـ أن لاتكون مُشَاراً بها ، نحو « ماذا التوانى » ، و « ماذا الوقوف » ، وسكت عنه لوضوحه

(وَكُلُّهَا) أى : كل الموصولات (يَلْزَمُ) أن تكون (بَعْدَهُ صِلَهْ) تعرفه ويتم بها معناه : إما ملفوظة ، نحو « جاء الذى أكرمته » ، أو منوية كقوله :

١٠٥ — نَحْنُ الْأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَـا

الوجه الثالث : أنه يجوز أن يكون هؤلاء منادى بحرف نداء محذوف ، وحذف حرف النداء كثير فى كلامهم

وأما الآية الثالثة فيجوز أن يكون قوله تعالى بيمينك متعلقا بمحذوف فى موضع نصب على الحال ؛ والتقدير : أى شىء هذه كائنة بيمينك

وأما بيت ابن مفرغ فلا حجة لهم فيه ؛ لأن تحملين فى موضع الحال ، كأنه قال : وهذا محمولا طليق ، ويحتمل أيضا أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، ويكون التقدير : وهذا الذى تحملين طليق ، وحذف الاسم الموصول وبقاء صلته يجوز فى الضرورة ، قال الشاعر :

لَـكُمْ مَسْجِدَا اللهِ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى لَـكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا

أراد من بين من أثرى ومن أقتر ؛ فحذف للضرورة ؛ على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول وبناء صلته فى غير ضرورة ، ألا ترون أنكم قدرتم فى قوله تعالى : (من الذين هادوا يحرّفون) فزعمتم أن الأصل : من الذين هادوا من يحرّفون ، وإذا جاز هذا فى القرآن ففى ضرورة الشعر أولى » اهـ كلامه مع بعض إيضاح وتلخيص

وقال أبو على الفارسى : «هذا البيت ينشده البغداديون ويستدلون به على أن هذا بمنزلة الذى ، وأنه يوصل كما يوصل الذى ، فيجعلون « تحملين » صلة لـ« هذا » كما تكون صلة للذى . وعندنا أن قوله تحملين يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون صفة لموصوف محذوف ، أى : وهذا رجل تحملين ، والثانى : أن يكون أصله صفة لطليق ، فلما تقدّمت صارت حالا ، وإذا احتمل البيت غير ماتأوّلوه عليه لم يكن دليلا على ماذهبوا إليه » اهـ

فتلخص لك أن فى البيت تخريجين غير الذى ذكره الشارح ، ولكن فى كل منهما مقالا ؛ فإنّ لحذف الموصوف وإبقاء الصفة مظانّ ليس هذا منها ، وحذف الموصول لايجيزه البصريون ، إلا أن التخريج عليه إلزام للكوفيين ؛ لأنهم يقولون بجوازه ، كما سمعت من كلام ابن الأنبارى

١٠٥ — هذا البيت لعبيد بن الأبرص ، وهو شاعر فحل من شعراء الجاهلية ، من قصيدة يقولها لامرىء القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه حجر ، وأولها :

... ...

يَا ذَا الْمُخَوِّفُنَـــا بِقَتْــلِ أَبِيهِ إِذْلاَلاً وَحَيْنـَـا
أَزَعَمْتَ أَنَّكَ قَدْ قَتَلْــتَ سَرَاتَنَـا كَذِبًا وَمَيْنَا
هَـــلاَّ عَلَى حُجْرِ ابْنِ أُ مِّ قَطَامِ تَبْكِي لاَ عَلَيْنَا
إِنَّا إِذَا عَضَّ الثِّقَـــا فُ بِرَأْسِ صَعْدَتِنَا لَوَيْنَا
نَحْمِي حَقِيـــقَتَنَا وَبَعْــضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا
هَــلاَّ سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْـــدَةَ يَوْمَ وَلَّوْا أَيْنَ أَيْنَـا
أَيَّامَ نَضْرِبُ هَامَهُمْ بِبَوَاتِرٍ حَـــتَّى انْحَنَيْنَا
نَحْنُ الأُلَى ... ... البيت

اللغة : « إذلالا » أراد قاصدا إيقاع الذل بنا « حينا » بفتح فسكون ــ هو الهلاك « سراتنا » بفتح السين ــ هم سادة القوم وأكابرهم ، واحده سرى ، وهو جمع نادر ، وقيل : هومفرد « مينا » كذبا « الثقاف » بزنة كتاب ــ هوماتسوى به الرماح « صعدتنا » بفتح الصاد وسكون العين ــ هى القناة المستوية التى لاتحتاج إلى تثقيف « لوينا » أعرضنا ، وملنا ، وكنى بذلك عن أنهم يأبون الضيم ولا يقيمون على الهوان « حقيقتنا » الحقيقة : مايجب على الرجل أن يحميه ويدافع عنه من مال وعرض « بين بينا » أراد فى وسط المعركة « هامهم » الهامة : الرأس ، والهام : اسم جنس جمعى له

الإعراب : « نحن » مبتدأ « الألى » اسم موصول خبره ، والصلة محذوفة ينبىء عنها سياق الكلام ، والتقدير : نحن الألى قتلوا أباك ، أونحن الألى عرفت شجاعتهم وإقدامهم ، أونحن الألى اشتهر أمرهم فلا يخفى على أحد ، أو نحو ذلك « فاجمع » فعل أمر ، فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه « جموعك » مفعول ، والكاف مضاف إليه « ثم » عاطفة « وجههم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر ؛ والضمير البارز مفعول به « إلينا » جار ومجرور متعلق بوجه

الشاهد فيه : قوله « نحن الأولى » حيث حذف صلة الموصول مكتفيا بدلالة المقام عليها ، وذلك أن الموصول لابد له من الصلة ، لأنه اسم مبهم لايتبين ولايعرف إلا بها ، فان كانت مذكورة فى الكلام فهى ، وإن لم تذكر لكن قامت القرينة عليها لم يمتنع ذلك ، قال ابن هشام : « يجوز حذف الصلة لدلالة صلة أخرى عليها ، نحو قول الشاعر :

وَعِنْدَ الَّذِى وَاللاَّءِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ عَلَيْكَ ، فَلاَ يَغْرُرْكَ كَيْدُ العَوَائِدِ

أراد وعند الذى عادك واللاء عدنك ، فحذف صلة الذى لدلالة صلة اللاء عليها ، وقد يدل عليها غير

أى : نحن الألى عرفُوا بالشجاعة ، بدلالة المقام

وأفهم بقوله « بعده » أنه لايجوز تقديم الصلة ولا شىء منها على الموصول ، وأما نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ففيه : متعلق بمحذوف دلت عليه صلة أل ، لابصلتها ، والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

ويشترط فى الصلة أن تكون معهودة ، أو منزلة منزلة المعهودة ، وإلا لم تصلح للتعريف ؛ فالمعهودة نحو : جاء الذى قام أبوه ، والمنزلة منزلة المعهودة هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو « فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَاغَشِيَهُمْ » « فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى » وأن تكون (عَلَى ضَمِيرٍ

صلة مثلها كما فى قول عبيد :

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أى : نحن الألى عرفوا بالشجاعة ؛ وقد قال الراجز :

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِى إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

فاختلف العلماء فى الذى يدل على ماحذف من الصلة هنا ؛ فقيل : جملة إذا علتها ، وهى صلة الموصول الثالث ؛ فيكون من النوع الأول ، وعليه يقدر لكل من الموصولين جملة شرطية مثل المذكورة ، وقيل : التقدير بعد اللتيا دقت واللتيا دقت والتى إذا علتها إلخ ، وقيل التقدير : بعد اللتيا عظمت واللتيا عظمت والتى إذا علتها إلخ ، والدال على هذين التقديرين تصغير الموصول ، لاصلة التى ، غير أن من ظنّ التصغير للتحقير ذهب إلى التقدير الأوّل ، ومن ظنّ التصغير للتعظيم ذهب إلى التقدير الثانى » انتهى كلامه بمعناه مع إيضاح كثير

ومثل البيت الأوّل فى قول ابن هشام قول الراجز :

مِنَ اللَّوَاتِى وَالَّتِى وَاللَّاتِى زَعَمْنَ أَنِّى كَبِرَتْ لِدَاتِى

فقد حذف صلة الموصولين الأولينَ لدلالة صلة الموصول الثالث — وهى جملة «زعمن» — عليهما ، ومثل بيت الشاهد قول سلمى بن ربيعة السعدى :

وَلَقَدْ رَأَيْتُ ثَأَى الْعَشِيرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتَيَّا وَالَّتِى

فقد حذف صلة الموصولين لدلالة المقام عليهما ، من غير أن يكون فى الكلام موصول آخر له صلة مثل ماحذف ، والتقدير : وكفيت جانبها اللتيا يثقل على العشيرة حملها والتى تخف عليها ، أواللتيا تبهظ النفوس وتأتى عليها والتى دون ذلك ، إذا ذهبت إلى أن تصغير « اللتيا » للتعظيم ، فإن ذهبت إلى أنه للتحقير كان التقدير بعكس ماسمعت

لَائِقٍ) بالموصول ، أى : مطابق له فى الإفراد والتذكير وفروعهما[(١)] (مُشْتَمِلَهْ) ليحصل الربط

(١) الأصل فى هذا الضمير أن يكون ضمير غائب مطابق فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ للموصول : إما للفظه ومعناه جميعا إن اتحد لفظ الموصول ومعناه كالذى وأخواته ، وإما للفظه وحده أولمعناه وحده إن اختلف لفظ الموصول ومعناه كمن وما وأخواتهما

وإنما كان الأصل فى العائد أن يكون ضمير غائب لأن الاسم الموصول بطبيعته من باب الأسماء الظاهرة كمحمد وعلى ، وأنت إذا أردت الحديث عن هذه الأسماء بعد تقدم ذكرها كنيت عنها بضمير الغيبة

ولكن ربما عرض للاسم الموصول عارض يقربه من ضمير الحاضر ؛ كأن يكون خبرا عن ضمير حاضر ، متكلما كان أومخاطبا ؛ وقد اختلفت كلمة النحاة فى هذه الحال : أيجوز حينئذ أن يوضع فى الصلة ضمير الحاضر المطابق للموصول نظرا إلى هذا العارض ؛ أم لايجوز إلا الإتيان بضمير الغائب نظرا إلى أصل طبيعة الاسم الموصول ؛ وظاهر عبارة المحقق الرضى فى شرح الكافية أن الإتيان بضمير الحاضر المطابق حينئذ جائز لاشذوذ فيه ولاضرورة ، ونحن نؤيد ذلك ، ولا نراه قليلا ؛ فقد وردت منه جملة صالحة من الكلام تجعلنا نطمئن إلى تجويزه ؛ فمن ذلك قول أمير المؤمنين أبى الحسنين علىّ بن أبى طالب رضى الله عنه :

أَنَا ٱلَّذِى سَمَّتْنِ أُمِّى حَيْـــدَرَهْ ضِرْغَامُ آجَامٍ وَلَيْثٌ قَسْوَرَهْ

وقول الشاعر :

وَأَنَا ٱلَّذِى قَتَّلْتُ بَكْراً بِالْقَنَا وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ عِظَامِ

وقول الحماسى :

وَأَنْتَ ٱلَّذِى أَخْلَفْتَنِى مَا وَعَدْتَنِى وَأَشْمَتَّ بِى مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

وقول عبد الله بن الدمينة :

وَأَنْتِ الَّتِى أَحْفَظْتِ قَوْمِى فَكُلُّهُمْ بَعِيدُ الرِّضَا دَانِى الصُّدُودِ كَظِيمُ

وقول الشاعر الحماسى :

وَأَنْتِ الَّتِى حَبَّبْتِ شَغْباً إِلَى بَدَا إِلَيَّ وَأَوْطَانِى بِلَادٌ سِوَاهُمَا

وقول الآخر :

وَأَنْتِ الَّتِى حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِــيرَةٍ إِلَيَّ ، وَإِنْ لَمْ تَدْرِ ذَاكَ الْقَصَائِرُ

وقول شاعر الحماسة :

أَنَا الَّذِى يَجِدُونِى فِى صُدُورِهِمُ لَا أَرْتَقِى صَدَراً مِنْهَا وَلَا أَرِدُ

بينهما ، وهذا الضمير هو العائد على الموصول ، وربما خلفه اسم ظاهر ، كقوله :

* سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا[(١)] *

وقوله :

* وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ[(٢)] *

كما سبقت الإشارة إليه ، وهو شاذ ، فلا يقاس عليه

﴿ تنبيه ﴾ الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال فى العائد ، وإن خالف لفظه معناه فلك فى العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ؛ وهذا مالم يلزم من مراعاة اللفظ لبس ؛ فإن لزم لبس نحو « أعْطِ مَنْ سَأَلَتْكَ لاَ مَنْ سَأَلَكَ » وجبت مراعاة المعنى .

(وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا) من ظرف ومجرور تامين (الَّذِي وُصِلْ بِهِ) الموصول (كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ) فعندى : ظرف تام صلة مَنْ ، و « ابنه كفل » : جملة اسمية صلة الذى . وإنما كان الظرف والجرور التامان شبيهين بالجملة لأنهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، تقديره : الذى اسْتَقَرَّ عندك ، والذى استقر فى الدار ؛

وقول حسان بن ثابت الأنصارى يرثى سعد بن معاذ :

وَأَنْتَ الَّذِي ، يَاسَعْدُ ، أُبْتَ بِمَشْهَدٍ كَرِيمٍ وَأَثْوَابِ السِّيَادَةِ وَالْحَمْدِ

و يجرى هذا المجرى قول أبى الطيب المتنبى :

أَنَا الَّذِي نَظَرَ الْأَعْمَى إِلَى أَدَبِي وَأَسْمَعَتْ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ صَمَمُ

أما إن لم يتقدم الاسم الموصول ضمير حاضر؛ فانه يتعين حينئذ الإتيان بضمير الغيبة ، ولا يجوز العدول عنه إلى ضمير الحضور أصلا ، ولا إلى الاسم الظاهر إلا فى ضرورة الشعر ؛ وهـذا مذهب سيبويه والأعلم وأبى جعفر النحاس وابن خلف وكثير من النحاة ، وأجاز الرضى أن تضع الاسم الظاهر حينئذ موضع ضمير الغيبة ، إذا كان الموضع موضع تفخيم وتهويل ، وكان الظاهر الذى جعل عائدا قد تقدم بنفسه موصوفا بالموصول أومخبرا عنـه به ، وظاهر عبارة ابن مالك جواز ذلك من غير شرط ، من هذا قول الشاعر * سعاد التى ... * البيت الذى أنشده الشارح

(١) قد سبق شرح هـذا الشاهد و بيان وجوه الاستشهاد فيه فارجع إليه (ص ١٤٤ من هذا الجزء)

(٢) قد تقدم لنا شرح هذا الشاهد فانظره فى (ص ١٤٦ من هذا الجزء)

وخرج عن ذلك ما لايشبه الجملة منهما ، وهو الظرف والمجرور الناقصان ، نحو « جاء الذى اليوم » و « الذى بك » فإنه لايجوز لعدم الفائدة

﴿ تنبيه ﴾ من شرط الجملة الموصول بها — مع ماسبق — أن تكون خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز « جاء الذى اضربه » ، أو « ليته قائم » ، أو « رَحِمَهُ اللهُ » خلافا للكسائى فى الكل ، وللمازنى فى الأخيرة ، وأما قوله :

١٠٦ — وَإِنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى لَعَلِّى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

---

١٠٦ — قد تصحف هذا البيت على الشارح رحمه الله تبعا لكثير من النحويين ؛ وصواب إنشاده هكذا :

وَإِنِّى لَرَام رَمْيَــــةً قِبَلَ الَّتِى لَعَلِّى ــ وَإِنْ شَقَّتْ عَلَىَّ ــ أَنَالُهَا

وهو بيت من قصيدة لامية للفرزدق يمدح فيها بلال بن أبى بردة ، وأولها هو قوله :

وَقَائِلَةٍ لِى لَمْ تُصِــبْنِى سِهَامُهَا رَمَتْنِى عَلَى سَوْدَاء قَلْبِى نِبَالُهَا

وَإِنِّي لَرَام ... ... البيت ، وبعده :

أَلاَ لَيْتَ حَظِّى مِنْ عليَّةَ أَنَّنِى إِذَا نِمْتُ لاَ يَسْرِى إِلَىَّ خَيَالُهَا

اللغة : « وقائلة ــ إلخ » يقول : ربَّ فتاة قتلتنى من غير أن تصيبنى منها بسهم نافذ ، وإنما فعلت لحاظها بحبة قلبى ما يفعل السهم « رام » هو اسم فاعل من رمى ، ويقال : رمى نظره نحو كذا : أى توجه نحوه ، ويقال : رمى نحوه رمية ، أى : قصده قصدا ، وفى الحديث « ليس وراء الله مرمى » أى : ليس بعده سبحانه مقصد تتوجه إليه الآمال « شطت » فى رواية الشارح معناه بعدت ، وبابه قتل وضرب ، و « شقتْ » التى فى روايتنا معناه اشتدت وثقل على أمرها « علية » اسم امرأة

الإعراب : « وإنى » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لرام » اللام للتوكيد وهى التى تسمى المزحلقة ، رام : خبر إن ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، وفيه ضمير مستتر فاعله « نظرة » مفعول به ، ورمية التى فى الرواية الأخرى مفعول مطلق « قبل » ظرف متعلق برام « التى » اسم موصول مضاف إليه « لعلى » حرف ترج ونصب وياء المتكلم اسمه « وإن » حرف شرط جازم « شطت » فعل ماض فعل الشرط ، والتاء تاء التأنيث « نواها » فاعل شط ، أو منصوب على نزع الخافض ، والتقدير شطت فى نواها ، ويكون فاعل شط ضمير التى ، ومن روى « شقت على » فإن « شق » فعل الشرط وفاعله ضمير الرمية أو ضمير التى ، و « على » متعلق به ، وعلى كل حال فجواب الشرط محذوف يدل عليه السياق ، وجملة الشرط

وقوله :

١٠٧ — وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا   سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

والجواب لامحل لها معترضة بين اسم لعلّ وخبرها « أزورها » أو « أنالها » فعل مضارع ، فاعله ضمير المتكلم المستتر فيه ، والضمير البارز مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر لعلّ ، والجملة من لعلّ واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول لقول مضمر ، وتقديره : أقول فيها لعلى أزورها ، وجملة « أقول » مع فاعله ومفعوله لامحل لها صلة الموصول ، وهو « التى » وستعرف وجه ذلك قريبا

الشاهد فيه : قوله « التى لعلى . . . أزورها » حيث اشتمل هذا التعبير على ماظاهره وقوع الجملة الإنشائية — وهى جملة «لعل» واسمها وخبرها — صلة للموصول، فتمسك بهذا الظاهر الكسائى رحمه الله ، والعلماء لايقرونه على ذلك ؛ وذلك من قبيل أن الصلة إيضاح وتعريف للموصول و بيان لحاله ، وأى كلام غير الخبر لايفيد الإيضاح ، ولهم فى هذا البيت تخريجان : الأوّل : أن الصلة جملة من مادّة القول مضمرة ، وهذه الجملة الإنشائية ليست صلة ، و إنما هى مقول للقول الذى هو الصلة ، كما أوضحناه فى الإعراب ، وهذا التخريج هو الذى حكاه الشارح ، وأصله تخريج أبى على الفارسى ؛ فإنه قال : « البيت على غير الظاهر ، وتأويله الحكاية ، كأنه قال : التى أقول فيها هذا القول ، و إضمار القول شائع كثير ، والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل ، والدلالة هنا قائمة » اه ، التخريج الثانى — وهو تخريج شارح الجمل — أن تجعل جملة « أزورها » أو « أنالها » صلة الموصول ، وهى جملة خبرية ، وعليه يكون خبر « لعلّ » محذوفا ، وتكون جملة «لعلّ» مع اسمها وخبرها لامحل لها معترضة بين الموصول وصلته ، قال : «والفصل بين الموصول وصلته سائغ جائز ، قال الشاعر :

* ذَاكَ الَّذِي — وَأَبِيكَ — يَعْرِفُ مَالِكَا *

ففصل بالقسم بين الصلة والموصول » اه ، وقال ابن هشام فى المغنى : « ويحتمل أن هذا البيت من قبيل الاعتراض بين الموصول وصلته ؛ على أن تقدير الصلة أزورها ، ويقدّر خبر لعلى محذوفا : أى لعلى أفعل ذلك » اه ، والكسائى الذى يجيز أن تقع الصلة إنشاء يرى أن الإنشاء قد يكون فى معنى الخبر ، وعنده أن جملة « لعلّ » فى تقدير أنا أرجو أن أزورها ، وهو غير مستقيم ؛ لأن كل إنشاء يمكن فيه مثل هذا التأويل

١٠٧ — أورد أبو تمام هذا البيت فى الحماسة مع بيت ثان ، ونسبهما لجميل بن معمر العذرى ، والبيت الثانى هو قوله :

نَعَمْ صَدَقَ الْوَاشُونَ أَنْتِ حَبِيبَةٌ   إِلَيَّ ، وَإِنْ لَمْ تَصْفُ مِنْكِ الْخَلَائِقُ

... ...

ونسب أبو الفرج فى الأغانى هـذين البيتين إلى مجنون بنى عامر ، وكذلك نسبهما ابن نباتة المصرى فى « سرح العيون » إلى المجنون

اللغة : « الواشون » جمع واش ، وهو النمام الذى ينقل الكلام على وجه الإفساد بين الأصدقاء « حبيبة إلى » يروى فى مكانه « كريمة علينا »

المعنى : إن الوشاة لا يستطيعون أن يقولوا عنا أكثر من أن يعلنوا محبتى لك ويطيروا بها ، ثم أوجب ذلك وصدقه بقوله : نعم ، أى : أنا محب لك وأنت كريمة عندى ولو أنك لاتصفين لنا فى المودّة

الإعراب : « ماذا » جعل الكسائى ما اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسما موصولا خبرا ، وجملة عسى الواشون لامحل لها من الإعراب صلة ، والصواب أن ماذا اسم واحد ، وهو اسم استفهام مبتدأ «عسى» فعل ماض دالّ على رجاء الخبر «الواشون» اسم عسى «أن يتحدثوا» خبر عسى ، وجملة عسى مع اسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ « سوى » منصوب على الاستثناء بفتحة مقدّرة « أن يقولوا » فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى سوى « إننى » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لك » جار ومجرور متعلق بعاشق « عاشق » خبر إن ، وجملة إن مع اسمه وخبره فى محل نصب مقول القول

الشاهد فيه : قوله «وماذا عسى - إلخ» حيث وقع فيه ماظاهره أن « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبره ، وجملة «عسى الواشون أن يتحدثوا» لامحل لها صلة الموصول كما كان ذلك كذلك فى قول لبيد السابق (ص١٧٩) * ماذا يحاول * وقد تمسك بهذا الظاهر الكسائى ؛ فزعم أن التقدير : وأى شىء الذى عسى الواشون إلخ ، وقد خرجه العلماء على أن «ماذا» كلمة واحدة للاستفهام مبتدأ ، وخبره جملة « عسى الواشون إلخ » كما تبين لك فى الإعراب

فإن قلت : فقد وقعت جملة خبر المبتدأ إنشائية فما تنكر أن تكون جملة الصلة إنشائية ؟

قلت : قد أجاز جماعة من العلماء وقوع الإنشائية خبرا من غير تقدير ، ومنعه جماعة منهم ابن الأنبارى ؛ فأما من منعه فلا كلام لك معه؛ لأنه أجرى الأمر كله على مهيع واحد ، وأما من أجاز فى جملة الخبر ومنعه فى جملة الصلة ؛ فإنك تحتاج إلى وجه الفرق بينهما ، وأنت لو تأملت فى حقيقة الخبر وفى حقيقة الصلة اتضح لك ذلك الفرق ؛ أفلست ترى الخبر يكون مجهولا قبل التكلم ، فلا ينكر أن يكون مطلوب الحصول بعد التكلم ؛ وأما الصلة فإنها تعرّف الموصول وتبينه فوجب أن تكون واقعة المدلول قبل التكلم ، وليس كذلك فحسب ؛ بل يجب أن تكون معلومة للمخاطب قبل الكلام ، وإلا لكان الكلام إحالة على مجهول ، وهو فاسد ؛ على أنك لو التزمت عدم وقوع الإنشائية خبرا لكان للكلام وجه ؛ وذلك أن يكون على الحكاية وتقدير القول

وقد ذهب أبو على الفارسى إلى أن « ما » مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر ، ولكنه

فمخرّج على إضمار قول فى الأول ، أى : قبل التى أقول فيها لعلى أزورها ، وأن « ماذا » فى الثانى اسم واحد ، وليست « ذا » موصولة ؛ لموافقة عسى لعل فى المعنى .

وأن تكون غير تعجبية ، فلا يجوز «جاء الذى ما أَحْسَنَهُ» ، وإن كانت عندهم خبرية ، وأجازه بعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ؛ قياسا على جواز النعت بها

وأن لاتستدعى كلاما سابقا ، فلا يجوز « جاء الذى لـكنه قائم »

(وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ) أى خالصة الوصفية (صِلَةُ أَلْ) الموصولة ، والمراد بها هنا : اسم الفاعل، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، وفى الصفة المشبهة خلاف ، وجه المنع أنها لاتؤول بالفعل ؛ لأنها للثبوت ، ومن ثم كانت « أل » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج بالصريحة الصـفة التى غلبت عليها الاسمية نحو « أبطح ، وأجرع ، وصاحب » فأل فى مثلها حرف تعريف لاموصولة ، والصفة الصريحة مع « أل » اسم لفظا فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف الفعل عليها ، نحو : « فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً » « إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً » وإنمـا لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ماهو على صورة المعرّفة الخاصة بالاسم؛ فراعوا الحقيْنِ (وَكَوْنُهَا) أى : صلة أل (بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ) وهو المضارع (قَلّْ) من ذلك قوله :

مَا أَنْتَ بِالْحَـكَمِ التُّرْضَى حُـكُومَتُهُ   وَلاَ الْأَصِيلِ وَلاَ ذِى الرَّأْىِ وَالْجَدَلِ(١)

وهو مخصوص عنــد الجمهور بالضرورة ، ومذهب الناظم جوازه اختيارا ، وفاقا لبعض الـكوفيين ، وقد سمع منه أبيات(١)

﴿ تنبيه ﴾ شذ وصل « أل » بالجملة الاسمية ، كقوله :

جعل الصـلة جملة من القول حذفت و بقى معمولها ، وهو الجملة الإنشائية على نحو ما قلناه فى الشاهد السابق

واعلم أنه لايجوز لك أن تجعل « ماذا » كلة واحدة ثم تنصبها مفعولا مقدما لقوله «تحدثوا» الآتى ؛ وذلك لأن معمول صلة « أن » المصدرية لايسوغ أن يتقدم عليها ، قاله ابن جنى

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد و بيان أوجه الاستشهاد به، وأمثاله (انظر ص١٦٩ من هذا الجزء)

١٠٨ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

١٠٨ — البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، قال العينى : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله » اهـ ، وروى البغدادى بيتا يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضا إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَيِّ

اللغة : «دانت» ذلت ، وخضعت ، وانقادت «معدّ» هو ابن عدنان ، و بنو معدّ هم قريش وهاشم «الحكومة» الحكم ، يريد أنهم مرجع الناس فى أقضيتهم ، و إليهم يخضعون فى أحكامهم «قصىّ» هو ابن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر الذى هو قريش

الإعراب : « من القوم » جارّ ومجرور يجوز أن يكون متعلقا بشىء فى كلام سابق على البيت ، و يجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو من القوم ، أونحو ذلك « الرسول » أل : موصول اسمى بمعنى الذين صفة للقوم ، رسول : مبتدأ « الله » مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت تقدّم عليه ليفيد الحصر « دانت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « رقاب » فاعل « بنى معد » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث جاء بصلة « أل » جملة اسمية ، وهى جملة المبتدأ والخبر ، هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله ، ومن العلماء من خرّج البيت على غير ذلك ؛ فزعم أن « أل » هنا ليست كلة تامة ، وإنما هى بعض كلة وقد حذف بعضها الآخر ، وأصلها « الذين » فأبقى « أل » وحذف سائرها ، وسهل هذا عندهم أنهم وجدوا الشاعر إذا اضطر أبقى بعض الكلمة وحذف بعضها ، من ذلك قول لبيد بن ربيعة

* دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ *

وقول رؤبة :

* أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي *

وقول الأشهب بن رميلة — بالراء المهملة ، أو بالزاى ، وقيل : قائله حريث بن محفض — فى بعض تخريجاته :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وقول أمية بن الأسكر الكنانى :

قَوْمِي الَّذُو بِعُكَاظٍ طَيَّرُوا شَرَراً مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرْباً بِالْمَصَاقِيلِ

... ...

وقول عمرو بن كلثوم ، وقوم منهم الزمخشرى ينسبونه للفرزدق خطأ :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ ٱللَّـذَا قَتَلَا ٱلْمُلُوكَ وَفَكَّكَا ٱلْأَغْلَالَا

وقول الآخر ، ونسبه العينى للأخطل :

هُمَا ٱللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُـمُ صَمِيمُ

وقول الآخر، وأنشده ابن الشجرى فى أماليه وابن الأنبارى فى الإنصاف :

وَٱلَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتَ صَخْراً أَو جَبَلاً أَشَمَّ مُشْمَخِرَّا

وقول الآخر :

شُغِفَتْ بِكَ ٱلَّتِ تَيَّمَتْكَ ، فَمِثْلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ

وقول أقيش بن ذهيل العكلى :

وَأَمْنَحُهُ ٱلَّتْ لَا يُغَيَّبُ مِثْلُهَا إِذَا كَانَ نِيرَانُ الشِّتَاءِ نَوَائِمَا

وقول الآخر :

ٱلَّذْ بِأَسْفَلِهِ صَحْرَاءُ وَاسِعَةٌ وَٱلَّذْ بِأَعْلَاهُ سَيْلٌ مَدَّهُ الْجُرُفُ

وقول الكميت بن زيد الأسدى :

وَكَانَتْ مِنَ اللَّا لَا يُغَيِّرُهَا ٱبْنُهَا إِذَا مَا الْغُلَامُ الْأَحْمَقُ الْأُمَّ غَيَّرَا

وقول الراجز ، وأنشده المبرد والفراء والقالى :

فَكُنْتَ وَالْأَمْرَ ٱلَّذِي قَدْ كِيدَا كَٱلَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا

وهكذا مما لا نحصيه من الشواهد التى تدل على أنهم قد يحذفون بعض الاسم اكتفاء بما يذكرونه منه ، وهم على حذف بعض الاسم الموصول أقدر ؛ إذ كان طول الموصول بالصلة والعائد يجرئهم على الحذف منه اختصارا له ، بل إنا لنراهم ربما اكتفوا من الكلمة بحرف واحد ؛ من ذلك قول لقيم بن أوس أحد بنى ربيعة بن مالك يخاطب امرأته :

إِنْ شِئْتِ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فَدَعَا ٱللَّهَ جَهْدًا رَبَّهُ فَأَسْمَعَا

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

ومن ذلك قول حكيم بن معية التميمى :

قَدْ وَعَدَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَا تَدْهُنَ رَأْسِي وَتُفَلِّيِنِي وَا

وبالظرف، كقوله:

١٠٩ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

* وَتَمْسَحَ الْقَنْفَاءَ حَتَّى تَنْتَا *

ومن ذلك ما أنشده قطرب:

مَا لِلظَّلِيمِ عَالَ؟ كَيْفَ لَا يَا يَنْقَدُّ عَنْهُ جِلْدُهُ إِذَا يَا

* أَهْبِي التُّرَابَ فَوْقَهُ إِهْبَايَا *

وقول الآخر:

نَادَوْهُمُ أَنْ أَلْجِمُوا أَلَاتَا قَالُوا جَمِيعاً كُلُّهُمْ أَلَافَا

أراد لبيد «درس المنازل» فحذف الزاى واللام، وأراد رؤبة «ورق الحمام» فحذف الميم، ثم قلب الألف ياء والفتحة كسرة، وأراد حريث «الذين» فحذف النون، وأراد أمية «الذون» وأراد عمرو «اللذان» وأراد من بعده «اللتان» فحذفوا النون، وأراد من بعدهم «الذى» و«التى» و«اللاتى» فحذفوا أواخر هذه الكلمة، ومنهم من أبقى الحرف الأخير بعد الحذف على حاله التى كان عليها قبل الحذف، ومنهم من زاد على الحذف فسكن آخر الكلمة، وأراد نعيم «وإن شرا فشرا» و«إلا أن تأبى»، وأراد حكيم بالحروف التى فى الأبيات الكلمات التى يذكرها بعدها فاكتفى بحرف من الكلمة ثم ذكر الكلمة كلها، وكذلك القول فيما أنشده قطرب، وأراد الأخير «ألاتركبون» و«ألا فاركبوا» فحذف الجملتين جميعا وأبقى من كل واحدة حرفا واحدا، ومع هذه الشواهد الكثيرة فإن سبيل هذا الحذف هو الشعر، ولا يسوغ فى الكلام، ومن أجل ذلك نجد فى أنفسنا شيئا من هذا التخريج؛ لأنا قد ذكرنا لك مرارا أنه إنما يسوغ التخريج على الوجوه التى يكثر مجىء الكلام عليها

١٠٩ — وهذا البيت من الشواهد التى لم نقف على قائلها، ولا وجدنا له سابقا أو لاحقا

اللغة: «المعه» يريد الذى معه «حر» ومثله: حقيق، وخليق، وجدير، والكل بمعنى مستحق ومستأهل، وتقول: هو حر — بكسر الراء، مثل شج — وهو حرى — بفتح الراء مقصورا، وهو حرىّ — على فعيل، بتشديد الياء، مثل غنى — فإن قلت حرى — بالقصر — لم تغيره عن لفظه فيما زاد على الواحد وتسوّى بين المذكر والمؤنث، كما قال الشاعر:

وَهُنَّ حَرًى أَنْ لَا يُثِبْنَكَ نَقْرَةً وَأَنْتَ حَرًى بِالنَّارِ حِينَ تُثِيبُ

الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا» نافية «يزال» مضارع ناقص، واسمه ضمير راجع لمن مستتر فيه «شاكرا» خبر يزال، وجملة يزال مع اسمه وخبره لا محل لها صلة «على»

و (أيٌّ) تستعمل موصـولة ، خلافا لأحمد بن يحيى فى قوله : إنها لاتستعمل إلا شرطا أو استفهاما ؛ وتكون بلفظ واحد فى الإفراد والتذكير وفروعهما (كَمَا) وقال أبو موسى: إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها (وَأُعْرِبَتْ) دون أخواتها (مَالَمْ تُضَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ) فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم ، نحو « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » التقدير : أيهم هو أشـد ، وإن لم تضف ، أو لم يحذف — نحو : أى قائم ، وأى هو قائم ، وأيهم هو قائم — أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها فى المبنيات (وَبَعْضُهُمْ) أى : بعض النحاة ، وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أَعْرَبَ) أيا (مُطْلَقَاً) أى : وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأوَّلا الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر ، والتقدير : ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد ، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً ، لـكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واحْتُجَّ عليهما بقوله :

١١٠ — إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِى مَالِكٍ   فَسَـــلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

حرف جر « المعه » أل : اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بعلى ، مع : ظرف متعلق بمحذوف صلة لأل ، والهاء مضاف إليه « فهو » الفاء زائدة فى خبر الموصول ، هو : ضمير منفصـل مبتدأ « حر » خبر ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر من الموصولة ، وقد دخلت الفاء على جملة الخبر لشبه الموصول بالشرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بحر « ذات سعة » مركب إضافى نعت لعيشة

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث وصل أل بالظرف ، وهو شاذ جار على خلاف القياس ؛ فإن « أل » بجميع أنواعها مختصـة بالأسماء ، سواء أكانت لتعريف العهد أم لتعريف الجنس أم كانت زائدة أم موصولة أم كانت على غير ذلك من وجوهها التى تـكون عليها ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

وَغَيَّرَنِى مَا غَالَ قَيْسَـــا وَمَالِكاً   وَعَمْراً وَحُجْراً بِالْمُشَـــقَّرِ أَلْمَعَا

أراد « الذين معه » وقال الـكسائى : أراد « معا » وأل زائدة

١١٠ — يذكر هذا البيت كثيرا فى كتب النحو غير منسوب إلى قائل ، وقال ابن هشام : « قائله رجـل من غسان » وهو تحريف فى العبارة ، وأصلها قول ابن الأنبارى (الإنصاف ص ٣٠١) : « حكى أبو عمرو الشيبانى عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ،

... ...

أنه أنشد ٭ إذا ما أتيت بنى مالك . . . البيت ٭ » اه وغسان هـذا هو ابن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بنى مرّة بن عباد ، وإليه ينسب بيت الشاهد

اللغة : « أيهم أفضل » يريد الذى هو أفضل منهم

الإعراب : « إذا » ظرفية شرطية « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « بنى » مفعول به « مالك » مضاف إليه « فسلم » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، سلم : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « على » حرف جر « أيهم » أى : اسم موصول بمعنى الذى مبنى على الضم فى محل جر بعلى ، وهم : مضاف إليه «أفضل» خبر مبتدأ محذوف؛ تقديره : هو أفضل ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « على أيهم » حيث روى مضموما فدلت هذه الرواية على أن « أى » الموصولة تبنى على الضم فى مثل حالتها فى البيت ، وهى أن تكون مضافة وقد حذف صدر صلتها

وللعلماء فى هذه المسألة أربعة مذاهب :

الأوّل : مذهب الكوفيين ، وهو أن «أى» الموصولة معربة فى كل حال ؛ سواء أضيفت أم لم تضف ، حذف صدر صلتها أم لم يحذف

المذهب الثانى : مذهب البصريين ، وهم يوافقون الكوفيين فى القول بإعرابها إذا لم تضف سواء أحذف صدر صلتها أم لم يحذف ، وكذا إن أضيفت وذكر صدر صلتها ، أما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فإنهم يقولون : إنها مبنية حينئذ

المذهب الثالث : مذهب الخليل بن أحمد ، وحاصله أن « أى » فى كل موضع زعم الفريقان أنها فيه موصولة ليست كما زعموا ، بل هى استفهامية ، والضمة التى لها ليست ضمة بناء، وإنما هى ضمة إعراب ، لكونها مبتدأ ، وما يذكر بعدها خبرها ، ويحمل الكلام على الحكاية ؛ ففى قوله تعالى : (ثم لننزعنّ من كلّ شيعة أيهم أشدّ) يذهب إلى أن أيهم مبتدأ ، وأشدّ خبره ، والتقدير : ثم لننزعنّ من كل شيعة المقول فيه أيهم أشدّ ، وحذف القول فى كتاب الله تعالى وفى كلام العرب أكثر من أن يحصى

المذهب الرابع : مذهب يونس بن حبيب ، وحاصله أنه يذهب إلى أن أيهم اسم استفهام مبتدأ ، وأشدّ خبره ، كما ذهب إليه الخليل ، لكنه يخالفه فى تقدير القول : فيزعم أن العامل — وهو فى الآية « لننزعنّ » — معلق عن العمل فى معموله لكونه استفهاما

وتمسك الكوفيون بثلاثة أمور :

الأوّل : قراءة هارون ومعاذ الهراء ، وهى رواية عن يعقوب ، بنصب « أيهم » فى الآية ، ورواية العلماء بنصب « أيهم أفضل » فى بيت الشاهد

الثانى : ماحكاه أبو عمر الجرمى قال : خرجت من الخندق — يعنى خندق البصرة — حتى

... ...

صرت إلى مكة لم أسمع أحدا يقول : اضرب أيهم أفضل — بضم « أيهم » — يريد أن جميع العرب ينصبون «أيهم» إذا اقتضى العامل النصب كما فى الآية — أى : و يجرّونه إذا اقتضى العامل الجر كما فى البيت

الثالث : أن كلّ مفرد مبنى إذا أضيف أعرب ، نحو قبل و بعد ، لأن الإضافة من خصائص الأسماء ؛ فهى معارضة لشبه الحرف ، ونحن نجد « أى » إذا كانت مقطوعة عن الإضافة فهى معربة بالإجماع ؛ فكيف تبنى إذا أضيفت ، وهذا يلزم عليه نقض الأصول ، وقد كان الزجاج يقول : « ماتبين لى أن سيبويه غلط إلا فى موضعين ، هذا أحدهما ؛ فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ؛ فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت ؟ ! » اه

وهم يوجهون قراءة الضم فى الآية بأن « أيهم » مبتدأ من غير تقدير قول ولا تعليق للعامل ، بل إن « لننزعنّ » قد عمل فى « من كل شيعة » فاكتفى به ، كما تقول : أكلت من كل طعام وشربت من كل شراب ، ثم استؤنف الكلام بعد ذلك ، ومنهم من يجيب عن الآية بمثل مذهب يونس بن حبيب السابق

أما البصريون فقد قالوا : إن قراءة النصب فى الآية قراءة شاذّة جاءت على لغة شاذّة من لغات العرب ، ونحن لا ننكر هذه القراءة ولا هذه اللغة ، و إنما ننكر أن يكون ذلك هو المستعمل باطراد ، والقراءة المشهورة التى عليها سائر علماء الأمصار بالضم ، و إنها لحجة عليهم ، وأما ادّعاء أن الفعل قد اكتفى بقوله « من كل شيعة » فهو خلاف الظاهر وخلاف الأصل ؛ لأن « لننزعنّ » فعل متعدّ ؛ فلا بدّ أن يكون له مفعول ، وقوله « أيهم » صالح لأن يكون مفعولا ، فلزم اعتباره كذلك ، على أن بيت الشاهد لا يتأتى فيه مثل ذلك ، ولا مثل قول يونس ، كما أشار إلى هذا الشارح العلامة ، وأما قول أبى عمر الجرمى إنه لم يسمع أحدا من العرب يضم « أيهم » فالجواب عنه أنه قد سمعه غيره وهو أبو عمرو الشيبانى ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وأما قولهم إن بناء « أى » فى حال الإضافة نقض للأصول ؛ لأنها معربة فى حال الإفراد والقطع عن الإضافة ، فالجواب عنه ما ذكره العلامة الصبان بقوله : « ووجه البناء قيام موجبه ، وهو الشبه الافتقارى ، مع عدم المعارض ؛ لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة ، فكأنه لا إضافة ، ومن أعربها فى هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل ، ووجه إعراب الثلاث الأول وجود المعارض : من الإضافة اللفظية ، أو التقديرية ؛ لقيام التنوين مقام المضاف إليه ، ولم ينزل التنوين منزلة صدر الصلة لضعفه عن ذلك ، ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود ، كما فى كل و بعض وحينئذ ، بخلاف قيامه مقام المبتدأ » اه

وقد لخص ابن هشام رحمه الله الكلام فى أى مع استيفاء البحث ، قال : «وتأتى أى موصولا نحو : (لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشدّ) التقدير : لننزعنّ الذى هو أشدّ ، قاله سيبويه ، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين ؛ لأنهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية

بضم أى ؛ لأن حروف الجر لايضمر بينها و بين معمولها قول ، ولا تُعلَّق ، و بهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لاتكون مجرورة ، بل مرفوعة أو منصوبة ، ذكر هذا الشرط ابن إياز ، وقال : نص عليه النقيب فى الأمالى ؛ و يحتمل أن يريد بقوله « و بعضهم ـ إلى آخره » أن بعض العرب يعربها فى الصور الأربع ، وقد قرئ شاذا « أيَّهُمْ أشَدُّ » بالنصب على هذه اللغة .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : لاتضاف « أى » لنكرة ، خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ، كما فى الآية والبيت ؛ وسئل الكسائى : لم لايجوز « أعْجَبَنِى أيُّهُمْ قَامَ » ؟ فقال : أىٌّ كذا خلقت

الثانى : تكون « أىّ » موصولة كما عرف ، وشرطا ، نحو « أَيًّا مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، واستفهاما ، نحو « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ؟ » ، ووُصْلَةً لنداء مافيه « أل » ، ونعتا لنكرة دالا على الكمال ، نحو : مررت برجلٍ أيِّ رَجُلٍ ؛ وتقع حالا بعد المعرفة ، نحو : هذا زيد أىَّ رجلٍ ، ومنه قوله :

١١١ ــ فَأَوْمَيْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى

وقد زعموا أنها فى الآية استفهامية، وأنها مبتدأ ، وأشدّ خبره ، ثم اختلفوا فى مفعول ننزع ؛ فقال الخليل : محذوف ، والتقدير : لننزعنّ الذين يقال فيهم أيهم أشدّ ، وقال يونس : الجملة ، وعلقت ننزع عن العمل ، كما فى : (لنعلم أىّ الحزبين أحصى) وقال الكسائى والأخفش: كلّ شيعة ، ومن زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة ، وذلك على قولهما فى جواز زيادة من فى الإيجاب ، ويردّ أقوالهم : أن التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لايجوز أن تقول : لأضربن الفاسق ـ بالرفع ـ على تقدير لأضربن الذى يقال فيه هو الفاسق ، وأنه لم يثبت زيادة من فى الإيجاب ، وقول الشاعر

☆ إذا ماأتيت بنى مالك . . . البيت ☆ يروى بضم « أى » وحرف الجرّ لايعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجارّ على معمول صلته ، ولا يستأنف مابعد الجار ، وجوّز الزمخشرى وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب ؛ فقدروا متعلق النزع من كلّ شيعة ؛ فكأنه قيل : لننزعنّ بعض كلّ شيعة ، ثم قدّر أنه سئل عن هذا البعض فقيل: هو الذى هو أشدّ ، ثم حذف المبتدآن المكتنفان الموصول ، وفيه تعسف ظاهر ، ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ ، وزعم ابن الطرواة أن أيا مقطوعة عن الإضافة؛ فلذلك بنيت، وأن هم أشدّ مبتدأ وخبر ، وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأى، و بالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة » اه

١١١ ــ البيت للراعى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٠٢) على ماستعرف قريبا

اللغة : « أومأت إيماء » أشرت إشارة خفية بعين أو بيد ، ويروى بالهمز على أصله ، ويروى بالياء على أنه سهل الهمزة بقلبها ألفا ثم قلبت الألف ياء لسكونها رابعة « حبتر » بزنة جعفر ـ اسم رجل وهو ابن أخت الشاعر ، قاله الأعلم

(وَفِي ذَا الْحَذْفِ) المذكور فى صلة « أىّ » — وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ —

المعنى : قال الأعلم : « وصف أنه أمر ابن أخت له يقال له حبتر بنحر ناقة من إبل أصحابه ؛ لأنه كان فى غير محله ، ليخلفها عليه إذا لحق بأهله ، وأومأ إليه بذلك حتى لايشعر به ، ففهم حبتر عنه وعرف إشارته ، لذكائه وحدّة بصره »

الإعراب : « فأومأت » فعل وفاعل « إيماء » مفعول مطلق « خفيا » صفة لإيماء « لحبتر » جارّ ومجرور متعلق بقوله أومأت « فلله » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « عينا » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالألف لأنه مثنى « حبتر » مضاف إليه « أيما » أى : حال من حبتر ، وما : زائدة « فتى » : مجرور تقديرا بالإضافة لأى

الشاهد فيه : قوله « أيما فتى » حيث وقعت « أى » حالا من المعرفة ـ وهى العلم الذى هو « حبتر » ـ وهذا إنما يتم على رواية نصب « أى » وهو ما ذكره ابن منظور فى اللسان ، قال : « وأى : استفهام فيه معنى التعجب ، فتكون حينئذ صفة للنكرة وحالا للمعرفة ، نحو ما أنشده سيبويه للراعى ✲ فأومأت إيماء خفيا ... البيت ✲ يتعجب من اكتفائه وشدّة غنائه » اهـ والذى فى كتاب سيبويه رفع «أى» ، وقال الأعلم : «ورفعه بالابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : أى فتى هو ، وما : زائدة مؤكدة »اهـ ؛ فإن زعم أحد أن مراد الشارح وغيره من النحاة أن « أيما فتى » مع الخبر المحذوف جملة فى محل نصب على الحال من المعرفة لم يكن حسنا أن يعدّوا ذلك وجها من الوجوه التى تأتى لها أى ؛ لأنها حينئذ استفهامية ، وهذا هو المعنى الثالث فى كلام الشارح ، فتعين أن يكون فى البيت روايتان لكل واحدة منهما معنى تجرى عليه : الأولى الرفع وهى رواية سيبويه ، وقد عرفت إعرابها ، والثانية النصب على الحال كما قرّرنا فى الإعراب ، بقى أن كلام ابن منظور رحمه الله الذى نقلناه لك فى صدر هذا البحث لايصح لأمرين : الأوّل : أنه جعل ورود « أى » صفة للنكرة وحالا من المعرفة ثابتا لها مع أنها للاستفهام المشرب معنى التعجب ، وهذا تناقض ، لأن كونها للاستفهام يمنع من أن يعمل فيها ماقبلها ، وكونها صفة أوحالا موجب لعمل ماقبلها فيها ، الأمر الثانى ـ وهو يوضح الأمر الأوّل ـ أن أصل هذه العبارة لسيبويه فلما نقلت حرّفت فأدّت معنى غير ما أراد سيبويه ، قال (ج ١ ص ٣٠٢) : « وسألتـه ـ يعنى الخليل ابن أحمـد ـ عن قول الراعى ✲ فأومأت إيماء خفيا ... البيت ✲ فقال : « أيما » تكون صفة للنكرة ، وحالا من المعرفـة ، وتكون استفهاما مبنيا عليها ومبنية على غيرها ؛ ولاتكون لتبيين العدد ، ولافى الاستثناء ، ولا تختص بها نوعا من الأنواع ، ولاتفسر بها عددا ؛ و « أيما فتى » استفهام ، ألا ترى أنك تقول : سبحان الله من هو وماهو ؟ فهذا استفهام فيه معنى التعجب » انتهى كلامه بحروفه ، فأنت ترى أنه بدأ كلامه ببيان المعانى التى تأتى لها «أى» والمعانى التى لايجوز أن تأتى لها ، ثم ذكر المعنى الذى يليق بها فى البيت على مارأى فقال « وأيما فتى استفهام »

(أَيًّا غَيْرُ أيٍّ) من الموصولات (يَقْتَفِى) غَيْرُ أيٍّ: مبتدأ، ويقتفى: خبره، وأيا: مفعول مقدم، وأصل التركيب: غَيْرُ أيٍّ من الموصولات يقتفى أيا، أى: يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ) نحو: مَا أَنَا بِالَّذِى قَائِلٌ لَكَ سُوءًا، أى: بالذى هو قائل لك، ومنه «وَهُوَ الَّذِى فِي السَّمَاءِ إِلٰهٌ» أي: هو فى السماء إله (وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ) الوصل (فَالْحَذْفُ نَزْرٌ) لايقاس عليه، وأجازه الكوفيون، ومنه قراءة يحيى بن يعمر «تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ» وقراءة مالك بن دينار وابن السماك «مَا بَعُوضَةٌ» بالرفع، وقوله:

١١٢ — لاَ تَنْوِ إِلاَّ الَّذِى خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ إِلاَّ نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونا

وقوله:

١١٣ — مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لاَ يَنْطِقْ بِمَاسَفَهٌ وَلاَيَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

---

١١٢ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل، ولاعثرت له على سابق أو لاحق

المعنى: لاتعتزم أن تصنع شيئا غير الخير؛ فإنما تتألم نفوس الذين ينوون الشر ويضمرونه، لما يجدون من تقريع الضمير وتأنيب الوجدان

الإعراب: «لا» ناهية «تنو» مضارع مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر «إلا» أداة استثناء ملغاة «الذى» مفعول لتنو «خير» خبر مبتدأ محذوف هو العائد إلى الموصول، أى: هو خير، والجملة لامحل لها صلة الموصول «فما» الفاء واقعة فى جواب النهى، ما نافية «شقيت» فعل ماض، والتاء للتأنيث «إلا» ملغاة «نفوس» فاعل «الألى» اسم موصول بمعنى الذين مضاف إليه «للشر» جار ومجرور متعلق بقوله «ناوونا» الآتى «ناوونا» خبر لمبتدأ محذوف يعود إلى الموصول، والتقدير: هم ناوون للشرّ

الشاهد فيه: قوله «إلاالذى خير» حيث حذف عائد الموصول ــ وهو الضمير الذى قدّرناه ــ مع كونه مرفوعا بالابتداء، والصلة ليست طويلة، وفى الشطر الثانى شاهد آخر مثل ذلك، على ماعرفت فى الإعراب، غير أن الصلة فى الشطر الثانى طويلة لاشتمالها على متعلق بالخبر على ماعرفت، وهذا المتعلق هو قوله للشر

١١٣ — وهذا البيت أيضا من الشواهد التى لم أقف على نسبتها

اللغة: «يعن» بالبناء للمجهول لزوما، كما هو المشهور فى هذا الفعل ــ أى: يهتم، فأما «عنى» بمعنى قصد فمبنى للمعلوم «يحد» يمل

(وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ) العائد المذكور، أى: يقتطع ويحذف (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِ) بعد حذفه (لِوَصْلٍ مُكْمِلِ) بأن كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة أو شبهها؛ لأنه — والحالة هذه — لا يُدْرَى أهناك محذوف أم لا، لعدم مايدل عليه، ولا فرق فى ذلك بين صلة أىّ وغيرها؛ فلا يجوز: «جاءنى الذى يضرب»، أو «أبوه قائم»، أو «عندك» أو «فى الدار»، على أن المراد «هو يضرب» أو «هو أبوه قائم» أو «هو عندك» أو «هو فى الدار»، ولا «يعجبنى أيهم يضرب» أو «أبوه قائم» أو «عندك» أو «فى الدار» كذلك؛ أما إذا كان الباقى غير صالح للوصل: بأن كان مفردا، أو خاليا عن العائد — نحو: «أيهم أشد» «وهو الذى فى السماء إله» — جاز كما عرفت؛ للعلم بالمحذوف

﴿تنبيهان﴾ الأول: ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطا أخر:

(أحدها) أن لا يكون معطوفا، نحو «جاء الذى زيد وهو فاضلان»

(ثانيها) أن لايكون معطوفا عليه، نحو «جاء الذى هو وزيد قائمان» نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين، لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه

المعنى: من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة، ولم يمل عن الطريق الذى سنه أهل المكارم وفضائل الأخلاق

الإعراب: «من» اسم شرط مبتدأ «يعن» مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط، مجزوم بحذف الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «بالحمد» جار ومجرور متعلق بيعن «لا» نافية «ينطق» مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله مستتر فيه، والجملة فى محل رفع خبر المبتدإ «بما» الباء جارة، وما: اسم موصول مبنى على السكون فى محل جرّ بالباء، والجار والمجرور متعلق بينطق «سفه» بالرفع: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو سفه، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفى «يحد» معطوف على ينطق، وفاعله مستتر فيه «عن سبيل» جار ومجرور متعلق بيحد «المجد» مضاف إليه «والكرم» معطوف على المجد

الشاهد فيه: قوله «بما سفه» حيث حذف العائد إلى الموصول — وهو الضمير الذى قدّرناه فى الإعراب — من جملة الصلة، مع كونه مرفوعا بالابتداء، وليست الصلة طويلة؛ إذ لم تشتمل إلا على المبتدأ والخبر فقط، ومثل هذا البيت قول عدى بن زيد العبادى:

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِي غَبَنِ الْـــأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

أى: الذى هو عواقبها، والمعنى يعلمون الذى يكون عاقبة للأيام، ويجوز أن تكون «ما» استفهامية مبتدأ، وعواقبها: خبره، والجملة فى محل نصب بيدرون، وقد علق عن العمل فى لفظها

(ثالثها) أن لايكون بعد لولا ، نحو «جاء الذى لولا هو لأكرمتك» .

الثانى : أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا غير مبتدأ لايجوز حذفه ، فلا يجوز «جاء اللذان قام» ولا «اللذان جُنَّ»

(وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ) أى : عند النحاة ، أو العرب (كَثِيرٌ مُنْجَلِي * فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ * بِفِعْلٍ) تام (أَوْ وَصْفٍ) هو غير صلة أل : فالفعل (كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ) أى : نرجوه ، و «أَهٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً» أى : بعثه ، و «مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا» أى : عملته . والوصف كقوله :

١١٤ — مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

أى : الذى الله موليكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو «جاء الذى إياه أكرمت» ، و «جاء الذى إنه فاضل» ، و «جاء الذى كانه زيد» ، و «الضار بها زيد هند» فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة . وشذ قوله :

---

١١٤ — وهذا الشاهد أيضا مما لم نجده منسوبا إلى قائل بعينه

اللغة : «موليك» مانحك ومنعم عليك

المعنى : الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنة جاءتك من عنده ، من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئا من ذلك ؛ فاحمد الله عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك و يضرك ، وأن غيره لايملك لك من هذا شيئا

الإعراب : «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» خبر عن لفظ الجلالة ، وهو اسم فاعل ففيه ضمير مستتر فاعله ، وضمير المخاطب مفعول أول ، ومفعوله الثانى محذوف وهو عائد على «ما» الموصولة ، وجملة «الله موليك» من المبتدإ والخبر لا محل لها صلة الموصول «فضل» خبر عن المبتدأ ، وهو «ما» الموصولة «فاحمدنه» الفاء للسببية ، احمد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر ، والهاء مفعول «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» نافية «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «غيره» مضاف إليه «نفع» مبتدأ مؤخر «ولا» الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى «ضرر» معطوف على نفع

الشاهد فيه : قوله «ما الله موليك» حيث حذف الضمير المنصوب بالوصف ـ وهو مول ـ وهذا الضمير المحذوف هو العائد من جملة الصلة على الموصول ، وقد وضح ذلك فى إعراب البيت

١١٥ — مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ ... وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

وقوله :

١١٦ — فِي الْمُعْقِبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا ... يَنْهَى امْرَأً حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

١١٥ — وهذا البيت كسابقه ؛ من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين

اللغة : « المستفز » اسم فاعل من استفز ، ومعناه أزعجه وأفزعه واستخفه «الهوى» صبوة النفس وميلها نحو ماتشتهى « أتيح » هيئ وقدّر

المعنى : ليس الذى يستخفه الهوى ويعبث بقلبه محمود العواقب ، وإن كنت ترى أنه صاف فى معيشته ؛ فإنما هو صفو غير مأمون

الإعراب : « ما » نافية « المستفز » اسم ما ، أو مبتدأ « الهوى » فاعل للمستفز ، ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى « أل » الموصولة « محمود » منصوب على أنه خبر « ما » أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : شرطية « أتيح » فعل ماض مبنى للمجهول « له » جار ومجرور متعلق بأتيح « صفو » نائب فاعل أتيح « بلا » الباء حرف جر ، لا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لصفو ، وجعله العينى متعلقا بأتيح

الشاهد فيه : قوله « ما المستفز » حيث حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل — وهو مستفز — وهو العائد على الموصول الذى هو « أل » والحذف فى هذا البيت ونحوه شاذ ؛ لكون الوصف العامل فى الضمير المحذوف صلة للألف واللام ، ولو كان غير صلة لأل كما فى الشاهد السابق والذى قبله لم يكن الحذف شاذا ، وفى عبارة التسهيل مايفيد أن حذف المنصوب بصلة « أل » قليل لا شاذ ، وهو خلاف ماعليه جمهرة النحاة

١١٦ — لم أقف لهذا البيت على قائل ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، ولا وجدت أحدا استشهد به غير الشارح

اللغة : « المعقب » اسم فاعل من أعقب ، والأصل فى هذه المادة العقب — بزنة كتف — وهو اسم للولد وولد الولد ، ثم صار استعمالها فى الشىء يجىء بعد شىء آخر ، ومنه قيل «العاقب» للذى يخلف سيد القوم ، وللذى يخلف من كان قبله فى الخير ، وسموا المجازاة معاقبة وعقبى ؛ لأنها تأتى بعد العمل « البغى » تجاوز الحد « حازما » اسم فاعل من الحزم ، وهو الكياسة فى الأمر وتدبيره بالنظر والروية « يسأما » يمل ، ويترك

المعنى : إن فيما تراه نازلا بأهل البغى من جراء بغيهم ما يكفى لردع الحازم ورده عن أن يعمل بعملهم ؛ ويشجعه على الاستمرار فى العمل الصالح وأن لا يسأمه

الإعراب : « فى المعقب » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، والمعقب مضاف

وقوله :

١١٧ — أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوُدِّ وَالعَهْدِ الَّذِى كَانَ مَالِكُ

و « البغى » مضاف إليه ، وهى من إضافة اسم الفاعل لفاعله « أهل البغى » مركب إضافى مفعول أوّل للمعقب ، وله مفعول ثان محذوف ، وهو ضمير عائد على الموصول الذى هو الألف واللام ، وأصل الكلام فى المعقبه البغى أهل البغى « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « ينهى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول «امرأ » مفعول لينهى « حازما » صفة له « أن » مصدرية ناصبة « يسأما » مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وله مفعول محذوف ، تقديره : يسأم الخير ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : ينهى امرأ حازما عن السأم

الشاهد فيه : قوله « فى المعقب » حيث حذف الضمير العائد من الصلة — وهى معقب — إلى الموصول ، مع أن الصلة صفة موصولها الألف واللام ، وقد تقدّم لك فى الشواهد السابقة أن هذا شاذّ لا يقاس عليه ؛ وفى النفس من الشواهد التى ساقها الشارح فى هذه المسألة أشياء ؛ فإنى أجد أثر الصناعة ظاهرا عليها

١١٧ — ولم نقف على نسبة هذا البيت أيضا ، ومفرداته ومعناه لا تحتاج لشرح

الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو أخ ، أو نحو ذلك « مخلص واف ، صبور ، محافظ » أخبار متعدّدة للمبتدأ المقدّر ، أو صفات للخبر الأوّل « على الودّ » جار ومجرور متعلق بمحافظ « والعهد » معطوف على الودّ « الذى » اسم موصول نعت للعهد « كان » فعل ماض ناقص « مالك » علم رجل اسم كان ، وخبر كان محذوف ، وهو ضمير تقديره : كانه مالك ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول ، وقد قال الصبان رحمه الله : « والضمير فى كانه إلى الأخ » اه ، وذلك خطأ اضطرّ بعض الناس أن يكتب عليه مانصه : « قوله والضمير فى كانه للأخ لا يخلو عن شىء ؛ فإنه على ذلك لم يكن عائدا على الموصول مع أن البيت مسوق للاستشهاد على حذف العائد المنصوب بالفعل الناقص شذوذا ، فالأولى ما أفاده غير مرّة أن قوله « أخ » خبر مقدّم ؛ « مالك » مبتدأ مؤخر ، واسم كان ضمير مستتر يعود على مالك ، وخبرها هو المحذوف العائد على الذى ، أى : الذى كان مالك إياه ، أى : عليه ، تأمّل » اه

وأقول : لو جعل الضمير المحذوف عائدا للموصوف بالموصول — وهو العهد — لكان مؤدّيا للمعنى بنفسه مع صحة الاستشهاد بالبيت على ماسيق من أجله ، ولم يكن فى التقدير تكلفات سوى صحة الحمل فى « مالك العهد » وهو نفسه موجود فى كلام ذلك الكاتب الذى فسره بقوله « أى عليه »

الشاهد فيه : قوله « العهد الذى كان مالك » حيث حذف العائد من جملة الصلة — التى هى قوله « كان مالك » — إلى الموصول ، مع أن ذلك العائد منصوب بفعل ناقص — وهو كان — لأنه خبره ، على نحو ماتبين لك فى الإعراب

أى : كَأنَهُ مَالِكٌ

﴿تنبيهان﴾ الأول : فى عبارته أمور (الأول) ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل ، وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف (الثانى) ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة « أل » والذى هو صلتها ، ومذهب الجمهور أن منصوب صلة « أل » لايجوز حذفه ، وعبارة التسهيل : وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (الثالث) شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط ، قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعينا لم يجز حذفه ، نحو « جاء الذى ضربته فى داره » (الرابع) إنما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته .

الثانى : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والعطف عليه خلاف : أجازه الأخفش والكسائى ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ، واتفقوا على مجىء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه ، نحو : هٰذه التى عانَقْتُ مجردة ، أى : عانقتها مجردة ، فإن كانت الحال متقدمة — نحو هذه التى مجردةً عانقت — فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام

وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ، ومجرور بالحرف ، وبدأ بالأول فقال : (كَذَاكَ) أى : مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جوازه وكثرته (حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ) عامل (خُفِضَا * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ) فعل (أَمْرٍ مِنْ قَضَا) قال تعالى « فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » أى : قاضيه ، ومنه قوله :

١١٨ — وَيَصْغُرُ فِى عَيْنِى تِلَادِى إذَا انْثَنَتْ   يَمِينِى بِإِدْرَاكِ الَّذِى كُنْتُ طَالِبَا

١١٨ — هذا البيت لسعد بن ناشب أحد بنى مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، وكان من حديثه أنه أصاب دما ؛ فهدم بلال — وقيل : الحجاج — داره بالبصرة وحرقها ، وهو من قصيدة له روى أبو تمام فى حماسته منها ، ومطلعها قوله :

سَأَغْسِلُ عَنِّى الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِباً   عَلَىَّ قَضَاءُ اللهِ مَا كَانَ جَالِباَ

وَأُذْهِلُ عَنْ دَارِى ، وَأَجْعَلُ هَدْمَهَا   لِعِرْضِىَ مِنْ بَاقِى الْمَذَمَّةِ حَاجِباَ

وَيَصْغُرُ فِى عَيْنِى تِلَادِى ... ... البيت ، و بعده :

فَإِنْ تَهْدِمُوا بِالْغَدْرِ دَارِى فَإِنَّهَا   تُرَاثُ كَرِيمٍ لاَ يَخَافُ الْعَوَاقِباَ

أى : طالبه .

أما المجرور بإضافة غير وصف — نحو « جاء الذى وَجْهُهُ حَسَنٌ » — أو بإضافة وصف غير عامل — نحو « جاء الذى أنا ضارب به أمس » — فلا يجوز حذفه .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بإرشاد المثال إليه .

و (كَذَا) يجوز حذف العائد (الَّذِى جُرّْ) وليس عمدة ؛ ولا محصورا (بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّْ) من الحروف ، مع اتحاد متعلقى الحرفين : لفظا ، ومعنى (كَمُرَّ بِالَّذِى مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ) أى : مررت به ، ومنه « وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ » أى : منه ، وقوله :

اللغة : « سأغسل عنى العار » أراد أنه سيمحوه ولا يبقى له أثرا ، فكنى عن ذلك بهذه العبارة « وأذهل عن دارى » المشهور فى هذا الفعل أنه مبنى للمجهول ، والمعنى أنه سينساها ولا يذكرها « حاجبا » مانعا وواقيا « تلادى » بكسر التاء ، بزنة كتاب — ومثله التالد والتليد : ماانتجته أنت من مال ونبت عنـدك ، وأراد بقوله « ويصغر فى عينى تلادى » أنه لايبالى به ولا يحرص عليه حتى ينال ماأراد ، وذلك لأن النفس عادة تضنّ به « إذا انثنت » رجعت وارتدت

المعنى : إن أعزّ أموالى وأرفعها قدرا لمحتقر فى عينى ولست أراه شيئا إذا كنت إنما أفقده لأبنى لنفسى المجد ولأدرك ماأريد من المعالى

الإعراب : « يصغر » فعل مضارع « فى عينى » متعلق به « تلادى » فاعله « إذا » ظرفية شرطية « انثنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينى » فاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط « بإدراك » جار ومجرور متعلق بانثنى « الذى » اسم موصول مضاف إليه « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «طالبا» خبر كان ، وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر فاعله يعود إلى اسم كان ، وله مفعول محذوف يعود إلى الاسم الموصول ، وتقديره : الذى كنت طالبه ، ومع كونه مفعولا فهو مجرور بإضافة الوصف إليه ؛ والجملة من كان واسمها وخبرها لامحل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الذى كنت طالبا » حيث حذف العائد من جملة الصلة — وهى قوله « كنت طالبا » — إلى الموصول ، وذلك العائد ضمير مجرور بإضافة الوصف إليه ، وهو أيضا منصوب بهذا الوصف ؛ لأنه مفعول « طالبا » على نحو ما قدّرناه فى الإعراب ، وحذف مثل ذلك العائد سائغ جائز فى الشعر وغيره ، ولكنه ليس من الكثرة بحيث يعادل حذف العائد المنصوب بالفعل ؛ من جهة أن الأصل فى انتصاب المفعول إنما يكون بالفعل ، وانتصابه بالوصف ليس بالنظر إلى ذاته ، بل بالنظر إلى ماتضمنه من معنى الفعل

هذا ، وفى البيت الأوّل — وهو مطلع القصيدة — شاهد لمثل ما نحن بصدده ، وذلك فى قوله « ما كان جالبا » فقد حذف العائد من جملة « كان جالبا » على الموصول — وهو « ما » — والأصل : الذى كان جالبه ، وهذا ظاهر إن شاء الله

١١٩ — لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

أي : رَكَنَتْ إليه ، وقوله :

---

١١٩ — نسب العينى هذا البيت إلى كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، وذكر معه بيتا آخر سابقا على بيت الشاهد ، وهو قوله :

إِنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا

اللغة : « تعن » مضارع عنى بمعنى اهتم ، والمشهور فيهما البناء للمجهول « تظفر » تفز بمطلوبك وتنل مرغوبك ، وبابه علم « لاتركنن » أى : لا تمل ، والمشهور فى هذا الفعل أنه من باب علم ، وقد جاء من باب نصر أيضا ، وقد سمع فيه ركن يركن على مثال فتح يفتح ، وهذا الأخير مخالف لما عليه باب فتح من أنه لا يكون إلا فيما لامه أوعينه حرف حلق ، ولهذا قال الجوهرى : إنه من الجمع بين اللغتين ، ومعنى ذلك أنه أخذ الماضى من اللغة الثانية والمضارع من اللغة الأولى ، وقد حكى فى هذا الفعل أيضا ركن يركن بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع ، وهو بناء لم يأت منه إلا هذا وفضل يفضل وحضر يحضر ونعم ينعم ، والجميع من باب الجمع بين اللغتين ، أى أنهم أخذوا ماضى اللغة الأولى ومضارع اللغة الثانية على عكس السابق « يعصر » اسم رجل ، وهو أبوقبيلة

الإعراب : « لا » ناهية « تركنن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر « إلى الأمر » جار ومجرور متعلق بتركن « الذى » اسم موصول صفة للأمر « ركنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أبناء » فاعل « يعصر » مضاف إليه ، منصوب بالفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية ووزن الفعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : ركنت إليه أبناء يعصر « حين » ظرف منصوب بركن « اضطرها » فعل ماض ، وها : مفعوله « القدر » فاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة « حين » إليها

الشاهد فيه : قوله « إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر » حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول ؛ لكون ذلك العائد مجرورا بحرف جر مماثل للحرف الذى جر الاسم الموصوف بالموصول ؛ فى اللفظ والمعنى ، ومتعلق الحرفين متحد أيضا فى اللفظ والمعنى ، إذ المادّة واحدة ، ولا يضرّ اختلاف الصيغة ، وفى البيت الذى ذكرنا أنه قبل بيت الشاهد شاهدان لمثل ما نحن فيه : هما قوله « إن تعن نفسك بالأمر الذى عنيت » وقوله « تظفر بما ظفروا » التقدير فى الأوّل : الأمر الذى عنيت به ، وفى الثانى : تظفر بما ظفروا به

١٢٠ — لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِى حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً   فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ

١٢٠ — البيت من قصيدة حائية لعنترة بن شدّاد العبسى، ومطلعها :

طَرِبْتَ وَهَاجَتْكَ الظِّبَاءُ السَّوَانِحُ   غَدَاةَ غَـدَتْ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ

فَمَالَتْ بِيَ الْأَهْوَاءُ حَتَّى كَأَنَّمَا   بِزَنْدَيْنِ فِى جَوْفِى مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِى حُبَّ سَمْرَاءَ ... ... البيت، وبعده :

لَعَمْرِى لَقَدْ أَعْذَرْتُ لَوْ تَعْذِرِينَنِى   وَخَشَّنْتُ صَدْرًا غَيْبُهُ لَكِ نَاصِحُ

اللغة : «طربت» الطرب : خفة تلحقك تسرّك أو تسوءك، وتخصيص بعض أهل اللغة إياه بخفة السرور وهم «هاجتك» أثارت همك، و بعثت شوقك «السوانح» جمع سانح، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من طير أوظبي أوغيرهما، ومثله السنيح «بارح» هو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه، ضد السانح «قادح» اسم فاعل من قدح الزند، إذا ضربه ليخرج النار «سمراء» محبوبته «حقبة» بكسر فسكون — أصله يطلق على مدة معينة من الزمن والمراد منه هنا مجرد الزمن الطويل، ورواه بعضهم «خفية» بخاء موحدة فغاء ساكنة — والرواية الأولى أشهر «لان» أراد الآن، فحذف الهمزتين اللتين يكتنفان اللام، وألقى حركة الثانية على اللام، قال ابن منظور رحمه الله : «الجوهرى الآن : اسم للوقت الذى أنت فيه، وهو ظرف غير متمكن وقع معرفة ولم تدخل عليه الألف واللام للتعريف، لأنه ليس له ما يشركه ؛ ور بما فتحوا اللام وحذفوا الهمزتين، وأنشد الأخفش ✡ وقد كنت تخفى حب سمراء ... البيت ✡ وقال ابن برى : قوله حـذفوا الهمزتين، يعنى الهمزة التى بعد اللام ؛ نقلت حركتها على اللام ثم حذفت، ولما تحركت اللام سقطت همزة الوصل الداخلة على اللام، وقال جرير :

أَلاَنَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نُمَيْرٍ   فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابَا

ومثل البيت الأوّل قول الآخر :

أَلاَ يَا هِنْدُ هِنْـــدَ بَنِى عُمَيْرٍ   أَرَثٌّ لاَنَ وَصْلُكِ أَمْ جَدِيدُ

وقال أبو المنهال :

حَدَبْدَبَى بَدَبْدَبَى مِنْـكُمْ لاَنْ   إِنَّ بَنِى فَزَارَةَ بْنِ ذُبْيَانْ

وقال الفراء : الآن : حرف بنى على الألف واللام، ولما يخلعا منه، وترك على مذهب الصفة ؛ لأنه صـفة فى المعنى واللفظ، كما رأيتهـم فعلوا بالذى والذين فتركوهما على مذهب الأداة، والألف واللام لهما غير مفارقة» انتهى كلامه، وقول الشاعر «فبح» هو أمر من باح يبوح، إذا أعلن ما عنده وأظهره «أعذرت» بالغت فى تقديم العذر «غيبه» ماينطوى عليه ويسره

أى : بائح به . وخرج عن ذلك نحو : جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى مامررت إلا به ، ورغبت فى الذى رغِبْتَ عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به — تعنى بإحدى الباءين السببية والأخرى الإلصاق — وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه — تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف — ؛ فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وأما قول حاتم :

١٢١ — وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ ٱلدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « تخفى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر ، والجملة فى محل نصب خبر كان « حب » مفعول لتخفى « سمراء » مضاف إليه « حقبة » ظرف زمان ناصبه تخفى « فبح » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « لان » ظرف عامله فعل الأمر « بالذى » جار ومجرور متعلق ببح « أنت » مبتدأ « بائح » خبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضا ، والتقدير : بالذى أنت بائح به ، والجار والمجرور يتعلق ببائح

الشاهد فيه : قوله « فبح بالذى أنت بائح » حيث حذف العائد من جملة الصلة — التى هى قوله « أنت بائح » — على الموصول ، وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر مماثل للحرف الذى جر به الاسم الموصول : لفظا ومعنى ، ومتعلق الحرفين — وهما قوله « بح » و « بائح » — متماثلان كذلك لفظا ومعنى ، على نحو ماقرّرناه فى الشاهد السابق ، والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن متعلق حرفى الجر فى الشاهد السابق فعلان أولهما مضارع وثانيهما ماض ومادّتهما واحدة بمعنى واحد ، ومتعلق الحرفين فى هذا الشاهد مختلفان بالفعلية والاسمية ؛ فمتعلق جار الموصول فعل ، ومتعلق جار العائد اسم ، ومادّتهما واحدة بمعنى واحد ، وهذا يدلّ على أن المعنى المقصود النحاة بقولهم « متحدين معنى » إنما هو المعنى العام الذى تدلّ عليه المادّة من غير أن يشترط اتحادها فى الدلالة على الزمن وعدمها ، ولا الدلالة على نوع من الزمن ، ولا الدلالة على الثبوت أو التجدد ، وهى أمور تفارق فيها الأفعال بعضها بعضا وتفارق فيها الأفعال الصفات ، وهذا أمر فى غاية الوضوح

١٢١ — نسب الشارح رحمه الله هذا البيت لحاتم الطائى ، وكذلك نسبه العينى ، وقد بحثت ديوان حاتم المطبوع فى مصر عام ١٢٩٣ من رواية ابن الكلبى ، وراجعت نسخته المطبوعة فى أوربا فلم أجد هذا البيت ، ووجدت كلمة عدتها سبعة أبيات من قافية ورويّ هذا البيت ، وفى معناه أيضا ، وليس مرويا فيها ، وليس فى نسختى الديوان على هذا الروى سوى هذه الكلمة ، فالظاهر أنه مذكور ضمنها فى رواية لم يتيسر لى الوقوف عليها

اللغة : « من حسد » معنى من ههنا التعليل ، أى : لأجل الحسد ، والحسد : تمنى زوال نعمة المحسود « يجور على » يظلمنى

أى : فيه ، وقول الآخر :

١٢٢ — وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

الإعراب : « من حسد » جار ومجرور متعلق بقوله يجور « يجور » فعل مضارع « على » جار ومجرور متعلق بقوله يجور أيضا «قومى» فاعل يجور ، وياء المتكلم مضاف إليه «وأى» اسم استفهام مبتدأ « الدهر » مضاف إليه « ذو » اسم موصول صفة للدهر « لم » نافية جازمة «يحسدونى» مضارع مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : لم يحسدونى فيه

الشاهد فيه : قوله « ذو لم يحسدونى » حيث حذف العائد من جملة الصلة — وهى قوله « يحسدونى » — على الموصول — وهو قوله « ذو » — مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر ؛ إذ التقدير : لم يحسدونى فيه ، وليس الموصول ولا الموصوف بالموصول مجرورا بمثل هذا الحرف ، والحذف فى مثل هذا الموضع شاذ لايسوغ أن يقاس عليه

١٢٢ — هذا البيت قد استشهد به جماعة من النحاة : منهم الرضى ، والفارسى ، وقطرب ، والليث ، وابن هشام ، ولم ينسبه أحد منهم ولا ممن شرح كلامهم إلى قائل

اللغة : « هو » بتشديد الواو — ضمير الواحد الغائب ، وهذه لغة همدان إحدى قبائل اليمن ؛ فإنهم يشددون الواو من « هو » والياء من « هى » أما دليل الأول فالبيت الذى معنا ، وأما دليل الثانى فقول الشاعر :

وَالنَّفْسُ مَا أُمِرَتْ بِالْعُنْفِ آبِيَةٌ وَهِيَّ إِنْ أُمِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتَمِرُ

« شهدة » بضم الشين وسكون الهاء — وأصله العسل ما دام فى شمعه « علقم » هو الحنظل ، وهو شجر مر كريه الطعم ، والمراد أنه صعب أو شديد أو نحو ذلك

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « لسانى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « شهدة » خبر إن « يشتفى » فعل مضارع مبنى للمجهول « بها » متعلق به « وهو » مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « على » حرف جر « من » اسم موصول بمعنى الذى ، فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله «علقم» الآتى «صبه» فعل ماض ، والهاء مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « الله » فاعل ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف « علقم » خبر المبتدأ الذى هو الضمير

الشاهد فيه : قوله « على من صبه الله » حيث حذف العائد من جملة الصلة — وهى قوله « صبه الله » — على الموصول — وهو قوله « من » — مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر ؛ إذ التقدير : علقم على من صبه الله عليه ، وقد اتحد الحرف الجار للعائد مع الحرف الجار للموصول لفظا ومعنى ، ولكن اختلف متعلقهما ؛ فإن متعلق جار الموصول قوله « علقم » ومتعلق

أى : عليه — فشاذان

وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول ، كما فى قوله :

* لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ ٱلَّذِى رَكَنتْ(١) *

وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحمل المجرور عليه ؛ لأن كلا منهما فضلة ، واختلف فى المحذوف من الجار والمجرور أولا ، فقال الكسائى : حذف الجار أولا ثم حذف العائد ، وقال غيره : حذفا معا ، وجوز سيبويه والأخفش الأمرين اهـ .

الثانى : قد يحذف ماعلم من موصول غير « أل » ، ومن صلة غيرها ؛ فالأول كقوله :

١٢٣ — أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ ٱللهِ مِنْــكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَــوَاءُ

جار العائد قوله « صبه » كما تبينت فى إعراب البيت ، والحذف فى مثل هــذه الحال شاذ لاينبغى أن يقاس عليه

هذا ، وفى البيت ثلاثة شواهد أخرى :

الأوّل : فى قوله «هوّ » حيث جاء به مشدّد الواو على لغة همدان ، كما ذكرنا فى لغة البيت

الثانى : فى قوله « علقم » حيث علق به الجار والمجرور ، وهو فى الأصل اسم جامد ، ولـكنه هنا مؤول بالمشتق ؛ ففيه ضمير مستتر ، ونظيره فى ذلك قول الآخر:

مَا أُمُّكَ اجْتَاحَتِ الْمَنَايَا كُلُّ فُؤَادٍ عَلَيْكَ أُمُّ

حيث علق « على » بقوله « أم » مع أنه اسم جامد ؛ لتأوله بشفيق أو رحيم

الثالث : وهو فى هــذه الـكلمة التى هى « علقم » أيضا ، حيث قدّم متعلقها ، وهو قوله « على من صبه الله » عليهـا ، فدلّ ذلك على أنه يجوز أن يتقـدّم متعلق الاسم الجامد المؤوّل بالمشتق إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، ومثل بيت الشاهد فى هذا الوجه البيت الذى أنشدناه ، وقوله تعالى : (وهو الذى فى السماء إله) فإن « فى السماء » متعلق بـ« إله » لتأوله بمعبود أو نحوه

(١) قد سبق شرح هذا البيت قريبا (انظر ص ٢٠٩ من هذا الجزء)

١٢٣ — هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت شاعر سـيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من قصيدة له يهجو فيها أبا سفيان و يناضل عن الرسول الأكرم ، ومطلعها :

عَفَتْ ذَاتُ الْأَصَابِعِ فَالْجِوَاءُ إِلَى عَـــذْرَاءَ مَنْزِلُهَا خَلاَءُ

... ...

وقبل بيت الشاهد قوله :

هَجَوْتَ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ وَعِنْـــدَ اللهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِـــدَاءُ

هَجَوْتَ مُبَارَكًا بَرًّا حَنِيفاً أَمِينَ اللهِ شِـــيمَتُهُ الْحَيَاءُ

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ ... ... البيت ، وبعده :

فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وِقَاءُ

اللغة : « عفت » درست ، وذهبت رسومها « ذات الأصابع » موضع ، ومثله الجواء بزنة كتاب – وسائر مفردات الكلمة واضح المعنى

الإعراب : « أمن » الهمزة للاستفهام ، من : اسم موصول مبتـدأ « يهجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من الموصولة « رسول الله » مفعول ليهجو ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها صـلة « ويمدحه » الواو عاطفة ، يمدح : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر ، والهاء مفعول به ، والجملة لامحلّ لها صلة موصول محذوف ، والتقدير : ومن يمدحه ، وهذا الموصول المحذوف معطوف على الموصول فى أوّل البيت « وينصره » الواو عاطفة ، ينصر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر ، والهاء مفعول به ، والجملة لامحلّ لها عطف على جملة الصلة السابقة « سواء » خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول فى أوّل البيت

الشاهد فيه : قوله « أمن يهجو . . . ويمدحه » حيث حذف الموصول وأبقى صلته – وهى جملة « يمدحه » وما عطف عليها – وأصل الكلام : أمن يهجو رسول الله ومن يمدحه وينصره سواء ، كما بان لك فى إعراب البيت ، وليس يجوز أن تعطف جملة «يمدحه» على جملة «يهجو» لأن المعنى يفسد فسادا شنيعا ؛ إذ يصير المادح هو الهاجى ؛ وهو مما لايصحّ ، ومما يدلّ على أن هناك معطوفا دلالة واضحة من جهة الأحكام اللفظية أن خبر المبتدأ فى البيت هو لفظ « سواء » وهو مما لايجوز أن يخبر به عن واحد لفظا ومعنى ؛ فلا يجوز أن تقول « محمد سواء » بل يجب أن تقول «محمد وعلى سواء » أو « المحمدان سواء » ، وهذا واضح إن شاء الله

واعلم أن حذف الموصول وإبقاء صلته قد أجازه الكوفيون والأخفش ، وتبعهم ابن مالك فى بعض كتبه ، واشترط فى بعض كتبه لجوازه أن يكون الموصول المحذوف معطوفا على موصول آخر ، وقد احتجوا على الجواز بوروده فى قوله تعالى : (وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم) فإنّ التقدير : بالذى أنزل إلينا والذى أنزل إليكم ، ولا تكون جملة « وأنزل إليكم » عطفا على جملة « أنزل إلينا » لأن المنزل إلينا غير المنزل إليهم ، وكذلك بيت الشاهد ، وقول الآخر :

والثانى كقوله :

نَحْنُ الْأُلَى فَاجْمَـــــــعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَـا(١)

وقد تقدم هذا الثانى .

﴿خاتمة﴾ الموصولُ الحرفى : كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر ، وذلك ستة : أنَّ ، وأنْ وما ، وكى ، ولو ، والذى ، نحو « أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » ، « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » « بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » ، « لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » ، « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ » ، « وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا »

مَا الَّذِى دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ

التقدير : والذى هواه أطاع ، والقول فيه كالقول فى الآية وشاهدنا ، وسائر البصريين يخصون هذا الحذف بضرورة الشعر

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وذكر وجه الاستشهاد به ، فارجع إلى ذلك فى (ص١٨٥ من هذا الجزء)

المعرف بأداة التعريف

(أَلْ) بجملتها (حَرْفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه، على مانقله عنه فى التسهيل وشرحه (أو اللاَّمُ فَقَطْ) كما هو مذهب بعض النحاة، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (فَنَمَطٌ عرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: النَّمْطْ) فالهمزة على الأول ـ عند الأول ـ همزة قطع أصلية، وصلت لكثرة الاستعمال، وعند الثانى زائدة مُعْتَدٌّ بها فى الوضع، وعلى الثانى همزة وصل زائدة لامدخل لها فى التعريف، وقول الأول أقرب، لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة، وهو الحرف، وللزوم فتح همزته، وهَمْزَةُ الوصل مكسورةٌ وإن فتحت فلِعَارِضٍ كهمزة «أَيْمُنُ اللهِ» فإنها إنما فُتِحَتْ لئلا يُنْتَقَلَ من كسر إلى ضم دون حاجز حصين، وللوقف عليها فى التذكر، وإعادتها بكمالها حيث اضطر إلى ذلك؛ كقوله:

١٢٤ ــ يَا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا الْـ مَنْزِلَ الدَّارِسَ عَنْ حَيٍّ حِلَالِ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ الْـ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ

---

١٢٤ ــ هذان البيتان أوّل قصيدة عدّتها سبعة عشر بيتا، وكل أبياتها ينتهى شطرها الأوّل بأل كهذين البيتين، إلا بيتا واحدا، وهى لعبيد بن الأبرص الأسدى، وبعد البيتين المستشهد بهما قوله:

وَلَقَدْ يَغْنَى بِهِ جِيرَانُكَ الْـ مُمْسِكُو مِنْكَ بِأَسْبَابِ الْوِصَالِ
ثُمَّ أَوْدَى وُدُّهُمْ إِذْ أَزْمَعُوا الْـ بَيْنَ، وَالْأَيَّامُ حَالٌ بَعْدَ حَالِ
فَانْصَرِفْ عَنْهُمْ بِعَنْسٍ كَالْوَأَى الْـ جَأْبِ ذِى الْعَانَةِ أَوْ شَاةِ الرِّمَالِ
نَحْنُ قُدْنَا مِنْ أَهَاضِيبِ الْمَلَا الْـ خَيْلَ فِى الْأَرْسَانِ أَمْثَالَ السَّعَالِى

اللغة: «اربعا» أمر من ربع بالمكان يربع ـ بفتح العين فى الماضى والمضارع ـ إذا أقام به واطمأنّ «حلال» بكسر الحاء المهملة وفتح اللام مخففة ـ جمع حالّ ـ بتشديد اللام ـ وأصله اسم فاعل من حل بالمكان يحل حلولا؛ إذا أقام، فمعنى حالّ نازل ومقيم، وفى القاموس: الحلال: جمع حلة ـ بكسر المهملة فيهما ـ وهم القوم النزول، وجماعة بيوت الناس، أو مائة بيت، والمجلس، والمجتمع «سحق» بفتح فسكون ـ الثوب البالى، وفعله من باب كرم «البرد» بضم فسكون ـ الثوب المخطط، وإضافة «سحق» إلى «البرد» من إضافة الصفة للموصوف «عفى» بتضعيف

... ...

العين ـ محا ، وأزال « القطر » المطر « مغناه » المغنى : هو المنزل الذى أقام به أهله ثم ارتحلوا عنه أوهو مطلق المنزل ، ويقال : غنى بالمكان ـ من باب رضى ـ إذا أقام فيه « تأويب الشمال » رجوعها وتكرارهبو بها ، والتأويب : مصدر أوب ـ بتشديد الواو ـ إذا رجع ، ومنه قوله تعالى : (ياجبال أوّبى معه) والشمال : ريح معروفة « المسكو » قال ابن جنى : أراد المسكون ، ولكنه حذف النون لطول الاسم ، لاللإضافة ، مثل قول قيس بن الخطيم :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا نَطَف

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٩٥) وقال بعد إنشاده : «لم يحذف النون للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام وكان الاسم الأوّل منتهاه الاسم الآخر» اهـ ، وغرضه بحذفها من اللذين نحو قول الشاعر :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلاَ الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الْأَغْلاَلاَ

وقول الراجز :

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمُ صَمِيمُ

ومراده بحذف النون من الذين نحو قول الأشهب :

وَإِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وقول الآخر :

قَوْمِي الَّذُو بِعُكَاظٍ طَيَّرُوا شَرَراً مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرْباً بِالْمَصَاقِيلِ

وقد مضى بيان ذلك فى باب الموصول فارجع إليه إن شئت ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافا ؛ لطول الاسم ، ونصب مابعده على نية إثبات النون ، ولو خفض على حذف النون للإضافة لجاز » اهـ ، وهذا الذى أجازه الأعلم فى آخر كلامه لايتأتى فى البيت الذى معنا ، وقول عبيد بن الأبرص « أودى » معناه هلك ، وقوله « أزمعوا » معناه اعتزموا وأجمعوا الأمر عليه ، أو ثبتوا عليه « بعنس » العنس ـ بفتح فسكون ـ الناقة الصلبة «كالوأى» بفتح كل من الواو والهمزة ـ الحمار الوحشى ، شبه به الناقة فى سرعتها وشدة سيرها « الجأب » ـ بفتح الجيم وسكون الهمزة ـ الحمار الغليظ « العانة » الأتان ، وهى أنثى الحمار « أهاضيب » جمع هضاب ، وهى جمع هضبة ، وهى الجبل المنبسط على وجه الأرض « الملا » بفتح كل من الميم واللام ـ قال البكرى : موضع من أرض كلب ، وموضع فى ديار طى « السعالى » جمع سعلاة ـ بكسر فسكون ـ وهى أنثى الغول

الإعراب : « يا » حرف نداء « خليلى » منادى ، منصوب بالياء المفتوح ماقبلها تحقيقا

وكقوله :

١٢٥ — دَعْ ذَا ، وَعَجِّلْ ذَا ، وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْـ بِالشَّـــحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

المكسور مابعدها تقديرا لأنه مثنى ، و ياء المتكلم مضاف إليه « اربعا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله « واستخبرا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله أيضا « المنزل » مفعول لاستخبرا « الدارس » نعت للمنزل « عن حى » جار ومجرور متعلق باستخبرا « حلال » صفة لحى « مثل » حال من المنزل « سحق البرد » مضاف إليه « عفى » فعل ماض « بعدك » ظرف متعلق به ، وكاف المخاطب مضاف إليه «القطر» فاعل عفى «مغناه» مفعول به لعفى ، وضمير المنزل مضاف إليه « وتأويب » معطوف على القطر « الشمال » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « المنزل . . . القطر » حيث فصل الشاعر حرف التعريف — وهو « أل » — عن المعرف ، وجعل حرف التعريف آخر الشطر الأول من البيتين ، بل من عامة أبيات القصيدة إلا بيتا واحدا كما رأيت فيما أنشدناه من أبيات هــذه القصيدة ، ووقف عليــه ، ثم جاء بالمعرف أول الشطر الثانى فى الأبيات كلها ، وهذا عند الخليل يدل على أن حرف التعريف هو « أل » وليست اللام وحدها

قال ابن جنى : « ولو كانت اللام وحدها حرفا للتعريف لما جاز فصلها من الكلمة التى عرفتها ؛ لاسيما واللام ساكنة ، والساكن لا ينوى به الانفصال ، فصار قطعهم « أل » وهم يريدون الاسم الذى بعدها كقطع النابغة الذبيانى « قد » وهو يريد الفعل بعدها ، وذلك فى قوله :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَـــيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

ألا ترى أن التقدير فيــه : وكأن قد زالت ؛ فقطع « قد » من الفعــل كقطع « أل » من الاسم ، وعلى هذا تراهم عنــد مايريدون أن يتذكروا اسما نسوه يقولون : حضر ال ، ثم يقولون بعد التذكر : العباس ، أوعباس ، أونحو ذلك » انتهى ببعض تصرّف للإيضاح

واعلم أن السر فى الاستدلال يرجع إلى أمرين :

الأوّل : أن الوقف لايتأتى أن يحصل على كلمة موضوعة على حرف واحد ؛ لأنها بعرضة الابتداء بها ، فاذا ابتدئ بها ووقف عليها اجتمع على الحرف الواحد الضدّان

والثانى : أن حروف المعانى الموضوعة على حرف واحد لايمكن أن تفصــل عن مدخولها ؛ فلام الجرّ وباؤه وكافه واللام المؤكدة ولام الأمر والدعاء والقسم لاتنفصل عمــا تدخل عليــه ، لا للوقف ولا لغيره ، وستعرف مع شرح الشاهد الآتى القول الفصل فى هذه المسألة

١٢٥ — هذا البيت من أبيات سيبويه ، ولم يبين أحد من شراحه اسم قائله ، وقال العينى : « قائله غيلان بن حريث الربعى الراجز » اهـ ، ورواية البيت فى غير هذا الكتاب هكذا :

عَجِّلْ لَنَا هَــذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْ الشَّـــحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

... ...

اللغة : « بجل » كلمة معناها حسب ، قال الأخفش : هى ساكنة أبدا ، يقولون : بجلك ، كما يقولون : قطك ، إلا أنهم لايقولون « بجلنى » كما يقولون « قطنى » ولكن يقولون «بجلى» و « بجلى » بفتح الجيم أوسكونها ـ والمعنى حسبى ، قال لبيد :

فَمَتَى أَهْلِكْ فَلاَ أَحْفِلُهُ بَجَلِي الآنَ مِنَ الْعَيْشِ بَجَلْ

وضبط بعض شرّاح الكتاب هذه الكلمة فى بيت الشاهد « بخل » على أنها جار ومجرور ، والخل : هو المائع المعروف ، قاله العينى ، وذكر أن هذا الضبط أقرب للمعنى

الإعراب : « دع » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « ذا » اسم إشارة مفعول به «وعجل ذا» كسابقه ، والجملة معطوفة على الجملة « وألحقنا » الواو عاطفة ، ألحق : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر ، نا : مفعول به « بذا » جار ومجرورمتعلق بألحق « بالشحم » جار ومجرور بدل من الجار والمجرور السابق « إنا » إن : حرف توكيد ، ونا : اسمه « قد » حرف تحقيق « مللناه » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر إن « بجل » اسم فعل مضارع بمعنى يكفى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

الشاهد فيه : قوله « بذا ال » حيث فصل أداة التعريف عن المعرف حين اضطر لهذا الفصل من أجل إقامة الوزن ، ثم أعادها مع المعرف لما استأنف ذكره ، وأعاد معها حرف الجر ثانية كما فى بعض الروايات ، وهذا يدل عند الخليل على أن أداة التعريف هى « أل » لا اللام وحدها

قال سيبويه : « وقال الخليل : ومما يدلك على أن أل مفصولة من الرجل ، ولم يبن عليها ، وعلى أن الألف واللام بمنزلة قد قول الشاعر ٭ دع ذا وعجل ذا ... البيت ٭ قال : هى ههنا كقول القائل وهو يتذكر : قدى ، ثم يقول : قد فعل ، ومثل هذا لايصنعه العرب ، فما علمناه ، بشىء من الحروف الموصولة ، ويقول القائل : أل ، ثم يتذكرفيقول : الكتاب ، مثلا ، وقد سمعناهم يقولون ذلك ، ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكان الاسم قد بنى عليهما فلا يفارقهما » انتهى كلامه

قال أبو رجاء غفر الله له : وقد ردّ أنصار سيبويه قول الخليل واستدلاله بأمور :

الأمر الأوّل : أن الوقوف على « أل » فى الشعر لادليل فيه على أن « أل » كلها حرف تعريف ، وأنها مفصولة من المعرّف ؛ لأن الشعر قد جاء فيه الفصل بين بعض الكلمة و بعضها ، انظر إلى قول عبيد بن الأبرص :

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

وانظر إلى قول كثير :

يَا نَفْسُ ، أَكْلاً وَاضْطِجَا عًا ؟ نَفْسُ لَسْتِ بِخَالِدَهْ

ودليل الثانى شيئان :

الأول : هو أن المعرّف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ، ألا ترى أن العامل يتخطّاه ، ولو أنه على حرفين لما تخطّاه ؟ وأن قولك « رجل » و « الرجل » فى قافيتين لايعد إيطاء ، ولوأنه ثنائى لقام بنفسه .

الثانى : أن التعريف ضدُّ التنكير ، وعلم التنكير حرف أُحَادىٌّ ، وهو التنوين ، فليكن مقابله كذلك

وفيهما نظر ؛ وذلك لأن العامل يتخطى « ها » التنبيه فى قولك : « مررت بهذا » وهو على حرفين ، وأيضاً فهو لايقوم بنفسه ، و « لا » الجنسية من علامات التنكير وهى على حرفين ، فهلا حمل المعرف عليها ؟

واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف قد يُشَار به إلى نفس حقيقته الحاضرة فى الذهن ، من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد ، نحو « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » فالأداة فى هذا لتعريف الجنس ، ومدخولها فى معنى علم الجنس

وقد يُشَار به إلى حِصَّة مما صدق عليه من الأفراد معينة فى الخارج ، لتقدم ذكرها فى اللفظ صريحاً أو كناية ، نحو « وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى » فالذَّكَر تقدم ذكره فى اللفظ

وشعراء العرب يصنعون ذلك فى الجاهلية والإسلام ، فيما لايستطاع حصره من شعرهم ، بلا إنكار عليهم ، وهذا فى كلمة واحدة لادلالة لجزء منها على شيء من المعنى ، فاذا ساغ لهم هذا و بعض الكلمة المفصول لامعنى له ، فهلا جاز و بعضها المفصول ذو معنى خاص يدل عليه ؟ إنه ليجوز من باب الأولى ؛ ثم إنهم إنما فصلوا اللام لأن الهمزة لما لزمتها لسكونها وكثر التلفظ بهما معا صارت الهمزة من جهة اللفظ كأنها جزء ، وجرت مع اللام مجرى ماهو موضوع على حرفين

الأمر الثانى : أن « أل » لوكانت مثل « قد » و « هل » ونحوهما لكان ينبغى أن تكون الهمزة همزة قطع : تثبت وصلا وابتداء ، كما تثبت القاف من « قد » والهاء من « هل »

الأمر الثالث : أن تخطى العامل أداة التعريف إلى آخر المعرّف يدل على شدّة امتزاج حرف التعريف بما يعرّفه ، و إنما يكون ذلك إذا كان قليلا ضعيفا عن القيام بنفسه ، ولو كان على حرفين لم يكن قليلا ، ولم يضعف عن أن يقوم بنفسه

الأمر الرابع : أن العلماء أجمعوا على أنك لو جمعت بين « عباس » و « العباس » فى قصيدة واحدة لم يكن ذلك إيطاء ولاعيبا ، وهذا يدل على أن المذكور الذى ليست « أل » معه غير المعرّف الذى معه « أل » ، وأن حرف التعريف كأنه مبنى على ماعرفه أوكالمبنى معه ، وفى هذا مع ماذكره الشارح كفاية ومقنع

مَكْنِيًّا عنه بما فى قولها « نَذَرْتُ لَكَ مَافِي بَطْنِي مُحَرَّراً » فإن ذلك كان خاصا بالذكور ، والأنثى تقدم ذكرها صريحا فى قولها « رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى » ، أو لحضور معناها فى علم المخاطب ، نحو « إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ » ، أو حِسّه ، نحو « الْقِرْطَاسَ » لمن فَوَّقَ سَهْماً ، فالأداة لتعريف العهد الخارجى ، ومدخولها فى معنى علم الشخص

وقد يشار به إلى حصة غير معينة فى الخارج ، بل فى الذهن ، نحو قولك « ادخل السوق » حيث لاعهد بينك و بين مخاطبك فى الخارج ، ومنه « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ » والأداة فيه لتعريف العهد الذهنى ، ومدخولها فى معنى النكرة ، ولهذا نعت بالجملة فى قوله :

١٢٦ — * وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي *

---

١٢٦ — هذا صدر بيت وعجزه :

* فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي *

والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤١٦) وقد نسبه شراحه لرجل من سلول ، ولم يعينوه ، ورووا بعده بيتا آخر ، وهو :

غَضْبَانَ مُمْتَلِئًا عَلَيَّ إِهَابُهُ ... إِنِّي ـ وَحَقِّكَ ـ سُخْطُهُ يُرْضِينِي

وقال الأعلم : « و يقال إن البيت مولد » اهـ

اللغة : « أمرّ » جعل سيبويه المضارع فى معنى الماضى ، فقال : « وقد يقع نفعل فى موضع فعلنا فى بعض المواضع ، ومثل ذلك قوله * ولقد أمر ... البيت * » اهـ ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه وضع أمر موضع مررت ، على حد وقوع الفعل المستقبل بعد حتى فى معنى الماضى ، إذا قلت : سرت حتى أدخلها ، فى معنى : سرت فدخلت ، وجاز أمرّ فى موضع مررت لأنه لم يرد ماضيا منقطعا ، وإنما أراد أن هـذا أمره ودأبه فجعله كالفعل الدائم ، وقيل : معنى ولقد أمر ، ربما أمر ، فالفعل على هـذا فى موضعه » انتهى كلامه . و يدلّ على ماذهب إليه سيبويه من أنّ أمر بمعنى مررت رواية الشطر الثانى على ماذكرناه فى صدر الكلام على هذا البيت « اللئيم » الدنىء الأصل السافل الخلق « فمضيت ـ إلخ » يروى فى مكان هـذا الشطر « فأعف ثم أقول لايعنينى » كما يروى « فأمر ثم أقول لايعنينى » و يقال : عف عن الشيء ـ من باب ضرب ـ عفة وعفافا ، إذا امتنع عنه وتركه « غضبان » يروى منصوبا ومرفوعا ؛ فمن نصبه فقد جعله حالا من اللئيم ، ومن رفعه فقد جعله خبرا لمبتدأ محذوف « إهابه » ـ بكسر الهمزة ، بزنة كتاب ـ وأصله الجلد الذى لم يدبغ ، وقد استعير ههنا لجلد الإنسان « سخطه » بضم فسكون ـ اسم مصدر ، و بفتحتين مصدر سخط ـ من باب فرح ـ إذا غضب

وقد يشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول : إما حقيقة ، نحو « إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » أو مجازاً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً وَأَدَباً » فالأداة فى الأول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه ، وفى الثانى لاستغراق خصائصه مبالغةً ، ومدخول الأداة فى ذلك فى معنى نكرة دخل عليها « كل »

(وَقَدْ تُزَادُ) أل كما يزاد غيرها من الحروف ؛ فتصحب مُعَرَّفاً بغيرها ، وباقياً على تنكيره ؛ وتزاد (لَازِمًا) ، وغير لازم ؛ فاللازم فى ألفاظ محفوظة ، وهى الأعلام التى قارنت « أل » وضعها (كَاللَّاتِ) والْعُزَّى ، علمى صَنَمَين ، والسَّمَوْءَل ، والْيَسَع ، علمى رجلين (وَ) الإشارة ، نحو (الْآنَ) للزمن الحاضر ، بناءً على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ، فإنه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه ، وهو قول الزجاج ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ؛ ولذلك بنى ، لكنه رده فى شرح التسهيل، أما على القول بأن الأداة فيه

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة فى جواب القسم ، أى : والله لقد أمر ، قد : حرف تحقيق «أمر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر «على اللئيم» جار ومجرور متعلق بأمر « يسبنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير عائد إلى اللئيم ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة فى محل جر صفة للئيم « فمضيت » الفاء عاطفة ، ومضى : معطوف على أمر ، ومعناه أمضى إذا لم تجعل أمر الأول بمعنى مررت ، وعلى هذا يكون قد عبر بالماضى للدلالة على تحقق إعراضه عنه « ثمت » حرف عطف ، والتاء فيها لتأنيث اللفظ ، ومن شأن هذه التاء أن تجعل ثم مخصوصا بعطف الجمل « قلت » فعل وفاعل « لا » نافية « يعنينى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى اللئيم ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة فى محل نصب مقول القول

الشاهد فيه : قوله « اللئيم يسبنى » حيث وقعت جملة « يسبنى » نعتا لقوله «اللئيم» ؛ فدلّ ذلك على أن الاسم المحلى بأل المشار بها إلى حصة معينة فى الذهن فى قوّة الاسم النكرة ، وذلك لأن المعروف أن الجمل تكون بعد المعارف أحوالا منها و بعد النكرات صفات لها

فإن قلت : فما السر فى أنكم جعلتم جملة « يسبنى » صفة للئيم ، ولم تجعلوها حالا منه ؟

قلت : لو جعلت الجملة حالا ــ والمعلوم أن الحال وصف لصاحبها قيد لعاملها ــ لكان المعنى : إنه يمرّ على اللئيم فى الحال الذى يسبه فيه ، ولا شك أن هذا ليس مقصودا له ، وإنما المقصود له أنه يمرّ على اللئيم الذى من عادته ودأبه أن يسبه ، وهذا هو المعنى على أن الجملة صفة ، ولا شك أنه لم يرد بقوله «اللئيم» كل لئيم ، ولا أراد لئيما معينا معهودا فى الخارج

لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي) و بقية الموصولات مما فيه « أل » ، بناء على أن الموصول يتعرفُ بصلته ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه ، نحو « ألذى » ، و إلا فبِنِيَّتِهَا نحو « مَنْ » و « مَا » إلا « أَيًّا » فإنها تتعرف بالإضافة ، فعلى هذا لا تكون « أل » زائدة

وغير اللازم على ضربين : اضطرارى ، وغيره ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (وَلِاضْطِرَارِ) أى : فى الشعر (كَبنَاتِ الْأَوْبَرِ) فى قوله :

١٢٧ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

---

١٢٧ — أنشد أبو زيد هذا البيت ، ولم ينسبه إلى أحد معين ، وتناقله العلماء عنه ، ولم ينسبوه

اللغة : « جنيتك » معناه جنيت لك ، ومثله — فى حذف اللام و إيصال الفعل إلى ما كان مجرورا — قوله تعالى : (و إذا كالوهم أو وزنوهم) ، (و يبغونها عوجا) ، (والقمر قدرناه منازل) وقوله « أكمؤا » هو جمع كمء ، مثل كلب وأكلب وفلس وأفلس ، وقد يجمع الكمء — أيضا — على كمأة ، فيكون المفرد خاليا من التاء واسم الجمع مشتملا عليها ، وهذا غير المألوف فى اللغة و يعدّ من نوادرها ، فإن أكثر هذا النوع من أسماء الجموع أن يكون المفرد بالتاء والجمع خاليا منها ، مثل تمرة وتمر و بقرة و بقر « عساقلا » جمع عسقل — بزنة جعفر — و يقال أيضا : عسقول أو عسقولة — بضم فسكون فيهما — وهو ضرب من الكمأة أبيض ، وقيل : هى الكمأة التى بين البياض والحمرة ، وقيل : هو أكبر من الفقع وأشدّ بياضا واسترخاء ، فإن قدّرت المفرد عسقولا أوعسقولة فقد كان حقه أن يقول عساقيل — بالياء — إلا أنه حذفها كما حذفت فى قوله تعالى : (وعنده مفاتح الغيب) أو تلتزم أن يكون المفرد عسقلا ، بزنة جعفر ، وقد قالوا فى مفاتح : إنه جمع مفتح « بنات الأوبر » ضرب من الكمأة مزغب ؛ وقال أبوحنيفة : بنات أوبر : كمأة كأمثال الحصى صغار ، وهى رديئة الطعم ، وقال أبو زيد : بنات الأوبر : كمأة صغار مزغبة على لون التراب

الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد الألف واللام فى بنات أوبر ، حين اضطر إلى زيادتها لإقامة الوزن ، وهذا قول سيبويه وكثيرمن النحاة ، قال ابن منظور : « قال الأصمعى : وأما قول الشاعر : ✲ ولقد نهيتك عن بنات الأوبر ✲ فإنه زاد الألف واللام للضرورة كقول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا

وقول الآخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ

أراد « بنات أوبر » ؛ لأنه علم على ضرب من الكمأة ردىء ، كما نص عليه سيبويه ، وزعم المبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ، فأل عنده غير زائدة ، بل معرفة ، و (كَذَا) من الأضطرارى زيادتها فى التميز ، نحو : (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِى) فى قوله :

١٢٨ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

قال : وقد يجوز أن يكون أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيبويه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل » اه كلامه ، وآية تنكير ابن عرس فى المثال الذى نقله عن سيبويه أنه وصف بالنكرة ــ وهى « مقبل » ــ ولو جعله معرفة لوصفه بالمعرفة ؛ فقال : هذا ابن عرس المقبل ، أو نصب النكرة حالا منه ؛ فقال : هذا ابن عرس مقبلا

١٢٨ — البيت من قصيدة لرشيد بن شهاب اليشكرى ، وكان التوزى يزعم أنه مصنوع وقبله :

فَمَنْ مُبْلِغٌ فِتْيَانَ يَشْكُرَ أَنَّنِي أَرَى حِقْبَةً تُبْدِي أَمَاكِنَ لِلصَّبْرِ
فَأُوصِيكُمُ بِالْحَيِّ شَيْبَانَ ، إِنَّهُمْ هُمُ أَهْلُ أَبْنَاءِ الْعَظَائِمِ وَالْفَخْرِ
عَلَى أَنَّ قَيْسًا قَالَ : يَا قَيْسَ خَالِدٍ لِيَشْكُرَ أَحْلَى مَا لَقِينَا مِنَ التَّمْرِ
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ ... ... البيت ، وبعده :
رَأَيْتَ دِمَاءً أَسْهَلَتْهَا رِمَاحُنَا شَآبِيبَ مِثْلَ الْأُرْجُوَانِ عَلَى النَّحْرِ

اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى ، وهو المذكور فى آخر البيت ، وفى البيت الذى قبله ، وقيس خالد : هم عمومته وأهله كما تبينت فى نسبه «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى فى مكانه « جلادنا » أى : ثباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طبت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقا حميما لقيس بن مسعود ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه

المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه كان يتهددهم ، ثم حين رأى وقع أسيافهم ترك صديقه عمرا وفر عنه ورضى من الغنيمة بالإياب

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة إلى مفعول ثان ؛ لأن «رأى» هنا بصرية « لما » ظرف بمعنى حين يتعلق برأى ، مبنى على السكون فى محل نصب « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » مفعول ، والضمير مضاف إليه « صددت » فعل وفاعل ، وهو جواب لما « وطبت » فعل وفاعل ، وقد عطفت الواو هذه الجملة على جملة صددت «النفس»

أراد « طبت نفساً » ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، خلافا للكوفيين .

وأشار إلى الثانى بقوله : (وَبَعْضُ الأَعْلَامِ) أى : المنقولة (عَلَيْهِ دَخَلَا * لِلَمْحِ مَاقَدْ كَانَ) ذلك البعض (عَنْهُ نُقِلَا) مما يقبل أل : من مصدر (كَالْفَضْلِ ، وَ) صفة ، مثل (الْحَرِثِ ، وَ) اسم عين ، مثل (النُّعْمَانِ) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم ؛ وأفهم قوله « و بعض الأعلام » أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل أل لايثبت له ذلك ، وهو كذلك ، فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب سماعى ؛ وخرج عن ذلك غير المنقول : كسُعَاد ، وأُدَد ، والمنقول عمالا يقبل أل : كيزيد ، ويشكر ، فأما قوله :

* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً[1] *

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد ؛ ثم قوله « للمح » إن أراد أن جواز دخول « أل » على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل ــ أى : ينتقل النظر من العامية إلى الأصل فيدخل « أل » ــ (فَذِكْرُ) أل (ذَا) حينئذ (وَحَذْفُهُ سِيَّانِ) ؛ إذ لافائدة مترتبة على ذكره ، و إن أراد أن دخول « أل » سببٌ للمح الأصل فليسا بسِيَّيْن ، لما يترتب على ذكره من الفائدة ، وهو لمح الأصل ، نعم هما سِيَّان من حيث عدم إفادة التعريف ، فليحمل كلامه عليه ، قال الخليل : دخلت « أل » فى الْحِرث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشىء بعينه

﴿تنبيه﴾ فى تمثيله بالنُّعْمَان نظر ؛ لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله ، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة ، والتى للمح الأصل ليست لازمة

تمييز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « عن عمرو » جار ومجرور متعلق بطبت

الشاهد فيه : قوله « طبت النفس » حيث أدخل الألف واللام على « النفس » وهو تمييز ، وأنت تعلم أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، ودخول « أل » فى مثل ذلك ضرورة من ضرورات الشعر ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز مجىء التمييز نكرة ، كما قال الشارح ، وكما سيأتى لنا مفصلا فى باب التمييز ، إن شاء الله ، وعلى هذا لا يكون دخول « أل » فى « وطبت النفس » ضرورة

(١) قد مضى شرح هذا الشاهد ، فارجع إليه إن شئت فى (ص ٦٩ من هذا الجزء)

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً) على بعض مسمياته (بِالْغَلَبَهْ) عليه (مُضَافٌ) : كابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزُّبَيْر ، وابن مسعود ، فإنه غلب على الْعَبَادِلَة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من إخوتهم (أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ) العهدية : (كَالْعَقَبَهْ) والمدينة ، والكتاب ، والصَّعِق ، والنجم : لعقبة أيلة ، ومدينة طَيْبَة ، وكتاب سيبويه ، وخُوَيْلد بن نفيل ، والثُّرَيَّا (وَحَذْفَ أَلْ ذِى) الأخيرة (إِنْ تُنَادِ) مدخولها (أَوْ تُضِفْ * أَوْجِبْ) ؛ لأن أصلها المعرِّفة ، فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلى اللازم أبدا ، كما هى فى نحو الْيَسَع ، كما تقدم ، فتقول « يَاصَعِقُ » و « يا أَخْطَلُ » ، و « هذه عَقَبَةُ أيلة » ، و « مدينةُ طَيْبَةَ » ومنه :

١٢٩ — * أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِى *

١٢٩ — هذا عجز بيت للنابغة الجعدى ـ حسان بن قيس بن عبد الله ، وقيل : عبد الله ابن قيس ـ من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبى ، وكان قد هجاه ، وصدر بيت الشاهد قوله :

* أَلاَ أَبْلِغْ بَنِى خَلَفٍ رَسُولاً *

اللغة : « بنى خلف » هم رهط الأخطل ، وهم من بنى تغلب ، ويروى فى مكانه « بنى جشم » وهى قبيلة الأخطل ، فإنه من جشم بن بكر إحدى قبائل تغلب ، واسمه غياث بن غوث ، والأخطل لقب غلب عليه ؛ لأنه هجا رجلا من قومه فقال له : ياغلام ، إنك لأخطل « رسولا » أراد الرسالة وذلك مثل قول الآخر :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ مَا بُحْتُ عِنْدَهُمْ بِلَيْلَى ، وَلاَ أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

« أحقا » أصل « حقا » مصدر ثم استعمل ظرفا ؛ لما بين الحدث الذى هو مدلول المصدر والزمان الذى هو مدلول الظرف من المشاكلة والتناسب ، وانتصابه على الظرفية بتقدير « فى » ، ولك فى « أنّ » المؤكدة الواقعة بعده مذهبان : الأوّل ـ وهو مذهب سيبويه والأخفش والكوفيين ـ أن تكون هى ومعمولاها فى تأويل مصدر فاعل بالظرف ؛ لكونه معتمدا على الاستفهام ، والثانى ـ وهو مذهب الخليل ـ أن تجعلها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والظرف قبله يتعلق بمحذوف خبر مقدّم ، كما تقول : غدا الرحيل ، و بعد غد السفر

فإن قلت : فما الدليل على أن « حقا » منصوب على الظرفية بتقدير « فى » كما زعمت ، وهلا كان نصبه على أنه مفعول مطلق لكونه مصدرا ؟

قلت : الدليل على أنه فارق المصدرية إلى الظرفية ، وأن انتصابه على تقدير « فى » ، هو تصريح العرب أنفسهم مع هذا اللفظ بفى ، كما فى قول القائل :

أَفِى الْحَقِّ أَنِّى مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ وَأَنَّكِ لاَخَلٌّ لَدَىَّ وَلاَ خَمْرُ

والأخطل : مَنْ يهجو و يُفْحِش ، وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره ، وتقول : « أَعْشَى تَغْلِبَ » ، و « نَابِغَةُ ذُبْيَانَ » (وَفِي غَيْرِهِمَا) أى : فى غير النداء والإضافة (قَدْ تَنْحَذِفْ) سمع « هٰذَا عَيُّوق طَالِعاً » ، و « هٰذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكاً فِيهِ »

﴿تنبيهان﴾ الأول : المضاف فى أعلام الغلبة كابن عباس لاينزع عن الإضافة بنداء ولاغيره ؛ إذ لايعرض فى استعماله ما يدعو إلى ذلك

الثانى : كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض فى العلم الأصلى ، ومنهُ قوله :

١٣٠ — عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ   بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وكما فى قول الآخر، وهو أبو زبيد الطائى:

أَفِي حَقٍّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ   بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ

فإن قلت : فما الدليل على كون « أنّ » ومعموليها فى تأويل مصدر مرفوع ؟

قلت : لايرد هذا السؤال على ما ذكرنا من الكلام ؛ لأن محل إيراده لو أن أحدا من العلماء قد خالف فى ذلك ، وقد عرفت أنه لا خلاف بينهم فى ذلك ، وإنما الخلاف فى رافعه ، على أنا نستدلّ لك على ما ذكرت لنبعث الطمأنينة إلى قلبك بأن العرب حيث يصرحون بالمصدر بعد هذا اللفظ يجيئون به مرفوعا ، وذلك كما فى قول الأسود بن يعفر :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ   تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ الْمَجَالِسِ

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « أبلغ » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « بنى خلف » مفعول أول ، ومضاف إليه « رسولا » مفعول ثان « أحقا » الهمزة للإنكار التوبيخى « حقا » منصوب على الظرفية « أن » حرف توكيد ونصب « أخطلكم » اسم أن ، وضمير المخاطب مضاف إليه « هجانى » فعل ماض ، وفاعله ضمير عائد إلى الأخطل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل للظرف ، أو على أنه مبتدأ مؤخر ، كما أوضحناه فى لغة البيت

الشاهد فيه : قوله « أخطلكم » وذلك لأن « الأخطل » — بالألف واللام — قد صار علما بسبب الاشتهار وغلبة إطلاقه على غياث بن غوث ، وكان فى الأصل صالحا لأن يطلق على كل من يفحش فى مقاله ، فلما أراد الشاعر أن يضيف الأخطل إلى ضمير قومه التزم تنكيره فحذف منه الألف واللام فقال « أخطلكم » كما ترى

١٣٠ — استشهد ابن سيده بهذا البيت ، ولم يسم له قائلا ، ونقله عنه صاحب اللسان من غير أن يعزوه ، ولم أجد من نسبه لقائل معين ، غير أن رواية اللسان هكذا :

... ...

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِ

وقال المبرد فى الكامل (ج ٢ ص ١٠٣) : « وقال رجل من طيء ، وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلا من بنى أسد يقال له زيد ، ثم أقيد به بعد » اهـ ، وذكر بيت الشاهد وبيتا آخر ، وهو :

فَإِنْ تَقْتُلُوا زَيْداً بِزَيْدٍ فَإِنَّمَا أَقَادَكُمُ السُّلْطَانُ بَعْدَ زَمَانِ

وذكر مثل ذلك الحصرى فى زهر الآداب (ج ٤ ص ١٦٧)

اللغة : « بأبيض » هو السيف « ماضى » هو النافذ فى ضريبته ؛ وأصله من المضى فى الأمر ، أى : السرعة فيه « الشفرتين » بفتح فسكون ففتح ــ مثنى شفرة ، وهى طرف حدّ السيف ، وقال أبو حنيفة : شفرتا النصل : جانباه « يمان » منسوب إلى اليمن ، وهى مشهورة بصنع السيوف كالهند ، فيقولون : سيف يمان ، وهندى ، وهندوانى ــ بضم فسكون فضم ــ وأصل يمان يمنى ؛ فزادوا ألفا بعد الميم ، وحذفوا ياء النسب ، وجعلوا الألف عوضا عنها ، ولهذا لايجمعون بينهما إلا فى ندرة وشذوذ ؛ ومثل ذلك قولهم : رجل شامىّ وشآم ، ومما اجتمع فيه الألف والياء قول أمية بن خلف :

يَمَانِيًّا يَظَلُّ يَشُدُّ كِيراً وَيَنْفُخُ دَائِماً لَهَبَ الشُّوَاظِ

وقول الآخر :

وَيَهْمَاءَ يَسْتَافُ الدَّلِيلُ تُرَابَهَا وَلَيْسَ بِهَا إِلاَّ الْيَمَانِيَّ مُحْلِفُ

وهذا شاذ لايرتكب مثله إلا فى ضرورة ، وذلك من قبل أنه قد جمع بين العوض ــ وهو الألف ــ والمعوّض منه ــ وهو ياء النسب ــ ومما جاء بالألف دون ياء النسبة مثل ما فى بيت الشاهد قول عروة بن حزام :

هَوَاىَ أَمَامِى لَيْسَ خَلْفِى مُعَرَّجٌ وَشَوْقُ قَلُوصِى فِى الْغُدُوِّ يَمَانِ

هَوَاىَ عِرَاقِيٌّ وَتَثْنِى زِمَامَهَا لِبَرْقٍ إِذَا لاَحَ النُّجُومُ يَمَانِ

الإعراب : « علا » فعل ماض « زيدنا » فاعل ، والضمير مضاف إليه « يوم » ظرف متعلق بعلا « النقا » مضاف إليه « رأس » مفعول به لعلا « زيدكم » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه « بأبيض » جار ومجرور متعلق بعلا أيضا « ماضى » صفة لأبيض « الشفرتين » مضاف إليه « يمان » صفة ثانية لأبيض ، وجرّه بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين

وقوله :

١٣١ — بِاللهِ يَا ظَبيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لنَا لَيْلاَى مِنْكُنَّ أمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

الشاهد فيه : قوله « زيدنا . . . زيدكم » حيث أضاف العلم إلى ضمير المتكلم فى الأول ، وإلى ضمير المخاطب فى الثانى ، وكان حقه ألا يفعل ؛ لأن العلم معرفة بالعلمية ، والإضافة إلى الضمير للتعريف ، ولا يجتمع سببان من أسباب التعريف فى كلمة واحدة ، ولكنه لما اشترك فى الاسم الواحد شخصان صار الاسم كالنكرة ؛ لأنه حين يطلق وجده لا يتبين للمخاطب أى الاثنين أراد المتكلم ؛ فلهذا استساغ إضافته كما رأيت ، هذا توجيه كلام الشارح

واعلم أن مقتضى هذا مع قولهم : إن المضاف يتعرّف بالمضاف إليه أو يتخصص ، أنه إنما يضاف العلم الذى يعرض فيه الاشتراك إلى الضمير ، كما فى هذه الشواهد ، أو إلى علم آخر ، كما فى قولهم : أعشى همدان ، ونابغة شيبان ، ونحو ذلك ، أو ما يكون سببا فى تعريفه وزوال الاشتراك العارض غير هذين من المعارف

قال جار الله الزمخشرى فى المفصل (١ — ٣٤) : « وقد يتأوّل العلم بواحد من الأمة المسماة به ؛ فلذلك من التأوّل يجرى مجرى رجل وفرس ؛ فيجترأ على إضافته وإدخال اللام عليه ؛ قالوا : مضر الحمراء ، وربيعة الفرس ، وأنمار الشاة ، وقال ✫ علا زيدنا يوم النقا . . . البيت ✫ وقال أبو النجم :

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وقال الآخر (هو ابن ميادة) :

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ

وقال الأخطل :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

وعن أبى العباس إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد ، قيل له : فما بين الزيد الأوّل والزيد الآخر ، وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد ، وهو قليل » اهـ

فأنت تراه قد نقل إضافة العلم إلى غير هذين النوعين من المعارف كالمحلى بأل فى مضر الحمراء وزيد المعارك ، وجعل اقتران العلم باللام من هذا النوع

١٣١ — اضطرب العلماء فى نسبة هذا البيت : فزعم قوم أنه لمجنون ليلى ، وكأنهم اغتروا بذكر اسمها فى البيت ، وقد بحثت جميع ديوانه فلم أجده فيه ، وقد نسبه آخرون لذى الرمّة ، ونسبه العينى للعرجى ، ونسبه العباسى لبعض الأعراب ولم يسمه ، ونسبه الباخرزى لبدوىّ سماه كاهلا الثقفى ، ونسبه قوم للحسين بن عبدالله ، والظاهر أنه شعر محدث مما لا يستشهد به ، غير أن المشهور عند النحاة أنه للمجنون

﴿ خاتمة ﴾ عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرفت الآخر ، وهو المضاف إليه ، فيصـــير الأول مضافا إلى معرفة ؛ فتقول : « ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِ » ، و « مِائَةُ الدِّرْهَمِ » ، و « أَلْفُ الدِّينَارِ » ؛ ومنه قوله :

١٣٢ — مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

اللغة : « القاع » هو ما انبسط من الأرض الحرّة السهلة الطين التى لايخالطها رمل فيشرب ماءها وهى مستوية ليس فيها تطامن ولا ارتفاع ، وفى المدينة قاع يقال له « أطم البلويين » وعنده بئر تعرف ببئر غدق ، وقاع : منزل بطريق مكة بعد العقبة لمن يتوجه إلى مكة تدعيه أسد وطيء ومنه يرحل إلى زبالة . قاله ياقوت

الإعراب : « بالله » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أقسم بالله « يا » حرف نداء « ظبيات » منادى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مؤنث « القاع » مضاف إليه « قلن » فعل أمر ، ونون النسوة فاعله « لنا » جار ومجرور متعلق بقل « ليلاى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه « منكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أم » عاطفة « ليلى » مبتدأ « من البشر » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « ليلاى » حيث أضاف العلم — وهو « ليلى » — إلى ياء المتكلم ؛ لأنه لما وقع فيه الاشتراك وتعدّد المسميات بليلى ؛ صار ذكر العلم غير مفيد ، ولاموصل إلى معرفة عين المراد ، فأشبه فى ذلك النكرة ؛ فلهذا أضيف إلى مايوضحه ويبين المراد منه

قال ابن جنى : « واعلم أنّ قولك جاءنى الزيدان ليس تثنية زيد هذا العلم المعروف ، وذلك أن المعرفة لايصح تثنيتها ؛ فلا تصح إلا فى النكرات ، فأنت لا تثنى زيدا حتى تسلبه تعريفه ؛ فيجرى مجرى رجل وفرس ، وإذا كان كذلك فلايستنكر دخول اللام المعرفة عليه ، ومما يؤكد جواز خلع التعريف قول الشاعر ✲ علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ✲ (الشاهد رقم ١٣٠) فإضافة الاسم تدل على أنه قد خلع عنه ما كان فيه من معرفة وكساه التعريف بإضافته إياه إلى الضمير ، فجرى فى تعريفه مجرى أخيك وصاحبك ، وليس بمنزلة زيد إذا أردت العلم » انتهى بإيضاح

١٣٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة للفرزدق ، يمدح بها آل المهلب ، وخصّ من بينهم يزيد ابنه ، وأوّل هذه القصيدة :

فَلَأَمْدَحَنَّ بَنِي الْمُهَلَّبِ مِدْحَةً غَرَّاءَ ظَاهِرَةً عَلَى الْأَشْعَارِ

وقبل الشاهد قوله :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

... ...

مَازَالَ مُذْ شَدَّ الإِزَارَ بِكَفِّهِ ... ... البيت ، وبعده :

يُدْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِي فِي كُلِّ مُعْتَبَطِ الْغُبَارِ مُثَارِ

أَيَزِيدُ ، إِنَّكَ لِلْمُهَلَّبِ ، أَدْرَكَتْ كَفَّاكَ خَيْرَ خَلاَئِقِ الْأَخْيَارِ

اللغة : « خضع » يجوز أن يكون بضمتين ــ جمع خضوع ، وهو صيغة المبالغة لخاضع مثل صبور وصبر ، ومثل غفور وغفر ، ونخور ونخر فى قول طرفة بن العبد :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

والخضوع : التطامن والتواضع فى ذلة واستكانة ، ويقال : خضع لغريمه يخضع ــ من باب فتح ــ إذا ذلّ وخشع ، ويجوز أن يكون « خضع » بضم الخاء وسكون الضاد ، جمع أخضع ، وهو الذى فى عنقه تطامن وانخفاض ، وإضافة «خضع» إلى «الرقاب» لفظية ؛ لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا. وقوله « نواكس » يروى بفتح السين من غير لحاق شىء به ، ويروى « نواكسى » بياء جمع المذكر السالم التى هى علامة النصب ، وفيه أمران : الأوّل أن فواعل إنما يكون جمعا لفاعل إذا كان فيه واحد من ثلاثة أمور : أحدها أن يكون اسما نحو كاهل وكواهل وعاتق وعواتق ، وثانيها : أن يكون صفة لمؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وطامث وطوامث وطالق وطوالق ، أو صفة لمؤنث غير عاقل ، نحو ناقة حاسر ونوق حواسر ، وثالثها : أن يكون صفة لمذكر غير عاقل ، نحو فرس صاهل وأفراس صواهل وحمار ناهق وحمير نواهق . فأما إذا كان صفة لمذكر عاقل ، نحو قائم وقاعد ، فلا يجمع على فواعل ، وقد جمع هنا ناكسا وهو من صفات الرجال الذين ذكرهم فى قوله « وإذا الرجال» فلك أن تتساءل عن هذا ، والجواب أنه قد شذّت ألفاظ عشرة من أوصاف العاقلين ، فجاءت مجموعة هذا الجمع ، من غير أن تستحقه قياسا ، وهى : فارس وفوارس ، وهالك وهوالك ، وغائب وغوائب ، وشاهد وشواهد ، وحارس وحوارس ، وحاجب وحواجب ، وخاطىء وخواطىء ، وحاجّ وحواجّ ، ورافد وروافد ، وناكس ونواكس . وقد ذكر المبرّد فى توجيه هذه الألفاظ أن فواعل هو الأصل فى جمع كل ما كان على زنة فاعل ، وإنما منع منه فى جمع ما كان صفة لمذكر عاقل مخافة الوقوع فى اللبس والإبهام ، فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعونه فى سائر الضرورات ، وذلك إذا أمنوا الإلباس . الأمر الثانى : أن صيغة فواعل من صيغ منتهى الجموع ، وهى تدل على الكثرة ، وجمع المذكر السالم يدل على ما يدل عليه جمع القلة ؛ فإذا جمع نواكس ــ وهو بصيغته دال على الكثرة ــ جمع مذكر سالما ؛ كان كالجمع بين المتناقضين ، والجواب من وجهين : الأوّل : أنا لا نسلم هذه الرواية لأن المشهور فى الرواية

... ...

«نواكس» بغير ياء ، والثانى : على فرض صحة الرواية الواردة بالياء لانسلم أن جمع المذكر وجمع المؤنث السالمين فى مثل هذه الحال مفيد للقلة ؛ إذ كيف يكون المفرد دالا بنفسه على الكثرة التى لاحدّ لها ، ثم إذا جمع كان مدلوله أقلّ عددا من مدلوله وهو مفرد ، وقد ورد من ذلك ألفاظ : منها قوله صلى الله عليه وسلم : « إنكنّ صواحبات يوسف » وقولهم : مواليات العرب ، وقول الأحمر فى نعت الخيل :

* وَهُنَّ يَعْلِكْنَ حَدَائِدَاتِهَا *

فصواحبات : جمع مؤنث لصواحب ، وهو جمع صاحبة ، ومواليات : جمع مؤنث لموالى ، وواحده مولاة ، وحدائدات : جمع مؤنث لحدائد ، والجميع على غرار « نواكسى الأبصار » ؛ وقول الفرزدق فى بيت الشاهد « ما زال مذ عقدت يداه إزاره » قد رأيت أنه روى فى مكان هذا الشطر « مازال مذ شدّ الإزار بكفه » وقوله « سما » أى : شبّ وارتفع ، وقوله « فأدرك » أى : بلغ وانتهى ووصل ، وقوله « خمسة الأشبار » قد اختلف العلماء فى بيان معنى هذه العبارة على عدّة وجوه (الأوّل) قالوا : المراد بخمسة الأشبار خصال المجد الخمسة ، وهى : العقل ، والعفة ، والعدل ، والشجاعة ، والوفاء ، وهذا التفسير يلغى لفظ الأشبار فلايبقى له معنى ، أو يجعله بمعنى الخصال ، وكلاهما مما لاسبيل إليه (الوجه الثانى) قالوا : المراد بخمسة الأشبار عصا الخطبة التى اعتادوا أن يمسكوها إذا خطبوا ، وطول العصا هو ذلك المقدار ؛ فيكون كناية عن بلوغه درجة الفصاحة (الوجه الثالث) قالوا : المراد بهذه العبارة السيف ، وهو يبلغ فى الطول ذلك المقدار ، فيكون كناية عن شجاعته (الوجه الرابع) أن المراد الخيزرانة التى كان الخلفاء يمسكونها بأيديهم ، وكل هذه الوجوه تعسف وخبط ، ونرجح أنه إنما قصد ماذكره ابن دريد فى قوله : «ويقال : غلام خماسى ؛ إذا أيفع» اهـ ، وما قال فى الصحاح : «غلام رباعى وخماسى ، أى : طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولايقال : سداسى ولا سباعى ؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أوسبعة أشبار صار رجلا ، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر» اهـ ، وما قال ابن منظور : « ابن شميل : غلام خماسى ورباعى ، طال خمسة أشبار وأربعة أشبار ، وإنما يقال خماسى فيمن يزداد طولا ؛ قال الليث : الخماسى والخماسية من الوصائف : ماكان طوله خمسة أشبار ، ولا يقال سداسى ولاسباعى ؛ إذا بلغ ستة أشبار وسبعة ؛ قال ابن سيده : غلام خماسى : طوله خمسة أشبار ، وقال الراجز :

فَوْقَ الْخُمَاسِيِّ قَلِيلاً يَفْضُلُه أَدْرَكَ عَقْلاً وَالرِّهَانُ عَمَلُه

والأنثى خماسية» اهـ ، وقول الفرزدق «يدنى خوافق» الخوافق : جمع خافقة ، وأراد بها الرايات ، يقال خفقت الراية ــ من بابى ضرب ونصر ــ إذا تحركت واضطربت «معتبط الغبار» ــ بالعين والطاء

وقوله :

١٣٣ — وَهَلْ يَرْجِـعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَا   ثَلاَثُ الْأَثَافِي وَالدِّيَارُ الْبَلاَقِعُ

المهملتين — الموضع الذى لم يقاتل فيه من قبل أن يقاتل فيه هو ، ولم يثر أحد غباره من قبله ، ويروى فى مكان هذا البيت :

يُدْنِي كَتَائِبَ مِنْ كَتَائِبَ تَلْتَقِي   فِي ظِلِّ مُعْتَرَكِ الْعَجَاجِ مُثَارِ

الإعراب : « ما » نافية « زال » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى يزيد « مذ » ظرف مبنى على السكون فى محل نصب على الراجح ، يتعلق بما زال ، وقيل : هو فى محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية ، ويكون التقدير : أوّل حالاته زمان عقدت إلخ ، وهو تكلف « عقدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يداه » فاعل ، والضمير مضاف إليه « إزاره » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « فسما » الفاء عاطفة ، سما : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى يزيد « فأدرك » مثل السابق « خمسة » مفعول به « الأشبار » : مضاف إليه ، وخبر « زال » هو جملة « يدنى خوافق » من الفعل والفاعل والمفعول ، فى البيت الذى بعده

الشاهد فيه : قوله « خمسة الأشبار » حيث جرد لفظ العدد المضاف إلى المعدود من أداة التعريف ، واكتفى بتعريف المضاف إليه ، وهو حجة على الكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز الجمع بين تعريف المضاف والمضاف إليه بأداة التعريف ، مستندين إلى قول بعض العرب : الثلاثة الأثواب ، والمشهور الذى يكثر مجيئه هو ما اعتمده البصريون ، هذا فوق ما يلزم على مذهب الكوفيين من الجمع بين تعريفين فى كلمة واحدة ؛ وبيان ذلك أن المضاف إذا لم يكن صفة يتعرف بإضافته إلى المعرفة ، و « أل » من المعرفات ، فإذا قلت « الخمسة الأشبار » كنت قد جمعت على لفظ « الخمسة » بين الإضافة إلى المعرفة و « أل »

١٣٣ — البيت لذى الرمة — غيلان بن عقبة — وقبله :

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ ، سَلاَمٌ عَلَيْكُمَا   هَلِ الْأَزْمُنُ اللاَّئِى مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وَهَلْ يَرْجِـعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى   ... ... البيت ، و بعده :

تَوَهَّمْتُهَا يَوْمًا فَقُلْتُ لِصَاحِبِي   وَلَيْسَ بِهَا إِلاَّ الظِّبَاءُ الْخَوَاضِعُ

قِفِ الْعِيسَ نَنْظُرْ نَظْرَةً فِي دِيَارِهَا   وَهَلْ ذَاكَ مِنْ دَاءِ الصَّبَابَةِ نَافِعُ

اللغة : « أمنزلتى » يريد بمنزلتيها مكانى نزولها فى الشتاء والصيف « الأزمن » جمع زمن بفتحتين — وهو جمع على خلاف القياس ؛ فإن قياس فعل — بفتح الفاء والعين — نحو جمل ، وجبل ، وفرس ، وسبب ، وأسد ، وذكر — أن يجمع فى القلة على أفعال وفى الكثرة على فعال — بكسر الفاء — أو فعول — بضم الفاء — فتقول : أجمال وأجبال وأفراس وأسباب وآساد ، فى جمع

وأجاز الكوفيون « الثَّلَاثَةَ الْأَثْوَابِ » تشبيها بـ « الْحَسَنِ الْوَجْهِ » ؛ قال الزمخشرى : « وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » .

و إذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف بالأول ، تقول : « الْأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً » ،

القلة ، وتقول : جمال وجبال وأسود وذكور ، فى جمع الكثرة ، وقوله « يرجع » هو بفتح ياء المضارعة أفصح من ضمها ، قال الله تعالى : (فإن رجعك الله) ومعناه يرد أو يعيد « العمى » هو كذلك فى رواية الأكثر ، ومعناه الالتباس وخفاء المعالم وانطماس الآثار ، ورواه الشارح «العنا» بالنون ــ وهو المشقة والتعب « الأثافى » الحجارة التى توضع عليها القدور ، وهى ثلاثة ، وواحدها أثفية ــ بضم الهمزة أو كسرها و بعدها ثاء مثلثة ساكنة ففاء مكسورة فياء مشددة ــ وتجمع أيضا على أثافى ــ بتشديد الياء ــ و يقولون : رماه الله بثالثة الأثافى ، وهم يريدون رماه بداهية ، وأصلها الجبل ؛ وذلك لأنهم إذا لم يجدوا الحجر الثالث وضعوا حجرين وأسندوا القدر إلى الجبل « البلاقع » جمع بلقع ــ بفتحتين بينهما سكون ــ وهى الخالية من السكان التى لا أنيس بها

الإعراب : « هل » حرف استفهام « يرجع » فعل مضارع « التسليم » مفعول به « أو » عاطفة « يكشف » فعل مضارع معطوف على يرجع « العمى » مفعول به « ثلاث » فاعل ، فإن كان الفعلان معطوفين فهما بحاجة إلى فاعل واحد ، و إن كان المعطوف جملة على جملة احتاجت كل جملة إلى فاعل ، فكان من باب التنازع ، وتجويز الأمرين هو مااختاره الكسائى وهشام والسهيلى ؛ فأما على ما اختاره جمهور البصريين فلا يجوز إلا عطف الفعل الثانى على الأول وجعل الفاعل لهما « الأثافى » مضاف إليه « والديار » معطوف على ثلاث « البلاقع » نعت للديار

الشاهد فيه : قوله « ثلاث الأثافى » حيث عرف المعدود بالألف واللام ، واكتفى بذلك عن تعريف اسم العدد بهما ؛ من جهة أنه إذا كان المضاف إليه معرفة ، فالمضاف معرفة بإضافته إلى المعرفة ، وهو دليل للبصريين ، على ما بيناه فى الشاهد السابق ، وكان أبو العباس المبرد يقول : «هذا الذى لايجوز غيره» اهـ ، قال جار الله الزمخشرى : «قضية الإضافة المعنوية أن يجردلها المضاف من التعريف ، وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدراهم ، فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء ، وقال الفرزدق : ☆ فسما فأدرك خمسة الأشبار ☆ وقال ذو الرمة : ☆ ثلاث الأثافى والديار البلاقع ☆ » اهـ كلامه ، وهى العبارة التى أشار إليها الشارح العلامة ، وقال موفق الدين ابن يعيش : « فأما الخمسة الأثواب والأربعة الغلمان فهو شىء صار إلى جوازه الكوفيون ، فأما على أصل أصحابنا فإذا قلت : ثلاثة دراهم ، وأردت تعريف الأول منهما عرفت الثانى ؛ لأن الأول يكون معرفة بما أضفته إليه ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام رجل ، فيكون نكرة ، فإذا أردت تعريفه قلت : هذا غلام الرجل ، وكذلك : ثلاثة الدراهم ، وخمسة الأثواب » اهـ

و « الأُثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً » ولم تلحقه بالثانى ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ؛ وأجاز ذلك الأخفش والـكوفيون ؛ فقالوا «الاحَدَ العَشَرَ دِرْهَمًا» ، و «الأُثْنَتَا العَشْرَةَ جَارِيَةً » ؛ لأنهما فى الحقيقة اسمان ، والعطف مراد فيهما ، ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم « ثَلاثَةَ عَشَرَ » و « وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ » ، وتاء التأنيث لاتقع حشوا ، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ؛ ولا يجوز « الأحد العشر الدرهم » ؛ لأن التميز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الـكوفى ، وقد اســتعمل ذلك بعض الْـكُتَّاب

و إذا كان معطوفا عَرَّفْتَ الاسمين معا ، تقول : «الْأَحَدُ وَالْعِشْرُونَ دِرْهَمًا » ؛ لأن حرف العطف فصل بينهما .

واعلم أن فى تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد ، نحو « خَمْسُمِائَةِ الْأَلْفِ » ، وقد يكون بينهما اسمان ، نحو «خَمْسُمِائَةِ أَلْفِ الدِّينَارِ» وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء ، نحو «خَمْسُمِائَةِ أَلْفِ دِينَارِ الرَّجُلِ » وقد يكون بينهما أربعة أسماء ، نحو « خَمْسُمِائَةِ أَلْفِ دِينَارِ غُلَامِ الرَّجُلِ » ، وعلى هذا ، ولو قلت « عِشْرُونَ أَلْفَ رَجُلٍ » امتنع تعريف المضاف إليه ؛ لأن المضاف منصوب على التميز ، فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه ، والتميز واجب التنكير ، نعم يجوز ذلك عند الـكوفيين ، ولو قلت «خَمْسَةُ آلَافِ دِينَارٍ» جاز تعريف المضاف إليه ، نحو « خَمْسَةَ آلَافِ الدِّينَارِ » ، وكذلك حكم المـائة ؛ لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها ، والله أعلم

الابتـــداء

المبتدأ : هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة : مُخْبَرًا عنه ، أو وَصْفاً رافعاً لمستغنًى به .

فالاسم يشمل الصريح ، والمؤوّل ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَـكُمْ » و « تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ[1] »

(١) اعلم أن ههنا أربعة أمور (الأمر الأوّل) : أن المراد بالاسم المؤوّل بالصريح المصدر الذى ينسبك من الفعل والحرف المصدرى ، سواء أكان الحرف السابك « ما » المصدرية نحو « ما فعلت حسن » ونحو « ما تفعل مرضىّ عنــه » أم كان حرف المصدر « أن » نحو « أن ترد الماء بماء أكيس » ونحو قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَـكُمْ) أم كان الحرف السابك هو همزة التسوية بعد سواء نحو « سواء علىّ أقمت أم قعدت » ونحو قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) ونحو قوله جلت كلمته : (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ) ، (الأمر الثانى) : أن رأس هذه الحروف وأمها هو أن ، ولذلك لا يقدّر سواه إذا لم يوجد فى الكلام حرف سابك ، وهو مع كونه رأس هــذه الحروف والأصل فى هــذا الباب ضعيف العمل ، ولذلك إذا حذف لم يبق عمله ــ وهو النصب ــ فى الفعل ، بل ينبغى أن يزول عمله ويرتفع الفعل ، (الأمر الثالث) : أن هذا المثل يروى على ثلاثة أوجه : أوّلها « لأن تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » بلام الابتداء وأن المصدرية ، وهذه الرواية لاغبار عليها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود فى الكلام ، وثانيها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » بنصب الفعل المضارع مع حذف أن ، وفى هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرى الضعيف وبقاء عمله ، وثالثها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » برفع المضارع بعد حذف أن ، وقد جاءت هذه الرواية على الأصل فى حذف الحرف المصدرى من زوال عمله؛ وقد اختلفت العلماء فى تخريجها فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدرى مقدّر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ؛ وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدوث صح أن يسند إليه ويضاف إليــه ، ولا حاجة إلى تقدير حرف مصدرى ، ويكون من باب استعمال اللفظ فى جزء معناه ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث الذى هو مدلول المصــدر وعلى الزمان ؛ وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان ، واقتصر فيــه على الجزء الأوّل (والأمر الرابع) : أن المثال الذى ذكره الشارح مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ، وأوّل من قاله هو المنذر بن ماء السماء (وانظر حديثه فى الجزء الأوّل من مجمع الأمثال للميدانى ص ١١٣ طبع بولاق)

والعارى عن العوامل اللفظية مُخْرِج لنحو الفاعل واسم كان :

وغير الزائدة لإدخال نحو : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ[(١)] »

(١) اعلم أنا نرى العرب ربمازادت حرفا من حروف الجرّ مع المبتدإ فيتأثرلفظه به ، ومعناهباق على أنه متجرد ليكون مسندا إليه ومحدثا عنه ؛ وقد لايقصدون بهذا الحرف الذى يزيدونه الدلالة على معنى من المعانى التى يستعمل فيها الحرف فى غير هذا الموضع ، وربما قصدوا به الدلالة على معناه الذى ينبئ عنه ويدل عليه ، ولكنهم لايعلقونه بفعل ولا باسم ، ولاينوون له فعلا ولا اسما يتعلق بأحدهما ، كما ينوون ذلك مع غيره ؛ من قبل أنهم لوقصدوا بذلك الحرف معناه وذكروا له مايرتبط به أو نووه لكان الحرف مع مصحوبه حديثا وخبرا ؛ فانقلبت عليهم مقاصدهم من الكلام ؛

وسنتكلم من ذلك على أربعة أحرف : حرفين من النوع الأوّل ، وهو الذى يسميه النحاة الحرف الزائد ، وهما الباء ومن ، وحرفين من النوع الثانى ، وهوالذى يسميه النحاة الحرف الشبيه بالزائد ، وهما ربّ ولعلّ

فأما الباء : فنحن بإزاء الكلام على زيادته أمام كلام مضطرب يتعب الباحث ويجهده ، وسنحاول بقدر الاستطاعة تقريب مسافة الخلف بين أسلافنا رحمهم الله

نصّ الرضى رحمه الله فى شرح الكافية على أن الباء لاتزاد مع المبتدأ زيادة مضطردة من غير شذوذ إلا أن يكون ذلك المبتدأ لفظ حسب ، قال (٢ : ٣٠٥) « وتزاد قياسا أيضا فى المرفوع فى كل ماهوفاعل لكفى ومتصرّفاته وفى فاعل أفعل فى التعجب على مذهب سيبويه ؛ وفى المبتدأ الذى هو حسبك » اهـ ، وتراه يمثل لتلك الزيادة فى باب المبتدأ والخبر بقوله « نحو بحسبك زيد » فدلّ كلامه فى الموضعين على أنه يرى زيادتها فى هذا اللفظ ولوكان خبره معرفة علما ، ونص على مثل ذلك الزمخشرى فقال : « وتزاد فى المرفوع كقوله تعالى : (كفى بالله شهيدا) وبحسبك زيد » اهـ ؛ وقال ابن يعيش : (٨ : ٢٣) : « وجملة الأمر أن الباء قد زيدت فى مواضع مخصوصة ، وذلك مع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول ، وفى خبر ليس وما الحجازية ؛ أما زيادتها مع المبتدأ ففى موضع واحد ، وهو قولهم : بحسبك أن تفعل الخير ، معناه حسبك فعل الخير ، وقال الشاعر :

بِحَسْبِكَ فِى الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا ... بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرّْ

كأنه قال : حسبك علمهم ، ولايعلم مبتدأ دخل عليه حرف جرّ فى الإيجاب غير هذا الحرف ، فأما فى غير الإيجاب فقد جاء غير الباء » اهـ ، وكلامه لايخرج عما دلت عليه عبارة الرضى ، وأنت تراه قد مثل بمثال فيه المبتدأ معرفة ؛ واستشهد ببيت فيه المبتدأ معرفة أيضا ؛ لأن المصدر المؤول معرفة ؛ إذ هو مصدر الخبر مضافا إلى الاسم أو مصدر الفعل مضافا إلى الفاعل ، ثم إنه قد قال فى تأويله « حسبك فعل الخير ، وحسبك علمهم » كما سمعت ، ومن شواهد هذه المسألة ماروى عن

... ...

النبيّ صلى الله عليه وسلم : « بحسب المرء إذا رأى منكرا لايستطيع له تغييرا أن يعلم الله أنه له منكر » و « بحسب امرئ من الإيمان أن يقول : رضيت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام دينا » و « بحسب امرئ من الشرّ أن يشار إليه بالأصابع فى دين أودنيا إلا من عصمه الله » و « بحسب امرئ يدعو أن يقول : اللهم اغفر لى وارحمنى وأدخلنى الجنة » و « بحسب أصحابى القتل » وفى أمثال العرب : بِحَسْبِهَا أَنْ تَمْتَذِقَ رِعَاؤُهَا ؛ وقال شاعر الحماسة :

بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدْتَ أَخْزَمَ كُلَّهَا ... لِكُلِّ أُنَاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ

هذا الذى سمعت هو كلام المتقدّمين إلى طبقة ابن الحاجب والزمخشرى والرضى وابن يعيش ؛ فأما المتأخرون فقد ذهبوا مذاهب شتى : فمنهم من قيد إطلاق المتقدّمين فى الخبر بما لايوافق تمثيلهم ، ومنهم من عكس الرأى فأنكر أن يكون هذا الذى ذكروه وما يشبهه من باب زيادة الباء مع المبتدأ ، ومنهم من استدرك على المتقدّمين فزاد على ماذكروه مواضع أخرى ، وسترى تفصيل ذلك فيما يلى :

ذهب ابن مالك وجماعة إلى أنه يشترط أن يكون الخبر الذى يخبر به عن « حسبك » إذا زيدت معه الباء نكرة ، كأن تقول : « بحسبك درهم » أو « بحسبك رجل واحد » فإن كان معرفة فالمعرفة هى المبتدأ والباء زائدة فى الخبر ، وشبهة هؤلاء أن الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة والأصل فى الخبر أن يكون نكرة ، فإذا اجتمع فى الكلام نكرة ومعرفة فحمل النكرة على أنها الخبر والمعرفة على أنها المبتدأ رعاية لهذا الأصل ؛ سواء أكانت النكرة قد تخصصت أم لم تكن ؛ ونحن إن سلمنا لهم هذا الأصل على هذا الإطلاق الذى ذكروه نرى أنه لزمهم مخالفة أصل آخر صرّحوا باعتباره وهو أن الباء لاتزاد فى الخبر الموجب إلا فى شذوذ ؛ وليس يحسن التخريج على مايؤدّى إلى هذا المحظور

وذهب السيوطى تبعا لشيخه الكافيجى إلى أن الباء الداخلة على « حسب » زائدة فى الخبر على أية حال ، سواء أكان مابعده نكرة أم معرفة ؛ واستحسن هذا التخريج أىّ استحسان ، وبالغ فى إطرائه والتمدح به ؛ وشبهته فيما زعم أن « حسبك » فى معنى المشتق ؛ والمشتق هو الحقيق بالإخبار به ؛ لأنه موضع الفائدة ؛ ويلزم على هذا زيادة الباء فى الخبر الموجب ، والإخبار بالنكرة عن المعرفة إذا كان مابعده معرفة

ويتجه عندى كل الاتجاه ــ جمعا بين هذه الأدلة ، ومراعاة لهذه الأصول ، واحتراما لرأى قدامى الباحثين ــ أن نعتبر الباء زائدة فى المبتدأ على أية حال ؛ ثم إن كان ما بعده معرفة فهذه المعرفة فاعل أغنى عن الخبر ، وإن كان مابعده نكرة فهذه النكرة خبر المبتدأ ؛ والأخذ بهذا الرأى لايلزم عليه الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، ولا زيادة الباء فى الخبر الموجب ؛ فأما حديث

... ...

الاشتقاق والجمود فأهون من أن يعتذر عنه ؛ وفى مراعاة اللفظ ما يدفع عنك التردد ويباعد بينك وبين الحيرة ويجنبك الشك والارتياب

فأما جمال الدين بن هشام فلم يقف عند ما رسمه المتقدمون ، ولا وقف مما ذكروه موقف ابن مالك ، ولم يكتف بأن يطلق قول العلماء الأوّلين إطلاقا ؛ بل قرّر ما قالوه مطلقا من كل قيد ، وزاد على هذا الموضع موضعين آخرين : أولهما المبتدأ الواقع بعد « إذا » الفجائية فى نحو « خرجت فإذا بزيد » ونحو « بينا أنا أمشى إذا بعلى مقبل » وثانيهما المبتدأ المخبر عنه بكيف فى نحو « كيف بك إذا قدم الأمير » وقد أنكر عليه هذين الموضعين غير واحد ممن شرح كلامه وزعموا أن زيادة الباء فى هذين الموضعين شاذة لا ينقاس عليها ، وحجتهم أن الرضى صرّح فى كلامه بانحصار زيادتها مع المبتدأ فى لفظ « حسب » ، وكأنهم فرضوا أن الرضى رحمه الله قد استقرأ جميع الأساليب ولم يفته شىء منها ، وأنه ليس للمتأخر أن يزيد فيما قاله السلف إذا أمكنه التتبع من الزيادة ؛

وإنى أقرر أنى قد بحثت لهذين الموضعين على شواهد من كلام العرب فلم أهتد إلى ذلك ، ولعلى بالغ هذه الأمنية إن شاء الله ، وكل ما عثرت عليه أنى وجدت فى أخبار عبد الله بن علقمة من كتاب الأغانى[1] حديثا عن ابن عاصم عن أبيه يقول فى أوله : « فبينا نحن نسير إذا بفتى يسوق ظعائن » وحديثا عن خالد بن الوليد يحدّث به النبىّ صلى الله عليه وسلم يقول فيه : « فتبعناهم نطابهم فإذا بغلام له ذوائب على فرس ذنوب فى أخريات القوم »

وحكى صاحب القاموس عن الفراء أنه يقال : « كيف لى بفلان » ؛ فكيف عندى خبر ، والباء زائدة ، وضمير المتكلم مبتدأ ، واتصل لمكان الباء ، ولى : متعلق بمحذوف حال

وقد خرج جماعة من العلماء بعض ما ورد من النصوص على زيادة الباء مع المبتدأ ؛ وليس شىء منها بواحد مما ذكرنا من المواضع ؛ فمن ذلك تخريج سيبويه رحمه الله قوله تعالى : (بأيكم المفتون) ذهب إلى أن « أيكم » مبتدأ والباء معه زائدة ، ولم يرتض ذلك أبو الحسن الأخفش ، بل زعم أن الباء أصلية تتعلق بمحذوف خبر مقدّم ، و « المفتون » مبتدأ مؤخر ؛ ثم اختلف النقل عنه ؛ فقال قوم : معنى الباء السببية ، و « المفتون » مصدر جاء على صيغة اسم المفعول ، وقال قوم : معنى الباء الظرفية ، و « المفتون » اسم مفعول ؛ والذى حمل سيبويه رحمه الله على تخريجه أمران . الأوّل : أن مجىء المصدر على صيغة المفعول لم يثبت عنده ، وإن كان قد ثبت عند سواه قليلا كالمعسور والميسور والمعقول والمجلود والمحلوف ، والثانى : أن سياق الآية الكريمة يقتضى أن الاستفهام إنما هو لطلب تعيين الشخص الذى وقعت عليه الفتنة من بين المخاطبين ، فلم يكونوا يريدون أن يعلموا الذى وقعت الفتنة بسببه كما هو المعنى فيما ذكر أوّلا عن أبى الحسن ، ولم يكونوا يريدون

---

(١) انظر (ج ٧ ص ٢٨٨ س ١٤ وص ٢٨٩ س ٨) طبع مطبعة دار الكتب المصرية .

... ...

أن يعلموا استقرار الذى وقعت عليه الفتنة فى فريق من بين جماعات متعدّدة كما هو المعنى فيما ذكر عنه ثانيا ؛ لذلك كان تخريج سيبويه أدق وأكثر موافقة للسياق ، ومن ذلك تخريج ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم : « يامعشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوّج .. ومن لم يستطع فعليه بالصوم » ذهب إلى أن « عليه » متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، و « بالصوم » مبتدأ مؤخر زادت معه الباء ، وذهب غيره إلى أن « عليه » اسم فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، و « بالصوم » مفعول به زادت معه الباء ، وهو حسن من جهة المعنى ؛ فإنه يصير معناه : فليلزم الصوم ، ولكن الصناعة تأباه ؛ أفلست ترى أنهم فسروه بفعل مضارع مقترن بلام الأمر ، مع أنهم يقرّرون أنه اسم فعل أمر ، والمعهود أن ينوب اسم فعل الأمر عن « افعل » كما جاء فى قوله تعالى : (عليكم أنفسكم) ولكنهم لما تورّطوا فى نقد ابن عصفور ورأوا الهاء التى فى « عليه » للغائب فزعوا إلى لام الأمر يقرنونها بفعل الغائب ؛ وهو تكلف وارتكاب للصعب مع إمكان الجادة

فأما الحرف الثانى مما يزاد مع المبتدأ وهو «من» ـ فقد اشترط سيبويه وجمهرة البصريين لزيادة « من » مع المبتدأ ومع سائر ماتزاد معه شرطين : أوّلهما أن يتقدّمها نفى أو استفهام بهل ، وثانيهما أن يكون مدخولها نكرة ؛ فأما النفى فكقول النابغة الذبيانى :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيلاً كَىْ أُسَائِلَهَا   عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

وقول وجيهة بنت أوس الضبية :

وَمَا لِيَ إِنْ أَحْبَبْتُ أَرْضَ عَشِيرَتِي   وَأَبْغَضْتُ طَرْفَاءَ الْقُصَيْبَةِ مِنْ ذَنْبِ

وقول شاعر الحماسة :

وَمَالِيَ مِنْ ذَنْبٍ إِلَيْهِمْ عَلِمْتُهُ   سِوَى أَنَّنِي قَدْ قُلْتُ يَاسَرْحَةُ أَسْلَمِي

وقول الله تعالى : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) وأما الاستفهام فكقوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ) وقوله : (هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) وقوله : (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا)

وذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز زيادة من فى الخبر المحض ، موجبا كان أو منفيا ، سواء أكان مدخولها نكرة أم معرفة

فأما القول على زيادة ربّ فإنه يستدعى أن نقدّم لك بين يديه كلمة موجزة ؛ فنقول : لست تجهل أن النكرة المحضة لايجوز الابتداء بها ، وأنه إنما يصح الابتداء بالنكرة إذا خصت أو عمت ، فأما تخصيصها فبالإضافة أو الوصف أو العمل أو نحو ذلك ، بحيث يقل شيوعها وانتشار

... ...

معناها ، وأما تعميمها فبتقديم الاستفهام أو النفى عليها أو نحو هذا ، بحيث تشمل جميع أفرادها دفعة واحدة بدلا من شمولها هذه الأفراد على سبيل البدل واحدا مكان واحد ، كما هو الأصل فى وضع النكرات ؛ ثم إن النكرة إذا خصصت بالوصف قلّ الشيوع فى معناها على نحو ما بينا ، وقد تقع هذه النكرة الموصوفة مبتدأ ، وقد يكون من الغرض تقوية المعنى العام الذى دلّ اقترانها بالوصف عليه ، وهو قلة الشيوع ، فإن قصد قاصد إلى ذلك زاد « ربّ » قبل النكرة الموصوفة ؛ لأنّ من معانى « ربّ » التقليل ، فتكون الغاية التى قصد إليها ــ وهى تأكيد التقليل وتقويته ــ قد أمكن بلوغها بهذه الكلمة

ومن هنا تعلم أن « ربّ » لاتدخل إلا على النكرة الموصوفة ، وهذا الوصف قد يكون مفردا ، وقد يكون جملة اسمية أو فعلية ، وقد يكون مذكورا ، وقد يكون مقدّرا منويا

ومن هنا تعلم أيضا أن مدخول « ربّ » يكون مبتدأ ؛ كما أنه قد يكون مفعولا به ؛ فيكون مبتدأ إلا أن يكون مابعده جملة فعلية فعلها متعد لم يستوف مفعوله

وقد خالف فيما قدّمنا من الكلام طائفتان من العلماء : الطائفة الأولى : الكوفيون ؛ ذهبوا إلى أن « ربّ » نفسها هى المبتدأ ، وليست حرفا فضلا عن أن يكون زائدا ، واستدلوا على ذلك بالسماع و بالقياس : أما السماع فما رووه من قول العرب : « ربّ رجل ظريف » برفع ظريف ، وقول ثابت قطنة يرثى يزيد بن المهلب بن أبى صفرة :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

زعموا أن « ربّ » فى هذين مبتدأ ، والاسم المخفوض بعده مضاف إليه ، والاسم المرفوع بعد ذلك خبر المبتدأ ؛ وأما القياس فقد زعموا أن «ربّ» كلمة أشبهت « كم » فى معناها ، وفى تردّدها بين الدلالة على التقليل والتكثير ، ونحن نعلم أن « كم » اسم ؛ فوجب أن تكون «ربّ» كذلك ؛ وقد أيد الرضى رحمه الله هذا القياس واستحسنه ؛ ولكنه لم يوافقهم فى مذهبهم جملة وتفصيلا ؛ بل عنده أن « ربّ » اسم ، وهى عنده مبتدأ لاخبر له ؛ ولا حجة لهم فيما استدلوا به : أما السماع فلأن محمله على غير الوجه الذى ذكروه ؛ لأنا نقول : ربّ حرف دال على التقليل ، والمجرور بعده مبتدأ ، والمرفوع بعد ذلك خبر مبتدأ محذوف ، وهذه الجملة فى محل جر نعت لمجرور ربّ أو فى محل رفع على الإتباع للمحل ، وخبر المبتدأ الذى هو مجرور ربّ محذوف ، وأما ماذكرتم من القياس فباطل من وجوه (الأوّل) أن دلالة الشيء على معنى يدلّ عليه شيء آخر لايلزم منها اتحادهما فى النوعية ؛ فكم من حرف يدلّ على معنى يدلّ عليه فعل ، وكم من اسم يدلّ على معنى يدلّ عليه فعل ، وكم من حرف يدلّ على معنى يدلّ عليه اسم (والوجه الثانى) أنا لانسلم استواء

... ...

« ربّ » و « كم » فى معناها ؛ لأن التقليل أصل فى « ربّ » والتكثير أصل فى « كم » ؛ ودلالة الأولى على التكثير خارجة عن الأصل كدلالة الثانية على التقليل (والوجه الثالث) أنا إنما حكمنا على « كم » بأنها اسم حين رأيناها تقبل علامات الأسماء ؛ فهى تقبل حرف الجرّ ؛ فتقول « بكم درهم اشتريت ثوبك » وتضاف إليها الأسماء الظاهرة ؛ فتقول « ثياب كم رجل عندك » ونحو ذلك ؛ و « ربّ » لاتكون بهذه المنزلة ؛ فلزم ألا يتفقا فى الحكم .

والطائفة الثانية من المخالفين الزجاج وجماعة من النحاة ؛ زعموا أن « ربّ » لاتتصل بالمبتدأ وإنما يكون مدخولها مفعولا به ، وشواهد العربية تنادى بفساد هذا الرأى .

ومن شواهد دخول « ربّ » على المبتدأ الموصوف باسم مفرد قول امرئ القيس :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جلجلِ

وقوله أيضا :

أَلاَ رُبَّ خَصْمٍ فِيكِ أَلْوَى رَدَدْتُهُ ... نَصِيحٍ عَلَى تَعْذَالِهِ غَيْرِ مُؤْتَلِ

وقول جحدر بن مالك الحنفى :

فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِى ... عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ

ومن شواهد دخول « ربّ » على المبتدأ الموصوف بجملة فعلية قول ضابئ بن الحرث البرجمى :

وَرُبَّ أُمُورٍ لاَتَضِيرُكَ ضَيْرَةً ... وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاتِهِنَّ وَجِيبُ

وقول الأعشى أبى بصير :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذٰلِكَ الْيَوْ ... مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ

وقول سويد بن أبى كاهل اليشكرى :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَع

وقول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧١) :

أَلاَ رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٍ ... وَمُؤْتَمَنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينِ

وقول عمرو بن قميئة :

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا ... رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنْ

ومن شواهد دخول « ربّ » على المبتدأ الموصوف بجملة اسمية قول الشاعر ، وأنشده سيبويه :

أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ ، اللهَ ، نَاصِحٌ ... وَمَنْ هُوَ عِنْدِي فِي الظِّبَاءِ السَّوَانِحِ

... ...

وقول لبيد :

* يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَه *

ومن شواهد دخول « ربّ » على النكرة التي حذف وصفها قول هند زوج أبي سفيان بن حرب :

لِلّهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى هُلْكاً كَهُلْكِ رِجَالِيَهْ

يَارُبَّ قَائِلَةٍ غَـــدًا يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَهْ

يا رُبَّ بَاكِيَةٍ غَدًا فِي النَّائِبَاتِ وَبَاكِيَهْ

قَدْ كُنْتُ أَحْذَرُ مَا أَرَى فَالْيَوْمَ حُقَّ حِذَارِيَهْ

وقول الراجز (وقد تقدّم شرحه في ص ١٨ من هذا الجزء) :

يَا رُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّـــدَا إِلاَّ ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا

وقد يقال : إن جملة « بات » ومعمولاته صـفة لسار ، والخبر هو المحذوف ، وقد يحمل على هذا بيت الأعشى و بيت ضابئ البرجمي .

فأما زيادة « لعلّ » مع المبتدأ فاعلم أن لعـلّ حرف معناه الترجي ، وهو في لغة العرب جميعا مختص بالجملة الاسمية ؛ إلا أن تقترن به « ما » الزائدة الكافة على ما يأتي إن شاء الله في باب « إنّ » وأخواتها ، ولغة أكثر العرب نصب اسمها ورفع خبرها ؛ كما هو معلوم . وقد ورد عن العرب لغتان أخريان : إحداهما تنصب الاسمين بعدها ، وليست هــذه اللغة من موضوع حديثنا في شيء ؛ واللغة الثانية لغة عقيل ، وهؤلاء يجرّون ما بعدها و يبقون الخبر مرفوعا ؛ فلما رأى النحاة ذلك تأوّلوا اللغتين المخالفتين للغة دهماء العرب ، وقد اختلفوا في تأويل لغة عقيل التي نحن بصددها ؛ فالجمهور على أن « لعـلّ » فيها حرف جر يشبه الزائد ؛ فهو دالّ على معناه الذي استقرّ له في لغة العرب كلهم ، ولـكنه لا يحتاج إلى ما يتعلق به ، وقدروا ما بعده مبتدأ وخبرا ، كالذي قدّروه بعد « ربّ » واعتبروا هذا الجرّ الذي أحدثه « لعلّ » شيئا لفظيا لا حقيقة له ، وهو في المحلّ أو التقدير مرفوع ؛ و بالغ الفارسي وجماعة في تخريج هــذه اللغة ؛ فزعموا أنها حينئذ عاملة في الاسم والخبر النصب والرفع ، كما أنها كذلك في لغة الـكثيرين ، وتمحلوا لذلك تقدير محذوفات : أوّلها اسم لعلّ ، قدّروه ضمير شأن ، والثاني : العامل الذي يقتضي جرّ الاسم الواقع بعدها ، قدّروه حرف جرّ ، والثالث ما يربط ذلك المرفوع بمـا قبله ، قدّروه في بعض الأحيان موصوفا بذلك المرفوع ؛ وهذه كما ترى تـكلفات لا سبيل إلى احتمالها ، وممـا ورد من هذه اللغة قول كعب بن سعد الغنوي (وقد سبق استشهاد الشارح به في ص ١٠٨) :

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

ومُخْبَرًا عنه أو وصفاً إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب .

ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعل نحو « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » ، ونائبه نحو « أَمَضْرُوبٌ العَبْدَانِ »

وخرج به نحو « أقائم » من قولك : « أَقَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ فإن مرفوعه غير مستغنًى به

و « أو » فى التعريف للتنويع ، لا للترديد ، أى : المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ) أى : له (إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ) وإلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلٌ) أى : من الجزءين (مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِى) منهما (فَاعِلٌ أُغْنِى) عن الخبر (فِى) نحو (أَسَارٍ ذَانِ) الرجلان ، ومنه قوله :

١٣٤ — * أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا *

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِى الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وقال الآخر :

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَىْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

١٣٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا *

وهذا البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها لقائل معين

اللغة : « قاطن » اسم فاعل من قطن بالمكان — من باب قعد — إذا أقام « ظعنا » هو بفتح العين : الاسم من ظعن — وبابه نفع — أى : ارتحل ، وبسكون العين : مصدر ذلك الفعل ، وقيل : هو بالفتح والإسكان جميعا مصدر ، ويمكن أن يقال : إنه ههنا مصدر ، وإن أصله سكون العين ، ولكن الشاعر حركها بالفتح لكونها حرفا من أحرف الحلق ؛ وقد اختلف الكوفيون والبصريون فى فتح ثانى الكلمة الساكن إذا كانت حرفا من أحرف الحلق ؛ فذهب البصريون إلى أنه سماعى يقتصر فيه على ما ورد ، وأن كل ما ورد منه لغة لبعض العرب ، وذهب الكوفيون إلى أنه قياسى لا يوقف فيه عند ما سمع ؛ قال أبو الفتح بن جنى فى كتابه المحتسب (ص ٣٠ من نسخة مصوّرة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٦٣ قراءات) : « ومذهب الكوفيين أنه يحرّك الثانى لكونه حرفا حلقيا ؛ فيجيزون فيه الفتح ، وإن لم يسمعوه ؛ كالبحر والبحر ، والصخر والصخر ، وما أرى القول من بعد إلا معهم والحق فيه إلا فى أيديهم ، وذلك أننى سمعت عامة عقيل تقول ذلك شائعا غير مستكره ، ولا تقف فيه ، حتى لسمعت الشجرى (هو أعرابى كان أبو الفتح يأخذ عنه) يقول : أنا محموم، بفتح الحاء ، وليس أحد يدّعى أن فى الكلام مفعولا ، بفتح الفاء ، وسمعته مرة يقول

وقوله :

١٣٥ — أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْـدًا وَثِقْتُ بِهِ أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ ؟

وقد قال له الطبيب مص التفاح وارم بثفله : لقد كنت أبغى مصه وعليه تغذو ، بفتح الغين ، ولا أحد يدّعى أن فى الكلام يفعل ، بفتح الفاء » اه

المعنى : يستفسر عن قوم سلمى التى يحبها ، أهم باقون فى مكانهم أم اعتزموا أن يرتحلوا عنه و يفارقوه ؟ فإن كانوا قد نووا الرحيل فما أعجب عيش الذى يبقى بعدهم ولايلحق بهم

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، وقاطن : مبتدأ « قوم » فاعل لقاطن سدّ مسد خبره ، ولكون المبتدأ مع فاعله المغنى عن الخبر فى قوّة الفعل والفاعل حسن أن يعطف على جملته بأم المعادلة جملة فعلية وهى قوله « أم نووا ظعنا » وأم : حرف عطف ، ونووا : فعل وفاعل ، وظعنا : مفعول به « إن » شرطية « يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط ، وواو الجماعة فاعله « فعجيب » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدّم « عيش » مبتدأ مؤخر ، والجملة جواب الشرط فى محل جزم « من » اسم موصول فى محل جر بالإضافة إلى عيش ، وجملة «قطنا» من الفعل وفاعله المستتر فيه لامحل لها صلة « من » الموصولة ، والألف للإطلاق ، وليست للتثنية

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث سد الفاعل — وهوقوله « قوم سلمى » — مسدّ خبر المبتدأ — وهو قوله « قاطن » — لكونه وصفا يشبه الفعل ، وقد اعتمد على الاستفهام فصار شبهه بالفعل قويا . و بيان ذلك أن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف التى تقع مبتدأ قد أشبهت الفعل من حيث المعنى ، لدلالتها على الحدث الذى يدل عليه الفعل ، وهى فى طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ؛ فتردّد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى حقيقة أمرها و بين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل؛ ثم ترجح ثانى هذين الوجهين ، بسبب دخول حرف النفى وحرف الاستفهام عليها ؛ وذلك لأن الأصل فى النفى والاستفهام أن يكونا بالنظر إلى أوصاف الذوات ، لابالنظر إلى الذوات أنفسها ؛ لأن الذوات يقلّ أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ؛ لاجرم كان الأصل فى النفى والاستفهام عنه هو الفعل ، ومن ثمة لم يجز البصريون الاكتفاء بفاعل الوصف عن الخبر إلا إذا اعتمد على مايدانى شبهه من الفعل : كالاستفهام هنا ، والنفى فيما يأتى

١٣٥ — وهذا البيت أيضا من الشواهد التى لم نقف على اسم قائلها ، ولا وجدنا لها سابقا أو لاحقا

اللغة : « منجز » اسم فاعل من قولهم : أنجز الوعد ؛ إذا عجل الوفاء به ، وباب المجرّد منه مثل قتل « اقتفيتم » سلكتم ، وتبعتم ، تقول : قفاه يقفوه ، إذا تبعه « نهج » طريق ، وسبيل « عرقوب » اسم رجل يضرب به المثل فى خلف الوعد ، ويذكرون له قصة مشهورة ،

... ...

ويكثر ذكره فى كلام العرب شعرهم ونثرهم ؛ فمن النثر قولهم فى المثل « شرّ ما أجاءك إلى مخة عرقوب » ومن الشعر قول علقمة :

وَقَدْ وَعَدَتْكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَتْ بِهِ كَمَوْعِدِ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَـثْرِبِ

وقول جبيهاء الأشجعى :

وَعَدْتَ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ

وقول كعب بن زهير فى لاميته :

كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ لَهَا مَثَلاً وَمَا مَوَاعِيـدُهَا إِلاَّ الْأَبَاطِيلُ

المعنى : يستفهم من قوم كانوا قد وعدوه شيئا ؛ ليتبين ما اعتزموه ، فيقول لهم : هل أنتم على نية الوفاء بما وعدتم ، أم أنكم قد نويتم الإخلاف ؟

الإعراب : «أمنجز » الهمزة للاستفهام ، منجز: مبتدأ «أنتم» فاعل سدّ مسد الخبر، ومنجز اسم فاعل يعمل عمل فعله المتعدى «وعدا» مفعول لمنجز ، وجملة « وثقت به» فى محل نصب صفة لقوله وعدا « أم » عاطفة ، وجملة « اقتفيتم » من الفعل وفاعله لا محل لها عطف على الجملة الابتدائية وفى هـذا العطف ماذكرناه فى شرح الشاهد السابق . وقوله « جميعا » منصوب على الحال من الضمير البارز الواقع فاعلا فى قوله « اقتفيتم »

الشاهد فيه : قوله « أمنجز أنتم » حيث سدّ الفاعل ــ وهو قوله « أنتم » ــ مسد خبر المبتدأ ــ الذى هو قوله « منجز » ــ لكونه وصفا معتمدا على الاستفهام ، كما قررنا ذلك فى الشاهد السابق .

هذا ، والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله ، بعد اتحادهما فى موضوع الاستشهاد ، من وجوه :

الوجه الأوّل : ان اسم الفاعل فى البيت السابق مأخوذ من الفعل القاصر ، وفى هذا البيت مأخوذ من الفعل المتعدى ؛ ومن ثمّة نصب فى هذا البيت مفعولا

الوجه الثانى : أن اسم الفاعل فى البيت السابق مأخوذ من الفعل الثلاثى ، وهو فى هذا البيت مأخوذ من المزيد على الثلاثى

الوجه الثالث : أن الفاعل الذى أغنى عن الخبر فى البيت السابق اسم ظاهر ، وفى هذا البيت ضمير بارز منفصل ، وهو حجة على من ذهب إلى امتناع أن يكون الضمير البارز فاعلا يسدّ مسدّ الخبر ؛ لأنا لو جعلنا الضمير مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما للزم عليه الإخبار بالمفرد عن الجمع ، وهو لايجوز ، ومثله فى الرد على المانعين قوله تعالى : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِى يَا إِبْرَاهِيمُ) إذ لو جعل « أنت » مبتدأ مؤخرا للزم عليه الفصل بين « راغب » ومايتعلق به ــ وهو قوله

(وَقِسْ) على هذا ما أشبهه ، من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنًى به .

ثم لافرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بهَلْ ، أو كيف ، أو مَنْ ، أو ما ، ولا فى المرفوع بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلا .

(وَكَاسْتِفْهَامٍ) فى ذلك (النَّفْىُ) الصالح لمباشرة الاسم : حرفاً كان ، وهو مَا ، ولاَ ، وإنْ ، أو اسماً ، وهو غَيْر ، أو فعلا ، وهو لَيْسَ ، إلا أن الوصف بعد « ليس » يرتفع على أنه اسمها ، والفاعل يغنى عن خبرها ؛ وكذا ما الحجازية ؛ وبعد «غير » يجر بالإضافة ، و « غير » هى المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ؛ ومن النفى بما قوله :

١٣٦ — خَلِيلَىَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِىَ أَنْتُمَا   إِذَا لَمْ تَكُونَا لِى عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

« عن آلهتى » بأجنبي ، وهو « أنت » ؛ إذ المبتدأ أجنبي بالنسبة للخبر ، لأنه لاعمل للخبر فيه على الراجح ، ولا يلزم على جعل « أنت » فاعلا شيء من ذلك ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى عامله غير أجنبي؛ لأن راغب حينئذ عامل فى أنت ، ومثلهما قول الشاعر : ٭ خليلىّ ماواف . . إلخ ٭ وسيأتى مشروحا بعد هذا ؛ وقال ابن قاسم : « إن مثل هذا البيت فى الردّ على من أنكر وقوع الفاعل المغنى عن الخبر ضميرا قول الآخر :

فَمَا بَاسِطٌ خَيْرًا وَلاَ دَافِعٌ أَذًى   عَنِ النَّاسِ إلاَّ أَنْتُمُ آلَ دَارِمِ

واعترضه الدمامينى بأن الفصل فى مثل هذا الموضع واجب ، ونقول : إن وجوب الفصل إنما هو بالنظر إلى الضمير المتصل ، ولا يمكن أن يدّعى مدّع امتناع وضع الاسم الظاهر فى هذا الموضع

١٣٦ — وهذا الشاهد أيضا مما لم يتيسر لنا الوقوف على قائله

اللغة : « واف » اسم فاعل من « وفى » بتخفيف الفاء — إذا أكمل « عهدى » العهد بين الرجلين : توثق مابينهما ، وفى الأساس : عهد إليه — وبابه فهم — واستعهد منه ، إذا وصاه وشرط عليه « أقاطع » أهجر ، وأترك مودّته

المعنى — يقول لصديقيه : إنكما إذا لم تكونا لى على أعدائى وتقاطعا من أقاطع من الناس من أجلى ؛ فإنكما لم تفيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد ؛ لأن من علامة الصدق فى المحبة أن يكون الصديق لصديق صديقه صديقا ولعدوّ صديقه عدوّا

الإعراب : « خليلى » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، وهو مضاف لياء المتكلم « ما » نافية «واف» مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «بعهدى» متعلق بواف ، وياء المتكلم مضاف إليه «أنتما» فاعل بواف سدّ مسدّ

ومن النفي بغير قوله :

١٣٧ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـــوَ وَلَا تَغْـــتَرِرْ بِعَارِضِ سَلِمِ

خبره « إذا » ظرف للزمان المستقبل « لم » نافية جازمة « تكونا » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، والألف ضمير الاثنين اسمه « لى » جار ومجرور متعلق بقوله « تكونا » واللام للتعليل « على من » متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص ، وجملة « أقاطع » من الفعل المضارع وفاعله المستتر لامحل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلا بعلى

الشاهد فيه : قوله « ماواف . . . أنتما » حيث سدّ الفاعل — وهو الضمير البارز المنفصل الذى هو أنتما — مسدّ خبر المبتدإ — وهو واف — لكون المبتدإ وصفا معتمدا على النفى ، وفيه الردّ على من أنكر أن يكون الفاعل الذى يسدّ مسدّ الخبر ضميرا منفصلا ، ولا يجوز ههنا أن يكون الوصف خبرا مقدما والضمير مبتدأ مؤخرا ؛ لاختلافهما إفرادا وتثنية ، فلم يبق إلا ماذهبنا إليه

قال ابن هشام : « وقوله تعالى : (أراغب أنت عن آلهتى) وقول الشاعر :

☆ خليلى ماواف بعهدى أنتما ☆ مما يقطع به على بطلان قول من ذهب إلى امتناع أن يرفع الوصف المكتفى بفاعل ضميرا منفصلا ؛ وذلك لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدّى فى البيت إلى الإخبار بالواحد عن المثنى ، وفى الآية إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى » اهـ

وقال الدمامينى رحمه الله : « وقد أجيب عن الأوّل بأنه يجوز أن يكون « أنتما » مبتدأ وخبره الجملة الشرطية مع جواب الشرط المحذوف المدلول عليه بقوله ماواف بعهدى ، والتقدير : أنتما ياخليلى إذا لم تكونا لى على من أقاطع فما أحد واف بعهدى » اهـ ، أى : فتكون « ما » نافية ، و « واف » مبتدأ ، وقوله « بعهدى » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و « أنتما » مبتدأ ، والجملة بعده خبر مع ماذكره . وهذا تكلف وإطالة فى التقديرات

ثم قال : « ويجاب عن الآية بأن قوله تعالى « عن آلهتى » لايتعلق بقوله راغب المذكور فى الآية ، وإنما يتعلق بمحذوف مماثل ، والتقدير : أراغب أنت راغب عن آلهتى » اهـ بإيضاح ، وهو تكلف أيضا

١٣٧ — وهذا الشاهد أيضا لم نقف على اسم قائله

اللغة : « لاه » اسم فاعل من قولهم : لها يلهو ، إذا ترك وسلا وروّح عن نفسه بما لاتقتضيه الحكمة ، وبابه مثل قعد فى لسان أهل نجد ، ومثل تعب فى لسان أهل العالية ، والمراد هنا لازم معناه وهو الغفلة « اطرح » بتشديد الطاء ، على مثال افتعل من طرحه ؛ فإحدى الطاءين فاء الكلمة والثانية منقلبة عن تاء الافتعال — ومعناه اترك « سلم » بكسر السين ، وفتحها أيضا — أى : صلح وموادعة ، وإضافة « عارض » إليه من إضافة الصفة للموصوف ، أى : بسلم عارض ، أى : طارىء حادث

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل هم يتربصون بك الدوائر ، ويهتبلون فيك

... ...

الفرص؛ فلا تركن إلى الغفلة ، ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال ؛ فإنهم يخادعونك بذلك؛ ليأخذوا أهبتهم ، ويستعدّوا لمنازلتك

الإعراب : « غير » مبتدأ « لاه » مضاف إليه « عداك » فاعل بلاه ، سدّ مسدّ خبر المبتدأ ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وإعراب الباقي ظاهر

الشاهد فيه : قوله « غير لاه عداك » حيث سدّ الفاعل — وهو قوله « عداك » — مسدّ خبر المبتدأ — وهو قوله « غير » — لكون المبتدأ مضافا إلى الوصف الذي يرفع فاعلا يغني عن الخبر ، والمبتدأ هنا دالّ على النفي

فإن قلت : فكيف يغني الفاعل عن خبر المبتدأ مع أن المبتدأ ليس وصفا ؟

قلت : للعلماء في ذلك ثلاثة تخريجات :

أحدها : — وهو أحسنها ، وذهب إليه المحقق الرضي ، تبعا لملك النحاة الحسن بن أبي نزار ، ولابن الشجري — أنه لما كانت كلمة « غير » تدل على مخالفة ما بعدها لما قبلها ، وجرت من أجل ذلك مجرى حرف النفي ، وكانت مضافة إلى الوصف الذي من شأنه أن يكتفي بمرفوعه ، وقد علم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ؛ بدليل اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث ، والبناء ، ونحو ذلك مما ستعرفه في باب الإضافة ،فلما كان هذا هكذا جعل قوله «غير لاه عداك » بمنزلة أن تقول « ما لاه عداك »

الثاني : — وهو توجيه ابن جني ، وتبعه عليه ابن الحاجب — أن كلمة « غير » ليست مبتدأ كما ذكرنا ، وإنما هي خبر مقدّم والوصف مضاف إليه ، والمرفوع الذي ندعي أنه فاعل هو عندهما مبتدأ مؤخر ، فحاصل التقدير عندهما « عداك غير لاه » وذلك من الخطأ بحيث لا يخفى ؛ فإن المبتدأ على زعمهما جمع ، فكيف يخبر عنه بالمفرد ؟ وأنت خبير بأنهما قد أرادا التخلص من أيسر الأمور وأهونها فوقعا في أمر لا يذهب إليه أحد ؛ فإن مطابقة المبتدأ للخبر مما أجمعوا على لزومه في غير ما استثنوه بالإجماع أيضا ، وهذا يخرج به الشاهد عما جيء به ههنا له

الثالث : — وهو توجيه ابن الخشاب — أن كلمة « غير » ليست مبتدأ كما ذهب إليه ، وليست خبرا مبتدؤه المرفوع بعده كما ذهب إليه ابن جني ، وإنما هي خبر لمبتدإ محذوف ، وتقدير الكلام عنده : أنت غير لاه عداك ، وفيه تكلف ، وذلك لأن الأصل عدم الحذف ، وكل تخريج لا يحوج إلى ادّعاء مقدّر لم يذكر في الكلام فهو أولى بالرعاية من التخريج الذي يحوج إليه ، وهذا أيضا يخرج البيت عما سيق له

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرنا قول أبي الطيب المتنبي يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَّزْتَ سَبْقًا غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ العِرَابُ

وقوله :

١٣٨ — غَـيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ   يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام (نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ) وهو قليل جدا ، خلافا للأخفش والكوفيين ، ولا حجة فى قوله :

١٣٨ — البيت لأبى نواس الحسن بن هانئ الحكمى ، و بعده قوله :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتًى   عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ المِحَنِ

والحسن بن هانئ من شعراء الدولة العباسية مدح الرشيد والأمين ؛ فهو ممن لايحتج بقوله ، وإنما ذكر الشارح هذا البيت للتمثيل

اللغة : « مأسوف » اسم مفعول من الأسف ، وهوالحزن ، وبابه طرب ، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل الميسور والمعسور بمعنى اليسر والعسر ، ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف فى بيان الشاهد منشأ هذا القول وردّه

المعنى : إنه لاينبغى لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم ، وأحزان تأتى من ورائها أحزان

الإعراب : « غير » مبتدأ « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار ومجرور متعلق بمأسوف على أنه نائب فاعل له أغنى عن خبر المبتدأ — الذى هو غير — لكون المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، وجملة « ينقضى » مع فاعله المستتر فيه فى محل جرّ صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بينقضى « والحزن » معطوف على الهم

الشاهد فيه : قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أغنى النائب عن الفاعل — وهو قوله « على زمن » — عن خبر المبتدأ — الذى هوقوله « غير » — لكونه مضافا إلى وصف يكتفى بالمرفوع عن الخبر ، مع أن المبتدأ دال على النفى

وخرّجه ابن جنى على أن « غير » خبر للمجرور بعن — وهو زمن — وزعم أن أصل الكلام « زمن ينقضى بالهمّ والحزن غير مأسوف عليه » فقدم « غير » وما بعدها ، وحذف الموصوف — وهو « زمن » — وأبقى صفته ، فصار الكلام «غير مأسوف عليه ينقضى بالهمّ والحزن » ولزم أن يعود الضمير المجرور بعلى على غير مذكور ؛ فوضع الظاهر مكانه ، وفيه من التكلف والدعاوى المخالفة للظاهر مالايسوغ ارتكابه

وزعم ابن الخشاب أن «غير » خبر مبتدإ محذوف ، والتقدير : « أنا غير مأسوف ... إلخ » ولذلك اضطر إلى أن يذهب إلى أن « مأسوف » مصدر أريد به اسم الفاعل : أى أنا غير آسف ، وأنت ترى آثار التكلف ظاهرة عليه ؛ لما يلزم عليه من ادّعاء استعمال صيغة اسم المفعول فى معنى المصدر ، وهو مما اختلف العلماء فى ثبوته ، وعدم الاكتفاء بذلك حتى يضم إليه أمرا آخر ، وهو أن يكون هذا المصدر مرادا منه اسم الفاعل

١٣٩ — خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَتَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

١٣٩ — نسب العلماء هذا البيت لرجل من طيء ، ولم يعينوه

اللغة : « خبير » اسم فاعل ، مأخوذ من الخبرة ، وهى العلم بالشىء ومعرفته « بنولهب » بكسر فسكون — جماعة من بنى نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم ، قال فى اللسان : «و بنو لهب : قوم من الأزد ، ولهب : قبيلة من اليمن فيها عيافة وزجر ، وفى المحكم : لهب : قبيلة زعموا أنها أعيف العرب » اهـ « ملغيا » اسم فاعل ، مأخوذ من الإلغاء ، وهو الإهمال ، والعيافة : زجر الطير ، وهى : أن تعتبر بأسمائها وأصواتها ومساقطها وأنوائها ، وتتفاءل بذلك : فتتشاءم وتتطير ، أو تسعد وتهنأ

المعنى : إن بنى لهب جدّ عليمين بالزجر والعيافة ، فاذا قال لك قائل منهم شيئا فلا تهمل مقالته ولا تلغ مايذكره لك ؛ وفى ضد هذا المعنى يقول لبيد بن ربيعة العامرى :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِى الطَّوَارِقُ بِالْحَصَى وَلاَ زَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا ٱللهُ صَانِعُ

وقول الكميت بن زيد الأسدى :

وَلاَ أَنَا مِمَّنْ يَزْجُرُ الطَّيْرَ هَمُّهُ أَصَاحَ غُرَابٌ أَم تَعَرَّضَ ثَعْلَبُ

وَلاَ السَّانِحَاتُ الْبَارِحَاتُ عَشِيَّةً أَمَرَّ سَلِيمُ الْقَرْنِ أَمْ مَرَّ أَعْضَبُ

الإعراب : « خبير » مبتدأ ، والذى سوّغ الابتداء به ، وهو نكرة ، أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعل لخبير أغنى عن الخبر ، وستعرف ما فى هذا الإعراب « مقالة » مفعول به لقوله ملغيا « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة « مرّت » من الفعل والفاعل المستتر فيه العائد على الطير لامحل لها من الإعراب تفسيرية

الشاهد فيه : استشهد الكوفيون والأخفش من البصريين ومن رأى رأيهم من العلماء كابن مالك ؛ بهذا البيت ، على أنه لايشترط فى اكتفاء الوصف المبتدأ بمرفوعه عن الخبر أن يتقدمه نفى أواستفهام ، واحتجوا بهذا البيت ، وهو يخالف ماذهب إليه جمهرة البصريين ، وجريا على الاحتجاج بهذا البيت جعلنا كما جعل الكوفيون ومن معهم قوله « خبير » مبتدأ ، وقوله « بنو لهب » فاعلا أغنى عن الخبر ، كما ذكرناه فى الإعراب ، والبصريون يمنعون ذلك ، و يذهبون إلى أن قوله « خبير » خبر مقدّم ، وقوله « بنو لهب » مبتدأ مؤخر ؛ وهو الراجح الذى ينصره الدليل

فإن قلت : فكيف يكون هذا مع أن خبيرا مفرد و بنو لهب جمع ، ولا يجوز أن يخبر بالمفرد عن الجمع ؛ لأن من شرط المبتدأ مع خبره أن يكونا متطابقين : إفرادا ، وتثنية ، وجمعا ؟ !

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إنه ليس كل مفرد يمتنع أن يخبر به عن الجمع ، بل بعض المفردات يصح أن تقع أخبارا عن مبتدآت هى جموع : من ذلك المصدر ، أفلست تقول : « محمد

لجواز كون الوصف خبرا مقدما ، على حَدِّ « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ » وقوله :

١٤٠ — * هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِى لَمْ يَشِبِ *

عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل » ومثله رضا ، وصوم ، وفطر ، وما أشبهه ؛ وأنت إذا قلت ذلك لم ينكر عليك منكر ، وإذا ثبت هذا بطل عموم قولكم « إنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع » ثم إنا بعد هذا ندّعى أن قوله « خبير » فى البيت من المفردات التى يصح الإخبار بها عن الجمع ؛ من جهة أنه على وزان فعيل ، وفعيل من أوزان المصادر كالذميل والصهيل ، وقد علمت أن المصدر يخبر به عن الواحد والجمع بلفظ واحد ؛ فيعطى ما هو على زنة المصدر حكم المصدر ، وقد ورد كثيرا الإخبار بهذا البناء عن الجمع والمؤنث بلفظ الواحد المذكر : من ذلك قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ) أى : مظاهرون ، أى : معينون ومساعدون ، ومن ذلك قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) وقول الشاعر :

فَلَوْ أَنْكِ فِى يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِى ... طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وقول الآخر :

نَصَبْنَ الْهَوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا ... بِأَعْيُنِ أَعْدَاءٍ ، وَهُنَّ صَدِيقُ

وقول الآخر :

لَعَمْرِى لَئِنْ كُنْتُمْ عَلَى النَّأْىِ وَالنَّوَى ... بِكُمْ مِثْلُ مَا بِى إِنَّكُمْ لَصَدِيقُ

وأنشد أبو زيد والأصمعى لقعنب ابن أم صاحب :

مَا بَالُ قَوْمٍ صَدِيقٍ ثُمَّ لَيْسَ لَهُمْ ... دِينٌ ، وَلَيْسَ لَهُمْ عَقْلٌ إِذَا ائْتُمِنُوا

فوصف به الجمع ، والوصف أخو الخبر ؛ إذ ليس الخبر إلا وصفا للمبتدأ ، وكل ذلك يدلّ على ما أسلفناه ، ويؤيد ما ذهب إليه البصريون من أنه لا حجة فى هذا البيت الذى ساقه الكوفيون شاهدا لما زعموه

ولعلّ من دواعى تجويز الكوفيين أن يرفع الوصف فاعله المكتفى به من غير اعتماد ؛ أنهم لا يجيزون تقدّم الخبر على المبتدإ مطلقا ، وستأتى هذه المسألة مشروحة فى تعليقاتنا على شواهد هذا الباب إن شاء الله

ومثل بيت الشاهد فى الاستشهاد للكوفيين وردّه قول زهير بن مسعود الضبى :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ... إِذَا الدَّاعِى الْمُثَوِّبُ قَالَ : يَالَا

١٤٠ — لم أقف لهذا الشاهد على تكملة ، ولا رأيت أحدا من العلماء نسبه إلى قائل معين

اللغة : « صديق » هو المصادق لك الذى يصفيك وداده ، ويقال بهذا اللفظ للواحد والجمع

... ...

والمؤنث ، وفى التنزيل : (فما لنا من شافعين ولا صديق حميم) فاستعمله جمعا ، ألا تراه عطفه على الجمع ، «ونقل الجوهرى أنه يقال للواحدة : صديقة ؛ بالهاء ، وكونها بالهاء هو القياس ، لكن الاستعمال الفاشى على خلافه» اه من شرح القاموس بتصرف . و بيانه أن فعيلا بمعنى فاعل ليس مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ فقياسه أن يقال للمذكر بغير تاء ، وتزاد عليه التاء إذا أردت المؤنث ، تقول : هذا رجل رضىّ البال ، وهذه امرأة رضية البال ؛ وصديق معناه معنى الفاعل ؛ فكان حقه أن يجىء بالتاء للمؤنث ، لكنا وجدناهم يصفون الأنثى بهذه الكلمة من غير تاء ، و يخبرون بها عنها من غير تاء ، كما ذكرنا من الشواهد فى شرح الشاهد السابق ، والسر فى الخروج عن القياس فى هذا اللفظ أنهم حملوه على عدوّ ، وعدوّ يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث المفرد والمثنى والجمع ، نحو قوله تعالى : (فإنهم عدوّ لى إلا ربّ العالمين) وقوله جلّ ذكره : (وهم لكم عدوّ) وقوله تعالت كلمته : (فإن كان من قوم عدوّ لكم) وقوله : (كانوا لكم عدوّا مبينا) وإنما كان عدوّ بلفظ واحد لأن فعولا إذا كان بمعنى فاعل كان كذلك ، مثل رجل صبور ، و إنما حمل صديق على عدوّ لأنه ضدّه ، وهم يحملون الشىء على ضدّه كما يحملونه على نظيره ؛ ومن فروع حمل الشىء على ضدّه أنهم جمعوا عجفاء وأعجف على عجاف ، نحو قوله تعالى : (يأكلهنّ سبع عجاف) مع أن قياس أفعل وفعلاء أن يجمعا على فعل ، مثل أحمر وحمراء وحمر ، ولكنه لما كان السمين والسمينة ضدّ الأعجف والعجفاء ، والسمين والسمينة يجمعان قياسا على سمان ، مثل ظريف وظراف وكريم وكرام ؛ حمل الأعجف على السمين ؛ فجمع جمعه ، ومن فروعه أيضا أنهم عدّوا رضى بعلى فى نحو قول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ   لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

وقياسه أن يعدى بعن ، كما فى قوله تعالى : (رضى الله عنهم ورضوا عنه) وقوله : (لقد رضى الله عن المؤمنين) و إنما عدّوه بعلى حملا له على سخط الذى هو ضدّه ؛ ومن ذلك « نسى » علقوها عن العمل بالاستفهام فى نحو قول الشاعر :

وَمَنْ أَنْتُمُ إِنَّا نَسِينَا مَنَ أَنْتُمُ   وَرِيحُكُمُ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ

مع أن المعروف المتقرر عندهم أنّ التعليق خاص بأفعال القلوب ، وليس « نسى» منها ، ولكنهم حملوا نسى على علم ؛ فعلقوا الأوّل كما علقوا الثانى عن العمل فى قول لبيد :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي   إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

وهكذا مما لا يحصى ، ومما تجده أصلا مقررا فى كتاب سيبويه ، و بخاصة فى باب أوزان المصادر والصفات

المعنى : إن الغانيات يصادقن الفتيان ، و يألفن الشبان ، فإذا لاح الشيب بعارضك فلا تطمع فى مودّتهنّ ، ولا تحدث نفسك بالقرب منهنّ ، ومثله فى المعنى قول علقمة بن عبدة :

(وَالثَّانِ مُبْتَدًا) مؤخر (وَذَا الْوَصْفُ) المذكور (خَبَرْ) عنه مقدم (إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ) وهو التثنية والجمع (طِبْقاً اسْتَقَرّْ) أى : استقرَّ الوصف مطابقا للمرفوع بعده ، نحو « أقائمان الزيدان » ، و« أقائمون الزيدن » ولا يجوز أن يكون الوصف فى هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر ، إلا على لغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، فإن تطابقا فى الإفراد جاز الأمران ، نحو « أقائم زيد » ، و « ما ذاهبة هند »

(وَرَفَعُوا) أى : العربُ (مُبْتَدَأً بِالْاُبْتِدَا) وهو : الاهتمام بالأسم وجعله مقدَّمًا ليسند إليه ، فهو أمر معنوى (كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا) وحده ، قال سيبويه : فأما الذى بُنى عليه شىء هوهو فإنَّ المبنىَّ عليه يرتفع به ، كما ارتفعهو بالابتداء . وقيل: رافع الجزءين هوالابتداء ؛ لأنه اقتضاهما ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه فى « كأنَّ » لما اقتضى مُشَبَّهاً ومشبها به كانت عاملة فيهما . وضعف بأن أقوى العوامل لايعمل رفعين بدون إتباع ، فما ليس أقوى أولى أن لايعمل ذلك . وذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع للمبتدأ ، وهما رافعان للخبر ، وهو قول بما لانظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان ، وهذا الخلاف لفظى

(وَالْخَبرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، بدلالة المقام والتمثيل بقوله

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي خَبِيرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَبِيبُ
إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَلَيْسَ لَهُ فِي وُدِّهِنَّ نَصِيبُ
يُرِدْنَ ثَرَاءَ الْمَالِ حَيْثُ عَلِمْنَهُ وَشَرْخُ الشَّبَابِ عِنْدَهُنَّ عَجِيبُ

الإعراب : « هنّ » ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر « للذى » متعلق بصديق « يشب » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى « الذى » ، والجملة لا محل لها صلة

الشاهد فيه : قوله « هنّ صديق » حيث أخبر بالمفرد ــ وهو قوله «صديق» ــ عن الجمع ــ وهو قوله « هنّ » ــ لكون المفرد على مثال فعيل الذى أصله أن يكون مصدرا كالرحيل والنعيب ، وهو هنا بمعنى اسم الفاعل ، لكنه لما كان على صورة المصدر أعطى حكمه ، وقد ذكرنا لك الكثير من شواهد هذه المسألة فى شرح الشاهد السابق والذى قبله

هذا ، وقد ذكر العلامة الرضى فى شرح الشافية أنه جاء شىء من فعيل بمعنى فاعل مستويا فيه الذكر والأنثى ، حملا على فعيل بمعنى مفعول ، وذلك كجدير ، وسديس ، وريح خريق ، ورحمة الله قريب ، والأصل فيه ماذكرنا

(كَاللهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِى شَاهِدَهْ) فلا يرد الفاعل ونحوه

(وَمُفْرَدًا يَأْتِي) الخبر، وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ماليس بجملة ، كَبَرّ ، وشاهدة (وَيَأْتِي جُمْلَهْ) وهى فعل مع فاعله ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، و « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » ، أو مبتدأ مع خبره ، نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » ويشترط فى الجملة أن تكون (حَاوِيَةً مَعْنَى) المبتدأ (الَّذِى سِيقَتْ) خبرا (لَهْ) ليحصل الربط

وذلك بأن يكون فيها ضميره[1] : لفظا كما مُثّل، أو نية ، نحو « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ »

---

(١) إذا كان الرابط من جملة الخبر ضميرا ؛ فقد يكون هـذا الضمير مرفوعا ، وقد يكون منصوبا ، وقد يكون مجرورا

فإذا كان مرفوعا فقد يكون مبتدأ ، نحو قولك : محمد هو القائم ، بناء على بعض المذاهب ، وقد يكون فاعلا ، نحو قولك : محمد ضرب غلامه ، ونحو قولك : المحمدان يقومان ، ونحو قولك : المخلصون يقومون بواجباتهم ؛ وقد يكون نائب فاعل ، نحو قولك : محمد قتل ظلما ، ونحو قولك : المحمدان يحرمان الخير بظلمهما ؛ وقد يكون اسما لـكان أو إحدى أخواتها ، نحو قولك : إبراهيم كان معنا أمس ؛ ونحو ذلك

و إذا كان منصوبا فقد يكون ناصبه فعلا ، نحو قولك : محمد ضربه خالد ، وقد يكون ناصبه وصفا ، نحو قولك : محمد أنا الضاربه، وقد يكون ناصبه حرفا ، نحو قولك : محمد إنه رجل فاضل

و إذا كان مجرورا فقد يكون مجرورا بحرف جر ، نحو قولك : محمد أخذت عنه الأدب ، وقد يكون مجرورا بالإضافة ، نحو قولك : محمد أبوه عالم

ومتى علمت هذا التفصيل فاعلم أن العلماء قد اختلفوا فى جواز حذف الضمير الذى يربط جملة الخبر بالمبتدأ

فذهب سيبويه رحمه الله تعالى إلى أنه لا يجوز حذف الضمير الرابط مطلقا ، سواء أكان مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا

وقد ردّ العلماء ذلك عليه ، وأجازوا حذفه ، واستدلوا على ماذهبوا إليه بورود مثله فى فصيح الـكلام ؛ من ذلك قوله تعالى : (ولمن صبر وغفر إنّ ذلك لمن عزم الأمور) فإن جملة « إنّ ذلك لمن عزم الأمور » خبر عن المبتـدإ الذى هو « من » الموصولة ، والتقدير : إنّ ذلك منه ـ إلخ

ولمدّع أن يدعى أنّ هذه الآية ليست مما حذف فيها الرابط ، بل الرابط هو اسم الإشارة ، وهو عائد على الصبر والغفران اللذين يدلّ عليهما قوله سبحانه « صبر وغفر » وكأنه قيل : الذى صبر وغفر إنّ صبره وغفرانه لمن عزم الأمور

وذهب الفراء إلى أنّ العائد المنصوب يجوز حذفه ، بشرط أن يكون المبتـدأ لفظ « كل »

أى : منوان منه ، أوخلف عن ضميره ، كقولها « زَوْجِى الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَب ، وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبِ » ، قيل : أل عوض عن الضمير ، والأصل : مَسُّه مسُّ أرنب وريحُهُ ريحُ زَرْنَب ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين ، وجعلوا منه « وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى » أى : مأواه ، والصحيح أن الضمير محذوف ، أى المسُّ له أو منه ، وهى المأوى له ، وإلاَّ لزم جواز نحو « زَيْدٌ الْأَبُ قَائِمٌ » وهو فاسد

أو كان فيها إشارة إليه ، نحو « وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ »

أو إعادته بلفظه ، نحو « الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » قال أبو الحسن : أو بمعناه ، نحو « زَيْدٌ جَاءَنِى أَبُو عَبْدِ اللهِ » إذا كان « أبو عبد الله » كنية له

أو كان فيها عموم يشمله ، نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » وقوله :

١٤١ — * فَأَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمْ *

وأن يكون ناصبه فعلا ، نحو قوله تعالى : (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى) فى قراءة من رفع « كل » ، وتقديره : وكل وعده الله الحسنى ؛ ومثله قول أبى النجم العجلى :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِى عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فى رواية من رفع « كله » ، وتقديره : كله لم أصنعه ؛ فكله : مبتدأ ، وجملة « لم أصنع » خبره ، وقد حذف منها الرابط كما رأيت تقديره ، ومثله قول الشاعر :

ثَلاَثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً فَأَخْزَى اللهُ رَابِعَةً تَعُودُ

فكلهنّ : مبتدأ ، وجملة « قتلت عمدا » خبره ، والرابط محذوف ، وتقديره : كلهن قتلته عمدا

وذهب المحقق الرضى والأستاذ ابن مالك إلى جواز حذف العائد المجرور ، بثلاثة شروط : الأوّل : أن يكون الجار حرفا دالا على التبعيض ، وأن يكون الخبر جملة اسمية ، وأن يكون المبتدأ فى الجملة الاسمية المخبر بها بعض المبتدأ الأوّل ، ودليلهما على ذلك مجيئه عن العرب فى كلام لا ضرورة فيه ، نحو قولهم : البر الكر بستين ، وقولهم : السمن منوان بدرهم ، وقولها : زوجى المس مس أرنب والريح ريح زرنب ، وتقدير الكلام عندهما : البر الكر منه بستين ، والسمن منوان منه بدرهم ، وزوجى المس منه ، وحملا عليه قوله تعالى : (ولمن صبر وغفر إنّ ذلك لمن عزم الأمور) أى : إن ذلك منه

١٤١ — هذا صدر بيت للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومى ، وعجزه :

* وَلَكِنَّ سَيْرًا فِى عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ *

... ...

وقبل هذا قوله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمُ قُمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ

اللغة : « قمدون » جمع قمد ــ بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل ــ وهو الطويل مطلقا ، وقيل : هو الطويل العنق الضخمه ، وقيل : القمد : الشديد الصلب القوى ، وباب فعله نصر « سودان » جمع سود الذى هو جمع أسود ، مأخوذ من السيادة ، كذا قال البغدادى « عراض » ــ بكسر العين المهملة ــ جمع عرض ــ بضم فسكون ــ وهو الناحية « المواكب » يروى بالواو ، وبالراء المهملة ؛ فأما الأوّل فهو جمع موكب ــ بفتح الميم وكسر الكاف ــ وهم الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة ، ويقال : أوكب ــ إذا لزمهم ، وأما الثانى فذكره البغدادى وفسره بنفس ما ذكرناه فى تفسير الأوّل

المعنى : يهجو بنى أسيد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون ؛ لذلك فضحتم قريشا بانتسابكم إليهم بسبب فراركم وتوليكم ، مع أن صوركم صور الشجعان أصحاب السيادة

الإعراب : « فأما » حرف شرط وتفصيل « القتال » مبتدأ « لا » نافية للجنس « قتال » اسم لا « لديكم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وجملة « لا » مع اسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » حرف استدراك ونصب ، واسمها محذوف ، وتقدير الكلام « ولكنكم سيرا ــ إلخ » وقوله « سيرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره « تسيرون سيرا » وجملة ذلك الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر لكن ، ولو جعلت قوله « سيرا » اسم لكن وخبرها محذوفا على أن يكون تقدير الكلام « ولكن لكم سيرا » لكان سائغا جائزا

الشاهد فيه : قوله « فأما القتال لا قتال لديكم » حيث أوقع جملة « لا » مع اسمها وخبرها خبرا عن المبتدأ ، مع أنه ليس فى هذه الجملة ضمير يعود على المبتدأ ولا اسم إشارة يرجع إليه ولا ذكر فيها المبتدأ بلفظه الأوّل ، وبعبارة أخرى : ليس فى جملة الخبر أحد الروابط الثلاثة المعروفة ، فلو كانت الروابط قاصرة على هذه الثلاثة لخلت جملة الخبر حينئذ من الرابط ، ولا سبيل إلى إجازة ذلك ؛ ومن أجل ذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أنه إذا كانت جملة الخبر عامة بحيث تشمل المبتدأ اكتفى بذلك العموم رابطا يربطها به ، وبيان ذلك فى البيت أنه قد علم أن « لا » النافية للجنس العاملة عمل « إن » تدل على أن النفى مستغرق لجميع أفراد اسمها ، ومن أفراد اسمها المنفية القتال الأوّل الذى هو المبتدأ المخبر عنه بجملة لا ؛ فجملة الخبر عامة بسبب لا

كذا قالوه ، وفيه نظر ؛ لاستلزامه جواز « زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ » ، و « خَالِدٌ لاَرَجُلَ فِي الدَّارِ » ، وهو غير جائز ، فالأولى أن يخرّج المثال على ماقاله أبوالحسن بناء على صحته ، وعلى أن « أل » فى فاعل « نِعْم » للعهد لا للجنس .

أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها : إما معطوفة بالفاء ، نحو « زيد مات عمرو فورثه » وقوله :

١٤٢ — وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَـاءُ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

ومثل هذا البيت قول ابن ميادة — وهو من أبيات سيبويه — (ج ١ ص ١٩٣) :

أَلاَلَيْتَ شِعْرِى هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا

أنشد سيبويه هذا البيت بنصب « فأما الصبر » على لغة الحجازيين على أنه مفعول له ، وقال : « وأما بنو تميم فيرفعون » ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب الصبر على المفعول له ، والتقدير : مهما ذكرت للصبر لى» ومن أجله فلا صبر لى ، ولو رفع بالابتداء لكان حسنا ، ويكون التقدير : فأما الصبر عنها فلا صبر اه ، والاستشهاد به ههنا على رواية الرفع

ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لاَ صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلٰكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيدًا ضَرِيرُهَا

قال ابن جنى فى بيت ابن ميادة: « قوله لاصبر بمنزلة قولهم: نعم الرجل زيد ، وذلك أن الصبر عنها بعض الصبر لاجميعه ، وقوله : فلا صبر ؛ نفى للجنس أجمع ؛ فدخل الصبر عنها — وهو البعض — فى جملة مانفى من الجنس ، كما أن زيدا بعض الرجال » اه

وقد ردّ الشارح ذلك بما لاتوافقه عليه ، لأن مادّعى لزومه على هذا المذهب غير موافق لما ذكروه ؛ فإنك ترى فى عامّة ماروبناه من الشواهد أن لفظ العام هو بعينه لفظ الخاص الواقع مبتدأ ؛ وإنما جاءه العموم من خارج عنه ، بخلاف ماذكره

واعلم أن فى شاهدنا وفى البيت الثانى الذى رويناه لك ضرورة حذف الفاء من تالى تلو « أما » الشرطية ، الذى هو جوابها ، وكان من حقه أن يقول : فأما القتال فلا قتال — إلخ ، ويقول : فأما الصدور فلا صدور لجعفر إلخ ، وستعرف ذلك : فى خاتمة هذا الباب ، وفى الكلام على « أما » إن شاء الله

١٤٢ — هذا البيت لذى الرمة — غيلان بن عقبة — من قصيدة له أوّلها :

أَدَارًا بِحُزْوَى ؛ هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَـاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

يَلُومُ عَلَى مَيٍّ خَلِيـلِي ، وَرُبَّمَا يَجُورُ إِذَا لاَمَ الشَّفِيقُ وَيَخْرَقُ

... ...

وَإِنْسَانُ عَيْنِي ... ... البيت ، و بعده :

وَلَوْ أَنَّ لُقْمَانَ الْحَكِيمَ تَعَرَّضَتْ لِعَيْنَيْهِ مَيٌّ سَافِراً كَادَ يَبْرَقُ

اللغة : « حزوى » بضم الحاء وسكون الزاى ـ موضع بنجد فى ديار تميم ، وقال الأزهرى : جبل من جبال الدهناء مررت به ، وقال محمد بن إدريس بن أبى حفصة : حزوى باليمامة وهى نخل بحذاء قرية بنى سدوس ، وقال أيضا : حزوى من الدهناء . اهـ ، وذو الرمة يكثر من ذكر حزوى فى شعره ، ومن ذلك قوله أيضا :

خَلِيلَيَّ عُوجَا مِنْ صُدُورِ الرَّوَاحِلِ بِجُمْهُورِ حُزْوَى فَابْكِيَا فِي الْمَنَازِلِ
لَعَلَّ انْحِدَارَ الدَّمْعِ يُعْقِبُ رَاحَةً إِلَى الْقَلْبِ ، أَوْيَشْفِي نَجِيَّ الْبَلَابِلِ

« هجت » أثرت « عبرة » دمعة « يرفضّ » قال فى اللسان « وارفضّ الدمع ارفضاضا وترفض ؛ سال وتفرق وتتابع سيلانه » اهـ ، وكل ماذهب متفرقا فهو مرفضّ « أو يترقرق » أى : يدور فى حملاق العين ولا ينزل ، وقيل : أن يجرى جريانا سهلا ، من قولهم : ترقرق السحاب « يخرق » مضارع خرق ـ من باب علم يعلم ـ ومعناه حمق وجهل ، أو اشتدّ ولم يرفق ، وتقول : خرق بالشىء ، إذا جهله ولم يحسن عمله « إنسان عينى » هو المثال ، وهو النقطة السوداء التى تبدو لامعة فى وسط السواد « يحسر » ينكشف ، و بابه ضرب « فيبدو » يظهر « يجم » يكثر « يبرق » مضارع برق ـ من باب علم ، و يأتى من باب نصر ـ ومعناه تحير ودهش فلم يبصر ، وفى التنزيل : « فإذا برق البصر » قرئ بكسر الراء على أنه من باب علم ، و بفتحها على أنه كنصر

الإعراب : « إنسان عينى » مبتدأ ، ومضاف إليه « يحسر الماء » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « تارة » منصوب على أنه مفعول مطلق ، ومثله مرّة وطورا « فيبدو » الفاء عاطفة ، يبدو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى « إنسان عينى » الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر « وتارات » معطوف على تارة « يجم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الماء ، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وتارات هو ـ أى إنسان عينى ـ يجم الماء « فيغرق » الفاء عاطفة ، يغرق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ضمير « إنسان عينى » الذى قدّرناه مبتدأ ، والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر

الشاهد فيه : قوله « و إنسان عينى يحسر الماء فيبدو . . . و يجم فيغرق » حيث وقعت جملة الخبر ـ وهى قوله « يحسر الماء » ، وقوله « يجم » ـ خالية من الضمير العائد إلى المبتدأ ـ وهو قوله « إنسان عينى » والضمير الذى قدّرناه مبتدأ فى إعراب البيت ـ اكتفاء بوجود الضمير الذى يعود للمبتدأ فى الجملة المعطوفة على جملة الخبر بالفاء ، وهذه الجملة المعطوفة هى قوله « فيبدو » وقوله « فيغرق » فإن الضمير المستتر فى « يبدو » عائد إلى « إنسان عينى » والضمير المستتر فى « يغرق »

قال هشام : أو الواو ، نحو « زَيْدٌ مَاتَتْ هِنْدٌ وَوَرِثَهَا » . وإما شرطا مدلولا على جوابه بالخبر ، نحو « زيد يقوم عمرو إن قام »

(وَإِنْ تَكُنْ) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ (إيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى * بِهَا) عن الرابط (كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى) فنطق : مبتدأ ، وجملة « الله حسبى » خبر عنه ، ولا رابط فيها ؛ لأنها نفس المبتدأ فى المعنى ؛ والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لاَ إِلٰهَ إلا اللهُ »

(وَ) الخبر (الْمُفْرَدُ الْجَامِدُ) منه (فَارِغٌ) من ضمير المبتدأ ، خلافا للكوفيين ، (وَإِنْ * يُشْتَقَّ) المفرد ، بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به ، كما صرح به فى شرح التسهيل (فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ) يرجع إلى المبتدأ ؛ والمشتق بالمعنى المذكور هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور ، فهى من الجوامد ، وهو اصطلاح

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : فى معنى المشتق ما أول به ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » أى : شجاع ، و « عمرو تميمىّ » أى : مُنْتَسِب إلى تميم ، و « بكر ذُو مَالٍ » أى : صاحب مال ، ففى هذه الأخبار ضمير المبتدأ

عائد إلى الضمير الواقع مبتدأ ، وإنما كان ذلك جائزا لأن الفاء للسببية ، فهى تعطف المسبب على السبب كما هنا ، فأشبهت الجملتان المعطوفة والمعطوف عليها من أجل ذلك جملتى الشرط والجزاء ، وأنت خبير بأنه يجوز أن تخلو إحداهما من الضمير العائد إلى المبتدإ اكتفاء بوجود هذا الضمير فى الجملة الأخرى ، فلو قلت : محمد إذا حضر علىّ أكرمه ، أو قلت : محمد إذا حضر سافر علىّ ؛ جاز التعبيران جميعا ، مع خلوّ جملة الشرط فى الأول وجملة الجواب فى الثانى من ضمير المبتدأ ، اكتفاء بوجوده فى إحداهما

وكان هشام يجيز ذلك مع واو العطف كما أجازه الجمهور مع فائه ، وذلك مبنى عنده على أن الواو لمطلق الجمع فى عطف الجمل كما هى فى عطف المفردات ، والجمهور على خلاف ذلك

وفى كلام الرضى مايفيد أن المدار على أن يكون بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها ارتباط واقتران ، ولا نظر إلى العاطف ، بل يجوز أن يكون العاطف « ثم » كما يجوز أن يكون الواو أو الفاء

الثانى : يتعين فى الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ، ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا ، فألف « قائمان » وواو « قائمون » من قولك : « الزيدان قائمان » ، و « الزيدون قائمون » ليستا بضميرين كما هما فى « يَقُومَان » و « يَقُومُون » ، بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا إعراب

(وَأَبْرِزَنْهُ) أى : الضميرَ المذكور (مُطْلَقَا) أى : و إن أُمِنَ اللبس (حَيْثُ تَلاَ) الخبر (مَا) أى : مبتدأً (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أى : معنى الخبر (لَهُ) أى : لذلك المبتدأ (مُحَصَّلاَ) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو : « زَيْدٌ عَمْرٌو ضارِبه هو » فضاربه : خبر عن عمرو ، ومعناه ـ وهو الضاربية ـ لزيد ، وبإبراز الضمير علم ذلك ، ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى ، ومثال ما أمن فيه اللبس « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » ، و « هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ » فيجب الإبراز أيضا ، لجريان الخبر على غير من هوله ، وقال الكوفيون : لايجب الإبراز حينئذ ، ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب ، واستدلوا لذلك بقوله :

١٤٣ ــ قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذٰلِكَ عَــدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

١٤٣ ــ لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل

« ذرا » بضم ففتح ـ جمع ذروة ، وهى أعلى الشىء ؛ فمن ضم ذال المفرد فالجمع مضمومها نحو مدية ومدى وقربة وقرب ، ومن كسر ذال المفرد فقياس الجمع كسرها أيضا ، نحو فرية وفرى ومرية ومرى وقربة وقرب ، وذروة المجد : أعلى خصاله وأرفع خلاله « بانوها » جمع بان ، وهو اسم فاعل من بنى البيت ونحوه يبنيه ، وجعله العينى فعلا ماضيا مسندا إلى ضمير القوم ، وفسره بقوله : « أى : بانوا ذرى المجد ، أى : زادوا عليها وتميزوا ، يقال : بانه يبونه و يبينه » انتهى « بكنه » كنه الشىء : حقيقته ووجهه ونهايته وغايته ، ولا يشتق منه فعل ، وقولهم اكتنهه ونحوه مولد « عدنان وقحطان » أراد جميع العرب ؛ لأنهم لايخرجون فى النسب عن أحدهما

الإعراب : « قومى » مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « ذرى » مبتدأ ثان « المجد » مضاف إليه « بانوها » خبر المبتدأ الثانى ، وها ضمير الذرى مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى القوم ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأوّل « قد » حرف تحقيق « علمت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلم «ذلك » اسم إشارة فى محل جر بالإضافة إلى كنه « عدنان » فاعل علمت « وقحطان » معطوف عليه

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : من الصور التى يتلو الخبر فيها ماليس معناه له أن يرفع ظاهرا ، نحو «زيد قائم أبوه» فالهاء فى « أبوه » هو الضمير الذى كان مستكنا فى « قائم » ، ولا ضمير فيه حينئذ ، لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا .

الشاهد فيه : قوله « قومى ذرى المجد بانوها » حيث استدلّ به للكوفيين ، على أن الضمير فى الخبر المشتق إذا جرى على غير من هو له وظهر المراد لم يلزم إبراز الضمير الذى يتحمله هذا الخبر ، وبيان ذلك ههنا أن قوله « بانوها » خبر عن قوله « ذرى المجد » فى اللفظ ، والواقع أن البانى ليس هو ذرى المجد ، وإنما هو القوم ، وذرى المجد مبنية ، فالوصف ـ وهو بانوها ـ جار على ماليس له ، ومع ذلك فإن الشاعر لم يبرز الضمير ، ارتكانا إلى وضوح المعنى وظهوره ، ولو أنه أبرزه لقال : قومى ذرا المجد بانوها هم ؛ فدلّ ذلك على ماذهب إليه الكوفيون

واعلم أن الخلاف بين الكوفيين والبصريين فى ذلك ليس خاصا بالخبر ، وإنما هو جار فى كل وصف جرى على غير من هو له ، سواء أكان خبرا أم نعتا أم حالا

قال ابن الأنبارى رحمه الله (الإنصاف ص ٣١) : « ذهب الكوفيون إلى أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : هند زيد ضاربته هى ، لايجب إبرازه ، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه ، وأجمعوا على أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لايجب إبرازه

واستدلّ الكوفيون بأن العرب قد جاء عنهم استعماله كذلك من غير إبراز ، وذلك نحو قول الشاعر :

وَإِنَّ امْرَأً أَسْرَى إِلَيْكِ وَدُونَهُ ... مِنَ الْأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ ... وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مُوَفَّقُ

فقد ترك إبراز الضمير ولو أبرزه لقال : لمحقوقة أنت ، وقال الآخر :

يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا ... كَمَا صَدِئَ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ

فأنت ترى أنه لم يبرز الضمير ، ولو أبرزه لقال : متقلديها هم » انتهى المقصود منه

وقد حاول البصريون أن يردّوا دلالة هذه الشواهد فتمحلوا تمحلات بعيدة ؛ من ذلك قولهم فى بيت الشاهد : إن قوله « ذرى المجد » ليس مرفوعا على الابتداء كما زعم الكوفيون ، وإنما هو منصوب على أنه مفعول لوصف محذوف يقع خبرا للمبتدأ الذى هو « قومى » ، ويكون قوله « بانوها » فى البيت بدلا من ذلك الوصف المحذوف ، والتقدير : قومى بانون ذرى المجد بانوها ، وأنت ترى ما فى هذا التوجيه من التكلف ؛ فالحق فى هذه المسألة مع الكوفيين الذين تؤيدهم النصوص الواردة عن العرب

الثانى : قد عرفت أنه لايجب الإبراز فى « زيد هند ضاربته » ، ولا « هند زيد ضاربها » ولا « زيد عمرو ضاربه » تريد الإخبار بضاربية عمرو ؛ لجريان الخبر على من هو له ، بل يتعين الاستتار فى هذا الأخير ، لما يلزم على الإبراز من إيهام ضاربية زيد

(وأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ) نحو « زيد عندك » (أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ) مع مجروره ، نحو « زيد فى الدار » (نَاوِينَ) متعلقهما ، إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا ، وانتقل الضمير الذى كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور ، وزعم السيرافى أنه حذف معه ، ولا ضمير فى واحد منهما ، وهو مردود بقوله :

١٤٤ — فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ ... فَإِنَّ فُؤَادِى عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

---

١٤٤ — نسب أبو حيان هذا البيت لكثير عزة ، وذكر له بيتا ثانيا ، وهو :

إِذَا قُلْتُ : هَذَا حِينُ أَسْلُو ؛ ذَكَرْتُهَا ... فَظَلَّتْ لَهَا نَفْسِى تَتُوقُ وَتَنْزِعُ

والصواب أن البيت من قصيدة لجميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وأولها :

أَهَاجَكَ أَمْ لاَ بِالْمَدَاخِلِ مَرْبَعُ ... وَدَارٌ بِأَجْرَاعِ الْغَدِيرَيْنِ بَلْقَعُ

وقبل البيت الشاهد قوله :

أَلاَ تَتَّقِينَ اللهَ فِيمَنْ قَتَلْتِهِ ... فَأَمْسَى إِلَيْكُمْ خَاشِعاً يَتَضَرَّعُ

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى ... ... البيت ، وبعده :

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينُ أَسْلُو وَأَجْتَرِى ... عَلَى هَجْرِهَا ظَلَّتْ لَهَا النَّفْسُ تَشْفَعُ

اللغة : « المداخل » بفتح الميم والدال المهملة وكسر الخاء — قال ياقوت : ثماد وعندها هضب ، وله سفوح ، وهو منطق بأرض بيضاء يشرف على الريان من شرقيه ، ويقال له : مداخل « مربع » هو منزل القوم فى زمن الربيع خاصة ، ويقولون : هذه مرابعنا ومصايفنا ، أى : حيث نرتبع ونصيف « أجراع » جمع جرع — بفتح كل من الجيم والراء — وهو الرملة المستوية التى لاتنبت شيئا ، ومثله الأجرع والجرعاء « بلقع » بفتحتين بينهما سكون — الأرض القفر التى لاشىء بها ، ومثله البلقعة بالتاء « جثمانى » قال ابن منظور : « التهذيب : الجثمان : بمنزلة الجسمان ، جامع لكل شىء ، تريد به جسمه وألواحه ، ويقال : ما أحسن جثمان الرجل وجسمانه ، أى : جسده ، قال الممزق العبدى :

وَقَدْ دَعَوْا لِى أَقْوَامًا وَقَدْ غَسَلُوا ... بِالسِّدْرِ وَالْمَاءِ جُثْمَانِى وَأَطْبَاقِى

... ...

الأزهرى : قال الأصمعى : الجثمان : الشخص ، والجسمان : الجسم ، قال بشر :

أَمُوناً كَدُكَّانِ الْعِبَادِيِّ فَوْقَهَا سَنَامٌ كَجُثْمَانِ الْبَنِيَّةِ أَتْلَعُ

يعنى بالبنية الكعبة ، وهو شخص وليس بجسد » انتهى ، وقوله « النفس تشفع » أى : تنظر

الإعراب : « فإن » الفاء عاطفة ، إن : شرطية « يك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة تخفيفا « جثمانى » اسم يك ، وياء المتكلم مضاف إليه « بأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك ، و « أرض » يروى منوّنا و يروى غير منوّن ؛ فمن رواه غير منوّن فقد جعله مضافا إلى « سواكم » ومن رواه منوّنا فقد جعل « سواكم » صفة على تقدير مضاف أى : بأرض سوى أرضكم « فإنّ » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « فؤادى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « عندك » ظرف متعلق بمحذوف خبر إن ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط « الدهر » منصوب على الظرفية « أجمع » توكيد للضمير المستكن فى الظرف

الشاهد فيه : قوله « أجمع » فإنه مرفوع ، بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة ، كما رأيت ، وهو من ألفاظ التوكيد ، وأنت تعلم أن التوكيد إذا كان مرفوعا فالمؤكد مرفوع ألبتة ، وإذا نظرت إلى الألفاظ السابقة على « أجمع » لم تجد فيها مايصلح أن يكون مؤكدا به ؛ فإن قوله « فؤادى » منصوب لأنه اسم إن ، وقوله « الدهر » منصوب على الظرفية ؛ فتعين أن يكون توكيدا لضمير الفؤاد المستتر فى « عندك » ، ودل ذلك على أن الضمير ينتقل من المتعلق عند حذفه إلى الظرف والجار والمجرور

و بيان هذا أن الظرف يتعلق بمحذوف خبر إن ، وهذا المحذوف فعل أو وصف ، فهو رافع لضمير مستتر فيه على أنه فاعل له ، وأصل الكلام قبل الحذف : فإن فؤادى كائن عندك أجمع ، فلما حذف « كائن » انتقل الضمير الذى كان مستترا فيه إلى الظرف

فإن قلت : فنحن نعلم أن اسم « إن » له محل رفع بدليل العطف عليه بالرفع بعد الخبر إجماعا وقبله على ما اختاره قوم ، فهلا جعلتم قوله «أجمع» توكيدا لاسم «إن» باعتبار محله هذا ؟

قلت : قال ابن هشام : « لايجوز ذلك ؛ لأن عامل الرفع ، وهو الابتداء ، قد زال بدخول إنّ التى تطلب نصب مابعدها» اهـ كلامه بإيضاح ، وأنت خبير بأنه لم يرفع الإشكال ، ولو قلت : إن قضية العطف بالرفع غير قضية التوكيد لكان وجها ، غير أن فى كلام المحقق الرضى مايفيد أن العطف وغيره من التوابع بمنزلة واحدة فى هذه المسألة ، وللمجيب أن يمنع مسألة العطف بالرفع على اسم إنّ ، و يدعى أن ماورد فيها من الشواهد ، سواء أكان العطف قبل مجىء الخبر أم بعده ، إنما هو من باب عطف الجمل لاعطف المفردات ، كما هو توجيه جماعة ، فإذا سلم ذلك صح الجواب

والمتعلق المنوىّ إما من قبيل المفرد ، وهو مافى (مَعْنَى كَائِنٍ) نحو ثابت ومستقر (أوِ) الجملة ، وهو مافى معنى (اسْتَقَرَّ) وثَبَتَ ، والمختار عند الناظم الأول .

قال فى شرح الكافية : وكونه اسْمَ فاعل أولى لوجهين :

أحدهما : أن تقدير اسم الفاعل لايحوج إلى تقدير آخر ، لأنه وافٍ بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع ، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم فاعل ؛ إذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ، والرفع المحكوم عليه به لايظهر إلا فى اسم الفاعل

الثانى : أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل ، وبعد « أمَّا » و « إذا » الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل ، نحو « أمَّا عندكَ فَزَيْدٌ » ، و « خَرَجْتُ فإذا فى الباب زيد » لأن أمّا وإذا الفجائية لايليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لااحتمال فيه ، ليجرى الباب على سَنَنٍ واحد

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون قوله « أجمع » توكيدا للضمير مع كونه محذوفا مع عامله ؟
قلت : المشهور أن التوكيد يتنافى مع الحذف ، فالقول إنه توكيد لمحذوف كالجمع بين أمرين بينهما المنافاة التامة ، نعم فى كلام سيبويه والخليل مايفيد أنه يجوز توكيد المحذوف ، وعلى هذا لايتم الاستدلال بالبيت ، ولا يرد به مذهب السيرافى

ومما يستدلّ به على تحمل الظرف للضمير قول الأحوص ولو أنه من غير هذا الباب :

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّــــلاَمُ

فإن قوله « ورحمة الله » معطوف على الضمير المستتر فى « عليك » العائد على لفظ « السلام » ؛ لأنه متقدم فى الرتبة وإن تأخر لفظا ، وأصل الكلام قبل كل عمل : السلام كائن عليك ورحمة الله ؛ فأخر المبتدأ ، وحذف متعلق الجار والمجرور ، ولو كان الضمير محذوفا مع عامله للزم العطف بدون معطوف عليه ، ولايجوز أن يكون معطوفا على « السلام » لأنّ المعطوف لايتقدّم على المعطوف عليه

فإن قلت : فالعطف بدون معطوف عليه وتقديم المعطوف ضرورتان من ضرائر الشعر ، وكذا العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون توكيد بالضمير المنفصل أو الفصل ، فلماذا تحملتم هذه الضرورة ولم تتحملوا واحدة من هاتين ؟

قلت : بين المسألتين فرق ؛ فإن العطف بلا فصل قد أجازه جماعة منهم الناظم ، وقد ورد فى الشعر والنثر كثيرا ، بخلاف تقدّم المعطوف ، وحذف المعطوف عليه

ثم قال : وهذا الذى دللت على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش ، هذا كلامه

ولك أن تقول : ماذكره من الوجهين لادلالة فيه ؛ لأن ماذكره فى الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثانى فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أمّا وإذا إنما هو لخصوص المحل ، كما أن وجوب كونه فعلا فى نحو « جَاءَ الَّذِى فِى الدَّارِ » ، و « كُلُّ رَجُلٍ فى الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ » كذلك ، لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ فى خبرها الفاء جملة . على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفرانى : هل يجوز « إذَا زَيْدًا ضربته » ؟ فقال : نعم ، فقال ابن جنى : يلزمك إيلاء « إذا » الفجائية الفعل ، ولا يليها إلا الأسماء ، فقال : لايلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ؛ ويقال مثله فى أمَّا ، فالمحذور ظهور الفعل بعدهما ، لاتقديره بعدهما ، لأنهم يغتفرون فى المقدَّرات مالا يغتفرون فى الملفوظات ، سلمنا أنه لايليهما الفعل ظاهرا ولا مقدرا ، لكن لانسلم أنه وليهما فيما نحن فيه ، إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أما فى الدار فزيد استقر ، وخرجت فاذا فى الباب زيد حصل

لا يقال : إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو فى نية التقديم ؛ إذ رتبة العامل قبل المعمول .
لأنا نقول : هذا المعمول ليس فى مركزه ؛ لكونه خبراً مقدماً ؛
وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ، ونسب لسيبويه أيضاً

﴿ تنبيه ﴾ إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً ، كما تقدم ، فإن كان استقراراً خاصاً نحو « زَيْدٌ جَالِسٌ عِنْدَكَ » أو « نَائِمٌ فِى الدَّارِ » وجب ذكره ؛ لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ

(وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا * عَنْ جُثَّةٍ) فلا يقال « زَيْدٌ اليَوْمَ » ؛ لعدم الفائدة (وَإِنْ يُفِدْ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فَأَخْبِرَا) كما فى قولهم : « الْهِلاَلُ اللَّيْلَةَ » ، و « والرُّطَبُ شَهْرَىْ ربيع » ، و « وَاليَوْمَ خَمْرٌ ، وَغَدًا أَمْرٌ » وقوله :

١٤٥ — * أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ *

---

١٤٥ — نسب قوم هذا البيت لرجل من بنى ضبة ، ولم يعينوه ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد قال شراحه : إنه لقيس بن حصين بن يزيد الحارثى ، كذا قال البغدادى ، وقد راجعت كتاب

... ...

سيبويه فوجدت البيت (ج ١ ص ٦٥) غير منسوب لقائل معين؛ لا فى أصل الكتاب ولا فى شواهد الأعلم، وقد روى جماعة بعد هذا البيت خمسة أبيات أخرى، وهى :

يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُـــونَهُ   أَرْبَابُهُ نَوْكَى فَلَا يَحْمُونَهُ

وَلَا يُلَاقُونَ طِعَانًا دُونَهُ   أَنَعَمَ الْأَبْنَـــاءِ تَحْسِبُونَهُ

* أَيْهَاتَ أَيْهَاتَ لِمَا تَرْجُونَهُ *

اللغة : « نعم » بفتح كل من النون والعـين ـ اسم جنس لفظه مفرد مثل حمل وجمل ومعناه جمع، ونظيره غنم وبقر، قال الفراء : وهو مفرد لايؤنث، يقال : هذا نعم وارد، وقال الهروى : النعم والأنعام يذكران ويؤنثان، قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) وقال جل شأنه : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا) فأعاد الضمير عليها مذكرا فى سورة النحل، وأعاده مؤنثا فى سورة المؤمنين . وقال الراغب : النعم مختص بالإبل، وتسميته بذلك لكون الإبل عندهم أعظم نعمة، لكن الأنعام تقال للإبل والبقر والغنم، ولا يقال لها أنعام حتى يكون فيها إبل « يلقحه » يقال : ألقح الفحل الناقة، إذا أحبلها « تنتجونه » تستولدونه، يريد أنهم قوم يكثرون من الغارة فيأخذون النياق وهى حوامل نهبا من أصحابها فتلد عندهم « نوكى » بفتح النون وسكون الواو ـ جمع أنوك، وهو الضعيف التدبير والعمل « يحمونه » يدفعون عنه ويمنعون من أراد انتهابه « أيهات أيهات » لغة فى هيهات، ويروى به قول جرير :

أَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ   كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ

المعنى : إنه لبعيد أن يدوم لكم هذا العمل؛ لأننا سنمنعكم منه وندفعكم عنه

الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام، كل : منصوب على الظرفية لإضافته للظرف، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم « عام » مضاف إليه « نعم » مبتدأ مؤخر « تحوونه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، والهاء مفعول به، والجملة فى محل رفع صفة لنعم

الشاهد فيه : قوله « أكل عام نعم » حيث وقع ظرف الزمان ـ وهو قوله « كل عام » ـ خبرا عن اسم من أسماء الذوات، لا من أسماء المعانى ـ وهو « نعم » ـ وقد اختلف العلماء فى توجيهه : فذهب جمهرتهم إلى أنه على تقدير مضاف محذوف وهو اسم معنى، وقدّر الرضى اسم المعنى بقوله : أكل عام حواية نعم، وقدّره ابن الناظم بقوله : أكل عام إحراز نعم، وتبعه الشارح، وقوم يقدّرونه : أكل عام نهب نعم، أوما أشبه ذلك؛ وذهب جماعة منهم المبرّد وشارح اللب إلى

أى : طلوع الهلال ، ووُجُود الرطب ، وشُرْبُ خمر ، وإحْرَازُ نَعَمٍ ؛ فالإخبار حينئذ باسم الزمان إنما هو عن مَعْنًى لا جُثَّة .

هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم الناظم فى تسهيله — إلى عدم تقدير مضاف ، نظراً إلى أن هذه الأشياء تشــبه المعنى ، لحدوثها وَقْتاً بعد وقت ، وهذا ألذى يقتضيه إطلاقه

(وَلاَ يَجُوزُ ٱلاُبْتِدَا بِالنَّــكِرَهْ * مَا لَمْ تُفِدْ) كما هو الغالب ، فإن أفادت جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبَّعُوها : فمن مُقِلٍّ مُخِلٍّ ، ومن مُــكْثِرٍ مُورِدٍ ما لا يصح ، أو مُعَدِّد لأمور متداخلة

وألذى يظهر أنحصار مقصود ما ذكروه فى ألذى سيذكر ، وذلك خمسة عشر أمرا :

الأول : أن يكون الخبر مختصاً : ظرفا ، أو مجروراً ، أو جملةً ، ويتقدم عليها (كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَه) و « فِى ٱلدَّارِ رَجُلٌ » و « قَصَدَكَ غُلاَمُهُ إِنْسَانٌ » قيل : ولا دخل للتقديم فى التسويغ ، وإنما هو لما فى التأخير من توهم الوصف

فإن فات الإختصاص نحو « عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ » و « لإِنْسَانٍ ثَوْبٌ » امتنع ، لعدم الفائدة

الثانى : أن تكون عامة : إما بنفسها ، كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو « مَنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ » ، و « مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ » ، ونحو « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » و « مَا عِنْدَكَ ؟ » أو بغيرها ، وهى

أنه ليس على تقدير مضاف ؛ لأن المبتدأ له تجدّد وحدوث فى كل عام ؛ فأشبه فى ذلك اسم المعنى ، قال الناظم فى التسهيل : « ولا يغنى ظرف زمان غالبا عن خــبر اسم عين ، مالم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت ، أو تنو إضافة معنى إليه ، أو يعم واسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص ؛ ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا » انتهى بحروفه

قال أبو رجاء : فأنت ترى أنه جعل لجواز الإخبار باسم الزمان عن اسم الذات ثلاثة أسباب ، ومثال الأوّل : الورد أيار ، والقمر الليلة ، والرطب شهرى ربيع ، ومثال الثانى : أكل يوم ثوب تلبسه ، أكل ساعة قائم يناديك ، أكل عام نعم تحوونه ، واليوم خمر . ومثال الثالث : نحن فى شهر ربيع ، ونحو : فى أى الفصول نحن ؟ وإذا تبينت هذا الكلام علمت أن إطلاق الشارح فى نسبة القول بعدم التقدير إلى الناظم غير سديد

الواقعة فى سياق استفهام أو نفى ، نحو « أَإِلٰهٌ مَعَ ٱللهِ ؟ » (وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ ، فَمَا خِلٌّ لَنَا) و « مَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ ٱللهِ » .

الثالث : أن تخصص بوصف : إما لفظاً ، نحو « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ » (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) ، أو تقديراً ، نحو « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » أى : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وقولهم « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أى : منه ، ومنه قولهم « شَرٌّ أَهَرَّ ذَانَابٍ » أى : شر عظيم ، أو مَعْنًى ، نحو « رُجَيْلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأنه فى معنى رجل صغير ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ لأن معناه شيء عظيم حَسَّنَ زيداً

فإن كان الوصف غير مخصص لم يجز ، نحو « رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاءَنِى » ؛ لعدم الفائدة

الرابع : أن تكون عاملة : إما رفعاً ، نحو « قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » إذا جوَّزْناه ، أو نصباً ، نحو « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » (وَرَغْبَةٌ فِى الْخَيْرِ خَيْرٌ) ، و « أَفْضَلُ مِنْكَ عِنْدَنَا » ؛ إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف ، أو جراً ، نحو « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ ٱللهُ » ، (وَعَمَلُ * بِرٍّ يَزِينُ) و « مِثْلُكَ لَا يَبْخَلُ » و « غَيْرُكَ لَا يَجُودُ »

الخامس : العطف ، بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به ، نحو « طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » ، أى : أَمْثَلُ من غيرهما ، ونحو « قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى » .

السادس : أن يراد بها الحقيقة ، نحو « رَجُلٌ خَيْرٌ مِنَ ٱمْرَأَةٍ » ومنه « تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ »

السابع : أن تكون فى معنى الفعل ، وهذا شامل لما يراد بها الدعاء ، نحو « سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ » و « وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ » ولما يراد بها التعجب ، نحو « عَجَبٌ لِزَيْدٍ » ، وقوله :

١٤٦ — عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِى   فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

---

١٤٦ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٦١) وقال قبل إنشاده : « وزعم يونس أن رؤبة كان ينشد هذا البيت رفعا ، وهو لرجل من مذحج » اهـ ، ونسبه بعض شارحى الكتاب لهنى بن أحمر الكنانى ، وكذلك نسبه الآمدى فى المؤتلف والمختلف ، ونسبه السيرافى لزرافة الباهلى ، ونسبه أبو محمد الأعرابى إلى عمرو بن الغوث بن طيء ، وقال البغدادى :

... ...

هو لضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم ، وكان يبرّ أمه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر عليه أخا له يقال له : جندب ، وقبل هذا البيت قوله :

هَلْ فِى الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَغْنَيْتُمُ ... وَأَمِنْتُمُ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ

وَإِذَا الشَّدَائِدُ بِالشَّدَائِدِ مَرَّةً ... أَشْجَتْكُمُ فَأَنَا الْمُحَبُّ الْأَقْرَبُ

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَا ... وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ

وَلِجُنْدَبٍ سَهْلُ الْبِلَادِ وَعَذْبُهَا ... وَلِىَ الْمِلَاحُ وَخَبْتُهُنَّ الْمُجْدِبُ

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً ... ... البيت ، و بعده :

هٰذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ ... لَا أُمَّ لِى إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

اللغة : « هل فى القضية » يروى فى مكان هذه العبارة « أمن السوية » والسوية : العدل ، وأصله التساوى « الأجنب » بالجيم والنون الموحدتين ــ البعيد ، ويروى فى مكانه « الأخيب » بخاء معجمة فياء مثناة ــ ومعناه الخائب « أشجتكم » أحزنتكم ، وأصله الشجى ، وهو الحزن ، وفعله المجرد من باب تعب « المحب » بفتح الحاء ــ اسم مفعول من أحب ــ بالهمزة ــ وهو نادر فى الاستعمال و إن كان هو القياس ؛ فإنهم أجمعوا على ورود « أحب » ، واختلفوا فى « حبّ » الثلاثى ؛ فأكثر العلماء لايثبتونه ، وجماعة منهم الأزهرى والفراء أثبتوه ، واستدلوا عليه بقول الشاعر ، وهو غيلان بن شجاع النهشلى :

فَوَاللهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ ... وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ

وقد قرئ قوله تعالى: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللهُ) بفتح حرف المضارعة وقد جاءت بعض المشتقات من الثلاثى ؛ من ذلك قولهم : حبيب ، وحبّ ــ بكسر الحاء وتشديد الباء ــ وقد كان قياس إهمال الثلاثى على ماادّعاه جمهرة العلماء يقتضى مجىء اسم الفاعل واسم المفعول جميعا من ذى الهمزة ، إلا أن الاستعمال قد جاء كثيرا فى اسم المفعول على «محبوب» من الثلاثى ، ولم يجىء فى اسم الفاعل إلا على « محب » من ذى الهمزة ، ومما ورد فيه اسم المفعول من ذى الهمز ــ مع هذا البيت ــ قول عنترة بن شدّاد العبسى :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّى غَيْرَهُ * مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

(وانظر ص ١٣٦ من كتابنا دروس التصريف ــ القسم الأوّل) وقوله « الحيس » هو بفتح الحاء المهملة وسكون الياء ــ طعام يتخذ من لبن وأقط وسمن وتمر « الملاح » بكسر الميم وتخفيف اللام جمع مليح ، وهو الذى ملح ماؤه ، ويقال : بئر مليح ، وبحر مليح « خبتهنّ » الخبت

... ...

ـ بفتح الخاء وسكون الباء الموحدة ـ المطمئن من الأرض إذا كان فيه رمل «المجدب» اسم فاعل من قولهم : أجدب المكان ، إذا أقفر وخلا من النبات «وجدّكم» بفتح الجيم ـ هو أبو الأب ، والحظ ، والسعد «الصغار» بفتح الصاد والغين ـ الذلّ «بعينه» قال جماعة : إن الباء زائدة ، وعلى هـذا يكون «عينه» توكيدا للصغار مرفوع بضمة مقدّرة ، وقال اللخمى : الباء أصلية ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف حال من الصغار ، والعامل فيه اسم الإشارة لما تضمنه من معنى الفعل ، على حدّ قوله تعالى : (وهذا بعلى شيخا)

الإعراب : «عجب» : مبتدأ ، وستعرف فيه وجوها أخرى «لتلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، ويجوز أن يكون متعلقا بعجب ، وستعرف وجوها أخرى «قضية» يروى مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ؛ فمن رواه مرفوعا فهو خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هذه قضية ؛ أو نحو ذلك ، ومن رواه منصوبا فهو إما حال صاحبه اسم الإشارة ، وإما تمييز له ، ومن رواه مجرورا فعلى البدلية من اسم الإشارة «وإقامتى» الواو عاطفة ، إقامتى : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليـه «فيكم ، على تلك» جاران ومجروران يتعلقان بإقامة «القضـية» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «أعجب» خبر المبتدأ الذى هو إقامة

الشاهد فيه : قوله «عجب لتلك» حيث وقع المبتدأ ـ وهو قوله «عجب» ـ نكرة ؛ لأن هذه النكرة فى معنى الفعل ؛ إذ تدل على مايدل عليه «أعجب» ، هـذا توجيه كلام الشارح العلامة رحمه الله ، فى هذا الموضع من الكتاب

لكن الذى ذكره سيبويه (ج ١ ص ١٦٠ و ١٦١) وارتضاه المحقق الرضى ؛ أن المصدر إذا رفع كان خبرا لمبتدأ محذوف ، كما أنه إذا نصب كان منصوبا بفعل محذوف

وقبل أن نذكر لك أقوال العلماء فى هذه المسألة نريد أن نبين لك أن أصل المصدر أن يؤتى به منصوبا ؛ فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف ؛ ومثاله قولهم : تبا لك ، وتعسا للكافرين ، ومنه قوله تعالى : (فتعسا لهم وأضلّ أعمالهم) ، وربما جاء المصدر مرفوعا ، كما فى بيت الشاهد وكما فى البيت الذى ستسمعه فى كلام سيبويه ، وكما فى الشاهد (رقم ١٦٣) الذى يأتى من بعد ؛ وقد اختلف العلماء فى إعراب هذا المصدر حينئذ ؛ فذهب سيبويه فى بعض المواضع من كتابه إلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، وعلى هذا جرى الشارح فى هذا الموضع ، وذهب سيبويه فى موضع آخر من الكتاب إلى أن المصدر خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، وسيذكر الشارح هذا الوجه قريبا ، وذكر الأعلم وجهين آخرين : أحدهما أنه مبتدأ لاخبر له ، والثانى أنه مبتدأ خبره مايذكر بعده من الجار والمجرور ؛ وسيأتى لهذا مزيد بحث لهذا الموضوع فى شرح الشاهدين (١٦٢ و ١٦٣)

قال سيبويه : «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر فى غير الدعاء ؛ من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا ، وعجبا ، وأفعل ذلك وكرامة ، ومسرة ، ونعمة ،

ولنحو « قائم الزيدان » عند من جوّزه ؛ فيكون فيه مُسوِّغان ، كما فى نحو « وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ[١] » فقد بان أنَّ منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ ، بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه ، وهو الاعتماد .

الثامن : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خَوَارق العادة ، نحو « بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ » .

التاسع : أن تقع فى أول الجملة الحالية ؛ سواء ذات الواو وذات الضمير ، كقوله :

وحبا ، ونعام عين ؛ ولا أفعل ذاك ولا كيدا ولاهما ، ولأفعلنّ ذاك ورغما وهــوانا ، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل ، كأنك قلت : أحمد الله حمدا ، وأكرمك كرامة ، وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل ، وقد جاء بعض هذا رفعا ؛ وزعم يونس أن رؤبة ابن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعا ، وهو لبعض مذحج : ✡ عجب لتلك . . . البيت ✡ وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمد الله وثناء عليه ، كأنه يحمله على مضمر فى نيته ، كأنه يقول : أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه ، وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه :

فَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ ؟

لم ترد معنى تحنن ، ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان » اهـ

وقد سمعت أن الأعلم قد جوّزهذا الوجه الذى ذكره سيبويه ووجهين آخرين ، وحاصلهما أن يكون « عجب » مبتدأ غير محتاج إلى خبر ؛ لأنه فى قوة الفعل والفاعل ، فإذا قلت : عجب لك ؛ فكأنك قد قلت : أعجب لك ، أو مبتدأ خبره الظرف بعده ، قال : « الشاهد فيه (يريد فى البيت الذى أنشده سيبويه ، وهو عجب لتلك قضية - إلخ) رفع عجب على إضمار مبتدأ ، والتقدير : أمرى عجب ، ويجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء وإن كان نكرة ؛ لوقوعه موقع المنصوب ، ويتضمن من الوقوع موقع الفعل مايتضمن المنصوب ، فيستغنى عن الخبر ؛ لأنه كالفعل والفاعل ، فكأنه قال : أعجب لتلك قضية ، ويجوز أن يكون خبره فى المجرور بعده » اهـ

وقال ابن خلف : « والمعهود فى المصادر المنصوبة إذا رفعت جعلت مبتدأ ، وجعل متعلقها خبرا ، مثل الحمد لله ، والسلام عليك ؛ لتكون فى معنى الأصل - أعنى الجملة الفعلية - لاتزيد عليها إلا بالدلالة على الثبات ، وقد يجعل غير متعلقها خبرا عنها ، كقوله تعالى : (فصبر جميل) أى : أحسن من غيره » اهـ

(١) المسوغان فى قوله تعالى : (وعندنا كتاب حفيظ) هما كون النكرة موصوفة وكون خبرها جارا ومجرورا تاما متقدما عليها ، وهما فى المثال كون النكرة عاملة الرفع ؛ إذ مابعدها فاعل ؛ وكونها فى معنى الفعل

١٤٧ — سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ

وكقوله :

١٤٨ — الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي

---

١٤٧ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت لقائل معين ، وهو من شواهد مغنى اللبيب

اللغة : « سرينا » مأخوذ من السرى — بضم السين وفتح الراء — وهو السير ليلا ، وقد صحفه بعضهم بشرِبنا من الشرب « أضاء » أنار « بدا » ظهر ، ولاح « محياك » بضم الميم وفتح الحاء المهملة بعدها ياء مشدّدة — أى : وجهك «شارق» اسم فاعل من شرق يشرق شروقا : مثل طلع يطلع طلوعا فى الوزن والمعنى ، والمراد هنا بكل شارق كل كوكب طالع

الإعراب : « سرينا » فعل وفاعل «ونجم» الواو للحال ، نجم : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « أضاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى نجم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب على الحال « فمذ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب عامله قوله « أخفى » الآتى ، وجملة « بدا محياك » فى محل جر بالإضافة إلى مذ أو إلى لفظ « زمان » يضاف إلى مقدّر ، وقيل: مذ هو فى محل رفع مبتدأ خبره لفظ زمان مضاف إلى هذه الجملة «أخفى» فعل ماض «ضوءه » فاعل ، والضمير مضاف إليه « كل » مفعول به لأخفى «شارق» مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ونجم قد أضاء » حيث ساغ وقوع المبتدأ نكرة لكونها فى جملة الحال ، وإنما كان ورود المبتدأ فى جملة الحال مسوغا لوقوعه نكرة لأن الجملة الحالية قيد لصاحبها — وهو هنا الضمير البارز فى قوله « سرينا » الواقع فاعلا — وأنت خبير بأنه لايلزم من سيرهم ليلا أن يصاحبه طلوع نجم ، بل قد يسيرون والنجوم كلها غائبة ، فلما كان ذلك كذلك كان الابتداء بالنكرة فى جملة الحال مفيدا فائدة جديدة للمخاطب

١٤٨ — هذا البيت رواه أبو تمام الطائى فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ٤ — ١٣٠) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولا نسبه أحد من شراحه الذين وقفنا على كتبهم ، وهو أيضا من شواهد مغنى اللبيب ، ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قائل معين ، وقد روى أبو تمام قبله بيتا ، وهو :

تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذِّئْبَ رَاعِيَهَا وَأَنَّهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبَدِ

اللغة : « تود » : يجوز أن يكون متعديا لمفعولين أحدهما « الذئب » والآخر « راعيها » إجراء له مجرى أفعال الشك واليقين ، ويجوز أن يكون متعديا لواحد هو « الذئب » وقوله « راعيها » حال منه ، ولا تضر إضافته ؛ لأنها لاتفيده تعريفا « مدية » هى السكين ، وقد روى مرفوعا كما هى رواية الشارح ، وروى منصوبا ، وسنذكر ذلك فى بيان الاستشهاد

العاشر: أن تقع بعد « إذا » المُفاجأة ، نحو « خرجت فاذا أسد بالباب » وقوله :

١٤٩ — حَسِبْتُكَ فِى الْوَغَى مِرْدَى حُرُوبٍ   إِذَا خَوَرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقاً

الإعراب : « الذئب » مبتدأ « يطرقها » فعل مضارع ، وفاعله ضمير عائد إلى الذئب ، وها : ضمير عائد إلى الغنم مفعول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «فى الدهر» جار ومجرور متعلق بيطرق « واحدة » صفـة لموصوف محذوف ؛ فإن قدّرت ذلك المحذوف « مرة واحدة » كان منصوبا على الظرفية ، وعامله يطرق ، وإن قدّرت ذلك المحذوف « طرقة واحدة » كان نصبه على أنه مفعول مطلق «وكل» الواو عاطفة ، كل : منصوب على الظرفية ، وعامله قوله « ترانى » الآتى « يوم » مضاف إليـه « ترانى » فعل مضارع ، فاعله ضمير عائد إلى الضأن ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، ورأى بصرية فليس لهـا مفعول غيره « مدية » مبتدأ « بيدى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتـدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه ياء المتكلم الواقعة مفعولا

الشاهد فيه : قوله «مدية بيدى» حيث جاء المبتدأ ـ وهو قوله «مدية » ـ نكرة ؛ لـكونه واقعا فى جملة الحال ، وبيان وجه كون ذلك مسوغا سبق فى الشاهد قبـله ، والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن المبتدأ هناك واقع بعد واو الحال ، وهنا لم تذكر الواو اكتفاء بياء المتكلم فى قوله « بيدى » رابطا بين الحال وصاحبه ، ومن العلماء من جعل الواو هنا مقدّرة فيكون مآل البيتين واحدا

هذا ، واعلم أنه قد نقل بعض العلماء أن قوله « مدية » يروى منصوبا ، وعلى ذلك يخلو البيت من الشاهد ، ويكون نصبه : إما على أنه مفعول لاسم فاعل محذوف يقع حالا من ياء المتكلم أيضا ، والتقـدير : ترانى ممسكا مدية ، أو نحو ذلك ، وإما على أنه بدل اشتمال من ياء المتكلم ، قال الخطيب التبريزى فى شرح ديوان الحماسة : « ومدية بيدى نصب على الحال (يريد الجملة من المبتدأ والخبر) أى : ترانى حاملا مدية ؛ وإن شئت رويت مدية (بالنصب) ويكون بدلا من المضمر فى ترانى ؛ وهذا البدل هو بدل الاشتمال : أى ترى مدية بيدى ؛ فأما وجه الرفع فالضمير الذى بيدى سيغنى عن الواو المعلقة للجمل بما بعدها وهى صفات أو أحوال ؛ لأن الضمير يعلق كما يعلق العاطف ، ومن الوجه الثانى ـ وهو البـدل ـ قول الله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيـه) وقال أبو العلاء : مدية الأجود فيها الرفع على الابتداء ، ويكون مابعدها فى موضع الحال ؛ لأن الرؤية هنا رؤية العين ، والفعل يكتفى بالاسم الأوّل » اهـ كلامه ، وقد تبع ابن هشام أبا العلاء المعرى فأنكر النصب ، وشايعه الشمنى على ذلك

١٤٩ — بحثت كثيرا عن هذا البيت فلم أظفر بنسبته إلى قائل معين

اللغة : « الوغى » أصله الصوت ، وصوت النحل والبعوض ونحوها إذا اجتمعت ، ثم استعمل فى الأصوات فى الحرب وفى غمغمة الأبطال فى حومة الحرب ، ثم كثر ذلك حتى سموا الحرب وغى

... ...

« مردى » أصله فى جميع نسخ الشرح « بردى » فقال العلامة الصبان ما نصه : « تثنية برد ، وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزى ، قال : وهو البحر وجبل بالحجاز » اهـ ، ولا معنى لما ذكره ولا لما نقله عن شيخه السيد ، وقد ضبطه بعض شيوخنا أيام التلقى « تدرى حروبا » على أنه مضارع « درى » بمعنى علم ، وهو صحيح المعنى ، ولا يمنع منه إلا الرواية ، وعندى أن هذا اللفظ قد تصحف على هؤلاء جميعا ، وأن أصله « مردى حروب » وأصل المردى ـ بكسر الميم وسكون الراء المهملة ـ حجر يرمى به ، ويقال للشجاع : إنه لمردى حروب ، أى : يقذف به فيها ، قال الأعشى ـ أعشى باهلة ـ يرثى أخاه لأمه المنتشر بن وهب:

مِرْدَى حُرُوبٍ وَنُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ كَمَا أَضَاءَ سَوَادَ الظُّلْمَةِ الْقَمَرُ

« خور » الخور ـ بفتح الخاء المعجمة والواو ـ الضعف والانكسار « سحقا » بعدا ، وهو مصدر نائب عن فعله ، والمراد الدعاء عليه

الإعراب : « حسبتك » فعل وفاعل ومفعول أوّل « فى الوغى » جار ومجرور متعلق بحسب « مردى » مفعول ثان لحسب « حروب » مضاف إليه « إذا » حرف دال على المفاجأة ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « خور » مبتدأ « لديك» ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « فقلت » فعل وفاعل « سحقا » منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، وتقديره سحقت سحقا ، أى : بعدت بعدا ، وهذه الجملة فى محل نصب مقول القول

الشاهد فيه : قوله « إذا خور لديك » حيث ورد المبتدأ فيه ـ وهو قوله «خور» ـ نكرة ، والذى سوّغ الابتداء بالنكرة تقدم « إذا » التى للمفاجأة عليها ؛ وذلك لأن العادة لاتوجب مقارنة مفاجأة الخور لحسبان الشجاعة مثلا ، وقد أشار لك الشارح إلى أن هذا الاستشهاد يتم إذا جعلت «إذا» الفجائية حرفا كما هو مذهب الناظم وجماعة منهم الأخفش ، فأما إذا جريت على أنها ظرف مكان كما هو مذهب المبرد وابن عصفور ، أو جريت على أنها ظرف زمان كما هو مذهب الزجاج والزمخشرى فإنه لايكون فى البيت شاهد لما نحن فيه ؛ إذ تكون « إذا » الفجائية نفسها ظرفا متعلقا بمحذوف هو خبر المبتدأ ؛ فيكون المسوّغ للابتداء بالنكرة حينئذ فى هذا البيت كون النكرة موصوفة بالظرف الواقع بعدها ، وهو قوله « لديك »

فإن قلت : فإن ابن عصفور يقول تبعا للمبرد : إن إذا ظرف مكان ؛ وظرف المكان يخبر به عن اسم الذات ، فالمثال الذى ذكره الشارح وهو « خرجت فإذا أسد بالباب » مستقيم على هذا القول ، ولكن الزمخشرى يقول تبعا للزجاج : إن إذا المفاجأة ظرف زمان ؛ فإذا صح على هذا القول البيت المستشهد به لم يصح هذا المثال ؛ من قبل أن اسم الزمان لايخبر به عن الجثة ، كما تقدّم

فالجواب على هذا بأحد جوابين : الأوّل : أن نختار أن اسم الزمان يخبر به عن الذوات كما

بناء على أن « إذًا » حرف كما يقول الناظم تبعا للأخفش ، لاظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشرى تبعا للزجاج(١) .

الحادى عشر : أن تقع بعد « لولا » كقوله :

هو رأى جماعة منهم ابن مالك فى تسهيله على ماذكره الشارح عنه ؛ والثانى : أن ندعى أن الكلام على تقدير مضاف يقع مبتدأ وهو من أسماء المعانى ، وأصل الكلام على هذا : خرجت فإذا رؤية أسد بالباب ؛ فرؤية : هو المبتدأ ، وهو اسم معنى ، وقد حذف وأقيم المضاف إليه مقامه مع أنه منوى ، قال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « وتقول : خرجت فإذا زيد جالس ، أو جالسا ، فالرفع على الخبرية و إذا نصب به ، والنصب على الحالية ، والخبر إذا نفسها إن قيل بأنها ظرف مكان ، وإلا فهو محذوف ، نعم يجوز أن تقدّرها خبرا عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدّرت حذف مضاف ؛ كأن تقدّر خرجت فإذا الأسد فإذا حضور الأسد » اهـ

(١) اعلم أنّ إذا المفاجأة تختص بالجمل الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع فى أوّل الكلام ؛ لأنّ الغرض من الإتيان بها الدلالة على أن مابعدها قد حصل بعد وجود ماقبلها على سبيل المفاجأة ، وذلك لايتأتى إلا بأن يسبقها شىء ، وهى مع ذلك كله تدل على أن مابعدها حاصل فى حال حصول ما قبلها ؛ بخلاف إذا الشرطية فى هذه الأمور الأربعة ؛ فإنها تختص بجمل الأفعال وإذا وليها اسم فهو على تقدير فعل على الراجح من مذاهب النحاة ، وهى محتاجة إلى الجواب ، وهى تقع فى صدر الكلام ، وهى تدل على أن جوابها حاصل بعد حصول الشرط ؛ وقد اختلف العلماء فى « إذا » المفاجأة أهى حرف أم اسم ، فذهب الأخفش إلى أنها حرف ، وأيد مذهبه هذا ابن مالك ، والذين ذهبوا إلى أنها اسم قالوا : هى ظرف ، ثم اختلفوا ؛ فقال المبرّد : هى ظرف مكان ، وأيده فى هذا ابن عصفور ، وذهب الزجاج إلى أنها ظرف زمان ؛ وأيده فى هذا المذهب جار الله الزمخشرى

والصحيح ما ذهب إليه الأخفش وجرى عليه ابن مالك ؛ بدليل إجماعهم على صحة قولهم : خرجت فإذا إن زيدا بالباب ، بكسر همزة إن ، ووجه دلالة هذا على ماذهبنا إليه أن « إذا » لو كانت فى هذا المثال ظرفا لاحتاجت إلى متعلق تتعلق به ، وهذا المتعلق إما أن يكون هو « خرجت » المتقدم ، وإما أن يكون متعلق الجار والمجرور الذى هو خبر إن ، وإما أن يكون غير مذكور فى الكلام ؛ والأمور الثلاثة باطلة : أما بطلان الأوّل فلأن ماقبل الفاء لايعمل فيما بعدها ، وأما الثانى فلأن معمول خبر إن لايتقدّم عليها ولوكان ظرفا أو جارا ومجرورا ، وأما الثالث فلأن الأصل عدم الحذف

١٥٠ — * لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ *

الثاني عشر : أن تقع بعد لام الابتداء ، نحو « لَرَجُلٌ قَائِمٌ »

الثالث عشر : أن تقع جوابا ، نحو « رَجُلٌ » فى جواب « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ، التقدير : رجل عندى

الرابع عشر : أن تقع بعد « كَم » الخبرية ، كقوله :

١٥١ — كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَاجَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

---

١٥٠ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « أودى » يقال : أودى الرجل فهو مود ، إذا هلك ، ويقال : أودى به المنون ، أى : أهلكه «مقة » هى المحبة ، والتاء بدل من الواو المحذوفة ، وأصله « ومق » بسكون الميم — وفعله ومق يمق — بكسر الميم فيهما — وهو من أفعال قليلة وردت على هذه الزنة « استقلت » نهضت وهمت بالسير « الظعن » بفتح الظاء والعين — الرحيل والسفر (انظر شرح الشاهد رقم ١٣٤ فى ص ٢٤٤ من هذا الجزء)

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «اصطبار » مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ؛ لسدّ الجواب مسدّه «لأودى» اللام واقعة فى جواب لولا ، أودى : فعل ماض « كل » فاعل أودى « ذى مقة » مركب إضافى مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب ، عامله أودى السابق « استقلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مطاياهنّ » فاعل ، وضمير النسوة مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة « لما » إليها « للظعن » جار ومجرور متعلق باستقل

الشاهد فيه : قوله « لولا اصطبار » حيث ورد المبتدأ — وهو قوله « اصطبار » — نكرة ، لوقوعه بعد لولا ، وإنما كان وقوع المبتدأ بعد لولا مسوغا لوروده نكرة لأنّ لولا تستدعى جوابا يكون معلقا على جملة الشرط التى يقع المبتدأ نكرة فيها ، فيكون ذلك سببا فى تقليل شيوع النكرة

١٥١ — هذا البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريرا ، وقبله :

كَمْ مِنْ أَبٍ لِيَ يَاجَرِيرُ كَأَنَّهُ قَمَرُ الْمَجَرَّةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارِ

وَرِثَ الْمَكَارِمَ كَابِراً عَنْ كَابِرٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ كُلَّ يَوْمِ فَخَارِ

... ...

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَاجَرِيرُ وَخَالَةٍ ... ... البيت ، و بعده :

كُنَّا نُحَاذِرُ أَنْ تُضِيعَ لِقَاحَنَا وَلْهَى إِذَا سَمِعَتْ دُعَاءَ يَسَارِ

شَغَّارَةٌ تَقِذُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا فَطَّارَةٌ لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ

اللغة : « المجرة » بفتح الميم والجيم بعدهما راء مشدّدة ــ باب السماء ، وهى البياض المعترض فى السماء والنسران من جانبيها ، وقيل : هى الطريق التى تسير منها الكواكب فى السماء « الدسيعة » بفتح الدال ــ الجفنة أو المائدة الكريمة ، وضخامتها كناية عن الكرم ؛ لأنها تدل على كثرة من يلتف حولها « فدعاء » هى التى اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ، و يقال : الفدعاء هى التى أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع ــ بفتح الفاء والدال المهملة جميعا ــ زيغ فى القدم بينها و بين الساق ، وقال ابن فارس : اعوجاج فى المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها « عشارى » بكسر العين ــ جمع عشراء ــ بضم العين وفتح الشين ــ وهى الناقة التى أتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وقيل : هى التى مضت لها عشرة أشهر من حملها ، وهذا التفسير لايصح ههنا ، لأنها لاتكون حينئذ ذات لبن «لقاحنا» بكسر اللام ــ جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب ، وقال فى الصحاح : إذا نتجت الناقة فهى لقوح شهرين أوثلاثة ، ثم لبون بعد ذلك « ولهى » بفتح الواو وسكون اللام ــ أنثى الولهان ، وهو من ذهب عقله وجدا أوحزنا ، وفعله كورث ووجل ووعد « يسار » : اسم عبد كان يتعرّض لبنات مولاه ، و يقال له : يسار الكواعب ، و يسار النساء ، وله قصة مشهورة أشار إليها الفرزدق فى قوله لجرير :

وَإِنِّى لَأَخْشَى إِنْ خَطَبْتَ إِلَيْهِمُ عَلَيْكَ الَّذِى لاَقَى يَسَارُ الْكَوَاعِبِ

« شغارة » هى التى ترفع رجلها لتضرب الفصيل لتمنعه من الرضاع عند الحلب ، و يقال : شغر الكلب ، إذا رفع رجله ليبول ، والرواية فى هذه الكلمة بالنصب على الذم ، قال سيبويه : زعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشده بالنصب ، جعله شتما ، ولو ابتدأه وأجراه على الأوّل كان جائزا عربيا اهـ . «تقذ الفصيل» تضربه ، والموقوذة : التى ضربت حتى أشرفت على الهلاك «فطارة» مأخوذ من الفطر ــ بفتح فسكون ــ وهو أن تحلب الناقة بالسبابة والإبهام أو بأطراف الأصابع وفعله من بابى ضرب ونصر « الأبكار » جمع بكر، وهى الناقة التى نتجت أوّل بطن ،وقوادمها: أخلافها ، و إنما هى قادمان وآخران ؛ فسمى الكل قوادم تغليبا

الإعراب : « كم » خبرية أو استفهامية مبنية على السكون فى محل نصب على أنها ظرف أومفعول مطلق ، والعامل فيها قوله « حلبت » الآتى ، ولها تمييز محذوف تقدره مجرورا إن جعلتها خبرية ومنصوبا إن جعلتها استفهامية ، وتقدر هذا التمييز من ألفاظ المصادر إن قدرت انتصابها

الخامس عشر : أن تكون مبهمة ، كقوله :

١٥٢ — مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

على المفعولية المطلقة ومن ألفاظ الأزمان إن جعلتها منصوبة على الظرفية ، وسيأتى لك فيها وجوه أخرى « عمة » مبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعمة « يا » حرف نداء « جرير » منادى « وخالة » الواو عاطفة ، وخالة : مبتدأ « فدعاء » صفة لخالة ، وقد حذف صفة أخرى لخالة مماثلة لصفة العمة كما حذف صفة للعمة مماثلة لصفة الخالة ، وأصل الكلام : كم عمة لك فدعاء وخالة لك فدعاء ، فحذف من كل واحد نظير ماأثبته مع الآخر على طريق الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى عمة وحدها أو إلى خالة وحدها ، والجملة فى محل رفع خبر عما عاد إليه الضمير منهما ، وخبر الآخر محذوف يدل عليه هـذا الخبر « على » جار ومجرور متعلق بحلب « عشارى » مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « كم عمة » حيث ورد فيه المبتدأ ـ وهو قوله «عمة» ـ نكرة ؛ لوقوعه بعد « كم » الخبرية أو الاستفهامية : أما جواز وقوع النكرة مبتدأ بعد الاستفهامية فواضح ، لأنك قد علمت أن الاستفهام يخصص النكرة ويقلل شيوعها ، وأما جوازه بعد الخبرية فالسبب فيه أنها لما أشبهت الاستفهامية فى اللفظ أعطيت حكمها ؛ لأنهم يعطون الشىء حكم نظيره ، قلت : وفيه مسوغ آخر ، وهو وصف « عمة » بوصفين أحدهما مذكور وهو « لك » والآخر محذوف لدلالة الثانى عليه وهو « فدعاء » ، كما تبين لك فى الإعراب ، فيكون فيه مسوغان

وإنما يتم هذا الاستشهاد على رواية رفع « عمة وخالة » كما أوضحناه ، وقد رويا منصوبين ومجرورين ؛ فعلى نصبهما تكون « كم » استفهامية مبتدأ ، و « عمة » تمييزا لها ، و «خالة» معطوفا على عمة ، وجملة « قد حلبت » فى محل رفع خبر ، وإفراد الضمير بالنظر إلى لفظ « كم » ؛ وعلى رواية الجر تكون « كم » خبرية مبتدأ خبره جملة « حلبت » ؛ و«عمة» تمييزا لها ، وسيأتى للشارح رحمه الله أن يستشهد بهذا البيت مرة ثانية على هذا الوجه (ص ٢٨٨) فكن على ذكر منه

١٥٢ — نسب الرواة هذا البيت لامرئ القيس ، واختلفوا فى امرئ القيس : من هو ؟ فقال قوم : هو امرؤ القيس بن حجر الكندى الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندى : ليس ذلك بصحيح بل هو لامرئ القيس بن مالك الحميرى

وأقول : إن الثابت فى نسخة ديوان امرئ القيس بن حجر الكندى برواية أبى عبيدة والأصمعى وأبى حاتم والزيادى ، وفى نسخة ديوانه المطبوعة فى أوربا سنة ١٨٧٠م ، وفى نسخة شرح ديوانه للوزير أبى بكر عاصم بن أيوب المطبوعة فى مصر عام ١٣٠٧ هـ ـ نسبة هذا البيت له من قصيدة عدّتها عشرة أبيات ، وأوّلها قوله :

... ...

أَيَا هِنْدُ ، لاَ تَنْكِحِي بُوهَةً　　عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ　　... ... البيت ، وبعده :

لِيَجْعَلَ فِي كَفِّهِ كَعْبَهَا　　حِذَارَ الْمَنِيَّةِ أَنْ يَعْطَبَا

وقد ذكر السيد المرتضى فى شرح القاموس عن العباب مانصه : « هو لامرىء القيس بن مالك الحميرى كما قاله الآمدى ، وليس لابن حجر كما وقع فى دواوين شعره ، وهو موجود فى أشعار حمير »

اللغة : « بوهة » بضم الباء بعدها واو ساكنة ــ هو الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : الأحمق « عقيقته » العقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل « أحسبا » الأحسب من الرجال : الذى ابيضت جلدته وفسدت شعرته ، وقال القتيبى : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لايتنظف ، وقال أبوعلى : معناه أنه لم يعقّ عنه فى صغره حتى كبر وشابت معه عقيقته « مرسعة » بضم الميم وفتح الراء وتشديد السين مفتوحة بعدها عين مهملة ــ هى التميمة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هى مثل المعاذة ، وكان الرجل من جهلة العرب يشدّ فى يده أو رجله حرزا لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء « أرساغه » جمع رسغ ــ بضم الراء وسكون السين ــ وهو مفصل مابين الساعد والكفّ أو الساق والقدم ، ويروى « بين أرباقه » وهى جمع ربق ــ بكسر فسكون ــ وهو الحبل فيه عدّة عراو ، والمراد أنه يجعل تميمته فى حبال « عسم » اعوجاج فى الرسغ ويبس « أرنبا » هو الحيوان المعروف ، وقد كان حمقى الأعراب فى الجاهلية يعلقون كعب الأرنب كالمعاذة ويزعمون أن من علقه لم تضره عين ولا سحر ولا آفة ؛ لأن الجنّ تمتطى الثعالب والظباء والقنافذ وتجتنب الأرانب لمكان الحيض ، يريد أنه من أولئك الحمق ، والبيت الذى بعده يوضح هذا المعنى

الإعراب : « مرسعة » مبتدأ « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أرساغه » مضاف إليه وضمير الغائب مضاف إليه « به عسم » مبتدأ وخبر فى محل نصب صفة أخرى لبوهة « يبتغى أرنبا » جملة من الفعل وفاعله المستتر ومفعوله فى محل نصب أيضا صفة أخرى لبوهة

الشاهد فيه : قوله « مرسعة بين أرساغه » حيث وقعت النكرة فيه مبتدأ ؛ لأن المتكلم قصد الإبهام ، ولم يكن له غرض فى البيان والتعيين أو تقليل الشيوع ، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء والمتكلمين ، فلا تظنّ أن معنى قول الشارح «أن تكون مبهمة» أنه يريد أن يكون معناها مبهما ؛ فإن ذلك أمر لاتسوغ إرادته ؛ لأمرين : الأوّل : أن كلّ نكرة معناها مبهم حتى يعرض له مايوجب التخصيص أو نحوه ، والثانى : أن إبهام معنى النكرة هو المانع من جواز الابتداء بها ؛ لأن الحكم إنما يكون على المعروف ، ومن هنا نستفيد أنه إذا قصد المتكلم الحكم على الفرد المبهم ساغ

(وَلْيُقَسْ) على ما قيل (مَالَمْ يُقَلْ) ؛ والضابط حصول الفائدة .

(وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا) عن المبتدآت ؛ لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنه موافق فى الإعراب لما هو له ، دالٌّ على الحقيقة أو على شىء من سَبَبِيِّهِ ؛ ولمَّا لم يبلغ درجتها فى وجوب التأخير توسّعوا فيه (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَاضَرَرَا[1]) فى ذلك ، نحو « تميمىٌّ أنا » و« مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ » ، فإن حصل فى التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه .

إذا تقرر ذلك (فَامْنَعْهُ) أى : تقديمَ الخبر (حِينَ يَسْتَوِى الْجُزْءَانِ) يعنى المبتدأ والخبر (عُرْفًا وَنُكْرًا) أى : فى التعريف والتنكير (عَادِمَىْ بَيَانِ) أى : قرينة تبين المراد ، نحو « صديقى زَيْدٌ » ، و« أفضلُ منك أفضَلُ منى » ؛ لأجل خوف اللبس ، فإن لم يستويا نحو « رجُلٌ صالح حاضر » أو استويا وَاجِدَىْ بيانٍ — أى : قرينةٍ تبين المراد — نحو « أبو يُوسُفَ أبو حنيفةَ » جاز التقديم ، فتقول : « حاضرٌ رجل صالح » و « أبو حنيفةَ أبو يوسف » ؛ للعلم بخبرية المقدم ، ومنه قوله :

١٥٣ — بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

هذا ، واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت إنما هو على رواية « مرسعة » بفتح السين و بالرفع ، وتفسيرها بما أسلفنا ، وهى رواية الأصمعى وشرح عليها السكرى ، وأما الوزير أبو بكر وجماعة من نقلة اللغة فقد رووا هذه الكلمة « مرسعة » بكسر السين المشدّدة و بالنصب ، على أنه صفة لبوهة ، والمرسعة — على هذا — الرجل الذى فسد موق عينه ، أو الرجل الذى لايبرح منزله ، والهاء فيه للمبالغة ، وهذه رواية الأكثرين

(١) هذا مذهب البصريين ، والكوفيون لايجوّزون تقديم الخبر أصلا ، سواء أكان مفردا أم جملة ، استوى مع المبتدأ فى الرتبة أم لم يستو ، وسنشرح مذهبهم ونحتج عليهم فى شرح الشاهد الآتى (رقم ١٥٣) فارتقبه

١٥٣ — ينسب قوم هذا البيت للفرزدق ، والأكثرون على أنه لايعرف قائله ، مع كثرة استشهاد العلماء به فى كتب النحو والمعانى والفرائض ، وألفاظه ومعناه مما لايحتاج إلى شرح

الإعراب : « بنونا » خبر مقدّم ، والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر « أبنائنا » مركب إضافى مضاف إليه « و بناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أوّل ، ونا : مضاف إليه « بنوهن » مبتدأ ثان ، والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأوّل ، وأبناء مضاف ، و «الرجال» مضاف إليه «الأباعد» صفة للرجال

... ...

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدّم الخبر ـ وهو قوله « بنونا » ـ على المبتدأ ـ وهو قوله « بنو أبنائنا » ـ مع أنهما مستويان فى التعريف ، لأن كل واحد منهما معرفة بالإضافة إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، فهما فى رتبة واحدة ، وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ والخبر ، ومعينة أحدهما للابتداء به والآخر للإخبار به عنه

وبيان هذا أن غرض الشاعر إثبات أن أبناء الأبناء يشبهون الأبناء فى محبتهم والعطف عليهم ، وأنت تعلم أن الخبر هو محطّ الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه وتذكر الجملة من أجله ينبغى أن يجعل خبرا ، هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله

وههنا أمران يجب التنبيه عليهما :

أحدهما : أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمثل ما استشهد به الشارح عليه ، فاعترضه ابن هشام بقوله : « قد يقال إن هذا البيت لاتقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ؛ فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده أبوه فى شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةٌ أَلْأَمُ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا ... وَأَغْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه ألأم الأحياء ، وعن وافيها بأنه أغدر الناسّ ، لا العكس » اهـ

والجواب عليه من وجهين : (الوجه الأوّل) أن التشبيه المقلوب أمر نادر ، وقد علمت مرارا أن الحمل على ماينذر وقوعه مرجوح لايصار إليه إلا عند الاضطرار ، (الوجه الثانى) : أن تعليله بأن المراد فى بيت حسان الإخبار عن أكرمها بأنه ألأم الأحياء فكان ذلك قرينة مسوغة للتقديم ـ يجرى معنا أيضا ؛ لأن المراد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء ؛ لأن ثبوت وجه الشبه فى الأبناء أقوى وآكد ، فلماذا أجرى الاحتمال فى بيت الشاهد ومنعه فى بيت حسان ؟، وهذا واضح إن شاء الله

الأمر الثانى : أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنه لايجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفردا كان أو جملة ، محتجين بأن جواز تقديمه يؤدى إلى الإضمار قبل الذكر ، وهو غير سائغ ، وبيان هذا أن قولك « على مسافر » وقولك « على أبوه حاضر » الخبر فى المثال الأوّل مفرد ، وهو « مسافر » ، وإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه عائد إلى المبتدأ ، فلو قدمت الخبر فقلت « مسافر على » لعاد الضمير المستتر فى « مسافر » إلى « على » المتأخر عنه ، وعلى هذا القياس . وكذا لو قلت « أبوه حاضر على » كانت الهاء فى « أبوه » ضميرا عائدا إلى « على » المتأخر ، والإجماع منعقد على أن ضمير الاسم يجب أن يكون متأخرا عنه ؛ فوجب أن يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ

والجواب عن هذا من عدّة وجوه :

الوجه الأوّل: أنه قد ورد فى كلام العرب تقديم ضمير الاسم عليه نثرا ونظما : أما النثر فكقولهم فى المثل : «فى بيته يؤتى الحكم » وقولهم : « فى أكفانه لف الميت » ومن تقديم الخبر بذاته

أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

و (كَذَا) يمتنع التقديم (إِذَا مَا الْفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوساً بل مستترا (كَانَ الْخَبَرَا) لإيهام تقديمه — والحالة هذه — فاعلية المبتدأ ، فلا يقال فى نحو « زيدٌ قام » : قَامَ زَيْدٌ ، على أن زيدا مبتدأ ، بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلا فى الحسِّ : بأن يكون له فاعل محسوس ؛ من ضمير بارز ، أو اسم ظاهر ، نحو « الزيدان قاما » ، و « الزيدون قاموا » ، و « زيد قام أبوه » جاز التقديم ، فتقول : « قَامَا الزَّيْدَانِ »

ماسمع من قولهم: «مشنوء من يشنؤك» ، وما حكاه سيبويه من قولهم : « تميمى أنا » ، وأما النظم فكثير : منه قول زهير :

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِمًا يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقَا

وقول الأعشى :

أَصَابَ الْمُـــــلُوكَ فَأَفْنَاهُمُ وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا يَزَنْ

وقد ورد من تقديم الخبر على مبتدئه أبيات : منها بيت الشاهد ، و بيت حسان الذى نقلناه فى كلام ابن هشام ، ومنها قول الآخر :

فَتًى مَا ابْنُ الأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبَّ الزَّادُ فِى شَهْرَىْ قِمَاحِ

وتقديره : ابن الأغر فتى ما ، فقدم الخبر ، ومن ذلك قول الشماخ :

كِلاَ يَوْمَىْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ ، آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ

فوصل أروى: مبتدأ ، وظنون : خبره ، وقوله «كلا يومى» ظرف متعلق بالخبر ، وقد تقدّم متعلق الخبر على المبتدأ ، ولا شك أن تقديم المتعلق يؤذن بتقدّم العامل

الوجه الثانى : أن قولكم « إن الإجماع منعقد على وجوب تأخير ضمير الاسم عنه » غير صحيح على هذا الإطلاق ، فإن الضمير يجوز أن يعود إلى متأخر عنه لفظا إذا كانت رتبته التقديم ، أليس يجوز أن نقول : « ضرب غلامه إبراهيم » إذا كان إبراهيم فاعلا ، ومن هذا قوله تعالى : « فأوجس فى نفسه خيفة موسى » فقدّم ضمير موسى عليه لفظا ؛ لأن مرتبة موسى التقدم ، وشواهد ذلك أكثر من أن يحصيها العدّ

الوجه الثالث : أنكم أجزتم معنا تقدم خبر «كان» على اسمها ، ولم تبالوا بما حسبتموه محظورا ، مع أنه جارفيه جريانه فى المبتدإ والخبر ، فكيف أجزتم فى موضع وحظرتم فى موضع آخر مع استواء الموضعين فيما ذكرتم من العلة ؟ ؟ ! !

و « قَامُوا الزَّيْدُونَ » ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ للأمن من المحذور المذكور ، إلا على لغة أكلونى البراغيث ، وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحمل على الأكثر راجح ، قاله فى شرح التسهيل

وأصل التركيب : كذا إذا ما الخبر كان فعلا ؛ لأن الخبر هو المحدَّثُ عنه ، فلا يحسن جعله حديثا ، لكنه قلب العبارة لضرورة النظم ، وليعود الضمير على أقرب مذكور فى قوله (أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا) أى : وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرا ، نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ » « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ » ؛ إذ لو قدم الخبر — والحالة هذه — لانعكس المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ

فإن قلت : المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا

قلت : هو كذلك ، إلا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بإنما ، وأما قوله :

١٥٤ — * وَهَلْ إِلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ *

فشاذٌّ .

---

١٥٤ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

فَيَارَبِّ هَلْ إِلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى ... عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ ؟

وهو بيت من قصيدة هاشمية الكميت بن زيد الأسدى الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الخبير بأيامها وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلاَ هَلْ عَمٍ فِى رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ ؟ ... وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلُ ؟

وَهَلْ أُمَّةٌ مُسْتَيْقِظُونَ لِرُشْدِهِمْ ... فَيَكْشِفَ عَنْهُ النَّعْسَةَ الْمُتَزَمِّلُ ؟

فَقَدْ طَالَ هٰذَا النَّوْمُ وَاسْتَخْرَجَ الْكَرَى ... مَسَاوِيَهُمْ لَوْ كَانَ ذَا الْمَيْلُ يُعْدَلُ

وَعُطِّلَتِ الْأَحْكَامُ حَتَّى كَأَنَّنَا ... عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الَّتِى نَتَنَحَّلُ

كَلاَمُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلاَمُنَا ... وَأَفْعَالَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

اللغة : « عم » أصل العمى ذهاب البصر كله ، ولا يقال « عمى » إلا أن يذهب بصره من العينين كلتيهما ، ويقال لمن غاب عنه وجه الصواب وضلّ عن الجادة : هو أعمى ، وعم ، وللمرأة : عمية ــ بكسر الميم ، وقد تسكن تخفيفا ــ وعمياء ، ومن ذلك قوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ فِى هٰذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِى الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً) وقوله « مدبر » هو فى الأصل من ولاّك قفاه ، ويكنى به عن المعرض الذى لا يباليك ولا ينظر إليك « مقبل » ضد المدبر « النعسة » بفتح النون

... ...

وسكون العين ـ اسم المرة من النعاس ـ بضم النون وفتح العين مخففة ـ وهو النوم ، وقيـل : مقاربته ، وقيل : هو السنة من غير نوم كما قال عدى بن الرقاع :

وَسْنَانُ أَقْصَدَهُ النُّعَاسُ فَرَنَّقَتْ   فِي عَيْنِهِ سِـــنَةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمِ

« المتزمّل » المتلفف فى ثوبه ، وهو مما يعمله النائم ، وربما قلبوا التاء زايا ثم أدغموها فى الزاى فقالوا المزّمل ، كما فى قوله تعالى : (يا أيها المزّمل قم الليل إلا قليلا) وقوله « لو كان ذا الميل يعدل » يروى فى مكانه « لو أنّ ذا الميل يعدل » ويروى أيضا « إن كان ذا الميل يعـدل » وعدل الشيء ـ وبابه ضرب ـ تسويته وموازنته ، وباقى الأبيات واضح المعنى

الإعراب : « فيارب » يا : حرف نداء ، ربّ : منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفا « هل » حرف استفهام « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرورمتعلق بقوله « يرتجى » الآتى « النصر » مبتدأ « يرتجى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضـمير يعود إلى النصر ، والجملة فى محل رفع خبرالمبتدأ « عليهم » جار ومجرور متعلق فى المعنى بقوله « النصر » السابق ، ولـكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصـل بين العامل ومعموله بأجنبى ، فيجعل متعلقا بقوله « يرتجى » السابق « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « إلا » أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول » مبتدأ مؤخر

الشاهد فيه : قوله « وهل إلا عليك المعول » حيث قدّم الخبر ـ وهو قوله « عليك » ـ على مبتدئه ـ وهو قوله « المعول » ـ مع أن المبتدأ مقصور على الخبر ، بمعنى أنه لايتجاوز الخبر إلى غيره ، وإن كان الخبر يتجاوزه إلى مبتدأ آخر ، ألا ترى أن مقصود الشاعر أن يقول : إن الالتجاء لايكون إلا إلى الله تعالى ، والاعتماد لايكون إلا عليه سبحانه ، ولو جعلت قوله « بك » متعلقا بمحذوف خبر مقـدّم ، وقوله « النصر » مبتدأ مؤخرا ، كما هو إعراب جماعة ؛ لـكان فى هذه العبارة شاهد آخر لما نحن بصدده ؛ فإنه حينئذ يكون قد قدّم الخبر على المبتدأ ، مع أن المبتدأ مقصور والخبر مقصورعليه ، والتقديم فى مثل هذه الحال شاذّ عند أكثر النحاة ، ولو أنه أتى بالـكلام على الوجه المطرد السائغ عندهم لقال : وهل المعول إلا عليك ؛ لأن الأصل فى القصر بالنفى والاستثناء أن يؤخر المقصور عليـه مع أداة الاستثناء ويتقدّم المقصور على أداة الاستثناء فيقع بينها وبين النفى ، والذى عليه عامة علماء البلاغة وبعض النحاة أن تقديم المقصور عليـه بدون أن تتقدم أداة الاستثناء ممتنع لايسوغ ارتـكابه ؛ لما يلزم عليه من تغـير المعنى وانقلابه ، وإذا تقدمت أداة الاستثناء كما هنا فلامانع من تقديم المقصورعليه لانفهام المعنى ووضوحه ، نعم هوقليل بالنسبة إلى تأخره

وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ ، نحو « لَزَيْدٌ قائم » كما أشار إليه بقوله : (أَوْكَانَ) أى : الخبر (مُسْنَدًا لِذِى لاَمِ ابْتِدَا) ؛ لاستحقاق لام الابتداء الصدر ، وأما قوله :

١٥٥ — خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنَلِ العَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالاَ

والحاصل أن القصر إما أن يكون بالنفى والاستثناء وإما أن يكون بإنما ؛ فمثال الأول قوله تعالى : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل) ومثال الثانى قوله جل شأنه : (إنما أنت منذر ولكل قوم هاد) وقوله تعالت كلمته : (إنما أنت منذر من يخشاها) ، والأصل فى الطريقين أن يكون المتأخر هو المقصور عليه والمتقدم هو المقصور ؛ فأما فى القصر بإنما فلا تجوز مخالفة هذا الأصل إجماعا ؛ لأنك لو غيرت الترتيب لانعكس الأمر ؛ فأصبح المقصور مقصورا عليه والمقصور عليه مقصورا ؛ وأما إذا كان القصر بالنفى والاستثناء فلا يجوز تقديم المقصور عليه وحده إجماعا ، ولكن هل يجوز تقديمه مع إلا أو لا يجوز ؟ اختلف النحاة فى هذا ؛ فجمهورهم على أنه لا يجوز حملا للنفى والاستثناء على إنما ، حتى يستوى الطريقان ، وهو الذى اختاره الشارح ههنا ، وذكر قوم أن التقديم فى هذه الحال جائز ؛ لأن تقديم المقصور عليه مع إلا لا يوقع فى لبس ؛ إذ المعنى بعد التقديم على ما كان عليه قبله ، وهذا هو الذى عليه علماء البلاغة ، وهو عندنا أصح مهيعا وأوضح دليلا ، وعلى هذا يكون قول الكميت « وهل إلا عليك المعول » مستقيما لا شذوذ فيه ، وسنتكلم على هذا الموضوع مرة أخرى فى باب الفاعل ، إن شاء الله

١٥٥ — لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين

اللغة : « ومن جرير » يروى فى مكانه « ومن تميم » ويروى أيضا « ومن عويف » وقوله « العلاء » هو — بفتح العين المهملة ممدودا — الشرف والرفعة والمجد ، وقيل : هو مصدر قولهم : علي فى المكان يعلى ، مثل رضى يرضى ، وأما فى المرتبة والمنزلة فيقال : علا يعلو علوا

الإعراب : « خالى » خبر مقدم « لأنت » اللام لام الابتداء ، أنت : مبتدأ مؤخر « ومن » الواو للاستئناف ، من اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خبره ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدإ وخبره لا محل لها صلة الموصول « ينل » فعل مضارع ، وأصله أن يكون مرفوعا لعدم سبق جازم أو ناصب ، ولكنه هنا مجزوم على تشبيه اسم الموصول بالشرط ، كما جزمه الشاعر بعد « الذى » فى قوله :

كَذَاكَ الَّذِى يَبْغِى عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ

وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول

... ...

فإن قلت : فما حملك على تقدير « من » اسما موصولا ثم اضطررت إلى ادعاء أن جزم المضارع به تشبيه له بالشرط ، وهلا جعلته شرطا من أوّل الأمر ؟

قلت : لو كان شرطا لوجب أن تكون جملة الشرط فعلية ماضوية أومضارعية على الراجح ، كما ستعرف ، وهنا الجملة اسمية ؛ فلم يكن بدّ من جعله موصولا

فإن قلت : فلماذا جعلته موصولا وارتكبت هذا التشبيه ، ولم تجعله شرطا وتعتبر مجىء الشرط جملة اسمية من ضرورات الشعر ، أو تقدر له فعلا يكون شرطا له

قلت : ارتكاب هذا لايجوز ؛ لأن مجىء الشرط على ماوصفت لم يثبت فيه حجة ، لافى ضرورة ولا فى غيرها ، فأما تشبيه الموصول بالشرط فله مساغ فى لغتهم ، أفلست ترى أن الفاء تقترن بخبر الاسم الموصول كما تقترن بجواب الشرط ؟ وتقدير المحذوف الذى لاتدعو إليه ضرورة ملجئة مما لايرتكبه المحققون ؟ ولك فى هذا المقنع

« العلاء » مفعول به « ويكرم » الواو عاطفة « يكرم » مضارع معطوف على ينل « الأخوال » قال العينى : هو منصوب على أنه مفعول به ليكرم ، وأنت خبير بأن الرواية لو كانت بفتح ياء المضارعة من « يكرم » لم يجز أن ينتصب به المفعول ؛ لأنه لازم ، ولو كانت ببناء الفعل للمجهول على أنه مأخوذ من « أكرم » لم يجز كذلك أن ينصب مفعولا ؛ لأن نائب فاعله الذى هو الضمير المستتر فيه هو مفعوله الذى يقتضيه ، ولو كانت الرواية بضم ياء المضارعة على أنه مضارع مبنى للمعلوم ماضيه « أكرم » ساغ انتصاب المفعول به ، ولكنه يؤدّى إلى معنى ضعيف ، وعندى أن المضارع مفتوح الياء على أنه من الثلاثى ، وقوله « الأخوال » منصوب على التمييز على طريقة الكوفيين المجيزين لتعريف التمييز اختيارا ، أو على حدّ « وطبت النفس » ، وهو وجه يؤدّى إلى معنى حسن

الشاهد فيه : قوله « خالى لأنت » حيث قدّم الخبر ــ وهو قوله « خالى » على ــ مبتدئه ــ وهو قوله « لأنت » ، مع أن المبتدأ مقترن بلام الابتداء التى لها صدر الكلام

وهذا التقديم شاذ ، ولهذا خرجه جماعة على أن قوله « خالى » مبتدأ ، وقوله « لأنت » خبره وفيه شذوذ آخر ، وهو دخول لام الابتداء على الخبر مع أنها مختصة بالمبتدأ

وخرجه جماعة على أن قوله « خالى » مبتدأ أوّل ، وقوله « لأنت » خبر مبتدأ ثان محذوف ، وأصل اللام مقترنة به ، والتقدير : خالى لهو أنت ، فلما حذف المبتدأ اقترنت اللام بخبره ، وهى لاتزال فى صدر جملتها

ومثل بيت الشاهد فى جريان التخريجين الأخيرين قول الراجز :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

فإما أن يكون قوله « أمّ الحليس » مبتدأ ، وقوله « لعجوز » خبره ، وفيه دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ، و إما أن يكون قوله « أم الحليس » مبتدأ ، وقوله « لعجوز » خبر مبتدأ محذوف

فشاذ ، أو مؤول ؛ فقيل : اللام زائدة ، وقيل : اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، أى : لهو أنت ، وقيل : أصله لخالى أنت ، أخرت اللام للضرورة

(أَوْ) مسندا لمبتدأ (لاَزِمِ الصَّدْرِ) كاسم الاستفهام ، والشرط ، والتعجب ، و « كَم » الخبرية (كَمَنْ لِي مُنْجِدَا) ، و « مَنْ يقم أحسن إليه » ، و « ما أَحْسَنَ زيدا » و « كَمْ عَبِيدٍ لزيدٍ » ومنه قوله :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[1]

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو : « غُلاَمُ مَنْ عِنْدَكَ ؟ » و « غُلَامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر

﴿ تنبيه ﴾ يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء ، نحو « الذِى يأتينى فَلَهُ دِرْهَم » قاله فى شرح الكافية

وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (وَنَحْوُ «عِنْدِى دِرْهَمٌ» وَ «لِي وَطَرْ») و « قَصَدَكَ غلامُهُ رجلٌ » (مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ) رفعا لإيهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال ، إذ لو قلت : درهم عندى ، ووَطَرٌ لى ، ورَجُلٌ قصدك غلامه ؛ احتمل أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون نَعْتًا له ؛ لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدةً يعتدّ بمثلها آكَدُ من حاجتها إلى الخبر ، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها ، نحو « وَأَجَل مُسَمًّى عِنْدَهُ » و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ * مِمَّا) أى : من المبتدأ الذى (بِهِ) أى : بالخبر (عَنْهُ) أى : عن ذلك المبتدأ (مُبِيناً يُخْبَرُ) . والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، نحو « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا » وقوله :

١٥٦ — أَهَابُكِ إِجْلَالاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ، وَلَـكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

كانت اللام مقترنة به ، وكان أصل الكلام : أم الحليس لهى عجوز

وفى هذا البيت كبيت الشاهد أيضا تخريج ثالث ، وهو أن تكون اللام زائدة ، وليست هى لام الابتداء ، وقد أشار الشارح رحمه الله إلى هذه التخريجات

(١) قد سبق شرح هذا البيت ، و بيان أوجه الاستشهاد به ، فارجع إليه فى (ص ٢٧٧ من هذا الجزء)

١٥٦ — البيت نسبه جماعة منهم أبوعبيد البكرى فى شرح الأمالى (٤٠١) والعينى؛ لنصيب ابن رباح الأموى بالولاء ، مولى عبد العزيز بن مروان ، وكان شاعرا فحلا فصيحا مقدما فى النسيب

... ...

والمديح ، ولم يكن له حظ فى الهجاء ؛ وكان عفيفا ، و يقال : إنه لم ينسب قط إلا بامرأته ، ونسبه قوم منهم ابن نباتة المصرى فى كتابه « سرح العيون » إلى مجنون ليلى من أبيات له أوّلها قوله :

دَعَا الْمُحْرِمُونَ اللهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ ... بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

وَنَادَيْتُ يَارَبَّاهُ أَوَّلُ سُــؤْلَتِي ... لِنَفْسِيَ لَيْــلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا

فَإِنْ أُعْطَ لَيْلَى فِي حَيَاتِيَ لَمْ يَتُبْ ... إِلَى اللهِ عَبْدٌ تَوْبَةً لَا أَتُوبُهَا

أَهَابُكِ إِجْلَالاً ... ... البيت ، وبعـــده :

وَمَا هَجَرَتْكِ النَّفْسُ يَا لَيْلُ أَنَّهَا ... قَلَتْكِ ، وَلاَ أَنْ قَلَّ مِنْكِ نَصِيبُهَا

وَلٰــكِنَّهُمْ ـ يَا أَمْلَحَ النَّاسِ ـ أُولِعُوا ... بِقَوْلٍ إِذَا مَا جِئْتُ : هَذَا حَبِيبُهَا

وقد أنشد أبو على القالى فى أماليه (٢ : ٢٦٢) البيت الأوّل والثانى من هذه الأبيات ونسبهما لقيس المجنون كما قال ابن نباتة ، وزاد أبو عبيد البكرى فى شرح الأمالى (٩٠٠) البيت الثالث ، ولم يتعرض إلى نسبتها للمجنون بنقد ، ولعلّ بيت الشاهد إنما أضيف إلى هذه الأبيات إضافة لأنه يتفق معها فى الوزن والقافية والغرض، وآية ذلك أن أبا عبيد البكرى ينسبه لنصيب مع أنه يروى أكثر هذه الأبيات منسوبة إلى مجنون بنى عامر

اللغة : « أهابك » مضارع هابه يهابه هيبة ، إذا كان يخشاه و يخافه « إجلالا » هو التعظيم « حبيبها » قال الخطيب التبريزى : يجوز أن تكون «ها» راجعة إلى العين ، و يجوز أن تكون راجعة للمرأة ، قلت : وهذا الثانى بعيد جدّا ، والمراد أنه يهاب حبيبته و يخافها لا لأنها ذات صولة وقدرة عليــه ، ولــكن لأن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصــل له المهابة ، وقوله « وما هجرتك النفس ـ البيت » روى الخطيب فى مكانه :

وَمَا هَجَرَتْكِ النَّفْسُ أَنَّكِ عِنْدَهَا ... قَلِيلٌ ، وَلٰــكِنْ قَلَّ مِنْكِ نَصِيبُهَا

وقوله « قلتك » معناه أبغضتك وكرهتك « أولعوا » بالبناء للمجهول على ماهو المشهور فى هــذا الفعل ـ معناه أغرموا واستهاموا

الإعراب : « أهابك » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والكاف مفعول « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو للحال ، ما : نافيــة « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « قدرة » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « على » جار ومجرور متعلق

فلا يجوز « مثلها زيدا على التمرة » ، ولا « حَبِيبُهَا ملءُ عَيْنٍ » ، لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف ، أى : عاد على ملابسه .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا) بأن يكون اسم استفهام ، أو مضافا إليه (كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا) و « صَبِيحَةُ أىِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ » .

(وَخَبَرَ) المبتدأ (الْمَحْصُورِ) فيه بإلاَّ أو بإنَّمَا (قَدِّمْ أَبَدَا) على المبتدأ (كَمَا لَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا) ، و « إنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » ؛ لما سلف

﴿ تنبيه ﴾ كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ « أَنَّ » وصلتها ، نحو « عندى أنَّكَ

بقدرة ، أو بمحذوف صفة له « لكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم « عين » مضاف إليه « حبيبها » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » ؛ حيث قدّم الخبر ــ وهو قوله « ملء عين » ــ على مبتدئه ــ وهو قوله « حبيبها » لأن المبتدأ مضاف إلى ضمير يعود إلى المضاف للخبر

وهذا التقديم واجب ؛ لأنه لو أخر الخبر وقدّم المبتدأ على ماهو الأصل فيهما فقال « حبيبها ملء عين » للزم على ذلك أن يعود الضمير المضاف إلى المبتدأ على متأخر لفظا ورتبة ؛ أما فى اللفظ فأوضح من أن يدل عليه ، وأما فى الرتبة فلأنك تعلم أن منزلة الخبر من مبتدئه التأخير ، لكونه صفة له فى المعنى ، والصفة تتأخر عن الموصوف ، وأنت تعلم أن ضمير الغائب يجب أن يكون مرجعه متقدّما عليه فى الرتبة ، أوفى اللفظ ، أوفيهما ، أو فى المعنى ، فلما فاته هنا أن يجىء بالمرجع متقدّم الرتبة لم يكن بدّ من أن يجىء به مقدّما فى اللفظ

وعكس هذا البيت قول الفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك بن مروان :

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

فإن فى الخبر ــ وهو جملة « أمه من محارب » ــ ضميرا يعود إلى المبتدإ ــ وهو قوله « أبوه » ــ وأصل الكلام : أسوق مطيتى إلى ملك أبوه ما أمه من محارب إلخ ، فأخر المبتدأ ، وقدّم الخبر ، مع أن فى الخبر ضميرا يعود إلى المبتدأ ، وذلك مما يؤكد لك أن المدار على أن يكون المرجع متقدما بأى نوع من أنواع التقديم ، وفى بيت الفرزدق تقدّم المرجع بالرتبة لا باللفظ ، وفى بيت الشاهد تقدّم المرجع فى اللفظ ورتبته التأخير

فاضِلٌ » ، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أنَّ المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتي هي لغة في لَعَلَّ ، ولهذا يجوز ذلك بعد « أمَّا » كقوله :

١٥٧ — عِنْدِي اُصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِع يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي

١٥٧ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللغة : « جزع » بفتح الجيم وكسر الزاي ــ صفة مشبهة مأخوذة من جزع يجزع ــ من باب أسف ــ ومعناه الشديد الخوف ، وتقول : جزع يجزع جزعا فهو جازع وجزع ــ بفتح فكسر أو بفتح فضم ــ وجزوع ــ بزنة صبور ــ وجزاع ــ بضم الجيم ــ أي : اشتدّ خوفه وذهب صبره «النوى» البعد ، والفراق « فلوجد » الوجد ــ بفتح فسكون لاغير ــ هو الحب ، ويقال : إنه ليجد بفلانة وجدا ، إذا كان يهواها ويحبها حبا شديدا ، وفي حديث ابن عمر وعيينة بن حصن : والله مابطنها بوالد ولا زوجها بواجد ، أي : إنه لايحبها « يبريني » مضارع براه ، والأصل في هذه المادّة قولهم : برى العود والقلم والقدح وغيرها ، يبريه بريا ، إذا نحته ، وقالوا : بريت البعير ، إذا حسرته وأذهبت لحمه ، وفي حديث حليمة السعدية أنها خرجت في سنة حمراء قد برت المال ، أي : هزلت الإبل وأخذت من لحمها

الإعراب : « عندي » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، وياء المتكلم مضاف إليه « اصطبار » مبتدأ مؤخر ، وسوّغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوع خبره ظرفا مختصا مقدّما « وأما » حرف شرط وتفصيل وتوكيد « أنني » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم أن « جزع » خبر أن ، وأن ومادخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ « يوم » ظرف متعلق بجزع « النوى » مضاف إليه « فلوجد » الفاء في الأصل فاء جواب الشرط ، لوجد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كاد » فعل ماض دالّ على المقاربة ، واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى الوجد « يبريني » يبري : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى اسم كاد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمها وخبرها في محل جر صفة لوجد

الشاهد فيه : قوله « وأما أنني جزع ... فلوجد » حيث وقع المبتدأ مصدرا مؤولا من أن المؤكدة المفتوحة الهمزة واسمها وخبرها ، وتقدّم على خبره الذي هو الجار والمجرور الواقع بعد الفاء وإنما ساغ هنا تقدّم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة والمكسورتها خطا ، وبين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعنى لعلّ خطا ونطقا

فإن قلت : فما الذي آمنني اللبس بين هذه الأشياء ؟

قلت : إن « أما » التي للشرط والتفصيل لايقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة

لأن « إن » المكسورة و « لَعَلَّ » لايدخلان هنا . اهـ

(وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزءين بالقرينة (جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ : زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر (بَعْدَ) مايقال لك : (مَنْ عِنْدَكُمَا ؟) والتقدير : زيدٌ عِنْدَنَا ، وإن شئت صرحت به . ولو كان المجاب به نكرة نحو « رجل » قدر الخبر أيضا بعده . قال فى شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير « عندى رجل » إلا على ضعف

(وَفِى جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ ؟ قُلْ دَنِفْ) بغير ذكر المبتدأ (فَزَيْدٌ) المبتدأ (اسْتُغْنِىَ عَنْهُ) لفظا (إِذْ) قد (عُرِفْ) بقرينة السؤال ، والتقدير : هو دنف ، وإن شئت صرحت به ، وقد يحذف الجزءان معا إذا حَلَّا محل مفرد ، كقوله تعالى : « وَاللَّائِى لَمْ يَحِضْنَ » أى : فعدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ ، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد ، وهو « كذلك » ؛ لدلالة الجملة التى قبلها — وهى « فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ » — عليها .

واعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف ، ومنه ما سبيله الوجوب ، وهذا شروع فى بيانه (وَبَعْدَ لَوْلَا) الامتناعية (غَالِبًا) أى : فى غالب أحوالها ، وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حَذْفُ الْخَبَرْ * حَتْمٌ) نحو « وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ » أى : ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف « مَوْجُودٌ » وجوبا ؛ للعلم به وسد جوابها مسده ، أما إذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد — وهو غير الغالب عليها — فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ سَالَمَنَا مَا سَلِمَ » وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ

الهمزة التى بمعنى لعلّ ، فاذا وقعت بعدها « ان » لم تكن إلا مفتوحة مؤكدة ؛ فلما تعين الموضع لها أمنت اللبس

فإن قلت : فما السرّ فى أن « أمّا » لايقع بعدها إن المكسورة ولا أن التى بمعنى لعلّ ؟

قلنا : اعلم أن « أما » هذه تستلزم أمرين : الأوّل وقوع الفاء بعدها ، الثانى : أن يفصل بينها و بين هذه الفاء بمفرد ، ومن ثمت كان ولاؤها مختصا بالأسماء ، وأنت تعلم أن « أن » المؤكدة المفتوحة الهمزة هى واسمها وخبرها فى تأويل مفرد هو مصدر ، ولو أنها معهما فى اللفظ جملة ، وذلك بخلاف إن المكسورة وأن التى بمعنى لعلّ ؛ فانّ كلا منهما مع اسمها وخبرها جملة فى اللفظ والمعنى جميعا ، فلما كان هذا هكذا امتنع وقوعهما بعد « أما » وتعين الموضع للمفتوحة المؤكدة

الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » ، وإن دلَّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو « لَوْلاَ أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ » وجعل منه قول المعرى :

١٥٨ — يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

١٥٨ — هذا البيت من قصيدة لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّى الفيلسوف الشاعر ، من قصيدة مطلعها :

أَعَنْ وَخْدِ القِلاَصِ كَشَفْتِ حَالاَ وَمِنْ عِنْدِ الظَّلاَمِ طَلَبْتِ مَالا

وقبل البيت الممثل به قوله :

وَلَوْلاَ مَا بِسَيْفِكَ مِنْ نُحُولٍ لَقُلْنَا أَظْهَرَ الكَمَدَ انْتِحَالاَ
سَلِيلُ النَّارِ رَقَّ وَدَقَّ حَتَّى كَأَنَّ أَبَاهُ أَوْرَثَهُ السُّلاَلاَ
مُحَلَّى البُرْدِ تَحْسِبُهُ تَرَدَّى نُجُومَ اللَّيْلِ وَانْتَعَلَ الْهِلاَلاَ
مُقِيمُ النَّصْلِ فِي طَرَفَيْ نَقِيضٍ يَكُونُ تَبَايُنٌ مِنْهُ اشْتِكَالاَ
تَبَيَّنُ فَوْقَهُ ضَحْضَاحَ مَاءٍ وَتُبْصِرُ فِيهِ لِلنَّارِ اشْتِعَالاَ
غِرَارَاهُ لِسَانَا مَشْرَفِيٍّ يَقُولُ غَرَائِبَ المَوْتِ ارْتِجَالاَ
إِذَا بَصُرَ الأَمِيرُ وَقَدْ نَضَاهُ بِأَعْلَى الْجَوِّ ظَنَّ عَلَيْهِ آلاَ
وَدَبَّتْ فَوْقَهُ حُمْرُ المَنَايَا وَلٰكِنْ بَعْدَ مَا مُسِخَتْ نِمَالاَ

اللغة : « وخد » الوخد : السير السريع ، يقال : وخدت الناقة تخد وخدا ووخدانا ، إذا سارت مسرعة « القلاص » بكسر القاف ــ جمع قلوص ــ بفتحها ــ وهي الناقة الفتية ، ويقال للأنثى خاصة ، كالفتاة تقال للأنثى من الإنس « نحول » أراد به دقة السيف ورقة شفرتيه ، وجعل هذا دليلا على أن سيفه قد عشق الرقاب واستهام بقطعها فهو من عشقه قد أصابه النحول « الكمد » الحزن مع تغير الوجه « سليل النار » أي : ولدها ؛ لأنه نشأ فيها حين أخرج من المعدن وحين طبع « السلال » بضم السين ــ هو السل ، وهو داء يعترى الإنسان فيدنفه ويصيبه بالنحول « البرد » أراد به غمد السيف « تردى » اتخذه رداء « انتعل » اتخذه نعلا « في طرفي نقيض » يريد أنه جامع للنقائض ؛ فماؤه ورونقه يريك كأن الماء يترقرق فيه ؛ وطرائقه ومضاؤه تريك أن النار تلتهب منه « اشتكالا » هو التشابه والتشاكل « ضحضاح ماء » هو الماء الرقيق يجرى على وجه الأرض « غراراه » بكسر الغين المعجمة ــ حدّاه « مشرفي » نسبة إلى مشارف اليمن ، وهي قرى تشرف عليه « ارتجالا » تقول : ارتجل الكلام ؛ إذا قاله بديهة من غير روية « آلا »

... ...

هو السراب ، أى : إذا سلّ سيفه ونظر إليه ظنّ أنّ بين السماء والأرض سرابا ، وأما قوله « ودبت فوقه ـ البيت » فإنهم يشبهون فرند السيف بدب النمل ؛ يريدون أنه كأنما دبت عليه النمل ، و بقيت آثار أرجلها فيه ، انظر إلى قول الكندى :

وَمُهَنَّدٍ عَضْبٍ مَضَارِبُهُ فِي مَتْنِهِ كَمَدَبَّةِ النَّمْلِ

فأبو العلاء يقول : إنهم واهمون فى ذلك ، و إنما دبت حمر المنايا فوق السيف ، وقوله « يذيب الرعب ـ إلخ » معناه أن سيفك كما يهابه الرجال تهابه السيوف فتذوب فى أغمادها هيبة منه ، فلولا أن أغمادها تمسكها أن تسيل على الأرض لسالت

الإعراب : « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسكه » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الغمد ، والهاء مفعول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف مافى هذا الإعراب « لسالا » اللام واقعة فى جواب لولا ، وسال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر ، والجملة جواب لولا ، والألف للاطلاق

التمثيل به : فى قوله « فلولا الغمد يمسكه» حيث ذكر الكون المقيد الصالح لأن يكون خبرا .

واعلم أن الخلاف فى هذه المسألة خلاف واسع الأطراف ، كثير التشعب ، ونحن نجمل لك هذا الخلاف محاولين أن نلم بأطرافه ونواحيه المتعدّدة على قدر الطاقة ، فنقول : للعلماء فى هذه المسألة خلافات ثلاث يقفو بعضها بعضا ، ويجىء بعضها تاليا لبعض :

الخلاف الأوّل : إذا قلت « لولا محمد لهلك على » فهل فى هذا الأسلوب محذوف لابد من تقديره أولا ؟

الخلاف الثانى : إذا ثبت أن فى هذا الأسلوب محذوفا لابدّ من تقديره ، فهل هو فعل والمرفوع بعد « لولا » فاعله ، أو هو اسم يسند إلى المرفوع بعد « لولا » ؟

الخلاف الثالث : إذا قلنا إن المحذوف بعد « لولا » اسم مسند إلى المذكور بعدها ؛ فهل هو واجب الحذف فى كل كلام ، فلو ذكرته فى كلام ما كنت لاحنا ، أو هو واجب الذكر أحيانا وجائز الذكر أحيانا أخرى ؟

فأمّا عن الخلاف الأوّل فقد ذهب العلماء فيه أربعة مذاهب :

أولها : وهو مذهب جمهور البصريين والكسائى ـ أن هناك محذوفا لابدّ من تقديره ، وهذا هو الذى نصره أكثر المحققين من علماء العربية ، وهو الذى نختاره

وثانيها : وهو رأى جماعة منهم ابن الطراوة ـ أنه لاحذف فى الكلام ؛ لأن ما نزعمه جواب « لولا » هو فى الحقيقة خبر المبتدأ ، وذلك الكلام مردود بأنه ليس بين الجملة والاسم المرفوع قبلها رابط يربطها به حتى نجعلها خبرا عنه ، قال موفق الدين ابن يعيش (شرح المفصل : ١ ـ ٩٥) :

... ...

« وليست الجملة الثانية خبرا عن المبتدأ ؛ لأنه لاعائد منها إليه ، والجملة إذا وقعت خبرا فلا بد فيها من عائد إلى المبتدأ ؛ وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلق بلولا وجواب لها » اهـ ، وقال جمال الدين ابن هشام (فى مبحث لولا من مغنى اللبيب) : « وزعم ابن الطراوة أن جواب « لولا » أبدا هو خبر المبتدإ ، ويرده أنه لارابط بينهما » اهـ ، وقال المحقق رضى الدين (شرح الكافية : ١ — ٩٤) : ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبر المبتدأ كما مرّ فى أما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ فى الأغلب ، كما فى لولا علىّ لهلك عمر ؛ فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف » اهـ

وثالثها : وهو رأى نقله الفراء عن المتقدّمين ، وذكر موفق الدين ابن يعيش فى شرح المفصل وابن الأنبارى فى الإنصاف (ص ٣٦) أنه مذهب الكوفيين — وحاصله أن الاسم المرفوع بعد «لولا» ارتفع بها لنيابتها عن الفعل ؛ فكأنها جملة من فعل وفاعل ، وتمت بلولا معه جملة ، كما تمت بحرف النداء مع المنادى جملة ، وحجتهم فى ذلك مازعموه من أن « لولا » نائبة مناب الفعل ، والفعل لو ظهر لارتفع مابعده على أنه فاعل به ، ولم يجز ذكر الفعل لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ؛ وهذا الرأى مردود بأنه لو كان الأمر كما ذكروا لكان الكلام نفيا ، ولو كان الكلام على أنه نفى لجاز فيه ما يجوز مع النفى وامتنع فيه مايمتنع مع النفى ؛ ولكن الأمر مع « لولا » يجرى على خلاف مايجرى عليه أمر النفى ؛ ألست ترى أنه يجوز لك أن تقول « لولا محمد لا بكر لهلك خالد » فتعطف على الاسم المرفوع بلا ، ولا لايعطف بها بعد النفى ؛ وأنت تقول : « لم يحضر محمد ولا عمر » فتعطف بالواو وتزيد « لا » لتأكيد النفى لما كان الكلام قبل ذلك نفيا ؛ ولا يجوز مثل هذا فى « لولا » وما بعدها ؛ فدلّ هذان الأمران على أن شأن لولا غير شأن النفى . قال موفق الدين ابن يعيش (١ — ٩٦) : « وقال الكوفيون : الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها ؛ لنيابتها عن الفعل ، والتقدير لولا يمنع زيد ، وهذا ضعيف لوجوه : منها أنه لو كان الأمر على ما ادعوه لجاز وقوع أحد بعدها ، لأن أحدا يعمل فيها النفى ، ولم يسمع عنهم مثل ذلك ، الوجه الثانى : أنه لو كان معناه النفى على ما ادعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفى ، فتقول : لولا زيد ولا خالد لأكرمتك ، نحو قوله تعالى : (وَمَا يَسْتَوِى الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِى الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ) فلما لم يجز ذلك ولم يستعمل دلّ على أن الجحود قد زايلها » اهـ ، وقال ابن الأنبارى (الإنصاف:٣٦) : «ذهب الكوفيون إلى أنّ لولا ترفع الاسم بعدها ، نحو لولا زيد لأكرمتك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذى لو ظهر لرفع الاسم ، لأن التقدير فى قولك لولا زيد لأكرمتك : لو لم يمنعنى زيد من إكرامك

... ...

لأكرمتك» ثم قال فى الردّ عليهم (ص ٣٨): «والذى يدل على أنه ليس مرفوعا بلولا بتقدير لو لم يمنعنى زيد لأكرمتك أنه لو كان كذلك لكان ينبغى أن يعطف عليها بـ«ـولا» لأن الجحد يعطف عليه بذلك، نحو قول الشاعر:

فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقَاةٍ لِحَيٍّ ... وَلاَ حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقِ

وقول الآخر:

وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ ... أَجَلْ، لاَ، لاَ، وَلاَ بِرَجَاءِ مَالِ

فلما لم يجز أن يقال: لولا أخوك ولا أبوك؛ دلّ على فساد ماذهبوا إليه» اهـ كلامه

رابعها: وهو مذهب الفراء وذكره الرضى (١ : ٩٣) أن الاسم المرفوع بعد لولا ارتفع بها نفسها أصالة، لا لأنها نائبة عن الفعل، وعلل ذلك بأن «لولا» حرف مختص بالأسماء، والحرف المختص يعمل؛ وذلك مردود من وجوه: (الأوّل) أنا لانلتزم أن «لولا» حرف مختص بالأسماء؛ لدخوله على الأفعال فى نحو قول الجموح أحد بنى ظفر من سليم بن منصور:

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الْأَسْهُمِ السُّودِ

لاَ دَرَّ دَرُّكِ إِنِّى قَدْ رَمَيْتُهُمُ ... لَوْلاَ حُدِدْتُ وَلاَ عُذْرَى لِمَحْدُودِ

(الوجه الثانى) أنا إن سلمنا أنّ «لولا» حرف مختص بالأسماء لم نسلم أنه متى كان مختصا وجب أن يعمل؛ لأن من الحروف المختصة مالاعمل له كالسين وسوف وحرف التعريف (الوجه الثالث) أنا إن سلمنا أن الحرف متى كان مختصا وجب أن يعمل لم نسلم أنه يجوز أن يكون عمله الرفع كما زعمت؛ لأن هذا حمل على ما لانظير له فى العربية، فإن الأصل فى الحرف المختص أن يعمل العمل الخاص، كحروف الخفض مع الأسماء والحروف الجازمة مع الفعل المضارع، وقد خرجت حروف مختصة بالأسماء عن عمل الجر إلى عمل نصب ورفع كإنّ وأخواتها؛ فأما إلى عمل الرفع وحده فهذا مالا وجود له

وأما عن الخلاف الثانى فقد ذهب العلماء فيه مذهبين:

أوّلهما: وهو مذهب جمهور البصريين ــ أن المحذوف خبر المبتدأ، وأن الاسم المرفوع بعد «لولا» مرفوع بالابتداء، وهذا المذهب هو الذى ارتضاه جمهور المحققين من العلماء، وهو المختار

وثانيهما: وهو مذهب الكسائى ــ أن المحذوف فعل يقع الاسم المرفوع بعد «لولا» فاعلا به؛ وقد أيد هذا ابن الأنبارى، وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر فى لولا نفسها أهى حرف بسيط موضوع من أوّل الأمر للدّلالة على امتناع شىء لوجود غيره أم هى حرف مركب من «لو» الشرطية الموضوعة للدّلالة على امتناع شىء لامتناع غيره ومن «لا» التى هى حرف نفى؟ ذهب الكسائى إلى الثانى، وذهب البصريون إلى الأوّل. ولا خلاف بينهما فى أن «لولا» دالة على امتناع

... ...

الجواب لوجود الشرط ؛ ولكن الخلاف فى أن دلالتها على ذلك بالوضع أو بواسطة نفى الامتناع الذى هو نفى ؛ من قبل أن نفى النفى إثبات ، وذلك واضح إن شاء الله . وحجة الكسائى فيما ذهب إليه أن «لو» مختصة قبل دخول «لا» عليها بالفعل؛ لكونها حرف شرط ؛ فبقى لها هذا الاختصاص بعد دخول « لا » النافية ؛ كما أن غير « لو » من حروف الشرط لايزول اختصاصها بالأفعال إذا اقترنت بلا النافية ، قال الله تعالى : (وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنّ) وتقدّر الفعل إذا كان غير موجود فى نحو قول الأحوص :

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

وكما أنّ «لو» نفسها لايزول اختصاصها بالأفعال إذا اقترن بها غير «لا» من حروف النفى ؛ كقول عمر « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » ومثل قول المتنبى :

وَلَوْ لَمْ تَكُونِي بِنْتَ أَكْرَمِ وَالِدٍ لَكَانَ أَبَاكِ الضَّخْمَ كَوْنُكِ لِي أُمَّا

ولما رأى المحقق الرضى أن هذا الاستدلال له وجه من الصواب وإن كان مبنيا على ما لانسلمه قال (١ : ٩٣) : « وهو قريب من وجه» اهـ ، وذهب البصريون إلى أن «لولا» حرف بسيط لاتركيب فيه ، وهو موضوع من أول الأمر للدلالة على امتناع شىء لوجود غيره ، وأنكروا ماذهب إليه الكسائى ، ونقضوا مذهبه بأنه لو كان الكلام على تقدير الفعل للزم أن يذكر بعد الاسم المرفوع مايفسر هذا الفعل المحذوف ، كما لزم مثل ذلك فى قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) وقوله : (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ) ونحو ذلك مما ولى فيه أداة الشرط اسم مرفوع ، ولم يسمع من كلام العرب ذلك ، فدلّ على أنه ليس على تقدير الفعل ، وأيضا فإنا لو حاولنا أن نقدّر الفعل لما جاز لنا ذلك ، لأن الفعل الماضى الذى ينفى بلا إما أن يكون دعاء أو جواب قسم ، فإن لم يكن أحدهما وجب أن يكون مكررا كما فى قوله تعالى: (فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى) فإن زعم أنه قد ينفى بها الماضى من غير أن يكون دعاء ولا جواب قسم ولا مكرر كما فى قول الراجز :

لاَهُمَّ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَهْ زَنَى عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ

وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لاَعَهْدَ لَهْ وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لاَفَعَلَهْ

قلنا : هذا قليل ، ولا يجوز التخريج على مثله ، فإن قال : قد ورد فى قوله تعالى : (فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) قلنا : هو دعاء أو فى قوة المكرر أو « لا » بمعنى « ما »

قال ابن هشام : « وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ، ولا بلولا لنيابتها عنه ، ولا بها أصالة ؛ خلافا لزاعمى ذلك ؛ بل رفعه بالابتداء » اهـ . وقال رضىّ الدين : « وقال

... ...

الـكسائى : الاسم بعد لولا فاعل لفعل مقدّر كما فى قوله : لو ذات سوار لطمتنى ، وهو قريب من وجه ؛ وذلك أن الظاهر منها أنها لو التى تفيد امتناع الأوّل لامتناع الثانى دخلت على لا ، وكانت لازمة للفعل لـكونها حرف شرط ، فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ، ومعناها مع لا أيضا باق على ما كان ، كما تبقى مع غيرلا من حروف النفى ، فمعنى لولا على لهلاك عمر : لو لم يوجد على لهلك عمر ؛ ينتفى الأوّل أى انتفى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمر ، وانتفاء الانتفاء ثبوت ؛ فمن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الأوّل وانتفاء الثانى ، كإفادة لو فى قولك : لو لم تشتمنى أكرمتك . . لـكن منع البصريين من هـذا التقدير أن الفعل بعد لو إذا أضمر وجوبا فلا بدّ من الإتيان بمفسر ، وليس بعد لولا مفسر ، وأيضا لفظ لا لايدخل على الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم إلا مكررا فى الأغلب ؛ ولا تـكرير بعد لولا ؛ فقال البصريون : الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ » انتهى كلامه

وأما عن الخلاف الثالث فقد ذهب العلماء فيه مذهبين :

أوّلهما : وهو مذهب جمهرة البصريين ــ أن حذف خبر المبتدأ بعد « لولا » واجب فى كل كلام ؛ فإن ذكر مايحتمل أن يكون خبرا فهو إما مؤول وإما خطأ أو لحن

وثانيهما : وهو مذهب جماعة منهم ابن الشجرى والرمانى والشلوبين وابن مالك ، وارتضاه ابن هشام فى أوضح المسالك ، وهذا المذهب هوالذى تنصره الأدلة وتؤيده النصوص ، وهوالمختار، وحاصله التفصيل على ماستسمع

واعلم قبل ذلك أن هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر حاصله أنه هل يجوز أن يذكر بعد لولا مبتدأ خبره كون خاص أولايجوز إلا أن يذكر المبتدأ الذى خبره هو الـكون العام ؟ ذهب الجمهور إلى الثانى ، وقالوا : إن أريد نحو « لولا زيد قائم» وجب أن يجعل مصدرهذا الخبر مبتدأ ثم يذكر بعد لولا بغير خبر ، وذهب من ذكرنا من العلماء إلى الأوّل

فتلخص أن للولا عنـد الجمهور حالة واحدة ، وهى أن يكون خبر المبتدأ الذى يقع بعدها كونا عاما لايدل على أكثر من الوجود ، كـكائن وموجود وحاصل ، ويجب لذلك حذف الخبر ، وسنذكر السر فى وجوب حذفه ؛ وللولا عند من ذكرنا من العلماء ثلاثة أحوال : (الحال الأوّل) أن يكون خبر المبتدأ كونا عاما ، وهذا الحال أغلب أحوالها ، ويجب معها حذف الخبر ، (والحال الثانى) أن يكون خبر المبتدأ كونا خاصا لايدل عليـه دليل إذا حذف ، ولايجوز حينئذ حذف الخبر؛ لأنك لو حذفته لماعرفه السامع ولا اهتدى إليه ، (الحال الثالث) أن يكون خبر المبتدأ كونا خاصا وقد قامت قرينة ما ترشد إليه وتدل السامع عليه ، ويجوز حينئذ حذف الخبر اعتمادا على دلالة القرينة عليه ، ويجوز ذكره لعدم التعويل على القرينة ؛ إذ لايجب حذف ماتدل القرينة عليه لو حذف لمجرد وجود القرينة

واعلم أن ماذكره الناظم هو مذهب الرمانى ، وابن الشجرى ، والشلوبين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد « لولا » واجب الحذف مطلقا ، بناء على أنه لايكون إلا كونا مطلقا ، وإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ ، فتقول : لولا مُسَالمة زيد إيانا ماسلم ، أى : موجودة ، وأما الحديث فمروى بالمعنى ، ولحنوا المعرى .

(وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا) الحُكْمُ ، وهو حذف الخبر وجوبا (اسْتَقَرّْ) نحو « لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ »، و « أَيْمُنُ اللهِ لَأَقُومَنَّ » أى : لعمرك قَسَمِى ، وأيمن الله يمينى ، فحذف الخبر وجوبا؛ للعلم به وسد جواب القسم مَسَدَّه(١) .

والذى يدل على مارجحناه وقوع الخبر مصرحا به فى كلام العرب ؛ فمن ذلك قول أبى عطاء السندى واسمه أفلح بن يسار :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالمَقَالِيدِ

وقول الزبير بن العوام فى أسماء بنت أبى بكر :

فَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

وقول امرأة كانت على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه :

فَوَاللهِ لَوْلَا اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ لَزُلْزِلَ مِنْ هٰذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهْ

وقول الشاعر :

* لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِى كُنْتُ مُعْتَذِرًا *

وعلى ذلك جرى قول أبى العلاء المعرى * يذيب الرعب منه ... البيت * والحديث الذى ذكره الشارح ، وهوحديث رواه البخارى فى باب العلم (ج ١ ص ٣٦) بلفظ : « ياعائشة لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين » وحمل ابن الشجرى على ذلك قوله تعالى : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ) فقدّر الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ،

فإن قلت : فلماذا كان الحذف بعد لولا إذا كان الخبر كونا عاما واجبا ؟ قلت : أما مجرد الحذف فلوجود القرينة الدالة على الخبر ؛ لأن لولا لما كانت دالة على انتفاء الجواب لوجود ماقبله كان ذلك دليلا على أن المحذوف كلة من مادّة الوجود أو ماهو بمعناها ؛ وأما كون ذلك الحذف واجبا فلأنه قد وجد فى اللفظ مايسدّ مسد ذلك المحذوف ويقوم مقامه ؛ وهو جواب لولا ؛ فلو ذكر الخبر مع ذكر الجواب لكان كالجمع بين العوض والمعوض منه ؛ وهو مما لايجوز .

(١) اعلم أن معنى كون المبتدأ نصا فى اليمين أن الاستعمال العربى قد جرى على أن لفظه

فإن كان المبتدأ غير نص فى اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه ، نحو « عَهْدُ اللهِ لأفعلن » ، و « عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ لأفعلن »

﴿ تنبيه ﴾ اقتصر فى شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد ولده المثال الثانى ، وتبعه عليه فى التوضيح ، وفيه نظر ؛ إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر ، لجواز كون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : قَسَمِى أَيْمُنُ الله ، بخلاف المثال الأول ، لمكان لام الابتداء

(وَ) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بَعْدَ) مدخول (وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ) وهى الواو

لا يستعمل إلا فى القسم ، ولذلك أمثلة : منها أيمن الله ، ومنها لعمرك (مفتوح العين مقترنا باللام) ، وشواهد هذا الموضع كثيرة ؛ فمنها قوله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) وقول يزيد ابن قنافة الطائى :

لَعَمْرِى وَمَا عَمْرِى عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لَبِئْسَ الفَتَى المَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

وقول الشاعر : (وهو زرارة بن سبيع الأسدى ، وقيل : دودان بن سعد الأسدى ، وقيل : نضلة ابن خالد الأسدى) :

لَعَمْرِى لَقَوْمُ المَرْءِ خَيْرُ بَقِيَّةٍ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عَالَوْا بِهِ كُلَّ مَرْكَبِ

وقول نصيب :

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ : لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِى

وقول امرىء القيس بن حجر :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِى لَدَيْكِ وَأَوْصَالِى

قال ابن جنى : « ومما يجيزه القياس غير أن لم يرد به الاستعمال خبر العمر من قولهم : لعمرك لأفعلن ، فهذا مبتدأ محذوف الخبر ، وأصله لو أظهر خبره : لعمرك ما أقسم به ؛ فصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر » اهـ ، وقال فى موضع آخر : « ومما يجيزه القياس غير أنه لم يرد به الاستعمال ذكر خبر ليمن من قولهم : ليمن الله لأنطلقنّ ، فهذا مبتدأ محذوف الخبر ، وأصله لو خرّج خبره : ليمن الله ما أقسم به لأنطلقنّ ، فحذف الخبر ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر » اهـ ، وقال العلامة رضى الدين (١ : ٩٧ و ٩٨) : « وكل مبتدأ فى الجملة القسمية متعين للقسم ، نحو لعمرك وأيمن الله ، فإن تعيينه للقسم دالّ على تعين الخبر المحذوف ، أى : لعمرك ما أقسم به ، وجواب القسم سادّ مسدّ الخبر المحذوف ، والعمر والعمر بمعنى ، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوحة ، لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله » اهـ كلامه

المسماة بواو المصاحبة (كَمِثْلِ) قولك : (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ) و « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » تقديره مقرونان ، إلا أنه لايذكر ؛ للعلم به وسَدِّ العطف مَسَدَّه(١) .

---

(١) اعلم أن المراد فى هذا الموضع بكون الواو نصا فى المعية أن دلالتها على المعية أظهر من دلالتها على غيرها ؛ وللعلماء فى هذا الموضع اختلافان (أحدهما) هل هناك محذوف لابد من تقديره أولا ؟ (والثانى) هل هذا المحذوف ممتنع الذكر أو هو جائز الذكر ؟

فأما عن الخلاف الأول فقد ذهب البصريون إلى أن فى نحو قولك : « كل رجل وضيعته » من كل مبتدأ عطف عليه اسم بالواو الدالة على المعية نصا ؛ محذوفا هو خبر المبتدأ ؛ وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن الكلام تام مستغن عن تقدير شىء ؛ وذلك من قبل أن الواو بمعنى « مع » وأنت لو ذكرت « مع » فى الكلام فقلت : « كل رجل مع ضيعته » لكان الكلام تاما مستغنيا عن التقدير ؛ فكذا ماهو بمعنى ذلك ، وقد ردّ العلامة رضى الدين هذا المذهب بقوله (١ : ٩٧ من شرح الكافية) : « وقال الكوفيون : وضيعته خبر المبتدأ ؛ لأن الواو بمعنى مع ، فكأنك قلت : كل رجل مع ضيعته ، فإذا صرحت بمع لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو التى بمعناه ؛ فلا يكون هذا المثال إذا مما نحن فيه ، أى مما حذف خبره ، وفيه نظر ، لأن الواو إن كانت بمعنى مع تكون فى اللفظ للعطف ، فإذا كانت وضيعته عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا ، فإن قيل : يجوز أن يكون رفع مابعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ ، فالجواب أن مع إذا وقع خبرا عن المبتدأ لايستحق الرفع لفظا حتى ينقل إلى مابعده ، بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر ، نحو زيد معك ، كما تقول : زيد عندك» اه كلامه ، ورد قوم ماذهب إليه الكوفيون بأن كون الشىء بمعنى الشىء لايستلزم أن يكون شأنهما واحدا من حيث الإعراب ، وكلام المحقق الرضى فى الواقع بيانٌ للفرق بين الواو ومع فى الاستعمال

وأما عن الخلاف الثانى فإنا وجدنا النحاة قديمهم وحديثهم يذكرون هذا الموضع مما يجب فيه حذف الخبر ، ويعللون للحذف ولوجوبه بما ستسمع ، ولكن المحقق الرضى وقف من هذا الموضع موقف المتشكك الحائر ، ثم استظهر فى آخر بحثه أن هذا الموضع مما يغلب فيه حذف الخبر ، وليس مما وجب فيه حذفه ، قال: « وقال البصريون الخبر محذوف ، أى كل رجل وضيعته مقرونان ، وفيه أيضا إشكال ، إذ ليس فى تقديرهم لفظ يسد مسدّ الخبر فكيف حذف وجوبا ، وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى ، فمحله بعد المعطوف ، وليس بعد المعطوف لفظ يسدّ مسدّ الخبر ، ولو تكلفنا وقلنا : التقدير كل رجل مقرون وضيعته ، أى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به ، كما تقول : زيد قائم وعمرو ، ثم حذف مقرون وأقيم المعطوف مقامه ، لبقى البحث فى حذف خبر المعطوف وجوبا من غير سادّ مسدّه ، ويجوز أن يقال عند ذلك : إن المعطوف أجرى مجرى المعطوف عليه فى وجوب حذف خبره ؛ هذا ، والظاهر أن حذف الخبر فى مثله غالب لاواجب » اه ، وقد تكلم

فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو « زيد وعمرو مجتمعان » لم يجب الحذف، قال الشاعر :

١٥٩ — تَمَنَّوْا لِيَ المَوْتَ ٱلَّذِي يَشْعَبُ الفَتَى وَكُلُّ ٱمْرِئٍ وَالمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

ابن قاسم فى الرد على ماذكر الرضى كلاما ليس من شأننا أن نحكيه؛ لأننا لانقره ولا نوافق عليه، فارجع إليه إن شئت فى حواشى الصبان، ومما ذكر فيه الخبر ماحكاه الرضى من قول على رضى الله عنه : « فأنتم والساعة فى قرن »

١٥٩ — قد نسب كثير من العلماء هذا البيت للفرزدق، وقد راجعت نسخ ديوانه المطبوعة فلم أعثر عليه، والذين نسبوه له رووا قبله :

لَشَتَّانَ مَا أَنْوِي وَيَنْوِي بَنُو أَبِي جَمِيعاً فَمَا هٰذَانِ مُسْتَوِيَانِ

اللغة : « شتان » هو اسم فعل معناه تباين وافترق، وذلك لايكون إلا بين اثنين فصاعدا، والمراد المفارقة فى المعانى والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم ونحوها، لأن الافتراق بالذوات حاصل البتة، إذ كل شيئين فى الوجود لابد أن أحدهما غير صاحبه ومفارق له لامحالة، إلا أنه ربما خفيت أحوال الذات فتوضع هى مكانها، وقد يتصل فاعله المتعدد لفظا ومعنى أو معنى فقط به، وقد يفصل بينهما بما الزائدة، فتقول : شتان علم محمد وعلم على، وقال الأعشى :

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

و « ما » فى بيت الفرزدق ليست زائدة كالتى فى بيت الأعشى، وإنما هى موصول اسمى أو حرفى، وقوله « يشعب » بفتح العين المهملة — أى : يفرق ويصدع

المعنى : إن بنى أبى يتمنون لى الموت الذى يفرق بين الإخوان والأهل، وهم لايلتفتون إلى أن لكل أحد أجلا هو ملاقيه

الإعراب : « تمنوا » فعل وفاعل « لى » جار ومجرور متعلق بتمنى « الموت » مفعول « الذى » اسم موصول نعت للموت « يشعب » فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى الذى، والجملة لامحل لها صلة الموصول « الفتى » مفعول ليشعب « وكل » مبتدأ « امرئ » مضاف إليه « والموت » معطوف على المبتدأ « يلتقيان » فعل مضارع، وألف الاثنين فاعله، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « وكل امرئ والموت يلتقيان » حيث ذكر الخبر — وهو جملة « يلتقيان » — لأن الواو التى عطفت على المبتدأ ليست نصا فى معنى المصاحبة والاقتران، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجبا لامعدل عنه، كما فى قولك : كل ثوب وقيمته، وكل امرىء وما يحسنه، وكل طالب علم ومعارفه، وضابط الواو التى هى نص فى معنى المصاحبة أن يكون ما بعدها مما لا يفارق

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » مستغنٍ عن تقدير خبر ؛ لأن معناه مع ضيعته ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها

(وَقَبْلَ حَالٍ لاَيَكُونُ خَبَرَا) أى : ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا (عَنِ) المبتدأ (الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مَصْدَرًا عاملا فى اسم مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور[1] أو إلى مؤول به ، فالأول (كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئاً ، وَ) الثانى مثل (أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ) إذا جعل « مَنُوطاً » جاريا على الحق لا على المبتدأ ، والثالث نحو « أَخْطَبُ مَايَكُونُ الأمير قائما » ، والتقدير : إذ كان ، أو : إذا كان مسيئا ومنوطا وقائما ؛ فمسيئا ومنوطا وقائما : نصب على الحال من الضمير فى « كان » ، وحذفت جملة « كان » التى هى الخبر للعلم بها وسَدَّ الحال مَسَدَّها ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدأ ، إذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة[2]

ماقبلها ، ألا ترى أن قيمة الثوب لا تفارقه ، وأن ما يعرفه طالب العلم لا ينفكّ عنه ، وذلك بخلاف الموت ؛ فإنه ليس ملازما للمرء ، بل إنه يلقاه مرة واحدة

(١) لم يقتصر ابن مالك فى شرحه على كتابه « الكافية الشافية » على أفعل التفضيل ، كما اقتصر شراح الألفية ، بل ذكر من أمثلة هذه المسألة « معظم إتيانى المسجد متعلما »

(٢) قد أكثر العلماء القول فى هذه المسألة ، وتشعبت فيها اختلافاتهم ، وفرّعوا فيها فروعا لا حصر لها ، حتى حمل ذلك السيوطى على إفرادها بتأليف خاصّ ، كما حكى لنا فى كتابه « جمع الجوامع » وليس من شأننا أن نستقصى كلّ ماذكر فيها من الفروع ، ونستوعب جميع ما فيها من خلاف ، ولكنا لن نترك ذلك جملة ؛ وسنتكلم فيما يلى على أهمّ المباحث فى هذه المسألة فنقول :

قد يكون المبتدأ مصدرا ، نحو قولك « ضربى عليا قائما » وقد يكون اسم تفضيل مضافا إلى المصدر الصريح ، نحو قولك « أفضل عملك مخلصا » وقد يكون أفعل تفضيل مضافا إلى المصدر المؤوّل ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »

ثم هذا المصدر قد يضاف إلى فاعله ، كما فى الأمثلة السابقة ، وقد يكون مضافا إلى مفعوله ، نحو قولك « أفضل حج البيت ماشيا »

ثم الحال قد تكون اسما مفردا وذلك لا خلاف فى جوازه بين أحد من العلماء ؛ ولكن اختلفوا هل يجوز أن تكون هذه الحال جملة فعلية أو لا يجوز ؟ وهل يجوز أن تجىء جملة اسمية أو لا يجوز ؟

... ...

و إذا جاز مجيئها جملة اسمية فهل تقترن بالواو أولا ، هذه مسائل ثلاث قد وقع الاختلاف فيها بين كثير من العلماء ، ونحن نذكر مجمل هذا الخلاف فى كل مسألة منها فنقول :

أوّلا : ذهب الأخفش والكسائى وابن هشام والأعلم وابن مالك فى التسهيل إلى أنه يجوز أن تجىء هذه الحال جملة فعلية ، وذهب الفراء إلى امتناعه ، ونقل بعض العلماء عن سيبويه أنه يقول بامتناعه ، ولكن الذى رأيناه فى كتابه[1] يؤيد عندنا أنه قائل بالجواز ، وقد حكى هو عن العرب أنهم يقولون : « سمع أذنى أخاك يقول ذلك » ومما ورد منه قول رؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيبويه :

وَرَأْىُ عَيْنَىَّ الفَتَى أَبَاكَا يُعْطِى الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا

ومنه قول الشاعر :

عَهْدِى بِهَا فِى الْحَىِّ قَدْ سُرْبِلَتْ بَيْضَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ

قال ابن مالك فى التسهيل : « ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا ؛ خلافا للفراء » اهـ

وقال الأعلم فى شرح بيت رؤبة السابق « ويعطى فى موضع الحال النائبة مناب الخبر » اهـ

ثانيا : ذهب الكسائى وابن مالك وجمهرة البصريين إلى أنه يجوز أن تجىء هذه الحال جملة اسمية ، فيجوز لك أن تقول : أشدّ ضربى عليا يده مكتوفة ، كما يجوز لك أن تقول : كلمته فوه إلى فىّ ، ومنع ذلك قوم آخرون

قال ابن مالك فى التسهيل : « ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة جملة اسمية ، وفاقا للكسائى »

ثالثا : اضطربت كلمة العلماء فى هذه الحال إذا كانت جملة اسمية ، هل يجب أن تتجرد من الواو ، أو يجوز اقترانها بالواو وتجردها منها ، أو يجب أن تقترن بالواو ؟ فظاهر كلام ابن مالك فى التسهيل أنه لاخلاف بين أحد من العلماء فى أنه يجوز اقترانها بالواو و يجوز تجردها منها ، وحكى أبوحيان عن ابن كيسان أن ذلك جائز فى قول النحاة كافة ، والصواب أن فى المسألة خلافا ، وممن حكى هذا الخلاف أبوحيان ، وقد حكى عن الفراء والكسائى أنهما ذهبا إلى تجويز اقتران الجملة الاسمية بالواو، وحكى عن الأخفش وسيبويه أنهما منعا اقتران الجملة الاسمية بالواو ، وقد وجدنا فى كتاب سيبويه[1] بيتا اقترنت فيه الجملة الاسمية السادّة مسدّ الخبر بالواو ، وممن حكى الخلاف أيضا العلامة رضىّ الدين فى شرح الكافية ، قال[2] : « و إذا كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائى يجب معها واو الحال ، نحوضربى زيدا وغلامه قائم ، وقال النبى صلى الله عليه وسلم : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ؛ إذ الحال فضلة ، وقد وقعت موقع العمدة ؛

(١) انظر فى الموضعين (ج ١ ص ٩٨) (٢) انظر (ج ١ ص ٩٤) .

... ...

فيجب معها علامة الحالية ؛ إذ كل واقع غير موقعه ينكر ، وجوّز الكسائى تجرّدها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدإ ؛ فتقول : ضربى زيدا أبوه قائم ، كما فى قولهم : كلمته فوه إلى فىّ » اه كلامه . ومن شواهد مجىء هذه الجملةاسمية مقترنة بالواو قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٦٠):

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا   وَشَرُّ بُعْدِيَ عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ

وقول لبيد بن ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه :

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ ، وَفِيهِمُ   قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ

قال الأعلم : « وعهدى مبتدأ ، وخبره فى قوله : وفيهم ميسر وندام ؛ لأن موضع الجملة موضع نصب على الحال ، والحال تكون خبرا عن المصدر ، كقولهم : جلوسك متكئا ، وأكلك مرتفقا ، والواو مع ما بعدها تقع هـذا الموقع ، فتقول : جلوسك وأنت متكىء ، وأكلك وأنت مرتفق ؛ وساغ هذا فى المصـدر لأنه ينوب مناب الفعل والفاعل ، فكأنك قلت : تجلس متكئا، وتأكل مرتفقا ، مع أن المتكىء والمرتفق غير الجلوس والأكل ؛ فلايجوز رفعهما على الخبر ؛ لأن الخبر إنما يرتفع إذا كان هو الأول ، كقولك : جلوسك حسن ، وأكلك شديد » اه

إذا علمت هذا الذى قرّرناه فاعلم أن العلماء قد اختلفوا فى نحو قولك : « أكثر زيارتى الإخوان مواسيا » هل هذه العبارة كلام مكتف بنفسه غير محتاج إلى شىء آخر زائد عما ذكر فيه أم هو كلام ناقص لابدّ له من تكملة لم تذكر فى الكلام وهى مقدّرة ؟ ثم اختلف القائلون باحتياج هـذه العبارة ونحوها إلى ما تتم به فى المقدّر : ما هو ؟ وما موضعه ؟ فهذه أضرب من الاختلاف سنذكرها بإيجاز ، محاولين أن نكتفى بلباب الموضوع ، فنقول :

أولا : ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أن مثل هـذا الأسلوب فى غير حاجة إلى تقدير شىء ، ومعنى ذلك أن هذا المبتدأ لاحاجة به إلى خبر ، فهو كقول الأعلم فى نحو : عجب لك ، على ما أوضحناه فيما سبق ، وحجتهما كحجة الأعلم فى الأسلوب المذكور ، وتلخيصها أن هذا المبتـدأ لمـا كان مصدرا فهو بمعنى الفعل وفاعله ، وأنت لو ذكرت الفعل والفاعل لم تكن بحاجة إلى المزيد عليهما . قال المحقق رضىّ الدين : « ذهب ابن دستوريه وابن بابشاذ إلى أن هذا المبتدأ لاخبر له لكونه بمعنى الفعل ، فمعنى ضربى زيدا قائما : أضربه قائما » انتهى كلامه ، وذهب جمهور البصريين والكوفيين إلى أنه لابدّ من تقدير شىء يتم به الكلام

ثانيا : اختلف القائلون بأنه لابدّ من تقدير شىء يتم به الكلام فى ذلك المقدّر ماهو ، فذهب جمهور الكوفيين والبصريين إلى أن هـذا المقدر اسم مشتق يصح الإخبار به عن هذا المصدر الواقع مبتدأ ، وأنه من مادّة الوجود المطلق وما يرادفه ، وذهب الأخفش إلى أن هـذا المحذوف

... ...

مصدر آخر مضاف إلى ضمير هو صاحب الحال الذى أغنى عن الخبر ، ومرجعه معمول المصدر الواقع مبتدأ ، فتقدير المثال الذى ذكرناه عند الأخفش : أكثر زيارتى الإخوان زيارتى إياهم مواسيا ، وهذا المذهب ضعيف ؛ من قبل أنه يلزم عليه حذف المصدر وبقاء بعض معمولاته ، قال العلامة رضى الدين [1] ، « ويرد على مذهب الأخفش أن فيه حذف المصدر مع بقاء معموله ، وذلك عندهم ممتنع ، إذ هو بتقدير أن الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف » اهـ

وقد حكى الشارح ههنا هذا المذهب ، وذكر أن ابن مالك قد اختاره فى التسهيل ، وقد وجه كثير من العلماء هذا المذهب بأنه يلزم عليه تقليل المحذوف ، فان المحذوف عنده أمران ، وهما المصدر والضمير ، فأما على ماذهب إليه الجمهور فالمحذوف أكثر من ذلك على ماسيأتى ، وأيضا فلأن التقدير فيه من لفظ المذكور ، وهو أولى من تقدير شىء آخر ، وأيضا فلأنّ حذف « إذ » مع الجملة التى تضاف إليها مما لم يعهد فى غير هذا الموضع ، ونحن نعتقد أن هذه الأمور كلها أقل تأثيرا من حذف عامل ذهب أكثر العلماء إلى منع حذفه

ثالثا : اختلف القائلون بأن المحذوف المقدّر اسم مشتق فى موضع هذا المقدّر : أيكون قبل الحال أم بعدها ؟ فذهب الكوفيون إلى أنه يقدّر بعد الحال ، وذهب البصريون إلى أنه يقدّر قبل الحال ؛ ولزم من هذا الخلاف الاختلاف فى صاحب الحال ماهو ؟ فقال الكوفيون : هو معمول المصدر الواقع مبتدأ ، وقال البصريون : هو ضمير مرفوع بكان محذوفة عائد إلى معمول المصدر ؛ فإذا قلت : أكثر زيارتى الصديق مريضا ؛ فتقديره عند الكوفيين : أكثر زيارتى الصديق (حال كونه) مريضا حاصل ، وتقديره عند البصريين : أكثر زيارتى الصديق حاصل إذا كان مريضا ، وذهب المحقق الرضى [2] إلى أنه ينبغى أن يكون التقدير : أكثر زيارتى الصديق حاصل (حال كونه) مريضا ، وبيان وجه الفرق بين تقديره وتقدير جمهور البصريين يحتاج إلى تقرير مسائل :

المسألة الأولى : ذهب الجمهور إلى أنه يجب أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحبها ؛ فإذا قلت : « جاء علىّ راكبا » فالعامل فى « راكبا » هو نفس العامل فى « علىّ » وذلك العامل هو « جاء » ؛ وبنوا على هذه القاعدة فروعا ليس من شأننا فى هذا البحث أن نأتى على تفصيلها

المسألة الثانية : ذهب الجمهور إلى أنه لايجوز الفصل بين المصدر ومعموله

المسألة الثالثة : إنما اضطر الجمهور إلى تقدير هذه المحذوفات كلها تفاديا من الخروج على ماسبق تقريره ؛ وذلك أنك لو قدّرت هذه الحال لمعمول المصدر الواقع مبتدأ للزم جريا على القاعدة الأولى أن يكون العامل فى الحال هو المصدر ، وإذا قدّرت ذلك وأنت قد التزمت تقدير الخبر قبل الحال

(١) انظر شرح الكافية (ج ١ ص ٩٥) (٢) انظر شرح الكافية (ج ١ ص ٩٦) .

... ...

لزمك الفصل بين المصدر ومعموله

أما المحقق الرضى فلم يرقه التزام القاعدة الأولى ، وأبى إلا الفرار منها تفاديا من تقدير هذه المحذوفات الكثيرة فقال(١) : « وفى مذهب الجمهور تكلفات كثيرة : من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها ، ولم يثبت فى غير هذا المكان ، ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة ، وذلك لأن معنى قولهم « حاصل إذا كان قائما » ظاهر فى معنى الناقصة ، ومنه قيام الحال مقام الظرف ، ولا نظير له ، والذى أوقعهم فى هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها ، بلا دليل دل عليه ، ولا ضرورة ألجأتهم إليه ، والحق أنه يجوز اختلاف العاملين ؛ فنقول : تقديره ضربى زيدا حاصل قائما ، والعامل فى الحال حاصل وفى صاحبها ضربى ، وصاحبها هو الياء أو زيدا ، وحذفنا كائن أو حاصل العامل فى الحال لكونه عاما شاملا لجميع الأفعال ، كما حذفناه فى نحو زيد عندك أو فى الدار؛ لمشابهة الحال للظرف ، والحذف فى كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل فيه » اهـ كلامه

فأما ماذهب إليه الكوفيون من تقدير الخبر بعد الحال فهو فاسد ، وإن لم يلزم عليه اختلاف العامل فى الحال وصاحبها ولا الفصل بين الحال ومعمولها ؛ ووجه فساده أمران

الأمر الأوّل : أنه يلزم على تقدير الخبر بعد الحال من جهة اللفظ أن يكون حذف الخبر من غير شىء يسدّ مسدّه ، وحذف الخبر من غير شىء يسدّ مسدّه لا يكون واجبا ، وهم يقولون : إنّ حذف الخبر فى هذه المسألة واجب ، قال الرضى : « ومما يفسد مذهب الكوفية من جهة اللفظ أنه ليس فى تقديرهم مايسدّ مسدّ الخبر ؛ لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال ، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر ، وقد ذكرنا أن الخبر لايحذف وجوبا إلا إذا سدّ مسدّه لفظ » اهـ

الأمر الثانى : أنه يلزم على مذهب الكوفيين فوات المعنى المقصود بهذا الأسلوب ، وبيان ذلك أن الجميع متفقون على أن المقصود من نحو قولك « أكثر زيارتى الصديق مريضا » أنك تزوره مريضا أكثر مما تزوره معافى ، فلو قدّرت الكلام على نحو ماذهب إليه الكوفيون لكان أكثر زيارتى الصديق (حال كونه) مريضا حاصل ، ومدلول ذلك أنك تخبر عن حصول تسع زيارات ، مثلا ، من عشر زيارات حاصلة لك منه فى حال مرضه ، وأين هذا من المعنى المقصود ؟ فأما على تقدير البصريين فيصير : أكثر زيارتى الصديق حاصلة (حال كونه) مريضا ، ومعنى هذا أنك تخبر عن حصول تسع زيارات فى حال المرض من عشر زيارات تقع منك له فى حاليه جميعا ، وهذا بعينه معنى أنك تزوره مريضا أكثر مما تزوره معافى

وفى هذه المسألة خلافات أخرى وتفريعات كثيرة ، كما قدمنا الإشارة إليه ، ولكنا لم نأبه لها فلم نعرض لذكرها ، وإنه ليكفيك من القلادة ما أحاط بالعنق

(١) انظر شرح الكافية (ج ١ ص ٩٦) .

فإن قلت : جعل هذا المنصوب حالا مبنى على أن « كان » تامة ، فلم لاجعلت ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأن حذف الناقصة أكثر ؟

فالجواب أنه منع من ذلك أمران :

أحدهما : أنا لم نر العرب استعملت فى هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر ، فحكمنا بأنها أحوال ، إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة .

الثانى : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » وقول الشاعر :

١٦٠ — خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ

فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار « كان » لتكون عاملة فى الحال ؟ وما المانع أن يعمل فيها المصدر ؟

---

١٦٠ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « حليف » هو فعيل من الحلف ــ بكسر الحاء وسكون اللام ــ وهو المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد ، والمراد هنا اتصافه بالرضا ، فكنى عن اتصافه به بمحالفته إياه

الإعراب : « خير » مبتدأ « اقترابى » اقتراب : مجرور بالإضافة إلى خير ، وياء المتكلم محله مجرور بالإضافة إلى اقتراب ، وإضافة اقتراب إلى الياء من إضافة المصدر لفاعله « من المولى » جار ومجرور متعلق باقتراب « حليف » حال تسد مسد خبر المبتدأ ، وصاحب هذا الحال ضمير مستتر يقع فاعلا لفعل محذوف ، وهذا الفعل مع فاعله هو الخبر ، وتقدير الكلام عند البصريين : خير اقترابى من المولى إذا كان حليف رضا « وشر » الواو عاطفة ، شر : مبتدأ « بعدى » مركب إضافى مجرور بالإضافة إلى المبتدأ «وهو» الواو للحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ «غضبان» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال سد مسد خبر المبتدأ ــ الذى هو «شر» ــ وتقديره وشر بعدى عن المولى إذا كان (أى وجد) والحال أنه غضبان

الشاهد فيه : قوله « وشر بعدى عنه وهو غضبان » حيث جاء الحال السادّ مسدّ الخبر جملة اسمية مقترنة بالواو ، وذلك يدل على أن « كان » التى نقدرها فى جملة الخبر تامّة لاناقصة ؛ لأنها لو كانت ناقصة لاحتاجت إلى خبر ، والخبر لايقترن بالواو ؛ وقد علمت فيما ذكرناه لك فى بحث هذه المسألة أن بين العلماء خلافا فى مجىء جملة الحال فى هذا الموضع اسمية ، وأن الذين أجازوا مجيئها جملة اسمية قد اختلفوا فى جواز اقترانها بالواو ؛ فلسنا نطيل عليك هنا ، ونحيلك على ما فصلناه من القول فى ذلك ؛ فارجع إليه إن شئت

فالجواب أنه لوكان العامل فى الحال هو المصدر لكانت مِنْ صلته ، فلا تسدُّ مسدَّ خبره ؛ فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر فى الحال ، فيكون التقدير : ضربى العبد مسيئاً موجود ، وهو رأى كوفى

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذى الحال ، والتقدير : ضربى العبد ضربه مسيئاً ، واختاره فى التسهيل

وقد منع الْفرَّاء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :

١٦١ — وَرَأْىُ عَيْنَيَّ الْفَـــتَى أَبَا كَا يُعْطِى الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَا كَا

---

١٦١ — نسب كثير من العلماء ، منهم سيبويه والأعلم (ج ١ ص ٩٨) ، هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج ، ولكنى لم أجده إلا فى زيادات ديوانه التى ذكرنا شأنها فيما سبق ، وقد روى قبله :

تَقُولُ بِنْتِى قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

اللغة : « أنى » حان ، وقرب ، ومثله آن « أنا كا » بفتح الهمزة أوكسرها ــ هو غاية الشىء ، وقوله « أنى أناك » معناه حان حينك وقرب يومك ، وقوله « يا أبتا ــ إلخ » سيأتى مشروحا فى باب أفعال المقاربة ، إن شاء الله ، وقوله « ورأى عينى » بتشديد الياء على أنه مثنى عين مضاف إلى ياء المتكلم ، وقوله « أبا كا » روى سيبويه والأعلم فى مكانه « أخا كا » وقوله « الجزيل » هو الكثير العظيم ، وقوله « فعليك ذا كا » أى : الزمه ولا تقصر فيه

الإعراب : « ورأى » مبتدأ « عينى » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى الفاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « الفتى » مفعول للمصدر « أبا كا » بدل أوعطف بيان « يعطى » فعل مضارع ، وفاعله مستترفيه ، و « الجزيل » مفعوله ، والجملة فى محل نصب على الحال ، وقد سدّت هذه الحال مسد الخبر ، وتقدير الكلام على مثال ماسبق فى الشواهد المتقدّمة

الشاهد فيه : قوله « يعطى الجزيل » حيث وقعت الحال السادّة مسد الخبر جملة فعلية ، وجواز ذلك رأى الأخفش والكسائى وهشام والأعلم ، واختاره الناظم فى التسهيل ، وذهب الفراء إلى منع ذلك ، وينسب المنع إلى سيبويه أيضا ، وليس ذلك بصحيح ؛ بل ورد فى كتابه أمثلة فيها الحال جملة فعلية على ما أوضحناه فى بحث هذه المسألة ، والبيت حجة على المانعين ، قال الأعلم رحمه الله : « ويعطى : فى موضع الحال النائبة مناب الخبر » اهـ ، وقال ابن مالك : « ولايمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا خلافا للفراء » اهـ ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

عَهْدِى بِهَا فِى الْحَىِّ قَدْ سُرْبِلَتْ بَيْضَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّـــامِرِ

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبراً ، فلا يجوز « ضَرْبِى زَيْدًا شديداً » وشذ قولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حكمك لك مُثْبَتاً ، كما شذ « زَيْدٌ قَائِماً » و « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا » فيما حكاه الأخفش ، أى : ثبت قائماً وجالسا

ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف « إِذْ كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ؛ لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .

﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وعدَّها فى غير هذا الكتاب أربعة

الأول : ما أُخْبِرَ عنه بنعت مقطوع للرفع ؛ فى معرض مدح ، أو ذم ، أو ترحم

الثانى : ما أُخْبِرَ عنه بمخصوص « نِعْمَ » و « بِئْسَ » المؤخر ، نحو « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو » إذا قدر المخصوص خبراً ، فإن كان مقدما نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » فهو مبتدأ لا غير ؛ وقد ذكر الناظم هذين فى موضعهما من هذا الكتاب

الثالث : ماحكاه الفارسى من قولهم « فى ذمتى لأفعلن » التقدير : فى ذمتى عهد أو ميثاق .

الرابع : ماأخبر عنه بمصدر مرفوع ، جىء به بدلا من اللفظ بفعله ، نحو « سَمْعٌ وطَاعَةٌ » أى : أمرى سمع وطاعة ، ومنه قوله :

١٦٢ — وَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ ؟

وقول رؤبة فى بيت الشاهد « يعطى الجزيل » وقول الشاعر فى البيت الذى رويناه « قد سربلت » كلاهما جملة فعلية واقعة حالا عن مبتدأ هومصدر ، ولاتصلح هذه الحال لأن تكون خبرا عن هذا المصدر ، ألا ترى أن المعطى ليس هو « رأى عينى » ، والمسربلة لايمكن أن يكون العهد ، وهذا واضح إن شاء الله

١٦٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٦١ و ١٧٥) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولانسبه الأعلم ، وقال سيبويه قبل إنشاده : « وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه » انتهى ، وقد سبقت هذه العبارة برمتها فى شرح الشاهد رقم (١٤٦) فارجع إليها هناك ، وقد أورد ياقوت الحموى فى مادة « روضة المثرى » هذا البيت فى ضمن أبيات نسبها إلى منذر بن درهم الكلبى ، وأسند روايتها إلى أبى الندى ، وهاك هذه الأبيات :

سَقَى رَوضَةَ الْمَثْرِىِّ عَنَّا وَأَهْلَهَا رُكَامٌ سَرَى مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ رَادِفُ
أَمِنْ حُبِّ أُمِّ الْأَشْيَمَيْنِ وَحُبِّهَا فُؤَادُكَ مَعْمُودٌ لَهُ أَو مُقَارِفُ
تَمَنَّيْتُهَا حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى مِنَ الْوَجْدِ كَلْباً لِلْوَكِيعَيْنِ آلِفُ

... ...

أَقُولُ وَمَالِي حَاجَةٌ فِي تَرَدُّدِي سِوَاهَا بِأَهْلِ الأَرْضِ: هَلْ أَنَا عَاطِفُ
وَأَحْدَثُ عَهْدِي مِنْ أُمَيْمَةَ نَظْرَةٌ عَلَى جَانِبِ الْعَلْيَاءِ إِذْ أَنَا وَاقِفُ
تَقُولُ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا أَذُو نَسَبٍ ... ... البيت، و بعده:
فَقُلْتُ أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمُسَلِّمٌ فَضَمَّ عَلَيْنَا الْمَأْزِقُ الْمُتَضَايِفُ

اللغة : « حنان » هوالعطف والرحمة ، وقال ابن عباس فى قوله تعالى : (وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا) « لا أدرى ما الحنان » ، وقال الفراء : هو فى الآية الرحمة ، أى : وفعلنا ذلك رحمة لأبويك

المعنى : وصف أنه فاجأها فأنكرته ، ثم حاولت أن تعرف السبب الموجب لإتيانه ، هل هو وجود نسب بينه و بين حيها ، أومعرفة كانت بينه و بينهم ، وقال بعض العلماء : إنها خافت عليه صولة قومها فلقنته الجواب الذى يذكره إذا سأله أحدهم عن سبب مقدمه ، فكأنها توقعت له شرا يصيبه منهم ؛ فلذلك تحننت عليه

الإعراب : « فقالت » فعل وفاعل « حنان » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : أمرى حنان أوشأنك حنان ، أونحو ذلك ، والجملة فى محل نصب مقول القول « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « أتى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه « بك » جار ومجرور متعلق بأتى ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام « ههنا » ظرف مكانى متعلق بأتى « أذو » الهمزة للاستفهام ، ذو : خبر مبتدأ محذوف يدل عليه ما يأتى من من قوله « أنت عارف » وتقديره : أأنت ذونسب ، والجملة لامحل لها بدل من الجملة الابتدائية « أم » حرف عطف « أنت » مبتدأ « بالحى » جار ومجرور متعلق بقوله « عارف » الآتى « عارف » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بأم على جملة المبتدأ والخبر السابقة ، ولامحل لكلتيهما ؛ لكونهما بدلا من جملة لامحل لها بدل مفصل من مجمل

الشاهد فيه : قوله « حنان » حيث رفعه بإضمار مبتدأ ، والتقدير : أمرنا حنان ، ونحوه مما يقوم به المعنى ، وهو مع رفعه نائب مناب المصدر الموضوع بدلا من اللفظ بالفعل ، فلذلك جرى مجراه فى الإفراد والتنكير . قال سيبويه : « لم ترد تحنن ؛ ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أومايصيبنا حنان ، وفى هذا المعنى كله معنى النصب ، ومثله فى أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل : (قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ) لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر ليموا عليه ، ولكنهم قيل لهم : لم تعظون قوما ؟ قالوا : موعظتنا معذرة إلى ربكم ؟ ولوقال رجل لرجل : معذرة إلى الله و إليك ، بالنصب ، يريد اعتذارا ؛ لكان الموضع للنصب » انتهى ، وقال فى موضع آخر من الكتاب : « ومن العرب من يقول : سمع وطاعة ، بمنزلة ✲ فقالت حنان ... البيت ✲

أى : أمرى حنان : أى رحمة ، وقول الراجز :

١٦٣ - شَكَا إِلَىَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلاَنَا مُبْتَلَى

وكما قال : سلام ، والذى يرتفع عليه حنان ، وسمع وطاعة ، وسلام ؛ غير مستعمل ، كما أن الذى ينتصب عليه لبيك وسبحان الله غير مستعمل » انتهى كلامه ، وقال ابن منظور بعد أن أنشد البيت : « أى : أمرى حنان ، أومايصيبنا حنان ، أى : عطف ورحمة ، والذى يرفع عليه غير مستعمل إظهاره » انتهى ، ولابدّ لك من الرجوع إلى ما أوضحناه فى شرح الشاهد (١٤٦) لتعلم علم المسألة ؛ وانظر أيضا وجه الاستشهاد فى الشاهد الآتى

والحاصل أنّ المصدر النائب عن فعله يجىء منصوبا فى لغة أكثر العرب ، وهو حينئذ مفعول مطلق حذف عامله وجوبا ؛ ومن العرب من يجىء به مرفوعا ؛ وقد اختلفت كلة العلماء فى المرفوع ؛ فنهم من جعله خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، كما هنا ، ومنهم من يجعله مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، كما مضى هناك للشارح ، ومنهم من يجعله مبتدأ لاخبر له ؛ لقيامه مقام الفعل والفاعل جميعا ؛ وعلى هـذه الأوجه الثلاثة الظرف والجار والمجرور متعلقان به ، ومنهم من يجعله مبتدأ خبره الجار والمجرور أو الظرف اللذان يذكران بعده

والذى يفهم من كلام سيبويه فى عدّة مواضع من كتابه أنه يجيز الوجهين الأوّلين فى المصدر إذا كان نكرة عاملة كما فى «عجب لك» ؛ لأنها صالحة للابتـداء بها وللإخبار بها ، فإذا كان المصدر معرفة ، نحو : الحمد لله ، والعجب لك ، والخيبة للكافرين ، تعين أن يكون مبتدأ ، إلا فى مصادر لاتجىء إلا منصوبة نحو : سبحان الله ؛ وإنما يتعين فيما يرتفع من المصادر المعرفة أن يكون مبتدأ لكونه معرفة صالحة للابتداء ، وليست على ماهو الأصل فى الخبر

١٦٣ — هذا البيت أيضا من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٦٢) ولم ينسبه ، ولا نسبه الأعلم لقائل معين ، وقد رواه قوم هكذا :

شَكَا إِلَىَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى يَا جَمَلِي لَيْسَ إِلَىَّ الْمُشْتَكَى

* صَبْرًا جَمِيلاً فَكِلاَنَا مُبْتَلَى *

اللغة : « شكا إلىّ » رواية سيبويه والأعلم « يشكو إلى » والمراد هنا أن حاله لطول ماقطع من المفاوز كحال المشتكى « السرى » أراد به مجرد السير ، وأصله خاص بسير الليل

الإعراب : « شكا » فعل ماض « إلىّ » جار ومجرور متعلق به « جملى » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « طول السرى » مفعول به ، ومضاف إليه « صبر » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أمرنا صبر جميل ، كما ذكره الشارح « جميل » نعت لصبر « فكلانا » الفاء تعليلية ، كلانا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى ، ونا : مضاف إليه « مبتلى » خبر المبتدأ ، وجاء به مفردا على الغالب لمراعاة لفظ « كلا » فإنه مفرد على الراجح

أى : أمرنا صبر جميل

(وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) ؛ لأن الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر

ثم تعدد الخبر على ضربين :

الأول : تعدد فى اللفظ والمعنى (كَهُمْ سُرَاةٌ شُعَرَا) ونحو « وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيد فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ » ، وقوله :

١٦٤ — مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّى مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّى

الشاهد فيه : قوله « صبر جميل » حيث رفعه على أنه خبر مبتدأ واجب الحذف ، كما يتبين لك مما بيناه فى الشاهد السابق ، والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن الرفع هناك أرجح ؛ لأنها لم ترد أن تأمره بالحنان ، وههنا النصب أرجح ، وقد روى بالنصب أيضا كما سمعت فى صدر الكلام على هذا الشاهد ، لأنه إنما أراد أن يأمره بالتصبر وعدم الشكاية ، ولكن للرفع مساغا ، قال سيبويه بعد أن أنشد هذا البيت : « والنصب أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره » اه ، وقال الأعلم رحمه الله : « الشاهد فيه رفع صبر جميل مع وضعه موضع الفعل ، والوجه فيه النصب ؛ لأنه أمر لا يقع موقعه الخبر ، وتقدير سيبويه فى هذا أن يحمله على إضمار مبتدأ أو إضمار خبر ، فكأنه قال : أمرك صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل ، والقول عندى أنه مبتدأ لا خبر له ؛ لأنه اسم ناب مناب الفعل والفاعل ووقع موقعه وتعرى من العوامل ؛ فوجب رفعه ، واستغنى عن الخبر ، لما فيه من معنى الفعل والفاعل ، ونظيره من كلام العرب فى الاكتفاء به وحده دون خبر قولهم : حسبك ينم الناس ؛ لأن معناه اكفف ؛ ألا تراه أجيب كما يجاب الأمر ، وهذا بين إن شاء الله » اه كلامه

١٦٤ — وهذا البيت من شواهد سيبويه أيضا (ج ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ، ولا نسبه الأعلم ؛ ولكنى وجدته فى زيادات ديوان رؤبة بن العجاج ، وروى بعده قوله :

* أَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتِّ *

وروى ابن منظور هذه الزيادة مع بيت الشاهد ، ولم ينسبها لقائل معين ، وزاد على ذلك فى مكان آخر :

* سُودٍ نِعَاجٍ كَنِعَاجِ الدَّشْتِ *

اللغة : « بت » بفتح الباء الموحدة وتشديد التاء المثناة — ضرب من الطيالسة يسمى الساج مربع غليظ أخضر ، وجمعه بتوت — بضم الباء — وقال الجوهرى : « البت : الطيلسان من خز ونحوه » اه ، وفى حديث دار الندوة وتشاورهم فى أمر النبى صلى الله عليه وسلم :

... ...

فَاعْتَرَضَهُمْ إِبْلِيسُ فِي صُورَةِ شَيْخٍ جَلِيلٍ عَلَيْهِ بَتٌّ ، قال ابن الأثير : « أى : كساء غليظ مربع ، وقيل : طيلسان من خز » اهـ ، و بيت الشاهد فى وصف كساء من صوف كما قال الجوهرى وجماعة «مقيظ» بضم الميم وفتح القاف وتشديد الياء مكسورة ـ يريد أنه يكفيه فى زمن القيظ ، وهو حمارّة الصيف ، يقال : قيظنى هذا الطعام ، وهذا الثوب ، وهذا الشىء ، وشتانى ، وصيفنى ، الكل بتضعيف العين ، أى : كفانى لقيظى « مصيف ، مشتٍّ » يكفى زمن الصيف والشتاء ، وقد عرفت أصلهما ووزنهما « الدشت » بفتح الدال المهملة وسكون الشين ـ الصحراء ، وأنشد أبو عبيدة للأعشى :

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَحِمْيَرُ وَالْـ ... أَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أَيُّكُمْ نَزَلاَ

قال : « وهو فارسى ، أو اتفاق وقع بين اللغتين » اهـ

الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيـه « ذا » خبر يك « بت » مضاف إليه « فهـذا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « بتى » خبر المبتدأ ، و ياء المتكلم مضاف إليه « مقيظ ، مصيف ، مشتى » أخبار بعد الخبر الأوّل

الشاهد فيه : قوله « فهـذا بتى مقيظ مصيف مشتى » حيث أخبر عن المبتدأ الواحد الذى هو اسم الإشارة بأربعة أخبار

وجعل هذه الأخبار الأربعة لهذا المبتدأ المذكور فى الكلام هو مذهب سيبويه الذى ارتضاه ، وكان شيخه الخليل لايرى ذلك ، ويزعم أن الثانى من هذه الأخبار وما بعده ليست أخبارا لهذا المبتدأ يصح حذف بعضها والاكتفاء ببعضها الآخر ، وإنما هى على أحد نهجين : فإما أن تكون أخبارا كصفة واحدة لايجوز الاكتفاء بأحدها ، و إما أن تكون أخبارا لمبتدآت محذوفة تقديرها : هو مقيظ ، هو مصيف ، هو مشت ، ومن العلماء من أجاز التعدد بشرط أن تكون الأخبار كلها متحدة فى الإفراد أو الجملية ، ومنهم من أجاز بشرط أن لايمكن الاكتفاء ببعضها كالنهج الأوّل عند الخليل

قال سيبويه (ج ١ ص ٢٥٩) مانصه : « هذا باب مايجوز فيه الرفع مما ينتصب فى المعرفة ؛ وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق ، حدّثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب ، وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت «هذا عبد الله» أضمرت «هذا» أو «هو» كأنك قلت «هذا منطلق» أو « هو منطلق» ؛ والوجه الآخر أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا ؛ كقولك «هذا حلو حامض» لاتريد أن تنقض الحلاوة ، ولـكنك تزعم أنه جمع الطعمين ، وقال الله عزّ وجل : (كَلَّا ، إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى) وزعموا أنهـا فى قراءة ابن مسعود :

وقوله :

١٦٥ — يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

(وَهٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ) وقال الراجز ☆ من يك ذا بت ... البيت ☆ سمعناه ممن يروى هذا الشعر عن العرب يرفعه » اه كلامه

وظاهر الأمر أن مدار الفرق بينه و بين الخليل فى جعل الكل أخبارا متعدّدة بعددها فى اللفظ ، أو جعل الكل خبرا واحدا و إن كانت متعدّدة فى اللفظ

وقد اختار ابن عصفور مذهب الخليل ؛ فمنع تعدّد الخبر ، وزعم أن الثانى إما خبر لمحذوف ، و إما جزء من الخبر

قال فى التصريح : « والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدّعى تقدير «هو» للثانى من الخبرين ، أو يدّعى أن المبتدأ جامع للصفتين ، وليس المراد الإخبار بكل منهما على انفراده ، نصّ على ذلك ابن عصفور فى المقرّب وشرح الجمل » اه ، ومنه يتبين غرض مجيز التعدد

وقال الأعلم فى بيت الشاهد : « الشاهد فيه رفع مقيظ وما بعده على الخبر ، كما تقول : هذا زيد منطلق ، والنصب فيه على الحال أكثر وأحسن ، و يجوز رفعه على البدل ، وعلى خبر ابتداء مضمر » اه

فتلخص من هـذا أن رفع الثانى على واحد من أربعة أوجه : البدلية ، و إضمار مبتـدأ ، وتعدّد الخبر ، وتنزيل الجميع منزلة خبر واحد بحيث لا يصح جعل واحد منها خبرا ، وزاد السيرافى وجها خامسا ، وهو أن يكون عطف بيان ، وأنت خبير بأن محل هـذا إذا تساوى مع الأوّل تعريفا أو تنكيرا ؛ لأن من شرط عطف البيان أن يوافق متبوعه كالنعت ، خلافا للزمخشرى والجرجانى ، وسيأتى فى بابه إن شاء الله

١٦٥ — قد تصحفت رواية هذا البيت على الشارح رحمه الله ، والصواب فى إنشاده هكذا :

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ

وهو بيت من قصيدة لحميد بن ثور الهلالى يصف فيها الذئب ، وقبله :

إِذَا خَافَ جَوْراً مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَانِبُ الْمُتَوَاسِعُ
وَإِنْ بَاتَ وَحْشاً لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعاً وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَهْوَ خَاشِعُ
وَيَسْرِى لِسَاعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ قَرَّةٍ يَهَابُ السُّرَى فِيهَا الْمَخَاضُ النَّوَازِعُ
وَإِنْ حُدِّدَتْ أَرْضٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ بِعِزَّةِ أُخْرَى طَيِّبُ النَّفْسِ قَانِعُ
يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ... ... البيت ، و بعـده :

... ...

إِذَا قَامَ أَلْقَى بُوعَهُ قَدْرَ طُولِهِ وَمَدَّدَ مِنْــهُ صُلْبَهُ وَهْوَ تَابِعُ

اللغة : «قصائبه» قال العينى : « هى الذوائب المقصبة تلوى ليا حتى ترجل ولا تضفر ضفرا ، واحدتها قصيبة ــ بفتح القاف وكسر الصاد ــ أو قصابة ــ بضم القاف وفتح الصاد مشددة ــ وهى الأنبوبة أيضا» اهـ ، وذلك غير سديد، وإنما القصائب هنا جمع قصيبة ، وهى كل عظم ذى مخ ، وأراد بها الشاعر هنا قوائمه ، يعنى أنه إذا خاف العدوّ أسرع فى الهرب وحملته قوائمه إلى النجاء «وحشا» بفتح الواو وسكون الحاء المهملة ــ أراد جائعا ، ويقال : رجل وحش من قوم أوحاش ، إذا كان جائعا لاطعام له ، وتقول : قد أوحش فلان ، إذا جاع ونفد زاده ، وقال أبو زيد : « رجل موحش ووحش ــ بسكون الحاء فى الأخيرة أو كسرها ــ وهو الجائع ، ويقال : بات وحشا ، أى جائعا » اهـ وفى الحديث « لقد بتنا وحشين مالنا طعام » قال ابن الأثير : « يقال : رجل وحش بالسكون من قوم أوحاش؛ إذا كان جائعا لاطعام له ، وقد أوحش؛ إذا جاع ، وتوحش للدواء؛ إذا احتمى له ، وجاء فى رواية الترمذى : لقد بتنا ليلتنا هــذه وحشى ، كأنه أراد جماعة وحشى » اهـ كلامه « المخاض » الحوامل من النوق التى أولادها فى بطونها ، ولا واحد له من لفظه ، وإنما واحده خلفة ــ بفتح الخاء وكسر اللام ــ كما قالوا لواحدة النساء : امرأة ، وللواحد من الإبل : بعير ، وإنما سميت الحوامل مخاضا تفاؤلا بأنها تصير إلى المخاض ، وهو الطلق ، ويكون أوان الولادة « النوازع » جمع نازع ، وهى التى تحنّ إلى أوطانها ومرعاها ، وذلك أدعى لسيرها « حدّدت » بحاء مهملة ودالين ــ منعت وأخذت عليه من أقطارها وقام فى وجوه أصحابها ، مأخوذ من قولهم : هذا أمر حدد ــ بفتحتين ــ أى منيع لايسوغ ارتكابه « مقلتيه » المقلة ــ بضم فسكون ــ شحمة العين التى تجمع السواد والبياض ، وقيل : هى سوادها وبياضها الذى يدور كله فى العين ، وقيل : هى الحدقة ، وقيل : هى العين كلها ، وإنما سميت مقلة لأنها ترمى بالنظر ، وأصل المقل ــ بفتح فسكون ــ الرمى « المنايا » جمع منية ، وهى الموت

الإعراب : « ينام » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « بإحدى » جار ومجرور متعلق بينام « مقلتيه » مضاف إليه ، والضمير مجرور المحل بالإضافة « ويتقى » الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه «بأخرى» جار ومجرور متعلق بيتقى «المنايا» أو « الأعادى» مفعول به ليتقى «فهو» الفاء تفريعية ، أو للتعليل ، هو : مبتدأ «يقظان» خبر المبتدأ «هاجع» خبر بعد خبر

الشاهد فيه : قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن المبتدأ الواحد الذى هو الضمير المنفصل بخبرين : أحدهما «يقظان» ، والثانى «هاجع» ؛ فالخبر متعدّد لفظا ومعنى ، ولا شك أن هذا مبنى على أن المراد أن هذا الذئب نائم من وجه ويقظان من وجه آخر ، فإذا أنت أبيت إلا

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه .

والثانى : تعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطه أن لايصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، نحو « هذا حلو حامض » أى : مُزٌّ ، و « هذا أعْسَرُ يَسَرٌ » أى : أضْبَط ، وهذا الضرب لايجوز فيه العطف ، خلافا لأبى على .

هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية ، وزاد ولده فى شرحه نوعا ثالثا يجب فيه العطف ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدُّدِ ماهو له : إما حقيقة ، نحو « بنوك كاتب وصائغ وفقيه » ، وقوله :

١٦٦ — يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

أن يكون المعنى أنه فى حالة بين اليقظة والنوم وأنه ليس يقظان ولا نائما ؛ لم يكن هـذا من تعدد الخبر فى المعنى ، وهذا هو الذى يذهب إليه الخليل وابن عصفور ومن رأى رأيهما ، على ماأسلفناه لك فى شرح الشاهد السابق

١٦٦ — نسب قوم هـذا البيت لطرفة بن العبد ، وقد بحثت ديوانه المطبوع فى قازان والمطبوع فى أوربا فلم أجده فى أحدها ، ووجدت العينى يقول : « أنشده الخليل ، وما قيل إنه لطرفة لم يثبت » ويروون بعد هذا البيت :

فَأَمَّا الَّتِى خَيْرُهَا يُرْتَجَى فَأَجْوَدُ جُوداً مِنَ اللَّافِظَهْ
وَأَمَّا الَّتِى شَرُّهَا يُتَّقَى فَسَمٌّ مَقَاتِلُهُ لَافِظَهْ
إِذَا لَدَغَتَ وَجَرَى سَمُّهَا فَنَفْسُ اللَّدِيغِ بِهَا فَائِظَهْ

وروى هـذه الأبيات صاحب اللسان غير منسوبة إلى قائل معين ، وروى الصغانى فى العباب بيت الشاهد والذى بعده هكذا :

يَدَاكَ يَدٌ سَيْبُهَا مُرْسَلٌ وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ
فَأَمَّا الَّتِى سَيْبُهَا يُرْتَجَى قَدِيمًا فَأَجْوَدُ مِنْ لَافِظَهْ

اللغة : « سيبها » بفتح السين وسكون الياء ـ هو الجود والعطاء « سم » بفتح السين أو ضمها ، ويجمع على سموم وسمام « أجود من لافظة » هـذا مثل من أمثال العرب ، وقد اختلف العلماء فى تفسيره ؛ فقيل : اللافظة البحر ، لأنه يلفظ بكل مافيه من العنبر والجواهر ، والهاء فيه للمبالغة ، وقيل: هو الديك ، لأنه يلفظ بما فى فيه إلى الدجاج ، وقيل : هى الشاة ، لأنهم إذا دعوها للحلب تركت جرتها وأقبلت إلى الحلب لكرمها ، أو لأنها حين تدعى وهى تعتلف تلقى ما فى بطنها

... ...

وتقبل إلى الحالب لتحلب فرحا منها بالحلب ، وقيل : اللافظة هى التى تزق فرخها من الطير ؛ لأنها تخرج ما فى جوفها وتطعمه ، وقيل : هى الرحا ، لأنها تلفظ ماتطحنه ، وقد روى صاحب اللسان والميدانى فى مجمع الأمثال بيتا يشبه هذه الأبيات ، وفيه هذا المثل ، وهو :

تَجُودُ فَتُجْزِلُ قَبْلَ السُّؤَالِ   وَكَفُّكَ أَسْمَحُ مِنْ لَافِظَهْ

« فائظة» بالظاء المعجمة ــ هذه لغة طيء وأهل الحجاز ، فأما قضاعة وتميم وقيس فيقولون « فاضت نفسه» بالضاد ، قاله الفراء ، وروى المازنى عن أبى زيد أن العرب تقول : فاظت نفسه ، بالظاء ، إلا بنى ضبة فإنهم يقولونه بالضاد ، والمعنى أن نفسه خرجت فمات

الإعراب : « يداك » مبتدأ ، مرفوع بالألف لأنه مثنى ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « يد » خبر المبتدأ «خيرها» مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « يرتجى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محلّ رفع أيضا صفة ليد « وأخرى » الواو عاطفة ، أخرى : معطوف على يد الواقع خبرا « لأعدائها » جار ومجرور متعلق بقوله « غائظة » الآتى ، وها : مجرور محلا بالإضافة إلى أعداء « غائظة » صفة لأخرى

الشاهد فيه : قوله « يداك يد . . . وأخرى . . . » حيث تعدّد الخبر ؛ لأن المبتدأ متعدّد حقيقة ، لكونه مثنى ، وهذا بيان مراد الشارح وابن الناظم ، فأما ابن هشام فمنع أن يكون هذا من تعدّد الخبر نظرا إلى المعنى ؛ فإن كل خبر من هذين الخبرين فى المعنى إنما هو لمبتدإ ليس هو مبتدأ الخبر الآخر ، وقد ردّ الشارح هنا كلام ابن هشام مستندا إلى أن العبرة باللفظ ، وهنا نجد المبتدأ واحدا فى اللفظ والخبر متعدّدا فيه أيضا ، فصدق عليه أنه أخبر عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبر واحد

لكنك إذا رجعت إلى أصل المسألة ومنشأ الخلاف بين علماء الصدر الأوّل من النحاة وجدت كلام ابن هشام هو الحقيق بالالتفات إليه ، والسر فى هذا أن الخلاف بين سيبويه والخليل فى : هل يكون للمبتدأ الواحد خبران فأكثر ، بحيث يكون كل خبر منها مستقلا بالحمل على المبتدأ صالحا للاكتفاء به ، أم لا يجوز ذلك ؟ ولم يختلفا فى ورود مثل هذه العبارات عن العرب وسماعهما إياها من أفواههم ، إلا أن الخليل كان يحملها على تعدّد الخبر لتعدّد المبتدأ أو على أن الجميع فى قوّة خبر واحد ، وأما سيبويه فقد كان يحملها على الظاهر ، وقد أوضحنا ذلك فيما سبق من شواهد هذه المسألة ، ونقلنا لك عبارات سيبويه والأعلم ومذهب الخليل ، فغرض ابن هشام هنا أن يبين أن مثل هذا البيت ومثل « الرمان حلو حامض » لا يصلحان لأن يكونا من باب تعدّد الخبر الذى وقع فيه الخلاف ، والذى يشير إليه و إلى مايختاره ابن مالك بقوله : ٭ وأخبروا باثنين إلخ ٭ هذا ماظهر لى بعد الرجوع إلى كلام المتقدّمين وكلام ابن الناظم فى شرح الألفية وكلام ابن هشام

وإما حكما كقوله تعالى : « اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ » .

واعترضه فى التوضيح فمنع أن يكون النوع الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم « حلو حامض » فى معنى الخبر الواحد ؛ بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ ، وأن نحو قوله :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، وأن نحو « أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ » الثانى تابع لاخبر

قلت : وفى هذا الاعتراض نظر :

أما ما قاله فى الأول فليس بشىء ؛ إذ لم يصادم كلام الشارح ، بل هو عينه ؛ لأنه إنما جعله متعدِّدًا فى اللفظ دون المعنى ، وذكر له ضابطا بأن لايصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كما قدمته ، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر ؟

وأما الثانى فهو أن كون « يَدَاكَ » ونحوه فى قوة مبتدأين لاينافى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا ؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحدا أو متعدِّدًا إنما هو إلى لفظه ، لا إلى معناه ، وهو واضح لاخفاء فيه .

وأما قوله فى الثالث « إن الثانى يكون تابعا لاخبرا » فإنَّا نقول : لامنافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك ، وهو أيضا ظاهر

﴿ خاتمة ﴾ حَقُّ خبر المبتدأ أن لاتدخل عليه فاء ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ؛ إلا أن بعض المبتدَآتِ يشبه أدَوَاتِ الشرط فيقترن خبره بالفاء : إما وجوبا[1] ، وذلك بعد « أما » نحو « وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ »

(١) ذكر العلامة الشارح أن الفاء تزاد فى خبر المبتدأ ، وقسم هذه الزيادة إلى واجبة وجائزة ، وجعل وجوب زيادتها فى خبر المبتدأ الواقع بعد أما ، وذلك فى نحو قول معدان بن عبيد الطائى :

... ...

فَأَمَّا الَّذِى يُحْصِيهِمُ فَمُكَثِّرٌ وَأَمَّا الَّذِى يُطْرِيهِمُ فَمُقَلِّلُ

ونحو قول البرج المرى :

فَأَمَّا بَيْتُكُمْ إِنْ عُدَّ بَيْتٌ فَطَالَ السَّمْكُ وَاتَّسَعَ الْفِنَاءُ

وَأَمَّا أُسُّهُ فَعَلَى قَدِيمٍ مِنَ الْعَادِيِّ إِنْ ذُكِرَ الْبِنَاءُ

و إنه ليظهر بأدنى تأمل أن هـذه الفاء ليست زائدة ، و إنمـا هى فاء جواب الشرط ؛ ذلك بأن العلماء يقرّرون أن أما كلة نابت عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعا ، وكان من حق هذه الفاء أن تدخل على نفس المبتدأ ؛ لأنه فى الواقع صدر جملة الجواب ، ولـكن الاستعمال جرى على إبعادها عن « أما » والفصل بينهما ؛ لئلا تتصل الفاء بأداة الشرط فيكون ظاهر الأمر كأنها داخلة على فعل الشرط ؛ ولهذا يسميها النحاة الفاء المزحلقة ؛ وقد أطال ابن هشام رحمه الله فى الاستدلال على أن هذه الفاء هى فاء جواب الشرط ، وليست زائدة ولا عاطفة ، فانظر بحث «أما» فى كتابه مغنى اللبيب

وقد جرى على مثل تقسيم الأشمونى جلال الدين السيوطى معاصره وقرينه فى كتابه « جمع الجوامع» ، وقد خرج كلامهما من مشكاة واحدة ، و إذا كان الأمر كما ذكرنا فانا سنقصر حديثنا فى هذه المسألة على جواز زيادة الفاء فى خبر المبتدأ حتى نصل إلى أدوات الشرط فنذكر وجه وصلهم الجواب بالفاء

وقبل أن نخوض فى ذلك الحديث نقول لك : إن الارتباط بين الشرط وجوابه هو الارتباط بين السبب والمسبب ، و بين العلة والمعلول ، والفاء موضوعة للدلالة على السببية ؛ وقد يحتاج المتكلم إلى أن يقرن جواب الشرط بهذه الفاء ، إذا كان أمر السببية خفيا لسبب من الأسباب ؛ ليبين بالفاء أن المعنى على ماتدل عليه ، أو ليؤكـد أمر السببية إن كان شأنها غير متوغل فى الخفاء ؛ والارتباط بين المبتدأ والخبر هو الارتباط بين الحكم والمحكوم عليه ، كالارتباط بين الفعل والفاعل، فـكان أصل الاستعمال على ألا تدخل الفاء على شىء من أخبار المبتدآت ؛ هذا شىء ؛ وشىء آخر هو أنّ الشرط مبهم فى أصل وضعه ، ونعنى بذلك أنه إذا قال قائل «من يزرنى أزره» فانه لا يقصد بذلك ــ بل ولا يتسنى له أن يقصد بذلك ، شخصا معينا ، و إنمـا يعنى أن كل من يحدث زيارته فإنه يجازيه على هذا الفعل بزيارته إياه ، وذلك معنى الإبهام والعموم فى عبارات العلماء ، والمبتدأ لا يكون عاما مبهما فى كل كلام ، بل يكون خاصا معينا ، و يكون فى كلام آخر مبهما عاما ، أو محتملا للأمرين جميعا الإبهام والتعيين ، كما لو كان اسما موصولا أو نـكرة موصوفة أو مضافا إلى أحد هذين النوعين ؛ فـكل واحد من هذه الأنواع يكون خاصا معينا إذا كانت الصفة أو الصلة ماضية فى اللفظ والمعنى وكانت مع ذلك منحصرة بين المتكلم والمخاطب فى شخص معين أو أشخاص معينين ؛ تأمل إن شئت

... ...

قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) فإنك سترى أن المقصود بالاسم الموصول فى هذه الآية جماعة بأعيانهم عرفهم الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهو بمثابة قولك : إن محمدا وعليا و بكرا ، وليس المقصود ههنا بيان أن الحكم مرتبط بالصلة فمن تحققت فيه فهو محكوم عليه بمثل هذا الحكم ، ومثل ذلك قولنا «إن الذى زارنا أمس رجل كريم الأخلاق» وكذلك قول الشاعر:

إِنَّ أُمْرَأً خَصَّنِى عَمْـــدًا مَوَدَّتَهُ   عَلَى التَّنَائِى لَعِنْدِى غَـيْرُ مَكْفُورِ

و بعد تقرير الكلام على هذا النحو نخبرك أن العلماء قد اختلفوا فى جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ ؛ فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنه إذا أشبه المبتدأ الشرط فى عمومه و إبهامه ، وذلك بأن يكون اسما موصولا صلته ظرف أو جملة فعلية صالحة لأن تكون شرطا ولم تقترن بأداة شرط ، أو يكون اسما موصوفا بالاسم الموصول أو بالظرف أو بهذه الجملة الفعلية ، أو يكون اسما مضافا إلى أحد هذين النوعين ، فإنه يجوز زيادة الفاء فى خبره ، تشبيها للمبتدأ بالشرط ، ولتمام المبتدأ الذى هو الصلة أو الصفة بجملة الشرط ، ولخبر المبتدأ بجواب الشرط ، فأما الموصول بجملة فعلية فنحو قوله تعالى : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) وأما الموصول بالظرف فكقوله سبحانه : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ) وقول الشاعر :

مَالَدَى الْحَازِمِ اللَّبِيبِ مُعَـــاراً   فَمَصُونٌ ، وَمَالَهُ قَدْ يَضِيعُ

وأما الموصوف بالاسم الموصول فنحو قوله تعالى : (وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لاَ يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ) وأما الموصوف بالظرف فنحو « لبيب تحت رعايتك فلا يخيب » وأما الموصوف بالجملة الفعلية فنحو « رجل يسعى فى مصالح الناس فلن يضيع أجره » وأما المضاف إلى الموصول فنحو قول الشاعرة ــ وهى زينب بنت الطثرية ترثى أخاها يزيد ــ :

يَسُرُّكَ مَظْلُوماً وَيُرْضِيكَ ظَالِماً   وَكُلُّ الَّذِى حَمَّلْتَهُ فَهْوَ حَامِلُ

وأما المضاف إلى النكرة الموصوفة فنحو قول الشاعر :

نَرْجُو فَوَاضِلَ رَبٍّ سَيْبُهُ حَسَنٌ   وَكُلُّ خَيْرٍ لَدَيْهِ فَهْوَ مَسْئُولُ

وذهب الأعلم والفراء إلى أنه يجوز اقتران الخبر بالفاء ، إذا كان الخبر أمرا أونهيا ، سواء أكان المبتدأ عاما أم لم يكن ، وارتضى ذلك ابن مالك إذا كان المبتدأ « أل» الموصولة والصفة المتصلة بها مستقبلة

وذهب أبو الحسن الأخفش والفارسى وابن جنى إلى جواز اقتران الخبر بالفاء مطلقا ، سواء أكان المبتدأ عاما أم لم يكن ، وسواء أكان الخبر أمرا أونهيا أم لم يكن

... ...

قال سيبويه[١] : «ولو قلت الذى يأتينى فله درهم والذى يأتينى فمكرم ؛ كان حسنا . ولو قلت: زيد فله درهمان ؛ لم يجز ، وإنما جاز ذلك لأن قوله الذى يأتينى فله درهم فى معنى الجزاء ، فدخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاء ، ومن ذلك قوله تعالى : (ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) ومن ذلك قولهم : كل رجل يأتيك فهو صالح ، وكل رجل جاء فله درهمان ؛ لأن معنى الحديث الجزاء » اهـ

وقال الأعلم[٢]: « والقول عندى أن الرفع على الابتداء ، والخبر فى الفاء وما بعدها ؛ والفاء داخلة على فعل الأمر دلالة على تعلقه بأول الكلام ؛ لأن حكم الأمر أن يصدّر به » اهـ

وقد استدلّ الأعلم ومن وافقه على ماذهبوا إليه بوروده فى فصيح الكلام نثرا وشعرا ؛ فمن ذلك قوله تعالى : (هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ) وقوله سبحانه : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) وقوله : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) وقوله : (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا) ومن ذلك قول عدى بن زيد :

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ ؟   أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

وقول الشاعر (وهو من شواهد سيبويه : ج ١ ص ٧٠)

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ   وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

وقال الآخر :

يَا رَبَّ مُوسَى ؛ أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهْ   فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهْ

فقد جعلوا الاسم المرفوع فى هذه الشواهد كلها مبتدأ ، وجعلوا خبره فعل الأمر الواقع بعده ، وهو مقترن بالفاء كما ترى ؛ والمبتدأ فى بعضها معين معهود كاسم الإشارة والعلم والضمير ، وفى بعضها « أل » الموصولة ، وفى بعضها موصول اسمى

ولا حجة لهم فى شىء مما ذكروا ؛ لاحتمال كل شاهد مما ذكروه وجها أو وجوها أخرى :

أما الآية الأولى فتحتمل أن يكون قوله تعالى «هذا» مبتدأ خبره قوله «حميم» وجملة «فليذوقوه» فى محلّ جزم جواب لشرط مقدّر ، وجملة الشرط وجوابه لامحلّ لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، وأصل الكلام على هذا : هذا إن كفروا فليذوقوه حميم ، ويحتمل أن يكون اسم الإشارة فى محلّ نصب مفعول : إما لنفس الفعل الذى بعده ، وإما لفعل آخر يفسره هذا الفعل ، على حدّ المنصوب فى قوله تعالى : (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ) ويكون

(١) انظر الكتاب (ج ١ ص ٧٠ س ٥ ومابعده) .

(٢) انظر شرحه لأبيات سيبويه بأسفل ص ٧٠ من الجزء الأول .

... ...

قوله « حميم » خبر مبتدأ محذوف ؛ وأما الآيتان الثانية والثالثة فقد خرّجهما سيبويه على أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ؛ فليست هـذه الفاء زائدة ولا هى داخلة على الخبر ، وإنما هذه الفاء للسببية ، ومعنى ذلك أنه لايجوز لك أن تعتبرها حرفا عاطفا ؛ لما يلزم عليه من عطف الإنشاء على الخبر ، وأما الآية الرابعة فإنا لانمنع أن يكون فعل الأمر خبرا واقتران الخبر بالفاء ليس سببه مازعموا من أن الخبر فعل أمر ، وإنما سببه أن المبتدأ اسم موصول مقصود به العموم وصلته جملة فعلية على نحو ماقررناه فيما حدّدنا به موضع الجواز

وأما بيت عدى بن زيد فقد خرّجه سيبويه وأنصاره على أحد ثلاثة أوجه : أما أحدها فأن يكون قوله « أنت » مبتدأ خبره محذوف ، وأصل الكلام « أنت هالك فانظر ــ إلخ » وأما الوجه الثانى فأن يكون قوله « أنت » خبر مبتدأ محذوف ، وأصل الكلام « الهالك أنت فانظر ــ إلخ » وحديث الفاء على هذين الوجهين هو حديثها فيما ذكرناه من قبل ، وأما الوجه الثالث فأن يكون قوله « أنت» فاعلا لفعل محذوف يفسره الذى بعده ، وأصل الكلام « انظر» . . فانظر » فحذف الفعل الأوّل وحده فبرز الضمير الذى كان مستترا فيه

وأما البيت الذى يليه فتخريجه أن قوله « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، وأصـل الكلام « هؤلاء خولان فانـكح فتاتهم » وحديث الفاء حديثها

وأما البيت الثالث فتخريجه على أحد وجهين : أوّلهما أن يكون قوله « أظلمى وأظلمه » مبتدأ خبره محذوف ، وأصل الكلام «أظلمى وأظلمه مستحق للعقاب فاصبب ــ إلخ » ، والوجه الثانى أن يكون قوله « أظلمى وأظلمه » مفعولا لفعل محذوف يفسره ما بعده لامفعولا لنفس الفعل الذى بعده لأن تعدّيه بحرف الجرّ ، وتقدير الكلام : عاقب أظلمى وأظلمه فاصبب عليه

وقد استدلّ الأخفش ومن تابعه على ماذهب إليه بهذه الشواهد نفسها ، وبما حكاه عن العرب من قولهم « أخوك فوجد » وليس مذهب أبى الحسن رحمه الله قاصرا على إجازة دخول الفاء فى خبر المبتدأ ، بل هو يجيز دخولها فى الصفة أيضا ، قال السهيلى(١) رحمه الله فى شرح قول قيس بن الأسلت :

وَلِيُّ أُمْرِئٍ فَاخْتَارَ دِيناً فَلاَ يَكُنْ عَلَيْكُمْ رَقِيباً غَيْرُ رَبِّ الثَّوَاقِبِ

«أى هو ولى امرئ اختار دينا ، والفاء زائدة على رأى أبى الحسن الأخفش ، قال فى قولهم زيد فاضرب : الفاء زائدة ؛ ومن لايقول بهذا القول يجعل الفاء عاطفة على فعل مضمر ، كأنه قال: ولى امرئ تدين فاختار دينا ، أو نحو هذا » اهـ ، وليس يعجزك بعد ذلك كله أن تخرج ماحكاه الأخفش عن العرب ، وما عسى أن تسمعه بعد ذلك من عبارة أو شاهد يكون ظاهرها جاريا على ماذهب إليه

(١) انظر شرحه على سيرة ابن هشام (ج ١ ص ١٨١ و ١٨٢) .

وأما قوله :

* أَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيكُمُ[(١)] *

فضرورة ، وإما جوازا ، وذلك : إما موصول بفعلٍ لاحَرْفَ شرط معه ، أو بظرف ، وإما موصوف بهما ، أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور ؛ بشرط قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو « الذى يأتينى — أو فى الدار — فَلَهُ دِرْهَمٌ » ، و « رَجُلٌ يسألنى — أو فى المسجد — فَلَه بِرٌّ » ، و « كُلُّ الَّذى تَفْعَلُ فَلَكَ أو عليك » ، و « كل رجل يَتَّقِى اللهَ فَسَعِيدٌ » ، و « السَّعْيُ الَّذِى تَسْعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ » .

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء ؛ لانتفاء شبه الشرط ، وكذا لو عدم الاستقبال ، أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط .

وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذى اقترن خبره بالفاء أَزَالَ الفاء ، إن لم يكن « إنَّ » أو « أنَّ » أو « لـكنَّ » بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ « إنَّ » و « أنَّ » و « لـكنَّ » جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك فى « إنَّ » و « أنَّ » سيبويه ، وهو الصحيح الذى ورد نص القرآن المجيد به ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ » « قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ » ومثال ذلك مع « لـكنّ » قول الشاعر :

١٦٧ — بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ ، وَقَدْ يُظَنُّ أَنِّى فِى مَكْرِى بِهِمْ فَزِعُ

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستشهاد به ، فارجع إلى ذلك فى (ص ٢٥٦ من هذا الجزء)

١٦٧ — قد بحثت طويلا عن هذا الشاهد فلم أوفق للعثور على قائله ، ولا وجدت أحدا استشهد به سوى الشارح

اللغة : « بكل داهية » يريد أنه يجمع لعداه كل رجل أريب بصير بالأمور فيلقى العدى بهم ، والداهية : الرجل العظيم البصير بعواقب الأمور ، والهاء للمبالغة ، والدهاء — بفتح الدال — العقل

كَلاَّ، وَلَـكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَـكَيْ يَغُرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِيَ الطَّمَعُ

وقول الآخر:

١٦٨ — فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُـكُمْ قَالِياً لَـكُمْ وَلَـكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

« العداء » هكذا وقع فى جميع نسخ الشرح التى تحت أيدينا، بالهمز فى آخره، ولم أجد له نظيرا فى الشواهد غير بيت لبشر بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصارى، وهو:

فَأَمَتْنَا الْعُـــدَاةَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ فَاسْتَوَى الرَّكْضُ حِينَ مَاتَ الْعِدَاءُ

وأراه فى بيت الشاهد مصحفا عن « عداة » بالتاء جمع عاد، بمعنى العدو، كقضاة ورماة، فإن صحت رواية الهمز فهو ممدود من المقصور ضرورة، وأصـله « عدى » بكسر العين أو ضمها — قالوا: وهو جمع لانظير له، ومد المقصور مما أجازه الـكوفيون، تمسكا بنحو قوله:

* فلاَ فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ *

أراد « غنى »؛ ومنعه البصريون وقدّروا «الغناء» مصدر « غانيت » كقاتلت قتالا، لامصدر غنيت غنى، كرضيت رضى، قال ابن هشام: « وهو تعسف » اهـ، وقوله فى بيت الشاهد «فزع» بفتح الفاء وكسر الزاى — هو الخائف المذعور الشديد الخوف «فرق» بفتحتين — مصدر فرق — من باب فرح — أى: خاف وجزع « الطمع » ضدّ اليأس

الإعراب: « بكل » جار ومجرور متعلق بألقى «داهية» مجرور بالإضافة إلى كل «ألقى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه « العداء » مفعول به « وقد » الواو للحال، قد: حرف تقليل « يظن » فعل مضارع مبنى للمجهول « أنى » أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه « فى مكرى » جار ومجرور متعلق بفزع الواقع خبرا لأن « بهم » متعلق بمكر « كلا » حرف ردع « لـكنّ » حرف اسـتدراك ونصب « ما » اسم موصول: اسم لـكنّ « أبديه » فعل مضارع، فاعله مستتر فيــه وجوبا، والهاء مفعوله، والجملة لامحل لها صلة « من فرق » بيان لما الموصولة « فكى » الفاء زائدة فى خبر المبتدأ، كى: حرف تعليل « يغروا » فعل مضارع مبنى للمجهول، منصوب بأن المضمرة بعد كى التعليلية، وواو الجماعة نائب الفاعل، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بكى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ

الشاهد فيه: قوله « ولـكن ما أبديه . . . فكى يغروا » حيث زاد الفاء فى خبر المبتـدأ المنسوخ بلـكن؛ لـكونه أشبه اسم الشرط، وأشبه خبره الجواب، وبيان هذا قدبيناه فى شرح هذه المسألة بيانا شافيا فارجع إليه إن شئت، واقرأ بيان الاستشهاد فى الشاهد الآتى

١٦٨ — استشهد ابن هشام بهـذا البيت فى أكثر كتبه، ولم أجد أحدا من شراحها نسبه لقائل معين، وأنشده أبوعلى القالى ثالث ثلاثة أبيات، ولم ينسبها لأحد، قال (ج ١ ص ٩٩)

... ...

طبع دار الكتب) : وأنشدنا أبو بكر رحمه الله تعالى قال : أنشدنا أبو حاتم – ولم يسم قائله – فى طول الليل :

أَلاَ هَلْ عَلَى ٱللَّيْلِ الطَّوِيلِ مُعِينُ إِذَا نَزَحَتْ دَارٌ وَحَنَّ حَزِينُ
أُكَابِدُ هٰـذَا ٱللَّيْلَ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَى نَجْمِهِ أَلاَّ يَغُورَ مُعِينُ

و بعد ذلك بيت الشاهد ، ورأيت الشنقيطى الصغير نسبه للأفوه الأودىّ ، و بحثت ديوان الأفوه الأودىّ فلم أجد هذه الأبيات فيه

اللغة : « قاليا » اسم فاعل مأخوذ من قلاه بمعنى كرهه وأبغضه ، وقد جاء هذا الفعل واو يا من باب نصر و يائيا من باب ضرب ، تقول : قلوته أقلوه ، وقليته أقليه ، واسم الفاعل بالياء لا غير؛ فإن كان مأخوذا من اليائى فالأمر ظاهر ، و إن كان مأخوذا من الواوى فأصله « قالو » فلما وقعت الواو متطرفة إثر كسرة قلبت ياء ، وهذا واضح إن شاء الله

الإعراب : « فوالله » الواو حرف قسم وجرّ ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف « ما » نافية « فارقتكم » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وكاف الخطاب مفعول ، والجملة لا محل لها جواب القسم « قاليا » حال من تاء المتكلم « لكم » جار ومجرور متعلق بقال «ولكن» حرف استدراك ونصب «ما» اسم موصول اسم لكن ، مبنى على السكون فى محل نصب ، ووهم العينى فجعل « ما » كافة للكن عن العمل « يقضى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « فسوف » الفاء زائدة ، سوف : حرف تنفيس «يكون» فعل مضارع تام بمعنى يحصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر لكن

الشاهد فيه : قوله « فسوف يكون » حيث دخلت الفاء الزائدة على خبر لكنّ ، كما تبين لك فى الإعراب

وهو يردّ على الأخفش رحمه الله ؛ فإنه منع دخول الفاء الزائدة على خبر المبتدأ المنسوخ بأىّ ناسخ كان

وقد علل بعضهم منعه هذا بأن الفاء إنما دخلت على الخبر لأن المبتدأ أشبه اسم الشرط ؛ وقد علمنا أن اسم الشرط من الأمور التى تستحق التصدير بحيث لا يجوز أن يعمل فيها ماقبلها ؛ فلما عمل الناسخ فى المبتدأ أبعد شبهه باسم الشرط ، فلم يصحّ دخول الفاء فى خبره

وأنت خبير بأن هذه العلة إنما يصح أن تكون إلزامية للجمهور الذين يشترطون شبه المبتدأ باسم الشرط ، ولا تجرى على مذهب الأخفش الذى لا يرى هذا الشرط

فإن قلت : فكيف يتخلص الجمهور من هذا مع اشتراطهم هذا الشرط ؟

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد « إنَّ » ، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة الفاء فى الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط ، نحو « زَيْدٌ فَقَائِمٌ » فإذا دخلت « إنَّ » على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء فى الخبر أحسن وأسهل من وجودها فى خبر « زيد » وشبهه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد . والله أعلم

قلت : أنت تعلم أن الجملة المؤلفة من مبتدأ وخبر تدلّ على ثبوت الخبر للمبتدإ ، ولما كانت « إن » و « أن » المؤكدتان لاتزيلان هـذا المعنى بل تؤكدانه ، و « لـكن » كذلك لا تزيل معنى ثبوت الخبر للمبتدأ ؛ لأن معناها ــ وهو الاستدراك ــ إنما هو نقض للـكلام السابق عليها ، لا لمدخولها ، وكانت سائر أخواتهن تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبـل دخولها ، ألا ترى أن « لعلّ » مثـلا تصير معنى الجملة رجاء حصول الخبر للمبتدأ ، و « ليت » تصير معنى الجملة تمنى حصول الخبر للمبتدأ ، وهلم جرا ؛ نقول : لما كانت الأحرف الثـلاثة « إنّ ، وأنّ ، ولـكنّ » لاتغير معنى الجمل عما كانت عليه قبل دخولها ؛ صار دخول أىّ حرف منها مساويا لعدم دخوله ؛ لتساوى المعنى قبل الدخول و بعده ، بخلاف هذه الأحرف الثلاثة ؛ لـكون كل واحد منها لايكون وجوده كعدمه . وهذا أمر من الوضوح بحيث لايحتاج إلى المزيد ، هذا فضلا عن أن السماع أيد هذه العلة

كان وأخواتها

(تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا) إذا دخلت عليه ، ويسمى (اسْمًا) لها ، وقال الكوفيون : هو باقٍ على رفعه الأول (وَالْخَبَرْ * تَنْصِبُهُ) باتفاق ، ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ) فعمر : اسم كان ، وسيدا : خبرها .

و (كَكَانَ) فى ذلك (ظَلّ) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا ، و (بَاتَ) ومعناها اتصافه به ليلا ، و (أَضْحَى) ومعناها اتصافه به فى الضُّحَى ، و (أَصْبَحَا) ومعناها اتصافه به فى الصباح ، و (أَمْسَى) ومعناها اتصافه به فى المساء (وَصَارَ) ومعناها التحوُّل من صفة إلى صفة ، و (لَيْسَ) ومعناها النفى ، وهى عند الإطلاق لنفى الحال ، وعند التقييد بزمنٍ بحسبه ، و (زَالَ) ماضى يَزَالُ ، و (بَرِحَا) و (فَتِىءَ ، وَانْفَكَّ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على مايقتضيه الحال ، نحو « مَازَالَ زَيْدٌ ضَاحِكاً » ، و « مَا بَرِحَ عَمْرٌو أَزْرَقَ الْعَيْنَيْنِ » .

وكل هذه الأفعال — ماعدا الأربعة الأخيرة — تعمل بلا شرط ، (وَهٰذِى الْأَرْبَعَهْ) الأخيرة لاتعمل إلا بشرط كونها (لِشِبْهِ نَفْيٍ) والمراد به النهى والدعاء (أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ) سواء كان النفى لفظا ، نحو « مَازَالَ زَيْدٌ قَائِمًا » « وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ » و « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ » وقوله :

١٦٩ — لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى وَاعْتِزَازٍ كُلُّ ذِى عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ

---

١٦٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أولاحقا

اللغة : « ينفك » فعل يدل على ملازمة الخبر للمبتدأ بحسب مايقتضيه الحال ، وهى بنفسها دالة على النفى ؛ فاذا سبقها نفى دلا معا على الثبوت ، ومن ثمت لم يجيزوا وقوع «إلا» الاستثنائية قبل خبرها ، قال الفراء : « قد يكون الانفكاك على جهة يزال ، وقد يكون على الانفكاك الذى نعرفه ، فإذا كان على جهة يزال ، فلا بدّ لها من فعل ، وأن يكون معناها جحدا ، فتقول : ما انفككت أذكرك ، تريد ما زلت أذكرك ، وإذا كانت على غير جهة يزال ؛ قلت : قد انفككت منك ، وانفكّ الشىء من الشىء ، فتكون بلاجحد و بلا فعل ، قال ذوالرّمة :

قَلاَئِصُ لاَ تَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِى بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

أو تقديرا ، نحو : « تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ » ، وقوله :

١٧٠ — فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

فلم يدخل إلا وهو ينوى به التمام وخلاف يزال ؛ لأنك لا تقول : ما زلت إلا قائما » انتهى ؛ يريد أنها تستعمل ناقصة بمعنى تزال ؛ فتستلزم النفى ، وتامة بمعنى فارق وانفصل ، فلا تستدعيه

« اعتزاز » عزّة وعلوّ نفس و بعد همة

المعنى : لم يزل كل ذى عفاف و إقلال وقناعة غنىّ النفس عزيزها

الإعراب : « ليس » فعل ماض دالّ على النفى ، وهو هنا مهمل حملا على « ما » النافية « ينفك » فعل مضارع ناقص « ذا » خبر ينفك مقدّم على اسمه «غنى» مضاف إليه «واعتزاز» معطوف على غنى « كل » اسم ينفك مؤخر «ذى عفة» مركب إضافى مجرور الصدر بالإضافة إلى كل « مقلّ ، قنوع » صفتان لذى عفة فهما مجروران ؛ أوصفتان لكل فهما مرفوعان

الشاهد فيه : قوله « ليس ينفك » حيث عمل « ينفك » عمل كان لاعتماده على النفى ، وأداة النفى هنا « ليس » وهى فعل ، وأشار الشارح رحمه الله إلى أنه لافرق فى النفى بين أن يكون بالحرف أو بالفعل

وأقول : وقد يكون النافى اسما ، وهو « غير » فى نحو قول الشاعر :

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوًى كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

فأعمل « منفك » وهو اسم فاعل من « انفكّ » عمل كان ؛ فنصب به الخبر المقدّم وهو «أسير هوى » ورفع به الاسم المؤخر وهو «كل وان » لاعتماده على النفى بغير

هذا ، واعلم أنّ فى البيت الذى أنشدناه و بيت الشاهد شاهدا آخر ، وهو توسط الخبر بين العامل واسمه كما رأيت ، وهذا التقديم مختلف بين العلماء فى جوازه ، والراجح أنه يجوز تقديم خبر هذه الأفعال على اسمها ، وستأتى هذه المسألة مشروحة

١٧٠ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة مطلعها :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي

وقبل بيت الشاهد قوله :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا سُمُوَّ حَبَابِ الْمَاءِ حَالاً عَلَى حَالِ

فَقَالَتْ : سَبَاكَ اللهُ ، إِنَّكَ فَاضِحِى أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِي

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ ... ... البيت ، وبعده :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِ

اللغة : « ألا عم ... البيت » قد سبق شرح هذا البيت عند شرح الشاهد رقم (٣٣)

... ...

فارجع إليه هناك (ص ٦٦ من هذا الجزء) « سموت إليها » علوت ونهضت « حباب الماء » بفتح الحاء ــ فقاقيعه التى تطفو عليه « حالا على حال » أراد شيئا بعد الشىء ، وهو كناية عن خفة وطء أقدامه وخفاء حركته فى السير «سباك الله» جملة دعائية ، وللعلماء فى تفسيرها رأيان : الأوّل : أنها تدعو عليه بالاغتراب عن وطنه ، والسبى : الاغتراب ، والثانى : أنها تدعو عليه بأن يسلط الله عليه من يسبيه « السمار » الذين يتحدّثون ليلا ، واحدهم سامر « أحوالى » جمع حول مثل ثوب وأثواب ونول وأنوال « يمين الله » يروى مرفوعا ومنصوبا ، وستعرف وجه الروايتين فى الإعراب « أوصال » جمع وصل ــ بكسر فسكون ــ وهو كل عظم يفصل من الآخر « حلفة » بفتح فسكون ــ المرة من الحلف « فاجر » كاذب «حديث» أراد صاحب حديث ، فحذف المضاف « صال » هو الذى يصطلى بالنار ، وهو اسم من صلى بالنار وصليها يصلاها ، مثل رضى يرضى

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « يمين الله » يروى مرفوعا ومنصوبا ؛ فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره وجوبا ، أى : يمين الله قسمى ، أوعلى يمين الله ، وأما النصب فعلى أحد وجهين : الأوّل : أن الأصل بيمين الله ، فحذف حرف القسم ، فانتصب المقسم به ؛ الثانى : أنه منصوب على المفعولية المطلقة لفعل من معنى القسم محذوف ، ذكر هذين الوجهين جماعة منهم الوزير أبو بكر عاصم بن أيوب « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «قاعدا» خبره ، والجملة لامحل لها جواب القسم « ولو » شرطية « قطعوا » فعل وفاعل «رأسى» مفعول ، وياء المتكلم مضاف إليه « لديك » ظرف متعلق بقطع « وأوصالى » معطوف على رأسى ، وجواب لو محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : لوقطعوا رأسى فلا أبرح قاعدا !

الشاهد فيه : قوله « أبرح قاعدا » حيث أعمل « أبرح » وهومضارع برح ، عمل كان ، مع أنه ليس معه فى اللفظ نفى ؛ لأنّ حرف النفى مقدّر : أى لاأبرح قاعدا

وحذف النفى بعد القسم مقيس، كما قال الشارح ، إذا كان الفعل مضارعا كبيت الشاهد ، فإن كان ماضيا فالحذف شاذّ ، ومنه قول الشاعر :

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً ... عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَّلَ الزَّنْدَ قَادِحُ

أراد لازالت عزيزة

واعلم أنه إذا ذكر النفى لم يجب أن يتصل بالفعل الناسخ ، بل يجوز أن يفصل بينهما بفعل قلبى ، مثل قول ابن هرمة :

وَلاَ أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَــةً ... تُحْدِثُ بِي قَرْحَةً وَتَنْكَؤُهَا

أراد وأراها لاتزال ظالمة ، فقدّم حرف النفى ، كما ترى ، وفصل بينه و بين مدخوله بقوله «أراها» وهو فعل قلبى

ولا يحذف النافى معها قياسا ، إلا فى القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

١٧١ — وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيداً

أى : لا أبرح ؛ ومثال النهى قوله :

١٧٢ — صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ

---

١٧١ — البيت لخداش بن زهير

اللغة : « أبرح » أراد لا أبرح ، وستعرف ذلك « منتطقا » للعلماء فى تفسير هذه الكلمة رأيان ، الأوّل : أنه أراد أنه لايزال يجنب فرسه الجواد ، من قولهم : جاء فلان منتطقا فرسه ، إذا جنبه ولم يركبه ، الثانى : أنه أراد أنه لايزال ينطق القول الصواب المستجاد فى الثناء على قومه

الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل « قومى » مفعول ، وياء المتكلم مضاف إليه « بحمد » جار ومجرور ، يجوز أن يكون متعلقا بأبرح عند من سوّغ هذا ، ويجوز أن يكون متعلقا بمنتطق ، وما وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف لاسم زمان يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور «منتطقا» خبر أبرح ، وفيه ضمير مستتر فاعله «مجيدا » إذا فسرت « منتطقا» بالتفسير الأوّل كان «مجيدا» مفعولا به لمنتطق ، وإذا فسرت « منتطقا » بالتفسير الثانى كان « مجيدا » خبرا ثانيا لأبرح ، أو صفة لمنتطق ؛ لأنه حينئذ من أوصاف المتكلم

الشاهد فيه : قوله « وأبرح . . . منتطقا » حيث أعمل « أبرح » وهو مضارع « برح » عمل كان ، مع كونه غير مسبوق بنفى أو شبهه ، وقد ذهب العلماء إلى أن النفى هنا مقدّر ، أى : لاأبرح منتطقا ، وذكروا أن حذف النفى فى مثل هذا الموضع من غير أن يسبقه قسم شاذ ، ومثل بيت الشاهد قول خليفة بن برار :

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ ... ـتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

أى لاتنفك تسمع إلخ

١٧٢ — لم أقف على نسبة هذا البيت ، ولا وجدت أحدا ذكر له سابقا أو لاحقا

اللغة : « شمر » هو فعل أمر من التشمير ، وهو الجدّ فى الأمر والاجتهاد ، والتهيؤ لاستقباله

المعنى : ياصاحبى ، اجتهد فى أمورك واستعدّ للموت ولاتنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال واضح

الإعراب : « صاح » منادى مرخم بحرف نداء محذوف « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية واسمه ضمير مستتر فيه « ذاكر الموت » خبر تزل ، ومضاف إليه «فنسيانه» الفاء تعليلية ، نسيان مبتدأ ، والهاء مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » صفة لضلال

ومثال الدعاء قوله :

أَلاَ يَا أسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ... وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ(١)

(وَمِثْلُ كَانَ) فى العمل المذكور (دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا) المصدرية الظرفية (كَأَعْطِ مَا دُمْتُ مُصِيباً دِرْهَمًا) أى : مدة دوامك مصيبا

﴿تنبيه﴾ مثل صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة ، وهى : آض ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحار ، وارتد ، وتحول ، وغدا ، وراح ، كقوله :

١٧٣ — وَبِالْمَحْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنَطْنَطًا ... إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ

الشاهد فيه : قوله «ولا تزل ذا كر الموت» حيث أعمل «تزل» وهو مضارع زال يزال ؛ عمل كان ؛ لكونها مسبوقة بأخى النفى ، وهو النهى

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، فارجع إليه فى (ص١٩ من هذا الجزء) ، والاستشهاد به ههنا فى قوله « ولا زال منهلا » حيث أعمل « زال » عمل كان ، وهذا الفعل مسبوق بلا الدالة على الدعاء ؛ ألست ترى أنه يدعو لدار محبوبته بأن يستمر هطول الأمطار على ديارها

١٧٣ — هذا البيت لفرعان بن الأعرف التميمى ، وكان له ابن عاق يقال له منازل ، وفيه يقول بيت الشاهد ، وقبله قوله :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ ... جَزَاءً كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهْ
لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا آضَ شَيْظَمًا ... يَكَادُ يُسَاوِى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ
فَلَمَّا رَآنِى أُبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخُصًا ... قَرِيبًا وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أُقَارِبُهْ
تَغَمَّطَ حَقِّى بَاطِلاً وَلَوَى يَدِى ... لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِى هُوَ غَالِبُهْ
وَكَانَ لَهُ عِنْدِى إِذَا جَاعَ أَوْ بَكَى ... مِنَ الزَّادِ أَحْلَى زَادِنَا وَأَطَايِبُهْ
وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ ... أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

وجعله الصبان رحمه الله فى صفة بعير ، وهو بحيث ترى ، وقد روى هذه الأبيات أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى ج ٤ ص ١٨)

اللغة : « استغنى عن المسح شاربه » أراد أنه استقل بشؤون نفسه ولم يعد يحتاج إلى من يكفله أو يقوم ببعض شأنه « آض» معناه هنا صار ، قال الليث : « الأيض : صيرورة الشىء شيئا غيره ، وآض كذا : أى صار ، و يقال : آض سواد شعره بياضا» اه ، وفى حديث سمرة فى الكسوف

... ...

« إن الشمس اسودّت حتى آضت كأنها تنومة » ، قال أبو عبيدة : آضت أى صارت ورجعت ، وأنشد قول كعب يذكر أرضا قطعها :

قَطَعْتُ إِذَا مَا الْآلُ آضَ كَأَنَّهُ سُيُوفٌ تَنَحَّى تَارَةً ثُمَّ تَلْتَقِى

«بالمحض» هو فى اللسان بالحاء المهملة ، وضبطه الصبان رحمه الله بالخاء المعجمة ، والمحض - بفتح الميم وسكون الحاء - اللبن الخالص بلا رغوة ، ويقال : لبن محض ، إذا لم يخالطه ماء ، حلوا كان أو حامضا ، ولا يسمى اللبن محضا إلا إذا كان كذلك « جعدا » الجعد من الرجال - بفتح الجيم وسكون العين - المجتمع بعضه إلى بعض ، والسبط : الذى ليس بمجتمع ، وقال الأزهرى : « إذا كان الرجل مداخلا مدمج الخلق فهو أشدّ لأسره وأخف إلى منازلة الأقران ، وإذا اضطرب خلقه وأفرط طوله فهو إلى الاسترخاء ماهو » اهـ ، والجعد إذا ذهب به مذهب المدح فله معنيان مستحبان ؛ أحدهما : أن يكون معصوب الجوارح شديد الأسر والخلق غير مسترخ ولا مضطرب ، والثانى : أن يكون شعره جعدا غير سبط ؛ لأن سبوطة الشعر هى الغالبة على شعور العجم من الروم والفرس ، وجعودة الشعر هى الغالبة على شعور العرب ؛ فإذا مدح الرجل بالجعد لم يخرج عن أحد هذين المعنيين ، وقد يذم بالجعد أيضا ، وله فى الذم معنيان : أحدهما : أن يقال رجل جعد ، إذا كان قصيرا متردد الخلق ، والثانى : أن يقال رجل جعد ، إذا كان بخيلا لئيما لايبضّ حجره «عنطنطا» بفتحتين بعدهما سكون ، بوزن سفرجل - هو الطويل من الرجال ، والأنثى بهاء ، وأصل الكلمة عنط فكررت ، قال الليث : «اشتقاقه من عنط ، ولكنه أردف بحرفين فى عجزه » اهـ ، وفى حديث المتعة « فتاة مثل البكرة العنطنطة » أى : الطويلة العنق مع حسن قوام

الإعراب : « بالمحض » جار ومجرور متعلق بربيته فى البيت السابق « آض » فعل ماض يعمل عمل كان ، واسمه ضمير مستتر فيه « جعدا » خبره «عنطنطا» خبر ثان ، أو صفة لجعد « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط عاملها قوله « ساوى » الآتى « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « ساوى » فعل ماض « غارب » مفعول مقدّم « الفحل » مضاف إليه « غاربه » فاعل تأخر عن المفعول ، والجملة هى جواب إذا ، ولا محل لها من الإعراب

الشاهد فيه : قوله « آض جعدا » حيث أعمل آض عمل كان ؛ فرفع بها الضمير المستتر فيها على أنه اسمها ، ونصب بها قوله « جعدا » على أنه خبرها ؛ لأنها بمعنى صار التى تعمل هذا العمل ، فأخذت حكمها ، ومثل بيت الشاهد فى المعنى ووجه الاستشهاد قول العجاج :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا وَآضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا

* كَانَ جَزَائِى بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا *

وفى الحديث « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِى كُفَّاراً » ، وقوله :

١٧٤ — وَكَانَ مُضِلِّى مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ ، فَلِلّٰهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرَا

وفى الحديث « فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا » ومن كلام العرب : أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ، وقال بعضهم :

١٧٥ — وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

---

١٧٤ — هذا البيت لسواد بن قارب الدوسى — أو السدوسى — أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من كلمة له يذكر فيها قصته مع رئيه من الجن ، وكان كاهنا ، فأتاه رئيه ثلاث ليال كلها ينشده رجزا يبشره فيه ببعثة الرسول ، ولم يصرح له إلا فى المرة الثالثة ، فهداه الله للإسلام ، وقد ترجمه الحافظ بن حجر فى الإصابة (ج ٣ ص ١٤٩)

اللغة : « مضلى » بضم الميم — اسم فاعل من أضل ، مضاف إلى مفعوله « مغو » بضم الميم أيضا اسم فاعل من أغوى ، إذا سلك به طريق الغواية

المعنى : يقول : إن من اهتديت إلى الحق بإرشاده كان هو سبب ضلالى ، ثم تعجب من مغو يصير آمرا بالرشد

الإعراب : « كان » : فعل ماض ناقص « مضلى » خبر كان تقدم على اسمها ، وياء المتكلم مضاف إليه « من » اسم موصول اسم كان « هديت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل « برشده » جار ومجرور متعلق بهديت ، والهاء ضمير الاسم الموصول مجرور المحل بالإضافة إلى رشد ، وجملة الفعل ونائب الفاعل لامحل لها صلة الموصول « فلله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مغو » مبتدأ مؤخر « عاد » فعل ماض بمعنى صار ويعمل عمله ، واسمه ضمير مستتر فيه « بالرشد » جار ومجرور متعلق بآمر « آمرا » خبر عاد

الشاهد فيه : قوله « عاد آمرا » حيث أعمل « عاد » عمل كان ؛ فرفع بها الضمير المستتر فيها على أنه اسمها ، ونصب به قوله « آمرا » على أنه خبرها ؛ لأنها بمعنى صار فأخذت حكمها

هـذا توجيه كلام الشارح رحمه الله ، وهو مذهب جماعة من النحاة ؛ وذهب قوم إلى أن « عاد » و « آض » لايعملان عمل كان ، وزعموا أن المرفوع بعدها فاعل ، والمنصوب حال منه ، وقد علمت بما نقلناه لك فى لغة الشاهد السابق موافقة ما اعتمده الشارح لنقل أئمة هذا الشأن

١٧٥ — هـذا البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، من قصيدة يرثى فيها أخاه أربد ، ومطلعها :

بَلِينَا وَمَا تَبْلَى النُّجُومُ الطَّوَالِعُ وَتَبْقَى الدِّيَارُ بَعْدَنَا وَالْمَصَانِعُ

وَقَدْ كُنْتُ فِى أَكْنَافِ جَارِ مَضَنَّةٍ فَفَارَقَنِى جَارٌ بِأَرْبَدَ نَافِعُ

وقال الله تعالى : « أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا » وقال امرؤ القيس :

١٧٦ — وَبُدِّلْتُ قُرْحًا دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

فَلاَ جَزَعٌ إنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا فَكُلُّ امْرِئٍ يَوْمًا بِهِ الدَّهْرُ فَاجِعُ
وَمَا النَّاسُ إلاَّ كَالدِّيَارِ ، وَأَهْلُهَا بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا ، وَغَدْواً بَلاَقِعُ
وَمَا المَرْءُ إلاَّ كَالشِّهَابِ ... ... البيت ، وبعده :
وَمَا المَالُ وَالأَهْلُونَ إلاَّ وَدَائِعٌ وَلاَ بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

اللغة : « المصانع » جمع مصنعة ــ بفتح الميم وسكون الصاد وفتح النون أوضمها ــ وهي الحوض أوشبه الصهريج يجمع فيه ماء المطر، ومايصنعه الناس من الآبار والأبنية ، وقال الأزهرى : ويقال أيضا للقصور مصانع « أكناف » جمع كنف ــ بفتحتين ــ وهوالجوار « جار مضنة » بفتح الميم وفتح الضاد أوكسرها ــ يحتمل معنيين : أحدهما : أن يريد أن هذا الجار كان حريصا عليه مدافعا عنه ضنينا به ، والثانى : أن يكون من قولهم : هو علق مضـنة ؛ إذا كان نفيسا مضنونا به يتنافس فيه « غدوا » بفتح الغين المعجمة وسكون الدال ــ لغة فى غد ، وبه يستدل الصرفيون على أن لام الغد المحذوفة واو « كالشهاب » جذوة النار « يحور » قال الجوهرى : « حار يحور حورا ــ مثـل قال يقول قولا ــ وحؤورا ــ بضم الحاء والهمزة ــ أى رجع ، وفى الحديث : من دعا رجلا بالـكفر وليس كذلك حار عليه ، أى : رجع إليه ما نسب إليه ، ومنه حديث بعض السلف : لوعيرت رجلا بالرضع ــ بفتح الراء والضاد ، أى : بخسة الرضاع ــ لخشيت أن يحور بى داؤه ، أى : يكون علىّ مرجعه ، وكل شىء تغـير من حال إلى حال فقد حار يحور حورا » اهـ

الإعراب : « وما » نافية مهملة ، لانتقاض نفى خبرها بإلا « المرء » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدإ « وضوئه » الواو عاطفة ، ضوء معطوف على الشهاب ، ومن رواه بالرفع فعلى أنه مبتدأ خبره الجملة بعده « يحور » فعل مضارع يعمل عمل كان ، واسمه ضمير مستتر فيه « رمادا » خبر يحور « بعد » ظرف متعلق بيحور « إذ » ظرف مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة إلى بعد « هو ساطع » جملة من مبتدأ وخبر فى محل جر بإضافة إذ إليها

الشاهد فيه : قوله «يحور رمادا» حيث أعمل «يحور » الذى هو مضارع حار ؛ عمل كان ؛ فرفع به الضمير المستتر علىأنه اسمه ، ونصب به « رمادا » على أنه خبره ، لأنه بمعنى صار فأعطى حكمه

١٧٦ — هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الـكندى ، يقولها بعد مرجعه من رحلته إلى قيصر ، وأوّل هذه القصيدة :

... ...

أَلِمَّا عَلَى الرَّبْعِ الْقَدِيمِ بِعَسْعَسَا كَأَنِّى أُنَادِى أَو أُكَلِّمُ أَخْرَسَا

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً وَلٰكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقَطُ أَنْفُسَا

وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِياً ... ... البيت ، وبعده :

لَقَدْ طَمَحَ الطَّمَّاحُ مِنْ بُعْدِ أَرْضِهِ لِيُلْبِسَنِى مِنْ دَائِهِ مَا تَلَبَّسَا

اللغة : « ألما » أراد انزلا « عسعس » مكان بعينه ، وقال الوزير أبو بكر : وفى كتاب الأزمنة : عسعسا ، أراد انزلا فى أدبار الليل : أى فى آخره « أخرس » هوالذى لا يتكلم ، يقول لصاحبيه : أسعدانى بالإلمام على هذا الموضع لأسأله عن أهله وأناديه ، ثم قال : كأنى بمناداتى له أنادى أخرس ؛ إذ لم يرجع إلىّ جوابا ولا شفانى من سؤالى « فلو أنها نفس . . . البيت » قال الأصمعى : أراد بقوله « تموت جميعة » لو أنى أموت بدفعة واحدة ، ولكنّ نفسى لما بها من المرض تقلع قليلا قليلا وتخرج شيئا شيئا ، وهذا من طول المرض ، وهذا التفسير على رواية « تساقط » بفتح التاء على أن الأصل « تتساقط » فحذف إحدى التاءين ، ولم يرتض الوزير أبو بكر هذا التفسير ، وقال : تساقط — بضم التاء — ومعناه يموت بموتها بشر كثير كما قال عبدة ابن الطبيب :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ وَلٰكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

وقوله « وبدلت قرحا » قال الوزير أبو بكر : « يريد ما ناله فى جسمه من لبس الحلة المسمومة التى وجه بها قيصر من بلاد الروم إليه ، وكان تقطع جسمه بعد لبسها » اهـ ، ومن هذا البيت سمى امرؤ القيس بذى القروح ، وقوله « فيالك من نعمى » أراد بالنعمى الصحة ، توجع لفقدها وتلهف على ذهابها « أبؤس » جمع بؤس ، وهو البلاء والشدّة « طمح » رغب ونزعت نفسه ، ويقال : طمح ببصره ، إذا رفعه وأبعد النظر « الطماح » رجل من بنى أسد بعثه قيصر إلى امرىء القيس بحلة مسمومة ، وقد اختلف الرواة فى السبب الذى من أجله حاول القيصر الفتك به ، فذهب قوم إلى أن امرأ القيس هجاه ، فلما بلغه فعل به ذلك ، وقال قوم : إن الطماح وشى به عند قيصر ، وهو ظاهر هذا البيت

الإعراب : « وبدلت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل « قرحا » مفعول ثان لبدل « داميا » صفة لقرح « بعد » ظرف متعلق ببدل « صحة » مضاف إليه « فيالك من نعمى » اتفق العلماء على أن معنى مثل هذا التعبير التعجب وإظهار الغرابة والدهشة ، واختلفوا فى إعرابه ، وأظهر ما فيه أن يقال : إن « يا » حرف نداء ، واللام للاستغاثة ، وهى حرف جر ،

وفى الحديث « لَوْ رُزِقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ تَغْدُو خِمَاصاً وَتَرُوحُ بِطَاناً » وحكى سيبويه عن عن بعضهم : مَاجَاءَتْ حَاجَتَكَ ، بالنصب والرفع ، بمعنى ماصارت ؛ فالنصب على أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وفى « جاءت » ضمير يعود إلى « ما » ، وأدخل التأنيث على « ما » لأنها هى الحاجة ، وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجَتَكَ : خبر ، والتقدير أيةَ حاجةٍ صارت حاجَتُكَ ، وعلى الرفع « حاجَتُكَ » اسم جاءت ، و « ما » خبرها .

وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو « وَفُتِّحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا » وقوله :

١٧٧ — بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا   قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا

والكاف تصلح لأن تكون مستغاثا ، والمستغاث به محذوف ، وتصلح لأن تكون مستغاثا به والمستغاث محذوف ، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذى نابت عنه « يا » ، على ماهو الراجح ، وعلقه ابن جنى بنفس يا ، وقوله « من نعمى » ذهب المحقق الرضى إلى أن « من » فى مثل هذا التعبير زائدة وما بعدها تمييز ، وارتضاه أبو حيان والمرادى فى شرح الألفية ، ولم يبالوا بزيادتها فى الإيجاب ، ولم يقصروا زيادتها كما قصرها الجمهور على ماقبل المبتدأ أو الفاعل أو المفعول به ، حتى قال المرادى : من زائدة فى الكلام الموجب ، ولهذا يعطف على مجرورها بالنصب ، كقول الحطيئة :

طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً   يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبَا

« تحوّلن » فعل ماض يعمل عمل كان ، ونون النسوة اسمه ، مبنى على الفتح فى محلّ رفع « أبؤسا » خبر تحوّل ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « تحوّلن أبؤسا » حيث أعمل « تحوّل » عمل كان ؛ فرفع به محل نون النسوة على أنه اسمه ، ونصب به قوله « أبؤسا » على أنه خبره ؛ لأنه بمعنى صار ، فأعطى حكمه

١٧٧ — هذا البيت نسبه ابن يعيش لابن كنزة ، والصواب أنه لابن أحمر ، كما فى اللسان ، وقبله :

لَعَمْرِى لَئِنْ حَلَّتْ قُتَيْبَةُ بَلْدَةً   شَدِيدًا عَلَى الْمُقْحِمِينَ عَضِيضُهَا
فَلِلَّهِ عَيْنَا أُمِّ فَرْعٍ وَعَبْرَةٌ   تُرَقْرِقُهَا فِى عَيْنِهَا أَوْ تُفِيضُهَا
أَلَا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً   صَحِيحَ السُّرَى وَالْعِيسُ تَجْرِى غُرُوضُهَا

اللغة : « قتيبة » بطن من باهلة « المقحمين » الذين أقحمتهم السنة : أى أجدبتهم وأقحطتهم ،

... ...

وأصله من القحمة ــ بضم القاف وسكون الحاء المهملة ــ وهى القحط والجدب « عضيضها » أى عضها « فرع » أصله بفتح الفاء والراء جميعا ، فسكن الراء هنا تخفيفا أو للضرورة ــ وهو أوّل نتاج الإبل والغنم ، وكان أهل الجاهلية يذبحونه لآلهتهم يتبرعون بذلك ، وقد كان المسلمون يفعلونه فى صدر الإسلام ثم نسخ « صحيح السرى » يريد غير جائر عن القصد ، ليكون ذلك أسرع لسيره وأعجل إلى قصده لصحة سراه « غروضها » أنساعها ، وواحدها غرض ــ بفتح فسكون ، مثل فلس وفلوس ــ وهو حزام الرحل ، وتقول : غرض البعير يغرضه ــ من باب ضرب ــ إذا شدّ رحله بالغرض ، ومعنى « تجرى غروضها » أنها هزلت وبراها السير ، حتى صارت أغراضها تتحرّك وتضطرب لاتساعها عليها « تيهاء » صحراء يضلّ فيها السارى « قفر » خلاء موحشة « قطا الحزن » القطا : ضرب من الطير ، وهو نوعان : كدرىّ وجونىّ ، فالكدرىّ أغبر اللون أرقش الظهر والبطن أصفر الحلق قصير الذنب ؛ والجونىّ أسود البطن أسود بطون الأجنحة والقوادم أبيض الصدر أغبر الظهر ، وفى عنق كل واحد طوقان أصفر وأسود ، وأضاف القطا إلى الحزن لأنه يكون قليل الماء فيكون القطا أشدّ عطشا ، فإذا أراد الماء أسرع ــ وغرضه من تشبيه المطىّ بقطا الحزن الموصوف بما ذكر أن يدل على سرعتها وشدّة سيرها ؛ لأنها أشبهت القطا التى فارقت فراخها لتحمل إليها الماء لتسقيها ؛ وذلك أسرع لطيرانها ؛ لأنها تخاف على فراخها ، والبيوض : جمع بيض ، مثل بيت وبيوت

الإعراب : « بتيهاء » جار ومجرور متعلق بقوله « تجرى » فى البيت السابق « قفر » صفة لتيهاء « والمطى » الواو للحال ، المطى : مبتدأ « كأنها » حرف تشبيه ونصب ، وها : اسمه « قطا الحزن » مركب إضافى خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « قد » حرف تحقيق « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « فراخا » خبر كان مقدّما على اسمه « بيوضها » اسم كان مؤخرا عن خبرها ، والضمير مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « قد كانت فراخا بيوضها » حيث استعمل « كان » بمعنى صار ، والذى يدلّ على ذلك أن البيض يصير فراخا ، أى : يتحوّل من صفته إلى هذه الصفة ، ولا يعقل بقاء كان على معناه ، إذ يكون المعنى أن البيض كان فراخا قبل كونه بيضا ، ولا معنى لذلك

وهذا الذى قررناه هو ما ذهب إليه جمع من النحاة منهم ثعلب وابن جنى وأبو على والرضى ، قال ابن منظور رحمه الله : « ومن أقسام كان الناقصة أن تأتى بمعنى صار كقوله سبحانه وتعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ) وقوله تعالى : (فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ) ومنه قوله تعالى : (فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا) وقوله : (وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيباً مَهِيلاً) وقوله : (كَيْفَ

ونحو « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ » وقوله :

١٧٨ — ثُمَّ أَضْحَوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّـــبَا وَالدَّبُورُ

نُــكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) وقوله : (وَمَا جَعَلْنَا القِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا) أى صرت إليها ، وقال ابن أحمر : * بتيهاء قفر . . . البيت * وقال شمعلة بن الأخضر يصف قتل بسطام بن قيس :

فَخَرَّ عَلَى الْأَلَاءَةِ لَمْ يُوَسَّدْ وَقَدْ كَانَ الدِّمَاءُ لَهُ خِمَارَا » اه

و بيت شمعلة بن الأخضر الذى أنشده من شعر الحماسة ، ومثل هذين البيتين قول رؤبة بن العجاج :

* وَالرَّأْسُ قَدْ كَانَ لَهُ قَتِيرُ *

أى صار له شيب

وقد ذهب قوم إلى أن « كان » فى البيت على أصلها ، وليست بمعنى صار ، وزعموا أن الكلام على طريق القلب ، وأن الأصل قد كانت فراخها بيوضا ، فقلب ، فصار : قد كانت بيوضها فراخا ، ومثل هذا قول الشاعر :

* كَمَا كَانَ الزِّنَاءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ *

ألست ترى أنه أراد : كما كان الرجم فريضة الزنا ، فقلب إلى ما رأيت

والجواب عن هذا من وجهين (الأوّل) أنه خلاف الظاهر ، وكل معنى اقتضى إخراج الكلام عن خلاف ظاهره ينبغى أن لا يصار إليـه إلا إذا لم يصح مقتضى ظاهره ، أو إلا أن تدعو إليه داعية ، ولا داعية ههنا ، فضلا عن أن مقتضى الظاهر هو المقبول المرضىّ ، (والثانى) أن القلب فى الكلام قليل ، فلا يصار إليه إلا إذا لم يكن للكلام وجه صحيح ، فكيف يصار إليه والوجه الصحيح هو ما نحن عليه ؟

١٧٨ — هذا البيت من قصيدة لعدى بن زيد العبادى ، ومطلعها :

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَىِّ ذَاكَ تَصِيرُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَيُّهَا الشَّامِتُ الْمُعَيِّرُ بِالدَّهْـ ـرِ ، أَأَنْتَ الْمُبَرَّأُ الْمَوْفُورُ ؟

أَمْ لَدَيْكَ الْعَهْدُ الْوَثِيقُ مِنَ الْأَيْـ ـيَامِ ؟ بَلْ أَنْتَ جَاهِلٌ مَغْرُورُ

أَيْنَ كِسْرَى كِسْرَى الْمُلُوكِ أَنُوشِرْ وَانَ ؟ أَمْ أَيْنَ قَبْلَهُ سَابُورُ ؟

وَتَبَيَّنْ رَبَّ الْخَوَرْنَقِ إِذْ أَشْـ ـرَفَ يَوْمًا وَلِلْهُدَى تَفْكِيرُ

وقوله :

١٧٩ — فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ

سَرَّهُ حَالُهُ وَكَثْرَةُ مَا يَمْـ لِكُ وَالْبَحْرُ مُعْرِضاً وَالسَّدِيرُ
فَارْعَوَى قَلْبُهُ ، فَقَالَ : وَمَا غِبْـ طَةُ حَيٍّ إِلَى الْمَمَاتِ يَصِيرُ؟
ثُمَّ بَعْدَ الْفَـــلاحِ وَالْمُلْكِ وَالْإِمَّـ ةِ وَارَتْهُمُ هُنَاكَ الْقُبُورُ
لَمْ يَهَبْهُمْ رَيْبُ الْمَنُونِ فَبَادَ الْـ مُلْكُ عَنْهُمْ ، فَبَابُهُ مَهْجُورُ

اللغة : « رواح » هو ضدّ الصباح ، وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهو أيضا مصدر راح يروح ، ضدّ غدا يغدو « مودع » على صيغة اسم الفاعل ، والنسبة فيه كالنسبة فى نهاره صائم وليله قائم « بكور » : الوقت الباكر « أنت فانظر » : الفاء زائدة فى الخبر ، وقد تقدّم شرح ذلك ، فارجع إلى شرح الشاهد (رقم ١٦٧ فى ص ٣٢٤ من هذا الجزء) وقوله « لأى ذاك » إنما أفرد اسم الإشارة مع أنه عائد إلى الرواح والبكور جميعا لأنه أراد ماذكره « كسرى ، سابور » ملكان من ملوك العجم « الخورنق » بفتح الخاء والواو وسكون الراء وفتح النون ، بزنة سفرجل — اسم قصر بالعراق بناه النعمان الأكبر ، وهو فارسى معرب « السدير » قيل : هو نهر بناحية الحيرة ، وقيل : هو قصر « الإمة » بكسر الهمز وتشديد الميم — النعمة ، والهيئة ، والشأن ، وغضارة العيش ، والأخير أنسب ههنا « يهبهم » يخفهم « الصبا والدبور » ريحان متقابلان « ورق » هو ورق الأشجار « ألوت به » أهلكته وأطارته

الإعراب : « ثم » عاطفة « أضحوا » فعل ماض ناقص ، والواو اسمه « كأنهم » حرف تشبيه ونصب ، والضمير اسمه «ورق» خبر كأن ، وجملة كأن واسمه وخبره فى محل نصب خبر أضحى « جف » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى ورق ، والجملة فى محل رفع صفة لورق « فألوت » الفاء عاطفة ، ألوى فعل ماض ، والتاء للتأنيث « به » جار ومجرور متعلق بألوى « الصبا » فاعل ألوى « والدبور » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « ثم أضحوا » حيث استعمل فيه أضحى بمعنى صار ، أى : أنهم تحوّلوا من حالة النعمة ورفاغة العيش والملك إلى حالة العدم والفناء ، ويدلّ لهذا المعنى أنه قد رواه كثير من حملة اللغة ورواتها ✲ ثم صاروا كأنهم . . . إلخ ✲

١٧٩ — هـذا البيت للفرزدق — همام بن غالب — من كلمة يمدح فيها أمير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز رضى الله عنه ، وأوّلها :

تَقُولُ لَمَّا رَأَتْنِي وَهْيَ طَيِّبَـــةٌ عَلَى الفِرَاشِ ، وَمِنْهَا الدَّلُّ وَالْخَفَرُ
أَصْدِرْ هُمُومَكَ لاَ يَقْتُلْكَ وَارِدُهَا فَــكُلُّ وَارِدَةٍ يَوْما لَهَــا صَدَرُ

... ...

وبعد بيت الشاهد قوله :

وَلَنْ يَزَالَ إِمَامٌ مِنْهُمُ مَلِكٌ إِلَيْهِ يَشْخَصُ فَوْقَ المِنْبَرِ البَصَرُ

إِنْ عَاقَبُوا فَالْمَنَايَا مِنْ عُقُوبَتِهِمْ وَإِنْ عَفَوْا فَذَوُو الأَحْلَامِ إِنْ قَدَرُوا

اللغة : « الدل » بفتح الدال وتشديد اللام ــ هو الدلال ، ويقال : دلت المرأة تدل ــ بكسر دال المضارع ــ وتدللت « الخفر » بفتح الخاء المعجمة والفاء ــ شدّة الحياء ، وبابه طرب « أصدر » أى : ارجع ، وردّ ، واترك ، وأصله الصدر ــ بفتح الدال والصاد جميعا ــ وهو الاسم من قولك : صدر عن الماء وعن البلاد ــ وبابه نصر ودخل ــ إذا رجع ، وتقول : أصدره فصدر ، أى : رجعه فرجع « يشخص » يرتفع ويعلو ؛ لأنه رفيع عال فوق متناول النظر العادى ، والباقى واضح المعنى

الإعراب : « فأصبحوا » فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « قد » حرف تحقيق « أعاد » فعل ماض « الله » فاعل « نعمتهم » مفعول ؛ والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر أصبح ، فإن جعلت أصبح تامة كانت الجملة حالا « إذ » حرف تعليل « هم » ضمير منفصل مبتدأ « قريش » خبر المبتدأ « وإذ » الواو عاطفة ، وإذ : تعليلية « ما » نافية « مثلهم » خبر مقدّم ، والضمير مضاف إليه « بشر » مبتدأ مؤخر ، وستعرف قريبا تفصيل هذا الكلام

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان :

الأوّل : فى قوله « فأصبحوا » حيث استعمل فيه أصبح بمعنى صار ، أى : تحوّل من حال إلى غيره ، ومثله قول النمر بن تولب :

* فَأَصْبَحَتِ الأَرْضُ بَحْراً طَماً *

وبيت النمر أولى بالاستشهاد على هذا من بيت الفرزدق الذى أنشده الشارح ؛ لأنهم يشترطون فى « صار » وما بمعناها من الأفعال ألا يكون خبرها فعلا ماضيا

والشاهد الثانى فى قوله : « وإذ ما مثلهم بشر » فقد ذكر بعض النحاة أن « ما » نافية عاملة عمل ليس ، و « مثل » خبرها تقدّم على اسمها ، وهو منصوب بها ، و « بشر » اسمها مؤخرا ، وزعم أن « ما » إذا تقدّم خبرها لم يبطل عملها ؛ وهذا خلاف ما عليه جمهور النحاة من اشتراط الترتيب بين معمولى « ما » ، من قبل أنها عامل ضعيف ؛ إذ لم تعمل إلا بالحمل على ليس ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع تغير مراتب معمولاته

وأجاب الجمهور عن الاستدلال بهذا البيت من عدّة وجوه :

... ...

الأوّل : أن الرواية فيه برفع « مثل » على أنها خبر مبتدأ تقدّم عليه ، و « بشر » هو ذلك المبتدأ المؤخر

الثانى : سلمنا أن الرواية بنصب « مثل » لـكن لانسلم أنها حجة على ماذهبتم إليه ، وذلك لأن عمل « ما » الرفع والنصب هو لغة الحجازيين ، والفرزدق تميمى لاحجازى ؛ فهو يرفع الخبر مؤخرا فـكيف إذا تقدّم ، ولـكنه أراد أن يتـكلم بلغة غير لغة قومه ولم يدر أنهم يهملونها إذا قدموا الخبر فغلط ولم يوفق

الثالث : سلمنا أنه يحتج بهذه الرواية وأن الفرزدق لم يخطىء ، لـكن لانسلم أن « مثل » خبر « ما » مقدّما ، و « بشر » اسمها مؤخرا ، بل لنا أعاريب أخرى (الأوّل) أن « مثل » حال من قوله « بشر » تقدّم عليه ، و « بشر » اسم ما ، وخبرها محذوف ، والتقدير : مابشر فى الدنيا مماثلا لهم ، (والثانى) أن « مثل » خبر مبتدأ مقدّم عليه ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، و بشر : مبتدأ مؤخر

فإن قلت : فما وجه بناء مثل على الفتح ؟

قلت : وجهه أنه مبهم أضيف إلى مبنى ؛ فاكتسب منه البناء ، كما يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث ، ومثـله فى ذلك قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّـكُمْ تَنطِقُونَ) قال ابن هشام رحمه الله : «النوع السابع من المبنى : المبهم المضاف لمبنى ،سواء كان زمانا أو غيره ، ومرادى بالمبهم ما لايتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، كمثل ودون و بين ، ونحوهن مما هو شديد الإبهام ، فهذا النوع إذا أضيف إلى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه ، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها ، قال الله تعالى : (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ) يقرأ على وجهين : بفتح اليوم على البناء لـكونه مبهما مضافا إلى مبنى وهو إذ ، و بجرّه على الإعراب ، وقال الله تعالى : (وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ) فمنا : جار ومجرور خبر مقدّم ، و « دون » مبتدأ مؤخر ، و بنى على الفتح لإبهامه و إضافته إلى مبنى وهو اسم الإشارة ، ولو جاءت القراءة برفع « دون » لـكان ذلك جائزا كما قال الآخر :

أَلَمْ تَرَيَا أَنِّى حَمَيْتُ حَقِيقَتِى وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا

الرواية برفع «دون» ، وقال الله تعالى : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَـكُمْ) يقرأ على وجهين : برفع «بين» على الإعراب ؛ لأنه فاعل ، و بفتحه على البناء ، وقال الله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلُ مَا أَنَّـكُمْ تَنطِقُونَ) يقرأ على وجهين : برفع « مثل » على الإعراب ؛ لأنه صفة لحق وهو مرفوع ، و بالفتح على البناء » اهـ كلامه بحروفه

وقوله :

١٨٠ — أَمْسَتْ خَلاَءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا   أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِى أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

---

١٨٠ — هـذا البيت من قصيدة للنابغة الذبيانى تعدّ من عيون شعره ، ومن العلماء من يعدّها فى المعلقات ، وفيها يمدح النعمان بن المنذر بعد ماجفاه ، و يعتذر إليه ، ومطلعها :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّــــنَدِ   أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَــيْلاَنًا أُسَائِلُهَا   عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

و بعد هذين البيتين بثلاثة أبيات يقع بيت الشاهد ، و بعده :

فَعَدِّ عَمَّا تَرَى إِذْ لاَ ارْتِجَاعَ لَهُ   وَانْمِ الْقُتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أُجُدِ

مَقْذُوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا   لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

اللغة : « مية » اسم امرأة « العلياء » مكان بعينه ، أو هو المكان المرتفع من الأرض « السند » بفتح السين والنون ــ سند الوادى فى الجبل ، وهو ارتفاعه حيث يصعد فيه ، وقال ياقوت : « وحكى الحازمى عن الأزهرى أن السند فى قول النابغة ✡ يادار مية بالعلياء فالسند ✡ بلد معروف فى البادية » اهـ ، وقيل : إنه ماء معروف لبنى أسد «أقوت» خلت من أهلها «السالف» الماضى « الأبد » الدهر « وقفت فيها أصيلانا » يروى فى مكانه « وقفت فيها أصيلا كى أسائلها » و يروى « وقفت فيها طويلا كى أسائلها » و يروى « وقفت فيها أصيلالا أسائلها » فأما من روى « أصيلا » فإنه عنى العشى ؛ إذ الأصيل والعشى سواء ، وأما من روى « طويلا » فإنه يجوز أن يكون المعنى وقوفا طويلا ؛ فانتصابه على المفعولية المطلقة ، و يجوز أن يكون المعنى وقتا طويلا ؛ فانتصابه على الظرفية ، وأما من روى « أصيلانا » بضم الهمزة ــ ففى تخريجه رأيان : أحدهما أنه جمع أصيلا على أصلان ، كرغيف ورغفان ، ثم صغره على أصيلان ، وهذا الرأى مخالف لما عليه الإجماع من أن تصغير الجمع إن لم يكن من ألفاظ جموع القلة يكون بردّه إلى مفرده ، وجموع القلة هى ما كان على زنة أفعل أو أفعلة أو فعلة أو أفعال ، بفتح الهمزة فيهنّ ، وليس الأصلان واحدا منها . والرأى الثانى : أن يكون الأصلان مفردا بزنة رمان وقربان وتكلان وغفران فصغره على أصيلان ، ولا شىء فى هذا الرأى ، ومن روى « أصيلالا » فإنما هو « أصيلان » فقلبت النون لاما ، ومحمله على محمل أصيلان « عيت » لم تعرف وجه الردّ « جوابا » منصوب على المصدرية : أى عيت أن تجيب جوابا « من أحد » من هذه زائدة قبل المبتدأ ، وقد استوفت شرطى زيادتها ، وهما وقوعها بعد النفى أو شبهه ، وكون مجرورها نكرة « أمست خلاء » رواية الخطيب والديوان « أضحت خلاء » وقوله « وأمسى أهلها احتملوا » يستشهد به ابن مالك وجماعة على أن خبر كان

قال فى شرح الكافية : وزعم الزمخشرى أن « بات » ترد أيضا بمعنى صار ، ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه

(وَغَيْرُ مَاضٍ) وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، والمصدر (مِثْلَهُ) أى : مثل الماضى (قَدْ عَمِلاَ) العمل المذكور (إنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ) يعنى أنّ ماتصرّف من هذه الأفعال يعمل غيرُ الماضى منه عَمَلَ الماضى ، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام : قسم لايتصرف بحال ، وهو « ليس » باتفاق ، و « دام » على الصحيح ؛ وقسم يتصرف تصرفا ناقصا ، وهو « زال » وأخواتها ؛ فإنه لايستعمل منها الأمر ولا المصدر ؛ وقسم يتصرف تصرفا تاما ، وهو باقيها ؛ فالمضارع نحو « وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا » ، والأمر نحو « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً » والمصدر كقوله :

وأخواتها يجوز أن يكون فعلا ماضيا غير مقرون بقد ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يكون فعلا ماضيا إلا أن يقترن بقد ، وزعم أن مثل هذا البيت على تقديرها ، وقوله « أخنى عليها » معناه أفسدها ونقصها ؛ لأن الخنا الفساد والنقصان ، وقيل : معناه أتى عليها ، ولم يرتضه الخطيب «فعدّ عما ترى» أى : اتركه وانصرف عنه وجاوزه إذ كان رجوع له « القتود » خشب الرحل ، وهو للجمع الكثير وللقليل أقتاد « العيرانة » أراد الناقة المشبهة بالعير لصلابة خفها وشدته «أجد» بضمتين ، صفة مشبهة ـ وهى الوثقة الخلق ، وقيل : هى التى عظم فقارها « مقذوفة » أراد مرمية « دخيس النحض » المكتنز من اللحم « بازلها » أى : الكبير « صريف » صياح وصوت ، وإنما يكون الصريف من الإناث لشدّة الإعياء ، ويكون من الذكور لكثرة النشاط « القعو » ما يضم البكرة إذا كان من خشب ، فإن كان من حديد فهو الخطاف « المسد » الحبل المفتول من ليف النخل

الإعراب : « أمست » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى الدار « خلاء » خبر أمسى « وأمسى » الواو عاطفة ، أمسى : فعل ماض ناقص « أهلها » اسمه « احتملوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة فى محل نصب خبر أمسى « أخنى » فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بأخنى « الذى » اسم موصول فاعل أخنى الماضى « أخنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لامحل لها صلة «على لبد» جار ومجرور متعلق بأخنى الأخير

الشاهد فيه : قوله « أمست خلاء » حيث استعمل فيه أمسى بمعنى صار ، أى : تحوّلت من حال العمران وسكنى أهلها بها إلى حال الخلاء وارتحال أهلها عنها ، ولا يذهب عنك أنه لا شاهد فى قوله « وأمسى أهلها احتملوا » لما نحن فيه ، فقد أسلفنا لك فى شرح الشاهد السابق أن من شرط صار وما بمعناها ألا يكون خبرهنّ فعلا ماضيا

١٨١ — بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِـــيرُ

١٨١ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين

اللغة : « بذل » هو العطاء والجود ، وبابه نصر « حلم » بكسر الحاء وسكون اللام — الأناة والاحتمال ، وفعله حلم يحلم — بضم اللام فيهما — وتحلم : تكلف الحلم ليبلغه ، وتحالم : أرى من نفسه الحلم وهو لايريده « ساد » من السيادة ، أى : ارتفع وعظم

المعنى : إن المرء يبلغ فى قومه درجة الرفعة ، ويصل إلى قنة السؤدد ؛ بالعطاء والحلم ؛ وإنه ليسير عليك أن تدرك ذلك إذا أردت أن تكونه

الإعراب : « ببذل » جار ومجرور متعلق بقوله « ساد » الآتى « وحلم » معطوف على بذل « ساد » فعل ماض « فى قومه » جار ومجرور متعلق به ، والضمير مضاف إليه « الفتى » فاعل ساد « وكونك » الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فيحتاج إلى خبر من جهة كونه مبتدأ ، ويحتاج إلى اسم وخبر من جهة مصدريته ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح ، وله محلان : أحدهما جر بإضافته إلى الكون ، وثانيهما رفع لأنه اسم الكون « إياه » خبر كون من جهة مصدريته ، والهاء حرف دال على الغيبة ، على ماهو الراجح « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله « يسير » الآتى « يسير » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث أعمل مصدر كان الناقصة عملها ؛ فرفع به ضمير الخطاب ، ونصب به ضمير الغائب ، على ماعرفت فى الإعراب

وفى البيت ردّ على من زعم أن الكون إنما هو مصدر كان التامة ، ولم يجىء لكان الناقصة مصدر ، وزعم أن « مهذبا » فى نحو « يعجبنى كونك مهذبا » ليس منصوبا على أنه خبر الكون لنقصانه ، وإنما نصبه على الحالية

ووجه الردّ من البيت أن خبر الكون هنا ضمير ، والضمير لايصلح للحالية ؛ لسببين : أولهما أن الضمير معرفة ، بل هو أعرف أنواع المعارف ، والمعرفة لاتكون حالا ، والثانى أن الحال صفة ، وأنت تعلم أن الضمير لايوصف ولا يوصف به ؛ فإذا امتنع أن يكون حالا لما ذكرنا تعين أن يكون خبرا ؛ إذ لا قائل بغير هذين

فإن زعم زاعم أن هـذا الضمير مفعول لفعل محذوف تقع جملته حالا ، وأن أصل الكلام « وكونك تفعل إياه » ؛ والضمير حينئذ عائد على البذل والحلم لاعلى الفتى ؛ فإنا نردّ هذا الزعم من وجوه : (أولها) أنه يلزم عليه عود الضمير المفرد على اثنين (وثانيها) أنه لادليل على هذا المحذوف (وثالثها) أن المتبادر عود الضمير على الفتى ؛ لكونه أقرب مذكور وموافقا له

فإن زعم زاعم أن هذا الضمير يقع حالا ؛ لأن الأصل « وكونك مثله » فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه فانتصب وانفصل ؛ فالجواب أن هـذا — فوق كونه حذفا بلا دليل — تكلف وادعاء لاتقوم عليه حجة

واسم الفاعل كقوله :

١٨٢ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِى الْبَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا

وقوله :

١٨٣ — قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلا أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ

١٨٢ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التى لم أقف على نسبتها لقائل معين

اللغة : « يبدى » يظهر « البشاشة » البشر وطلاقة الوجه ، وفعله بش يبش ، مثل عضّ يعض « تلفه » تجده « منجدا » معينا

المعنى : لاتخالنّ كل إنسان يلقاك ضاحك السنّ أخا لك ، مادمت لا تجده فى وقت الشدائد معينا لك عليها

الإعراب : « ما » نافية حجازية تعمل عمل ليس « كل » اسمها « من » اسم موصول فى محل جرّ بالإضافة إلى كل « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى من « البشاشة » مفعول ليبدى ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول « كائنا » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل مأخوذ من كان الناقصة ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى من الموصولة ، وهذا الضمير اسم كائن « أخاك » خبر كائن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تلفه » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء ضمير الغائب مفعول أوّل « لك » جارّ ومجرور متعلق بمنجد « منجدا » مفعول ثان لتلفى ، وجملة تلفى وفاعله ومفعوليه فى محل جرّ بإضافة إذا ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام ، أى : إذا لم تلف من يبدى البشاشة منجدا لك فما هو بأخيك

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » حيث أعمل اسم الفاعل المشتق من كان الناقصة عمل أصله وهو كان ، فرفع به الضمير المستتر فيه على أنه اسمه ، ونصب به قوله « أخاك » على أنه خبره ، ومثل هذا البيت قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ هٰذَا الْقُرْآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْراً وَكَائِنٌ عَلَيْكُمْ وِزْراً »

١٨٣ — هذا البيت أوّل كلمة للحسين بن مطير بن مكمل مولى بنى أسد بن خزيمة ، وهو من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، وكان شاعرا مقدّما فى القصيد والرجز ، فصيحا ، مدح بنى أمية و بنى العباس ، وكان نزيها ، وكلامه يشبه مذهب الأعراب وأهل البادية ، وقال العينى فى بيت الشاهد « وأنشده ثعلب فى أماليه » اهـ ، و بعد بيت الشاهد قوله :

فَحُبُّكِ بَلْوَى غَيْرَ أَنْ لاَ يَسُوءُنِي وَإِنْ كَانَ بَلْوَى أَنَّنِي لَكِ مُبْغِضُ

فَوَا كَبِدِى مِنْ لَوْعَةِ الْبَيْنِ كُلَّمَا ذَكَرْتُ ، وَمِنْ رَفْضِ الْهَوَى حِينَ يَرْفُضُ

(وَفِي جَمِيعِهَا) أي : جميع هذه الأفعال ، حتى « ليس » و « مادام » (تَوَسُّطَ الْخَبَرْ) بينها وبين الاسم (أَجِزْ) إجماعا ، نحو « وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ » وقراءة حمزة وحفص « لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا » بنصب البر ، وقوله :

١٨٤ — سَلِي ، إِنْ جَهِلْتِ ، النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَـــــوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

اللغة : « قضى الله » حكم أو قدّر « أسماء » اسم محبوبته ، قيل : منقول إلى العلمية من أسماء جمع اسم فى نحو قوله تعالى : (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ) وقيل : بل هى منقولة عن الوصف ، وأصلها وسماء ، صفة من الوسامة ، فقلبت الواو المفتوحة همزة ؛ كما قلبت فى أناة ، وأصلها وناة من الونى وهو الفتور ، والمذهب الثانى أرجح ؛ لأن النقل عن الوصف أكثر من النقل عن الجمع ؛ فلا يحمل على الأقل ما أمكن حمله على الأكثر « يغمض » مضارع أغمض ومعناه أطبق جفنيه « مغمض » اسم فاعل من أغمض السابق ، والجملة كناية عن الموت وانتهاء الحياة ؛ لأن هذه الحالة إنما تكون عند الموت « لوعة البين » البين : هو الفراق والابتعاد ، ولوعته : حرقته وآلامه « رفض الهوى » هو تركه أو تفريقه الأحبة ، وعلى هذين فهو مصدر مضاف إلى فاعله ، وتقول : رفضت الشىء أرفضه ــ من بابى نصر وضرب ــ إذا تركته وفرّقته

المعنى : لقد جرى فى مقدور الله سبحانه أن أظلّ على حبك يا أسماء حتى الموت

الإعراب : « قضى الله » فعل وفاعل « يا » حرف نداء « أسماء » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « زائلا » خبر ليس ، وهو اسم فاعل مأخوذ من « زال » الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وجملة « ليس » واسمها وخبرها فى محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة « أحبك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والكاف ضمير المخاطب مفعول ، والجملة فى محل نصب خبر « زائلا » السابق « حتى » حرف غاية وجرّ « يغمض » فعل مضارع منصوب بأن المقدّرة بعد حتى « الجفن » مفعول به ليغمض تقدّم على الفاعل « مغمض » فاعل يغمض ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور يتعلق بقوله «أحب»

الشاهد فيه : قوله « زائلا أحبك » حيث عمل قوله « زائلا » ــ وهو اسم فاعل مأخوذ من فعل ناقص كما قدّمنا ــ عمل فعله الذى هو « زال » ؛ فرفع الاسم ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر ، وهو الجملة من الفعل وفاعله ومفعوله ، وقد تداخل فى هذا البيت ثلاثة نواسخ : الأوّل « أن » المخففة من الثقيلة ، والثانى «ليس» ، والثالث « زائلا » ، وقد عرفت مما أسلفنا لك معمولى كل واحد من هذه الثلاثة

١٨٤ — البيت للسموءل بن عادياء اليهودى ؛ مضرب المثل فى الوفاء ، من قصيدة لامية مشهورة ، ومطلعها:

... ...

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَأَيَّامُنَا مَشْهُورَةٌ فِي عَدُوِّنَا لَهَا غُرَرٌ مَعْرُوفَةٌ وَحُجُولُ
وَأَسْيَافُنَا فِي كُلِّ شَرْقٍ وَمَغْرِبٍ بِهَا مِنْ قِرَاعِ الدَّارِعِينَ فُلُولُ
مُعَوَّدَةٌ أَنْ لاَ تُسَلَّ نِصَالُهَا فَتُغْمَدَ حَتَّى يُسْتَبَاحَ قَبِيلُ
سَلِي إِنْ جَهِلْتِ ... ... البيت ، وبعده :
فَإِنَّ بَنِي الدَّيَّانِ قُطْبٌ لِقَوْمِهِمْ تَدُورُ رَحَاهُمْ حَوْلَهَا وَتَجُولُ

اللغة : « يدنس » : الدنس — بفتح الدال والنون — الوسخ والقذر ، وأصله فى الحسيات ، والمراد هنا الدنس المعنوى ، وتقول : دنس الثوب يدنس — من باب طرب — إذا توسخ « اللؤم » بضم فسكون — هو اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابح الصفات « رداء » استعاره هنا للخصلة من الخصال ، أى : إذا نظف عرض المرء ولم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما شاء « ضيمها » — بفتح الضاد وسكون الياء — هو الظلم « غرر » بضم الغين المعجمة وفتح الراء — جمع غرة ، وأصله البياض الذى يكون فى جبهة الفرس ، ويقال لكل مشتهر معروف لا يخفى : غرة « حجول » بضم الحاء المهملة — جمع حجل — بفتح فسكون أو بكسر فسكون — وأصله القيد أو الخلخال ، ثم استعمل فى البياض الذى يكون فى قوائم الفرس ، أو فى ثلاث منها ، أو فى رجليه ، قلّ أو كثر ، بعد أن لا يجاوز الأرساغ ولا يجاوز الركبتين والعرقوبين ، وإنما سمى بذلك لأن هذه مواضع الخلاخيل والقيود ، ويقال : فرس محجل — بزنة اسم المفعول — ويقال أيضا : قد حجلت قوائمه — بالبناء للمجهول مشدّد العين — « قراع » بكسر القاف — الضراب ، مصدر قارع « الدارعين » لابسى الدروع « فلول » بضم الفاء — جمع فل — بفتحها — وهو تثلم وتكسر فى حدّ السيف ، ويقال : تفللت مضارب السيف ، إذا تكسرت « معودة ... إلخ » القبيل : جماعة الناس إذا كانوا من آباء شتى ، فإذا كانوا من أب واحد فهم قبيلة ، يريد أن سيوفهم قد اعتادت منهم أنهم إذا جرّدوها من أغمادها فلن تعود إليها حتى يكتب لهم النصر فيستباح بها حمى الأبطال « قطب لقومهم » أراد أن عشيرته ذوو السيادة على قومهم ، وأصل القطب حديدة فى الطبق الأسفل من الرحا يدور عليها الطبق الأعلى فتحفظه من أن يجاوز موضعه ، ومنه سموا قطب السماء لما يدور عليه الفلك ، واستعير للسيد الذى تدور عليه مصالح قومه وإليه يرجعون فى مهامهم

الإعراب : « سلى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « إن » شرطية

وقوله :

١٨٥ — لاَ طِيبَ لِلعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ وَالْهَرَمِ

« جهلت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لامحل لها اعتراضية بين الفعل ومفعوله « الناس» مفعول به لسلى «عنا » جار ومجرور متعلق بسلى « وعنهم » جار ومجرورمعطوف على السابق «فليس» فعل ماض ناقص «سواء » بالنصب خبر ليس تقدّم على اسمه « عالم » اسم ليس « وجهول » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « ليس سواء عالم وجهول » حيث قدّم خبر ليس ــ وهو « سواء» ــ على اسمه الذى هو قوله « عالم » وما عطف عليه

وهذا التقديم جائزعند العلماء كافة فى غير ليس ودام ؛ لأنه مسموع عن العرب فى هذا البيت وما أشبهه كقول ابن أحمر (وقد تقدّم شرحه فى ص ٣٣٧ من هذا الجزء) :

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَاالحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا

وكقول حسان بن ثابت الأنصارى :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

وقد ادّعى الشارح رحمه الله الإجماع على جواز تقديم خبر ليس على اسمها ، وأنكر على صاحب الإرشاد نقله الخلاف فى تقديم خبرها على اسمها ، وهذا ليس بصحيح أصلا ، فإن الخلاف واقع بين العلماء فى هذه المسألة منذ القديم ، وممن منع توسط خبر ليس ابن درستويه ،كما نص عليه ابن هشام وأبو حيان ، ولكن الشارح هنا معذور؛ فقد سبقه بحكاية الإجماع ابن مالك رحمه الله ؛ فهو مقلد له فى هذا ، انظر قول صاحب الهمع : « ومنعه (أى التوسط) بعضهم فى ليس تشبيها بما ، وهو محجوج بالسماع ، والخلاف فى ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ، ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعا للفارسى وابن الدهان وابن عصفور » اه ، ونقل صاحب الهمع أيضا أن الكوفيين منعوا توسط خبر كان وأخواتها لأن فى أخبارهنّ ضمير الاسم ، والذى يظهر لى أنه أخذه من منعهم تقدّم خبر المبتدأ عليه ، وليس له نصّ صريح فى منع توسط أخبار كان وأخواتها بخصوصه ، بل كلام ابن الأنبارى صريح فى أنهم أجازوا توسط أخبار كان وأخواتها مع منعهم تقدّم الخبر على مبتدئه ، وقد قدّمنا لك فى شرح الشاهد رقم (١٥٣) هذه المسألة وفيها ذلك ، فارجع إليها هناك

١٨٥ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد لقائل معين

اللغة : «طيب» بكسر الطاء ــ هو اللذة أو ماتحبه النفس وترتاح إليه «منغصة» اسم مفعول من التنغيص ، وهو التكدير ، ويقال : نغص فلان عيش فلان ، إذا كدّره «ادّكار » بتشديد

... ...

الدال مكسورة — وأصله اذتكار : قلبت تاء الافتعال دالا مهملة ، ثم قلبت الذال المعجمة دالا ، ثم أدغمت الذال فى الدال ، ومنه قوله تعالى : (وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ)

المعنى : لايرتاح الإنسان إلى الحياة ولايستطيب فيها العيش مادام يتذكر أيام الهرم التى تجيئه بأسقامها وأوجاعها ولا ينسى أنه مقبل على الموت لامحالة

الإعراب : « لا » نافية للجنس «طيب » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « ما » مصدرية ظرفية « دامت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « منغصة » خبر دام تقدّم على اسمه « لذاته » اسم دام ، والهاء ضمير العيش مضاف إليه « بادّكار » جار ومجرور متعلق بمنغصة « الموت » مضاف إلى ادّكار من إضافة المصدر لمفعوله « والهرم » معطوف على الموت

الشاهد فيه : قوله « مادامت منغصة لذاته » حيث قدّم خبر دام — وهو قوله « منغصة » — على اسمها — وهو قوله « لذاته » — كما تبين ذلك فى إعراب البيت

وهذا التقديم جائز عند عامّة علماء العربية ، إلا ابن معط ؛ فإنه منع ذلك فى هذا الفعل خاصة كما نصّ على ذلك فى ألفيته حيث يقول (ص ٣٥) :

وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الْخَبَرْ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ ، وَجَازَ فِى الْآخَرْ

قال العلامة الصبان فى توجيه مذهبه : « ولعله (يعنى ابن معط) يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى » اهـ

وقد ردّ العلماء ماذهب إليه ابن معط بثلاثة أدلة (الأوّل) أن الإجماع منعقد على جواز التوسط فى دام ؛ فلا يجوز له أن يخرق هذا الإجماع (الثانى) أن دام كسائر أخواتها فى العمل فتعطى حكمهن (الثالث) أن النص العربى قد جاء بتوسيط خبرها ؛ فلا تسوغ مخالفته ، والقول بما يخالفه مردود على صاحبه

ونقول : أما الدليل الأوّل فهو حجر على العقل أن يفكر ، وإلزام لمن معه الدليل بأن يرى مايراه من لادليل معه ، وهو تحكم ، وأما الدليل الثانى فهو قياس فاسد ؛ لأن من شرط القياس انتفاء الفوارق بين المقيس والمقيس عليه ، وههنا لم تنتف الفوارق ، ألا ترى أن « دام » مشروط فى عملها أن تسبقها « ما » المصدرية الظرفية دون سائر أخواتها ، وقد اختلف العلماء فى وجوب الترتيب بين معمولات الحرف المصدرى ؛ فالتزمه قوم ، وأجاز آخرون مخالفته بشرط أن لايتقدّم على الحرف شىء منها ، وأما الدليل الثالث فإنه يحتمل غير ماذهبتم إليه ، أفليس يجوز لنا أن نعرب « لذاته » نائب فاعل لمنغصة لكونه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول ، ويكون فى « دام » ضمير مستتر هو اسمه ، وعلى هذا لا يكون فى البيت دليل على جواز توسط خبر دام بينها وبين اسمها ، وهذا الضمير المستتر إن عاد على « لذاته » كان من باب التنازع فى السببى المرفوع وإعمال ثانى العاملين المتنازعين والإضمار فى أوّلهما ، وإن عاد إلى « العيش » لم يكن من

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : منع ابن مُعْطٍ توسُّطَ خبر « مادام » وَهُوَ وهم ؛ إذ لم يقل به غيره ، ونقل صاحب الإرشاد خلافا فى جواز توسط خبر « ليس » ، والصواب ماذكرته

الثانى : محل جواز توسط الخبر مالم يعرض مايوجب ذلك ، أو يمنعه ؛ فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء فى الخبر ، نحو « كَانَ غُلَامَ هِنْدٍ بَعْلُهَا » ، و « لَيْسَ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا » ؛ لما عرفت ، ومن المانع خوف اللبس ، نحو « كَانَ صَاحِبِي عَدُوِّى » واقتران الخبر بإلا ، نحو « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً » وأن يكون فى الخبر ضمير يعود على شيء فى الاسم ، نحو « كان غلام هند مُبْغِضَهَا » ؛ لما عرفت أيضا

(وَكُلٌّ) أى : كل العرب ، أو النحاة (سَبْقَهُ) أى : سبق الخبر (دَامَ حَظَرْ) أى مَنَعَ ، سَبْقُ : مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله ، و « دام » فى موضع النصب بالمفعولية ؛ والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر « دام » عليها ، وهذا تحته صورتان : الأولى أن يتقدم على « ما » ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، والأخرى أى يتقدم على « دام » وحدها ، ويتأخر عن «ما» ، وفى دعوى الإجماع على منعها نظر ؛ لأن المنع معلل بعلتين : إحداهما عدم تصرفها ، وهذا بعد تسليمه لاينهض مانعا باتفاق؛ بدليل اختلافهم فى ليس ، مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن « ما » موصول حرفى ولا يفصل بينه و بين صلته ، وهذا أيضا مختلف فيه . وقد

باب التنازع ، فإن قلت : فالعيش مذكر ، فلماذا ألحق تاء التأنيث بدام ؟ قلت : أعاد الضمير إليه مؤنثا لتأويله بالحياة ، وعلى هذين الوجهين يسقط الاستدلال بالبيت على ماذهبتم إليه ، وأيضا فإن مما يبطل احتجاجكم بالبيت أنه يلزم على إعرابكم محظور ، وهو أن يفصل بين العامل – وهو قوله « منغصة » – و بين معموله – وهو قوله « بادّكار » المتعلق به فى إعرابكم – بأجنبى من العامل – وهو قوله « لذاته » – فإنا نجزم على الراجح بأنه لاعمل لمنغصة على هذا الإعراب فى لذاته ، لكن لو ذهبنا إلى أن « لذاته » نائب فاعل لمنغصة لم يكن أجنبيا منه ؛ لأن له فيه عملا ؛ فيكون من الفصل بين العامل والمعمول بمعمول آخر ، وهو جائز إجماعا

ومما استشهد به الجمهور لهذه المسألة قول الآخر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّى مَنْ وَثِقْتُ بِهِ … فَهْوَ الَّذِى لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَدَا

فقد قدّم خبر « دام » وهو قوله « حافظ سرى» على اسمه وهو قوله « من وثقت به » ، ويجرى فيه الاحتمال السابق ؛ فيقال : إن «من وثقت به» فاعل بحافظ سرى ، وإن اسم « دام » ضمير مستتر يعود إلى « من وثقت » ، وهو من باب التنازع وإعمال الثانى ؛ فيغتفر فيه عود الضمير إلى المتأخر

أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفى وصلته ؛ إذا كان غير عامل ، كما المصدرية ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله : (كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ) أى : كما منعوا أن يسبق الخبر « ما » المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ) أى : متبوعة لاتابعة ؛ لأن لها الصدر ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون مادخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كزال ، أولا ككان ، فلا تقول « قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ، ولا « قَاعِدًا مَا زَالَ عَمْرٌو » ، قال فى شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين ، لأن « ما » عندهم لايلزم تصديرها ، ووافق ابن كيسان البصريين فى « ما كان » ونحوه ، وخالفهم فى « مازال » ونحوه ؛ لأن نفيها إيجاب

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان النفى بغير «ما» يجوز التقديم ، نحو «قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » و « قَاعِدًا لَمْ يَكُنْ عَمْرٌو » قال فى شرح الكافية : عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

١٨٦ — وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ

---

١٨٦ — البيت للمعلوط القريعى

اللغة : « رجّ » فعل أمر من الترجية ، وهى الأمل ، يريد توقع منه الخير وأمّله فيه « ما » هى الظرفية التى بمعنى المدة « على السن — إلخ » يريد أنه كلما كبر زاد خيرا

الإعراب : « رجّ » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « الفتى » مفعول به لرجّ « للخير » جار ومجرور متعلق برجّ « ما » مصدرية ظرفية « إن » زائدة بعد ما المصدرية لشبهها بما النافية فى اللفظ «رأيته» فعل وفاعل ومفعول « على السن » جار ومجرور متعلق بقوله « يزيد » الآتى ، وتعليق العينى إياه بقوله خيرا مما لايظهر له وجه عندى « خيرا » مفعول مقدّم لقوله « يزيد » الآتى «لا» نافية « يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « يزيد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب خبر يزال

الشاهد فيه : قوله « على السن خيرا لايزال يزيد » حيث قدّم معمول خبر لايزال — وهو قوله « خيرا » — على لايزال ، وأنت خبير بأن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، من جهة أن الأصل فى المعمول أن يكون بعد عامله ، فإذا وقع فى موقع كان ذلك آية ؛ ودليلا على أن عامله يصح أن يقع فيه قبله

أراد : لايزال يَزِيدُ على السن خَيْرًا ، فقدم معمول الخبر — وهو « خَيْرًا » — على الخبر — وهو « يَزِيدُ » — مع النفى بلا ، وتقديمُ المعمول يؤذِنُ بجواز تقديم العامل غالبا ، لكنه حكى فى التسهيل الخلاف عن الفراء ، قلت : ومن شواهده الصريحة قوله :

١٨٧ — مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن قلت : فلماذا اكتفيت فى الاستدلال بقوله « خيرا » وهلا استدللت معه بقوله « على السن » فإنه كما ذهبت إليه معمول لقوله « يزيد » الذى هو خبر لايزال ؟

قلت : لأن قوله « على السن » جار ومجرور ، وهو مما يتوسع فيه ويستباح من أجله مالايستباح مع غيره ، فالاستشهاد به لايجدى

وفى هذا البيت ردّ على من زعم أن خبر الناسخ المنفى بأىّ حرف من حروف النفى لايجوز أن يتقدّم عليه ، ومن هؤلاء الفراء ، وستعرف فى شرح الشاهد الآتى تفصيل الأقوال فى هذه المسألة

١٨٧ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل

اللغة : « مه » قال ابن منظور : « ومه : زجر ونهى ، ومه : كلمة بنيت على السكون ، وهو اسم سمى به الفعل ، معناه اكفف ؛ لأنه زجر ، فإن وصلت نوّنت ، وفى الحديث : فقالت الرحم مه ، هذا مقام العائذ بك ؛ وقيل : هو زجر مصروف إلى المستعاذ منه ، وهو القاطع ، لا إلى المستعاذ به تبارك وتعالى ، وقد تكرّر فى الحديث ذكر مه ، وهو اسم مبنى على السكون بمعنى اسكت ، ومهمه بالرجل : زجره وقال له مه ، قال بعض النحويين : أما قولهم مه إذا نوّنت فكأنك قلت ازدجارا ، وإذا لم تنوّن فكأنك قلت الازدجار ؛ فصار التنوين علم التنكير ، وتركه علم التعريف » انتهى « عاذلى » العاذل : هو من يلومك ويعنفك على حبك « هائما » اسم فاعل من هام يهيم هيما — بفتح فسكون — وهيمانا — بفتحات — إذا عشق وأحب

الإعراب : « مه » اسم فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت « عاذلى » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بفتحة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « فهائما » خبر « أبرح » الناقص مقدّما عليه «لن» حرف نفى ونصب واستقبال « أبرحا » فعل مضارع ناقص منصوب بلن ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بمثل » جار ومجرور متعلق بهائم ، ولمثل مضاف إليه محذوف لدلالة مابعده ، والتقدير : بمثل شمس الضحى أو أحسن إلخ « أو » عاطفة « أحسن » معطوف على مثل « من شمس » جار ومجرور متعلق بأحسن ، وشمس مضاف ، و « الضحى » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « فهائما لن أبرحا » حيث قدّم خبر « أبرح » — وهو قوله « هائما » —

... ...

عليه ، مع كون « أبرح » منفيا بلن ؛ فدلّ ذلك على أنه يجوز أن يتقدّم خبر الفعل الناسخ المنفى إذا كان حرف النفى غير « ما » ، وهذا مااختاره ابن مالك رحمه الله ، وهو مذهب البصريين من النحاة

وحاصل الخلاف بين العلماء فى هذه المسألة أن نقول : إن الفعل الناسخ إما أن يكون منفيا ، و إما أن يكون موجبا ، فإن كان منفيا فإما أن يكون النفى شرطا فى عمله كزال ، و إما أن لايكون النفى شرطا له ككان ، ومن جهة أخرى إما أن يكون النافى هو « ما » أو غيرها من حروف النفى

فإن كان الفعل موجبا فقد نصّ البصريون على جواز تقديم خبره عليه ، والظاهر من تعليل الكوفيين فى « مازال » وأخواته أنهم يجيزونه أيضا ؛ فيكون تقديم خبر الموجب جائزا بالإجماع

وأجمعوا على أنه يستثنى من ذلك « مادام » ؛ فلا يجوز تقدّم خبرها على « ما » المصدرية ؛ لأن معمول صلة الحرف المصدرى لايتقدّم عليه

و إن كان الفعل الناسخ منفيا ، فإن كان مما لايشترط فى عمله النفى ككان فإن كان النافى « ما » فالبصريون على المنع ، والكوفيون على الجواز ، والخلاف بينهم فى هذا مبنى على خلاف آخر فى أن « ما » النافية هل يجب تصديرها أولا ؟ فالبصريون أوجبوا لها الصدارة ؛ فلم يجيزوا تقدّم خبر المنفى بها عليها ، والكوفيون لم يوجبوا لها الصدارة ؛ فأجازوا تقدّم خبر المنفى بها عليها ، وأجمع الفريقان على أنه إذا كان النافى غير « ما » من حروف النفى جاز تقديم الخبر عليه ، إلا أن المحقق الرضى جعل « إن » النافية بمنزلة « ما » ، وألحق جماعة « لم » و « لن » بما

و إن كان الفعل منفيا ، وهو مما يشترط فى عمله تقدّم النفى ؛ ففيه ثلاثة أقوال ؛ أوّلها : جواز تقديم الخبر مطلقا ، وهو مذهب الكوفيين وابن كيسان ، والثانى : المنع مطلقا ، وهو مذهب الفراء ؛ والثالث : المنع إن كان حرف النفى « ما » والجواز إن كان النافى غيره ، وهو مذهب البصريين

وقد احتج الكوفيون بأن « مازال » إيجاب ، وذلك أن « زال » وحدها فيها معنى النفى ، فإذا دخلت عليها «ما » أو غيرها من حروف النفى فقد نفت نفيها ؛ فصار المعنى إيجابا ، و إذا كان كذلك صار «مازال» بمنزلة « كان » فى أنه إيجاب ، فكما أن « كان » يجوز تقديم خبرها عليها نفسها فكذلك « مازال» ينبغى أن يجوز تقديم خبرها عليها ؛ والدليل على أن « مازال » إيجاب أنك لاتجدهم يقولون : مازال أحمد إلا مستقيم الأمر ، كما لايقولون : كان أحمد إلا مستقيم الأمر ، ومنشأ هذا أن الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب ، والكلام هنا موجب ، فكان يقتضى إما جواز تقديم الخبر كما يتقدّم على كان ؛ و إما جواز الاستثناء إن لم نقل بإيجابه

وأجاب البصريون عن هذا بأن الكلام له جهتان : (الجهة الأولى) جهة اللفظ ، وهى النفى ، ومن أجلها منعنا التقديم ؛ إذا كان النافى مستوجبا للتصدير ، (والجهة الثانية)جهة المعنى ، وهى

الثانى : أفهم أيضا جَوَازَ توسُّط الخبر بين « ما » والمنفى بها ، نحو « مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ » و « مَا قَاعِدًا زَالَ عَمْرٌو » ومنعه بعضهم ، والصحيح الجواز .

الثالث : قوله « كذاك » يوهم أن هذا المنع مجمع عليه ؛ لأنه شبهه بالمجمع عليه ، وإنما أراد التشبيه فى أصل المنع دون وصفه ؛ لما عرفت من الخلاف

(وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِى) منعُ : مصدر رفع بالابتداء ، مضاف إلى مفعوله — وهو سبق — والفاعل محذوف ، وسبق : مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر ، وليس : فى محل نصب بالمفعولية ، واصطُفى : جملة فى موضع رفع خبر المبتدإ . والتقدير : مَنْعُ مَنْ مَنَعَ أن يسبق الخبرُ ليس اصطفى ، أى : اختير

وهو رأى الكوفيين ، والمبرد ، والسيرافى ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجانى ، وأبى على فى الحلبيات ، وأكثر المتأخرين ؛ لضعفها بعدم التصرف ، وشبهها بما النافية .

وحجة من أجاز قوله تعالى : « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » ؛ لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل(1) ، وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف ، والظروف يتوسع فيها ، وأيضا فإنَّ « عسى » لايتقدم خبرها إجماعا ، لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف

الإثبات ، ومن أجلها منعنا الاستثناء المفرغ

فإن قلت : فهلا عكستم الأمرَ ؛ فراعيتم المعنى وأجزتم تقدّم الخبر واللفظ وأجزتم الاستثناء المفرغ ؟

قلت : لايجوز ذلك ؛ فإنا راعينا جهة اللفظ لأجل ماهو داخل فى أحكام اللفظ ومن فروعه ، وراعينا جهة المعنى لأجل ماهو داخل فى أحكام المعنى ومن فروعه ، ألست ترى أن التقديم أمر راجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، ولما كان النفى موجودا فى اللفظ حملنا الحكم اللفظى — وهو التقديم — عليه ؛ فلم نجزه لوجود صورة النفى ، وأما الاستثناء فأمر راجع إلى المعنى ؛ لأنه ينظر فيه إلى عموم المستثنى منه و إخراج مايراد إخراجه من مفهومه ، فحملنا الاستثناء لأنه أمر معنوى على المعنى فمنعناه ؛ لأن معنى الكلام إيجاب

هذا ، و بيت الشاهد حجة على الفراء الذى سوى بين سائر حروف النفى ومنع أن يتقدم خبر العامل المنفى بأى حرف منها عليه

(1) وجهه أن « يوم » متعلق بقوله سبحانه (مصروفا) وقد تقدّم هذا المتعلق على ليس ، والعامل فيه هو خبرها ؛ فلما تقدّم معمول خبر ليس عليها فى أفصح الكلام من غير ضرورة دلّ على أن الخبر يجوز تقدّمه ، لما ذكره الشارح من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل

فى فعليتها ؛ فَلَيْسَ أولى بذلك ، لمساواتها لهـا فى عدم التصرف مع الاختلاف فى فعليتها .

﴿ تنبيه ﴾ خبر فى كلامه منون ليس مضافاً إلى ليس، كما عرفت ، و إلا توالى خمس حركات ، وذلك ممنوع

(وَذُو تَمَـامٍ) من أفعال هذا الباب ، أى : التامُّ منها (مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي) أى : يستغنى بمرفوعه عن منصوبه ، كما هو الأصل فى الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ) أى : ماسوى المكتفى بمرفوعه (نَاقِصٌ) ؛ لافتقاره إلى المنصوب (وَالنَّقْصُ فِي فَتِيءَ) و (لَيْسَ) و (زَالَ) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دَائِمًا قُفِي) ، فلا تستعمل هذه الثلاثة تامةً بحال ، وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصا وتاما ، نحو « مَاشَاءَ اللهُ كَانَ » أى : حَدَثَ « وَإِنْ كَانَ ذو عُسْرَةٍ » أى : حضر ؛ وتأتى كان بمعنى كَفَلَ ، وبمعنى غَزَلَ . يقال : كان فُلَانٌ الصبيَّ ، إذا كفله ، وكَانَ الصُّوفَ ، إذا غزله ؛ ونحوه « فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » أى: حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح « خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالْأَرْضُ » أى : مابقيت ، وكقوله :

١٨٨ — وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْـلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

---

١٨٨ — هذا البيت ثانى أبيات قصيدة دالية ينسبها قوم لامرئ القيس بن حجر الكندى، يتوعد فيها بنى أسـد قتلة أبيه ، وليست فيما شرحه الوزير أبو بكر من شعره ، ونسبها ابن دريد لامرئ القيس بن عانس بن المنذر ، وهو شاعر أدرك الإسلام وأسلم ، وأولها قوله :

تَطَاوَلَ لَيْـلُكَ بِالْإِثْمِدِ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْـلَةٌ ... ... البيت ، وبعده :

وَذٰلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي وَأُنْبِئْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

وَلَوْ عَنْ نَثَا غَـيْرِهِ جَاءَنِي وَجُرْحُ اللِّسَانِ كَجُرْحِ الْيَدِ

لَقُلْتُ مِنَ الْقَوْلِ مَالاَ يَزَا لُ يُؤْثَرُ عَنِّي يَدَ الْمُسْـنَدِ

اللغة : « الإثمد » بكسر الهمزة وسكون الثاء المثلثة وكسر الميم ــ اسم موضع بعينه ، وضبطه ياقوت ولم يبينه ، واستشهد عليه بهذا البيت ، و بقول عامر بن الطفيل :

وَلَئِنْ تَعَذَّرَتِ الْبِلَادُ بِأَهْلِهَا فَمَجَازُهَا تَيْمَاءُ أَو بِالْإِثْمِدِ

وقد ضبطه المجد الفيروزابادى بفتح الهمزة أو ضمها ، وقال السيد المرتضى : ونقل فيه أنه بالمثناة

... ...

الفوقية بدل المثلثة ، قال أبو رجاء : ويخطر ببالى أنه لم يرد هنا الموضع ، وإنما عنى ماذكره ابن منظور بقوله : « قال أبو عمرو : يقال للرجل يسهر ليله سارا أو عاملا : فلان يجعل الليل إثمدا : أي يسهر ، وأنشد أبو عمرو :

كَمِيشُ الْإِزَارِ يَجْعَلُ اللَّيْلَ إِثْمِدًا وَيَغْدُو عَلَيْنَا مُشْرِقًا غَيْرَ وَاجِمِ

« الخلى » الرجل الذى خلا من الهموم و بواعثها « العائر » القذى فى العين ، وهو اسم كالكاهل والغارب ، وقيل : العائر الرمد ، وقيل : العائر بثر يكون فى جفن العين الأسفل ، وليس مصدرا ولا اسم فاعل ، وقال الليث : العائر : غمصة تمض العين كأنما وقع فيها قذى ، وهو العوار - بضم العين وتشديد الواو - أيضا « نبأ » هو الخبر وزنا ومعنى ، أو خاص بذى الشأن من الأخبار « أبى الأسود » اسم رجل ، قيل : هو ظالم بن عمرو من بنى الجون آكل المرار ، وهو ابن عم امرىء القيس ، ويقال : إن امرأ القيس رثاه فى هذه الأبيات ، وكان قد بلغه خبر موته ، قاله العينى ، ولا أراه يتفق مع باقى أبيات القصيدة « نثا » بفتح النون والثاء مقصورا - ما أخبرت به عن الرجل من خير أو شر « وجرح اللسان كجرح اليد » يريد أن فلتات اللسان ربما أصابت المقتل كما يصيبه الجرح باليد « يؤثر » يروى وينقل « يد المسند » هو بمعنى يد الدهر وأبد الدهر

الإعراب : « وبات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى ضمائر الخطاب فى البيت السابق ، على طريق الالتفات ، وكان الأصل أن يقول : وبت وباتت لك ، إذا أراد أن يجرى على سنن البيت السابق « وباتت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « له » جار ومجرور متعلق ببات « ليلة » فاعل باتت « كليلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذى العائر » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى ليلة « الأرمد » صفة لذى العائر ، فإن فسرت العائر بالرمد فهى صفة مؤكدة

الشاهد فيه : قوله « وبات وباتت له ليلة » حيث استعمل « بات » فى الموضعين تامة بمعنى دخل فى المبيت ، ويقال منه : بات يبيت ويبات بيتوتة ، وقال ابن كيسان : « بات : يجوز أن يجرى مجرى نام ، ويجوز أن يجرى مجرى كان » اه ، ومراده أنها تأتى تامة كنام ، وناقصة ككان . وفى أول أبيات القصيدة شاهد لذلك أيضا ، وهو قوله « وبات الخلى » ومعناه نام ، وهو فى ذلك واضح . والعجيب أن العلامة الصبان رحمه الله يقول : « الشاهد فى بات الأولى لأنها التامة ، بخلاف الثانية ، فإنها الناقصة بمعنى صار : اسمها ليلة ، وخبرها الجار والمجرور ، بناء على مذهب الزمخشرى أنها تأتى بمعنى صار » اه ، وكيف يذهب إلى هذا بعد أن سمع الشارح العلامة ينقل له عن الناظم فى شرح الكافية قوله « وزعم الزمخشرى أن بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه »

... وقالوا : « بَاتَ بِالْقَوْمِ » أى : نزل بهم ليلا ، ونحو : ظَلَّ الْيَوْمُ ، أى : دام ظلُّه ، وأضْحَيْنَا : أى دخلنا فى الضُّحَى ، ومنه قوله :

١٨٩ — * إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا *

---

١٨٩ — هذا عجز بيت لعبد الواسع بن أسامة ، وصدره :

* وَمِنْ فَعَلَاتِى أَنَّنِى حَسَنُ الْقِرَى *

اللغة : « فعلاتى » بفتحات — جمع فعلة — بفتح فسكون — وهى المرة الواحدة من الفعل « القرى » بكسر القاف مكسورا — إكرام الضيف « الليلة الشهباء » المجدبة الباردة « أضحى جليدها » دخل فى وقت الضحى ، وهو ارتفاع الشمس ، ومراده أن جليد هذه الليلة قد طال مكثه واستمر بقاؤه حتى دخل هذا الوقت ، وكنى بذلك عن شدّته وكثرته ؛ لأنه لو كان قليلا خفيفا لذاب عند ظهور النهار ولم يبق إلى هـذا الوقت ، وذلك مبالغة فى وصف الليلة بالبرد الشديد ، ووقت الشتاء عندهم هو وقت الجدب والحاجة

المعنى : يصف نفسه بالكرم وأنه حسن القرى للأضياف فى وقت عزة الطعام واشتداد العسرة وجدب الناس ، وهو الوقت الذى يضنّ فيه

الإعراب : « من فعلاتى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « أننى » أنّ : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « حسن القرى » خبر أن ، ومضاف إليه ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ واجب التأخير ؛ لما علمت فى باب الابتداء « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « الليلة » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، تقديره : إذا اشتدّت الليلة مثلا « الشهباء » صفة لليلة ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « أضحى » فعل ماض « جليدها » فاعل أضحى ، وها : مضاف إليه ، وجملة أضحى وفاعله لا محل لها مفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا اشتدّت الليلة الشهباء فإن من فعلاتى حسن إكرامى الضيوف ، مثلا

الشاهد فيه : قوله « أضحى جليدها » حيث استعمل فيه « أضحى » تاما بمعنى دخل فى وقت الضحى ، ولهذا اكتفى بالمرفوع وهو فاعله ، ولم يحتج إلى منصوب ، قال جار الله : « وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان : أحدها أن تقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى على طريقة كان ، والثانى : أن تفيد معنى الدخول فى هذه الأوقات كأظهر وأعتم وهى فى هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها ، قال عبد الواسع بن أسامة :

* ومن فعلاتى ... البيت * الثالث : أن تكون بمعنى صار كقولك : أصبح زيد غنيا وأمسى فقيرا ، وقال عدى :

ثُمَّ أَضْحَوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ — فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

أى : بقى جليدها حتى أضحى ، أى : دخل فى الضحى ، ويقال : صَارَ فُلاَنٌ الشَّىْءَ ، بمعنى ضمَّه إليه(١) ، وصرت إلى زيد : تحوَّلْتُ إليه . وقالوا : بَرِحَ الخفاء(٢) ، وانْفَكَّ الشىء ، بمعنى انفصل ، وبمعنى خلص

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما قَيَّدْتُ زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يَزِيل ؛ فإنه فعل تام متعد معناه ماز ، يقولون : زِلْ ضأنَكَ عن معزك ، أى : مِزْ بَعْضَهَا من بعض ، ومصدره الزَّيْلُ ، ومن ماضى يَزُول ؛ فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولاَ » ومصدره الزَّوَال

الثانى : إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قائمـا » جازأن تكون كان ناقصة ؛ فقائما خبرها ، وأن تكون تامة ؛ فيكون حالا من فاعلها ، وإذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ أخاك »وجب أن تكون ناقصة ؛ لامتناع وقوع الحال معرفة

(وَلاَ يَلِي العَامِلَ) أى : كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْخَبَرْ) مطلقا عند جمهور البصريين ، سواء تقدم الخبر على الاسم ، نحو : كَانَ طَعَامَكَ آكلاً زيدٌ ، خلافا لابن السراج والفارسى وابن عصفور ، أم لم يتقدم ، نحو : كَانَ طَعَامَك زَيْدٌ آكلا ، وأجازه الكوفيون مطلقا ، تمسكا بقوله :

١٩٠ — قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

---

(١) من ذلك قوله سبحانه وتعالى : (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ) وتقول : صاره يصوره ، فهو واوى العين ، بخلاف صار الناقصة ؛ فان مضارعه يصير ، وهو يائى العين

(٢) من ذلك قول حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه يخاطب أبا سفيان :

أَلاَ أَبْلِغْ أَبَا سُفْيَانَ عَنِّى مُغَلْغَلَةً فَقَدْ بَرِحَ الْخَفَاءُ

وقول عنترة بن شدّاد العبسى :

مَنْ كَانَ يَجْحَدُنِى فَقَدْ بَرِحَ الْخَفَا مَا كُنْتُ أَكْتُمُهُ عَنِ الرُّقَبَاءِ

١٩٠ — هذا البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها عبد القيس وجريرا ، وهى من قصائد النقائض ، وأوّلها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْمَدَا

... ...

أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ فَرُبَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا
حِمَارُ كُلَيْبِيِّينَ لَمْ يَشْهَدُوا بِهِ رِهَاناً وَلَمْ يُلْفَوْا عَلَى الْخَيْلِ رُوَّدَا
عَسَى أَنْ يُعِيدَ الْمُوقِدُ النَّارَ فَالْتَمِسْ بِعَيْنَيْكَ نَارَ الْمُصْطَلِي حَيْثُ أَوْقَدَا

اللغة : « قنافذ » جمع قنفذ ـ بضم القاف وسكون النون ، وفتح الفاء أوضمها ، و بالذال المعجمة أوالدال المهملة ـ وهو حيوان معروف، يضرب به المثل فى سرى الليل ، يقال : أسرى من قنفذ « هداجون » ويروى فى مكانه « دراجون » وكلاهما جمع لصيغة المبالغة ، أما الهداجون فمأخوذ من الهدج ـ بفتح الهاء وسكون الدال ـ وهو السير السريع ، و باب فعله كضرب ، وأما الدراجون فمأخوذ من قولهم : درج الصبى والشيخ ـ من باب دخل ـ إذا تقارب خطوهما « عطية » هو أبوجرير

المعنى : يذم هؤلاء بأنهم يشبهون القنافذ فى كثرة السير ليلا للسرقة أوالفجور ، و بأن عطية أبا جرير هو الذى عوّدهم ذلك وعلمهموه

الإعراب : « قنافذ » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم قنافذ « هداجون » صفة لقنافذ « حول » ظرف مكان متعلق بقوله « هداجون » وهو مضاف ، و « بيوتهم » مركب إضافى مضاف إليه « بما » الباء جارة ، ومعناها السببية ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « هداجون » أيضا « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن « إياهم » ضمير منفصل مفعول مقدّم لقوله « عوّدا » فى آخر البيت « عطية » مبتدأ « عوّدا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عطية ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لامحل لها من الإعراب صلة الموصول

وهذا أحد أعاريب فى هذا البيت على مذهب البصريين ، وستعرف فى بيان الاستشهاد أعاريب أخرى

الشاهد فيه : قوله « كان إياهم عطية عوّدا » ؛ فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « عطية » اسم كان ، وجملة « عوّدا » فى محل نصب خبر كان ، وقوله « إياهم » مفعول به لعوّد ، وزعموا أن هذا دليل على أنه يجوز أن يلى الفعل الناقص ، الذى هو كان فى هذا البيت ، معمول خبره ، وهو هنا قوله « إياهم »

وقد منع البصريون هذه المقالة بأنه لادليل عليها من كلام العرب . ومنعوا أن يكون هذا البيت دليلا ؛ لأنه يحتمل وجوها أخرى من الإعراب غير الذى استند الكوفيون إليه

الوجه الأوّل : ما ذكرناه فى إعراب البيت

وخُرِّج على زيادة كان ، أو إضمار اسم مرادٍ به الشأنُ ، أو راجع إلى « ما » ، وعليهن فعطية مبتدأ ، وقيل : ضرورة ، وهذا التأويل متعين فى قوله :

١٩١ — بَاتَتْ فُؤَادِىَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إنْ حُمَّ لِى عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

الوجه الثانى : أن يكون اسم « كان » ضميرا مستترا عائدا إلى «ما» الموصولة ، و «عطية» مبتدأ ، وجملة « عوّدا » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره خبر كان

الوجه الثالث : اعتبار « كان » زائدة بين الموصول وصلته ، و « عطية » مبتدأ ، وجملة « عوّدا » خبره ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها صلة الموصول

فأنت ترى أن «عطية» فى هذه الأوجه الثلاثة وقع مبتدأ لا اسما لكان كما زعم الكوفيون

فإن قلت : فقد سلمت أن استدلال الكوفيين بهذا البيت ومايشبهه ساقط لايصح ، ولكنى أرى البصريين قد تخلصوا من محظور فوقعوا فى محظور آخر مثله ، إن لم يكن أشدّ منه ، وذلك أنا نعلم أن خبر المبتدأ إذا كان فعلا لم يجز أن يتقدّم على مبتدئه ؛ لئلا يلتبس بالفاعل ، ونعلم أيضا أن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، و إذا تقرّر هذا فنقول : إنكم جعلتم فى هذه الأوجه جملة « عوّدا » من الفعل وفاعله المستتر فيه خبر المبتدأ الذى هو « عطية » وقد تقدم معمول هذا الخبر الفعلى على المبتدأ ، وذلك المعمول هو قوله « إياهم » ؛ مع أن تقدم هذا الخبر على المبتدأ لايجوز لما أسلفنا

فالجواب على هذا أن ننبهك إلى أمر غفلت عنه ، وهو أنا لم نمنع تقدّم الخبر إذا كان فعلا إلا مخافة أن يلتبس المبتدأ بالفاعل ، وفى تقدم المعمول لاوجود لهذا اللبس ؛ فساغ تقدّمه ، وانظر إلى قول ابن هشام : « وجاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ فى نحو زيد ضرب عمرا ، و إن لم يجز تقديم الخبر » اه

وقد التزم جماعة من العلماء أن يحكموا على كل ماجاء من الشواهد مخالفا لمذهب البصريين فى هذه المسألة بأنه شاذ ؛ لأنهم رأوا أن شيئا من هذه التخريجات لايتيسر فى بعضها ، بل يتعين القول بشذوذه ، فأرادوا أن يجعلوها كلها بمنزلة واحدة من غير أن يتمحلوا فى التخريجات ، وفى عبارة الشارح مايعطى من بعيد الميل إلى ذلك ، وسيتبين لك فى شرح الشاهد الآتى ما يقنعك و يكفيك ، إن شاء الله تعالى

١٩١ — هذا البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين

اللغة : « الخال » شامة سوداء فى البدن ، وقيل : نكتة سوداء فيه ، وفى التهذيب : بثرة فى الوجه تضرب إلى السواد ، وهذا هو المشهور على ألسنة الشعراء والأدباء ، والجمع خيلان — بكسر الخاء المعجمة — « سالبة » اسم فاعل من سلب الشىء — من باب نصر — إذا أخذه

... ...

واختلسه « حم » بالبناء للمجهول - أى قضى وقدّر ، ومثله أحمّ الأمر - بالبناء للمجهول أيضا - وقال البعيث :

أَلاَ يَا لَقَوْمِى كُلُّ مَا حُمَّ وَاقِعُ وَلِلطَّيْرِ مَجْرًى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ

وتقول : حمه الله تعالى ، وأحمه - بالبناء للمعلوم فيهما - إذا قضاه وقدّره ، قال خباب بن غزىّ فى الأوّل :

وَأَرْمِى بِنَفْسِى فِى فُرُوجٍ كَثِيرَةٍ وَلَيْسَ لِأَمْرٍ حَمَّهُ ٱللهُ صَارِفُ

وقال عمرو ذو الكلب الهذلى فى الثانى :

أَحَمَّ ٱللهُ ذٰلِكَ مِنْ لِقَاءٍ أُحَادَ أُحَادَ فِى الشَّهْرِ الْحَلاَلِ

الإعراب : « باتت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث «فؤادى» مفعول به لقوله «سالبة» الآتى تقدم عليه « ذات » اسم بات « الخال » مضاف إليه « سالبة » خبر بات ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، وأصل الكلام : باتت ذات الخال سالبة فؤادى ، ففصل بين الفعل الناقص واسمه بمعمول الخبر ، على ماسيأتى إيضاحه ، وستعرف مافيه « فالعيش » يجوز أن تكون الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ويجوز أن تكون تفريعية ، والعيش : مبتدأ « إن » شرطية « حم » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « لى » جار ومجرور متعلق بحم « عيش » جعله العينى نائب فاعل لحم ، وفيه وضع الظاهر موضع الضمير ؛ ويجوز عندى أن يكون نائب فاعل « حم » ضميرا مستترا فيه ، ويكون قوله « عيش » خبر المبتدأ مع ملاحظة وصفه بالجار والمجرور بعده الذى هو قوله « من العجب » ؛ لئلا يلزم عليه اتحاد المبتدأ والخبر لفظا ومعنى وقوله « من العجب » هو جار ومجرور يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ على الوجه الذى ذكره العينى ، ويتعلق بمحذوف صفة لعيش على الوجه الذى جوّزناه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن حم لى عيش فالعيش عيش من العجب ، ويجوز أن تكون جملة المبتدأ والخبر نفسها هى جملة جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « باتت فؤادى ذات الخال سالبة » حيث أولى فيه الفعل الناقص - وهو بات - مفعول خبره الذى هو « فؤادى »

وهذا البيت أقوى ماتمسك به الكوفيون على جواز إيلاء العامل معمول الخبر ، وذلك لأن ماذكره الشارح رحمه الله من التوجيهات المبطلة لاستشهادهم على هذه المسألة بالبيت السابق لايجرى واحد منها فى هذا البيت ، وبيان هذا أن البصريين أمكنهم أن يدّعوا فى بيت الفرزدق أن اسم « كان » ضمير الشأن ، أوضمير مستتر ، وما بعد « كان » جملة من مبتدأ وخبر ، بسبب أن الخبر

وقوله :

١٩٢ — لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فى البيت السابق غير ظاهر الإعراب ؛ لكونه جملة ؛ فيجوز ادّعاء أن محل هذه الجملة رفع أو نصب على مايشتهون ، فأما فى هذا البيت الذى معنا فلا يمكن ادّعاء شيء من هذا ؛ لأن الخبر مفرد منصوب ، فهو متعين لأن يكون خبر الفعل الناقص ، فإما أن يكون ماذهب إليه الكوفيون صحيحا ، وإما أن يكون هذا البيت ضرورة ، واختار البصريون الثانى

ولكن بعض المتأخرين ذكر فى هذا البيت احتمالا آخر يسقط به استدلال الكوفيين ؛ وهو أن يكون قوله « فؤادى » منادى بحرف نداء محذوف ؛ ومعمول الخبر محذوف أيضا ، وأصل الكلام : باتت يافؤادى ذات الخال سالبة إياك ، وفيه تكلف ظاهر ؛ وعبارة الشارح التى شرح بها هذا الموضوع هى فى الأصل لابن هشام رحمه الله فى شرح الشواهد ، حيث يقول : « وأما قول الشاعر : ✡ قنافذ هداجون . . . . البيت ✡ فيجوز أن يكون اسم كان ضميرا مستترا فيها عائدا على ما الموصولة : أى بسبب الأمر الذى كان هو عطية عودهم إياه ، وجملة عطية عوّدهم خبر كان ، وحذف العائد لأنه ضمير منصوب ، ويجوز أيضا أن يكون عطية اسم كان وتقديم معمول الخبر للضرورة ، وهذا الجواب عندى أولى ؛ لاطراده فى نحو قول الشاعر :

✡ باتت فؤادى . . . . . . البيت ✡ إذ الأصل باتت ذات الخال سالبة فؤادى ، ولا يجوز تقدير ذات مبتدأ ، لنصب سالبة » اه

١٩٢ — ولم أقف على نسبة هذا البيت أيضا

اللغة : « سلمى » اسم امرأة « الصدّ » الإعراض ، والتولى ، وبابه مثل ردّ « مغريا » اسم فاعل من أغرى ، وتقول : أغرى محمد عليا بالجدّ ، إذا أولعه به وجعله حريصا عليه شديد الكلف به «هون» خفف ، ويسر « السلوان » التسلى والتصبر « التحلم » تكلف الحلم ليدركه ، بخلاف التحالم ، فإنه تكلف الحلم من غير رغبة فى إدراكه

المعنى : إذا كان ماطرأ على من الشيب مغريا سلمى بالإعراض عنى فإنى قد وجدت التسلى عنها أمرا سهلا بسبب ما أتكلفه من الحلم

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « سلمى » مفعول به لقوله مغريا الآتى ، وستعرف مافيه « الشيب » اسم كان « بالصدّ » جار ومجرور متعلق بقوله « مغريا » أيضا « مغريا » خبر كان « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « هوّن » فعل ماض « السلوان » مفعول به لهوّن « عنها » جار ومجرور متعلق بالسلوان « التحلم » فاعل هوّن

الشاهد فيه : قوله « كان سلمى الشيب مغريا » حيث ولى « كان » معمول خبرها — وهو

لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم : ولا يلى معمولُ الخبر العاملَ ، فقدم المفعول — وهو العامل — وأخر الفاعل — وهو معمول الخبر — لمراعاة النظم ، وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله : (إلاَّ إذَا ظَرْفاً أَتَى) أى : معمولُ الخبر (أَوْ حَرْفَ جَرْ) مع مجروره ؛ فإنه حينئذ يلى العامل اتفاقا ، نحو « كَانَ عِنْدَكَ — أو فِى الدَّارِ — زَيْدٌ جَالِسًا ، أو جَالِسًا زَيْدٌ » ؛ للتوسع فى الظرف والمجرور

(وَمُضْمَرَ الشَّانِ اُسْماً أنْوِ) فى العامل (إنْ وَقَعْ) شىء من كلامهم (مُوهِمُ) جواز (مَا اسْتَبَانَ) لك (أَنَّهُ امْتَنَعْ) ، كما تقدم بيانه فى قوله * قنافذ هَدَّاجُونَ . . . البيت * وقوله :

١٩٣ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِى مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِى المَسَاكِينُ

قوله « سلمى » ـ إذ هو معمول للخبر الذى هو قوله « مغربا » ، وليس هـذا المعمول ظرفا ولا حرف جر حتى يغتفر فيه ذلك ، وهذا الإيلاء غير جائز عند البصريين ، وليس من الممكن ادّعاء زيادة كان أو إضمار اسمها على أنه ضمير الشأن أو ضمير عائد على شىء تقدّم فى الكلام ؛ لأن ادّعاء واحد من هذه الأمور يستلزم أن يكون مابعد « كان » مبتدأ وخبرا ، وهذا لايتيسر مع انتصاب الخبر ، ومن أجل هذا ذهب متقدمو البصريين إلى أن هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر

وذهب بعض المتأخرين ممن انتصروا لمذهبهم إلى أن « سلمى » فى البيت ليس مفعولا به لقوله « مغربا » كمازعم الكوفيون ، بل هو منادى بحرف نداء محذوف ، ومعمول قوله « مغربا » محذوف أيضا ، وأصل الكلام : لئن كان ياسلمى الشيب مغربا إياك بالصدّ ـ إلخ

فإن قلت : فالكلام إذن على الخطاب ، وقد كان من حقه أن يقول فى تكملة البيت : لقد هوّن السلوان عنك التحلم

قلت : لاضير فى الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، كقوله تعالى : (حَتَّى إذَا كُنْتُمْ فِى الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) وإذا احتمل الدليل هذا الوجه فقد بطل استدلال الكوفيين به على جواز إيلاء الفعل الناسخ معمول خبره من غير شذوذ ولا ضرورة ، لكن فيه تكلفا

١٩٣ — البيت لحميد الأرقط ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥ و ص ٣٧) وقبله قوله :

بَاتُوا وَجُلَّتُنَا الصَّهْبَاءُ بَيْنَهُمُ كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة : « جلتنا » الجلة ـ بضم الجيم وتشديد اللام ـ وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكنز فيها ، عربية معروفة ، قال الراجز :

إذَا ضَرَبْتَ مُوقَراً فَابْطُنْ لَهْ فَوْقَ قُصَيْرَاهُ وَتَحْتَ الْجُلَّهْ

... ...

يعنى جملا عليــه جلة فهو بها موقر ، يريد اضربه فى بطنه تحت الجلة ، وجمع الجلة جلل ــ مثل غرفة وغرف ــ وجلال ــ بكسر الجيم وتخفيف اللام ــ قال الشاعر :

بَاتُوا يُعَشُّونَ الْقُطَيْعَاءَ جَارَهُمْ وَعِنْدَهُمُ الْبَرْنِيُّ فِي جُلَلٍ دُسْمِ

وقال آخر :

يَنْضَحُ بِالْبَوْلِ وَالْغُــبَارِ عَلَى فَخْذَيْهِ نَضْحَ الْعِيدِيَّةِ الْجُلَلَا

« الصهباء » من صفات الجلة ، أراد أن لونها الصهبة ، قال الأعلم : « الجلة : قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ، فلذلك وصفها بالصهبة » اهـ « معرسهم » بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الراء مفتوحة ــ موضع نزولهم ليلا ، مأخوذ من قولهم : عرّس تعريسا ، إذا نزل ليلا

المعنى : يصف أضيافا نزلوا به فقراهم تمرا ، فيقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة عالية مرتفعة ، مع أنهم ما كانوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ، بل كانوا يلقون بعض النوى و يأكلون بعضا ، إشارة إلى كثرة ماقدّم لهم منه وكثرة ما أكلوا

الإعراب : « فأصبحوا » فعل وفاعل « والنوى » الواو للحال ، النوى : مبتدأ « عالى » خبر المبتدأ « معرسهم » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى عال ، والضمير مضاف إليــه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه واو الجماعة الواقعة فاعلا لأصبح « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن « كل » مفعول مقدّم لقوله « تلقى » الآتى « النوى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع ، فيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدّم «المساكين» مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر ليس ، وستعرف وجوها أخرى فى إعراب البيت

الشاهد فيه : قوله « ليس كل النوى تلقى المساكين » حيث وقع فيــه ماظاهره إيلاء الفعل الناقص ــ وهو « ليس » ــ معمول الخبر ــ وهو قوله « كل النوى » ــ إذ هو مفعول لتلقى ، مع أنه يحتمل أن يكون «تلقى» مع فاعله المستتر فيه خبرا لليس فى محل نصب ، و يكون «المساكين» اسم ليس ؛ كما ذهب إلى هذا عامة الكوفيين

ولكن هذا الظاهر غير مراد ولا مرضى عن البصريين الذين لايجيزون إيلاء معمول الخبر للفعل الناسخ ، سواء أتقدّمَ الخبر على المبتدأ كما فى هذا البيت أم تأخر عنه كما فى بيت الفرزدق السابق ، وهم يجعلون اسم « ليس» ضمير شأن محذوف ، و يجعلون مابعد «ليس» ونحوها جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب خبرا عن الفعل الناسخ ، كما عرفت فى إعراب البيت

واعلم قبل كل شىء أن هذا البيت يروى برفع « كل » ونصبه ، و يروى قوله « يلقى » بياء المضارعة وتائها ، أما على رواية رفع « كل » سواء أكان «يلقى» بالتاء أم بالياء فلا شاهد فى البيت

... ...

لما نحن فيه ، ولا إيهام لأمر غير جائز ؛ لأن « كل النوى » حينئذ اسم ليس ، و « يلقى » أو « تلقى » فعل مضارع ، و « المساكين » فاعله ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب خبر « ليس » ؛ غير أن الكلام على تقدير ضمير يربط جملة الخبر بالاسم ، وتقديره : وليس كل النوى يلقيه المساكين ، فحذف العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ ، ولا يذهب عليك أن « المساكين » جمع تكسير لمسكين فيجوز فى فعله التذكير والتأنيث

أما على رواية نصب « كل » فإن كان الفعل « يلقى » بالياء تعين وجه واحد ، وهو أن يكون اسم « ليس » ضمير شأن محذوفا ، وجملة « يلقى المساكين » فى محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز اعتبار « يلقى » مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى المساكين حتى تكون الجملة من « يلقى » وفاعله خبر ليس ، و « المساكين » اسمها مؤخرا ؛ لأنه لو أراد الشاعر ذلك لقال « وليس كل النوى يلقون المساكين »

أما على رواية نصب « كل النوى » و « تلقى » بالتاء فيحتمل وجهين : ذكرنا أحدهما فى إعراب البيت ، وذكرنا الثانى فى صدر بيان الاستشهاد

وإلى الأول ذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله ، قال (ج ١ ص ٣٥) « هذا باب الإضمار فى ليس وكان ، كالإضمار فى « إن » إذا قلت : إنه من يأتنا نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله فى اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما فى « إنه » ؛ قال حميد الأرقط ☆ فأصبحوا والنوى . . . البيت ☆ فلو كان « كل » على « ليس » لم يكن فيه إلا الرفع فى « كل » ، ولكنه انتصب على « تلقى » ، ولا يجوز أن تحمل « المساكين » على « ليس » وقد تقدمت فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول ، وهذا لا يحسن » اه كلامه

وقوله « فلو كان كل على ليس لم يكن فيه إلا الرفع » معناه أنه لو لم يكن فى « ليس » ضمير الشأن لوجب أن يرتفع « كل » بها على أنه اسمها ، وتكون جملة « تلقى المساكين » فى محل نصب خبرها ، ويحتاج الكلام إلى ضمير يربط جملة الخبر بالاسم ، وتقديره : ليس كل النوى تلقيه المساكين ، وحذف الهاء من الأخبار قبيح عنده ، فلا يحسن أن تقول « زيد ضربت » وأنت تريد « زيد ضربته »

وقوله « ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس » معناه أنه لا يجوز أن ترفع « المساكين » على أنه اسم ليس — وجملة « تلقى » مع فاعله المستتر خبر ليس مقدما ، أى : كما ذهب إليه جمهرة الكوفيين — وقد جعلت معمول « يلقى » متقدما حتى ولى « ليس » وذلك أن « كان » وأخواتها لا يجوز أن يليها شىء تعمل فيه لفظا أو محلا ، هذا معنى كلامه

وقال الأعلم رحمه الله : « استشهد ببيت حميد على الإضمار فى ليس لأنها فعل ، وجعل الدليل

فى رواية « تلقى » بالتاء المثناة من فوق ، و به احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر ، وقال الجمهور : التقدير ليس هو ، أى الشأن ؛ وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره ، ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن فى « كان » قوله :

١٩٤ — إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ

على ذلك إيلاءها المنصوب بغيرها ، وذلك لأن شرط العامل أن لايفصل بينه و بين معموله بما لم يعمل فيه ؛ لئلا يفصل بينه و بين معموله بأجنبى منه » انتهى مع إيضاح يسير

والحاصل أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه يجوز من غير ضرورة ولاشذوذ أن يجىء بعد « كان » وأخواتها معمول خبرها مطلقا ، وخصه بعضهم بما إذا تقدّم الخبر على الاسم ، واستدلوا بأبيات منها بيت حميد هذا ، حيث زعموا أن « كل » مفعول « تلقى » الذى هو مع فاعله المستتر خبر « ليس » و « المساكين » اسمها

وللبصريين أن يجيبوا بعدّة أجوبة : الأوّل : ادّعاء أن الرواية برفع « كل » على أنه اسم ليس ، الثانى : أن الرواية « يلقى » بالياء التحتية فيتعين رفع « المساكين » على أنه فاعل ، و إضمار ضمير الشأن فى « ليس » بالإجماع ، الثالث : سلمنا أن الرواية بنصب « كل » و بالتاء فى « تلقى » لكن نمنع أن يكون « المساكين » اسم « ليس » ، بل اسمها ضمير شأن محذوف على ماسبق تفصيله

هذا ، واعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين ، فأنكر عليه العينى ذلك ، قال : « وهذا وهم منه ؛ لأنه لوكان « المساكين » اسم « ليس » لقال « يلقون المساكين » كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ ، والبيت لم يرو إلا « يلقى المساكين » بالياء التحتية ، فاسم « ليس » فى هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين جميعا » اه

و يقول أبو رجاء عفا الله عنه : وأنت تعلم بعد الذى أسلفنا إليك من الكلام ، و بعد مانقلناه من قول سيبويه وترديده الوجوه المحتملة فى هذا البيت — بعد هذا كله تعلم مقدار ما فى كلام العينى من التحامل ، والذى حمله على هذا ادّعاؤه أن البيت لم يرو إلا « يلقى المساكين » بالياء ، وهذه دعوى ينهار بنيانها بالرجوع إلى كتاب سيبويه ، بل بالرجوع إلى شرح ابن عقيل على الألفية ، وهو أحد الشروح التى شرح العينى نفسه شواهدها ؛ فإنهم نصوا على أنه يروى « تلقى المساكين » وهى مساوية فى التقدير لقوله « يلقون المساكين » التى تمناها ، والله سبحانه الموفق والهادى

١٩٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٦) وقد قال قبل إنشاده : « ومثل ذلك فى الإضمار قول العجير، سمعناه ممن يوثق بعربيته » انتهى ، وهو للعجير بن عبد الله السلولى ،

... ...

أحد الشعراء الإسلاميين المقلين ، من قصيدة أوّلها :

أَلِمَّا عَلَى دَارٍ لِزَيْنَبَ قَدْ أَتَى لَهَا بِاللِّوَى ذِى الْمَرخِ صَيْفٌ وَمَرْبَعُ
وَقُولاَ لَهَا قَدْ طَالَ مَالَمْ تَكَلَّمِى وَرَاعَكِ بِالْغَيْبِ الْفُؤَادُ الْمُرَوَّعُ
أَأَنْتِ الَّتِى أَودَعْتُكِ السِّرَّوَانتَحَى بِكِ الْخَوْنَ مَزَّاحٌ مِنَ الْقَوْمِ أَفْرَعُ
إِذَا مُتَّ كَانَ النَّاسُ ... ... البيت ، وبعده :
وَلٰكِنْ سَتَبْكِينِى خُطُوبٌ وَمَجْلِسٌ وَشُعْثٌ أُهِينُوا فِى الْمَجَالِسِ جُوَّعُ
وَمُسْتَلْحِمٌ قَدْ صَكَّهُ الْقَوْمُ صَكَّةً بُعَيْدَ الْمَوَالِى نِيلَ مَا كَانَ يَمْنَعُ

اللغة : « ألما » فعل أمر من الإلمام ، وهو النزول ، وتقول : ألمّ به ، أى : نزل به «اللوى» بكسر اللام مقصورا ـ أصله منقطع الرمل ، وخصّ به بعض الأماكن « ذى المرخ » أراد أنه ينبت فيه المرخ ، وهو شجر كثير الورى سريعه ، وقال أبو حنيفة : « المرخ من العضاه ، وهو ينفرش و يطول فى السماء حتى يستظل فيه ، وليس له ورق ولا شوك ، و ينبت فى شعب وفى خشب ، ومنه يكون الزناد الذى يقتدح به ، واحدته مرخة ، وقول أبى جندب :

فَلاَ تَحْسَبَنْ جَارِى لَدَى ظِلِّ مَرْخَةٍ وَلاَ تَحْسَبَنْهُ فَقْعَ قَاعٍ بِقَرْقَرِ

خصّ المرخة لأنها قليلة الورق سخيفة الظل» اهـ ، و يروى فى مكانه «ذى المرج» بالجيم بدل الخاء ، « مربع » بفتح الميم والباء بينهما راء ساكنة ـ مكان نزول القوم فى زمن الربيع « الخون » بفتح الخاء وسكون الواو ـ هو الخيانة « أفرع » الأفرع : الكثير الشعر ، ضد الأصلع « مت » تروى بكسر الميم و بضمها ؛ فمن كسر الميم فقد جعله من باب علم كخفت ونمت ، ومن ضمها فقد جعله من باب نصر كقلت وصنت ، و يقال فيه : مات يمات كخاف يخاف ، ومات يموت كصان يصون « صنفان » يروى فى مكانه « نصفان » يريد أن الناس سيفترقون فى شأنه فرقتين ؛ إحداهما تشمت به لكثرة ما أنزل فى قلوبهم من الغيظ ، والأخرى ستثنى عليه لكثرة ما نالها من خيره «خطوب» جمع خطب ـ بفتح فسكون ـ وهو الأمر العظيم والنازلة من نوازل الدهر ، وأراد أنه سيبكيه الناس عند نزول الخطوب بهم ؛ لأنهم لا يجدون بعده من يدفعها عنهم ، وقد نحا هذا المنحى أبو فراس الحمدانى فى قوله :

* وَفِى اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ يُفْتَقَدُ الْبَدْرُ *

« مجلس » مكان الجلوس ، وأراد به الجالسين فيه ، أو أراد أن المجلس سيبكيه مجازا ؛ لأنه كان زعيمه المتصدر فيه وقد حرم منه ولم يجد عنه عوضا « شعث » بضم الشين وسكون العين ـ جمع

... ...

أشعث ، وأراد به الفقير ذا الحاجة ، أو الغريب المسافر ، والأوّل أقرب لوصفهم بالجوع « جوع » بضم الجيم وتشديد الواو مفتوحة – جمع جائع ، مثل صائم وصوّم ونائم ونوم وراكع وركع « ومستلحم » هو المستلحق فى القرابة والجوار « صكه » ضربه ، ومنه قوله تعالى : (فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ)

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « مت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير شأن محذوف « الناس » مبتدأ « صنفان » خبر المبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان « شامت » بدل من قوله صنفان ، وقيل : إنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : صنف منهم شامت « وآخر » الواو عاطفة ، آخر : معطوف على شامت ، وقيل : مبتدأ ، وأصله أن يكون صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ ، والتقدير : وصنف آخر – إلخ ، فلما حذف الموصوف أقام الصفة مقامه « مثن » صفة لآخر على الأول ، وعلى الثانى هو خبر المبتدأ ، وهو مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بالذى » جار ومجرور متعلق بقوله مثن « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أصنع » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الذى ، والعائد إليه محذوف ، وتقدير الكلام : مثن بالذى كنت أصنعه

الشاهد فيه : قوله « كان الناس صنفان » حيث أضمر فى « كان » ضمير الشأن والأمر ، وأخبر عنه بالجملة الاسمية بعده ، كما تبين فى إعراب البيت

قال سيبويه (ج ١ ص ٣٦) بعد إنشاد البيت : « أضمر فيها (أراد فى كان) وقال بعضهم : كان أنت خير منه ، كأنه قال : إنه أنت خير منه ، ومثله : « كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ » وإنما جاز هذا التفسير لأن معناه كادت قلوب فريق منهم تزيغ » اهـ

وقال الأعلم : « استشهد به على الإضمار فى كان ، ولو لم يضمر لنصب الخبر فقال صنفين » اهـ

فإن قلت : فهلا ذهبت إلى أن « كان » هنا ملغاة لا عمل لها ، وأن الاسمين المرفوعين بعدها مبتدأ وخبر

قلت : قد نقل مثل هذا عن الكسائى ، ووافقه عليه ابن الطراوة ، ولكن الجمهور على منع إلغاء « كان » ، حتى أنكر الفراء ورود الاسمين مرفوعين بعدها ، والصواب أن ذلك وارد فى الشعر العربى الموثوق بروايته ونسبته إلى أصحابه ، كما فى بيت الشاهد ، وفى قول هشام أخى ذى الرمّة ، وهو من شواهد سيبويه أيضا :

(وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ) أى : بين شيئين ، وأكثر مايكون ذلك بين « مَا » وفعل التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا) و « ما كان أَحْسَنَ زَيْدًا » ، وزيدت بين الصفة والموصوف فى قوله :

١٩٥ — فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ   لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا   وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

فقد وقع الاسمان مرفوعين بعد ليس ــ وهما قوله «شفاء الداء مبذول» ــ فلامحل لإنكار الفراء ذلك و بعد الاعتراف بوروده فالكسائى وابن الطراوة على أن الناسخ ملغى لاعمل له ، وجمهرة النحاة على أنه عامل ، واسمه ضمير الشأن ، والاسمان المرفوعان بعده جملة فى محل نصب خبره ، و إنما احتملوا هذا التقدير ولم يجروا الأمر على ظاهره ليتطابق مع اللغة الفاشية على ألسنة العرب ؛ لأنّ الحمل على الكثير الغالب راجح كما علمت مرارا

فإن قلت : فإذا كان لابد لك من إعمال الناسخ ؛ فلماذا لاتقول إنّ قوله « الناس » اسم « كان » وقوله « صنفان » خبره ، و إنه جاء به على لغة من يلزم المثنى الألف فى أحواله كلها ؛ فيكون نصبه بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وتكفينا مؤنة تقدير ضمير للشأن ؟

قلت : لامحل لهذا ؛ و إنه مردود بوجوه : (الأوّل) أنه إن تيسر فى بيت العجير لوقوع الاسم الثانى المرفوع مثنى فليس بمتيسر فى بيت هشام ، والتأويل الذى يجرى فى محال كثيرة أولى من التأويل الذى يختص بموضع واحد (الوجه الثانى) أنك إن جعلت قوله « صنفان » خبرا لكان على نحو مازعمت وجعلت قوله « شامت » بدلا منه ؛ لم يجز ؛ لأنّ الخبر منصوب تقديرا ، وهذا اللفظ مرفوع ، و إبدال المرفوع من المنصوب مما لايسيغه كلام العرب ، ولو جعلت «شامت» خبر مبتدأ محذوف لكنت متكلفا من التقدير مثل ماتهرب منه (الوجه الثالث) أنا قد بينا لك فى القول على إعراب المثنى أن إلزامه الألف فى أحواله كلها لغة قديمة لبعض العرب ، وأنّ بعض العلماء قد أنكر ورودها ، والحمل على اللغة الكثيرة وعلى الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على اللغة القليلة والأمر المختلف فيه

هذا ، وقد روى بيت الشاهد « كان الناس نصفين »،وهى رواية الأغانى ، وعليها يسقط هذا هذا الحوار والجدل فى هذا البيت

١٩٥ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين ، وقد أنشده الفارسى وابن عصفور

اللغة : « غرف » جمع غرفة ــ بضم الغين وسكون الراء المعجمة ــ ومثله غرفات ــ بضم الغين وضم الراء إتباعا ، أو بفتح الراء أو إسكانها تخفيفا ــ « العليا » السامية الرفيعة ، وهى بضم

... ...

العين مع القصر مؤنث الأعلى، والجمع على ـ بضم العين وفتح اللام ـ مثل أكبر وكبرى وكبر، فإذا فتحت العين مددت فقلت : علياء ، قال ابن الأنبارى : والضم مع القصر أكثر استعمالا ، وأصل العلياء السماء ورأس الجبل ، ثم استعمل فى كل مكان عال وفى الفعلة العالية

الإعراب : « فى غرف » جار ومجرور يحتمل أن يكون له متعلق فى كلام سابق على البيت ، فإن لم يكن فهو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم كائنون فى غرف « الجنة » مضاف إليه « التى » اسم موصول صفة للمضاف ، أو للمضاف إليه « وجبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « لهم » جار ومجرور متعلق بوجب « هناك » ظرف مكان متعلق بوجب أيضا « بسعى » جار ومجرور متعلق بوجب أيضا « كان » زائدة « مشكور » صفة لسعى

الشاهد فيه : قوله « بسعى كان مشكور » حيث زاد « كان » بين الموصوف ـ وهو قوله « سعى » ـ وصفته التى هى قوله « مشكور » كما بان ذلك فى إعراب البيت

واعلم أن هنا أربعة أسئلة الأوّل : مامعنى زيادتها ؟ والثانى : هل هى عند زيادتها دالة على شيء أو لا ؟ والثالث : مامواضع زيادتها ؟ والرابع : هل تنقاس زيادتها أو لا

فأما عن السؤال الأوّل فأكثر العلماء على أن معنى زيادتها عدم اختلال المعنى بسقوطها ، ثم اختلفوا فى هل تعمل شيئا أولا؟ فذهب الفارسى والمحققون إلى أنها لا تعمل رفعا ولا نصبا ، ونسب هذا إلى الجمهور ، واختاره ابن مالك ، وهو الصحيح ، وذهب قوم منهم السيرافى والصيمرى إلى أنها تعمل الرفع ولا تعمل نصبا ، ومرفوعها إن ظهر معها بأن كان اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا فهو الذى يطلبه ، وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر عائد إلى المصدر المفهوم منها ؛ فكان الزائدة على الأوّل قسم برأسه مغاير للناقصة والتامة ، وهى على الرأى الثانى داخلة فى قسم التامة تكتفى بمرفوع ؛ وقال الجوهرى فى الصحاح : « كان إذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر ؛ لأنه دل على الزمان فقط ، تقول : كان زيد عالما ؛ وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر ؛ لأنه دل على معنى وزمان ؛ تقول : كان الأمر ، وأنا أعرفه مذ كان : أى مذ خلق ، وقال الشاعر (هو مقاس العائذى)

فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ

وقد تقع زائدة للتوكيد ، كقولك : زيد كان منطلق ، ومعناه زيد منطلق ، قال الله تعالى : (وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا) وقال الهذلى :

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي

وإنما يخبر عن حاله، وليس يخبر عما مضى من فعله » اهـ ؛ فجعل الناقصة دالة على الزمان الماضى

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

١٩٦ — فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

دون الحدث ، وجعل التامة دالة على الزمان والحدث جميعا ، وجعل الزائدة غير دالة على شيء منهما ، وإنما يؤتى بها للتوكيد ، ولكنه جعلها عاملة الرفع والنصب ، كما فى الآية التى ذكرها . وقال ابن برى : « كان تجىء بمعنى مضى وتقضى ، وهى التامة ، وتأتى بمعنى اتصال الزمان من غير انقطاع ، وهى الناقصة ، ويعبر عنها بالزائدة أيضا ؛ وتأتى بمعنى يكون فى المستقبل من الزمان ، وتكون بمعنى الحدوث والوقوع » اهـ ، وفيه خلاف لما عليه جمهرة النحاة فتأمله

وأما عن السؤال الثانى فأكثر العلماء على أن الإجماع منعقد على عدم دلالتها على الحدث ، واستشكل العلامة الصبان دعوى الإجماع على هذا بأنه لايعقل بالنسبة إلى من ذهبوا إلى أنها رافعة من جهة أنها حينئذ مسندة إلى مرفوعها ، والإسناد إنما مرجعه إلى مافى المسند من الدلالة على الحدث ، وأما دلالتها على الزمان فالجمهور على أنها باقية على دلالتها على الزمان الماضى ، ومن أجل هذا كثر زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل التعجب ؛ لأنه مساوب الدلالة على المضى ، والمحقق الرضى على أن الزائدة لاتدل على الزمان ، وإنما زيادتها لمجرد التوكيد ، ولزمه أن يدّعى أن الواقعة بين « ما » وفعل التعجب ليست زائدة ، بل هى شبيهة بالزائدة ؛ لأنه يسلم دلالتها على الزمن فى هذا الموضع ، وهو تمحل

وأما عن الثالث فقد تعرّض الشارح لبيانه ، وأكثر العلماء على أنها إنما تزاد بين المسند والمسند إليه ، سواء أكان مبتدأ وخبرا ، كما فى حديث « أوّل نبىّ كان آدم » ومنه زيادتها بين « ما » وفعل التعجب ، أو كان فعلا وفاعله أو نائبه ، كما فى « لم ير كان مثلهم »

وأما عن السؤال الرابع فأكثر من قرأت له على أنها لاتنقاس إلا بين « ما » وفعل التعجب ، ولو جعلوه عاما بالمسند والمسند إليه لكان وجها ، وزعم ابن عصفور أن زيادة « كان » لاتنقاس ، وإنما سبيلها الشعر ، وهو خلاف المرضى عند العلماء

١٩٦ — البيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها هشام بن عبد الملك ، وهجا فيها جريرا ، وأوّلها :

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعَنَّا نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ
فَقَالُوا : إِنْ عَرَضْتَ فَأَغْنِ عَنَّا دُمُوعاً غَيْرَ رَاقِئَةِ السِّجَامِ
فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ ... ... البيت ، وبعده :
أُكَفْكِفُ عَبْرَةَ العَيْنَيْنِ مِنِّى وَمَا بَعْدَ المَدَامِعِ مِنْ مَلَامِ

اللغة : « عائجين » جمع عائج ، وهو اسم فاعل مأخوذ من قولهم : عجت البعير أعوجه ، إذا عطفت رأسه بالزمام « بنا » الباء بمعنى مع « لعنا » أراد « لعلنا » وعنّ بتشديد النون لغة فى

... ...

لعلّ ، وأصل لغنا لعننا بثلاث نونات فحذف الثانية منهما تخفيفا وأبقى اثنتين إحداهما ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره والأخرى النون الأولى من لعن « العرصات » بفتح العين والراء - جمع عرصة - بفتح فسكون - وعرصة الدار : ساحتها ، وهى البقعة الواسعة التى ليس فيها بناء ، وسميت بذلك لأن الصبيان يعرصون فيها ، أى : يلعبون و يمرحون « إن عرضت » يروى فى مكانه «إن فعلت» وعرضت معناه مررت أو أتيت العروض وهو مكة والمدينة وماحولهما «فأغن عنا» فأجزئ ، ونب منابنا « دموعا » أصله بدموع ، فلما حذف الباء نصب « راقئة » ساكنة ، وهو اسم فاعل من قولهم : رقأ الدمع ، إذا سكن « السجام » السيلان ، وهو مصدر قولهم : سجم الدمع سجاما وسجوما ، إذا سال « أكفكف » أحبس ، وأمنع « عبرة » دمعة « ملام » روى فى مكانه « لمام » بكسر اللام بعدها ميم ، وفيه بعد

الإعراب : « فكيف » اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب ، حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : كيف أكون ، مثلا « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « مررت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمرّ « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوم ، وستعرف إعرابات أخرى فى بيان الشاهد « كانوا » فعل وفاعل « كرام » صفة ثانية لقوم

الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زاد « كان » بين الموصوف - وهو قوله « جيران » - وصفته - وهى قوله « كرام » - مع أن « كان » قد اتصل به ضمير منفصل فاعله

وهذا رأى سيبويه وشيخه الخليل ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨٩) : «وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر * وجيران لنا ... إلخ * » اهـ

وقال الأعلم : «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير : وجيران لنا كرام كانوا كذلك » اهـ

وقد ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد إلى منع زيادة « كان » فى هذا البيت ، ورأى أنها إنما تزاد إذا كانت مجرّدة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج البيت على أن « كان » ناقصة ، والواو اسمها ، وقوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها مقدما عليها

وللعلماء فى البيت تخريجات كثيرة جمعها ابن هشام فى قوله : « قيل : إن لنا خبر مقدم ، ثم اختلف على قولين : أحدهما : أنه خبر مبتدأ والأصل لنا هم ، ثم زيدت كان بينهما فصار الكلام لنا كان هم ، ثم وصل الضمير إصلاحا للفظ لأنه لا يصح وقوعه منفصلا إلى جانب فعل غير مشتغل بمعمول ، والثانى : أنه خبر لكان وأنها ناقصة ، وهو قول المبرّد وجماعة ، وعليه فالجملة صفة لجيران تقدّمت على الصفة المفردة ، والأكثر تقديم المفردة ، وقيل : لنا صفة لجيران ، ثم اختلفوا على

ورُدَّ ذلك عليه ؛ لـكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما لم يمنع من إلغاء ظَنَّ عند توسطها أو تأخرها إسنادُهَا إلى الفاعل . وبين العاطف والمعطوف عليه ، كقوله :

١٩٧ — فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

قولين : أحدهما أنّ كان تامة ، والضـمير فاعل ، وردّ بأنه لافائدة فى الـكلام على هذا القول ، والثانى أنها زائدة ، ثم اختلف فى الاعتذار عن الضـمير على قولين : أحدهما أن الزيادة لا تمنع العمل فى الضمير ، كما لم يمنع إلغاء ظن عملها فى الفاعل مطلقا ، والثانى : أن الأصل كان هم ، على أن الضمير توكيد للضمير المستتر فى لنا وكان زائدة بين المؤكد والمؤكد ، ثم وصل الضمير بكان إصلاحا للفظ » انتهى كلامه مع تصرف قليل ، ولك فى هذا الـكفاية

١٩٧ — هذا البيت من قصيدة للفرزدق هجا فيها جريرا ، وقبله :

قَالَ ابْنُ صَابِغَةِ الزُّرُوبِ لِقَوْمِهِ لَا أَسْتَطِيعُ رَوَاسِيَ الْأَعْـــلَامِ
قَالَتْ تُجَاوِبُهُ الْمَرَاغَـــــةُ أُمُّهُ قَدْ رُمْتَ ، وَيْلُ أَبِيكِ ، غَيْرَ مَرَامِ
وَوَجَدْتَ قَوْمَكَ فَقَّئُوا مِنْ قَوْمِهِمْ عَيْنَيْكَ عِنْـــدَ مَكَارِمِ الْأَقْوَامِ
صَغُرَتْ دِلَاؤُهُمُ فَمَا مَلَئُوا بِهَا حَوْضاً وَلَا شَهِدُوا غَدَاةَ زِحَامِ
أَشْبَهْتَ أُمَّكَ إِذْ تُعَارِضُ دَارِمًا بِأَدِقَّةٍ مُتَقَــاعِسِينَ لِئَامِ
وَحَسِبْتَ بَحْرَ بَنِي كُلَيْبٍ مُصْدِرًا فَغَرِقْتَ حِينَ وَقَعْتَ فِي الْقَمْقَامِ

اللغة : « الزّروب » جمع زرب — بفتح الزاى وسكون المهملة — وهو موضع الغنم ومثله الزريبة ، وكنى بصبغها عن أنها راعية أوعاملة ، وهم يعيرون بذلك فى نسائهم « أشبهت أمك » يريد أن عقله ضعيف ، وأنه ناقص التفـكير فاسد الرأى ، فأشبه فى هـذا كله أمه حين يفاخر بكليب — وهو رهط جرير — دارما الذى هو فخذ شريف من بنى تميم « أدقـة » جمع دقيق ، وأراد به الضـعيف الضئيل « متقاعسين » جمع متقاعس ، وهو المتأخر عن المجد والشرف المتقاعد عن إدراك المعالى « لئام » جمع لئيم « وحسبت بحر بنى كليب » يروى فى مكانه «وحسبت حبل بنى كليب» والمعنى إنك ظننت أن بنى كليب ينجونك مما قد وقعت فيه حين تعرّضت لى ، ومصدر — بضم الميم وسكون الصاد وكسر الدال — اسم فاعل من قولك : أصدرته ، إذا رجعته « القمقام » البحر « فى لجة غمرت أباك » يروى فى مكانه « فى حومة غمرت أباك » واللجة : معظم المـاء ، والحومة : مثـله ، قال شارح المناقضات : حومة المـاء : مجتمعه ومعظمه ، وهو بدل من قوله « فى القمقام » وقوله « غمرت » معناه غطت « الجاهلية » الزمان الذى قبل إشراق شمس الإسـلام ، وسمى بذلك لأن الجهل كان سائدا فيه ، وربـما أطلق هـذا اللفظ على ماقبل فتح مكة

وبين « نِعْمَ » وفاعلها ، كقوله :

١٩٨ — وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ

الإعراب : « فى لجة » جار ومجرور بدل من الجار والمجرور المتعلق بوقعت فى البيت السابق وهو قوله « فى القمقام » ، وهو بدل بعض من كل « غمرت » فعل ماض والتاء للتأنيث « أباك » مفعول به ، وضمير المخاطب مضاف إليه « بحورها » فاعل غمرت ، وها : مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر صفة للجة « فى الجاهلية » جار ومجرور متعلق بغمرت « كان » زائدة « والإسلام » معطوف على الجاهلية

الشاهد فيه : قوله « فى الجاهلية كان والإسلام » حيث زاد « كان » بين المعطوف عليه — وهو قوله « الجاهلية » — والمعطوف — وهو قوله « والإسلام » — ولا عمل لكان فى البيت فى شىء ، كما هو ظاهر

وقد استدل الرضى بهذا البيت على أن « كان » الزائدة لا تدل على الزمان الماضى ، وهو مثل الذى ذكرناه لك عن الجوهرى فى شرح الشاهد (١٩٥) ، ووجه الاستدلال من البيت أن المراد ثبوت الغمر فى زمن الجاهلية وفى زمن الإسلام ، وليس المراد أنه كان فى الجاهلية ثم انقطع كما هو مدلول كان على رأى الجمهور ؛ لأن المعطوف ينافى ذلك ، هكذا قال قوم منهم البغدادى فى توجيه استدلال الرضى

ونقول : لاشك أن المراد ثبوت الغمر الواقع على آباء جرير ، كما هو ظاهر البيت ، وهذا إنما كان فيما مضى من قبله ، سواء أكان فى الجاهلية أم كان فى زمن الإسلام قبل أن يبلغ زمنه ، وبعد هذا نقول : إن الجمهور — وإن ذكروا أن الزائدة تدل على الزمان الماضى لم يقصدوا أنها تدل البتة على الانقطاع أيضا ، بل يجوز أن يكون مدلولها الزمان الماضى المتصل بالزمان الحاضر ، كما فى العاملة فى نحو : (وَكَانَ اللهُ قَوِيًّا عَزِيزاً ، وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً) وكلام ابن عصفور صريح فى أن « كان » فى هذا البيت دالة على الزمان الماضى ، وهذا واضح إن شاء الله

١٩٨ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللغة : « سربال » بكسر السين وسكون الراء — أصله القميص ، ومنه قوله تعالى : (سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) ويطلق على الدرع أيضا ، ومنه قوله تعالى : (وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ) وقال كعب :

شُمُّ الْعَرَانِينِ ، أَبْطَالٌ ، لَبُوسُهُمُ مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ فِي الْهَيْجَا سَرَابِيلُ

وأراد الشاعر فى بيت الشاهد بسربال الشباب الأحوال الدالة على القوة وميعة السن وأنها شملته كما يشمل السربال لابسه ، وذلك كما أراد أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه من السربال الخلافة فى قوله : « لاَ أَخْلَعُ سِرْبَالاً سَرْبَلَنِيهِ اللهُ تَعَالَى » قال ابن منظور : « السربال :

ومن زيادتها بين جُزْءى الجملة قول بعض العرب[1] : « وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِّ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ» . نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور ، كقوله :

١٩٩ — سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

القميص ، وكنى به عن الخلافة » اهـ « شبيبة » بفتح الشين – الاسم من قولك : شبّ الغلام يشبّ شبابا وشبوبا وشبيبا ، إذا بلغ الفتاء والقوّة ، وقيل : الشبيبة خلاف الشيب « المحتال » أراد به نفسه ، فوضع الظاهر موضع المضمر ليصل به أل الواجبة هنا لأنه مع المضاف فاعل « نعم » ؛ إذ كان الأصل أن يقول : ولنعم كان شبيبتى

المعنى : يقول : إننى جملت ظاهرى وأظهرت قوّة الشباب وفتاءه لأزور هذه المحبوبة ، ثم تمدح بشبابه الماضى فبين أنه حين كان شابا كان شبابه نعم الشباب

الإعراب : « لبست» فعل وفاعل «سربال» مفعول به « الشباب » مضاف إليه « أزورها » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، وها : مفعوله ، والجملة فى محل نصب على الحال من فاعل لبس « لنعم » اللام موطئة للقسم ، نعم : فعل ماض جامد دالّ على المدح « كان » زائدة « شبيبة » فاعل نعم « المحتال » مضاف إليه ، والجملة لامحلّ لها جواب القسم

الشاهد فيه : قوله « نعم كان شبيبة المحتال » حيث زاد « كان » بين « نعم » وفاعلها على ماتبين فى إعراب البيت

ونقول : هذا البيت مما يقطع به على أن كان الزائدة تدلّ على الزمان الماضى ، وذلك أنك تعلم أن « نعم » التى لإنشاء المدح لاتدل على زمان ولا حدث ، والمقصود من هذا البيت أن يتمدح بما كان عليه فى زمان شبابه من النضارة والقوّة ، وليس المراد أنه يتمدح الحالة المتصنعة التى تكلفها والتى هو عليها ، كما قد يخطر ذلك ببعض الأذهان

(١) قائله هوقيس بن غالب البدرى ، وفاطمة بنت الخرشب : من بنى أنمار بن بغيض بن ريث ابن غطفان ، وأولادها : هم أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسىّ . وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن

١٩٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة ، ولا وجدت له سابقا ولا لاحقا ، مع شهرته وتداوله . وقد أنشده الفراء ، وتتابع العلماء على إنشاده من بعده

اللغة : « سراة » بفتح السين – قيل : هو جمع سرىّ ، وقيل : هو اسم جمع له ، ورجح السهيلى أنه مفرد ، والسرىّ : الشريف العظيم ، وقيل : السراة بضم السين جمع سار كقضاة وغزاة ورماة فى جمع قاض وغاز ورام « تسامى » أصله تتسامى – بتاءين – فحذف إحداهما ، ومعناه من السمو وهو الرفعة والعلو « المسوّمة » يروى فى مكانه « المطهمة » وهما بزنة اسم المفعول ، والمسوّمة : التى جعلت لها سومة – بضم السين – وهى العلامة ؛ وتركت فى المرعى ،

﴿ تنبيهات﴾ الأول : أفهم كلامه أنها لاتزاد بلفظ المضارع ، وهو كذلك ؛ إلا ماندر من قول أم عقيل :

٢٠٠ — أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

والمطهمة : جمع مطهم ، وهو التام الخلقة من كل حيوان « العراب » الخيل العربية ، وهى خلاف البراذين ، ويروى « جياد بنى أبى بكر » ولفظ « جياد » يحتمل أن يكون جمع جيد — بتشديد الياء — وأن يكون جمع جواد ؛ فإن كان الأوّل فمعنى الروايتين واحد ، وإن كان الثانى فالغرض مختلف ، وستعرفهما

المعنى : إنّ سادات بنى أبى بكر يركبون الخيول العربية ، أو إن خيول بنى أبى بكر لأفضل الخيول العربية

الإعراب : « سراة » مبتدأ « بنى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وأبى مضاف و « بكر » مضاف إليه « تسامى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جرّ « كان » زائدة « المسوّمة » مجرور بعلى « العراب » صفة للمسوّمة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى

الشاهد فيه : قوله «على كان المسوّمة» حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، وأصل الكلام « على المسوّمة العراب » ، فزاد « كان » بين « على » والمجرور به ، كما هو ظاهر

واعلم أنّ المحقق الرضى قد اضطربت كلته فى هذا البيت مع جزمه بزيادة كان ، فقال مرة : إنها زائدة غير دالة على زمان ، وقال مرة أخرى : إنها زائدة دالة على الزمان الماضى ، وهذا التردد بين دلالة الزائدة على الزمان مرّة وعدم دلالتها عليه مرّة أخرى هو مذهب جماعة من النحاة ، نصّ عليه ابن يعيش فى شرح المفصل

٢٠٠ — هذا البيت لفاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم ، وأم على بن أبى طالب رضى الله عنه وأخيه عقيل ، ويروى بيت الشاهد مع ماقبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلاً كَاسْمِهِ عَقِيلُ وَبِيَبِي الْمُلَفَّفُ الْمَحْمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ
* يُعْطِي رِجَالَ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ *

وهذا رجز كانت ترقصه به وهو طفل

اللغة : « عقيل » أصله يطلق على الأفضل من كل شىء ، وقد لحظت هذا فى أول الرجز ، ثم صار علما « وبيبى » أصله « وبأبى » فقلبت الهمزة ياء للتخفيف ولمناسبة الكسرة ، والمعنى :

الثانى : أفهم قوله « فى حشو » أنها لاتزاد فى غيره ، وهو كذلك ، خلافا للفراء فى إجازته زيادتها آخرا .

الثالث : أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لايزاد ، وهو كذلك ، إلا ماشذ من قولهم : « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا » ، روى ذلك الكوفيون . وأجاز أبو على زيادة « أصبح ، وأمسى » فى قوله :

٢٠١ — عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ

يفدى بأبى ، أو نحوه « الماجد » الكريم « النبيل » مأخوذ من النبل ـ بضم النون وسكون الباء ـ وهو الذكاء والنجابة « تهبّ » فعل مضارع من الهبوب « شمأل » هى ريح الشمال « بليل » ندية رطبة مبتلة بالماء ، وهذا إنما يكون أوان الشدّة والجدب

الإعراب : « أنت » مبتدأ « تكون » زائدة ، وستعرف مافى هذا ، وردّه « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد أو خبر بعد خبر « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « تهبّ » فعل مضارع « شمأل » فاعل « بليل » صفة لشمأل ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها ، وجواب إذا محذوف يدلّ عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « أنت تكون ماجد » حيث زاد « تكون » بين المبتدأ وخبره ، مع أنها بلفظ المضارع ، وذلك نادر ؛ لأنّ زيادة كان مخصوصة بلفظ الماضى منها ، هذا بيان كلام الشارح رحمه الله ، وهو تابع فى ذلك لابن هشام وابن الناظم

وقد سبق إلى القول بزيادة « يكون » ابن السيد وأبو البقاء مستدلين بقول حسان :

كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فيمن رواه برفع مزاجها مع رفع عسل وماء ، ولكن المحققين من العلماء لم يرتضوا القول بزيادتها ، ولا على سبيل الندرة أو الضرورة ، وخرجوا هذين البيتين

فأما بيت حسان فرواه سيبويه بنصب مزاجها على أنه خبر يكون مقدما ، وعسل اسمها مؤخرا ، فإن سلمنا رواية الرفع فيهما فإنا لانسلم أنّ ذلك يستدعى زيادتها ، بل هى ناقصة رافعة لضمير شأن محذوف ، وجملة « مزاجها عسل » مبتدأ وخبر فى محل نصب خبرها ، ومنهم من رواه « تكون مزاجها عسل وماء » وعليه فاسم « تكون » ضمير مستتر عائد إلى سبيئة ، والجملة بعدها خبرها

وأما بيت أم عقيل فيخرج على أن « تكون » ناقصة ، واسمها ضمير المخاطب المستتر فيها ، وخبرها محذوف ، وجملتها لامحل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، وأصل الكلام : أنت ماجد تكونه ، وفى هذا الكفاية والمقنع

٢٠١ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

وقوله :

٢٠٢ — أَعَاذِلَ قُولِي مَا هَوِيتِ فَأَوِّبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِي

اللغة : « عدوّ » قال الجوهري : العدوّ ضد الولي ، وهو وصف ، ولكنه ضارع الاسم ، وقال ابن السكيت : فعول إذا كان في تأويل فاعل كان مؤنثه بغير هاء ، نحو : رجل صبور وامرأة صبور ، إلا لفظا واحدا جاء نادرا ، قالوا : هذه عدوّة الله ، قال الفراء : وإنما أدخلوا فيها الهاء تشبيها بصديقة ؛ لأنّ الشيء قد يبنى على ضدّه ؛ وقال ابن الأعرابي : العدوّ يكون للذكر والأنثى بغير هاء ، والجمع : أعداء ، وأعاد ، وعداة ، وعدى « شانيهما » مبغضهما ، وأصله « شانئهما » بالهمز فسهل وقلب الهمزة ياء لمكان الكسرة ، وتقول : شنئ الشيء وشنأه — من بابي علم وفتح ، والأخيرة عن ثعلب — شنأ — بتثليث الشين وسكون النون — أي : أبغضه ، قال الله تعالى : (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) أي مبغضك وكارهك

الإعراب : « عدوّ » مبتدأ « عينيك » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه « وشانيهما » معطوف على المبتدأ ، والضمير مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « أصبح » زائدة ، وستعرف مايعنّ لنا فيه « مشغول » خبر المبتدأ « بمشغول » جار ومجرور متعلق بقوله « مشغول » فهو على هذا ظرف لغو ، ويحتمل أن يكون قوله « مشغول » مبتدأ ، ويكون قوله « بمشغول » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأوّل

الشاهد فيه : قوله « أصبح مشغول بمشغول » حيث زاد « أصبح » بين المبتدأ — وهو قوله « عدوّ » — وخبره — وهو قوله «مشغول» ، أو الجملة — على ما أوضحناه في إعراب البيت؛ إذ لو لم تكن زائدة لكانت إما ناقصة وإما تامة ، وعليهما كان يجب أن يكون قوله «مشغول» منصوبا ؛ لأنه خبر « أصبح » على الأوّل ، وحال من فاعلها المستتر فيها على الثاني ، وكلاهما غير ميسور لارتفاعه ، فتعين أن تكون « أصبح » زائدة لاعمل لها ووجودها كزوالها ، هذا بيان كلام الشارح رحمه الله ، وقد تبع فيه جماعة ، منهم أبو على ، فقد أجاز زيادة « أصبح » و « أمسى » في الشعر ، والذي عليه جمهرة النحاة امتناع زيادتها

ولم أقف لأحد على توجيه لهذا البيت يوافق كلام الجمهور ، ولكني أوجهه بالقياس على قولهم في نظائره فأقول : إنّ أصبح في هذا البيت تحتمل أن تكون ناقصة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله « مشغول بمشغول » يلزم على هذا أن يكون جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ويجوز أن تكون « أصبح » تامة ، وفاعلها ضمير مستتر فيها ، ويكون قوله « مشغول بمشغول » جملة في محل نصب حال ، وبهذين التوجيهين يسقط استدلال أبي على

٢٠٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، ولا وجدت له سابقا ولا لاحقا ، وهو من شواهد أبي على ، وأنشده الناظم في شرح الكافية

... ...

اللغة : « عاذل » أصله عاذلة فحذف الهاء للترخيم ومثله قوله قعنب بن أم صاحب:

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى ... أَنِّى أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

وقول عمرو بن معديكرب الزبيدى :

أَعَاذِلَ ، شِكَّتِى بَدَنِى وَرُمْحِى ... وَكُلُّ مُقَلَّصٍ سَلِسِ القِيَادِ

أَعَاذِلَ ، إِنَّمَا أَفْنَى شَبَابِى ... رُكُوبِى فِى الصَّرِيخِ إِلَى المُنَادِى

وقول حاتم الطائى :

أَعَاذِلَ ، إِنَّ الْجُودَ لَيْسَ بِمُهْلِكِى ... وَلاَ مُخْلِدِ النَّفْسِ الشَّحِيحَةِ لُومُهَا

والعاذلة : التى تلومك وتعنفك « هويت » أحببت « أوبى » ارجعى ، وتقول : آب إلى الشىء يؤوب أوبا وإيابا وأوبة وأيبة ، وأوّب وتأوّب وأيب ــ بالتضعيف فى هذه الثلاثة ــ وكله بمعنى رجع ، وروى الناظم فى شرح الكافية « فإننى كثيرا أرى إلخ » والمشهور كما فى الشرح ، ويطلق التأويب على الترجيع ، وعلى السير نهارا ، فى مقابلة الإسئاد ــ بكسر الهمزة ــ للسير ليلا ، وكذلك يطلق التأويب على تبارى الركاب فى السير

الإعراب : « أعاذل » الهمزة لنداء القريب ، عاذل : منادى مرخم مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب « قولى » فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله « ما » اسم موصول مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « هويت » فعل وفاعل ، وجملتهما لامحل لها صلة الموصول والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : قولى الذى هويته « فأوبى » الفاء عاطفة ، أوبى : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله « كثيرا » مفعول ثان لأرى تقدّم عليه « أرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أمسى » فعل ماض زائد ، وستعرف بيانه « لديك » ظرف متعلق بكثير ، وكاف المخاطبة مضاف إليه « ذنوبى » مفعول أوّل لأرى ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والتقدير : أرى ذنوبى كثيرا لديك

الشاهد فيه : قوله « أرى أمسى لديك ذنوبى » حيث زاد « أمسى » بين «أرى» ومفعوله وذلك قول أبى على فى هذا البيت ، من قبل أنه لايمكن جعلها ناقصة ، ولا تامة مكتفية بمرفوع ، ولا ناقصة شانية رافعة لضمير شأن وناصبة لمحل جملة ؛ أما الأوّل فلأنك لوجعلتها ناقصة غير شانية لاحتجت إلى مرفوع ومنصوب تجعلهما اسمها وخبرها ، ومابعدها لايصلح لذلك ؛ فإن « لديك » ظرف لغو متعلق بكثير كما عرفت فى الإعراب ، وأما الثانى فلأنك لوجعلتها تامة لاحتجت إلى فاعل فإما أن تجعله ملفوظا به فى البيت وإما أن تجعله ضميرا مستترا ، فإن أردت الأوّل فليس فى اللفظ

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب ، إذا لم ينقص المعنى

(وَيَحْذِفُونَهَا) أى كان ؛ إما وحدها ، أو مع الاسم ، وهو الأكثر (وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ) على حاله (وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثِيرًا ذَا) الحكم (اشْتَهَرْ) من ذلك « الْمَرْءُ مَجْزِىٌّ بِعَمَلِهِ إنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإنْ شَرًّا فَشَرٌّ » وقوله :

٢٠٣ — * قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إنْ صِدْقًا وَإنْ كَذِبًا *

مايصلح له ويتم به معه كلام ، وإن كان الثانى فلا مرجع له ، ولا تستطيع ادّعاء حذفه ؛ لأن الفاعل لا يحذف ، وأما الثالث فلأنك تعلم أن ضمير الشأن لا يخبر عنه إلا بجملة ذكر طرفاها معا ، وقد تبينت أن المذكور بعدها لا يصلح أن يكون جملة لتعلق « لديك » بما قبله ، هذا توجيه كلامه ، وبعضه فى محل الردّ ؛ فتدبر له والله يعصمك

٢٠٣ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذَا قِيلاَ *

وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣١) ونسبه لشاعر يقوله للنعمان بن المنذر ، ولم يتعرض الأعلم لنسبته ، والمشهور أنّ هذا البيت من أبيات يقولها النعمان بن المنذر نفسه للربيع بن زياد العبسى ، وكان الربيع نديم النعمان والمقدّم عنده ، ولهذه الأبيات قصة يعرفها من اطلع على ترجمة لبيد بن ربيعة العامرى ، وقبل بيت الشاهد قوله :

شَرِّدْ بِرَحْلِكَ عَنِّى حَيْثُ شِئْتَ وَلاَ تُكْثِرْ عَلَىَّ وَدَعْ عَنْكَ الْأَقَاوِيلاَ

فَقَدْ رُمِيتَ بِدَاءٍ لَسْتَ غَاسِلَهُ مَا جَاوَرَ السَّيْلُ أَهْلَ الشَّامِ وَالنِّيلاَ

فَمَا انْتِفَاؤُكَ مِنْهُ بَعْدَ مَا قَطَعَتْ هُوجُ الْمَطِىِّ بِهِ أَكْنَافَ شِمْلِيلاَ

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ ... ... البيت ، وبعده :

فَالْحَقْ بِحَيْثُ رَأَيْتَ الْأَرْضَ وَاسِعَةً وَانْشُرْ بِهَا الطَّرْفَ إنْ عَرْضًا وَإنْ طُولاَ

اللغة : « شرّد برحلك » أراد أبعده عنى وارتحل به « تكثر علىّ » أراد لا تذكر لى ما تعتذر به « فقد رميت بداء لست غاسله » يروى فى مكانه « فقد ذكرت به والركب حامله » والمراد بالداء وبهذه الضمائر مارماه به لبيد بن ربيعة من البرص فى قوله للنعمان :

مَهْلاً أَبَيْتَ اللَّعْنَ لاَ تَأْكُلْ مَعَهْ إنَّ أُسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ

وَإنَّهُ يُدْخِلُ فِيهَا إصْبَعَهْ يُدْخِلُهَا حَتَّى يُوَارِى أَشْجَعَهْ

* كَأَنَّمَا يَطْلُبُ شَيْئًا ضَيَّعَهْ *

... ...

« انتفاؤك منه » تبرؤك منه وتنصلك « هوج » بضم الهاء — جمع هوجاء ، وهى السريعة « شمليلا » بكسر الشين وسكون الميم — اسم بلد ، وأكنافها : أنحاؤها ، جمع كنف ، بفتح الكاف والنون ، مثل سبب وأسباب

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل قيل ، مبنى على السكون فى محل رفع « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « إن » شرطية « صدقا » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : إن كان المقول صدقا ، وكان المحذوفة هى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وأصله : إن كان المقول صدقا فقد قيل « و إن كذبا » إعرابه على مثال إعراب السابق « فما » اسم استفهام ، مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « اعتذارك » خبر المبتدأ ، وكاف المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قيلا » فعل ماض مبنى للمجهول والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى قول ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، و يجوز أن تكون « إذا » ظرفية غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب ، وتكون متعلقة باعتذار

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، و إن كذبا » حيث حذف منه « كان » مع اسمها بعد « إن » الشرطية ؛ لأن وجود «إن» يدل عليها و يرشد إليها ، من قبل أنها تتطلب فعلا يكون شرطا لها ، ولا يجوز أن يليها فى اللفظ والتقدير جميعا غير الفعل

قال سيبويه (ج ١ ص ١٣٠) : « هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره . . وذلك قولك : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير و إن شرا فشر ، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر و إن سيفا فسيف ، و إن شئت أظهرت الفعل فقلت : إن كان خنجرا فخنجر و إن كان خيرا فخير ، ومن العرب من يقول : إن خنجرا فخنجرا و إن شرا فشرا ؛ كأنه قال : إن كان الذى عمل خيرا جزى خيرا ، أوكان جزاؤه خيرا ، و إن كان الذى قتل به خنجرا كان الذى يقتل به خنجرا ، والرفع أكثر وأحسن فى الآخر ؛ لأنك إذا أدخلت الفاء فى الجواب استأنفت ما بعدها وحسن أن يقع بعدها الأسماء . ثم ذكر الوجوه التى تجوز فى هذا التعبير وتعليلاتها وشواهدها » اهـ

وقال الأعلم فى بيت الشاهد : « الشاهد فيه نصب حق وكذب بإضمار فعل يقتضيه حرف الشرط ؛ لأنه لا يكون إلا بفعل ، والتقدير : إن كان ذلك حقا و إن كان كذبا ، ورفعه جائز على معنى إن كان فيه حق أوكذب » انتهى

ومن شواهد المسألة غير البيتين اللذين رواهما الشارح قول ليلى الأخيلية :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإنْ مَظْلُومَا

وقوله :

٢٠٤ — حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَنَّةَ كُلُّهَا   إنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإنْ مَظْلُومَا

وقول ابن همام السلولى :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِى عَلَيْهِ الشُّهُو   دُ إنْ عَاذِرًا لِى وَإنْ تَارِكَا

ومما ورد فيه الرفع قول هدبة بن خشرم :

فَإنْ تَكُ فِى أَمْوَالِنَا لاَ نَضِقْ بِهَا   ذِرَاعاً ، وَإنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

وقد وقع فى المقامات الحريرية الكلام على هذه المسألة ، قال :

فَإنْ وَصْلاً أَلَذُّ بِهِ فَوَصْلٌ   وَإنْ صُرْماً فَصُرْمٌ كَالطَّلاَقِ

قال : فاستفهمنا العابث بالمثانى ، لم نصب الوصل الأوّل ورفع الثانى ؟ فأقسم بتربة أبويه ، لقد نطق بما اختاره سيبويه ، فتشعبت حينئذ آراء الجمع ، فى تجويز النصب والرفع ، فقالت فرقة : رفعهما هو الصواب ، وقالت طائفة : لايجوز فيهما إلا الانتصاب ، واستبهم على آخرين الجواب ، واستعر بينهم الاصطخاب . وذلك الواغل يبدى ابتسام ذى معرفة ، وإن لم يفه ببنت شفة ، حتى إذا سكنت الزماجر ، وصمت المزجور والزاجر ؟ قال : ياقوم ، أنا أنبئكم بتأويله ، وأميز صحيح القول من عليله ، إنه ليجوز رفع الوصلين ونصبهما ، والمغايرة فى الإعراب بينهما ، وذلك بحسب اختلاف الإضمار ، وتقدير المحذوف فى هذا المضمار » اهـ

٢٠٤ — البيت للنابغة الذبيانى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣٢) ، وهو أحد أبيات خمسة ، يروى أن يزيد بن أبى حارثة بن سنان كان يعير النابغة و يعرض به ، فردّ عليه النابغة بها ، وأوّلها :

جَمِّعْ مِحَاشَكَ ، يَا يَزِيدُ ، فَإنَّنِى   أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمَا

وَلَحِقْتُ بِالنَّسَبِ الَّذِى عَيَّرْتَنِى   وَتَرَكْتُ أَصْلَكَ يَا يَزِيدُ ذَمِيمَا

عَيَّرْتَنِى نَسَبَ الْكِرَامِ ، وَإنَّمَا   ظَفَرُ الْمُفَاخِرِ أَنْ يُعَدَّ كَرِيمَا

حَدِبَتْ عَلَيَّ ... ... البيت ، و بعده :

لَوْلاَ بَنُو عَوْفِ بْنِ بَهْثَةَ أَصْبَحَتْ   بِالنَّعْفِ أُمُّ بَنِى أَبِيكَ عَقِيمَا

اللغة : « محاشك » المحاش ــ بكسر الميم وفتح الحاء ــ هم القوم يجتمعون من قبائل شتى فيتحالفون عند النار ، والمحاش ــ بفتح الميم ــ المتاع ، وكان يزيد بن أبى حارثة بن سنان ــ وهو أخو هرم بن سنان الذى مدحه زهير ــ قدجمع المحاش ، وهم بنو خصيلة بن مرة و بنو نشبة بن غيظ

... ...

ابن مرّة ، فتحالفوا على بنى يربوع بن غيظ بن مرة رهط النابغــة عند النار حتى أحشوا ــ أى : احترقوا ــ وقوله «وتميما» لم يرد به تميم بن مرّة ، وإنما أراد تميم بن ضنة بن عذرة بن سعد بن ذبيان وقوله « ولحقت بالنسب الذى عيرتنى ــ البيت» قال الوزير أبو بكر : «كان يزيد قد طلق ابنة النابغة ــ وكانت تحته ــ فقال له النابغة : لم طلقتها ؟ فقال : أنا رجل من عذرة ، قال القتيبى : وكان يزيد قال للنابغة : والله ما أنت من قيس ولا أنت من قضاعة ، يقول : أنا لاحق بمن عيرتنى ومتحقق بهم ، ولست مثلك تنتفى عن أصلك» اهـ ، وقوله «عيرتنى نسب الـكرام.. البيت» يروى «وإنما نخر المفاخر» والظفر بفتحتين و بظاء معجمة ــ الغنم و إدراك النجح ، وجعله بعضهم بالطاء المهملة مفتوحة و بسكون الفاء ومعناه الطفرة والوثب ، وليس ذلك بشىء . قال القتيبى : يقول : عيرتنى بنسب كريم وهذا نخر لى وغنم . « حدبت » عطفت وأشفقت « ضنة » وقعت فى نسخ الشرح وأكثر كتب النحو « ضبة »، قال أبو بكر : « بالباء الموحدة ، وعن ابن إسحاق بالنون ، وهو الصحيح ، وضنة : من قضاعة ثم من عذرة ، يريد أن هذه البطون تشفق عليه وتعينه ، وقوله : إن ظالما ، منصوب على خبر كان ، قال أبو الحسن : تقديره إن كان المخبر عنه ظالما أو مظلوما » اهـ ، وقال الأعلم : « يقول هــذا منتسبا إلى ضنة ، وهى قبيلة من عذرة ، وكان هو وأهل بيته ينسبون إليها وينفون عن بنى ذبيان ، فحقق انتسابه إلى عذرة ، فقال : حدبت على بطون بها ــ أى : عطفت ــ لأنى منهم ، ونصرتنى ظالما كنت أومظلوما لأنى أحدهم ، ويروى ضــبة ، وهو تصحيف » اهـ « بنو عوف ابن بهثة » هم من عبد الله بن غطفان « بالنعف » النعف اسم لثلاثة مواضع : أحدها نعف سويقة ، وفيه يقول الأحوص :

وَمَا تَرَكَتْ أَيَّامُ نَعْفِ سُوَيْقَةٍ لِقَلْبِكَ مِنْ سَلْمَاكَ صَبْرًا وَلاَ عَزْمَا

والثانى : نعف مياسر ، قال ابن السكيت : هو ما بين السوداء والمدينة ، والثالث : نعف وداع ، وفيه يقول ابن مقبل :

فَنعَفُ وَدَاعٍ فَالصِّفَاحُ فَمَــكَّةٌ فَلَيْسَ بِهَا إِلاَّ دِمَاءٌ وَمَحْرَبُ

قال أبو عبيدة : «عير النابغة يزيد بهذا اليوم ، وهو يوم قراقر ــ بضم القاف و بعد الألف قاف ثانية مكسورة ــ وكان عمرو بن كلثوم أغار فأصاب نشبة بن غيظ بن مرة فأغاثهم زيد بن عوف فى قومه بنى عوف بن بهثة من بنى عبد الله بن غطفان ، فاستنقذوا ما فى يد عمرو بن كلثوم وأسروه » انتهى بإيضاح ؛ يقول : لولا بنو بهثة لقتلت أنت و إخوتك فى هذا اليوم فكانت تبقى أمك كأنها لم تلد قط

الإعراب : « حدبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق به « بطون » فاعل «ضنة » مضاف إليه «كلها» توكيد للفاعل ، والضمير مضاف إليه « إن » شرطية «ظالما»

وفى الحديث : « الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » ، وقال الشاعر :

٢٠٥ — لاَ يَأْمَنِ ٱلدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً   جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد تحذف « كان » مع خبرها ويبقى الأسم ، من ذلك مع « إن »

خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وهى فعل الشرط ، والتقدير : إن كنت ظالما ، أو إن كان الحادب ظالما ، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه سابق الكلام « وإن » الواو عاطفة، إن : شرطية « مظلوما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها على نحو السابق

الشاهد فيه : قوله « إن ظالما ، و إن مظلوما » حيث حذف فى الموضعين « كان » مع اسمها وأبقى خبرها ، على نحو ماقرّرناه فى الشاهد السابق

٢٠٥ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللغة : « بغى » ظلم ، ومجاوزة للحدّ ، قال الراغب الأصفهانى : « البغى : طلب تجاوز الاقتصاد فيما يتحرّى ، تجاوزه أو لم يتجاوزه ، فتارة يعتبر فى القدر الذى هو الكمية ، وتارة يعتبر فى الوصف الذى هو الكيفية ، يقال : بغيت الشىء ، إذا طلبت أكثر مايجب ، وابتغيت كذلك ، قال الله عزّ وجلّ : (لَقَدِ ٱبْتَغَوُا الفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ) وقال تعالى : (يَبْغُونَكُمُ الفِتْنَةَ) والبغى على حزبين : أحدهما محمود ، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان ، والثانى مذموم ، وهو تجاوز الحق إلى الباطل ، أو تجاوزه إلى الشبه » اه « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أن جنده كثير وأعوانه فوق حدّ الحصر والعدّ

الإعراب : « لا » ناهية « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الدهر » مفعول به ، وأصله على تقدير مضاف ، أى : لايأمن بوائق الدهر ، أو غوائله ، أو حوادثه ، أو نحو ذلك « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وهومضاف ، و « بغى » مضاف إليه « ولو » شرطية « ملكا » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وكان هى فعل الشرط ، والتقدير : ولوكان الباغى ملكا « جنوده » مبتدأ ، ومضاف إليه « ضاق » فعل ماض «عنها» جار ومجرور متعلق بضاق « السهل » فاعل « والجبل » معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المجرور بعن ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة لملك ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : لوكان الباغى ملكا ذا جنود تملأ السهل والجبل فلا يأمن حوادث الدهر

الشاهد فيه : قوله « ولو ملكا» حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية ، كما تبين من إعراب البيت

« الْمَرْءُ مجزىٌّ بعمله إن خيرٌ فخيرٌ وإن شر فشر » برفعهما ، أى : إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان فى عمله شر فجزاؤه شر ، وفى هــذه المسألة أربعة أوجه مشهورة : هذان ، والثالث نصبهما ، على تقدير : إن كان عمله خيرا فهو يُجْزَى خيرا ، والرابع : عكس الأول ، أى : رفع الأول ونصب الثانى ، وهذا الرابع أضعفها ، والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان ، ومنه مع لو « أَلاَ طَعَامَ وَلَوْ تَمْرٌ » ، جَوَّز فيه سيبويه رفع « تمر » على تقدير : ولو يكون عندنا تمر .

الثانى : قلّ حذف « كان » مع غير « إن » و « لو » كقوله :

٢٠٦ — * مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلى إتْلاَئِهَا *

---

٢٠٦ — هذا كلام يوافق زنة بيت من الرجز المشطور لم أقف على نسبته لقائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣٤) ولم ينسبه أحد من شراحه

اللغة : « شولا » بفتح الشين وسكون الواو — جمع شائلة ، وهى من الإبل التى أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخفّ لبنها ، وجمع الجمع أشوال ، وفى التهذيب : « الشول من النوق التى خفّ لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها سبعة أشهر من يوم نتاجها فلم يبق فى ضروعها إلا شول من اللبن — أى بقية — مقدار ثلث ما كانت تحلب حدثان نتاجها ، واحدتها شائلة ، وهو جمع على غير قياس» اهـ . وقال الحرث بن حلزة :

لاَ تَـكْسَعِ الشَّوْلَ بِأَغْبَارِهَا إِنَّكَ لاَ تَدْرِى مَنِ النَّاتِجُ

وفى حديث على كرّم الله وجهه : « فَــكَأَنَّــكُمْ بِالسَّاعَةِ تَحْدُوكُمْ حَدْوَ الزَّاجِرِ بِشَوْلِهِ » أى : الذى يزجر إبله لتسير ، وقوله « إتلائها » هو مصدر « أتلت الناقة » إذا تلاها ولدها : أى تبعها ، وقال ابن منظور : « وناقة متل ومتلية — اسم فاعل من أتلى — يتلوها ولدها ، والتلى — أيضا — التى تنتج فى آخر النتاج ؛ لأنها تبع للمبكرة ، وقيـل : المتلية المؤخرة للإنتاج ، وهو من ذلك » اهـ ، وقال الأعلم : « شولا : هى التى ارتفعت ألبانها للحمل ، وإلى إتلائها : أى إلى أن صارت متلية يتلوها أولادها بعد الوضع » اهـ

الإعراب : « من لد » جار ومجرور متعلق بعامل فى كلام سابق لم يتيسر لنا الحصول عليه ويقدر : ربيتها من لد ، أو نحوه «شولا» خبر لـكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : كانت هى — أى : النوق — شولا « إلى إتلائها » جار ومجرور متعلق بما يتعلق به السابق ، وها : مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » ؛ فإن سيبويه ذهب فيه إلى أن «شولا » إنما انتصب لـكونه خبرا لـكان المحذوفة مع اسمها ، ولم يتقدّم عليه إن الشرطية ، ولا لو أختها

والسر فى ذلك أنّ « لد » بجميع لغاتهـا اسم معناه أوّل الغاية من زمان أو مكان ، وتلزم

... ...

إضافتها إلى زمان أو مكان ، وقد تضاف إلى الجملة ، فإذا أضيفت إلى الجملة لم تكن إلا ظرف زمان ؛ لأنه لايضاف إلى الجمل من ظروف المكان سوى حيث ، ولا ينتصب بعدها إلا لفظ « غدوة » دون ماعداه من الألفاظ

وإذا علمت هذا كله لم يكن عسيرا عليك أن تدرك أنه لايجوز جر قوله « شولا » على أنه مضاف إلى « لد » لأنه ليس زمانا ولا مكانا ، ولا يجوز أن يكون منصوبا على أنه تمييز أومشبه بالمفعول به ؛ لأن ذلك الحكم خاص بلفظ « غدوة » كما سمعت ، فتعين أن يكون قوله « شولا » جزء جملة فى محل جر بالإضافة إلى « لد » كما قد سمعت

قال سيبويه : « نصب لأنه أراد زمانا ، والشول لا يكون زمانا ولا مكانا فيجوز فيه الجرّ ، كقولك : من لد صلاة العصر إلى وقت كذا ، وكقولك : من لد الحائط إلى مكان كذا ، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زمانا ؛ كأنك قلت : من لد أن كانت شولا فإلى إتلائها » اه

وقال السيرافى : « معنى كلام سيبويه أن لدن إنما تضاف إلى مابعده من زمان أو مكان إذا اقترنت بها إلى ، كقولك : جلست من لد صلاة العصر إلى وقت المغرب ، فلما كانت الشول جمع الناقة الشائل لم تصلح أن تكون زمانا ، فأضمر مايصلح أن يقدّر زمانا ، فكأنه قال : من لد أن كانت شولا ، والكون مصدر ، والمصادر تستعمل فى معنى الأزمنة ؛ كقولك: جئتك مقدم الحاج ، وخلافة المقتدر ، وصلاة العصر ، على معنى أوقات هذه الأشياء » اه

هذا كله إذا جعلت قوله « شولا » جمعا لشائل ، أما إذا جعلته مصدر قولك : شالت الناقة ذنبها ، إذا رفعته ؛ فإنه يجوز لك حينئذ أن تجر الشول ؛ لأنه يدل على وقت هذا الحدث دلالة الزامية كمقدم الحاج وصلاة العصر ، قال سيبويه : « وقد جره قوم على سعة الكلام ، وجعلوه بمنزلة المصدر – أى : جعلوا الشول بمنزلة المصدر؛ كأنه قال : شالت شولا – فأضافوا لد إلى الشول ، وجعلوه بمنزلة الحين ، كما تقول : لد مقدم الحاج ، فمقدم مصدر قد جعلوه بمنزلة الحين » اه

وقال الأعلم : «الشاهد فيه نصب شولا، على إضمار كان ؛ لوقوعها فى مثل هذا كثيرا ، والتقدير عنده : من لد أن كانت شولا ، ويجوز جر الشول على تقديرين : أحدهما أن يريد الزمان ، فكأنه قال : من لد زمان شولها ، ويكون الشول مصدرا على هذا التقدير ، ثم يحذف الزمان ويقام الشول مقامه ، والتقدير الثانى : من لد كون شولها ووقوعها فى إتلائها ، فتحذف الكون وتقيم الشول مقامه » اه

وحاصل هذين التقديرين أنه جعل إضافة لد إلى الشول على تقدير مضاف آخر بينهما ، وهذا المضاف إما أن يكون من ألفاظ الزمان ، وهو التقدير الأوّل ، وإما أن يكون مصدرا ، وهو التقدير الثانى ، ونقول : لاداعى إلى التقدير الثانى إذا اعتبرت الشول مصدرا كما هو ظاهر ، فإذا

قدره سيبويه : مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلاً

(وَبَعْدَ أَنْ) المصدرية (تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا) . أى : عن « كان » (أُرْتُكِبْ) فتحذف « كان » لذلك وجوباً ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) فأَنْ : مصدرية ، وما : عوض عن كان ، وأنت : اسمها ، وبرًّا : خبرها ، والأصل : لِأَنْ كنتَ بَرًّا ، فحذفت لام التعليل ؛ لأن حذفها مع « أَنْ » مطرد ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عُوِّض عنها « ما » وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله :

٢٠٧ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

اعتبرته جمعا كان له وجه

بقى أن تعرف أن أبا علىّ رحمه الله ذهب إلى أن قوله « شولا » مصدر مع كونه منصوبا ، ولم يرتض ماذهب إليه سيبويه من تقدير كان واسمها ، بل جعله مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره : من لد شالت شولا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة لد إليها

والحاصل أنه وردت هذه العبارة عن العرب بنصب شولا وجره ، فأما على النصب فإنه يحتمل أن يكون جمع شائل ، ويلزم عليه تقدير كان واسمها ، وهذا رأى سيبويه ، ويحتمل أن يكون مصدرا ، وهو عليه مفعول مطلق ؛ وهذا رأى أبى على ، وأما على الجرّ فإنه إما مصدر مجرور بالإضافة إلى لد على التوسع ، أو بالإضافة لاسم زمان يضاف إلى لد ، وإما جمع شائل ويلزم تقدير مصدر يضاف إلى لد ، وقد أطلت عليك فى تخريج هذا الشاهد ليتضح لك أمره وتكون على بينة منه ؛ فاحرص عليه

٢٠٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وهو من أبيات للعباس ابن مرداس السلمى ، وبعده :

السِّلْمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيتَ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرَعُ

اللغة : « أبا خراشة » بضم الخاء وفتح الراء المهملة مخففة — هى كنية خفاف — بزنة غراب — ابن ندبة ، وندبة : أمه ، وأبوه : عمير ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء ، وخفاف هذا شاعر مشهور ، وهو أحد أغربة العرب ، وأحد فرسان قيس وشعرائها ، قال الأصمعى : شهد خفاف حنينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال غيره : شهد الفتح مع النبىّ صلى الله عليه وسلم ومعه لواء بنى سليم «أما أنت» روى أبو حنيفة وابن دريد فى مكانه « إما كنت — إلخ » وعلى هذا لاشاهد فى البيت « نفر » ، قال الفراء : « نفر الرجل : رهطه » ، والنفر أيضا يقال لعدّة من الرجال من ثلاثة إلى عشرة ، وهذا هو المشهور فيه « الضبع » أصله الحيوان المعروف ،

... ...

ثم استعير للسنة المجدبة ، قال حمزة الأصبهانى : « إن الضبع إذا وقعت فى الغنم عاثت ، ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها و إسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة ؛ فقالوا : أكلتنا الضبع » اهـ ، وقال ابن الأعرابى : «ليس يريدون بالضبع السنة المجدبة ، و إنما هو أن الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانتصار وسقطت قواهم فعاثت فيهم الذئاب والضباع ؛ فأكلتهم ، ومنه قوله ✲ أبا خراشة ... البيت ✲ أى : إن قومى ليسوا بضعاف تعيث فيهم الضباع والذئاب » اهـ « السلم » بفتح السين وكسرها ـ تذكر وتؤنث ، وهى الموادعة وترك الحرب « الجرع » قال التبريزى : « جمع جرعة ، وهى ملء الفم ، يخبره أن السلم هو فيها وادع ينال من مطالبه ما يريد ، فاذا جاءت الحرب قطعته عن لذاته وشغلته بنفسه» انتهى ، وهذا تحريض على الصلح وتثبيط عن الحرب

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « خراشة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة لأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث « أما » كلمة مركبة من حرفين أولهما أن ، والثانى ما ، فأما أن فمصدرية ، وأما ما فزائدة عوض عن « كان » المحذوفة ، وستعرف الخلاف فى هذا « أنت » اسم كان المحذوفة « ذا نفر » مركب إضافى خبر كان المحذوفة « فإن » الفاء عاطفة على محذوف ، تقديره : تنبه ، وستعرف فيه خلافا ، إنّ : حرف توكيد ونصب « قومى » اسم إن ، و ياء المتكلم مضاف إليه « لم » نافية جازمة « تأكلهم » فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير العائد إلى قومى مفعول به « الضبع » فاعل لتأكل ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر « إن »

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التى ترفع الاسم وتنصب الخبر وعوض عنها « ما » ، وأبقى اسمها ، وهو الضمير ، وخبرها ، وهو قوله « ذا نفر » ، وأصل الكلام عند البصريين : فخرت علىّ لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها ، فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذفت « كان » لكثرة الاستعمال ؛ فانفصل الضمير ؛ لأنه لم يبق فى الكلام عامل يتصل الضمير به ، وعوض عن « كان » ما ، فلزم عدم ذكر « كان » لئلا يجمع بين العوضين ، ثم أدغمت نون «أن» فى ميم « ما » ؛ فصار الكلام : أما أنت ذا نفر

والواضح من هذا الكلام أن « أن » المدغمة فى « ما » هى المصدرية ؛ لأنها هى التى تلى لام التعليل

وذهب الكوفيون إلى أن « أن » هذه هى الشرطية ؛ مع اعترافهم بأن همزتها مفتوحة ، ووافقهم على هذا المذهب المحقق الرضى وابن هشام فى مغنى اللبيب ، واستدلوا على صحة ماذهبوا إليه بأمور (الأوّل) توارد « إن » المكسورة الهمزة ، و « أن» المفتوحة الهمزة ؛ على المحل الواحد ، ونحن نعلم أن اللفظين إذا عبر بأحدهما مرّة وبالآخر مرّة أخرى فى كلام المقصود منه

﴿ تنبيه ﴾ حذفت « كان » مع معموليها بعد « إنْ » فى قولهم : « افْعَلْ هٰذَا إمَّا لاَ » أى : إن كنت لا تفعل غيره ، فما : عوض عن « كَانَ » ولا : نافية للخبر ، ومنه قوله :

واحد فالأصل اتحاد معنى هذين اللفظين ، وقد قرىء بالوجهين فى قوله تعالى : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) وفى قوله سبحانه : (وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ) وفى قوله جلّ ذكره : (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ) وقد روى أبو حنيفة وابن دريد فى بيت الشاهد ﴿ إما كنت ذا نفر ﴾ بكسر الهمزة كما علمت فى لغة البيت (الأمر الثانى) مجىء الفاء بعدها كثيرا كما فى بيت الشاهد ، فثبت بهذين أنّ « أن » المفتوحة الهمزة تأتى شرطية (الأمر الثالث) عطفها على « إن » المكسورة الهمزة فى قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً ... فَاللهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

فإنّ الرواية بكسر همزة « إما » الأولى وفتح همزة « أما » الثانية ، والأولى المكسورة شرطية إجماعا ؛ فيلزم أن تكون الثانية المفتوحة شرطية أيضا ؛ إذ لو ذهبنا إلى أنها مصدرية كما زعم البصريون لكانت مع مابعدها فى تأويل مصدر ، فتكون الواو التى قبلها قد عطفت مفردا ــ وهو المصدر ــ على جملة ، وذلك غير صحيح ، فإن تكلف متكلف أن يجعل هذا المصدر المنسبك فاعلا بفعل محذوف لتكون جملة الفعل والفاعل معطوفة على جملة الشرط ، لزمه أن يجعل الواو العاطفة بمعنى أو ، فيكون تقدير الكلام : إن أقمت أو حصل ارتحالك ، وتقدير الفعل وجعل الواو بمعنى أو كلاهما غير الظاهر ؛ فلا يصار إليه ، فدلّ هذا على أنّ « أن » المفتوحة الهمزة المدغمة فى « ما » المعوّض بها عن « كان » المحذوفة ــ شرطية لا مصدرية

قال أبو سعيد السيرافى : « اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل فى نحو : أما أنت منطلقا ، واختلفوا فى المعنى ؛ فالكوفيون يقولون هو بمعنى إن ، وإنّ « أن » المفتوحة فيها معنى « إن » التى للمجازاة ، ويحملون قوله تعالى : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) عليه ، والبصريون يقولون : إنه على معنى التعليل ، أى : لأن كنت منطلقا أنطلق معك ، وشبهوها بإذ ، ولأجل أنّ الثانى استحق بالأوّل جاز دخول الفاء فى الجواب » اهـ

وذهب أبو الفتح بن جنى إلى أنّ العامل فى « أنت منطلقا » الرفع والنصب ليس هو « كان » المحذوفة ، بل هو « ما » المذكورة فى الكلام ، قال فى الخصائص : « فإن قلت : بم ارتفع وانتصب أنت منطلقا ؟ قيل : بما ؛ لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب فعملت عمله من الرفع والنصب ، وهذه طريقة أبى علىّ وجلة أصحابنا ؛ من قبل أن الشىء إذا عاقب الشىء ولى من الأمر ما كان المحذوف يليه »

٢٠٨ — أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوَأَنَّ مَالاَ   لَوْ أَنَّ نُوقًا لَكِ أَوجِمَالاَ

* أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَـــنَمٍ إِمَّالاَ *

٢٠٨ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد لقائل معين ، وقد استشهد به ابن منظور فى مادة « مرع » ولم ينسبه

اللغة : «أمرعت الأرض» قال ابن منظور : «أى شبع مالها كله» اه ، والمرع – بفتح الميم وسكون الراء – الكلأ ، وجمعه أمرع ، كفلس وأفلس ، ويقال : مرع المكان والوادى مرعا – كنصر نصرا – ومرع مرعا – كفرح فرحا – وأمرع ، كل هـذا بمعنى أخصب وأكلأ ، وأنكر قوم مجىء مرع – بفتح الراء – وزعموا أنه مرع بضمها أو كسرها « مالا » قال ابن الأثير : « المال فى الأصل مايملك من الذهب والفضة ، ثم أطلق على كل مايقتنى ويملك من الأعيان ، وأكثر مايطلق المال عند العرب على الإبل؛ لأنها كانت أكثر أموالهم » اه ، وقال الجوهرى : «ذكر بعضهم أن المال يؤنث ، وأنشد لحسان :

الْمَالُ تُزْرِى بِأَقْوَامٍ ذَوِى حَسَبٍ   وَقَدْ تُسَوِّدُ غَيْرَ السَّيِّدِ الْمَالُ » اه

«ثلة» بفتح الثاء المثلثة وتشديد اللام – جماعة الغنم وأصوافها ، قال ابن سيده : الثلة : جماعة الغنم قليلة كانت أو كثيرة ، وقيل : الثلة : الكثير منها ، وقيل : هى القطيع من الضأن خاصة ، وقيل : الثلة : الضأن الكثيرة ، وقيل : الضأن ما كانت ، ولا يقال للمعزى ثلة ، ولكن يقال لها حيلة – بفتح الحاء المهملة وسكون الياء – إلا أن يخالطها الضأن فتكثر فيقال لهما : ثلة ، والجمع من ذلك كله ثلل – بكسر الثاء وفتح اللام الأولى ، مثل بدرة وبدر – وهو نادر

الإعراب : « أمرعت الأرض » فعل وفاعل « لو » شرطية غير جازمة « أن » حرف توكيد ونصب « مالا » اسم أن ، وخبرها محذوف يدل عليه مابعده ، والتقدير: لو أن مالا لك ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف ، تقديره : لو ثبت وجود مال « لو أن نوقا لك » مثل سابقه « أو جمالا » معطوف على قوله « نوقا » السابق « أوثلة » معطوف على قوله « جمالا » ، وقوله «من غنم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلة « إما » إن : شرطية ، وما : زائدة «لا » حرف نفى ، والمنفى بها محذوف ، وتقديره « لاتجدين غيره » كما ذكره الشارح ، وهذه الجملة فى محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والأصل : إن كنت لاتجدين غير المذكور فحذف « كان » واسمها ، وعوض عن « كان » « ما » الزائدة ، وحذف جملة الخبر مكتفيا منها بحرف النفى الذى يرشد إليها ، وجواب لو محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تكون للتمنى فلا جواب لها حينئذ

الشاهد فيه : قوله « إمّا لا » حيث حذف « كان » مع اسمها ، وعوض عنها « ما » ، على نحو ماقررناه فى الإعراب

التقدير : إن كُنْتِ لا تجدين غيرها .

(وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِمٍ) بالسكون ، لم يتصل به ضمير نصب ، وقد وليه متحرك (تُحْذَفُ نُونٌ) هى لام الفعل تخفيفاً[1] (وَهْوَ حَذْفٌ) جائز

واعلم أن الناظم قد اعتبر هذا الشاهد من باب حذف « كان » مع اسمها و بقاء خبرها ، على حدّ « إن خيرا فخير » ، وكأنه ذهب إلى أن « لا » لما كانت نافية للخبر فهى بعضه ، فهو باق ببقاء بعضه ، وهذا خلاف ماذكره الشارح

وقد استشكل اللقانى جعل هذا الأسلوب من باب حذف كان مع اسمها و بعض خبرها ، وقال : « لامحوج إلى هذا التكلف الذى لادليل عليه ، والظاهر أن إن هذه شرطية ، وما زائدة لتأكيدها لاعوض عن كان ، كما زعمتم ، ولا نافية لفعل مقدّر هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ماسبق عليه ، ونظير تأكيد إن بما قوله تعالى : (فَإِمَّا تَرَيِنَّ) ونظير حذف الشرط قول الأحوص :

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

وأصل الكلام على هذا : إن لايوجد ذلك فقد أمرعت الأرض ، وهذا واضح لاغبار عليه » اهـ بإيضاح قليل

وهو مردود بأمرين (الأوّل) أن « ما » لا تزاد بعد « إن » الشرطية لتأكيدها، إذا كان الشرط منفيا بلا، كما معنا (الثانى) أن حذف جواب الشرط إنما يصح إذا كان الشرط ماضيا لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، كالمضارع المجزوم بلم ، وقد جعل الشرط فى تقديره مستقبلا فى اللفظ والمعنى كما رأيت

واعلم أيضا أنه قد روى عن الكوفيين تجويزهم حذف « كان » مع اسمها وخبرها من غير تعويض شىء عنها ، وأنه قد يقال لك : لاتكثر اللعب فإنه مضيعة ، فتقول : أنا أكثره و إن ، تقصد : و إن كان مضيعة ، ومنه قول الراجز (و ينسبونه لرؤبة ، وهو الشاهد رقم ٨ ؛ فانظره فى ص ١٥) :

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَإِنْ

أراد : أرضى به و إن كان فقيرا معدما

(١) قد ورد هذا الحذف كثيرا فى العربية ؛ فمن ذلك قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٤٤ وقد مضى فى ص٢٦٣ من هذا الجزء)

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤَادِى عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

ومن ذلك قول هدبة بن خشرم وقد استشهدنا به فى (ص ٢٨٣) لغير هذا :

(مَا الْتَزَمْ) نحو « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ » فى القراءتين ، بخلاف نحو : « مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » ، « وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ » ، « وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ » ، إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، « لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ » وخالف فى هذا الأخير يونس ، فأجاز الحذف حينئذ ، تمسكا بقوله :

٢٠٩ — فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ... فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

فَإِنْ تَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِقْ بِهَا ... ذِرَاعًا ، وَإِنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

ومن ذلك قول الراجز (وهو الشاهد رقم ١٦٤ ، وقد مضى شرحه فى ص ٣١٣) :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي ... مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

٢٠٩ — البيت للخنجر بن صخر الأسدى

اللغة : « المرآة » بكسر الميم وسكون الراء — معروفة ، وإنما سميت بذلك لأنها آلة الرؤية « وسامة » بفتح الواو والسين — هى الحسن والجمال وبهاء المنظر ، وفعله وسم — بضم السين — « أبدت » أظهرت « ضيغم » أسد ، وأصله من الضغم ، وهو العض ؛ فالياء زائدة ، وكان هذا الشاعر قد نظر فى المرآة فلم يرقه شكله فتسلى عن دمامته بأنه شجاع

الإعراب : « فإن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب ، وفى أكثر كتب اللغة « لا » بدل « لم » وقوله « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، أو بإن الشرطية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « المرآة » اسم تك « أبدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى المرآة ، وجملة الفعل مع فاعله فى محل نصب خبر تك « وسامة » مفعول به لأبدت « فقد » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « أبدت المرآة » فعل وفاعل «جبهة ضيغم » مفعول به لأبدت ، ومضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله «تك المرآة » حيث حذف النون من مضارع « كان » التى هى لام الكلمة مع أن ما بعدها ساكن ، وهو لام التعريف ؛ لأن الهمزة همزة وصل

وقد اختلفت كلمة العلماء فى الحذف فى هذه الحال ؛ فذهب السيرافى وابن السراج وأبو على فى بعض كتبه وابن عصفور وابن جنى ؛ إلى أنه شاذ لا يسوغ إلا أن يضطرّ إليه شاعر ، وذهب يونس شيخ سيبويه — وتبعه ابن مالك — إلى أنه حذف مقيس ، يجوز فى سعة الكلام ، واستدل بوروده فى الكلام وفى الشعر ؛ فأما الكلام فقراءة (لَمْ يَكُ الذِينَ كَفَرُوا) وأما الشعر فكثير ، منه بيت الشاهد ، وقول حسيل بن عرفطة (وسماه فى اللسان الحسن بن عرفطة ، وهو تصحيف) :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ ... رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرْ

غَيَّرَ الْجِدَّةَ مِنْ عِرْفَانِهِ ... خُرُقُ الرِّيحِ وَطُوفَانُ الْمَطَرْ

وحمل على الضرورة ، قال الناظم : و بقوله أقول ؛ إذ لا ضرورة ، لإمكان أن يقال : فإنْ تَكُنِ المرآة أخفت وسامة ، وقد قرئ شاذا « لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا »

﴿ خاتمة ﴾ إذا دخل على غير «زَالَ» وأخواتها من أفعال هذا الباب نافٍ فالمنفى هو الخبر ، نحو « ما كان زيد عالما » ، فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا ، نحو « مَا كَانَ زَيْدٌ إلاَّ عَالِمًا » ، فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفى نحو « يَعِيجُ » لم يجز أن يقترن بإلا ؛ فلا يقال فى « مَا كَانَ زَيْدٌ يَعِيجُ بالدّواء» : « ما كان زيد إلا يعيج » ، ومعنى يَعِيج : ينتفع ، وحكم « لَيْسَ » حكم « مَا كَانَ » فى كل ماذكر .

وأما « مَا زَالَ » وأخواتها فنفيها إيجاب ؛ فلا يقترن خبرها بإلا ، كما لا يقترن بها خبر « كَانَ » الخالية من نفى ؛ لتساويهما فى اقتضاء ثبوت الخبر ، وما أوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله :

٢١٠ — حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

٢١٠ — هذا البيت من قصيدة طويلة لذى الرمة ، يقال لها : أحجية العرب ، وأولها قوله :

لَقَدْ جَشَأَتْ نَفْسِي عَشِيَّةَ مُشْرِفٍ وَيَوْمَ لِوَى حُزْوَى فَقُلْتُ لَهَا : صَبْرَا
تَحِنُّ إِلَى مَيٍّ كَمَا حَنَّ نَازِعٌ دَعَاهُ الهَوَى فَارْتَادَ مِنْ قَيْدِهِ قَصْرَا

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَيَامَيُّ مَا أَدْرَاكِ أَيْنَ مُنَاخُنَا مُعَرَّقَةَ الْأَلْحِي يَمَانِيَةً سُجْرَا
قَدِا كْتَنَفَلَتْ بِالْحَزْنِ،وَاعْوَجَّ دُونَهَا ضَوَارِبُ مِنْ خَفَّانَ مُجْتَابَةً سِدْرَا
حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ ... ... البيت ، و بعده :
أَنَخْنَ لِتَعْرِيسٍ قَلِيلٍ فَصَارِفٌ يُغَنِّي بِنَابَيْهِ مُطَلَّحَةً صُعْرَا

اللغة — « جشأت » نهضت ، وجاشت من حزن أو فزع ، وثارت للقئ « مشرف » بضم الميم وسكون الشين وكسر الراء وآخره فاء — رمل بالدهناء ، يذكره ذو الرمة فى شعره كثيرا ، من ذلك هذا البيت ، ومن ذلك قوله :

إِلَى ظُعُنٍ يَقْطَعْنَ أَجْوَازَ مُشْرِفٍ شَمالاً وَعَنْ أَيْمَانِهِنَّ الفَوَارِسُ

(والفوارس : موضع أيضا) ومن ذلك قوله أيضا :

رَعَتْ مُشْرِفًا فَالْأَجْبُلَ العُفْرَ حَوْلَهُ إِلَى رُكْنِ حُزْوَى فِي أَوَابِدَ هُمَّلِ

... ...

« لوى حزوى » اللوى ـ بكسر اللام ـ منقطع الرمل ، وحزوى ـ بضم الحاء وسكون الزاى ـ موضع يذكره ذو الرمّة كثيرا (وانظر شرح الشاهد١٤٢) وقوله « كما حنّ نازع » النازع: المشتاق إلى وطنه الذى يحنّ إليه ، ويطلق عندهم على البعير يحن إلى وطنه « فارتاد من قيده قصرا » يريد أنه طلب السعة والنجاء فوجد نفسه مقصورا ، أى : محبوسا ، ويقال : ارتاد جدبا ، إذا كان يطلب الخصب فوقع على جدب « معرّقة الألحى » الألحى : جمع لحى ـ بفتح اللام وسكون الحاء المهملة ـ وهو حائط الفم الذى فيه الأسنان من داخل الفم ، قال ابن سيده : « يكون للإنسان والدابة » اه ، وتعرّقها : قلة لحمها ، ويستحبّ من الفرس أن يكون معروق الخدّين ، قال الجوهرى : « وإذا عرى لحيا الفرس من اللحم فهو من علامات العتق » ، وقال الشاعر :

قَدْ أَشْهَدُ الغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِى ... جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

« سجرا » جعله البغدادى تبعا لشرح ديوان ذى الرمّة جمع سجراء ، وفسرها بقوله : « يقال : ناقة سجراء تضرب إلى الحمرة » اه ، ولا يبعد عندى أن يكون مأخوذا مما حكاه ابن منظور بقوله : « الأصمعى : إذا حنت الناقة فطربت فى إثر ولدها قيل : سجرت تسجر سجورا ـ من باب دخل ـ وسجرا ـ بفتح السين وسكون الجيم ـ ومدّت فى حنينها » اه « قد اكتفلت بالحزن » أى : صيرت الناقة الحزن خلفها ، والحزن : ماغلظ من الأرض « ضوارب » جمع ضارب ، وهو منخفض الوادى « خفان » بفتح الخاء المعجمة وتشديد الفاء فى آخره نون ـ موضع قرب مكة يسلكه الحاج أحيانا ، وهو مأسدة ، قيل : هو فوق القادسية « مجتابة سدرا » أى : لابسة سدرا ، يريد أن الضوارب التى نبت فيها السدر ليست على جهة الناقة « حراجيج » جمع حرجوج ، أو حرجيج ـ بضم الحاء وسكون الراء فيهما ـ وهى الناقة الجسيمة الطويلة على وجه الأرض ، وقيل : الشديدة ، وقيل : هى الضامرة ، وهو أنسب ههنا ، وقيل : هى الوقادة الحادّة القلب ، قال الشاعر :

أَذَاكَ وَلَمْ تَرْحَلْ إلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ ... بِرَحْلِىَ حُرْجُوجٌ عَلَيْهَا النَّمَارِقُ

« الخسف » الجوع ، وهو أن تبيت على غير علف « لتعريس » هو النزول فى آخر الليل « فصارف » أراد فبعضها صارف ، وهو الذى تسمع صوت أنيابه ، قال ابن خالويه : « صريف ناب الناقة يدلّ على كلالها ، وناب البعير يدلّ على قطمه وغلمته » اه « مطلحة » أصابها الإعياء والجهد « صعرا » فيها ميل ، من الجهد والهزال

الإعراب : « حراجيج » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هى حراجيج « ما » نافية « تنفك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إلا » أداة استثناء ملغاة « مناخة » حال من فاعل تنفك ، وستعرف وجوها أخرى من الإعراب « على الخسف » جار ومجرور متعلق بمناخة « أو » بمعنى إلى « نرمى » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وعلامة نصبه

أى : ماتنفصل عن الإتعاب إلا فى حال إناختها على الخسف إلى أن نرمى بها بلدًا قفرا ، فتنفكّ هنا : تامة ، و يجوز أن تكون ناقصة وخبرها «عَلَى الْخَسْفِ» ، ومناخة : منصوب على الحال ، أى : لاتنفك على الخسف إلا فى حال إناختها ، والله أعلم

فتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها إجراء المنقوص من الأفعال مجرى المقصور « بلدا » مفعول به « قفرا » صفة

الشاهد فيه : قوله « ماتنفك إلا مناخة على الخسف » حيث وقع فيه ما ظاهره أن خبر تنفك الناقصة قد اقترن بأداة الاستثناء ؛ وهو لايجوز ، من قبل أن «ماتنفك» وأخواته إيجاب ، والاستثناء المفرغ لايقع بعد إيجاب ، كما أوضحناه فى شرح الشاهد (رقم ١٨٧)

ومن أجل هذا كان إسحق الموصلى ينشد هذا البيت :

* حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ آلاً مُنَاخَةً *

فيجعل « تنفكّ » ناقصة واسمها ضميرا مستترا فيها ، و « آلا » خبرها ، ومعناه الشخص ، و « مناخة » صفة

وكان أبو عمرو بن العلاء يروى البيت بأداة الاستثناء ، و يقول : أخطأ ذو الرمة فى إدخاله « إلا » بعد قوله « ماتنفك »

ولكن العلماء شاركوا أبا عمرو فى الرواية ، ولم يذهبوا إلى تخطئة ذى الرمة ، بل وجدوا له مخلصا ، وهم يؤولون هذا البيت بعدّة تأويلات

الأوّل : تأويل الفرّاء الذى أعربنا عليه البيت ؛ فهو يذهب إلى أن « تنفك » فى هـذا البيت تامّة بمعنى تنفصل ، وقد نقلنا لك عبارته فى شرح الشاهد (رقم ١٦٩) فارجع إليها هناك ، و ينسب هذا التأويل للكسائى أيضا ، وقد ذكر الشارح هذا التأويل

التأويل الثانى : وهو تأويل المازنى وأبى على فى بعض كتبه ، و ينسب إلى الأصمعى وابن جنى ، وذكره ابن عصفور ـ وحاصله جعل « إلا » زائدة لا استثنائية

التأويل الثالث : وهو تأويل أبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشعى ـ فإنه ذهب إلى أن « تنفكّ » ناقصة ، و « إلا » استثنائية ، لكن منع أنهما داخلة على الخبر ، بل هى داخلة على حال ، وخبر « تنفك » هو الجار والمجرور بعده الذى هو قوله « على الخسف » ، قال فى كتاب المعاياة : « أراد لاتنفك على الخسف أونرمى بها بلدا قفرا إلا وهى مناخة ؛ لأنه لايجوز : لاتنفك إلا مناخة ، كما لاتقول : لاتزال إلا مناخة » اهـ ، وقد ذكر الشارح هذا التأويل أيضا

واستشكل هذا التخريج جماعة منهم ابن هشام والمحقق الرضى والفاضل الأصفهانى ، قال ابن هشام : « قال جماعة : تنفك ناقصة ، والخبر على الخسف ، ومناخة حال ، وهذا فاسد ؛ لبقاء الإشكال ؛ إذ لايقال : جاء زيد إلا راكبا » اهـ ، والله تعالى أعلم

فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابهتها إياها فى المعنى ، وإنما أفردت عن باب « كان » لأنها حروف وتلك أفعال

(إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا) النافية ، نحو « مَا هٰذَا بَشَرًا » و « مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ » وهذه لغة الحجازيين ، وأهملها بنو تميم ، وهو القياس ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء ، ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله : (دُونَ إِنْ * مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ) أى : عُلِمَ ؛ فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها ، نحو : ما إنْ زَيْدٌ قائم ، فما : حرف نفى مهمل ، وإنْ : زائدة ، وزيد : مبتدأ ، وقائم : خبره ، ومنه قوله :

٢١١ — بَنِى غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ وَلٰكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

---

٢١١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، وقال العينى : « أنشده ثعلب فى أماليه ولم يعزه إلى أحد » اه ، وقد أنشده فى اللسان عن أبى عمرو

اللغة : « غدانة » بضم الغين المعجمة وفتح الدال المهملة مخففة ـ حىّ من يربوع «صريف» بفتح الصاد المهملة بعدها راء مكسورة وآخره فاء ـ الفضة «الخزف» بفتح كل من الخاء والزاى ـ ماعمل من الطين وشوى بالنار فصار فخارا ، واحدته خزفة ، الجوهرى : « الخزف ـ بالتحريك ـ الجر ، والذى يبيعه الخزّاف » اه

الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف « غدانة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث « ما » نافية « إن » زائدة « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة للجملة على الجملة السابقة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » مبتدأ « الخزف » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » حيث أبطل عمل « ما » ؛ لاقترانها بإن الزائدة ، فلم يجعل مابعدها اسما لها مرفوعا بها وخبرا لها منصوبا بها ، بل جاء بهما مرفوعين على أنها لاعمل لها فيهما ، والعامل فى الأوّل الابتداء ، وفى الثانى المبتدأ ، على ماهو المختار

هذا ، وقد روى هذا البيت بعدّة وجوه (الوجه الأوّل) الذى سبق إيضاحه ، و «ما» عليه مهملة لاعمل لها إجماعا (الوجه الثانى) رواية أبى عمرو ، وهى هكذا :

بَنِى غُدَانَةَ حَقًّا لَسْتُمُ ذَهَبًا وَلاَ صَرِيفًا وَلٰكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت « ذَهَباً » بالنصب فمخرّجة على أن « إنْ » نافية مؤكدة لما ، لا زائدة؛ وكذا إذا انتقض النفى بإلاَّ ، نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ » فأما قوله :

٢١٢ — وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّباً

ولاشاهد فى البيت على هذه الرواية (الوجه الثالث) رواية يعقوب بن السكيت والجوهرى :

* مَا إنْ أَنْتُمْ ذَهَباً وَلاَ صَرِيفاً * وقد اختلف العلماء فى الاعتداد بهذه الرواية وتخريجها، فذكر ابن برّى فى حواشيه على الصحاح أنها خطأ ، قال : « صواب إنشاده :

* مَا إنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ * لأن زيادة «إن» تبطل عمل ما » اه ، وليس له وجه فى تخطئة الحافظ الثقة فى روايته ، وذهب الكوفيون و يعقوب إلى أن « إن » زائدة ، وزعموا أن زيادتها لاتبطل عمل « ما » ؛ كما لايبطل عملها بتكرارها فى نحو قول الشاعر :

لاَ يُنْسِكَ الْأَسَى تَأَسِّياً فَمَا ... مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعْصِماَ

ألست تراه رفع قوله « أحد » على أنه اسم « ما » ونصب قوله «مستعصما » على أنه خبرها ، مع تكرار « ما » ، وذهب البصريون إلى أن « إن » فى هذه الرواية ليست هى الزائدة ، و إنما هى نافية مؤكدة للنفى المستفاد من « ما »،وعندهم أن وقوع « إن » بعد «ما» على ثلاثة أضرب : الضرب الأوّل : أن تكون زائدة ، الضرب الثانى : أن تكون نافية لغير التأكيد ؛ فيكون الكلام بعدها إيجابا ؛ لأنها تنفى ماأفادته « ما» ، من نفى ثبوت الخبر للمبتدأ ، وفى هذين الضربين يبطل عمل « ما » ؛ الضرب الثالث : أن تكون نافية مؤكدة للنفى المستفاد من « ما » ، من باب التأكيد اللفظى بإعادة اللفظ بمرادفه ، وفى هذا الضرب لايبطل عملها ، وهى فى هذا البيت على هذه الرواية من هذا القبيل ، والأكثر أن تكون زائدة ناقضة لعمل« ما »، نحوقول الشاعر (وهو فروة بن مسيك المرادى) :

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ ... مَنَايَانَا وَدُولَةُ آخَرِينَا

والطب — بكسر الطاء — : الشأن والعادة ، وكانت همدان قدظهرت عليهم ، فهو يقول : إن كانوا قد انتصروا علينا فى يوم الردم فليست عادتنا الجبن ، ولكنها الأيام دول

٢١٢ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنكره قديما بعض العلماء ، وذهب إلى عدم الاحتجاج به ؛ لجهالة قائله ، وقد علمت أنه يقوم مقام معرفة القائل أن يرويه الثقة الثبت من نقلة اللغة ، وقد أنشده ابن جنى ونسبه لبعض الأعراب من غير تعيين

اللغة : « منجنون » بفتح الميم وسكون النون وفتح الجيم — : الدولاب التى يستقى عليها ، وقال ابن سيده : « أداة السانية التى تدور » اه ، وأنشد أبو على :

كَأَنَّ عَيْنَيَّ وَقَدْ بَانُونِى ... غَرْبَانِ فِى مَنْحَاةِ مَنْجَنُونِ

... ...

والأكثر فيها التأنيث ، قال المتلمس :

هَلُمَّ إِلَيْهِ قَدْ أُبِينَتْ زُرُوعُــهُ وَعَادَتْ عَلَيْهِ الْمَنْجَنُونُ تَكَدَّسُ

وقال ابن مفرغ :

وَإِذَا الْمَنْجَنُونُ بِاللَّيْــلِ حَنَّتْ حَنَّ قَلْبُ الْمُتَــيَّمِ الْمَحْزُونِ

وقال ابن أحمر :

ثَمِلٌ رَمَتْهُ الْمَنْجَنُونُ بِسَهْمِهَا وَرَمَى بِسَهْمِ جَرِيمَةٍ لَمْ يَصْطَدِ

(وقيل فى بيت ابن أحمر : إن المنجنون هو الدهر) وقد اتفق العلماء على أن الميم والنون اللذين فى أوّل « منجنون » ليسا زائدين، بل هما أصلان ، والدليل على أن النون أصلية ثبوتها فى الجمع ؛ فإنهم قالوا فى جمعه : مناجين ، ولو كانت النون زائدة لكانت تسقط فى الجمع ، كما سقطت نون منجنيق ، فقد قالوا : مجانيق ، وكما تسقط نون منطلق فى جمعه ؛ فإنك تقول : مطالق ، و إذا ثبت أن النون أصلية فقد ثبت أن الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف ، و إذا ثبت أنه كذلك فقد استحال أن تكون الميم زائدة ؛ لأن الأسماء التى على أكثر من ثلاثة أحرف لا تدخلها الزيادة فى أوّلها ، إلا أن تكون من المشتقات نحو مدحرج ومكرم ومستغفر

الإعراب : « ما » نافية « الدهر » اسم ما « إلا » أداة استثناء ملغاة « منجنونا » خبر ما ، وستعرف مافيه « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « صاحب الحاجات » مركب إضافى ، اسم ما « إلا » استثنائية ملغاة « معذبا » خبر ما ، وستعرف مافيه

الشاهد فيه : قوله « ما الدهر إلا مجنونا . . . ما صاحب الحاجات إلا معذبا » حيث أعمل فى الموضعين «ما » عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر مقترن بإلا التى تنقض نفى « ما » وتصير المعنى إيجابا ، فى الموضعين

وقد ذهب يونس والشلوبين إلى جواز هذا ؛ مستدلين بهذا البيت ، و بقول الآخر :

وَمَا حَقُّ الَّذِى يَعْثُو نَهَاراً وَيَسْرِقُ لَيْــلَهُ إِلاَّ نَكَالاَ

ألا تراه نصب الخبر ــ وهو قوله « نكالا » ــ مع أنه مقترن بإلا

وأنكرالجمهور عليهما القول بجواز ذلك ، وزعموا أن البيتين شاذان لايقاس عليهما ، ومنهم من خرجهما على أنّ قوله فى بيت الشاهد « منجنونا » ليس خبر « ما » ؛ و إنما هو مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : إلا يشبه منجنونا ، وهذا الفعل مع فاعله المستتر فيه ومفعوله جملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « الدهر »، وكذا قوله « معذبا » مفعول لفعل محذوف ، والجملة خبر عن « صاحب الحاجات» الذى يجعل مبتدأ لا اسما لما ، ومنهم من جعل « منجنونا » مفعولا مطلقا

فشاذ ، أو مؤول ؛ وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، نحو « مَا قَائِمٌ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٢١٣ — وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِى فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا ... وَلٰكِنْ إذَا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ

العامل محذوف على تقدير مضاف ، وأصل الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، فحذف العامل ، وحذف المضاف ــ وهو « دوران » ــ وأقام المضاف إليه مقامه ؛ فانتصب انتصابه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وكذا قوله «معذبا » ؛ جعلوه مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير : إلا يعذب معذبا ، والمراد من «معذبا » المصدر : أى التعذيب ، وكذا قوله فى البيت الآخر « نكالا » جعلوه مفعولا مطلقا لفعل محذوف : أى ينكل نكالا

وأنت إذا تأملت فى هذه التوجيهات وجدت آثار التكلف وادّعاء غير الظاهر بادية عليها تنادى بفسادها ، فهذه الحذوف لا دليل عليها ، ولا قرينة ترشد إليها ، وادّعاء أن «معذبا » مصدر ميمى مما يأباه الظاهر ؛ فتنبه لذلك والله يرشدك

٢١٣ — ولم أجد من نسب هذا البيت لقائل معين

اللغة : «خذّل» بضم الخاء وتشديد الذال مفتوحة ــ جمع خاذل، مثل راكع وركع ، وخاذل اسم فاعل مأخوذ من خذله ــ من باب قتل ــ إذا ترك نصرته ومعونته وتأخر عنه « أخضع » أذل وأستكين ، والخضوع : قريب من الخشوع ، إلا أن الخشوع أكثر ما يستعمل فى الصوت ، والخضوع فى الأعناق «فهم هم » أراد أنهم الكاملون فى الشجاعة والشهامة ، مثل قول أبى النجم:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِى شِعْرِى ... لِلّٰهِ دَرِّى مَا أَجَنَّ صَدْرِى

وقول الهذلى :

رَفَوْنِى وَقَالُوا : يَاخُوَيْلِدُ ، لاَ تُرَعْ ... فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ

الإعراب : « ما » نافية « خذل » خبر مقدّم « قومى » مبتدأ مؤخر ، و ياء المتكلم مضاف إليه « فأخضع » الفاء فاء السببية ، أخضع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه « للعدا » جار ومجرور متعلق بأخضع « لكن » حرف استدراك « إذا » ظرفية شرطية « أدعوهم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « فهم » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هم : مبتدأ « هم » : خبره ، وجملة المبتدأ وخبره هى جملة جواب الشرط ، ولا محل لها ؛ لأن « إذا » غير عاملة

الشاهد فيه : قوله « وما خذل قومى » حيث أهمل « ما » ولم يعملها عمل « ليس » فيرفع بها الاسم و ينصب الخبر ؛ لأن الخبر ــ وهو قوله « خذل » ــ قد تقدّم على المبتدأ ، و « ما » عامل ضعيف لا يقوى على العمل ، مع اختلاف الترتيب بين معمولاته ؛ ألا ترى أن عملها الرفع

وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[(1)]

فشاذ ، وقيل : غلط سببه أنه تميمىّ وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدْرِ أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر ، وقيل : مؤوّل

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قال فى التسهيل : « وقد تعمل متوسِّطاً خبرها ، وموجبا بإلا ، وفاقا لسيبويه فى الأول ، وليونس فى الثانى »

والنصب جاء مخالفا للقياس ؛ من جهة أنها حرف مشترك : يدخل على الأفعال والأسماء جميعا ، ولا يستأثر به فريق منهما ، وأنت تعلم أن الأصل فى الحرف المشترك أن يكون مهملا غير عامل ، ولكن « ما » لما أشبهت « ليس » فى الدلالة على نفى الحال وفى دخولها على الجملة المؤلفة من مبتدإ وخبر ناسب أن تعمل عملها ؛ لأن من سنن العرب أن يعاملوا الشىء معاملة نظيره .

ومثل بيت الشاهد قول الآخر:

وَمَا حَسَنٌ أَنْ يَمْدَحَ المَرْءُ نَفْسَهُ وَلٰكِنَّ أَخْلَاقاً تُذَمُّ وَتُحْمَدُ

ألا تراه رفع قوله « حسن» على أنه خبر مقدّم ، والمصدر المنسبك من « أن يمدح » مبتدأ مؤخر

هذا مذهب الجمهور ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز أن ينتصب خبر « ما » مطلقا ؛ سواء أتقدّم على الاسم أم تأخر عنه، وسواء اقترن بالمبتدأ المؤخر أداة استثناء أم لم يقترن ؛ فيجوز عنده «ماقائما على » و «ماقائما إلا على » ، وأجاز الأخفش المثال الثانى دون الأوّل ، وحكى الجرمى أن إعمال « ما » مع تقدّم خبرها لغة قليلة لبعض العرب ، واستدل هو والفراء ببيت الفرزدق الذى سينشده الشارح وهو الشاهد (رقم ١٧٩) وقد مضى القول فيه فى باب« كان وأخواتها»، و بقول الآخر :

* نَجْرَانُ إِذْ مَا مِثْلَهَا نَجْرَانُ *

فإن ظاهره أن « مثلها » خبر « ما » تقدّم على اسمها وهو منصوب ، واسمها هو قوله « نجران »

وللجمهور أن يردّوا هذا الظاهر بما ذكرناه فى بيت الفرزدق فارجع إليه فى الموضع الذى أرشدناك له

قال الجرمى والفراء : وقد سمع « مَا مُسِيئاً مَنْ أَعْتَبَ » بنصب قوله « مسيئا » على أنه خبر « ما » مقدّما ، وجعل « من » اسما موصولا اسمها مؤخرا ، وجملة « أعتب » مع فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول ؛ والرواية المشهورة « مَا مُسِىءٌ مَنْ أَعْتَبَ » برفع مسىء

(١) قد سبق لنا شرح هذا الشاهد ، و بيان أوجه الاستشهاد به؛ فارجع إليه فى (ص٣٤٠ من هذا الجزء)

الثانى: اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر، ولو كان ظرفا أو مجرورا، قال فى شرح الكافية: « من النحويين من يرى عمل مَا إذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا، وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور »

(وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ) مع مجروره (أَوْ ظَرْفٍ) مدخولَىْ « مَا » مع بقاء العمل (كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) و « ما عِنْدَكَ زَيْدٌ قَائِمًا » (أَجَازَ الْعُلَمَا) سَبْق: مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر « ما » على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل، ومنه قوله:

٢١٤ — بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِناً فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيَا

---

٢١٤ — لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة: «أهبة» بضم الهمزة وسكون الهاء — التأهب للشىء والتهيؤ له والاستعداد للقيام به، وتقول: تأهبت للأمر، وأخذت أهبته، وأخذت له الأهبة «حزم» بفتح فسكون — هو ضبط الأمر وجودة الرأى «لذ» فعل أمر من لاذ يلوذ — من باب نصر ينصر — أى الجأ «توالى» فعل مضارع من الموالاة، وهى المعاونة والمناصرة، وقوله « مواليا » هو اسم فاعل منه

الإعراب: « بأهبة » جار ومجرور متعلق بقوله لذ الآتى « حزم » مضاف إليه « لذ » فعل أمر، وفاعله مستتر فيه « و إن » الواو عاطفة على محذوف، تقديره: إن لم تكن آمنا و إن كنت آمنا، إن: شرطية « كنت » فعل ماض ناقص فعل الشرط، وتاء المخاطب اسمه « آمنا » خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن كنت آمنا فلذ بأهبة حزم، والمسكوت عنه أولى بالحكم من المذكور « فما » الفاء تعليلية، ما: نافية « كل » مفعول فيه لقوله « مواليا » الآتى « حين » مضاف إليه « من » اسم موصول اسم ما النافية « توالى » فعل مضارع فاعله مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة « مواليا » خبر ما

الشاهد فيه: قوله « ما كل حين من توالى مواليا » حيث قدّم قوله « كل حين » على اسم « ما » النافية — وهو قوله « من توالى » — مع أن « كلّ حين » معمول لخبر ما — وهو قوله « مواليا » وأبقى مع ذلك « ما » عاملة الرفع والنصب، وساغ هذا لكون هذا المعمول ظرفا، والظروف يتوسع فيها و يغتفر معها مالا يغتفر مع غيرها

فإن قلت: فإنى لا أعرف أن لفظ « كل » ظرف، فكيف زعمت أنه فى هذا الموضع ظرف ؟

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل ، نحو : « مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ » ومنه قوله :

٢١٥ — وَقَالُوا : تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

قلت : لفظ « كل » بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى مصدر فهى مصدر ، نحو : (فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) ، وإن أضيفت إلى ظرف فهى ظرف ، كما هنا

واعلم أن القول بامتناع تقدم خبر « ما » على اسمها مع بقاء العمل ولوكان ظرفا وجواز تقدم معمول الخبر على الاسم بشرط أن يكون ظرفا ، كما فى بيت الشاهد ، أوجارا ومجرورا كما فى مثال النظم ، ونحو : « مَا بِكَ عَلِيٌّ مُولَعًا » و « مَا فِي عَمَلِكَ أَنْتَ مُجِدًّا » نقول : إن التفصيل على هـذا النحو هو تفصيل ابن مالك ، وتبعه عليه شرّاح كلامه ، وأجاز جماعة بقاء العمل مع تقدم الخبر أو معموله بشرط أن يكون المتقدّم منهما ظرفا أوجارا ومجرورا

وأجاز الـكوفيون وابن كيسان بقاء النصب مع تقدّم معمول الخبر ظرفا كان أوغير ظرف ، واستدلوا على ذلك بالقياس على « لن ، ولم ، ولا » ؛ لاشتراكها معهنّ فى الدلالة على النفى ؛ فـكما يجوز تقديم معمول الفعل المنفى بواحد من هـذه الأحرف عليه فى نحو « عليا لم يضرب محمد » و « الدرس لن يفهم خالد » و « بكرا لايعرف إبراهيم » فـكذلك يجوز عند الأوّلين أن تقول : « الدرس ما خالد فاهما » بنصب « الدرس » على أنه مفعول لفاهم ، وإذا جاز أن يتقدّم على « ما » فإنه أحرى أن يجوز مع تأخره عنها ، وسيأتى ردّ هذا الـكلام مع زيادة بحث فى الشاهد الذى بعده ، إن شاء الله

٢١٥ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٦ وص ٧٣) وهو لمزاحم بن الحرث العقيلى ، والبيت مطلع قصيدة فائية له ، وبعده :

فَوَجْدِي بِهَا وَجْدُ الْمُضِلِّ بَعِيرَهُ بِمَكَّةَ لَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

اللغة : « تعرّفها » أى : تطلب معرفتها واسأل الناس عنها « المنازل » أراد بالمنازل ، وهى جمع منزل — بفتح الميم وكسر الزاى — وهو مكان النزول « منى » بكسر الميم مقصورا — وهى بليدة على فرسخ من مكة طولها ميلان ، تعمر أيام الموسم ، وعلى رأس منى من نحو مكة عقبة ترمى عليها الجمرة يوم النحر ، ومنى : سمى بذلك لما عنى بها من الدماء : أى يراق ، وهو مذكر مصروف ، وتقول : امتنى القوم ، إذا أتوا منى ، ذكره يونس . وصف الشاعر أنه اجتمع بمحبوبته فى الحج ثم فقدها فجعل يتفقدها ، فقيل له : تعرّفها بالمنازل من منى ، فزعم أنه لايعرف كل من وافى منى حتى يسأل عنها ، وذلك لأنه لايسأل إلا من يعرفه ويعرفها . وقوله « فوجدى بها وجد المضلّ بعيره » روى فى اللسان « وجد المضل قلوصه » والقلوص — بفتح القاف — هى الناقة الشابة ، أو الباقية على السير ، أو أول مايركب من إناثها إلى أن تثنى ، ثم تسمى بعد ذلك

... ...

ناقة . وقوله « بمكة » روى فى اللسان مكانه « بنخلة » ونخلة - بفتح النون وسكون الخاء - اسم لعدّة أماكن ؛ منها نخلة القصوى ، ومنهـا نخلة الشامية ؛ وهو اسم لواديين لهذيل على ليلتين من مكة ، ومنها نخلة محمود ، وهو موضع بالحجاز قريب من مكة فيه نخل وكروم ، وقوله « لم تعطف عليه العواطف » قال الليث : « العطاف الرجل الحسن الخلق العطوف على الناس بفضله ، ولم يفسروا العواطف فى بيت مزاحم العقيلى ، وعندى أنه يريد الأقدار العواطف على الإنسان بما يحب » اهـ عن اللسان

الإعراب : « وقالوا » فعل وفاعل « تعرّفها » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيـه ، وها : مفعول ، والجملة فى محل نصب مقول القول « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، ومن زعم أنه منصوب على الظرفية المكانية يمنع من مجاراته أنه ليس مبهما « من منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » نافية « كل » يروى مرفوعا ومنصوبا ؛ فمن رواه مرفوعاجعله اسم ماالنافية ، ومن رواه منصوبا جعله مفعولا لقوله عارف الآتى ، وهذه الرواية الأخيرة هى محل استشهاد الشارح وغيره من شراح الألفية « من » اسم موصول : فى محل جر بالإضافة إلى كل « وافى » فعل ماض ، فاعله مستتر فيه يعود إلى الموصول « منى » مفعول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لامحل لها صلة الموصول «أنا» ضمير منفصل مبتدأ « عارف » خبره ، وهذه الجملة فى محل نصب خبر « ما » إذا رفعت « كل » على أنه اسمها واعتبرتها حجازية ، والرابط ضمير محذوف منصوب بعارف ، والتقدير : ما كل من وافى منى أنا عارفه

الشاهد فيه : قوله « وما كل من وافى منى أنا عارف » حيث أبطل عمل « ما » النافيـة ؛ فرفع بعـدها المبتدأ والخبر - وهما قوله « أنا عارف » - لأن معمول الخبر - وهو قوله « كل من وافى » قد تقدم على المبتدأ ، وهذا المعمول ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا كما هو ظاهر

وقد علمت أن الاستدلال على هذا النحو إنمـا يتم على رواية نصب «كل» ؛ فأما على رواية رفعه فإنه يجوزمعها أن تـكون عاملة حجازية أو مهملة تميمية ؛ فان قدرتها عاملة كان اسمها« كل» وخبرها جملة « أنا عارف » فهى جملة فى محل نصب ، وإن قدّرتها مهملة كان «كل» مبتدأ ، وجملة « أنا عارف » فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويلزم على التقديرين حذف الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ ، وتقديره على نحو ما ذكرناه فى الإعراب ، وأنت تعلم ممـا ذكرناه مرارا أن حـذف الرابط من جملة الخبر قبيح عند سيبويه ، قال سيبويه (ج ١ ص ٣٦) : « وقال بعضهم :

* وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ *

(برفع كل) لزم اللغة الحجازية فرفع ، كأنه قال : ليس عبد الله أنا عارف ، فأضمر الهـاء فى « عارف » وكان الوجه « عارفه » ، حيث لم يعمل « عارف » فى « كل » وكان هذا أحسن من

... ...

التقديم والتأخير ؛ لأنهم قد يدعون هذه الهاء فى كلامهم وفى الشعر كثيرا ، وذلك ليس فى شيء من كلامهم ولا يكاد يكون فى شعر » اهـ ، وقوله « لزم اللغة الحجازية » جعل رحمه الله لفظ « كل » مرفوعا على أنه اسم « ما » الحجازية ، وجعل جملة « أنا عارف » فى محل نصب خبرها ، وقد علمت أنه يجوز اعتبار « ما » مهملة ، والجملة فى محل رفع . وقوله « وكان هذا أحسن من التقديم ــ إلخ » معناه أنا ارتكبنا الأخفّ فى الضرورة برفع « كل » على أنه اسم « ما » ولم ننصبه على أنه مفعول لعارف ، و بيان هذا أن جعل «كل» اسم « ما » يلزم عليه حذف الرابط من جملة الخبر ، وجعل « كل » مفعولا يلزم عليه تقديم معمول خبر « ما » على اسمها ، وحذف الضمير الرابط و إن كان ضرورة عنده إلا أنه موجود فى الشعر العربى ، بخلاف تقديم معمول خبر « ما » ؛ فإنه لا يكاد يوجد فى الشعر ؛ فاسم الإشارة فى قوله « وكان هذا ــ إلخ » راجع إلى حذف الهاء ، واسم الإشارة فى قوله « وذلك ليس فى شيء ــ إلخ » راجع إلى التقديم والتأخير .

وقال الأعلم : « استشهد به على رفع كل بما ، إذ لم يمكنه الإضمار فيها ؛ لأنها حرف ، ولو أمكنه الإضمار فى ما كما يمكن فى ليس لنصب كلا بعارف كما نصب كل النوى بيلقى (انظر الشاهد رقم ١٩٣ فى ص ٣٦٤) وحذف الهاء من قوله : أنا عارفه ، وهو ينويها ، فالتزم رفع كل بما ، على لغة أهل الحجاز ، وجعل الجملة بعدها خبرا عنها مع حذف الهاء ضرورة ؛ ولو جعل ما تميمية لنصب كلا بعارف ، ولم تكن فيه ضرورة ؛ لأن ما فى لغتهم غير عاملة فلا يقبح أن يليها ما عمل فيه غيرها » اهـ كلامه .

وقوله « ولو جعل ما تميمية ــ إلخ » هذا هو الذى عليه استشهاد الشارح ههنا ؛ وقد علمت فى شرح الشاهد السابق أن القول بامتناع تقديم معمول خبر « ما » الحجازية هو قول البصريين ، وأن الكوفيين قد خالفوا فى ذلك ؛ فأجازوا تقديم المعمول على « ما » وعلى اسمها ؛ قياسا على « لم » ، والجواب عن هذا القياس أنه قياس فاسد ؛ لأنه قياس مع الفارق ، ألست ترى أن «لم» و « لن » حرفان مختصان بالفعل لايدخلان إلا عليه ؛ فجاز أن يكون جواز تقديم معمول الفعل عليهما لتنزيلهما من الفعل منزل الجزء لمزيد اختصاصهما به ، وأما « ما » فلكونها غير مختصة بالاسم لم يجز تنزيلها منه منزلة الجزء حتى يعمل ما بعدها فيما قبلها

فان قلت : فقد سلمت هذا القول فى « لم » و « لن » ، ولكنى لا أسلمه فى « لا » ؛ لأنه حرف مشترك كما أنّ « ما » حرف مشترك ، فلماذا جاز أن يتقدّم معمول ما بعد « لا » عليها دون « ما » ؟

فالجواب أن « لا » و إن شارك « ما » فى عدم الاختصاص ، إلا أنه انفرد بكثرة الدوران والتصرّف معه ، ألست ترى أن «لا» حرف لايحجز ماقبله عن أن يعمل فيما بعده ، نحو « جئت

وأجاز ابن كَيْسَانَ بقاء العمل والحالة هذه

(وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلٰكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنْصُوبٍ بِمَا) الحجازية (الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ) رفع : مصدر نصب بالمفعولية لا لزم ، مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير : الزم رفعك معطوفا بلكن أو ببل إلى آخره ، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدإ مقدر ، ولا يجوز نصبه عطفا على خبر « ما » ؛ لأنه موجب ، وهى لاتعمل فى الموجب ، تقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ » ، و « مَا عَمْرٌو شُجَاعًا لٰكِنْ كَرِيمٌ » أى : بل هو قاعد ، ولكن هو كريم ؛ فإن كان العطف بحرف لا يوجب ، كالواو والفاء ، جاز الرفع والنصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَائِماً وَلاَ قَاعِداً ، وَلاَ قَاعِد » ، والأرجح النصب

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز ؛ إذ ليس بمعطوف ، وإنما هو خبر مبتدإ مقدر ، و بل ولكن حرفا ابتداء

(وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا) الزائدة (الْخَبَرْ) كثيراً ، نحو « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ » « أَلَيْسَ ٱللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (وَبَعْدَ لاَ) النافية (وَنَفْيِ كَانَ) و بقيةِ النواسخ (قَدْ يُجَرّْ) قليلا ، من ذلك قوله :

٢١٦ — فَكُنْ لِى شَفِيعًا يَوْمَ لاَذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

بلا زاد » ، و « غضبت من لاشىء » بجر مابعد « لا » بحرف الجرّ السابق ؟ وإذا كانت لا تمنع ماقبلها من العمل فيا بعدها فهى لاتمنع مابعدها من العمل فيما قبلها ؛ و « ما » بخلاف هذا فى الموضعين جميعا ، فهى مشابهة لحرف الاستفهام المشترك بين الأسماء والأفعال الحاجز لما قبله عن العمل فيا بعده ؛ ولما بعده عن العمل فيا قبله

٢١٦ — البيت لسواد بن قارب الأزدى الدوسى — وقيل : السدوسى — وكان كاهنا فى الجاهلية فلما شرّف الله الأرض ببعثة رسول الهدى محمد صلى الله عليه وسلم أقبل إليه سواد بن قارب هذا فوقع فى قلبه حب الرسول ، فأسلم وأنشده :

أَتَانِى رَئِيِّى بَعْدَ هَدْءٍ وَرَقْدَةٍ ... وَلَمْ أَكُ فِيمَا قَدْ بَلَوْتُ بِكَاذِبِ
ثَلاَثَ لَيَالٍ قَوْلُهُ كُلَّ لَيْلَةٍ ... أَتَاكَ رَسُولٌ مِنْ لُؤَىِّ بْنِ غَالِبِ
فَشَمَّرْتُ عَنْ ذَيْلِى الْإِزَارَ وَوَسَّطَتْ ... بِىَ الذِّعْلِبُ الْوَجْنَاءُ بَيْنَ السَّبَاسِبِ
فَأَشْهَدُ أَنَّ ٱللهَ لاَ شَىْءَ غَيْرُهُ ... وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَالِبِ

... ...

وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيلَةً إِلَى أَللهِ يَا أَبْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطَايِبِ
فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ
وَكُنْ لِي شَفِيعًا ... ... البيت

اللغة : « رئيي » الرئي – بفتح الراء وكسر الهمزة ، على زنة فعيل – قال ابن منظور : « الرئي : الجني يراه الإنسان ، وقال اللحياني : له رئي من الجن ، إذا كان يحبه و يؤالفه ، وتميم تقول رئي – بكسر الهمزة كما يكسرون الأول فى مثل سعيد و بعير – الليث : الرئي : جني يتعرض للرجل يريه كهانة وطبا ، ابن الأعرابي : يقال : أرأى الرجل ، إذا صار له رئي » انتهى بتصرف ، وكان العرب يعتقدون أن لكل شاعر أوكاهن رئيا من الجن ، ولنا فى ذلك كلام و بحث أودعناه شرحنا على مقامات بديع الزمان الهمذاني فليراجع هناك « هدء » بفتح الهاء وسكون الدال – السكون « رقدة » بفتح فسكون – المرة من الرقاد ، وهو النوم ، وقيل : الرقاد خاص بالنوم ليلا « الذعلب » بكسر الذال المعجمة وسكون العين وكسر اللام – الناقة السريعة ، وأصلها النعامة فشبهت بها الناقة ، وقد يقال : ذعلبة ، بالهاء « الوجناء » الشديدة « السباسب » جمع سبسب – بفتح السينين بينهما باء موحدة ساكنة – وهي المفازة ، أو الأرض المستوية البعيدة « أدنى المرسلين » أقربهم « فتيلا » هو الخيط الأبيض الذي يكون فى شق النواة

الإعراب : « كن » فعل دعاء ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « لى » جار ومجرور متعلق بشفيع « شفيعا » خبر كن « يوم » ظرف زمان متعلق بشفيع « لا » نافية « ذو » اسم لا « شفاعة » مضاف إليه « بمغن » الباء زائدة ، مغن : خبر لا ، وهو اسم فاعل من « أغنى » ففيه ضمير مستتر فاعله « فتيلا » مفعول لمغن « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمغن « ابن » صفة لسواد ، وهو مضاف ، و « قارب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « لاذو شفاعة بمغن » حيث زاد الباء فى خبر « لا » وهو قوله « بمغن » على ماتبينت فى إعراب البيت

واعلم أنه إذا اقترن الخبر بالباء الزائدة فلك أن تعطف على هذا الخبر بالجر تبعا للفظه ، وهو ظاهر ، و بالنصب تبعا لمحله ، نحو قول عقيبة الأسدي :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا
أَدِيرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا

كذلك رواه سيبويه (ج ١ ص ٣٤) وقال بعد روايته : « لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ، ولم يحتج إليها ، ولكان نصبا » اه

وقوله :

٢١٧ — وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

وزعم بعض الناس أنّ الرواية بالجرّ وأنشد البيت مع بيت آخر هكذا :

مُعَاوِىَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدِ

أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَزْتُمُوهَا ... فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ

وقال الأعلم : « استشهد به على جواز حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه ؛ لأن معنى « لسنا بالجبال » و « لسنا الجبال » واحد ، وقد ردّ [على] سيبويه رواية البيت بالنصب ؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة و بعده مايدل على ذلك ، وهوقوله ٭ أكلتم أرضنا..البيت ٭ وسيبويه غيرمتهم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوزأن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أويكون الذى أنشده ردّه إلى لغته فقبله منه سيبويه ؛ فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لابقول الشاعر » اهـ

و يقول أبو رجاء غفرالله له ولوالديه : الظاهر أن الأعلم رحمه الله لم يكن فى نسخته من كتاب سيبويه البيت الثانى الذى رويناه مع بيت الاستشهاد ، وهوقوله ٭ أديروها ... إلخ ٭ فلذلك اعتذر باحتمال أن يكون البيت من قصيدة أخرى غير المجرورة المعروفة ، فإما أن يكون هذا البيت قد زاده بعض أنصار سيبويه ليردّوا قول منتقديه ودعواهم أن الرواية بالجرّ ، و إما أن يكون سقط من نسخة الأعلم ، و إلا فهو صريح فى أن البيت من كلمة أخرى غير التى تكلم عنها خصوم سيبويه ، وهو رحمه الله ورضى عنه الثبت الحجة الذى لايمارى فى روايته ونقله وسعة علمه وصفاء ذهنه ، وقد أنشد البيت فى كتابه شاهدا لهذه المسألة أربع مرّات (ج ١ ص ٣٤ و ٣٥٢ و ٣٧٥ و ٤٤٨) وأيد هذه الرواية ذلك البيت الذى حدّثناك حديثه

واعلم أيضا أنك إذا لم تدخل الباء فى الخبر عطفت عليه بالنصب ، وأمره ظاهر ، و بالجرّ على توهم دخول الباء على الخبر ، ومن ذلك قول الأحوص الرياحى و ينسب للفرزدق :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

وقول زهير بن أبى سلمى المزنى ، وينسب لصرمة الأنصارى أيضا :

بَدَالِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

روى سيبويه كل بيت من هذين البيتين بالنصب مرة (ج ١ ص ٨٣) وبالجر مرتين (ج ١ ص ١٥٤ و ٤١٨) ؛ وهل جر المعطوف على توهم دخول الباء على المعطوف عليه قياس ؟ للعلماء فى ذلك قولان فراجعهما ولا تتبع غير مايقوم عليه الدليل

٢١٧ — البيت للشنفرى — بفتح الشين وسكون النون بعدها فاء مفتوحة وفى آخره ألف

... ...

مقصورة ــ وهو شاعر قحطانى من بنى الحرث بن ربيعة ، أزدى ، وقصيدته التى منها هــذا البيت هى المشهورة بلامية العرب ، وأولها :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُــدُورَ مَطِيِّــكُمْ ... فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَأَمْيَلُ
فَقَدْ حُمَّتِ الْحَاجَاتُ وَاللَّيْــلُ مُقْمِرٌ ... وَشُــدَّتْ لِطِيَّاتٍ مَطَايَا وَأَرْحُلُ
وَفِي الْأَرْضِ مَنْأًى لِلْكَرِيمِ عَنِ الْأَذَى ... وَفِيهَا لِمَنْ خَافَ الْقِــلَى مُتَعَزَّلُ
لَعَمْرُكَ مَا فِي الْأَرْضِ ضِيقٌ عَلَى امْرِئٍ ... سَرَى رَاغِباً أَو رَاهِباً وَهْوَ يَعْقِلُ
هُمُ الْأَهْلُ لَا مُسْتَوْدَعُ السِّرِّ ذَائِعٌ ... لَدَيْهِمْ وَلَا الْجَانِي بِمَا جَرَّ يُخْذَلُ
وَكُلٌّ أَبِيٌّ بَاسِلٌ غَــــيْرَ أَنَّنِي ... إِذَا عَرَضَتْ أُولَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ
وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي ... ... البيت ، وبعده :
وَمَا ذَاكَ إِلَّا بَسْــطَةٌ عَنْ تَفَضُّلٍ ... عَلَيْهِمْ ، وَكَانَ الْأَفْضَــلَ الْمُتَفَضِّلُ

اللغة : « أقيموا صدور مطيكم » هذه كناية عن الاستعداد لعظائم الأمور والجد فى طلب المعالى ، يقول : جدّوا فى أمركم وانتبهوا من رقدتكم ، يؤذن قومه بالرحيــل وأن غفلتهم توجب مفارقتهم ، لما عاين من تراخيهم وإقرارهم بالضيم «أميل» أراد به اسم الفاعل ، أى : أنه مائل إلى غيرهم ، ولم يرد التفضيل ، مثل أكبر وأوحد وأعدل ، بمعنى كبير وواحد وعادل «حمت الحاجات» بالبناء للمجهول ــ قدرت ، وهيئت « الليل مقمر » منير ، مضىء « طيات » بكسر الطاء وتشديد الياء: جمع طية ، وهى النية وزنا ومعنى ، وتطلق الطية على المنزل والمنتأى، تقول : مضى لطيته ، أى لنيته ، وتقول : بعدت طيته ، أى : منزله ، يقول : تنبهوا من رقدتكم فهذا وقت الحاجات ، ولا عذر لكم فإن الليل كالنهار فى الضوء «منأى» بفتحتين بينهما سكون ــ اسم مكان من نأى بمعنى بعد « عن الأذى » يتعلق بمنأى « القلى » بكسر القاف مقصورا ــ البغض « متعزل » اسم مكان من تعزله ، أى : اعتزله : أى اجتنبه « دونكم » غيركم « سيد » بكسر السين ــ الذئب ، وربما أطلق على الأســد ، وأنثاه بهاء « عملس » بفتح العين والميم واللام مشددة ــ القوىّ على السير السريع «أرقط» أراد به النمر ، وهو مافيه سواد تشوبه نقط بيض «زهلول» بضم الزاى وسكون الهاء ــ الأملس « عرفاء » أراد به الضبع ، وقيل لها ذلك لكثرة شعر رقبتها « جيأل » اسم الضبع ، وموقعه بدل من عرفاء ، وقوله « هم الأهل ــ إلخ » أى : هؤلاء الوحوش هم الأهــل لا سواهم ، وبين وجه الحصر بقوله : « لا مستودع السر ــ إلخ » أى : لايذيعون سرا ولا يخذلون من ارتكب جريرة ، ولما جعلهم كالأهل ذكرهم بضمير العقلاء «أبى»

... ...

صعب ممتنع « باسل » اسم فاعل من البسالة ، وهى الشجاعة وزنا ومعنى « عرضت » ظهرت ، وبدت « أولى الطرائد » الأولى : أنثى الأوّل ، والطرائد : جمع طريدة ، وهى ماطردت من صيد وغيره ، وأراد هنا الفرسان ، وقوله « وإن مدت الأيدى » فإنه يتمدّح بعدم شرهه على الطعام وبصبره على الجوع ، و « أجشع » وصف من الجشع ــ بفتحتين ــ وهو أشد الحرص ، وباب فعله فرح ، و « أعجل » صفة مشبهة لا أفعل تفضيل ؛ فإنه لم يرد نفى زيادة العجلة ، وإنما أراد نفى العجلة نفسها ، « بسطة » بفتح فسكون ــ سعة « تفضل » إنعام « وكان الأفضل المتفضل » فيه تقديم خبر كان على اسمها

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والتاء للتأنيث « الأيدى » نائب فاعل « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بمد « لم » نافية جازمة « أكن » مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « بأعجلهم » الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، والضمير مضاف إليه « إذ » تعليلية ، حرف أو ظرف ، على الخلاف المشهور فيها « أجشع » مبتدأ « القوم » مضاف إليه « أعجل » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « لم أكن بأعجلهم » حيث زاد الباء فى خبر « أكن » ، وهو قوله : « بأعجلهم » كما عرفت فى إعراب البيت ؛ لكون هـذا العامل منفيا بلم ، حملا على زيادة الباء فى خبر « ليس » ، ألا ترى أن معنى قوله « لم أكن بأعجلهم » مثل أن تقول : « لست بأعجلهم » ، فلما توافق المعنيان ساغ دخول الباء على خبر « لم أكن » كما تدخل على خبر « ليس »

واعلم أنه يشترط لجواز زيادة الباء فى خبر « ليس » وخبر « ما » ألا ينتقض نفيه بإلا ، فلا يجوز لك أن تقول : ليس محمد إلا بقائم ، ولا أن تقول : مامحمد إلا بقائم ، وكذلك مايحمل عليهما من النواسخ المنفية ؛ وقد اشترط الفراء أيضا ألا تزاد « كان » بين اسم « ما » أو « ليس » والخبر ، فلا يجوز عنـده أن تقول : ليس محمد كان بقائم ، ولا أن تقول : مامحمد كان بحاضر ، وأجازها البصريون والكسائى ، واشترط هشام ألا يكون الخبر لفظ « مثل » ؛ فعنده لايجوز أن تقول : مامحمد بمثلك ، ولا أن تقول : ليس علىّ بمثلك ، وأجازها البصريون والكسائى أيضا

فإن قلت : أفليس الشرط وجوابه إنما يكونان مستقبلين ؟ فكيف جاز أن يكون الشرط ــ وهو قوله « مدت » ــ ماضيا ، وكان الجواب ــ وهو قوله « لم أكن » ــ كذلك ؛ لأنّ المعروف أن « لم » حرف يدل على النفى ، ويقلب المضارع إلى معنى الماضى ؟

فالجواب أن الشرط هنا مستقبل ، وإن كان لفظه ماضيا ؛ لأن أداة الشرط من شأنها إذا دخلت على الماضى أن تجعله فى معنى المستقبل ، وأما الجواب عن مضىّ جواب الشرط فمن ثلاثة

وقوله :

٢١٨ — دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ   فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ

آوجه ؛ (الأوّل) أن « لم » ههنا ليست بالمنزلة التي ذكرتها ، بل هي دالة على مجرّد النفي ، كما أن « لا » النافية تدلّ على مجرّد النفي ، وعليه فإنا ندعي أن « لم » لها حالتان : حالة تكون فيها نافية قالبة ، وحالة تكون فيها نافية لاغير (الوجه الثاني) أن نقول : إنك تعرف أن فعل الشرط لوكان مضارعا مجزوما بلم كما في قوله جلّ شأنه : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا) لم يقلب المضارع إلى المضى ، فكذا إذا جزم الجواب ، وحاصل هذين الوجهين منع أن تكون « لم » حرف قلب ، والفرق بينهما أن الأوّل استند إلى تشبيه لم بلا ، والثاني استند إلى تشبيه الجواب بالشرط ، (الوجه الثالث) أن الشرط والجواب جميعا حكاية حال ماضية ، ولا يراد الاستقبال في المعنى ؛ فلذلك كانا ماضيين

٢١٨ — هذا البيت لدريد بن الصمة أحد شعراء هوازن وفرسانهم ومقدميهم ، من قصيدة له يقولها في رثاء أخيه أبي فرعان عبد الله بن الصمة وأوّلها :

أَرَثَّ جَدِيدُ الْحَبْلِ مِنْ أُمِّ مَعْبَدِ   بِعَاقِبَةٍ ؟ أَمْ أَخْلَفَتْ كُلَّ مَوْعِدِ ؟
وَبَانَتْ وَلَمْ أَحْمَدْ إِلَيْكَ جِوَارَهَا   وَلَمْ تَرْجُ مِنَّا رِدَّةَ الْيَوْمِ أَوْ غَدِ
أَعَاذِلَتِي ، كُلُّ امْرِئٍ وَابْنُ أُمِّهِ   مَتَاعٌ كَزَادِ الرَّاكِبِ الْمُتَزَوِّدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَمَرْتُهُمُ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ اللِّوَى   فَلَمْ يَسْتَبِينُوا الرُّشْدَ إِلاَّ ضُحَى الْغَدِ
فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى   غَوَايَتَهُمْ وَأَنَّنِي غَيْرُ مُهْتَدِ
وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ   غَوَيْتُ وَإِنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ
دَعَانِي أَخِي ... ... البيت ، وبعده :
أَخِي أَرْضَعَتْنِي أُمُّهُ بِلِبَانِهَا   بِثَدْيَيْ صَفَاءٍ بَيْنَنَا لَمْ يُجَدَّدِ

اللغة : « أرث » الهمزة للاستفهام ، رث : أخلق وبلى ، وقد رث يرث — بكسر راء المضارع — رثاثة — بفتح الراء — وقوله « أم معبد » هي امرأته ، وكانت قد رأت شدّة جزعه على أخيه فعاتبته ، وصغرت شأن أخيه وسبته ، فطلقها « أم أخلفت » يروى في مكانه « أوأخلفت » وقوله « وبانت » معناه بعدت ونزحت ، ويروى في مكانه « وباتت » وقوله « ردة » بكسر الراء وتشديد الدال مفتوحة هي الرجوع والعود « أمرتهم أمري » يجوز أن يراد بالأمر المأمور به فيكون من استعمال المصدر في المفعول ، ويكون الأصل : أمرتهم بأمري ، فحذف الجارّ وأوصل الفعل إليه ، ويجوز أن يكون المصدر باقيا على أصله ، ويكون قد أتى به للتأكيد « منعرج

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفى لشبهه إياه، كقوله :

٢١٩ — يَقُولُ إذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ: أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ

اللوى » بضم الميم وسكون النون وفتح كل من العين والراء ـ منعطفه يمنة ويسرة ، واللوى : مكان « غزية » رهط دريد ، وهو بفتح الغين المعجمة كما ذكره المرتضى فى شرح القاموس «ترشد» بضم الشين من باب نصر ، وبفتحها من باب علم « بقعدد » بضم القاف وسكون العين وفتح الدال أوضحها ـ الجبان اللئيم القاعد عن الحرب والمكارم ، أو الخامل ، وقال الأزهرى : يقال رجل قعدد ، إذا كان لئما من الحسب ، وأنشد :

قَرَنْبَى تَسُوفُ قَفَا مُقْرِفٍ لَئِيمٍ مَـآثِرُهُ قُعْدُدِ

الإعراب : « دعانى » فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « أخى » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « والخيل » الواو واو الحال ، الخيل : مبتدأ « بينى» ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وياء المتكلم فى محل جر مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال «وبينه» معطوف على الظرف السابق « فلما » ظرف بمعنى حين متعلق بقوله « لم يجدنى » الآتى «دعانى» فعل ماض، فاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة « لما » الحينية إليها « لم » نافية جازمة « يجدنى » مضارع مجزوم بلم ، وفاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أوّل «بقعدد» الباء زائدة ، قعدد: مفعول ثان ليجد ، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد

الشاهد فيه : قوله « لم يجدنى بقعدد » حيث زاد الباء فى المفعول الثانى ليجد ـ وهو قوله « بقعدد » ـ على ماعرفت فى إعراب البيت ؛ لأنه مسبوق بالنفى ، وأنت خبير بأن « يجد » فعل مضارع ماضيه « وجد » ، وهو من أخوات « ظنّ » ؛ فمفعولاه أصلهما المبتدأ والخبر ، فقوله « بقعدد » يسمى خبرا باعتبار أصله ، ويقال له « مفعول ثان » باعتبار حالته الراهنة ؛ فلهذا صحّ أن يعتبره الشارح من أفراد خبر النواسخ التى تزاد معها الباء

٢١٩ — هذا البيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا وبنى كليب رهطه ، ويعيرهم بإتيان الأتن ، وقبله :

فَإِنَّكَ كَلْبٌ مِنْ كُلَيْبٍ لِـكَلْبَةٍ غَذَتْكَ كُلَيْبٌ مِنْ خَبِيثِ الْمَطَاعِمِ

وَلَيْسَ كُلَيْبِيٌّ إذَا جَنَّ لَيْـلُهُ إذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْأَتَانِ بِنَائِمِ

يَقُولُ إذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَـا ... ... البيت

اللغة : « الأتان » بفتح الهمزة ـ أنثى الحمار « اقلولى » فسره العينى بقوله : « أى : إذا ارتفع الكلبى عليها ، أى : على الأتان ، وأقردت الأتان ـ بالقاف ـ أى : سكنت ، وحاصل المعنى إذا علا الكلبى على الأتان وسكنت الأتان لذلك يقول : ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم » اهـ

... ...

كلامه بحروفه ، والذى فى اللسان : « ويقال : اقلولى الرجل فى أمره ، إذا انكمش ، واقلولت الحمر فى سرعتها ، وأنشد الأحمر للفرزدق ✲ يقول إذا اقلولى عليها ✲ البيت ، قال ابن الأعرابى : هذا كان يزنى بها فانقضت شهوته قبل انقضاء شهوتها ، وأقردت : ذلت » اهـ كلامه بحروفه أيضا ، وقال فى موضع آخر : « وأقرد الرجل وقرد — من باب علم — ذلّ وخضع ، وقيل : سكت عن عىّ ، وأقرد : سكن وتماوت ، وأنشد الأحمر ✲ تقول إذا اقلولى عليها ... البيت ✲ قال ابن برى : البيت للفرزدق يذكر امرأة إذا علاها الفحل أقردت وسكنت وطلبت منه أن يكون فعله دائما متصلا » اهـ ، وانظر هذا مع باقى الأبيات

الإعراب : « يقول » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى « كابى » فى البيت السابق « إذا » ظرف متعلق بيقول مبنى على السكون فى محل نصب « اقلولى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها « وأقردت » الواو عاطفة ، أقرد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير عائد إلى « الأتان » فى البيت السابق ، والجملة فى محل جر عطف على الجملة السابقة « ألا » أداة استفتاح « هل » حرف استفهام « أخو » مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة « عيش » مضاف إليه « لذيذ » صفة لعيش « بدائم » الباء زائدة ، دائم : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول

ويروى ✲ ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم ✲ وستأتى للشارح هذه الرواية أيضا ، وإعرابها : « ألا » أداة استفتاح « ليت » حرف تمنّ ونصب « ذا » اسم إشارة : اسم ليت « العيش » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « اللذيذ » صفة للعيش « بدائم » الباء زائدة ، ودائم : خبر ليت ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد

الشاهد فيه : قوله « هل أخو عيش لذيذ بدائم » حيث زاد الباء فى خبر المبتدإ لكونه مسبوقا بحرف الاستفهام ، وقد عرفت أن الاستفهام أخو النفى ، فكأنه قال : ما أخو عيش لذيذ بدائم .

قال ابن برى : « أدخل الباء فى خبر المبتدإ حملا على معنى النفى ، كأنه قال : ما أخو عيش لذيذ بدائم » اهـ ، وظاهره أنه أراد أن الاستفهام فى البيت إنكارى بمعنى النفى ، وليس استفهاما حقيقيا ، وقد شبه الاستفهام بالنفى

ومن روى « ألا ليت . . إلخ » فالشاهد فيه عنده زيادة الباء فى خبر « ليت » ؛ وزيادة الباء فى خبر « ليت » نادرة ، لا تقع إلا فى ضرورة الشعر ، ومثلها زيادة الباء فى اسم « ليت »

وندر فى غير ذلك ؛ كخبر إنّ ولكنّ وليت ، فى قوله :

٢٢٠ — فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ

حكاه أبو زيد وأبو على واستشهدا عليه بقول الحطيئة :

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ كَانَ مِنِّى فَلَيْتَ بِأَنَّهُ فِى جَوْفِ عِكْمِ

وقال أبو على : « وجه زيادة الباء فى اسم ليت شبه ليت لنصبها ورفعها بالفعل ، وقد علمنا أن الفعل يصل تارة بنفسه إلى مفعوله ، وأخرى بالباء ، قال الله تعالى : (أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَى) وقال : (وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ) ومثله فى أنه لما أشبه الفعل عدى تعديته : تارة بنفسه ، وأخرى بحرف الجر ، قولهم : يا زيد ، ويالزيد » اهـ كلامه

وقال مرّة أخرى : «أما ما أنشده أبو زيد من قول الحطيئة : ندمت على لسان . . . البيت * فيحتمل أمرين : أحدهما أن تكون الباء زائدة ، وتكون أنّ مع معموليها فى موضع نصب ؛ ويكون ماجرى فى صلة أنّ قد سدّ مسدّ خبر ليت ، كما أنها فى : ظننت أن زيدا منطلق كذلك ، ويحتمل أن الهاء مرادة ودخلت الباء على المبتدأ ، كما دخلت فى : بحسبك أن تفعل ذلك ، ولا يمتنع هذا من حيث امتنع الابتداء بأنّ لمكان الباء ، ألا ترى أن أنّ قد وقعت بعد لولا فى نحو : لولا أنك منطلق ، ولم يجر ذلك الامتناع مجرى : أنك منطلق بلغنى ؛ لأن المعنى الذى له لم يبتدأ بالمفتوحة معدوم مع لولا » اهـ كلامه بحروفه

٢٢٠ — هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة له مطلعها :

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِى عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِىَ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ
فَإِنَّكُمَا إِنْ تَنْظُرَانِىَ سَاعَةً مِنَ الدَّهْرِ تَنْفَعْنِى لَدَى أُمِّ جُنْدَبِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِى كَيْفَ حَادِثُ وَصْلِهَا وَكَيْفَ تُرَاعِى وَصْلَةَ الْمُتَغَيِّبِ
أَقَامَتْ عَلَى مَا بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ أُمَيْمَةُ ؟ أَمْ صَارَتْ لِقَوْلِ الْمُخَبِّبِ
فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا ... ... البيت ، وبعده :
تَبَصَّرْ خَلِيلِى هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَوَالِكَ نَقْباً بَيْنَ حَزْمَىْ شَعَبْعَبِ

اللغة : « أم جندب » اسم امرأة طائية كان امرؤ القيس قد تزوّجها « لنقضى حاجات » روى فى مكانه « لنقض لبانات » فمن أثبت الياء أراد باللام معنى التعليل فهى لام كى ، ومن حذف الياء أراد لام الأمر ، واللبانات : جمع لبانة — بضم اللام فيهما — وهى الحاجة « تنظرانى » قال الوزير أبو بكر : يقال : نظره ينظره ، بمعنى انتظره «تنفعنى» قال أبو بكر : «ويروى ينفعنى ، بالياء ؛ فالياء للانتظار ، والتاء للساعة» اهـ «ليت شعرى» مأخوذ من قولك : شعرت بالشىء شعرا وشعورا «حادث وصلها»

... ...

الحادث والحديث : الجديد من الأشياء «تراعى» تحافظ «المتغيب» الذى تغيب عنها «أقامت» هو على حذف همزة الاستفهام ، أى : أأقامت .. إلخ « المخبب » بزنة اسم الفاعل من التخبيب ، وهو الإفساد ، يقول : أأقامت لى على ماعهدت من ودّها أم صارت إلى قول المفسدين من الوشاة «تنأ» تبعد « حقبة » بكسر فسكون ـ هى المدّة من الدهر غير مؤقتة ، وقوله « لا تلاقها » بدل من قوله « تنأ عنها » والفعل يبدل من الفعل إذا اشتمل عليهما معنى واحد ، نحو قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ومثله قول الشاعر :

إِنَّ عَلَيَّ ٱللهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

وجواب الشرط قوله « فإنك ـ إلخ » وستعرفه فى الإعراب « ظعائن » جمع ظعينة ، وهى المرأة على الهودج ، وقال الخليل : الظعينة : الجمل ، سميت المرأة به لأنها راكبته « سوالك » جمع سالكة « نقبا » هو الطريق فى الجبل « حزمى » تثنية حزم ، وهو المكان الغليظ ، وهو أرفع من الحزن «شعبعب» بعينين مهملتين ، أو غينين معجمتين ، بزنة سفرجل ـ اسم ماء أو اسم موضع ، وهو بأرض بنى تميم

الإعراب : « إن » شرطية « تنأ » مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، والفاعل ضمير واجب الاستتار « عنها » جار ومجرور متعلق بتنأ « حقبة » ظرف زمان ناصبه قوله «تنأ» أيضا « لا » نافية « تلاقها » بدل من «تنأ» مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، وها : مفعول « فإنك » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إنّ : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمها « مما » جار ومجرور متعلق بقوله « المجرب » الآتى « أحدثت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى أم جندب ، وجعله العينى عائدا إلى الحقبة ، وجملة الفعل مع فاعله لامحل لها صلة « ما » المجرورة بمن « بالمجرب » الباء زائدة ، والمجرب خبر إنّ ، مرفوع بضمة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، وجملة « إنّ » واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « فإنك ... بالمجرب » حيث زاد الباء فى خبر « إنّ » ـ وهو قوله « بالمجرب » ومثله قول عدى بن زيد العبادى :

أَبْلِـغِ النُّعْمَانَ عَـنِّى مَأْلُـكًا قَوْلَ مَنْ قَدْ خَافَ ظَنًّا فَاعْتَذَرْ

إِنَّنِي ـــ وَاللهِ ـــ فَاقْبَلْ حَلِفِي بِأَبِيلٍ كُلَّمَا صَـــلَّى جَأَرْ

الشاهد فيه قوله « إننى بأبيل » حيث زاد الباء فى خبر « إنّ » أيضا ، والأبيل : راهب النصارى هذا توجيه بعض العلماء للبيتين ، ومن العلماء من أنكر زيادة الباء فى خبر « إنّ » ، وزعم

وقوله :

٢٢١ — وَلَـكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

أنها ليست زائدة فى هذين البيتين ، وذهب إلى أن « المجرب » فى بيت امرىء القيس بفتح الراء مشدّدة على أنه اسم مكان من جرّب الأمور ـ بتضعيف العين ـ وعلى هذا فالباء أصلية ، ومعناها الإلصاق ، وهى متعلقة بمحذوف خبر « إن » ؛ والمعنى عليه : فإنك كائن بمكان التجربة

ومنهم من جعل « المجرب » بكسر الراء على أنه اسم فاعل ، والباء أصلية ، ومعناها التشبيه ، وهى أيضا متعلقة بمحذوف خبر « إنّ » ؛ وأوّلوا بيت عدى بهذا التأويل الأخير

وقد زعم بعضهم أن رواية بيت عدى هكذا :

إِنَّنِي وَٱللهِ فَٱقْبَلْ حَلِفِي لَأَبِيلٌ كُلَّمَا صَـلَّى جَأَرْ

بلام الابتداء ، لابالباء ، ولاشاهد فيه على هذه الرواية

قال الوزير أبو بكر رحمه الله : « قال أبو على الجرجانى : يكون تقديره : بموضع التجريب ، كما قال الله عزّوجل : (فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ) أى : بحيث يفوزون ، فكذلك المجرب ، أى : بحيث التجريب . فإن قرىء بكسر الراء فمعناه عنده كالمجرب ، تكون الباء بمعنى الكاف ، كما قال عدى بن زيد * إنى والله ... البيت * يقال : معناه كأبيل » انتهى كلامه بحروفه ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٢٢١ — أنشد هذا البيت أبو على وأبو الفتح ، ولم يعزواه إلى قائل معين

اللغة : « هين » بفتح الهاء وتشديد الياء مكسورة ـ سهل ، خفيف ، وأصله « هيون » على زنة فيعل فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، والدليل على أنه من الواو قولهم : هان الأمر يهون هونا ، وباقى الألفاظ ظاهر المعنى

الإعراب : « لـكنّ » حرف استدراك ونصب « أجرا » اسم لـكن « لو » إما أن تكون حرفا دالا على التمنى فلا جواب لهـا ، وإما أن تكون شرطية فجوابها محذوف يدل عليه الكلام ، والأول أولى وأحسن « بهين » الباء زائدة ، هين : خبر لـكن ، مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « هل » حرف استفهام « ينكر » مضارع مبنى للمجهول « المعروف » نائب فاعل « فى الناس » جار ومجرور متعلق بينكر « والأجر » معطوف على المعروف

الشاهد فيه : قوله « لـكن أجرا بهين » حيث زاد الباء فى خبر لـكن ، وإنما زادوها فى خبر « لـكن » وخبر « إنّ » و « ليت » تشبيها لهذه الأخبار بالفاعل ، كما زادوها فى اسم « ليت » تشبيها له بالمفعول ، كما تقدّم عن أبى على فى شرح الشاهد (رقم ٢١٩) ، من قبل أنها تزاد فى الفاعل والمفعول زيادة مضطردة فى غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن قبل أن هذه الحروف أشبهت

وقوله :

* أَلاَ لَيْتَ ذَا الْعَيْشَ اللَّذِيذَ بِدَائِمِ[1] *

على إحدى الروايتين ؛ و إنما دخلت فى خبر «أَنَّ» فى قوله تعالى : «أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ» لأنه فى معنى أو ليس الله بقادر

﴿تنبيهات﴾ الأول : لا فرق فى دخول الباء فى خبر «ما» بين أن تكون حجازية أو تميمية ، كما اقتضاه إطلاقه ، وصرح به فى غير هذا الكتاب ، وزعم أبو على أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزمخشرى ، وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود فى أشعارهم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلك

الثانى : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق فى ذلك بين العاملة والتى بطل عملها بدخول إنْ وقد صرح بذلك فى غير هذا الكتاب ، ومنه قوله :

٢٢٢ — لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

الفعل من وجهين : أحدهما دلالتها على معناه ، والثانى: اقتضاؤها مرفوعا ومنصوبا و إن كانا على غير الترتيب

هذا ، ومع تعليل العلماء لزيادتها فى خبر هذه الحروف بهذا التعليل فإنهم أجمعوا على أن زيادتها معهن ضرورة لايقاس عليها

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد و بيان وجه الاستشهاد به ، فارجع إليه فى (ص٤١٢ من هذا الجزء)

٢٢٢ — هذا البيت أوّل أبيات للمتنخل الهذلى يرثى بها أباه ، و بعده :

وَلاَ بِأَلَدَّ لَهُ نَازِعٌ يُغَارِى أَخَاهُ إِذَا مَا نَهَاهْ

وَلٰكِنَّهُ هَيِّنٌ لَيِّنٌ كَعَالِيَةِ الرُّمْحِ عَرْدٌ نَسَاهْ

إِذَا سُدْتَهُ سُدْتَ مِطْوَاعَةً وَمَهْمَا وَكَلْتَ إِلَيْهِ كَفَاهْ

وقد روى أبو تمام هذا البيت مع بيتين آخرين ونسبها لذى الإصبع العدوانى هكذا :

وَمَا إِنْ أُسَيْدٌ أَبُو مَالِكٍ بِوَانٍ وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

وَلٰكِنَّهُ هَيِّنٌ لَيِّنٌ ... ... البيتين

اللغة : «أبو مالك» هى كنية أبى الشاعر، واسمه عويمر، واسم الشاعر : مالك بن عويمر،

... ...

هذا هو الصواب ، وزعم ابن قتيبة أن الشاعر يرثى بهذه الأبيات أخاه وأن « أبا مالك » كنية أخيه ، وأن اسم أخيه عويمر « وان » اسم فاعل من ونى فى الأمر — من باب تعب ووعد — ومعناه ضعف وفتر ، وروى فى مكانه « واه » بالهاء ، وهو اسم فاعل من وهى — من باب وعد — إذا ضعف وسقط « قواه » بضم القاف — جمع قوّة ، وهى خلاف الضعف ، يريد أن أباه كان جلدا شهما لايكل أمره إلى غيره « ألدّ » هو الشديد الخصومة ، مأخوذ من اللدد — بفتح اللام والدال جميعا — وهو شدّة الخصومة ، وقوله « له نازع » معناه أنه ينزع إلى أبيه فى المجد والسؤدد ، من قولهم : نزعه عرق ، والعرق نزاع « يغارى » يلاحى ، وروى فى مكانه « يعادى » من المعاداة ، يريد أنه إذا نهاه أخوه عن فعل المكارم لاحاه وعاداه « كعالية الرمح » هى مادخل فى السنان إلى ثلثه ، والمعنى أنه إذا دعى أجاب « عرد » بفتح فسكون — أى شديد « نساه » بفتح النون والسين مقصورا — هو عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين ثم يمر بالعرقوب ، والضمير يعود إلى أبى مالك « سدته » قال جماعة : هو من المساودة ، وهى المسارّة ، وقال قوم : هو من السيادة ، ومعناه أنك إذا كنت سيدا عليه أطاعك ولم يحسدك ، ومنهم من يروى فى مكانه « إذا سسته » من السياسة « وكلت إليه كفاه » يعنى أنك مهما تركت له من العمل اضطلع به

الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، وفائدتها توكيد مضمون الجملة ، عمر : مبتدأ ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمرك قسمى ، أونحوه « ما » نافية « إن » زائدة مبطلة لعمل ما « أبو » مبتدأ « مالك » مضاف إليه « بوان » الباء زائدة ، وان: خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها جواب القسم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « بضعيف » الباء زائدة ، ضعيف : معطوف على وان « قواه » فاعل بضعيف ؛ لأنه صفة مشبهة بمعنى اسم الفاعل

الشاهد فيه : قوله « ما إن أبومالك بوان » حيث زاد الباء فى خبر « ما » التى بطل عملها بسبب اقترانها بإن الزائدة ، وهذا البيت حجة على أبى على الفارسى والزمخشرى ؛ فإنهما زعما أن الباء الزائدة لا تدخل على خبر « ما » إلا أن تكون حجازية رافعة للاسم ناصبة للخبر ، وردّ العلماء مقالتهما ، محتجين بوجوه (الأوّل) أن الباء تزاد فى خبر «ما» المكفوفة بإن إجماعا وهذا يدل على أنه لااختصاص لزيادة الباء بالحجازية ، ودليل هذا هو بيت الشاهد (الوجه الثانى) أن العلماء الأثبات — ومنهم سيبويه شيخ النحاة — قد رووا من أشعار تميم العدد الكثير من الأبيات التى فيها زيادة الباء فى خبر « ما » ، ومن هذه الأبيات قول الفرزدق وهو تميمى يمدح معن بن أوس :

الثالث : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق فى « لا » بين العاملة عمل « لَيْسَ » كما تقدم والعاملة عمل « إنَّ » نحو قولهم : « لاَ خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ » أى : لا خير خير

(فِي النَّـكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ) النافية ؛ بشرط بقاء النفى والترتيب على ما مر ، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز دون تميم ، ومنه قوله :

٢٢٣ — تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى ٱللهُ وَاقِيَا

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلاَ مُنْسِيءٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ

(وأنشده سيبويه — ج ١ ص ٣١) (الوجه الثالث) أن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفيا لا لكونه منصوبا ؛ بدليل دخولها فى نحو «لم أكن بقائم» وامتناع دخولها فى نحو « كنت قائما»

هذا ، واعلم أن بيت الشاهد حجة أيضا على الكوفيين الذين منعوا زيادة الباء فى خبر « ما » إذا بطل عملها

٢٢٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين

اللغة : « تعزّ » تصبر ، وتسلّ « وزر » بفتحتين — أصله الجبل ، ثم استعمل فى الملجأ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهى الحفظ والرعاية

المعنى : اصبر على ما أصابك وتسلّ عنه فإنه لا يبقى شىء على وجه الأرض ، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله

الإعراب : « تعزّ » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « فلا » نافية تعمل عمل ليس « شىء » اسم لا « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتى « باقيا » خبر لا «ولا» الواو عاطفة ، لا : نافية تعمل عمل ليس أيضا « وزر » اسم لا «مما» جار ومجرور متعلق بقوله «واقيا» الآتى « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور بمن ، والعائد ضمير منصوب بقضى محذوف ، والتقدير : مما قضاه الله « واقيا » خبر لا

الشاهد فيه : قوله « فلا شىء باقيا .. ولا وزر واقيا » حيث أعمل « لا » فى الموضعين عمل ليس ، فرفع بها الاسم — وهو قوله « شىء » فى الأوّل ، وقوله « وزر » فى الثانى — ونصب بها الخبر — وهو قوله « باقيا » فى الأوّل ، وقوله « واقيا » فى الثانى — كما يتضح ذلك من الإعراب .

وقال العلامة الصبان : « وقيل : لا شاهد فى الشطر الأوّل ؛ لاحتمال أن قوله « باقيا » حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الذى هو قوله « على الأرض » ، ويكون الجار والمجرور هو الخبر ، فيكون محتملا للرفع على إهمال «لا» وللنصب على إعمالها ، وفيه أنا لو سلمنا أن قوله «على الأرض» خبر لكان نصب الخبر فى الشطر الثانى قرينة على نصبه فى الأوّل ، وإلا كان تلفيقا بين لغتين ، فيكون الاستشهاد بالشطرين ، غاية الأمر أنه فى الأوّل بقرينة الثانى » اهـ بإيضاح يسير

﴿تنبيهات﴾ الأول : ذكر ابن الشَّجَرِىّ أنها أعملت فى معرفة ، وأنشد للنابغة الْجَعْدِىّ :

٢٢٤ — وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِياً سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِياً

وههنا أمور : (الأول) صرح الشارح رحمه الله بأن إعمال « لا » عمل ليس لغة أهل الحجاز دون تميم ، وانظر إلى قول أبى حيان : « لم يصرح أحد بأن إعمال « لا » عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة ، إلا صاحب المقرب ناصر المطرزى ، فإنه قال فيه : بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها ، وفى كلام الزمخشرى : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفى البسيط : القياس عند بنى تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها » اه بحروفه ، (الأمر الثانى) فى إعمال «لا» ثلاثة أقوال : (أوّلها) ما ذهب إليه ابن مالك تبعا لجماعة أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، (ثانيها) ماذهب إليه أبو الحسن الأخفش أنها لا تعمل أصلا ، وما بعدها مبتدأ وخبر مرفوعان ، (ثالثها) ما ذهب إليه الزجاج أنها تعمل الرفع فى الاسم ولا عمل لها فى الخبر ، إذ لا يكون الخبر معها مذكورا ألبتة ، والبيت الذى معنا حجة على أبى الحسن والزجاج جميعا ؛ فقد ذكر الخبر كما رأيت ؛ فكان ذكره ردّا لمزعم الزجاج ، ونصب ؛ فكان نصبه ردّا لمزعم الأخفش ، (الأمر الثالث) من ذهب إلى أن « لا » رافعة ناصبة اختلفوا فى هل إعمالها أكثر أو إعمال «إن» النافية ؛ فزعم ابن مالك أن إعمال «لا» أكثر من إعمال « إن » وقال أبو حيان : « الصواب عكسه ؛ لأن إن قد عملت نثرا ونظما ولا إعمالها قليل جدّا ، بل لم يرد منه صريحا إلا بيت الشاهد الذى معنا ، والبيت والبيتان لاتبنى عليهما القواعد » اه

٢٢٤ — البيت للنابغة الجعدى ، وقبله :

بَدَتْ فِعْلَ ذِى وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِى فِى فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ... ... البيت ، وبعده :

أُتِيحَتْ لَهُ وَالْغَمُّ يَحْتَضِرُ الْفَتَى وَمِنْ حَاجَةِ الإِنْسَانِ مَالَيْسَ لاَقِيَا

اللغة : « فعل ذى ودّ » أراد أنها تفعل فعل ذى ودّ ، فحذف الفعل وأبقى المصدر ، والقول بأن انتصابه على نزع الخافض تخريج على الوجه الضعيف ، والودّ — بتثليث الواو — المحبة ، ومثله الوداد مثلثا أيضا «تولت» أعرضت ورجعت «بقت حاجتى» بتشديد القاف — تركتها باقية «سواد القلب» سويداؤه ، وهى حبته السوداء «باغيا» طالبا «متراخيا» متهاونا فيه ، تاركا له «أتيحت» هيئت ، وقدّرت « والغم » يروى فى مكانه « والهم » ومعناهما واحد « يحتضر الفتى » أراد أنها عرضت له والهموم نازلة به

الإعراب : « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « سواد » مفعول به « القلب » مضاف إليه « لا » نافية « أنا » ضمير منفصل اسم لا

وتردّد رأى الناظم فى هذا البيت ، فأجاز فى شرح التسهيل القياسَ عليه ، وتأوّله فى شرح الكافية فقال : « يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال ، تقديره : لا أرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمولَ عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة منها قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى حكمك لك مسمطاً ، أى : مُثْبَتاً ، فجعل مُسَمَّطًا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى » هذا لفظه

الثانى : اقتضى كلامه مساواة « لا » لليس فى كثرة العمل ، وليس كذلك ، بل عملها عمل « ليس » قليل ، حتى منعه الفراء ومن وافقه ، وقد نبه عليه فى غير هذا الكتاب

« باغيا » خبرها ، وستعرف مافيه ، وهو اسم فاعل ففيه ضمير مستتر فاعله ، وقوله « سواها » مفعوله ، والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « عن حبها » جار ومجرور يتعلق بقوله « متراخيا » الآتى ، والضمير مضاف إليه « متراخيا » معطوف على خبر «لا» الذى هو قوله « باغيا »

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغيا » فإن أبا السعادات الشريف ابن الشجرى قد ذهب إلى أن « أنا » اسم لا ، ولم يلتزم فى اسم «لا» التنكير كما التزمه الجمهور ، وأما ابن مالك رحمه الله فقد اضطربت كلمته فى هـذه المسألة ؛ فذهب مرة إلى أنه يجوز القياس على هـذا البيت فيؤتى باسم «لا» معرفة ، نسب ذلك له ابن عقيل كالشارح ، وقد راجعت الكافية وشرحها والتسهيل فوجدت كلامه هناك ككلامه هنا ، وعبارته فى شرح الكافية هى عين عبارة الشارح الأشمونى ، نعم وجدت أبا حيان قد اختار ذلك ، قال فى شرحه على التسهيل : «قوله ورفعها معرفة نادر ؛ قال المصنف فى الشرح : وشذ إعمالها فى معرفة فى قول النابغة الجعدى : ✲ وحلت سواد القلب . . . ✲ البيت اه ، وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَق خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلاَ الْمَالُ بَاقِيَا

والقياس على هـذا سائغ عندى (المتكلم أبو حيان) وقد أجاز ابن جنى إعمال لا فى المعرفة ، وذكر ذلك فى كتاب التمام » اه كلامه بحروفه

ومنه يتبين لك أن ابن مالك لم يذهب إلى جواز القياس على بيت النابغة ، وإنما ذهب إليه أبو حيان تبعا لابن جنى ، وقد تأوّل ابن مالك بيت النابغة بتأويلين ذكرهما الشارح نقلا عن عبارة شرح الكافية فلا داعى للكلام عليهما

الثالث : الغالب على خبر « لا » أن يكون محذوفا ، حتى قيل إن ذلك لازم كقوله :

٢٢٥ — مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

٢٢٥ — البيت من شعر الحماسة، وهو من كلمة لسعد بن مالك يعرّض فيها بالحارث بن عباد فارس النعامة حين اعتزل الحرب التى نشبت بين بكر وتغلب ابنى وائل ، وهى الحرب الضروس التى سميت بحرب البسوس ، وأوّل هذه الكلمة قوله :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

وقبل بيت الشاهد قوله :

بِئْسَ الْخَلاَئِفُ بَعْدَنَا أَوْلاَدُ يَشْكُرَ وَاللَّقَاحُ

مَنْ صَدَّ ... ... البيت ، وبعده :

الْمَوْتُ غَايَتُنَا فَلاَ قَصْرٌ وَلاَ عَنْهُ جِمَاحُ

وَكَأَنَّمَا وِرْدُ الْمَنِيَّةِ عِنْدَنَا مَاءٌ وَرَاحُ

اللغة : « وضعت أراهط » أى : حطتهم وأسقطتهم فلم يكن لهم ذكر فى هذه الحرب ، وهو على تقدير مضاف ، والأصل : وضعت ذكر أراهط، والأراهط : جمع أرهط الذى هو جمع رهط، وزعم أكثر النحويين أن أراهط جمع رهط على خلاف القياس ، قال أبو البقاء بن يعيش فى شرح المفصل : « وليس القياس فى رهط أن يجمع على أراهط ؛ لأن هذا البناء من جموع الرباعى وما كان على عدّته ، من نحو جعفر وجعافر وجدول وجداول ، ورهط ثلاثى فلا يجمع عليه ، فكأنهم حين قالوا : أراهط ؛ جمعوا أرهطا فى معنى رهط وإن لم يستعمل ، وليس أرهط بجمع رهط ؛ إذ لو كان كذلك لم يكن أراهط شاذا ، ويدلّ على ذلك أن الشاعر قد جاء به لما احتاج إليه ، قال :

وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فِي أَرْهُطِه مِنْ أَرْفَعِ الْوَادِي وَلاَ مِنْ بُعْثُطِه

اهـ كلامه ، وقال ابن سيده : « والسابق إلىّ من أوّل وهلة أن أراهط جمع أرهط لضيقه عن أن يكون جمع رهط ، ولكن سيبويه جعله جمع رهط ، وقال : وهى إحدى الحروف التى جاء بناء جمعها على غير ما يكون فى مثله ولم تكسر هى على بنائها فى الواحد ، والذى حمل سيبويه على ذلك علمه بعزة جمع الجمع وندرته ؛ لأن الجموع إنما هى للآحاد ، وأما جمع الجمع ففرع داخل على فرع » اهـ

وأقول : إنه بعد ثبوت أن أرهطا قد ورد عن العرب فى مثل البيت الذى ذكره ابن يعيش ، وفى نحو قول رؤبة :

... ...

* هُوَ ٱلذَّلِيلُ نَفَراً فِي أَرْهُطِهْ *

فلا محل لتناسى أرهط وادّعاء أن أراهط جمع رهط على غير قياس

وقول سعد « فاستراحوا » معناه أنهم لم يكابدوها ولم يصطلوا نارها ، وهذا هو التعريض بالحارث « اللقاح » بفتح اللام ــ أراد بهم بنى حنيفة ، وكانوا يلقبون بهذا لأنهم لم يدينوا بالطاعة للملك ، ويقال : حى لقاح ــ إذا لم يكن فى طاعة ملك ، يقول : إذا ذهبنا وبقيت يشكر وحنيفة فإنهم بئس القوم يخلفوننا « ابن قيس » نسب نفسه إلى جده الأعلى لشهرته به ، وإنما هو سعد ابن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ومعناه أنا المشهور فى النجدة الذى طرق اسمه سمعك « قصر » حبس « جماح » بكسر الجيم ــ هرب وانفلات ، وهو مصدر جمح « ورد المنية » دخول حومة الحرب للموت ، واقتحام هولها

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبتدأ « صد » فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى اسم الشرط « عن نيرانها » جار ومجرور متعلق بصدّ ، والضمير مضاف إليه « فأنا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أنا : ضمير منفصل مبتدأ « ابن » بالرفع : خبر المبتدأ « قيس » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل ليس « براح » اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا براح لى ، وجملة لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر ثان لأنا ، وجملة المبتدأ وخبريه فى محل جزم جواب الشرط ، أو تكون جملة لا فى محل جزم بيان أو توكيد لجملة المبتدأ والخبر، أو فى محل نصب حال كما وقع الحال مفردا بعد مثل هذه العبارة فى قول ابن دارة :

أَنَا ٱبْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

ويجوز نصب « ابن قيس » على الاختصاص ، ويتعين حينئذ أن تكون جملة لا مع اسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهذا الوجه أعرب وأفصح وأدل على الفخر ، ومثله قول الحماسى :

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لاَ نَدَّعِي لِأَبٍ ... عَنْهُ وَلاَ هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

الشاهد فيه : قوله « لا براح » حيث أعمل « لا » عمل ليس فرفع بها الاسم ــ وهو قوله « براح » وحذف خبرها ، وقد قدرناه فى الإعراب ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨ و ص ٣٥٤) وقد أنشده فى الموضعين شاهدا على إجراء « لا » مجرى ليس فى بعض اللغات

قال الأعلم : « استشهد به على إجراء لا مجرى ليس فى بعض اللغات ، كما أجريت ما مجراها فى لغة أهل الحجاز ، فتقديره : لا براح لى ، على معنى ليس لى براح ، والوجه فى لا إذا وليتها النكرة ولم تتكرر أن تنصبها بلا تنوين وتبنى معها ، وأما رفعها للنكرة مفردة ونصب الخبر فيجرى مجرى الضرورة فى القلة ، وهى فى ذلك مشبهة بليس ؛ لأن معناها كمعناها ، ودخولها على المبتدأ كدخولها » اهـ

أى : لا بَرَاحٌ لى ، والصحيح جواز ذكره ، كما تقدم

(وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا العَمَلاَ) المذكور ؛ أما « لاَتَ » فأثبت سيبويه والجمهور عملها ، ونقل منعه عن الأخفش

وأما « إِنْ » فأجاز إعمالها الكسائى وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه

وقال ابن خلف : « ويجوز رفع براح بالابتداء ، على أن الأحسن فى مثل هذا الحال تكرير لا كقوله تعالى : (لاَخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَهُمْ يَحْزَنُونَ) » اه

وقال المبرّد : « لا أرى بأسا أن تقول : لارجل فى الدار ، فى غير ضرورة ، وكذا : لازيد فى الدار ، فى جواب : هل زيد فى الدار ؟ وقال ☆ فأنا ابن قيس لابراح ☆ » اه

فالمبرّد موافق لسيبويه فى جعل « براح » اسم لا ، وليس شرطا عنده أن يكون اسمها نكرة ؛ بدليل إجازته : لازيد فى الدار ، إلا أن يكون أجازه على الابتداء وهو بعيد

فإن قلت : فلماذا جعلتم «براح» اسم لا مع أن الخبر محذوف ، والتزمتم تقدير هذا المحذوف منصوبا ، وهلا جعلتموها ملغاة والمذكور بعدها مبتدأ والمحذوف مرفوعا على أنه خبر المبتدأ ؟

قلت : قد أجاب عنه ابن هشام فى شرح الشواهد بقوله : « وقيل : لاشاهد فيه لجواز كون براح مبتدأ ، وردّ بأن لا التى تدخل على الجمل الاسمية (يريد الملغاة التى يكون بعدها مبتدأ وخبر) يجب إما إعمالها أو تكرارها ، فلما لم تتكرّر علم أنها عاملة ، وقال المنازع : إن هذا شعر ، والشعر يجوز أن ترد فيه « لا » غير عاملة ولا مكررّة ، وأجيب بأن عدم تكرار المهملة ضرورة شعرية ، وإعمال غير المكرّرة ليس ضرورة ، بل هو لغة لبعض العرب ، فادّعاء إهمالها يلزم عليه التخريج على الضعيف ، وقد علمت أكثر من مرّة أن الحمل على الضعيف لايجوز مادام للكلام محمل صحيح » انتهى كلامه بإيضاح

ومثل هذا البيت قول الراجز :

وَاللهِ لَوْلاَ أَنْ تَحُشَّ الطُّبَّخُ ... بِي الْجَحِيمَ حِينَ لاَ مُسْتَصْرَخُ

(يعنى بالطبخ الملائكة الموكلين بالعذاب ، جمع طابخ كركع فى جمع راكع ، وتحشّ : مضارع « حشّ النار » إذا جمع لها ما تفرّق من الحطب ، وقيل : أوقدها ، ومنه يقال : حشّ الحرب يحشها ؛ إذا أسعرها وهيجها ، وقال الأزهرى : يقال : حششت النار بالحطب ، وهو على غرار المستعمل فى البيت)

فإن قوله « مستصرخ » اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لامستصرخ لى ، والجملة كلها فى محل جرّ بإضافة حين إليها ، و «لا» عاملة عمل ليس بدليل رفع القافية ، ولا تكون مهملة لعدم تكرارها ، وهذا واضح إن شاء الله

جمهور البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع نثراً ونظماً ؛ فمن النثر قولهم : « إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِالْعَافِيَةِ » ، وجعل منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير « إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ ٱللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ » على أن « إِنْ » نافية رفعت « ٱلَّذِينَ » ونصبت « عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ » خبراً ونعتا ؛ والمعنى : ليس الأصنام ٱلذين تدعون من دون ٱلله عباداً أمثالكم فى الاتصاف بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم فى عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

٢٢٦ — إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إِلا عَلَى أَضْعَفِ ٱلْمَجَانِينِ

---

٢٢٦ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد إلى قائل معين ، مع كثرة وروده فى كتب النحو ، وقد روى عجزه هكذا :

* إِلاَّ عَلَى حِزْبِهِ ٱلْمَنَاحِيسِ *

اللغة : « مستوليا » اسم فاعل من استولى ، ومعناه كانت له الولاية عليهم ، وملك زمامهم « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عندهم من خبلته الجن « المناحيس » جمع منحوس ، وهو من نزل به النحس ، وحالفه سوء الطالع ، ويروى فى مكانه « الملاعين »

الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها مبنى على الفتح فى محل رفع «مستوليا » خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة « على أحد » جار ومجرور متعلق بمستول « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور فى محل نصب على الاستثناء من الجار والمجرور السابق ، أو على أنه بدل من الجار والمجرور السابق « المجانين » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » ؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر

وجواز إعمال « إن » عمل « ليس » هو مذهب الكسائى والمبرد ، ولهما فى ذلك دليلان : (الأوّل) النص ، ومنه هذا البيت والبيت الذى يأتى بعده ، ومنه قوله تعالى : (إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ) فى قراءة سعيد بن جبير بتخفيف « إن » ونصب « عبادا أمثالكم » (الدليل الثانى) أنه لافرق بين « إن » و « ما » ، ألا ترى أنهما لنفى الحال ، وأنهما يدخلان على الجمل الاسمية ؛ فحيث أجزنا إعمال « ما » حين أشبهت « ليس » فى هذين الوجهين لزم إعمال « إن » لوجود الشبهين جميعا

... ...

وذهب سيبويه وجماعة منهم الفراء إلى أنه لايجوز إعمال « إن » عمل ليس ، وردّوا دليلى الكسائى والمبرد (أوّلا) بادّعاء أن البيتين شاذان ، وأن الآية تحتمل غير ماذهبوا إليه ، وسيأتى لك محتمل للآية غير هذا الذى ذهبا إليه فى كلام أبى حيان (وثانيا) بأن « ما » عملت عمل ليس على خلاف القياس كما تبين سابقا ، وإذا كان إعمالها على خلاف القياس لم يجز أن تجعل هى أصلا يقاس عليه

قال ابن الشجرى : «إذا كانت إن نافية فسيبويه لايرى فيها إلا رفع الخبر ، وإنما حكم بالرفع لأنها حرف جحد يحدث معنى فى الاسم والفعل كألف الاستفهام ، وكما لم تعمل ما التميمية وهو وفاق القياس ، ولما خالف بعض العرب القياس فأعملوا مالم يكن لنا أن نتعدّى القياس فى غير ما ، وغير سيبويه أعمل إن على تشبيهها بليس ، كما استحسن ذلك مع ما ، واحتج بأنه لافرق بين إن وما ؛ إذ هما لنفى الحال ، وتقع بعدها جملة الابتداء » اه

وقال ابن هشام : « أجاز الكسائى والمبرد إعمال إن عمل ليس ، وقرأ سعيد بن جبير : (إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَـكُمْ) وسمع من أهل العالية : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية ، و إن ذلك نافعك ولا ضارك » اه كلامه

وتخريج قراءة سعيد بن جبير على جعل إن نافية ، والذين اسمها ، وعبادا خبرها ؛ هو تخريج ابن جنى ، وناقشه أبو حيان فى هـذا التخريج بأن قراءة الجماعة على أن إن مؤكدة ، والذين اسمها ، وعباد بالرفع خبرها ، والكلام عليها إثبات وتأكيد ، وما ذهب إليه ابن جنى يجعل الكلام نفيا ، فيكون حاصل المعنى على قراءة الجماعة تأكيد ثبوت العبودية لهؤلاء الأصنام ، وحاصل المعنى على قراءة سعيد نفى العبودية عنهم ، فالمعنيان متناقضان ؛ فيبطل تخريج ابن جنى ، وزعم أبو حيان أن الأولى فى تخريج قراءة سعيد أن تجعل إن مخففة من الثقيلة ، والذين اسمها ، وعبادا بالنصب خبرها جىء به على لغة من ينصب الجزءين بإن ، على حدّ قول الشاعر :

إِذَا جَنَّ جُنْحُ ٱللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْـدَا

والردّ على أبى حيان من عدّة وجوه : (الأوّل) أن نصب الجزءين بإنّ غير ثابت عند الأكثرين ، وما ورد مما ظاهره ذلك فمؤوّل (والثانى) أنا إن سلمنا أنها تنصب الجزءين فلا نسلم ثبوت هذا لها مشدّدة ومخففة ، بل هو ثابت لها حال التشديد (والثالث) أن ما توهمه من التناقض مدفوع ؛ لأن من قرأ بالتشديد أراد ثبوت مماثلة الأصنام للكفار فى كونهم مخلوقين ، ومن قرأ بالتخفيف أراد نفى مماثلتها إياهم فى النطق والعقل والحياة ، فلم يلتق النفى والإثبات على شىء واحد حتى يدّعى التناقض ، بل قراءة سعيد أبعد فى التهكم بهم والزراية عليهم ، وهى مؤيدة بما بعدها من قوله تعالى : (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ـ الآيات) ولك فى هذا الكفاية والغناء

وقوله :

٢٢٧ — إنِ المَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلٰكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ

وقد عرفت أنه لايشترط فى معموليها أن يكونا نكرتين

(وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى) أسم (حِينٍ) أى : زمان (عَمَلْ) بل لاتعمل إلا فى أسماء الأحيان نحو حين ، وساعة ، وأوان ، قال تعالى : « وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ » وقال الشاعر :

٢٢٨ — * نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ *

---

٢٢٧ — ولم أجد من نسب هذا البيت أيضا

المعنى : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، ولكنه يموت الموت الحقيقى إذا بغى عليه باغ فلم يجد من ينصره و يدفع عنه بغيه

الإعراب : « إن » نافية « المرء » اسمها « ميتا » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بميت « حياته » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى انقضاء «لكن» حرف استدراك «بأن» الباء جارة ، أن : مصدرية « يبغى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والتقدير : بالبغى ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف يدل عليه سابق الكلام ، وأصله : ولكن يموت بالبغى « عليه » جار ومجرور نائب فاعل يبغى « فيخذلا » الفاء عاطفة ، يخذل : معطوف على يبغى ، ونائب فاعله مستتر فيه ، والألف للاطلاق

الشاهد فيه : قوله « إن المرء ميتا » — حيث أعمل «إن» عمل «ليس» فرفع بها الاسم — وهو قوله «المرء» — ونصب بها الخبر — وهو قوله «ميتا» — على ما تبين من إعراب البيت ؛ وهذا حجة على سيبويه الذى منع إعمال « إن » كما بيناه فى شرح الشاهد السابق

واعلم أن فى هذا البيت وفى البيت السابق دليلا على أنه لايشترط فى إعمال « إن » أن يكون معمولاها نكرتين كما اشترط فى إعمال « لا » ؛ أفلست ترى أن اسمها فى البيت السابق ضمير وفى هذا البيت محلى بأل ، وفى هذا البيت والبيت السابق دليل على أن انتقاض النفى بعد الخبر لا يبطل العمل ، ألست ترى أنه أتى بإلا فى البيت السابق ، وأتى بلكن فى هذا البيت ، وهى حرف يعطى مابعدها نقيض حكم ماقبلها ؛ لأنها لإثبات مايتوهم نفيه أو نفى مايتوهم ثبوته ، وأنت تدرى أن ماقبلها نفى ؛ فما بعدها إثبات البتة ، قاله ابن هشام

٢٢٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَالْبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ *

هكذا ذكره ابن عقيل وجماعة ، ونسبه لرجل من طيئ ولم يعينه ، وقال العينى : « قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمى ، ويقال : مهلهل بن مالك الكنانى » اهـ وقد ذكر ابن

وقال الآخر :

٢٢٩ — طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

السكيت فى كتاب الأضداد بيتا فيه كلة الشاهد ، وهو :

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلاَئِقاً مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

ولم ينسبه إلى قائل معين

اللغة : « البغاة » : جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ، والباغى : الذى يتجاوز قدره ويعدوه « مندم » هو مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من رتع فى المكان يرتع — من باب فتح — إذا جعله ملهى له وملعبا ، وأصل الرتع — بفتح فسكون — أن تأكل الماشية ماشاءت ، ثم استعير للإنسان ، ومنه قوله تعالى : (نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ) وقوله «وخيم» هو صفة مشبهة من وخم المكان — بضم الخاء — إذا لم ينجع كلؤه أو لم يوافقك مناخه ، وقوله فى البيت الآخر « خلائقا مشمولة » فسره ابن الأعرابى بقوله : « أى مشئومة وأخلاق سوء » اه ، ويقال أيضا : رجل مشمول الخلائق ، إذا كان كريما ، ولا يبعد أن يكون مافى هذا البيت منه ومثل هذا البيت فى المعنى قول تأبط شرا :

لَتَقْرَعِنَّ عَلَىَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتِ يَوْماً بَعْضَ أَخْلاَقِى

الإعراب : « ندم البغاة » فعل وفاعل « ولات » الواو واو الحال ؛ لات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها « مندم » مضاف إليه « والبغى » مبتدأ أول « مرتع » مبتدأ ثان « مبتغيه » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « وخيم » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أعمل « لات » فى لفظ دال على الزمان — وهو قوله «ساعة» — وليس لفظ «حين» ، وللعلماء رأيان فى معمول «لات» هل يجب أن يكون لفظ « حين » أو يجوز هذا كما يجوز أن يكون أى لفظ دال على الزمان ؛ فذهب الفارسى وجماعة ، ونسبه المحقق الرضى للفراء ؛ إلى الثانى ، وهو الذى فسر الشارح الأشمونى كلام النظم به ، وذهب قوم إلى أنه لايجوز إعمال « لات » إلا فى لفظ « حين » بخصوصه ، دون مايرادفه ، وهو المفهوم من كلام سيبويه ، ونسبه ابن هشام للفراء ، وكلام الناظم يحتمل هذا الرأى أيضا ، بل هو فيه ظاهر ، والبيت حجة عليهم ، وقد روى هذا البيت بجر «ساعة» على أن « لات » جارة ويجوز فيه رفع « ساعة » على أن « لات » عاملة عمل ليس ، وهذا اسمها ، وخبرها محذوف

٢٢٩ — البيت من كلة لأبى زبيد الطائى ، وكان رجل من شيبان اسمه المكاء نزل برجل طائى فأضافه وسقاه خمرا ، فلما سكر وثب إليه الشيبانى بالسيف فقتله ، وافتخر بذلك بنو شيبان ، ففى هذا يقول أبو زبيد :

... ...

خَبَّرَتْنَا الرُّكْبَانُ أَنْ قَدْ فَرِحْتُمْ ... وَفَخَرْتُمْ بِضَرْبَةِ الْمُكَّاءِ

وَلَعَمْرِي لَعَارُهَا كَانَ أَدْنَى ... لَكُمُ مِنَ تُقًى وَحُسْنِ وَفَاءِ

و بعدها بسبعة أبيات بيت الشاهد ، و بعده :

وَلَعَمْرِي لَقَدْ لَقُوا أَهْلَ بَاسٍ ... يَصْدُقُونَ الطِّعَانَ عِنْدَ اللِّقَاءِ

وَلَقَدْ قَاتَلُوا فَمَا جَبُنَ الْقَوْ ... مُ عَنِ الْأُمَّهَاتِ وَالْأَبْنَاءِ

اللغة : « المكاء » هو بضم الميم وتشديد الكاف ، وهو اسم الشيبانى كما علمت « بقاء » هو الاسم من قولهم : أبقيت على فلان إبقاء ، إذا رحمته وتلطفت به ، والمشهور أن اسم المصدر من ذلك البقيا ــ بضم الباء ــ والبقوى ــ بفتحها ــ و باقى المفردات ظاهر المعنى

الإعراب : « طلبوا » فعل وفاعل « صلحنا » مفعول به ، ومضاف إليه « ولات » الواو واو الحال ، لات : نافية ، واسمها محذوف « أوان » خبرها ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وستعرف وجه ذلك وما يرد عليه « فأجبنا » الفاء عاطفة ، أجاب : فعل ماض ، ونا : فاعله ، والجملة معطوفة على جملة طلبوا « أن » حرف مصدرى ونصب ، أو هى تفسيرية لتقدم معنى القول دون حروفه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمها محذوف « حين » خبرها « بقاء » مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه على الأول فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، وهذا الجار يتعلق بأجاب ؛ ألا ترى أنك تقول : أجبته بكذا ، والتقدير : فأجبنا بعدم كون الحين حين بقاء ؛ و يجوز أن تكون أن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر

الشاهد فيه : قوله « ولات أوان » حيث أعمل « لات » فى لفظ « أوان » وهو من معنى الحين وليس بلفظه ؛ فهو رد على سيبويه ومن معه حيث اشترطوا لعمل « لات » أن يكون معمولاها من لفظ الحين

وادعاء أن «لات» فى هذا البيت عاملة عمل ليس هو ماذهب إليه أبو سعيد السيرافى وأبو العباس المبرد ، وعندهما أن هذه الكسرة التى فى « أوان » ليست كسرة إعراب ، و إنما هى كسرة بناء ، وهذا التنوين ليس هو الذى يكون فى آخر الاسم المتمكن و يعقب حركة إعرابه ، و إنما هو تنوين العوض الذى يلحق نحو « إذ » عند حذف الجملة التى تضاف « إذ » إليها ، وأصل الكلام عندهما « ولات أوان طلبوا » بإضافة « أوان » إلى جملة « طلبوا » فحذفت هذه الجملة ثم بنيت « أوان » على السكون كما هو الأصل فى المبنيات ، أو على الكسر تشبيها له بنزال؛ أو لأن قبل آخره ألف ساكنة والكسر أصل التخلص من التقاء الساكنين ، ثم أتى بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ، فإن قدرت بناءه على الكسر كما ذكر الشارح فالأمر لا يزيد عما ذكرنا ،

أى : وليس الأوان أوان صلح ، فَحُذِفَ المضاف إليه « أوان » منويَّ الثبوت؛ و بنى كما فعل بقبل وبعد ، إلا أنَّ أواناً لشبهه بِنَزَالِ وزنا بنى على الكسر ونوّن اضطراراً ، وأما قوله :

٢٣٠ — لَهَفِى عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِى جِوَارَكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ

و إن قدّرت بناءه على السكون لزمك أن تحركه بعد اجتلاب التنوين للتخلص من التقاء الساكنين؛ وذهب قوم منهم ابن هشام وتبعه الشارح إلى أن التنوين فى «أوان » للضرورة وليس للتعويض؛ واختار جار الله الزمخشرى الأوّل

ومن هذا التقرير تفهم أن فى كلام الشارح خللا ؛ لأنه جعل المضاف إليه المحذوف مفردا فى قوله « أى : وليس الأوان أوان صلح » ووجه الخطأ أنه إنما يبنى المضاف عند حذف المضاف إليه المفرد إذا كان من الظروف النسبية كقبل و بعد وفوق وتحت ، و « أوان » ليس منها ، وهو فى كل عبارته تابع لابن هشام فى مغنى اللبيب

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الكسرة التى على «أوان» كسرة إعراب ، وهذا التنوين تنوين التمكين ، ثم اختلفوا : فذهب الفراء إلى أن « لات » هى التى أحدثت هذه الكسرة ، وأنها قد تكون حرف جرّ ، واستدلّ على ذلك بهذا البيت ، و بقول الآخر :

* وَلَاتَ سَاعَةِ مَنْدَمِ *

وهو الشاهد السابق ، وروايته عنده بجرّ « ساعة » ، كما أخبرناك آنفا ، و بقراءة من قرأ : (وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ) بجرّ « حين » ؛ وذهب غير الفراء إلى أن عامل الجرّ ليس هو « لات » و إنما هو « من » الاستغراقية حذفت و بقى عملها كما فى قول الشاعر :

أَلَا رَجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

فيمن رواه بجر « رجل » على أن الأصل : ألا من رجل . وحسبك هذا فقد أطلت عليك

٢٣٠ — هذا البيت أوّل قطعة اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة ، ونسبها بقوله : « وقال التيمى فى منصور بن زياد » اهـ ، وهو عبد الله بن أيوب و يكنى أبا محمد من أهل اليمامة ، شاعر مولد فصيح عربى متكلم ، مدح الفضل بن يحيى

اللغة : « لهفى » اللهف — بفتح اللام ، وسكون الهاء أوفتحها — الأسى والحزن ، وقيل : هو الأسى على شىء يفوتك بعد ماتشرف عليه وتقاربه ، وقال الجوهرى : « لهف بالشىء يلهف — مثل علم يعلم — لهفا — بفتحتين — أى : حزن وتحسر ، ورجل لهف — بفتح فكسر — ولهيف » اهـ « للهفة » أى : لأجل لهفة ، واللهفة — بفتح اللام وسكون الهاء — الاستغاثة ونداء المضطر ، قال فى اللسان : « واللهيف : المضطر ، والملهوف : المظلوم ينادى و يستغيث » اهـ ، وفى الحديث: « أَجِبِ الْمَلْهُوفَ » ؛ وفى حديث آخر : « تُجِيبُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ » « مجير » هو الناصر

فارتفاع « مُجِيرُ » على الابتداء ، أو الفاعلية ، أى : لات يَحْصُل مجير ، أولات له مجير ، و « لات » مهملة لعدم دخولها على الزمان

﴿ تنبيه ﴾ للنحويين فى « لاتَ » الواقع بعدها « هَنَّا » كقوله :

* حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ[1] *

مذهبان (أحدهما) : أن « لاَتَ » مُهْمَلة لا اسم لها ولا خبر ، و « هَنَّا » فى موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى المكان ، و « حَنَّتْ » مع « أن » مقدَّرةً قبلها فى موضع

لك الذى يدفع عنك التعدّى و يمنعك منه ، وهو اسم فاعل من أجاره يجيره

المعنى : إنى أتحزّن عليك وأظهر الأسى ؛ لأنك كنت تجير من استغاث بك فى الوقت الذى لا يجير فيه أحد

الإعراب : « لهفى » مبتدأ ، و ياء المتكلم مضاف إليه « عليك » جار ومجرور متعلق بلهف « للهفة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « من خائف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للهفة « يبغى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « جوارك » مفعول به ، وضمير المخاطب مضاف إليه « حين » ظرف زمان ، منصوب بيبغى « لات » حرف نفى مهمل « مجير » مبتدأ سوّغ الابتداء به وقوعه بعد النفى ، والخبر محذوف ، والتقدير كما فى الشرح ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة « حين » إليها

الشاهد فيه : قوله « لات مجير » حيث أتى بعد « لات » بلفظ من غير ألفاظ الحين ــ وهو قوله « مجير » ــ ولذلك جعلت مهملة ؛ فقدّر مابعدها مبتدأ محذوف الخبر ، ولك فيه وجه آخر ذكره الشارح ، وهو أن تجعل هذا المرفوع فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : لات يحصل له مجير

واعلم أن « لات » تختص بالعمل فى النكرات ؛ فلا يجوز وقوع المعرفة بعدها ، ومرادنا بهذا أن ما يذكر بعدها من معمولاتها يجب أن يكون نكرة ، فأما المعمول الآخر الذى تقدره فيكون معرفة ، ولهذا تجدهم يقدرون فى نحو قوله تعالى : (وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ) الاسم بقولهم : أى ولات الحين حين مناص ، وتختص كذلك بأن يكون معمولها من ألفاظ الزمان . وهذا متفق عليه فى التى تعمل عمل ليس على البيان الذى تقدّم شرحه ، وهل هو كذلك فى الجارّة عند الفراء ؟ الذى نصّ عليه ابن هشام أنه كذلك ، قال فى المغنى : « زعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا لأسماء الزمان خاصة ، كما أن مذ ومنذ كذلك » اهـ ، وهو فى ذلك تابع لأبى حيان فى الارتشاف ، ولم أجد نصا يعارض هذا ، والله أعلم

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، و بيان أوجه الاستشهاد به ، وما قاله العلماء فيه ؛ فارجع إلى ذلك كله فى (ص ١٤٠ من هذا الجزء).

رفع بالابتداء ، والتقدير : حَنَّتْ نَوَار ولات هُنَالِكَ حَنِينٌ ؛ وهذا توجيه الفارسى ؛ (والثانى) : أن تكون « هَنَّا » اسم « لات » ، و « حَنَّت » خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقتُ وقتَ حنين ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لأن فيه إخراج « هَنَّا » عن الظرفية ، وهى من الظروف التى لاتتصرف ؛ وفيه أيضاً إعمال « لات » فى معرفة ، وإنما تعمل فى نكرة

واختصت « لات » بأنها لا يذكر معها معمولاها معا ، بل لا بدَّ من حذف أحدهما (وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ) منهما ، وهو الاسم (فَشَا) فتقدير « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ » ولات الحينُ حينَ مناص ، أى : وليس الوقتُ وقتَ فرار ، فحذف الأسم و بقى الخبر (وَالْعَكْسُ قَلَّ) جدًّا ، قرأ بعضهم شذوذا « وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ » برفع حين على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حينُ مناصٍ لهم ، أى : كائناً لهم

﴿ خاتمة ﴾ أصل « لاتَ » لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث ، كما فى « رُبَّتَ » ، و « ثُمَّتَ[1] » قيل : ليَقْوَى شبهها بالفعل ، وقيل : للمبالغة فى النفى ، كما فى نحو عَلَّامة ونَسَّابة ، للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لا لتقاء الساكنين ؛ بدليل « رُبَّتَ » و « ثُمَّتَ » فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها

وقيل : أصلها لَيْسَ ، قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين :

الأول: أن فيه جَمْعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض فى كلامهم لم يجئ منه إلا مَاءٌ وَشَاءٌ[2] ، ألا ترى أنهم لم يدغموا فى « يطد » و « يتد » فراراً من حذف الواو التى هى الفاء وقلب العين إلى جنس اللام

والثانى : أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذَّان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل . والله أعلم

---

(١) من دخول التاء على ربَّ قول الشاعر :

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّى حَفِىٍّ ... أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ومن شواهد دخولها على ثمَّ قول الشاعر :

وَلَقَدْ مَرَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِى

(٢) لنا فى هذه الدعوى ، وهى قولهم «لايجتمع إعلالان فى كلة» ؛ بحث مستفيض أجلناه إلى موضعه من الكتاب

أفعال المقاربة

اُعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة ، وهى ثلاثة : كاد ، وكرب ، وأوشك ، وُضِعَتْ للدلالة على قرب الخبر ، وأفعال الرجاء ، وهى أيضاً ثلاثة : عسى ، وحَرَى ، واُخْلَوْلَقَ ، وضعت للدلالة على رجاء الخبر ، و بقية أفعال الباب للدلالة على الشروع فى الخبر ، وهى : أَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ ؛ فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب

(كَكَانَ) فى العمل (كَادَ وَعَسَى لَـكِنْ نَدَرْ * غَيْرُ) جملة فعل (مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ) وأخواتهما من أفعال الباب (خَبَرْ) فلذلك افترقا ببابين ، وغير جملة المضارع : المفردُ ، كقوله :

٢٣١ — * فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِباً *

---

٢٣١ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْىَ تَصْفِرُ *

وهـذا البيت تاسع تسعة أبيات اختارها أبو تمـام فى حماسته لتأبط شرًّا ، الفهمى — واسمه ثابت بن جابر بن سفيان ، وكنيته أبو زهير — وأوّل هذه القطعة :

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

اللغة : « يحتل » يأخذ بالحيلة للخلاص مما يقع فيه من المكروه « جدّ جدّه » الإسناد هنا مجاز عقلى ، وأراد أن المرء إذا عدم الناصر فى وقت الحاجة فلم يتحيل للخلاص أضاع أموره وعانى منها مايعانيه والأمر مولّ عنه ، وكان بنو لحيان — وهم حىّ من هذيل — قد ألفوه يشتار عسلا فوق جبل ، فأخذوا عليه طريقه ، فلما رأى ذلك منهم ، وكره أن يقع فى أسرهم ؛ صبّ ما معه من العسل على الصخر ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض بعيدا عن مكانه ، ثم أسلم قدميه للريح فنجا «فهم» بفتح الفاء وسكون الهاء — قبيلته ، وهم بنو فهم بن عمرو بن قيس عيلان «وما كدت آئبا» رواية الحماسة وغيرها « وما كنت آئبا » ولا شاهد فيها « تصفر » تتأسف ، وتتحزّن

الإعراب : « فأبت » فعل وفاعل « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بآب « وما » الواو للحال ، ما : نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « آئبا » خبره « وكم » خبرية مبتدأ «مثلها» بالجر : تمييز كم ، والضمير مضاف إليه ، و « مثل » لفظ متوغل فى الإبهام فلا تمنع

وقوله :

٢٣٢ — * لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّى عَسِيتُ صَائِمَا *

إضافته من جعله تمييزا ؛ لأنه لايتعرف « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر؛ وقد روى «مثلها» بثلاثة أوجه : النصب ، والرفع ، والجر ، وقد مضى نحوه فى الشاهد رقم(١٥١) « وهى » الواو للحال ، هى : مبتدأ « تصفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من الضمير المفعول

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آئبا » حيث أعمل فيه « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، وجاء فيه بخبرها مفردا منصوبا كما رأيت ، وهذا شاذ ، والقياس أن يكون خبر « كاد » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » كثيرا أو مقرون بها قليلا ؛ ومن أجل ذلك أنكر كثير من العلماء هذه الرواية ، وزعم أن الرواية «وما كنت آئبا» كما علمت ، ولكن ابن جنى رحمه الله لم يرتض إلا رواية النحويين على شذوذها ، قال : « استعمل الشاعر الاسم الذى هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذى هو فرع ، وذلك أن قولك : كدت أقوم ، أصله : كدت قائما ، ولذلك ارتفع المضارع ؛ أى : لوقوعه موقع الاسم ، فأخرجه على أصله المرفوض ، كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع ، نحو صرف ما لاينصرف ، وإظهار التضعيف ، وتصحيح المعتل ، وما جرى مجرى ذلك ، ونحو من ذلك ما جاء عنهم من استعمال خبر عسى على أصله فى قوله * إِنِّى عَسِيتُ صَائِمَا * (وهو الشاهد الآتى) وهذه الرواية — يعنى وما كدت آئبا — هى الصحيحة فى هذا البيت ، وكذلك وجدتها فى شعر هذا الرجل بالخط القديم ، وهو عتيد عندى إلى الآن ، والمعنى عليه البتة ، ألا ترى أن معناه فأبت وما كدت أؤوب ، كقولك : سلمت وما كدت أسلم ، وكذلك كل مايلى هذا الحرف من قبله ومن بعده يدل على ماقلنا ، وأكثر الناس يروى : ولم أك آئبا ، ومنهم من يروى : وما كنت آئبا ، والصواب الرواية الأولى؛ إذ لامعنى لقولك : وما كنت ، ولا لقولك : ولم أك ، وهذا واضح » اه كلامه ، وقال التبريزى فى شرح الحماسة : « قد تكلم المرزوقى على اختيار ابن جنى هذه الرواية ردًّا عليه ولم ينصفه . . . وقوله : ولم أك آئبا ، أى : رجعت إلى قبيلتى فهم وكدت لا أؤوب لمشارفتى التلف ، ويجوز أن يريد ولم أك آئبا فى تقديرهم وظنهم ، ويروى ولم آل آئبا — بمد الهمزة وباللام — أى : لم أدع جهدى فى الإياب ، والأول أحسن » اه

٢٣٢ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ويروى قبله :

* أَكْثَرْتَ فِى العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا *

وهذا من الشواهد التى أنكرها العلماء قديما ، قال ابن هشام : « طعن فى هذا البيت عبد الواحد الطراح فى كتابه بغية الآمل ومنية السائل ؛ فقال : هو بيت مجهول ، ولم ينسبه الشراح إلى أحد

... ...

فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ماقاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه ؛ فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهولة القائلين » اهـ ، قال البغدادى : « وقد نسب إلى رؤبة بن العجاج ، ولم أجده فى ديوان رجزه ، والله أعلم به » اهـ كلامه ، قال أبو رجاء : وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فلم أجد هذا البيت إلا فى زياداته التى حدثتك حديثها مرارا ، ولايقدح ذلك فى الاستشهاد بالبيت المجهول إذا رواه الثقة الحجة

اللغة : « العذل » اللوم ، والتعنيف « ملحا » مكثرا ومتابعا ، وهو اسم فاعل من قولهم : ألح المطر يلح إلحاحا ؛ إذا تتابع « عسيت صائما » مأخوذ من الحديث « فَلْيَقُلْ إنِّى صَائِمٌ » ويروى مكان «لاتكثرن» قوله « لاتلحنى » أى لاتعذلنى

الإعراب : « لاتكثرن » لا : ناهية ، تكثر : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ؛ فى محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر « إنى » إنّ : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « عسيت » فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « صائما » خبره ، وستعرف مافيه ، وجملة « عسى » مع اسمه وخبره فى محل رفع خبر « إنّ » المؤكدة

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائما » حيث أتى بخبر «عسى» اسما مفردا منصوبا ــ وهو قوله « صائما » ــ والقياس أن يكون خبر « عسى » فعلا مضارعا مقرونا بأن المصدرية فى الأكثر

ومن أجل ذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أن «عسى» فى هذا البيت ليست فعلا ناقصا يرفع الاسم وينصب الخبر حتى يلزم فيها ماذكرناه ، وإنما هى فعل تام يرفع فاعلا فحسب ، وهذا الفاعل هو تاء المتكلم ههنا ، وأما الاسم المنصوب فهو خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : رجوت أن أكون صائما ، و « كان » مدخولة لأن المصدرية كما رأيت فهى فى تأويل مصدر مفعول لعسى ، والذى يقوى هذا عندهم أن خبر « إنّ » المؤكدة لايكون جملة إنشائية بالإجماع ، وأنه يلزم على جعل « عسى » ناقصة وقوع الجملة الإنشائية خبرا لإنّ

ومن العلماء من ذهب إلى أن « صائما » خبر « يكون » المحذوفة مع اسمها على نحو التقدير السابق ، ولكنهم جعلوا جملة « يكون » فى محل نصب خبر « عسى »

وذهب قوم إلى أن « صائما » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : عسيت أن أصوم صائما ، أى : صياما ، فهو من مجىء المصدر على صورة اسم الفاعل ، وهذه الجملة فى محلّ نصب خبر « عسى »

ومثل هذا الشاهد فى جميع ما ذكرناه قول الزباء : « عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُساً » جعل سيبويه وأبوعلى الفارسى قولها « أبؤسا » خبر عسى ، على أنه ضرورة ومراجعة للأصول المتروكة ، وجعله ابن الأعرابى منصوبا بفعل محذوف ، وقدّره : عسى الغوير يصير أبؤسا ، وقال الكوفيون :

وأما « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ » فالخبر محذوف ، أى : يَمْسَحُ مَسْحًا ؛ والجملة الاسمية كقوله :

٢٣٣ — وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى زِيَادٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

التقدير : أن يكون أبؤسا ، وقال ابن هشام : « وأحسن من ذلك كله أن يقدّر يبأس أبؤسا ، فيكون مفعولا مطلقا ، ويكون مثل قوله تعالى : (فَطَفِقَ مَسْحًا) أى : يمسح مسحا ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه » اهـ ، واختار فى المغنى غير هذا التقدير ؛ فقال : « الصواب أن البيت والمثل مما حذف فيه الخبر ، أى : يكون أبؤسا وأكون صائما ؛ لأن فى ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلى ، ولأن المرجوّ له كونه صائما لا نفس صائما » اهـ

٢٣٣ — هذا البيت من مختار أبى تمام فى ديوان الحماسة ولم ينسبه ، وقبله :

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلاَّ أَلَمَّتْ بِرَحْلِى أَوْ خَيَالَتُهَا الْكَذُوبُ
كَأَنَّ لَهَا بِرَحْلِ الْقَوْمِ بَوًّا وَمَا إِنْ طِبُّهَا إِلاَّ اللُّغُوبُ

اللغة : «خيالتها» قال ابن منظور : « والخيال والخيالة : ماتشبه لك فى اليقظة والحلم من صورة ، قال الشاعر : ✡ فلست بنازل . . . البيت ✡ وقيل : إنما أنث على إرادة المرأة ، والخيال والخيالة : الشخص والطيف » اهـ « بوّا » بفتح الباء وتشديد الواو ـ أراد ولدها ، وأصل البوّ ولد الناقة ، قال ابن منظور : « البوّ ـ غير مهموز ـ الحوار ، وقيل : جلده يحشى تبنا أو ثماما أو حشيشا لتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها ثم يقرب إلى أم الفصيل لترأمه فتدرّ عليه » اهـ ، والبوّ أيضا : ولد الناقة « طبها » عادتها وشأنها ، أو طويتها ورغبتها وإرادتها « اللغوب » التعب والإعياء « بنى زياد » يروى فى مكانه « ابنى سهيل » وقوله « مرتعها » أراد مرعاها

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « قلوص » اسم جعل « بنى زياد » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى قلوص « من الأكوار » جار ومجرور متعلق بقوله « قريب » الآتى « مرتعها » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « قريب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر جعل

الشاهد فيه — قوله « جعلت قلوص . . . مرتعها قريب » حيث وقعت الجملة الاسمية ـ وهى قوله « مرتعها قريب » ـ خبرا لجعل التى هى من أفعال المقاربة تشبيها لها بكان التى يجوز فيها ذلك وهذا بالنسبة لجعل نادر ، والأصل أن تكون جملة الخبر فعلية ؛ هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله

وقد ذهبت طائفة من العلماء إلى أن « جعل » فى هذا البيت فعل تام قاصر ، وعنده أن « قلوص » فاعل جعل ، وأن جملة « مرتعها قريب » فى محل نصب حال من الفاعل ، والمعنى : أقبلت قلوص بنى زياد قريبة المرتع من الأكوار

وجملة الماضي؛ كقول ابن عباس رضى الله عنهما: «فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً»

(وَكَوْنُهُ) أى: كون المضارع الواقع خبراً (بِدُونِ أَنْ) المصدرية (بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ) أى: قليل، ومنه قوله:

٢٣٤ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

ومن العلماء من رواه ببناء «جعل» للمجهول، وزعم أن «قلوص بنى زياد» نائب عن الفاعل والجملة الاسمية فى محل نصب حال منه

ومن العلماء من ذهب إلى أن «جعل» فعل قلبي مبنى للمجهول، و«قلوص» نائب فاعل وهو مفعوله الأول، وجملة «مرتعها قريب» فى محل نصب مفعول ثان، ومن هؤلاء من روى «جعلت» مبنيا للمعلوم؛ ففيه ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة فى الأبيات السابقة، وهو فاعله، و«قلوص» منصوب على أنه المفعول الأول

ومن العلماء من ذهب إلى أن «جعل» بمعنى صار؛ فقوله «قلوص» بالرفع اسمه، وجملة «مرتعها قريب» فى محل نصب خبره

٢٣٤ — البيت لهدبة بن خشرم، من قصيدة قالها فى الحبس، وقد روى أكثرها أبو على القالى فى أماليه، وزاد أبو السعادات الشريف ابن الشجرى فى حماسته أبياتا على ما رواه القالى منها فارجع إليها هناك؛ وأول هذه القصيدة قوله:

طَرِبْتَ وَأَنْتَ أَحْيَاناً طَرُوبُ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّاكَ الْمَشِيبُ
يُجِدُّ النَّأْىُ ذِكْرَكِ فِي فُؤَادِي إِذَا ذَهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ
يُؤَرِّقُنِي اكْتِئَابُ أَبِي نُمَيْرٍ فَقَلْبِي مِنْ كَآبَتِهِ كَئِيبُ
فَقُلْتُ لَهُ: هَدَاكَ اللهُ، مَهْلاً وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللُّبِّ الْمُصِيبُ
عَسَى الْكَرْبُ ... ... البيت، وبعده:
فَيَأْمَنَ خَائِفٌ وَيُفَكَّ عَانٍ وَيَأْتِيَ أَهْلَهُ الرَّجُلُ الْغَرِيبُ

اللغة: «طربت» الطرب: خفة تصيب الإنسان لفرح أو حزن «النأى» البعد «يؤرقنى» يسهرنى «اكتئاب» هو افتعال من الكآبة، وهى الحزن «أبى نمير» قال اللخمى: هو ابن عم هدبة وكان مسجونا معه، وقال ابن هشام: هو رجل كان مسجونا معه فجالسه يوما وأظهر التألم له، وقال العينى: هو رجل من قرابتـه زاره يوما فى السجن فتألم له وأظهر الحزن «وخير القول ذو اللب» أى قول ذى اللب «الكرب» الهم والغم «أمسيت» قال ابن المستوفى:

... ...

يروى بضم التاء وفتحها والنحويون إنما يروونه بضم التاء والفتح عندى أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير وكان معه فى السجن » اهـ « عان » أسير يعانى اللأواء والآلام

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسمه « الذى » اسم موصول نعت للكرب « أمسيت » فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، وجملة أمسى واسمه وخبره لامحل لها صلة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى الكرب الذى هو اسم عسى « وراءه » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدّم، والضمير مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر «قريب» صفة لفرج ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر يكون ، وجملة يكون واسمه وخبره فى محل نصب خبر عسى

الشاهد فيه : قوله «عسى الكرب ... يكون وراءه فرج قريب» وفى هذه الجملة شاهدان :

الأوّل : ماذكره من أجله الشارح هنا ، وهو فى قوله « يكون » حيث أتى بخبر « عسى » فعلا مضارعا مجرّدا من «أن»، والأكثر اقترانه بها ، وقد اختلف العلماء فى تجرّد خبر « عسى» من« أن » أهو ضرورة لاتسوغ إلا للشاعر إذا دعته الحاجة ، أم هو سائغ فى الكلام غاية الأمر أنه قليل ؟ أما الفارسى وأبوعلى وجمهور البصريين فقدصرّحوا بأن ترك «أن» من خبر «عسى» ضرورة لاتجوز فى الكلام ، وأما سيبويه فظاهر عبارته أنه قليل لاضرورة ، قال (ج ١ ص٤٧٨) : « واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل ، يشبهها بكاد يفعل ؛ فيفعل حينئذ فى موضع الاسم المنصوب فى قوله : عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا ، وهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان ، وقال هدبة ☼ عسى الكرب ... البيت ☼ » اهـ ، إلا أن العلماء قد قضوا بأنه لاينبغى أن يؤخذ كلامه على إطلاقه ؛ لما صرّح به أبوعلى من أنها لاتكاد تجىء بغير «أن» إلا فى ضرورة ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ٱبْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وقول الآخر :

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا ، وَلٰكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ

وهما من شواهد سيبويه أيضا

والشاهد الثانى فى البيت ، وسيأتى للشارح ينشده من أجله ، وحاصله أن الظاهر من قوله « يكون وراءه فرج قريب» أنّ قوله «يكون» فعل مضارع ناقص أوتام ، وقوله «فرج قريب» اسمه على النقصان وفاعله على التمام ، وقوله « وراءه » ظرف متعلق بمحذوف خبر على النقصان ومتعلق بيكون على التمام ، وهذا الظاهر غير مراد ولا صحيح ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون المضارع الواقع خبرا لعسى قد رفع اسما غير مضاف لضمير الاسم ، فلا هو رافع لضمير الاسم ، ولا هو رافع

(وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُـكِسَا) فاقترانه بأنْ بعدها قليل ، كقوله :

٢٣٥ — * كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيظَ عَلَيْهِ *

لاسم ظاهر أضيف إلى ضميره ، وذلك غير جائز ؛ ومن أجل هذا رأى العلماء أنّ «يكون» مشتمل على ضمير الـكرب الذى هو اسم عسى ، كما أعلمناك ذلك فى إعراب البيت ، قال ابن هشام : « وفى يكون ضمير الـكرب ، ويجوز أن تـكون ناقصـة وتامة ، وعلى الأوّل يـكون فرج مبتدأ ، وقريب صفته ، والظرف خـبر المبتدأ ، والجملة الاسمية خـبر يكون ، وعلى الثانى تـكون الجملة حالا ، ويجوز على الوجهين أن يكون فرج فاعلا بالظرف على أنه خبر الناقصة وحال من فاعل التامة ، وهذا أرجح من تقديره مبتدأ » اهـ

٢٣٥ — هذا صدر بيت ؛ وعجزه :

* إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ *

وقد أنشد كثير من النحاة هذا البيت غير منسوب إلى قائل ، كما أنشده ابن منظور فى اللسان غير منسوب أيضا ، وهو بيت من كلمة لمحمد بن مبادر أحد شعراء البصرة يرثى فيها رجلا اسمه عبد الحميد ، وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ يَوْمَ تُوُفِّى ... هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ
لَيْتَ شِعْرِى وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ ... مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ
كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيظَ عَلَيْهِ ... إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

اللغة : « تفيظ » بالفاء والظاء ، قال فى اللسان : « أبو القاسم الزجاجى : يقال : فاظ الميت ، بالظاء ، وفاضت نفسه ، بالضاد ، وفاظت نفسه ، بالظاء ، والأخير جائز عنـد الجميع إلا الأصمعى فإنه لا يجمع بين الظاء ولفظ النفس ، والذى أجاز فاظت نفسه ، بالظاء ، يحتج بقول الشاعر : ☆ كادت النفس أن تفيظ ☆ البيت ، وقول الآخر :

تَفِيظُ نُفُوسُهَا ظَمَأً وَتَخْشَى ... حِمَامًا فَهْىَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقال الفراء : أهل الحجاز وطيىء يقولون : فاظت نفسـه ، وقضاعة وتميم وقيس يقولون : فاضت نفسه ، مثل فاضت دمعته ، وقال أبو زيد وأبو عبيدة : فاظت نفسه ــ بالظاء ــ لغة قيس ، وبالضاد لغة تميم ، وروى المـازنى عن أبى زيد أن العرب تقول : فاظت نفسه ، بالظاء ، إلا بنى ضبة فإنهم يقولونه بالضاد » اهـ «ريطة» بفتح الراء وسكون الياء ــ أصلها الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد بها هنا الأكفان التى يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد «أن» حرف مصدرى ونصب « تفيظ » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى النفس ، وأن

وقوله :

٢٣٦ــ أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وما دخلت عليه جملة بحسب الصورة وقعت خبرا لكاد «عليه» جار ومجرور متعلق بتفيظ «إذ» تعليلية «غدا» يحتمل أن يكون فعلا ناقصا بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر ، و يحتمل أن يكون فعلا تاما ، وفاعله ضميرا مستترا فيه «حشو» خبر غدا على الأول ، وحال من فاعله على الثانى ، وهو مضاف ، و « ريطة » مضاف إليه « و برود » معطوف على ريطة

الشاهد فيه : قوله « كادت النفس أن تفيظ » حيث وقع فيه خبر « كاد » فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وهذا قليل فى كاد ، ولم يذكر سيبويه فى « كاد وكرب » إلا التجرد من «أن» قال (ج ١ ص ٤٧٨) : « وأما كاد فإنهم لايذكرون فيها أن ، وكذلك كرب يفعل ، ومعناهما واحد ، يقولون : كرب يفعل ، وكاد يفعل » اهـ ، و إنما كان الأصل فى « كاد » أن يتجرد خبرها من « أن » لأن كاد لما دلت على قرب حصول الخبر كان كأنه فى الحال ، وأنت تعلم أن «أن» المصدرية تخلص الفعل للاستقبال ، فكان الجمع بينهما فى كلام واحد كالتناقض

ومثل هذا البيت فى اقتران خبرها بأن قول رؤبة :

رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ امَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

٢٣٦ ــ لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : «أبيتم» مأخوذ من الإباء ــ بكسر الهمزة ــ وهو أشدّ الامتناع « السلم » الصلح ، وهو بكسر السين وفتحها ، ويذكر و يؤنث ، كما قدمناه مرارا « لدى الحرب » عندها

المعنى : إنا عرضنا عليكم الصلح والموادعة فلم تقبلوا هذا العرض ؛ فلما التقينا جبنتم عن قتالنا ، وعجزتم عن مقاومتنا ، وفررتم من وجوهنا ، حتى لقد كدنا لانحتاج إلى إخراج سيوفنا من أغمادها

الإعراب : « أبيتم » فعل وفاعل « قبول » مفعول به « السلم » مضاف إليه « كدتم » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطبين اسمه « لدى » ظرف متعلق بقوله « تغنوا » الآتى « الحرب » مجرور بالإضافة إلى لدى ، على معنى زمانها أو مكانها « أن » مصدرية ناصبة « تغنوا » مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعله ، وأن مع ما بعدها فى تأويل مصدر خبر كاد « السيوف » مفعول « عن السل » جار ومجرور متعلق بقوله تغنوا

الشاهد فيه : قوله « كدتم . . . أن تغنوا » حيث قرن المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية ، وهو قليل كما تقدّم فى شرح الشاهد السابق ، والأكثر تجرده منها كما فى قوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ، لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ ، كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ، يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ، أَكَادُ أُخْفِيهَا ، لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ، يَكَادُونَ يَسْطُونَ ، يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ

وأنشد سيبويه :

٢٣٧ — فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ... فَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ) ومع هذا فإن اقتران المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية ليس ممتنعا ولا شاذا ولا هو خاص بضرورة الشعر ، كما تشعر به عبارة سيبويه التي ذكرناها في الشاهد السابق ، وكما صرح به في (ج ١ ص ١٥٥) من أنه ضرورة ، وستأتيك عبارته في الشاهد الآتى ، بل هو وارد في الشعر والنثر ؛ فأما الشعر فكما في هذه الأبيات التي رواها الشارح و بيت رؤبة التي أسمعناكه ، وأما النثر فكما في حديث أمير المؤمنين عمر الفاروق رضى الله عنه : « مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ » وكما في قول جبير بن مطعم رضى الله عنه : « كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ »

٢٣٧ — هذا البيت لعامر بن جوين الطائى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٥٥) ونسبه شراحه لعامر ، وذكر في اللسان أنه له أو لامرىء القيس ، وروى أبو الفرج الأصفهانى عجز البيت لعامر بن جوين الطائى هكذا :

فَكَمْ لِلسَّعِيدِ مِنْ هِجَانٍ مُؤَبَّلَهْ ... تَسِيرُ صِحَاحًا ذَاتَ قَيْدٍ وَمُرْسَلَهْ

أَرَدْتُ بِهَا فَتْكًا فَلَمْ أَرْتَمِضْ لَهُ ... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

اللغة : « خباسة » بضم الخاء وفتح الباء الموحدة مخففة — ومثلها الخباساء ممدودا — : الغنيمة ؛ وتقول : خبس الشىء يخبسه خبسا — مثل نصر ينصر نصرا — وتخبسه واختبسه ، إذا أخذه وغنمه ؛ وقال الأعلم : « الخباسة : الظلامة ، ورجل خبوس أى ظلوم » اهـ « نهنهت نفسى » كففتها وزجرتها

المعنى : قال الأعلم : « وصف ظلامة همّ بها ثم صرف نفسه عنها » اهـ ، وعليه يسأل عن تذكير الضمير في قوله « أفعله » إذ هو راجع إلى الخباسة وهى مؤنثة ؛ فأما على رواية أبى الفرج الأصفهانى التى رويناها في أوّل الكلام فالضمير عائد على مذكر ، وهو الفتك الذى ذكره في قوله « أردت بها فتكا » ، ويعتذر عن تذكير الضمير فيما رواه سيبويه والنحاة بأنه أعاده على الخباسة باعتبار معناها ، وكأنه عنى الظلم ، وسيأتى في بيان الاستشهاد وجه آخر عن السيرافى في بيان هذا الضمير

الإعراب : « لم » نافية جازمة « أر » مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مثلها » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « خباسة » بدل أو عطف بيان من مثلها « واحد » مضاف إليه ، ويجوز أن تجعل « مثلها » حالا من « خباسة واحد » وعليه يكون « خباسة واحد » مفعول أرى ، هذا كله إذا جعلت « أرى » بصرية ، فإن جعلتها علمية كان قوله « مثلها » مفعولا ثانيا تقدّم على المفعول الأوّل الذى هو « خباسة واحد » ، وقوله « نهنهت » فعل وفاعل « نفسى » مفعول ، وياء المتكلم مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بقوله نهنهت « ما »

... ...

مصدرية « كدت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أفعله » فعل مضارع منصوب بأن مصدرية محذوفة ، عند سيبويه ، وستعرف وجهه والخلاف فيه ، وفاعله ضمير مستتر ، والهاء مفعول به ، والمضارع المقترن بأن تقديرا هو خبر كاد

الشاهد فيه : قوله « كدت أفعله » حيث ذهب سيبويه رحمه الله إلى أن نصب «أفعل» بأن مصدرية محذوفة ، وهذا يدل على أن المضارع الواقع خبرا لكاد يقترن بأن المصدرية ، واستظهر الشارح تبعا لجماعة أن هذا الذى ذهب إليه سيبويه يدل على كثرة اقتران خبر كاد بأن ؛ لأن حذف الحرف العامل مع بقاء عمله إنما يكون حيث يكثر وجوده ، ليكون ذلك إشعارا به عند حذفه ، وإنما أراد الشارح بهذا البيت أن يرشد إلى أن اقتران خبر كاد بأن ليس ضرورة شعرية ، بدليل مراعاتها عند حذفها ، ولكن الموجود فى عبارة سيبويه رحمه الله أن الاقتران بأن ضرورة لا يجوز ارتكابه إلا فى الشعر ، مع أنه وجه هذا التوجيه ، قال (ج١ ص١٥٥) : « فلم أر مثلها ... البيت * حمله على « أن » لأن الشعراء قد يستعملون « أن » ههنا مضطرين كثيرا » اه ، وأصرح من هذا قول الأعلم : « الشاهد فيه نصب أفعله بإضمار أن ضرورة ؛ ودخول أن على كاد لا يستعمل فى الكلام ؛ فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيها لها بعسى ؛ لاشتراكهما فى معنى المقاربة ، فلما أدخلوها بعد كاد فى الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ثم حذفها ضرورة » اه

وهذا التوجيه أحد توجيهات ثلاثة للعلماء فى هذا البيت

والثانى ذكره أبو سعيد السيرافى بقوله : « غير سيبويه يقول : إن الشاعر أراد بعد ما كدت أفعلها ، والعرب قد تحذف فى الوقف الألف التى بعد الهاء فى المؤنث وتلقى فتحة الهاء على ما بعدها » اه

وحاصله أن فتحة اللام ليست فتحة إعراب اقتضاها العامل ، كما هى فى توجيه سيبويه ، وإنما هى فتحة ألقيت على اللام للدلالة على حركة الحرف الموقوف عليه بالسكون ، وهو الهاء ، ومثل هذا قولهم : بِالْكَرَامَةِ ذَاتِ أَكْرَمَكُمُ اللّٰهُ بَهْ — بفتح الباء للدلالة على حركة الهاء التى هى الآن ساكنة — والأصل : بها — بكسر باء الجر وفتح الهاء — فلما حذف الألف ألقى حركة الهاء ، وهى الفتحة على الباء ، ثم وقف

التوجيه الثالث توجيه بعض البصريين ، وحاصله أن الأصل « أفعلنه » بنون التوكيد الخفيفة واللام مفتوحة لبناء المضارع مع النون على الفتح ، ثم حذف نون التوكيد وأبقى أثرها وهو البناء ، قال الأعلم « وحمل الرادّ على سيبويه الفعل على إرادة نون التوكيد الخفيفة ، وحذفها ضرورة ، والتقدير عنده بعد ما كدت أفعلنه ، وهذا التقدير بعيد لتضمنه ضرورتين : وهما إدخال النون فى الواجب ، ثم حذفها ، فقول سيبويه أولى ، لأن أن قد أتت فى الأشعار محذوفة كثيرا » اه كلامه ، وقال أبو سعيد السيرافى : « وهذا البيت فى مذهب البصريين يخرج على طرح النون الخفيفة » اه كلامه

وقال : أراد بعد ما كِدْتُ أَنْ أفعَلَه ، فحذف « أنْ » وأبقى عملها ، وفيه إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن ؛ لأن العامل لايحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته

(وَكَعَسَى) فى العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى وَلٰـكِنْ جُعِلاَ خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلاَ) نحو « حَرَى زَيْدٌ أن يقوم » ، ولا يجوز حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ (وَأَلْزَمُوا اُخْلَوْلَقَ « أنْ » مِثْلَ حَرَى) فقالوا : «اُخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءِ أَنْ تُمْطِرَ » ، ولم يقولوا : اُخلولقت تمطر (وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا « أنْ » نَزَرَا) أى : قلّ ، والكثير الاقتران بها ، كقوله :

٢٣٨ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

---

٢٣٨ — هذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه عن ابن الأعرابى ، ولم يعين قائله ، وقبله :

أَبَا مَالِكٍ لاَ تَسْأَلِ النَّاسَ وَالْتَمِسْ بِكَفَّيْكَ فَضْلَ اللهِ ، وَاللهُ وَاسِـعُ

وأنشد فى اللسان بيت الشاهد عن ثعلب ولم يعزه إلى أحد

اللغة : « يملوا » يعتريهم الملال والسأم ، ويضجروا من إعطاء التراب ، وهو أتفه الأشياء وأهونها

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أحقر الأشياء وأقلها خطرا لما طابت بذلك أنفسهم

الإعراب : « لو » شرطية « سئل » فعل ماض مبنى للمجهول ينصب مفعولين « الناس » نائب فاعل ، وهو المفعول الأوّل « التراب » مفعول ثان « لأوشكوا » اللام واقعة فى جواب لو ، أوشك : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول «هاتوا » فعل أمر مسند لواو الجماعة ، والجملة فى محل رفع مقول القول ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدلّ عليـه سياق الكلام « أن » مصدرية « يملوا » مضارع منصوب بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وأن وما دخلت عليه خبر أوشك « ويمنعوا » معطوف على يملوا

الشاهد فيه : للنحاة فى هذا البيت شاهدان :

الأوّل : فى قوله « أوشكوا » حيث ورد أوشك بصيغة الماضى ، وهو يردّ على الأصمعى وأبى على ، فإنهما أنكرا استعمال « أوشك » وزعما أنه إنما استعمل من هذه المادة «يوشك » بصيغة المضارع ، ومثل هـذا البيت فى الرد عليهما — وفى اقتران خبرها بأن أيضا — قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندى :

إذَا جَهِلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدِّرْ بِبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

ومن التجرد قوله :

٢٣٩ — يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِـــرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وكذا قول الكلحبة اليربوعى :

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

وقول أبى زيد الأسلمى ، وهو من أبيات كلة الشاهد (رقم ٢٤١ فى ص ٤٤٦) :

فَضَمَّتْ بِأَيْدِيهَا عَلَى فَضْلِ مَا بِهَا مِنَ الرِّيِّ لَمَّا أَوْشَكَتْ أَنْ تَضَلَّعَا

الشاهد الثانى : فى قوله « أن يملوا » حيث جاء خبرها مضارعا مقترنا بأن المصدرية ، وهو الكثير الغالب فى خبرها ، وتجرده من « أن » نادر ، وسيأتى القول عليه

٢٣٩ — هذا البيت لأمية بن أبى الصلت ، وهومن شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٩) وهو من قصيدة قافية — ووهم العينى فى زعمه أنها هائية — أوّلها قوله :

اقْتَرَبَ الْوَعْدُ وَالْقُلُوبُ إِلَى الـــلَّهْوِ وَحُبُّ الْحَيَاةِ سَائِقُهَا

بَاتَتْ هُمُومِي تَسْرِي طَوَارِقُهَا أَكُفُّ عَيْنِي وَالدَّمْعُ سَابِقُهَا

وَرَغْبَةُ النَّاسِ فِي الْحَيَاةِ وَإِنْ عَاشَتْ طَوِيلاً فَالْمَوْتُ لاَحِقُهَا

قَدْ أُنْبِئَتْ أَنَّهَا تَعُودُ كَمَا كَانَ بَدِيئاً بِالأَمْسِ خَالِقُهَا

وَأَنَّ مَا جَمَّعَتْ وَأَعْجَبَهَا مِنْ عَيْشِهَا مَرَّةً مُفَارِقُهَا

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ ... ... البيت ، و بعده :

مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا الْمَوْتُ كَأْسٌ وَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا

اللغة : « يوشك من فر من منيته » أراد أن من نكل عن ملاقاة الأقران فى الحرب مخافة الموت فإنه قريب الوقوع فيه « غرّاته » بكسر الغين وتشديد الراء — جمع غرّة ، وهى الغفلة « عبطة » بفتح العين المهملة وسكون الباء — الموت فى سنّ الشباب وطراءة العمر ، والعبيط : الدم الحارّ الطرى « ذائقها » فيه دليل على أمرين : (الأوّل) أن الكأس مؤنثة ، (والثانى) أنها قد تطلق و يراد مافيها ؛ وأصلها عبارة عن الوعاء ، وذلك ظاهر إن شاء الله

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول : اسم يوشك « فر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الاسم الموصول « من منيته » جار ومجرور متعلق بفرّ ، والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله لامحل لها صلة « فى بعض » جار ومجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتى « غراته » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى بعض « يوافقها » فعل

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا) بفتح الراء ، ونقل كسرها أيضاً ، يعنى أن إثبات «أَنْ» بعدها قليل ؛ ومنه قوله :

٢٤٠ — قَدْ بُرْتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا   لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا

مضارع ، فاعله ضمير مستتر عائد إلى الاسم الموصول الذى هو اسم يوشك ، وها العائد إلى المنية : مفعول ، والجملة فى محل نصب خبر يوشك

الشاهد فيه : قوله « يوشك من ... يوافقها » حيث وقع خبر « يوشك » فعلا مضارعا مجردا من « أن » المصدرية حملا على « كاد » ؛ لاشتراكهما فى الدلالة على معنى المقاربة ، قال سيبويه : «وتقول توشك أن تجىء ، فأن : فى موضع نصب ، كأنك قلت : قاربت أن تفعل ، وقد يجوز يوشك يجىء ، بمنزلة عسى تجىء» اهـ ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه إسقاط أن بعد يوشك ضرورة ، كما أسقطت بعد عسى ، والمستعمل فى الكلام إثباتها » اهـ

وربما جاء خبر أوشك اسما مفردا كما جاء خبر عسى كذلك فى نحو « عسى الغوير أبؤسا » ؛ فمن ذلك قول حسان :

مِنْ خَمْرِ بَيْسَانَ تَخَيَّرْتُهَا   تِرْيَاقَةً تُوشِكُ فَتْرَ الْعِظَامِ

هكذا رواه جمهرة من أهل اللغة منهم صاحب اللسان ، لكن رواية الديوان « تسرع فتر العظام » ولا شاهد فيها ، قال ابن برى : « وقد يأتى يوشك مستعملا بعدها الاسم ، والأكثر أن يكون الذى بعدها أن والفعل ، وذلك نحو قول حسان ✿ من خمر بيسان ... البيت ✿ » اهـ وهذا وجه آخر من تشبيه أوشك بعسى

٢٤٠ — نسب العينى هذا البيت للعجاج الراجز المشهور ، وقد راجعت ديوان رجزه فلم أجده إلا فى زياداته التى حدثتك حديثها مرارا

اللغة : « برت » هلكت ، والبوار : الهلاك « كربت » قاربت « بيهس » بفتح الباء وسكون الياء المثناة ـ هو فى الأصل من أسماء الأسد ، ثم سمى به رجل ، وقال العينى : « وفى نسخ ابن الناظم كلها ضبط بهنس بالنون بعد الهاء عوض الياء ، وهو تصحيف » انتهى « مثبورا » مهلكا ، مأخوذ من الثبور ، وهو الهلاك والخسران

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « برت » فعل وفاعل « أو » حرف عطف « كربت » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « أن » مصدرية « تبورا » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر ، وأن وما دخلت عليه خبر كرب « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب عامله برت السابق « رأيت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « لما » إليها « بيهسا » مفعول لرأى « مثبورا » حال من بيهس ؛ لأن رأى بصرية

وقوله :

٢٤١ — سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

الشاهد فيه : قوله « كربت أن تبورا » حيث جاء خبر كرب فعلا مضارعا مقترنا بأن ، كما قد يجيء خبر كاد كذلك ، والغالب فى خبرها أن يتجرّد من أن المصدرية ، حتى إن سيبويه لم يذكر فى كرب وكاد غير تجرّد خبرهما من أن ، قال (ج ١ ص ٤٧٨) : « وأما كاد فإنهم لايذكرون فيها أن ، وكذلك كرب يفعل ، ومعناها واحد ، يقولون : كرب يفعل ، وكاد يفعل ، ولايذكرون الأسماء فى موضع هذه الأفعال » اهـ ، وقوله « ولايذكرون الأسماء ــ إلخ » قد تقدم فى « كاد » مجيء الاسم المفرد خبرا لها شذوذا وتنبيها على الأصل المتروك ، وقال ابن منظور : « وقد كرب أن يكون ، وكرب يكون ، وهو عند سيبويه أحد الأفعال التى لايستعمل اسم الفاعل منها موضع الفعل الذى هو خبرها ، لاتقول : كرب كائنا » اهـ بحروفه ، وفى عبارته شيء من التسامح فى عدّة مواضع يمكنك إدراكها بالتأمل

٢٤١ ــ البيت لأبى زيد الأسلمى ، وكان قد مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام ابن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، وهو والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك ؛ فلم تعجب إبراهيم مدحته ، فأمر به فضرب بالسياط ، فى ذلك يقول :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثًا فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَزَعْزَعَا
نَقَائِذَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِنَى وَحَلَّبَتِ الأَيَّامَ وَالدَّهْرَ أَضْرُعَا
سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ ... ... البيت ، وبعده :
بِفَضْلِ سِجَالٍ لَوْ سَقَوْا مَنْ مَشَى بِهَا عَلَى الأَرْضِ أَرْوَاهُمْ جَمِيعًا وَأَشْبَعَا
فَضَمَّتْ بِأَيْدِيهَا عَلَى فَضْلِ مَابِهَا مِنَ الرِّيِّ لَمَّا أَوْشَكَتْ أَنْ تَضَلَّعَا
وَزَهَّدَهَا أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ فِى الْغِنَى مُقَاسَاتُهَا مِنْ قَبْلِنَا الْفَقْرَ جُوَّعَا

اللغة : « بأن تتزعزعا » هكذا رووه بزايين ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم قوم حدثت لهم النعمة بعد البؤس ، فلم يتحركوا لبذل المعروف « نقائذ » جمع نقيذة بمعنى اسم المفعول ، يعنى أن ذوى قرابة هؤلاء ــ وهم هشام بن عبد الملك ــ أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » جمع ضرع وهو مأخوذ من قولهم : حلب الدهر أشطره ، أى : ذاق حلوه ومرّه « سجلا » السجل ــ بفتح السين وسكون الجيم ــ الدلو العظيمة المملوءة ماء ، مذكر ، وقيل : هو ملؤها ، وقيل : إذا كان فيه ماء قلّ أو كثر ، والجميع سجال ــ بكسر السين ــ وسجول ــ بضمها ــ ولا يقال لها فارغة سجل ، ولكن دلو ، والغرب ــ بفتح الغين وسكون الراء ــ مثل السجل ، والذنوب ــ بفتح الدال

والكثير التجرد ، ولم يذكر سيبويه غيره ، ومنه قوله :

٢٤٢ — كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

المعجمة ــ مثلهما ، والكل مذكر إلا الدلو خاصة فمؤنثة « بفضل سجال ــ إلخ » معناه أن مامنحه ذوو أرحامهؤلاء إياهم لو أنه وزع على أهل الأرض جميعا لكفاهم ، ولكنهم بخلوا به وآثروا أنفسهم

الإعراب : « سقاها » فعل ماض ، وضمير المؤنث العائد إلى العروق فى البيت السابق ، مفعول به أول « ذوو الأحلام » مركب إضافى فاعل سقى « سجلا » مفعول ثان « على الظما » متعلق بسقى « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث «أعناقها » اسم كرب ، والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية «تقطعا » مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر ، وأن وما دخلت عليه خبر كرب ، وأصل «تقطعا» تتقطعا ــ بتاءين ــ فحذف إحداهما تخفيفا ، وجملة كرب مع اسمها وخبرها فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « كربت أعناقها أن تقطعا » حيث جاء فيه خبر كرب فعلا مضارعا مقرونا بأن ، وفى هذا ردّ لعبارة سيبويه التى رويناها فى شرح الشاهد السابق ، والتى زعم فيها أن خبر كرب لايجىء مقرونا بأن ، وقد بحثت طويلا لعلى أجد بيتا آخر ثبتت فيه أن مع المضارع الواقع خبر الكرب فلم أوفق للعثور عليه ، وأظنّ البيت الواحد لايقدح فيما ذهب إليه سيبويه ؛ فإنك قد سمعت أن البيت والبيتين لاتبنى عليهما القواعد

٢٤٢ ــ قال العينى : «أقول: قائله رجل من طيىء ، ويقال: قائله الكلحبة اليربوعى ، واسمه هبيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، أحد فرسان بنى تميم ، شاعر محسن ، كذا قاله الأخفش ، وقال الرشاطى : له فيه وهمان : أحدهما : أنه جعل الكلحبة لقبا له وهو اسم أمّه ، والثانى : أنه قال اسمه هبيرة وإنما هو جرير بن هبيرة ، وقال بعضهم : اسمه عبد الله بن هبيرة ، قلت : الصحيح أن اسمه هبيرة » اهـ ، وأقول : المعروف المشتهر فى كتب الأدب ماقاله أبو الحسن الأخفش أن الكلحبة لقبه

اللغة : « جواه » الجوى ــ بفتح الجيم والواو مقصورا ــ شدّة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو الساعى النمام ، وأصله الذى يستخرج الحديث باللطف ، وقد روى فى مكانه « العذول » بفتح العين المهملة ، وهو اللائم « غضوب » هو على فعول ــ بفتح أوّله ــ وهى صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كصبور

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » جار ومجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتى ، والضمير مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب خبر كرب « حين » ظرف زمان منصوب بقوله يذوب « قال الوشاة » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها «هند غضوب» مبتدأ وخبر ، والجملة فى محل نصب مقول القول

(وَتَرْكُ «أَنْ» مَعْ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا) لما بينهما من المنافاة ؛ لأن أفعال الشروع للحال ، و «أَنْ» للاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ) زيدٌ يَعْدو ، بكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء أيضاً، و (كَذَا جَعَلْتُ) أتكلّم (وَأَخَذْتُ) أقرأ (وَعَلِقْ) زيد يسمع؛ ومنهُ قوله :

٢٤٣ — أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظُلْمُ الْجَارِ إِذْلَالُ الْمُجِيرِ

الشاهد فيه : قوله «كرب القلب يذوب» حيث جاء خبر كرب فعلا مضارعا مجرّدا من أن المصدرية ، على ماهو الغالب والكثير المستعمل فى الكلام العربى ، وهو واضح مما ذكرناه آنفا

واعلم أنه ربما استغنى عن خبر «كرب» إذا أرشدت إليه قرينة : من ذلك حديث رقيقة — بضم الراء على زنة المصغر — «أَيْفَعَ الْغُلَامُ أَوْ كَرَبَ» ومنه الحديث «فَإِذَا اسْتَغْنَى أَوْ كَرَبَ أُسْتَعَفَّ»

٢٤٣ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : «علقت» أخذت ، وشرعت «أجرنا» حمينا ، وجعلناه بمنزلة جارنا الذى يلاصق مسكنه مسكننا فى تعظيم حقه والانتصار له

المعنى : إنى أراك قد بدأت تظلم هذا الذى حميناه وانتصرنا له كأنك قد استهنت بما نستوجبه عليك من الحقوق ، ولم تدر أنك بظلمك إياه إنما تهيننا وتظلمنا

الإعراب : «أراك» فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، والكاف مفعوله الأوّل «علقت» فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «تظلم» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر علق ، وجملة علق واسمه وخبره فى محل نصب مفعول ثان لأرى «من» اسم موصول : مفعول لتظلم «أجرنا» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : أجرناه «وظلم» الواو للحال ، ظلم : مبتدأ ، وهومضاف ، و «الجار» مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله «إذلال» خبر المبتدأ «المجير» مضاف إليه ، وهى أيضا من إضافة المصدر لمفعوله ، والجملة فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله «علقت تظلم» حيث ورد خبر علق فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية لأنها من أفعال الشروع ، وهى تدلّ على شروع المبتدأ فى الخبر ، والشروع إنما يكون فى حال التكلم ؛ وأنت خبير بأن «أن» المصدرية تمحض الفعل للاستقبال ، فكان وجودها فى خبر أفعال الشروع كالتناقض بين مدلول هذه الأفعال وما تكسبه «أن» الفعل الذى بعدها ، وقد أفهمك الشارح ذلك

هذا ، واعلم أوّلا أن الشارح رحمه الله لم يستشهد لغير علق من هذا النوع ؛ فأما شاهد «أخذ» فقول الشاعر :

فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِى إِلَّا اعْتِبَارَ إِجَابَةٍ وَسُؤَالِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : عَدَّ الناظم فى غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هَبَّ وَقَامَ ، نحو هَبَّ زيد يفعل ، وقام بَكْرٌ يُنْشِدُ

الثانى : إذا دلَّ دليل على خبر هذا الباب جاز حذفهُ ، ومنه الحديث : « مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ ، وَمَنْ عَجِلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ »

الثالث : يجب فى المضارع الواقع خبرا لأفعال هذا الباب — غير عسى — أن يكون رافعاً لضمير الاسم ، وأما قوله :

٢٤٤ — وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ   تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاَعِبُهْ

وأما شاهد « هبّ » فقول الآخر :

هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الْهَوَى   فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيَا

وأما شاهد « أنشأ » فقول الآخر :

لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْلُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ   أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا

وأما شاهد طفق فقوله تعالى : (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ) وفى الحديث : «فَطَفِقَ يُلْقِي إِلَيْهِمُ الْجَبُوبَ» [الجبوب — بفتح الجيم — : المدر] ، وأما شاهد « جعل » فقول ابن أحمر الباهلى — وقيل : هو لأبى حية النمرى — ✲ وقد جعلت إذا ماقمت ... البيت ✲ وهو الشاهد (٢٤٥) وسيأتى مشروحا ، واعلم ثانيا أن أغرب هذه الأفعال : علق ، وهبّ

٢٤٤ — البيت لذى الرّمة — غيلان بن عقبة — من كلمة له بائية ، ومطلعها :

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي   فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ

بِأَجْرَعَ مِقْفَارٍ بَعِيدٍ مِنَ الْقُرَى   فَلَاةٍ وَحُفَّتْ بِالْفَلَاةِ جَوَانِبُهْ

اللغة : « وقفت » يقال : وقفت الناقة تقف ، ووقفتها أنا أقفها ، فهو لازم ومتعدّ « ربع » الربع — بفتح فسكون — : الدار حيث كانت ، ويجمع على أربع وأرباع ورباع وربوع ، ويروى الشطر الثانى هكذا :

✲ فَمَا زِلْتُ أَسْقِي رَبْعَهَا وَأُخَاطِبُهْ ✲

وما رويناه أوّلا أعرف وأشهر ، وتقول : سقيته — بتضعيف العين — وأسقيته ، أى : دعوت له بالسقيا ، أى : قلت له : سقاك الله ، ومثله أيضا : رعيته — بالتضعيف — أى قلت له : رعاك الله « أبثه » أظهر له بثى : أى حزنى « ملاعبه » جمع ملعب ، وهو مكان اللعب « بأجرع » يريد

وقوله :

٢٤٥ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

أن هذا الربع كائن فى أجرع ، وهوالرملة المستوية التى لاتنبت شيئا « مقفار » على صيغة المبالغة وهو من أوصاف « أجرع » ؛ و يقال : مفازة قفر وقفرة ومقفار : أى لانبات فيها ولا ماء

الإعراب : « وأسقيه » الواو عاطفة ، أسقى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء مفعوله « حتى » غائية بمعنى إلى « كاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير يعود إلى الربع . وستعرف مافيه « مما » جار ومجرور متعلق بقوله « تكلمنى » الآتى ، وعلقه العينى بكاد « أبثه » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر ، والهاء ضمير الربع مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « تكلمنى » فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول «أحجاره» الظاهر أنه فاعل تكلم، والضمير مضاف إليه ، وستعرف مافى هذا الإعراب «وملاعبه» معطوف على أحجاره، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كاد ، وكاد واسمها وخبرها فى تأويل مصدر بواسطة أن المصدرية المحذوفة بعد حتى ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأسقى

الشاهد فيه : قوله « كاد تكلمنى أحجاره » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبرا لكاد قد رفع فاعلا ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم ، وذلك قوله « أحجاره » ؛ وذلك عند النحويين لايجوز إلا فى « عسى» وحدها دون سائر أخواتها ، ولو أنه أتى به على المرضىّ عندهم لقال : كاد يكلمنى ؛ ومن أجل هذا تأوّل العلماء هذا البيت ونحوه ، فلم يرتضوا أن يكون قوله « أحجاره » فاعلا للمضارع كما هو الظاهر ، بل زعموا أن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم كاد ، وقوله « أحجاره » بدل من ضمير مستتر فى كاد ، وهو اسمه ، قال أبوحيان : « ورفع المضارع السببى لايجوز عند أصحابنا ، وتأوّلوا ما ورد من ذلك » اهـ ، وقال الشيخ خالد : « فأحجاره: بدل من اسم كاد بدل اشتمال ، لا فاعل لتكلمنى ، بل فاعله ضمير مستتر فيه ، والتقدير : كادت أحجاره تكلمنى ، فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه ؛ لأنه المقصود بالحكم والمعتمد عليه فى الإخبار غالبا ، وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه » اهـ ، وسيأتى لك فى شرح الشاهد الآتى ما ترتاح إليه ، إن شاء الله

٢٤٥ — هذا البيت يروى خامس خمسة أبيات لعمرو بن أحمر الباهلى ، وقد ذكر هذه الأبيات الخمسة المرزبانى فى الموشح — وهو كتاب فى مآخذ العلماء على الشعراء — و يروى منسوبا لأبى حية النميرى ، وقد ذكره مع بيت آخر ونسبهما إليه أبوعمرو عثمان بن بحر الجاحظ فى كتاب الحيوان ، وعلى الحالين فقد تصحفت رواية بيت الشاهد على النحاة ، فأما أبيات ابن أحمر فهى :

مَا لِلْكَوَاعِبِ يَا عَيْسَاءَ قَدْ جَعَلَتْ تَزْوَرُّ عَنِّي وَتُطْوَى دُونِيَ الْحُجَرُ

قَدْ كُنْتُ فَرَّاجَ أَبْوَابٍ مُغَلَّقَةٍ ذَبَّ الرِّيَادِ إِذَا مَا خُولِسَ النَّظَرُ

... ...

فَقَدْ جَعَلْتُ أَرَى الشَّخْصَينِ أَرْبَعَةً وَالْوَاحِدَ اثْنَينِ مِمَّا بُورِكَ النَّظَرُ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلٍ مِنَ الشَّجَرِ
وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وأما بيتا أبي حية فهما:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوجِعُنِي ظَهْرِي فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيَّ مُعْتَدِلاً فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

ومن هنا تعلم أن البيت رائى القافية ، ولكنه تصحف على النحاة قديما فتبع بعضهم بعضا فى روايته كما رواه الشارح ، وفى أبيات ابن أحمر اختلفت حركات الإعراب فى قوافيها — وهو عيب من عيوب الشعر يسمى الإقواء — ومن أجل هذا أخذها العلماء عليه ، ومن أجله أيضا رواه المرزبانى فى الموشح

اللغة : « الكواعب » جمع كاعب ، وهى الشابة التى تنأ ثديها وظهر « عيساء » اسم امرأة « تزور » تميل ، وتعرض « الحجر » جمع حجرة — بضم الحاء المهملة فيهما — وأراد أنهن يعرضن عنه و يغلقن دونه أبواب حجرهن «ذب الرياد» أراد كثير الحركة لايستقر على حال ، وأصل الرياد مصدر راود يراود « خولس النظر » اختلس ، وسرق ، واختطف على سرعة « مما بورك النظر » هذا تهكم واستهزاء وسخرية « يثقلنى » يجهدنى و يتعبنى و يعيينى « أنهض » أقوم ، ومصدره النهض كما فى البيت ، والنهوض « السكر » بفتح السين وكسر الكاف — صفة مشبهة ، بمعنى الثمل وهو الذى أخذ منه الشراب قواه

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جرّ بالإضافة إلى « إذا » ، وهى جملة الشرط « يثقلنى » فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « ثوبى » الظاهر أنه فاعل بيثقل ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وستعرف مافيه ، وجملة « يثقلنى ثوبى » فى محل نصب خبر « جعل » ، وجواب الشرط على هذا الإعراب محذوف يدلّ عليه جملة خبر الفعل الناقص ؛ أو إذا لمجرد الظرفية فلا تحتاج إلى جواب ، ولعلّ هذا أولى وأحسن « فأنهض » الفاء عاطفة ، أنهض : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه «نهض» مفعول مطلق «الشارب» مضاف إليه «الثمل» أو « السكر » صفة للشارب

الشاهد فيه : قوله « جعلت يثقلنى ثوبى » حيث وقع فيه ماظاهره أن المضارع الواقع خبرا لجعل قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير عائد إلى الاسم — وهو قوله « ثوبى » — وقد عرفت أن

فأحجاره وثوبى : بدلان من أسمى كاد وجعل، وأما «عَسَى» فإنه يجوز فى المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببى ؛ كقوله :

٢٤٦ — وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

ذلك غير مرضى عند جماعة العلماء ، ولو أنه أتى به على الموافق لما ارتضوه لقال : وقد جعلت أثقل ؛ ومن أجل هذا ذهب العلماء إلى تأويل البيت وتخريجه على مايطابق رضاهم ، وجعلوا هذا الظاهر غير مراد؛ ولهم فى هذا توجيهان :

الأوّل : أن « ثوبى » ليس فاعلا ليثقل كما زعمتم فى الإعراب ، وإنما هو بدل اشتمال من اسم جعل — وهو التاء — على نحو ماذكرنا فى الشاهد السابق ، وفاعل يثقل ضمير مستتر يعود إلى اسم جعل ، وكان حقه أن يقول : جعلت أثقل ، بهمزة المضارع التى للمتكلم ، لكنه لما أبدل « ثوبى » من تاء المتكلم أعاد الضمير من المضارع على البدل لا على المبدل منه ؛ لما تقدم فى الشاهد السابق

التوجيه الثانى : أن يجعل قوله «يثقلنى ثوبى» جملة من فعل وفاعل كما هو الظاهر ، ولكن لاتكون هذه الجملة فى محل نصب خبر « جعل » بل هى جواب « إذا » الشرطية ، ولا محل لها ، وتكون جملة الشرط وجوابه فى محل نصب خبرا عن « جعل » وهذا توجيه ابن مالك فى التسهيل والمحقق الرضى فى شرح الكافية .

وليس بدعا أن تقع جملة الشرط مع جوابه خبر « جعل »، بل ورد ذلك فى قول ابن عباس : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً » بتقدير أن جملة «أرسل رسولا» جواب « إذا » لاخبر جعل ، وقال همام الرقاشى :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا حَاجَةٌ عَرَضَتْ بِبَابِ دَارِكَ أَدْلُوهَا بِأَقْوَامِ

على تقدير أن تكون جملة « أدلوها » جواب « إذا » لاخبر «جعل»؛ قال ابن مالك فى التسهيل : « وربما جاء خبر جعل جملة اسمية وفعلية مصدرة بإذا » اهـ ، وفضلا عن احتمال هذه الشواهد غير ماذهبا إليه كما أشرنا إليك فإن التخريج عليها لايسوغ لندرتها وقلة ورود أمثالها ، ولابن هشام فى هذا المقام كلام للرد على ابن مالك ذكره فى التصريح نقلا عنه ، ولا نراه موجها ، فراجعه إن شئت وتريث فى فهمه

٢٤٦ — نسب العينى هذا البيت للفرزدق ، ولم أجده فى شعره الذى بين يدى ، وقال ياقوت : « وقال البرج بن خنزير التميمى ، وكان الحجاج قد ألزمه البعث إلى المهلب لقتال الأزارقة فهرب منه إلى الشام ، وقال :

إِنْ تُنْصِفُونَا آلَ مَرْوَانَ نَقْتَرِبْ إِلَيْكُمْ ، وَإِلاَّ فَأْذَنُوا بِبِعَادِ

... ...

فَإِنَّ لَنَا عَنْكُمْ مَزَاحًا وَمَزْحَلاً بِعِيسٍ إِلَى رِيحِ الْفَلَاةِ صَوَادِ
مُخَيَّسَةٍ بُزْلٍ تَخَايَلُ فِي الْبُرَى سَوَارٍ عَلَى طُولِ الْفَلَاةِ غَوَادِ
وَفِي الْأَرْضِ عَنْ ذِي الْجَوْرِ مَنْأًى وَمَذْهَبٌ وَكُلُّ بِلَادٍ أُوطِنَتْ كَبِلَادِي
وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجِ ... ... البيت ، وبعده :
فَلَوْلَا بَنُو مَرْوَانَ كَانَ ابْنُ يُوسُفٍ كَمَا كَانَ عَبْدًا مِنْ عَبِيدِ إِيَادِ» اهـ

اللغة : « مزاحا » بفتح الميم والزاى ــ مصدر ميمى ، مأخوذ من زاح ــ من باب باع ــ إذا ذهب وبعد « مزحلا » بفتحتين بينهما زاى ساكنة ــ يحتمل أن يكون مصدرا ميميا ، وأن يكون اسم مكان ، والأول أولى ليناسب السابق ، وهو مأخوذ من زحل ــ وبابه خضع ــ إذا تنحى عن مكانه وتباعد «عيس» جمع عيساء ، وهى أنثى الأعيس ، والأعيس من الإبل : الذى يخالط بياضه شىء من الشقرة ، ويقال : هو الكريم من الإبل « صواد » جمع صادية ، وهى العطشى ، وبابه كفرح « مخيسة » بضم الميم وفتح الخاء وياء مشددة مفتوحة ــ قال فى اللسان : « والإبل المخيسة : التى لم تسرح ، ولكنها خيست للنحر أو القسم ، وأنشد للنابغة :

وَالْأُدْمُ قَدْ خُيِّسَتْ فُتْلاً مَرَافِقُهَا مَشْدُودَةٌ بِرِحَالِ الْحِيرَةِ الْجُدُدِ» اهـ

« بزل » هو بضم الباء وسكون الزاى ، وأصله بضمتين خفف بإسكان ثانيه ــ والبزل : جمع بزول ــ بفتح الباء ــ ، ويقال : جمل بزول وبازل ، وناقة بزول وبازل أيضا ، إذا طلع نابه فشق اللحم عن منبته شقا « البرى » بضم الباء وفتح الراء ــ جمع برة ، وهى حلقة من فضة أو صفر تجعل فى أنف الناقة ؛ فإذا كانت من شعر فهى الخزامة ، وفى حديث ابن عباس : «أَهْدَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَلاً كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ فِي أَنْفِهِ بُرَةٌ مِنْ فِضَّةٍ ، يَغِيظُ بِذَلِكَ الْمُشْرِكِينَ » « حفير زياد » موضع على خمس ليال من البصرة

ويروى بعد ما ذكرنا من الأبيات :

زَمَانًا هُوَ الْعَبْدُ الْمُقِرُّ بِذِلَّةٍ يُرَاوِحُ صِبْيَانَ الْقُرَى وَيُغَادِي

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبتدأ ، وزعم الكسائى أن « ما » اسم استفهام مبتدأ و « ذا » اسم موصول خبره ، وهو مردود بما ذكرناه فى شرح الشاهد (رقم ١٠٧) « عسى » فعل ماض دال على الطمع والإشفاق « الحجاج » اسم عسى « يبلغ » فعل مضارع « جهده » يروى بالرفع والنصب ، فمن رفعه جعله فاعلا بيبلغ ، ومن نصبه جعل الفاعل ضميرا مستترا يعود إلى اسم عسى ، و « جهده » مفعول ، وعلى كل حال فالهاء ضمير الحجاج مضاف إليه «إذا» ظرفية

روى بنصب « جَهْدُهُ » ورفعه ، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببيّ ، وأما قوله :

عَسَى الكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ(١)

فإنَّ فى « يَكُونُ » ضمير الاسم ، والجملة بعده خبر كان

(وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا) كما رأيت ، وهو أكثر استعمالا من ماضيها (وَكَادَ لاَ غَيْرُ) أى : دون غيرهما من أفعال الباب؛ فإنه ملازم لصيغة الماضى ، (وَزَادُوا مُوشِكاً) اسم فاعل من أوشك مُعْمَلاً عمله كقوله :

٢٤٧ — فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ   خِلاَفَ الْأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَاباً

تتعلق بيبلغ « نحن » ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده « جاوزنا » فعل وفاعل « حفير زياد » مركب إضافى مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية

الشاهد فيه : قوله « عسى الحجاج يبلغ جهده » والاستشهاد بهذه الجملة على أمرين :

أحدهما — ولم يذكره الشارح هنا — فى قوله « يبلغ » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعا غير مقترن بأن المصدرية ، وقد مضى القول فيه

والثانى — وهوالذىأنشد الشارح البيت من أجله — فى قوله « يبلغ جهده » على رواية الرفع ، حيث رفع المضارع الواقع خبرا لعسى اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير اسم « عسى » ، وهذا جائز فى « عسى » خاصة، دون سائر أخواتها ، وخالف فى هذا أبو حيان حيث ذهب فى كتابه النكت الحسان إلى التسوية بين « عسى » وغيرها من أفعال الباب فى امتناع رفع السببى ، وهومحجوج بهذا البيت كما ترى

(١) قدمضى شرح هذا الشاهد، و بيان أوجه الاستشهادبه ، فارجع إلى ذلك فى(ص٤٣٧ من هذا الجزء)

٢٤٧ — هذا البيت لأبى سهم الهذلى ، و بعده :

وتُوحِشُ فِى الْأَرْضِ بَعْدَ الكَلاَمِ   وَلاَ تُبْصِرُ العَيْنُ فِيهِ كِلاَباَ

اللغة : «موشكة» مقاربة ، وهو اسم فاعل من أوشك «خلاف» ظرف بمعنى بعد ، ومنه قوله تعالى : (فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلاَفَ رَسُولِ اللهِ .. وَإِذًا لاَ يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلاَّقَلِيلاً) المعنى : فرحوا بقعودهم بعده ، ولا يلبثون بعدك « الأنيس » بفتح الهمزة — المؤانس ، و يقال : ما بالدار من أنيس ، أى : ليس فيها أحد « وحوشا » يجعله بعضهم بضم الواو ، على أنه جمع وحش ، وهو صفة مشبهة ، و يقال : أرض وحش ، وأرض قفر — بفتح فسكون فيهما — إذا

وقوله :

٢٤٨ — فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ العَوَادِي

وهو نادر

كانت خالية لا أحد بها ؛ ويجعله بعضهم بفتح الواو على أنه صفة كصبور «يبابا» قال ابن منظور : اليباب عند العرب : الذى ليس فيه أحد ، وقال ابن أبى ربيعة :

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبُلَيَّيْنِ لَوْ بَيَّـنَ رَجْعَ الْجَوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابَا

فَإِلَى قَصْرِ ذِى الْعَشِيرَةِ فَالصَّا لِفِ أَمْسَى مِنَ الْأَنِيسِ يَبَابَا

معناه : خاليا لا أحد به » اهـ

الإعراب : «موشكة» خبر مقدّم ، وهو اسم فاعل من أوشك الناقصة ؛ فهو من هذه الجهة محتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه «أرضنا» مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تعود» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، أو اسمه إذا جعلته بمعنى صار ، وهذا الضمير عائد إلى اسم موشك ، وهو ضمير الأرض ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشك من حيث النقصان «خلاف» منصوب على الظرفية بتعود «الأنيس» مضاف إليه «وحوشا» حال من فاعل تعود ، أو خبره إذا كان بمعنى صار «يبابا» صفة لوحوش ، أو حال معطوف عليه بحرف عطف محذوف ، أو خبر بعد خبر

الشاهد فيه : قوله «موشكة» حيث جاء فيه اسم الفاعل من أوشك عاملا عمله ، وذلك واضح من إعراب البيت

٢٤٨ — البيت لكثير بن عبد الرحمن ، من كلمة يشبب فيها بغاضرة جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، وأوّلها :

شَجَا أَظْعَانُ غَاضِرَةَ الْغَوَادِى بِغَيْرِ مَشُورَةٍ عَرَضًا فُؤَادِى

أَغَاضِرَ؛ لَوْ شَهِدْتِ غَدَاةَ بِنْتُمْ جُنُوءَ العَائِدَاتِ عَلَى وِسَادِى

أَوَيْتِ لِعَاشِقٍ لَمْ تُشْكِمِيهِ جَوَانِحُهُ تَلَذَّعُ بِالزِّنَادِ

وَيَوْمَ الْخَيْلِ قَدْ سَفَرَتْ وَكَفَّتْ رِدَاءَ الْعَصْبِ عَنْ رَتِلٍ بُرَادِ

وَقَالَ النَّاصِحُونَ : تَحَلَّ مِنْهَا بِبَذْلٍ قَبْلَ شِيمَتِهَا الْجَمَادِ

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا وتعدو ... البيت ، وبعده :

فَأَسْرَرْتُ النَّدَامَةَ يَوْمَ نَادَى بِرَدِّ جِمَالِ غَاضِرَةَ الْمُنَادِى

... ...

تَمَادَى الْبُعْدُ دُونَهُمُ فَأَمْسَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ لَجَّ بِهَا التَّمَادِي

اللغة : «شجا» من الشجو ، وهو الهمّ والحزن ؛ وتقول : شجى يشجى شجى ، مثل فرح يفرح فرحا : أى حزن ، وتقول : شجاه يشجوه ، إذا أحزنه ، وما هنا منه « أظعان » قيل : جمع جمع ظعن ـ بفتحتين ـ كسبب وأسباب ، ومن جعل الظعن مصدرا فإن جمعه عنده لقصد التنويع ، والذى عندى أن الأظعان يحتمل وجهين ؛ (الأوّل) أنه جمع ظعن بفتحتين ، ولا يراد به المصدر ، و إنما يراد به اسم الفاعل ، فالمراد بالأظعان الظاعنات بدليل وصفه بالغوادى بعده ، (والوجه الثانى) أن يكون الأظعان جمع ظعن ـ بضمتين أو بضم فسكون ـ وهو جمع ظعينة ، وهى المرأة مادامت فى الهودج ، وقوله « الغوادى » هو جمع غادية ، وهى اسم فاعل من غدا يغدو غدوا ، إذا سار فى وقت الغداة ، هذا أصله « مشورة » بفتح الميم وضم الشين ـ الاسم من قولك : أشرت عليه بكذا ، ويروى فى مكانه « مشية » بفتح الميم وكسر الشين وتشديد الياء المثناة ، وأصلها « مشيئة » بالهمز ، فسهل الهمز بقلبها ياء ثم أدغم الياء فى الياء « عرضا » بفتح العين والراء جميعا ـ أى من غير قصد « شهدت » عاينت ورأيت « بنتم » فارقتم « العائدات » جمع عائدة ، وهى الزائرة « جنوء » بضم الجيم بعدها نون ـ مصدر قولك : جنأ يجنأ ؛ إذا أكبّ ، ويروى فى مكانه «حنو» بالحاء المهملة ـ وهو الحنان والرحمة « لم تشكميه » أراد لم تجزيه ، والشكيمة : العطية «يوم الخيل» أراد يوم بقيع الخيل ، و بقيع الخيل : موضع بالمدينة عند دار زيد بن ثابت «رتل» أراد ثغرا حسن التنضيد ، وهو بفتح الراء والتاء جميعا « براد » بزنة غراب ـ هو البارد « العوادى » عوائق الدهر وغوائله التى تعدو على الإنسان ، واحدها عادية ، وأصلها اسم فاعل من عدا يعدو ، ومراده من قوله « وتعدو دون غاضرة العوادى » أنها تحول دونها الموانع وتصرف عن لقائها الصوارف

الإعراب : « فإنك » حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه « موشك » خبر إنّ ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من حيث النقصان « أن » حرف مصدرى ونصب « لا » نافية « تراها » بمعنى تبصرها : فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وها : مفعوله ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه « وتعدو » فعل مضارع « دون » ظرف منصوب بتعدو « غاضرة » مضاف إليه مجرورر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث « العوادى » فاعل بتعدو

الشاهد فيه : قوله « موشك أن لاتراها » حيث جاء فيه اسم الفاعل من أوشك الناقصة ، وعمل مايعمل أصله ؛ فرفع الاسم ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر ، وهو المصدر المأخوذ من أن المصدرية وما بعدها

وفى هذا البيت كالبيت السابق أيضا دليل على أن ما تفرّع من « أوشك » يقترن خبره بأن المصدرية كما يقترن أصله بها ، وهذا غاية فى الوضوح

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أثبت جماعة أسمَ الفاعل من كاد وكَرَبَ ، وأنشدوا على الأول قوله :

٢٤٩ — أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِى أَنَا كَائِدُ

٢٤٩ — البيت لكثير بن عبد الرحمن من قصيدة يرثى فيها عبد العزيز بن مروان ، وقبله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدُ
قَذِيتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهْوٌ دُمُوعُهَا وَعُوَّارُهَا فِى بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدُ
فَإِنْ تُرِكَتْ لِلْكُحْلِ لَمْ يَتْرُكِ الْبُكَى وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشْحَشَتْهَا الْمَرَاوِدُ
أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِى يَقِيناً ... ... البيت ، وبعده :
فَإِنْ مَطِيِّى قَدْ عَفَا فَكَأَنَّهُ بِأَوْدِيَةِ الرَّنْقَاءِ صُحْمٌ أَوَابِدُ
ذَكَرْتُ ابْنَ لَيْلَى وَالسَّمَاحَةَ بَعْدَ مَا جَرَى بَيْنَنَا مُورُ النَّقَا الْمُتَطَارِدُ
حَلَفْتُ يَمِيناً بِالَّذِى وَجَبَتْ لَهُ جُنُوبُ الْهَدَايَا وَالْجِبَاهُ السَّوَاجِدُ
لَنِعْمَ ذَوُو الْأَضْيَافِ يَغْشَوْنَ بَابَهُ إِذَا هَبَّ أَرْيَاحُ الشِّتَاءِ الصَّوَارِدُ

اللغة : « سها عاند وأسبل عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكد يرقأ ، وفعله عَنَدَ بفتح النون من باب خرج ، وجعله العينى من باب ضرب ، وبضم النون من باب كرم ، وبكسرها من باب علم — قال عمرو بن ملقط :

بِطَعْنَةٍ يَجْرِى لَهَا عَانِدٌ كَالْمَاءِ مِنْ غَائِلَةِ الْجَابِيَهْ

وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال : إِنَّهُ عِرْقٌ عَانِدٌ ، و «عاند» الثانى فى بيت كثير مأخوذ من هذا ، فأما الأوّل فإما أن يكون أراد به مجرد العرق ، على أنه جرده من جزء معناه فأطلقه ، وإما أن يكون اسم فاعل من عند إذا بغى ولم يوافق القصد ، وذلك أنه لم يجر كما يريد صاحبه « قذيت بها » أى : أصابنى بسببها القذى «سهو دموعها» أى : ساكنة لينة ، قال الجوهرى : « السهو : السكون واللين ، والجمع سهاء ، مثل دلو ودلاء ، قال الشاعر :

تَنَاوَحَتِ الرِّيَاحُ لِفَقْدِ عَمْرٍو وَكَانَتْ قَبْلَ مَهْلِكِهِ سِهَاءَ » اهـ

« عوارها » قذاها ، وقد سبق تفصيل آراء العلماء فى معناه « تشرى » تلج « حشحشتها » حركتها « المراود » جمع مرود ، بزنة منبر « أسى » حزنا « يوم الرجام » بكسر الراء المهملة — قال ياقوت : « هى فى لغتهم حجارة ضخام ، وربما جمعت على القبر فسنم بها ، وهى جبل طويل أحمر يكون له

... ...

رداه فى أعراضه ؛ نزل به جيش أبى بكر رضى الله عنـه يريدون عمان أيام الردّة ، ويوم الرجام من أيامهم ، وقيل : الرجام جبال بقارعة الحمى حمى ضرية ، قال لبيد :

عَفَتِ ٱلدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ... بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

ولا يبعد أن يكون أراد الحجارة » اه باختصار ، وقد رواه جماعة « الزحام » بالزاى المعجمة ، وهو تصحيف « فان مطي قد عفا » يريد أنه كثر وبره « بأودية الرنقاء » الرنقاء : قاع لاينبت شيئا ، وهو موضع بين ديار خزاعة وديارسليم « صحم » جمع صحماء ، وهى التى لونها الصحمة ، والصحمة : سواد إلى صفرة ، أو حمرة فى بياض ، ويراد بالأصحم الحمار وبالصحماء الأتان ، و«أوابد» جمع آبدة وهى التى تسكن القفرفتتأبد : أى تتوحش « المتطارد» الذى يتبع بعضه بعضا « الصوارد » الباردة

الإعراب — « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أسى » مفعول لأجله « يوم » ظرف منصوب بأموت « الرجام » مضاف إليه ، وجملة الفعل مع فاعله فى محلّ نصب خبر كدت فى أوّل بيت أنشدناه « وإنى » إنّ : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم إنّ « يقينا » مفعول مطلق عامله محذوف « لرهن » اللام هى لام التوكيد ، وهى المسماة بالمزحلقة ، رهن : خبر إنّ « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « كائد » خبره وجملة المبتدأ وخبره لامحلّ لها من الإعراب صلة الذى

الشاهد فيه : قوله « كائد » حيث زعم قوم أنه اسم فاعل من كاد الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وخبره محذوف ، وهذا الخبر ناصب لضمير يعود إلى الاسم الموصول ، وأصل الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه ، وليس عجيبا أن يحذف الخبر كما حذفه الشاعر فى قوله :

كَادَتْ وَكِدْتُ وَتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ ... لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَامَضَى

أى : كادت تصبو وكدت أصبو ، أو نحوه

وأكثر العلماء لايقرّون أن « كائد» فى بيت الشاهد اسم فاعل من كاد الناقصة ، وأوّل من أنكر هذه الرواية ابن السكيت فى شرح ديوان كثير ، فزعم أن الصحيح فى رواية البيت « كابد » بالباء الموحدة ، من معنى المكابدة ، وفيه أنه حمل على القليل ، والحمل على القليل غير مقبول ؛ وبيان هذا أنه لو كان فاعلا من المكابدة لقيل: مكابد ، كما تقول من المقاتلة: مقاتل ؛ إلا أنه أجرى عند من جعله اسم فاعل من المكابدة على غير فعله ، كيافع من أيفع ؛ والدليل على أنه أجرى على غير فعله أنّ هذا الفعل بهذا المعنى لم يسمع منه ثلاثى مجرد حتى يأتى اسم الفاعل منه على زنة فاعل ، كذا قال جمع من العلماء

فإن قلت : قد ورد فى حديث بلال : «أَذَّنْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ

وعلى الثانى قوله :

٢٥٠ — أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَ كَبَدَهُمُ الْبَرْدُ ؟ » واختلف العلماء فى تفسيره ؛ فقيل : هو بمعنى شقّ عليهم وضيق ، من الكبد - بالفتح - وهو الشدّة والضيق ، وقال قوم : هو بمعنى أصاب أكبادهم ، نحو رأسه وجلده ، إذا أصاب رأسه وجلده ، فما تمنع أن يكون كابد اسم فاعل من هذا ؟

قلت : لو تأملت لرأيت أنه يبعد كل البعد أن يؤخذ من أحد هذين المعنيين اسم فاعل يصلح فى هذا البيت

٢٥٠ — البيت لعبد قيس بن خفاف - بضم الخاء - البرجمى ؛ من بنى عمرو بن حنظلة ، من البراجم ، وهو أوّل قصيدة له يوصى بها ابنه ، و بعده :

أُوصِيكَ إِيصَاءَ امْرِىءٍ لَكَ نَاصِحٍ طَبِنٍ بِرَيْبِ الدَّهْرِ غَيْرِ مُغَفَّلِ

اللغة : « أبنى » هو بهمزة النداء و بضم الباء لأنه تصغير ابن ، وأصله « بنيو » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، فصار بنى - بياء مشدّدة - فلما أضيف لياء المتكلم اجتمع ثلاثة أمثال فصار بنيى ؛ فمنهم من يبقيها على حالها كما مرّ فى أبيات الشاهد (رقم ٩٥ فى ص ١٦٤ و ١٦٥ من هذا الجزء) ومنهم من يحذف ياء غير ياء المتكلم ، و يروى فى مكانه « أجبيل » وهو اسم ابنه «إلى المكارم» يروى فى مكانه «إلى العظائم» وهى جمع عظيمة « طبن » بفتح الطاء وكسر الباء الموحدة ، وهو الحاذق العاقل البصير ، و يروى فى مكانه «طب» بتشديد الباء - وهو مثله فى المعنى

الإعراب : « أبنى » الهمزة للنداء ، بنى : منادى منصوب بفتحة مقدّرة « إن » حرف توكيد ونصب « أباك » اسمه ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كارب » خبر إن « يومه » مضاف إليه « فإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « دعيت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، والجملة فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها « إلى المكارم » جار ومجرور متعلق بدعى « فاعجل » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، اعجل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « كارب » حيث زعم قوم أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التى هى فعل من أفعال المقاربة ، وعلى هذا فإضافة « كارب » إلى «يومه» من إضافة اسم الفاعل لظرفه ، وفى « كارب » ضمير مستتر هو اسمه ، وخبره محذوف ، وأصل الكلام : إن أباك كارب فى يومه يموت ، فحذف الخبر ، وأضاف الوصف إلى الظرف ، كما أفهمناك

وأنكر العلماء هذا ، وذهبوا إلى أن « كارب » اسم فاعل من « كرب » التامة ؛ فليس بمحتاج إلى اسم وخبر ، بل هو محتاج إلى فاعل فحسب ، وعلى هذا فإضافة « كارب» إلى «يومه»

والصواب أن الذى فى البيت الأول كابد ـ بالباء الموحدة ـ كما جزم به ابن السكيت فى شرح ديوان كُثَيِّر، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله؛ إذ القياس مُكابد . قال ابن سيده : كابده مكابدة وكباداً : قاساه ، والاسم كابد كالكاهل والغارب ، وأن كاربا فى البيت الثانى اسم فاعل من كرب التامة ، نحو قولهم : كَرَبَ الشِّتَاء ، أى : قرب ، كما جزم به الجوهرى وغيره

الثانى : حكى الأخفش طَفَقَ يَطْفِقُ — كضرب يضرب — وَطَفِقَ يَطْفَقُ — كعلم يعلم ــ وسمع أيضاً : إنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلُ إذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّهُ

(بَعْدَ عَسَى) و (اخْلَوْلَقَ) و (أَوشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ) أى : يستغنى بأن والمضارع (عَنْ ثَانٍ) من معموليها (فُقِدْ) وتسمى حينئذ تامة ، نحو « وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا » و « اخْلَوْلَقَ أَنْ يَأْتِيَ » ، و « أَوشَكَ أَنْ يَفْعَلَ » فأنْ والمضارع فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنًى به عن المنصوب الذى هو الخبر

وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر ، فإن كان نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم ، و « أَنْ يَقُومَ » فاعل عسى ، وهى تامّة لا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافى والفارسى إلى تجويز ذلك ، وتجويز وجه آخر ، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها ، وأن والمضارع فى موضع نصب خبراً لها متقدمًا على الاسم ، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر ، وجاز عوده عليه متأخراً لتقدمه فى النية ، وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول على رأيه : عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقومَ الهندات ، وعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمسُ ، بتأنيث « تَطْلُعَ » وتذكيره ، وعلى رأيهم يجوز ذلك ، ويجوز: عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ ، وعسى أن يَقُمْنَ الهنداتُ ، وعسى أن تَطْلُعَ الشمسُ؛ بتأنيث « تَطْلُعَ » فقط ، وهكذا أوشك واخلولق

﴿ تنبيه ﴾ يتعين الوجه الأول فى نحو « عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْراً » ؛ فلا يجوز أن

من إضافة الصفة إلى فاعلها ، والمعنى : إن أباك قريب يومه ، قال ابن منظور : « وكرب الأمر يكرب كروبا ــ من باب دخل ــ دنا ، ويقال : كربت حياة النار ، أى : قرب انطفاؤها ، وكل شىء دنا فقد كرب » اهـ باختصار ، وقد أنشد القصيدة التى منها هذا البيت شاهدا لذلك

يكون « زَيْدٌ » اسم « عَسَى » لئلا يلزم الفصل بين صلة « أَنْ » ومعمولها وهو « عَمْراً » بأجنبي ، وهو « زَيْدٌ » ، ونظيره قوله تعالى : « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُوداً »

(وَجَرِّدَنْ عَسَى) وأختيها اُخْلَوْلَقَ وأوشك من الضمير واجعلها مسندة إلى « أَنْ يَفْعَلَ » كما مر (أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَابِهَا) يكون اسمها ، و « أَنْ يَفْعَلَ » خبرها (إذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا) ويظهر أثر ذلك فى التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول على الأول : الزَّيْدَانِ عَسَى أن يقوما ، والزيدون عَسَى أن يقوموا ، وهندٌ عسى أن تَقُومَ ، والهندانِ عَسَى أن يَقُومَا ، والهندات عسى أن يَقُمْنَ ، وهكذا اخْلَوْلَقَ وأوشك ، هذه لغة الحجاز ؛ وتقول على الثانى : الزَّيْدَانِ عَسَيَا ، والزيدون عَسَوْا ، وهند عَسَتْ ، والهندان عَسَتَا ، والهندات عَسَيْنَ ، وهكذا اُخْلَوْلَقَ وأوشك ؛ وهذه لغة تميم

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ماسوى «عسى ، وَاُخْلَوْلَقَ، وأَوْشَكَ» من أفعال الباب يجب فيه الإضمار ، تقول : الزيدان أَخَذَا يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ؛ ولا يجوز : أَخَذَ يكتبان ، وطفق يخصفان

الثانى : اُختلف فيما يتصل بِعَسَى من الكاف وأخواتها نحو «عَسَاكَ ، وَعَسَاهُ» ؛ فذهب سيبويه إلى أنه فى موضع نصب حملا على « لَعَلَّ » كما حملت « لَعَلَّ » على « عَسَى » فى اقتران خبرها بأن؛ كما فى الحديث : « فَلَعَلَّ بَعْضَكُم أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ » وذهب المبرد والفارسى إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر ، لكن اُلذى كان اُسماً جعل خبراً ، واُلذى كان خبرا جعل اُسما ، وذهب الأخفش إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه ، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع ، كما ناب عنه فى قوله :

٢٥١ — يَا اُبْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

---

٢٥١ — أورد أبو زيد هذا الشاهد فى نوادره ، ونسبه لراجز من حمير ، ولم يعينه ، ورواه صاحب اللسان غير منسوب إلى أحد ، وكلاهما قد ذكر بعد مافى الشرح قوله :

* لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا *

اللغة : « ابن الزبير » أراد به عبد الله بن الزبير حوارىّ رسول الله صلى الله عليه وسلم «عصيكا» أراد « عصيت » فأوقع الكاف موقع التاء ، وستعرف وجهه وما يحمل عليه «عنيتنا»

... ...

من العناء ، وهو الجهد والمشقة ويروى « عنيكنا » بإبدال التاء كافا « قفيكا » أراد « قفا كا » فأبدل الألف ياء مع الإضافة إلى الكاف التى هى ضمير الخطاب ، وأكثر علماء اللغة على أن الاسم المقصور ـ نحو هوى ، ورحى ، وعصا ، وقفا ـ إذا أضيف إلى ياء المتكلم فلغة عامة العرب على إبقاء ألفه بحالها ، تقول : هواى ، ورحاى ، وعصاى ، وقفاى . ولغة هذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها فى ياء المتكلم ؛ فهم يقولون : هوىّ ، ورحىّ ، وعصى ، وقفى ، ومنه قول أبى ذؤيب الهذلى :

سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وقرئ بها فى قوله تعالى : (فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَىَّ) وسيأتى فى باب الإضافة . فإذا أضيف هذا الاسم إلى ياء غير المتكلم سلمت ألفه من القلب فى لغة عامة العرب ؛ فقلبها فى مثل هذا البيت من ضرورات الشعر ، إلا أن أبا على الفارسى زعم أنه لا يختص بالشعر ، ولكنه من باب تقارض الألف والياء ووقوع إحداهما موقع الأخرى ، ومثله بعليك وإليك مما هو من الحروف التى آخرها ألف تقلب ياء عند الاتصال بالضمير ، والجمهور على خلافه

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن الزبير » منادى ، منصوب بالفتحة ، ومضاف إليه « طال » فعل ماض « ما » كافة لهذا الفعل عن طلب الفاعل « عصيكا » فعل ماض ، وتاء المخاطب المنقلبة كافا فاعل ، والألف للإطلاق « وطالما » مثل سابقه « عنيتنا » فعل وفاعل ومفعول « إليكا » متعلق بعنى

الشاهد فيه : قوله « عصيكا » حيث أوقع فيه ضمير النصب ـ وهو الكاف ـ موقع ضمير الرفع الذى يستوجبه العامل ، وهو التاء الذى هو ضمير المخاطب ؛ فإنك قد علمت فى باب الضمير أن الضمير المتصل الذى يقع فى محل الرفع هو تاء الفاعل متكلما أو مخاطبا ونون النسوة ونا ، كما علمت أن الكاف ومثلها الهاء وياء المتكلم لا يقعن إلا فى محل النصب أو الجرّ ، والموضع هنا للتاء ؛ لأن العامل الذى هو « عصى » فعل يطلب فاعلا ، فأوقع الشاعر الكاف موقع التاء كما هو ظاهر ،

هذا بيان كلام الشارح ، وهذا أحد توجيهين فى البيت ، والتوجيه الثانى ذكره ابن جنى ولم يذكر سواه ، وحاصله أن إبدال الكاف من التاء ليس من باب وضع ضمير موضع ضمير آخر ، وإنما هو من باب إبدال حرف مكان حرف إبدالا صرفيا ، كما يبدلون التاء من السين فى نحو : النات ، والأكيات ، يريدون الناس ، والأكياس ، وكما يبدلون الجيم من الياء فى نحو : العشجّ ، وعلجّ ، يريدون العشىّ ، وعليا

قال ابن جنى : « أبدل الكاف من التاء ؛ لأنها أختها فى الهمس ، وكان سحيم [هو ابن وثيل الرياحى] إذا أنشد شعرا قال : أحسنك والله ، يريد أحسنت » اهـ

وانتصر ابن هشام فى مغنى اللبيب لهذا الوجه ، قال : « ليس هذا من استعارة ضمير النصب

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر فى التوكيد ، نحو « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » ، و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » وهذا ما اختاره الناظم ؛ قال : ولو كان الضمير المشار إليه فى موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه فى مثل :

٢٥٢ — * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا *

مكان ضمير الرفع كما زعم الأخفش وابن مالك ، وإنما الكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا » اه

وقد ذكر أبو على الفارسى هذين التخريجين عن أبى الحسن الأخفش ؛ قال : « قال أبو الحسن : إن شئت قلت أبدل من التاء الكاف لاجتماعها معها فى الهمس ، وإن شئت قلت أوقع الكاف موقعها ، وإن كان فى أكثر الاستعمال للمفعول لا للفاعل؛ لإقامة القافية ؛ ألا تراهم يقولون : رأيتك أنت ، ومررت به هو ، فيجعلون علامات الضمير المختص بها بعض الأنواع فى أكثر الأمر موقع الآخر ، ومن ثم جاء لولاك ، وإنما ذلك لأنّ الاسم لا يصاغ معربا ، وإنما يستحق الإعراب بالعامل » انتهى

ومن هذا ترى ما فى كلام ابن هشام الذى تبعه الشارح عليه ، من اقتصارهم فى النسبة إلى أبى الحسن على أحد التوجيهين

وقال ابن منظور : « أراد قفاك فأبدل الألف ياء للقافية ، وكذلك أراد عصيت فأبدل من التاء كافا لأنها أختها فى الهمس » اه

٢٥٢ — نسب كثير من العلماء : منهم سيبويه والأعلم (ج ١ ص ٣٨٨) هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ولكنى لم أجده إلا فى زيادات ديوانه ، ويروى قبله :

* تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا *

وبعد بيت الشاهد البيت رقم (١٦١) وقد مضى فى باب المبتدأ والخبر (فى ص ٣٠٩ من هذا الجزء)

اللغة : قد مضى فى شرح الشاهد (١٦١) القول على ما قبل الشاهد وما بعده ، وقوله « يا أبتا » هكذا هو فى أكثر كتب النحو واللغة بحرف النداء ، وقد روى فى مكانه « تأنيا » على أنه مصدر تأنى بمعنى تمهل ولم يسرع « علك » حرف دالّ على الترجى ، وهو طمع وإشفاق وسيجيئك بقية من الإيضاح

الإعراب : « يا » حرف نداء « أبتا » منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه ، ومن رواه «تأنيا» فهو مصدر، وهو مفعول مطلق حذف عامله : أى تأنّ تأنيا « علك » حرف ترجّ ونصب ، والكاف اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبره محذوف ، والتقدير : لعلك الهالك ، أو لعلك مصيب من رزقك ، أو نحو هذين « أو » عاطفة « عساك » قد اختلف فى إعرابها على ثلاثة آراء ، وأرجحها مذهب

... ...

سيبويه ، وهو أن « عسى » حرف ترجّ كلعلّ ، والكاف اسمه فى محل نصب ، وخبره محذوف ، وتقديره كما تقدّر خبر لعلّ ، وستعلم الرأيين الآخرين ، وردهما

الشاهد فيه : قوله « عسا كا » وبيان وجه الاستشهاد يستدعى أن نقدّم لك القول فى هذه المسألة مبسوطا ، ونذكر آراء العلماء فيها ، ووجوه استدلالهم ، فنقول :

قد علمت منذ البداءة فى هذا الباب أن « عسى » فعل دالّ على رجاء الخبر ، وأنه يرفع الاسم وينصب الخبر بشروطه التى سبق إيضاحها ، وعلمت أن هذا الاسم قد يكون ظاهرا مرفوعا كما فى قوله تعالى : (عَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) وقد يكون ضميرا مرفوعا أيضاً كما فى قوله تعالى : (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ)

واعلم الآن أن العرب قد استعملوا بعد « عسى » الضمير الذى يكون فى عامة كلامهم فى محل نصب أو جرّ ، ولا يكون فى محل رفع ، وذلك نحو : عساك ، وعساه ، وعساى ، فى نحو بيت الشاهد ، وفى نحو قول عمران بن حطان الخارجى :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي : لَعَلِّي أَو عَسَانِي

وقد اختلف العلماء فى هذا ونحوه على ثلاثة آراء :

الرأى الأوّل : قول أبى العباس المبرّد والفارسى ، وحاصله أن الكاف والهاء والياء فى عساك وعساه وعسانى ، وهى التى كانت تستحق أن تكون أسماء لعسى لكونها ضمائر ومحدّثا عنها ، ليست فى هذا الأسلوب على ما كانت تستوجبه ، وإنما هى خبر عسى ، واسمها مايذكر بعدها من « أن » المصدرية والمضارع ، أو يقدّر كذلك ؛ فإذا قلت « عساك أن تتقدم » فإعرابه عنده هكذا : عسى : فعل ماض ناقص دالّ على رجاء الخبر ، والكاف ضمير المخاطب فى محل نصب خبره مقدما ، و «أن» ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع اسمه مؤخرا ؛ فلم يخرج أبو العباس « عسى » عما كانت تستحقه من رفع الاسم ونصب الخبر ، ولم يخرج الضمير عما عهد مجيئه له من كونه فى محل نصب ؛ ولكنه التزم أمرين أحلاهما مرّ : (الأوّل) أنه جعل الضمير ــ وهو الذى من حقه أن يكون محدّثا عنه ومخبرا عنه ــ حديثا وخبرا؛ (الثانى) أنه جعل خبر « عسى » اسما مفردا ــ وهو الضمير ــ وقد علمت أن نحو قول الزباء : « عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُساً » شاذ أو مؤول بما سبق ذكره ، فلا يجوز التمادى فى تخريج الكلام المستعمل الكثير الورود على الوجوه الشاذة الضعيفة

الرأى الثانى : رأى أبى الحسن الأخفش تبعا ليونس ، وحاصله أن الكاف والهاء والياء قد خرجت عما كانت تستحقه من الوقوع فى موقع المنصوب أو المجرور ، وأنها الآن فى محل رفع اسم

... ...

عسى ، وخبرها محذوف ، فهولم يخرج «عسى» عما كانت تستوجبه من رفع الاسم ونصب الخبر ، ولم يخرج الضمير عما كان يستوجبه من مجيئه محدّثا عنه ومسندا إليه ، وإنما أخرج الضمير عن استحقاقه النصب فجعله مرفوعا ، وزعم أن الضمائر تتقارض فيقع بعضها موقع بعض ، واستدلّ لذلك التقارض بالبيت السابق ، وقد ظهر لك أنه لادليل له فيه

وانتصر ابن مالك للأخفش واستدلّ على أن الضمير فى محل رفع بأنه قد وقع فى الكلام الاكتفاء به كما فى بيت الشاهد ، فلو كان منصوبا كما ذهب إليه سيبويه والمبرّد لما ساغ للشاعر أن يكتفى به ، وسرّ هذا أنّ المنصوب بعد «عسى» يشبه المفعول، والمرفوع يشبه الفاعل، وأنت عليم بأن الفاعل لايحذف ولايستغنى عنه الكلام على الراجح ، وأن المفعول قد يحذف ويستغنى عنه الكلام إجماعا ؛ فما يشبه الفاعل حرىّ بأن يأخذ أحكامه ، فلما وجدنا الشاعر فى بيت الشاهد قد اكتفى مع « عسى » بأحد الطرفين ، لزمنا أن نعتبر المذكور مرفوعا والمحذوف هو المنصوب

والجواب على هذا الكلام من عدّة وجوه : (الأوّل) أن بيت الشاهد نفسه يبطله ؛ وذلك لأنه قال « علك » وهذه الكاف فى محل نصب بالإجماع ؛ لأنها اسم « علّ » ، وقد حذف المرفوع ، فلما ساغ حذف المرفوع مع « عل» ساغ حذفه مع « عسى » ؛ (الوجه الثانى) أن المرفوع مع « عسى » لايشبه الفاعل ؛ لأنه خبر فى الأصل ، والأخبار قد تحذف ، سواء أكانت منسوخة أم لم تكن ، فالذى سوّغ حذف الخبر وهو مرفوع يسوّغ حذف المرفوع بعد«عسى» ؛ (الوجه الثالث) أنا إن سلمنا شبه المرفوع هنا بالفاعل ، فلا نسلم أن الفاعل لا يحذف ، بل نذهب مع من ذهب إلى جواز حذفه ؛ (الوجه الرابع) أنا ــ بعد تسليم شبهه بالفاعل ، وتسليم أن الفاعل لايحذف ــ لانسلم أن الشيء إذا أشبه الشيء وجب أن يأخذ كل أحكامه ، بل قد يأخذ بعضها ويذر بعضا

الرأى الثالث : رأى شيخ النحاة سيبويه ، وحاصله أن « عسى » ليست فى هذا الموضع فعلا يعمل عمل كان ويدلّ على رجاء الخبر ، بل هى حرف ترج ونصب تعمل عمل إنّ ، ومنزلتها فى ذلك منزلة « لعلّ » ؛ فهما متشابهان فى الدلالة على المعنى ، وهما متشابهان أيضا فى عدم التصرف ، فلما تشابها فى هذين الأمرين تقارضا ؛ فأخذت « لعلّ » من «عسى» جواز وقوع خبرها مضارعا مقترنا بأن المصدرية ، كما فى الحديث الذى رواه الشارح ، وكما فى قول متمم بن نويرة :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِى يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

وأخذت « عسى » من « لعلّ » نصب الاسم ورفع الخبر

وأقوى مايدل على صحة ماذهب إليه سيبويه ورود الخبر مرفوعا بعد المضمر المنصوب كما فى قول صخر بن العود الحضرمى :

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِى نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثانى بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه ، انتهى ؛ وفيه نظر

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ) « عَسَى » إذا اتصل بها تاء الضمير أو نُونَاهُ كما فى (نَحْوِ عَسَيْتُ) وعَسَيْنَا ، وعَسَيْنَ (وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ) انتقا — بالقاف — مصدر انتقى الشىء ، أى : اختاره ، وزُكِن : علم ؛ أى : اختيارُ الفتح علم ؛ لأنه الأصل ، وعليه أكثر القراء فى قوله تعالى : « فَهَلْ عَسَيْتُمْ » وقرأ نافع بالكسر

﴿ خاتمة ﴾ قال فى شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن « كَادَ » إثباتها نفى ، ونفيها إثبات ، حتى جعل هذا المعنى لغزا :

أَنَحْوِيَّ هٰذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانَىْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أُثْبِتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل « كَادَ » ؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب ، بل حكم « كَادَ » حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفىٌّ إذا صحبها حرف نفى ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل : « كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي » فمعناه قارب زيدٌ البكاء ، فمقاربة البكاء ثابتة ، ونفس البكاء منتف ، وإذا قال : « لَمْ يَكَدْ يَبْكِي » فمعناه لم يقارب البكاء ، فمقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعدَ من انتفائه عند ثبوت المقاربة ؛ ولهذا كان قول ذى الرمة :

٢٥٣ — إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

---

٢٥٣ — هذا البيت من قصيدة لذى الرمة ، ومطلعها :

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ ؛ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا عَلَى النَّأْيِ ، وَالنَّائِي يَوَدُّ وَيَنْصَحُ
وَلَا زَالَ مِنْ نَوْءِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمَا وَنَوْءِ الثُّرَيَّا وَابِلٌ مُتَبَطِّحُ
وَإِنْ كُنْتُمَا قَدْ هِجْتُمَا رَاجِعَ الْهَوَى لِذِي الشَّوْقِ حَتَّى ظَلَّتِ الْعَيْنُ تَسْفَحُ
أَجَلْ ، عَبْرَةً كَادَتْ لِعِرْفَانِ مَنْزِلٍ لِمَيَّةَ لَوْ لَمْ تُسْهِلِ الْمَاءَ تَذْبَحُ
عَلَى حِينَ رَاهَقْتُ الثَّلَاثِينَ وَارْعَوَتْ لِدَاتِي ، وَكَادَ الْحِلْمُ بِالْجَهْلِ يَرْجَحُ
إذا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى ... البيت ، و بعده :
فَلَا الْقُرْبُ يُبْدِي مِنْ هَوَاهَا مَلَالَةً وَلَا حُبُّهَا إِنْ تَنْزَحِ الدَّارُ يَنْزَحُ

... ...

إذا خَطَرَتْ مِنْ ذِكْرِ مَيَّةَ خَطْرَةٌ عَلَى النَّفْسِ كَادَتْ فِي فُؤَادِكَ تَجْرَحُ
أَتَقْرَحُ أَكْبَادُ الْمُحِبِّينَ كُلُّهِمْ كَمَا كَبِدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ تَقْرَحُ؟
تَصَرَّفُ أَهْوَاءُ الْقُلُوبِ وَلاَ أَرَى نَصِيبَكِ مِنْ قَلْبِي لِغَيْرِكِ يُمْنَحُ
وَبَعْضُ الْهَوَى بِالْهَجْرِ يُمْحَى فَيَمَّحِي وَحُبُّكِ عِنْدِي يَسْتَجِدُّ وَيَرْبَحُ

اللغة : «أمنزلتى مى سلام عليكما» يريد مكانى نزولها صيفا وشتاء (وانظر شرح الشاهد رقم ١٣٣) «النأى» البعد «رسيس الهوى» مسه ، وأثره ، وبقيته ، أو أصله وما نبت منه فى القلب ولزمه «تنزح الدار» تبعد ، وبابه خضع ، يريد أن حبها لا يزول مع البعد «أتقرح» تتجرح وتصيبها القروح ، وهى الجروح

المعنى : «إن العشاق إذا بعدوا عمن يحبون دب السلوّ إليهم وزال عنهم ما كانوا يقاسون ، وأما أنا فلم يقرب زوال حبها عنى ، فكيف يمكن أن يزول ؟ !

الإعراب : «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «غير النأى» فعل وفاعل «المحبين» مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة «إذا» إليها «لم» نافية جازمة «يكد» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «رسيس الهوى» مركب إضافى اسم يكد «من حب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رسيس الهوى «مية» مجرور بالإضافة إلى حب «يبرح» فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى «رسيس الهوى» ، والجملة فى محل نصب خبر يكد

الشاهد فيه : قوله «لم يكد رسيس الهوى يبرح»

وقد اختلف العلماء فى «كاد» إذا سبقها نفى على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن مثلها فى ذلك مثل عامة الأفعال ؛ فنفيها نفى لما تدل هى عليه ، وهو المقاربة ، وإثباتها إثبات للمقاربة أيضا ؛ فإذا قلت «كاد محمد ينجح» كان معناه ثبوت مقاربة محمد للنجاح ، وإذا قلت «ما كاد محمد يحضر» فإن معناه انتفاء مقاربته الحضور ، ودلالة هذا على انتفاء الحضور نفسه أبلغ من دلالة قولك «ماحضر محمد»

والقول الثانى ، وهو ما ذهب إليه ابن شبرمة ، وملخصه أن «كاد» إذا لم يتقدمها نفى دلت العبارة على نفى الفعل الواقع خبرا عن الاسم ، وإذا سبقها نفى دلت العبارة على ثبوت الفعل الواقع خبرا للاسم ، سواء فى ذلك الماضى والمضارع منها ؛ فإذا قلت : «ما كاد محمد يسافر» أو قلت : «لم يكد محمد يسافر» فمعنى هاتين العبارتين ثبوت السفر لمحمد ، وإذا قلت : «كاد محمد يحضر» أو قلت : «يكاد محمد يحضر» فمعناهما انتفاء حضور محمد ؛ لأن الثابت له مقاربة الحضور ، ومقاربة الحضور غيره

صحيحا بليغا ؛ لأن معناه إذا تغير حُبُّ كل محبّ لم يقارب حتى التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ؛ فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح ، بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربة البراح ، وكذا قوله تعالى : « إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا » هو أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم يَرَ قَدْ يقارب الرؤية ، بخلاف من لم يقارب ، وأما قوله تعالى : « فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ » فكلام تضمَّن كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير وقت الآخر ؛ والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بُعَدَاء من ذبحها غير مقاربين له ، وهذا واضح . والله أعلم .

واستدلّ من ذهب إلى هذا بأن الشعراء — وهم العارفون بالأساليب ومعانيها — قد خطأوا ذا الرمة فى هذا البيت حين سمعوه منه ، حتى قالوا له : نراه قد برح ! وسلم لهم ذو الرمة بفساد معنى البيت ، حتى إنه اضطر إلى تغييره فقال :

إِذَا غَيَّرَ النَّأْىُ الْمُحِبِّينَ لَمْ أَجِدْ ... رَسِيسَ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

واستدلوا على ماذهبوا إليه أيضا بقوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) فزعموا أن المعنى قد فعلوا ؛ لئلا يتناقض مع قوله تعالى : (فَذَبَحُوهَا) ؛ فدلّ استنكار الشعراء لبيت ذى الرمة على أن نفى المضارع من كاد إثبات ؛ ودلت الآية على أن نفى الماضى إثبات

وما ذهبوا إليه فاسد لايصح ، ويدل على فساده أمران :

الأوّل : أن الآية تدلّ على نفى مقاربة بنى إسرائيل لذبح البقرة ؛ بقوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) فالمراد بهذا النصّ أنهم لم يقاربوا الذبح ، وثبوت الذبح ليس بهذه العبارة ، بل بدليل آخر وهو (فَذَبَحُوهَا) ، وهذا معنى قول الشارح تبعا للمصنف فى شرح الكافية : « فكلام تضمن كلامين — إلخ »

الأمر الثانى : أن كثيرا من العلماء الذين سمعوا تخطئة الشعراء لذى الرمة وأن ذا الرمة أذعن لهم وغير البيت ؛ قد خطأوا المنكرين عليه ، وخطأوه فى الإذعان لهم ، ومنهم أبو الحكم ابن البحترى بن المختار ، فإنه قال : « أخطأ ابن شبرمة فى إنكاره عليه ، وأخطأ ذو الرمة حيث رجع إلى قوله ؛ إنما هذا كقول الله عزّ وجل : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا) أى : لم يرها ، ولم يكد » اهـ

والقول الثالث : أن نفى « كاد » إثبات ، وإثباتها نفى ؛ إذا كانت بلفظ الماضى ؛ فإن كانت بلفظ المضارع فهى كسائر الأفعال : إثباتها إثبات ، ونفيها نفى ، والقائلون بهذا القول وافقوا السابقين فى الاستدلال بالآية ووافقوا الجماعة فى الاستدلال بمن وجه بيت ذى الرمة وأنكر عليه رجوعه وعلى من أنكر عليه ، ولا يخفى عليك رده مما سبق ، والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

إنَّ وأخواتها

(لِإنَّ) و (أَنَّ) و (لَيْتَ) و (لٰكِنَّ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلْ) : فتنصب المبتدأ اسما لها، وترفع الخبر خبرا لها

(كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ وَلٰكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)

أي: حقد؛ وقس الباقي؛ هذه اللغة المشهورة، وحكى قوم — منهم ابن سِيدَه — أن قوما من العرب تنصب بها الجزءين معا، من ذلك قوله :

٢٥٤ — إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

---

٢٥٤ — نسب السيوطي هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة، وتتابع شراح مغني اللبيب من بعده على نسبته إليه، وقد بحثت ديوان عمر فلم أجده فيه

اللغة : « جنح الليل » بضم الجيم أو كسرها، وسكون النون ـ جانبه، وقيل : أوله، وقيل : قطعة منه نحو نصفه « خطاك » قال السيوطي : « بضم الخاء، جمع خطوة، وهي ما بين القدمين » اهـ وقال الصبان : « بكسر الخاء والمدّ، لكن قصره الشاعر للوزن، جمع خطوة ـ بفتح الخاء ـ كركوة وركاء كما في الصحاح، وهي نقل القدم، وجعلها بالضم جمع خطوة ـ بالضم ـ لما بين القدمين، كما زعمه الشمني فتبعه شيخنا والبعض؛ غير مناسب في البيت » اهـ « خفافا » بكسر الخاء ـ جمع خفيفة « حراس » جمع حارس « أسد » بضم فسكون، وأصله بضمتين فخفف ـ جمع أسد ـ بفتحتين

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « اسودّ » فعل ماض « جنح » فاعل « الليل » مضاف إليه، وجملة الفعل والفاعل في محل جرّ بإضافة « إذا » إليها « فلتأت » الفاء واقعة في جواب الشرط، واللام لام الأمر، تأت : مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها جواب إذا « ولتكن » الواو عاطفة، واللام لام الأمر، تكن : مضارع ناقص مجزوم باللام « خطاك » اسم تكن، وضمير الخطاب مضاف إليه « خفافا » خبر تكن، والجملة لا محل لها عطف على جملة الجواب « إن » حرف توكيد ونصب « حراسنا » اسم إن، والضمير مضاف إليه « أسدا » ظاهره أنه خبر إن منصوب بها، وستعرف ما فيه، ورده، في بيان الشاهد

الشاهد فيه : قوله « إن حراسنا أسدا » حيث ورد فيه ما ظاهره أن « إنّ » المؤكدة نصبت الاسم والخبر جميعا، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم ابن سيده وابن سلام في طبقات الشعراء وجمع من المتأخرين؛ فزعموا أن نصب الجزءين بهذه الحروف جائز، وعن الكسائي إجازته

وقوله :

٢٥٥ — * يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

فى «ليت» خاصة ؛ مستدلا بالشاهد الآتى بعد هذا ، نقل ذلك عنه أبو حيان ، وعن الفراء إجازته فى « ليت » و « كأن » دون سائر أخواتهما ، مستدلا بما استدل به الكسائى وبالشاهد (رقم ٢٥٦) ، وسيأتى قريبا ، وعن أصحاب الفراء إجازته فيما عدا « أنّ » المفتوحة الهمزة ، وهذا هو الصحيح فى النقل عنهم ، وقد صرح قوم بأن نصب الجزءين لغة جماعة من العرب ، ومنهم من نسبها إلى تميم

ولكن الجمهور لم يرتضوا هذا كله ، وذهبوا إلى أن ماورد مما ظاهره ذلك شاذ لايقاس عليه ؛ وظاهر هذا إنكار أنه لغة جماعة من العرب ، ومنهم من تأوّل ماورد من ذلك ؛ ولهم فى بيت الشاهد ونحوه تأويلان (الأوّل) أن قوله « أسدا » ليس خبر « إن » كما زعم ابن سيده ومن معه ، بل هو حال عامله محذوف ، والتقدير : إن حراسنا يظهرون أسدا ، وجملة الفعل مع فاعله فى محل رفع خبر « إن » ؛ قال أبو رجاء : وفيه شيئان ؛ أحدهما : أن حذف الخبر مع كون الحال صالحا للخبرية ضعيف كما مرّ فى باب المبتدأ والخبر ، والحمل على الضعيف أمر لايجوز ، وثانيهما : أن « أسدا » جامد ، ومجىء الحال جامدا — وإن كان هنا مقتضيا للتشبيه — قليل ، فلا ينبغى الحمل عليه ، (التأويل الثانى) أن يجعل « أسدا » مفعولا به لفعل من معنى التشبيه ، وتقديره : إن حراسنا يشبهون أسدا ، والجملة فى محلّ رفع خبر « إنّ » وهو أسهل من الأوّل ، قال ابن هشام : « إنّ : حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، قيل : وقد تنصبهما فى لغة ؛ كقوله :

* إذا اسودّ جنح الليل . . البيت * وفى الحديث : إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفاً ، وقد خرّج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف ، أى تلقاهم أسدا ، والحديث على أن القعر مصدر قعرت البئر ؛ إذا بلغت قعرها ، وسبعين ظرف ، أى : إن بلوغ قعرها يكون فى سبعين عاما » اهـ

وأقول : قد سبقه بتوجيه هذا الحديث بهذا التوجيه الإمام النووى نقلا عن شيخه ابن مالك صاحب الألفية ، وصحة الرواية « لسبعين خريفا » بلام الابتداء ، وقد روى هذا الحديث مسلم فى أواخر كتاب الإيمان عن أبى هريرة ، وهو فى بعض نسخه «لَسَبْعُونَ خَرِيفاً» على الفصيح ، وفى بعضها « لسبعين خريفا » نص عليه النووى فى شرحه

٢٥٥ — نسب بعض أرباب الحواشى هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد بحثت ديوانه فلم أجده فى أصله ولا فى زياداته ، مع أن لرؤبة أرجوزة طويلة يصف فيها الفلاة على هذا الروى؛ أوّلها :

* قَدْ طَرَقَتْ لَيْلَى بِلَيْلٍ هَاجِعَا *

وقال السيوطى : « قال ابن سلام الجمحى هو للعجاج » اهـ ، وبحثت ديوان أراجيز العجاج فلم أجده أيضا ، ووجدت ناشره قد جعله فى زيادته بيتا مفردا لم يتقدّمه شىء ولم يتأخر عنه شىء ، ثم وجدت البغدادى يقول : « وهذا الشاهد أحد الأبيات الخمسين التى ماعرف قائلوها » اهـ

وقوله :

٢٥٦ — كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا

اللغة : « رواجعا » جمع راجع ، أى : عائد ، وفاعل إذا كان وصفا لغير عاقل جمع على فواعل

المعنى : يتمنى أن تعود له أيام صباه ليخرج عما يستلزمه الـكبر من تكاليف الحياة ، ومن المشاقّ والأهوال

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، ويجوز أن تكون حرف نداء والمنادى محذوف ؛ لكن الأوّل أرجح كما تبينت فى شرح الشاهد (رقم ١١ فى ص ١٩ من هذا الجزء) « ليت » حرف تمنّ ونصب « أيام » اسم ليت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « الصبا » مضاف إليه « رواجعا » خبر ليت ، منصوب بالفتحة الظاهرة أيضا ، وستعرف مافيه وردّه

الشاهد فيه : قوله « ليت أيام . . . رواجعا » حيث ورد فيه ما ظاهره أن ليت قد نصبت الجزءين جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم الفراء ، كما قدّمنا فى شرح الشاهد السابق ، وزعم ابن سلام أن ذلك لغة رؤبة وقومه ، وصرّح أبو حنيفة الدينورى عن أبى زياد بأن نصب الجزءين بليت لغة بنى تميم ، وقد اضطرب النقل عن الـكسائى ، فنسب إليه أبو حيان أنه يجيز نصبهما بليت ، ونقل المحقق الرضى وابن هشام عنه أنه خرج بيت الشاهد الذى معنا على أن قوله « رواجعا » خبر لـكان المحذوفة مع اسمها ، وجملة « كان » مع معموليها فى محل رفع خبر ليت ، وإنما شجعه على هذا التخريج وقوع « كان » ومعموليها بعد « ليت » كثيرا ، قال تعالى : (يَالَيْتَهَا كَانَتِ القَاضِيَهْ ، يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ) وقال الراجز :

* يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلاَ *

فلما كثر دخول « كان » على « ليت » فى هذا وأمثاله كان هذا مسوّغا لحذفها وبقاء خبرها ؛ لأن كثرة الأسلوب واعتياده يرشدان إليه ؛ ولم يرتض الجماعة هذا التخريج ، وزعموا أن العهد فى حذف « كان » إنما هو بعد « إن » و « لو » الشرطيتين ، كما تقدّم فى باب « كان وأخواتها » وهذا مدفوع بأن حذفها بعد هذين الحرفين كثير ، وليسا شرطا فى جوازه ، ولامحذور فى تخريج البيت على القليل ، والبصريون يزعمون أن خبر « ليت » محذوف ، وهو جملة من فعل وفاعل أوظرف ، وقوله « رواجعا » حال من فاعل هذا الفعل ، أو من الضمير المستكنّ فى الظرف ، والتقدير : ياليت أيام الصبا أقبلن رواجعا ، أو ياليت لنا أيام الصبا رواجعا ، وقد سبق بيان مايرد على هذا التوجيه ؛ فوجود النقل عن الـكسائى بتخريج بيت الشاهد على النحو السابق يبعد أن يكون قائلا بنصب الجزءين

٢٥٦ - هذا البيت لمحمد بن ذؤيب العمانى الفقيمى ، وهو راجز من مخضرمى الدولتين : الأموية والعباسية ، ويقال : عاش مائة وثلاثين سنة ، والبيت فى وصف فرس ، وهومن كلمة مدح

... ...

بها أمير المؤمنين هرون الرشيد وأنشدها بين يديه ، وعزا بعضهم هذا البيت لأبي نخيلة ، والصواب ماقدّمناه

اللغة : « تشوّفا » نصب عنقه ، وهو من علامات الفراهة والعتق « قادمة » هي واحدة القوادم ، وهي مقاديم ريش الطائر ، قيل : هي عشر في كل جناح ، والصواب أن الجناح فيه ست عشرة ريشة : أربع قوادم وقدامى ، وأربع مناكب ، وهنّ بعد القدامى إلى أسفل الجناح ، وأربع خواف ، وهنّ بعد المناكب ، وأربع أباهر من بعد الخوافي « قلما » هو آلة الكتابة « محرّفا » أي : مقطوطا لاعلى جهة الاستواء ، بل يكون الشق الوحشي أطول من الشق الإنسي

الإعراب : « كأنّ » حرف تشبيه ونصب « أذنيه » اسم كأن ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، والضمير مضاف إليه « إذا » ظرفية تتعلق بما تضمنه كأنّ من معنى التشبيه « تشوّفا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «قادمة» ظاهره أنه خبر كأنّ ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف مافيه وردّه « أو » عاطفة «قلما» معطوف على قادمة « محرّفا » صفة لقلم

الشاهد فيه : قوله « كأنّ أذنيه ... قادمة أوقلما » حيث ورد فيه ماظاهره أن « كأنّ » الذي هو حرف تشبيه ؛ قد نصب الاسم والخبر جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من أصحاب الفراء ؛ وزعموا أن قوما من العرب ينصبون الجزءين بكأن ، كما في هـذا البيت ، وكما في قول ذي الرّمة :

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَباً زُلَالَا

وكما في قول النابغة الذبياني :

كَأَنَّ التَّاجَ مَعْصُوباً عَلَيْهِ لِأَذْوَادٍ أُصِبْنَ بِذِى أَبَانِ

وزعموا أن «جلودهنّ » في بيت ذي الرّمة اسم كأنّ ، و « مموّهات » خبره ، وأن «التاج» في بيت النابغة اسم كأنّ ، و « معصوبا » خبره ، وذلك عند الجمهور غير مرضى ولا مستقيم بل إن سلمنا نصب « مموّهات » في بيت ذي الرمة فخبر كأنّ هو قوله « على أبشارها » وأما مموّهات فحال من «جلود» ، وأما بيت النابغة فخبر كأنّ فيه قوله «عليه» وقوله « معصوبا » حال من التاج

وأما بيت الشاهد فمخرج بعدّة تخريجات : (الأوّل) أن الشاعر قد لحن . والدليل على أنه أخطأ ولم يرجع إلى لغة من لغات العرب أنه حين أنشـده بين يدي الرشيد قال له الرشيد : « دع كأنّ أذنيه ، وقل : تخال أذنيه » ، ولو كانت هذه لغة للعرب لما خفيت على الرشيد ومن بحضرته من العلماء (الثاني) سلمنا أنه لم يلحن ، لكن لانسلم أن الرواية « قادمة » بل الرواية الصحيحة هكذا : قَادِمَتَا أَوْ قَلَمَا مُحَرَّفَا ، بألفات من غير تنوين ، على أن الأصل : قادمتان أو قلمان محرفان ؛

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : لم يذكر الناظم فى تسهيله أنَّ المفتوحة ، نظرا إلى كونها فرع المكسورة ، وهو صنيع سيبويه حيث قال : « هذا باب الحروف الخمسة » .

الثانى : أشار بقوله « عَكْسُ مَالِكَانَ » إلى مالهذه الأحرف من الشبه بكان ، فى لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوسا ؛ ليكونا معهن كمفعول قدّم وفاعل أخر ؛ تنبيها على الفرعية ؛ ولأن معانيها فى الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابيهما .

الثالث : معنى « إنّ » و « أنَّ » التوكيد ، و « لٰكِنَّ » الاستدراك والتوكيد ، وليست مركبة على الأصح ، وقال الفراء : أصلها « لكنْ أنّ » فطرحت الهمزة للتخفيف ونون « لكنْ » للساكنين ، كقوله :

٢٥٧ — وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ ... وَلاَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

حذف نون المثنى ضرورة ، (الثالث) سلمنا أن الرواية كما زعمتم فى البيت كله ، لكن لانسلم أن « قادمة » خبر « كأن » بل هو مفعول لفعل محذوف يقع هو وفاعله خبرا عن «كأنّ» والتقدير : كأن أذنيه تحكيان قادمة

٢٥٧ — هذا بيت من كلمة للنجاشى الحارثى — وهو قيس بن عمرو بن مالك — اختارها الشريف المرتضى فى أماليه والشريف ابن الشجرى فى حماسته ، والكلمة فى وصف ذئب ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَاءٍ كَلَوْنِ الْغِسْلِ قَدْ عَادَ آجِناً ... قَلِيلٌ بِهِ الْأَصْوَاتُ فِي بَلَدٍ مَحْلِ
وَجَدْتُ عَلَيْهِ الذِّئْبَ يَعْوِي كَأَنَّهُ ... خَلِيعٌ خَلاَ مِنْ كُلِّ مَالٍ وَمِنْ أَهْلِ
فَقُلْتُ لَهُ : يَاذِئْبُ ، هَلْ لَكَ فِي فَتًى ... يُوَاسِي بِلاَ مَنٍّ عَلَيْكَ وَلاَ بُخْلِ؟
فَقَالَ : هَدَاكَ اللهُ لِلرُّشْدِ ! إِنَّمَا ... دَعَوْتَ لِمَا لَمْ يَأْتِهِ سَبُعٌ قَبْلِي
فَلَسْتُ بِآتِيهِ ... ... البيت ، وبعده :
فَقُلْتُ : عَلَيْكَ الْحَوْضَ ؛ إِنِّي تَرَكْتُهُ ... وَفِي صَغْوِهِ فَضْلُ الْقَلُوصِ مِنَ السَّجْلِ

اللغة : « الغسل » بكسر الغين المعجمة — مايغسل به الرأس من سدر وخطمىّ ونحو ذلك ، يريد أن ذلك الماء كان متغير اللون من طول المكث « آجنا » متغير اللون والطعم « قليل به الأصوات » يريد أنه قفر لاحيوان فيه « بلد محل » أراد الأرض والمكان الجدب ، وأصل

وقال الكوفيون: مركبة من «لا» و «إنَّ»، والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفا؛ ومعنى «لَيْتَ» التمني في الممكن والمستحيل، لافى الواجب، فلا يقال: ليت غدا يجيء، وأما قوله تعالى: «فتَمَنَّوُا الْمَوْتَ» مع أنه واجب فالمراد تمنِّيه قبل وقته، وهو الأكثر؛ و «لعلَّ» الترجى فى المحبوب، نحو «لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا» والإشفاقُ

المحل: انقطاع المطر، ويبس الأرض، وقلة الكلأ «خليع» هو الذى خلعه أهله وتنصلوا منه لكثرة جناياته وجرائره عليهم «عليك الحوض» أى: الزمه، وعليك: اسم فعل أمر نصب الحوض «صغوه» بفتح الصاد المهملة أو كسرها ـ الجانب المائل منه «السجل» بفتح فسكون ـ الدلو العظيمة

الإعراب: «لبست» فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «بآتيه» الباء حرف جر زائد، آتى: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة، والضمير مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «أستطيعه» فعل مضارع، فاعله ضمير مستتر فيه، والهاء مفعول، والجملة معطوفة على جملة ليس ومعموليها «ولاك» الواو عاطفة، لاك: حرف استدراك مبنى على سكون النون المحذوفة تخلصا من التقاء الساكنين لامحل له من الإعراب «اسقنى» فعل أمر، فاعله مستتر فيه، والنون للوقاية، والياء مفعول «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «ماؤك» اسم كان، وكاف الخطاب مضاف إليه «ذا» خبر كان منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة «فضل» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهد فيه: قوله «ولاك اسقنى» حيث حذف النون من «لكن» للتخلص من التقاء الساكنين ـ وهما نون لكن وسين اسقنى ـ تشبيها لنون لكن بالتنوين أو بحرف المد واللين، بسبب أنها حرف ساكن وفيها غنة، وهى عبارة عن فضل صوت فى الحرف، كما أن حرف المد واللين ساكن والمد فضل صوت، وهذا الحذف ضرورة؛ والأصل فى الحروف التى هى من أصول الكلمات أن تبقى وتتحرك عند التقاء الساكنين، وقد استشهد بهذا البيت سيبويه على ذلك (ج ١ ص ٩) وقال الأعلم: «حذف النون من لكن لالتقاء الساكنين ضرورة؛ لإقامة الوزن، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين، شبهها فى الحذف بحرف المد واللين إذا سكنت وسكن مابعدها، نحو يغزو العدوّ، ويقضى الحق، ويخشى الله، ومما استعمل محذوفا: لم يك، ولا أدر» اهـ، وقد نظر الفراء بهذا البيت حذف نون «لكن» على قوله إن أصل «لكن» المشدّدة النون «لكن أنّ» بنون ساكنة؛ فحذفت همزة «أنّ» فالتقت نون «لكن» ساكنة بالنون المشدّدة، فحذفت نون لكن تخلصا من التقاء الساكنين، كما حذفت من

* لاكِ اسْقِنِي * لذلك

فى المكروه ، نحو « فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَايُوحَى إِلَيْكَ » ؛ وقد اقتصر على هٰذين فى شرح الكافية ، وزاد فى التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام ؛ فالتعليل نحو « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ » والاستفهام نحو « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ؟ » وتابع فى الأول الأخفش ، وفى الثانى الكوفيين ، وتختص «لعل» بالممكن ، وليست مركبة على الأصح ؛ وفيها عشر لغات مشهورة ؛ و « كأنّ » التشبيه ، وهى مركبة — على الصحيح ، وقيل : بإجماع ، من كاف التشبيه و « أنَّ » فأصل « كأنَّ زيداً أسد » إن زيداً كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة « أنَّ » لدخول الجار

(وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (إِلاَّ فِي) الموضع (الَّذِي) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجروراً (كَلَيْتَ فِيهَا — أَوْ هُنَا — غَيْرَ الْبَذِي) للتوسع فى الظروف والمجرورات . قال فى العمدة : ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم ، كما يقدر الخبر وهو غير ظرف

﴿تنبيهان﴾ الأول : حكم معمول خبرها حكم خبرها ؛ فلا يجوز تقديمه ؛ إلا إذا كان ظرفا أو جارًّا ومجرورًا ، نحو « إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ » و « إِنَّ فِيكَ عَمْراً رَاغِبٌ » ؛ ومنه قوله :

٢٥٨ — فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

---

٢٥٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج١ ص ٢٨٠) ، ولم ينسبه أحد من شراح كلامه إلى قائل معين

اللغة : « تلحنى » مضارع لحاه يلحاه إذا لامه ، وتقول : لحوت العود ولحيته ، إذا قشرت لحاءه ، وأصل الأوّل من هذا « جم » كثير « بلابله » جمع بلبال ، وهو الحزن وشغل البال

المعنى : قال الأعلم : « يقول : لاتلمنى فى حبّ هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ؛ فالعذل لايصرفنى عنها »

الإعراب : « لا » ناهية « تلحنى » فعل مضارع مجزوم بحذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « فإن » الفاء للتعليل ، أو واقعة فى جواب النهى ، إن : حرف توكيد ونصب « بحبها » جار ومجرور متعلق بقوله « مصاب » الآتى ، والضمير مضاف إليه «أخاك » اسم إنّ منصوب بالألف ، والكاف مضاف إليه «مصاب» خبر إنّ «القلب» مضاف إليه « جم » خبر ثان لإن « بلابله » فاعل بجم ؛ لأنه صفة مشبهة مرفوع بالضمة ، والهاء مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « إنّ بحبها أخاك مصاب القلب » حيث قدّم معمول خبر إنّ على اسمها ، وهذا المعمول هو قوله « بحبها » وقد أبقى مع هـذا عمل إن ؛ فنصب بها الاسم — وهو قوله

وقد صرح به فى غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم .

الثانى : محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا فى غير نحو « إنَّ عِنْدَ زيدٍ أخاه » ، و « لَيْتَ فى الدار صاحِبَهَا » ؛ لما سلف .

(وَهَمْزَ إنَّ افْتَحْ)وجوبا (لِسَدِّ مَصْدَرٍ *مَسَدَّهَا) مع معموليها لزوما ؛ بأن وقعت فى محل فاعل ، نحو « أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » أو مفعول غير محكي بالقول ، نحو « وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ » أو نائب عن الفاعل ، نحو « قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ » أو مبتدأ ، نحو « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً » أو خبر عن اسم معنى ، غير قول ، ولاصادق عليه خبرها ، نحو « اعْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ » ؛ بخلاف « قَوْلِي إِنَّكَ فَاضِلٌ » و « اعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » ، أو مجرور بالحرف ، نحو « ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ » أو الإضافة ، نحو « مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ » أو معطوف على شيء من ذلك ، نحو « اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ » أو مبدل منه ، نحو « وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ »

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « لِسَدِّ مصدر » ولم يقل لسدّ مفرد ؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر ، نحو : « ظننت زيداً إنه قائم »

(وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ) على الأصل (فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا) إما حقيقة نحو « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ » أو حكما كالواقعة بعد « أَلاَ » الاستفتاحية ، نحو « أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ » والواقعة بعد « حَيْثُ » نحو « اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » والواقعة خبراً عن اسم الذات ، نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » والواقعة بعد « إِذْ » نحو « جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا غَائِبٌ » (وَفِي بَدْءِ صِلَهْ)

« أخاك » — ورفع بها الخبر — وهو قوله « مصاب القلب » — وإنما ساغ له هذا لأن المعمول المتقدم جار ومجرور ، وأنت عليم بأن الجار والمجرور والظرف يغتفر معهما مالايغتفر مع غيرهما ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨٠) : « وتقول : إن بك زيدا مأخوذ ، وإن لك زيدا واقف ؛ من قبل أنك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك ولا لك مستقرين لزيد ولا موضعين ، ألا ترى أن السكوت لايستغنى على زيد إذا قلت : لك زيد ، وأنت تريد الوقوف ، ومثل ذلك : إن فيك زيدا لراغب ، قال الشاعر : ✡ فلا تلحنى فيها . . . . . البيت ✡ » اهـ ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه رفع مصاب على الخبر وإلغاء المجرور (يريد أن المجرور لم يجعل هو نفس الخبر) ؛ لأنه من صلة الخبر ومن تمامه ، ولا يكون مستقرا للأخ ولا خبرا عنه » اهـ

نحو «مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ»؛ بخلاف حشو الصلة نحو «جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ» و «لاَأَفْعَلُهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْماً» ؛ إذ التقدير : ماثبت أن فى السماء نجماً (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ) يعنى وقعت جوابا له ، سواء مع اللام أو دونها ، نحو «وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ» «حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» (أو حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ) نحو «قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ» فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

٢٥٩ — * أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُمَتَّعٌ *

(أو حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ) إما مع الواو (كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ) «كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ» وقوله :

---

٢٥٩ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَقَدِ اسْتَبَحْتَ دَمَ امْرِئٍ مُسْتَسْلِمِ *

وقال العينى : «أقول : قد قيل إن قائله هو الفرزدق همام» اهـ

اللغة : «تقول» يحتمل أنه مضارع القول بمعنى الظنّ ، أو مضارع القول بمعنى النطق والتكلم «ممتع» اسم مفعول من قولهم : متعه الله بكذا ، ويقال : متعه — بتضعيف العين — وأمتعه ، وتمتع به ، قال تعالى : (وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ . نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلاً . فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً . سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ) وأصل هذه المادّة المتوع — بضم الميم — وهو الامتداد والارتفاع ، يقال : متع النهار ، ومتع النبات ، إذا ارتفع . والمتاع — بفتح الميم — : انتفاع ممتدّ الوقت ، وفيه معنى التوسع «مستسلم» منقاد ، خاضع

الإعراب : «أتقول» الهمزة للاستفهام ، تقول : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه «إنك» حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه «بالحياة» جار ومجرور متعلق بممتع «ممتع» خبر إن ، و إنّ واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول إذا اعتبرت «تقول» بمعنى التكلم ، وعليه فالجملة محكية ، والجملة سدّت مسدّ مفعولى «تقول» إذا جعلته مأخوذا من القول بمعنى الظنّ «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «استبحت» فعل وفاعل «دم» مفعول به «امرئ» مضاف إليه «مستسلم» صفة لامرئ

الشاهد فيه : قوله «أتقول إنك» حيث روى بكسر همزة «إن» على اعتبار الجملة محكية بتقول ، و بفتحها على إجراء «تقول» مجرى «تظنّ» ، وقد تحقق فيه جميع الشروط المعتبرة فى إجراء القول مجرى الظنّ عند عامة العرب ، وسيأتى فى باب «ظنّ وأخواتها» بحث ذلك ، إن شاء الله

٢٦٠ — مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا   إلاَّ وَإِنِّي لَحَاجِزِى كَرَمِى

٢٦٠ — البيت لكثير عزّة يمدح فيه عبد الملك وعبد العزيز ابنى مروان بن الحكم ، وهو من قصيدة أوّلها :

دَعْ عَنْكَ سَلْمَى إذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا   وَاذْكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ

اللغة : « مطلبها » بفتح الميم واللام بينهما طاء ساكنة — يجوز أن يكون مصدرا ميميا بمعنى الطلب ، و يجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت طلبها « إلا » رواية سيبويه رحمه الله على أنها أداة الاستثناء مكسورة الهمزة مشدّدة اللام ، ورواية أبى العباس المبرّد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها حرف استفتاح ، ورواية سيبويه أعرف وأشهر وأصحّ من جهة المعنى ، وستعرف وجهه « لحاجزى » اسم فاعل من حجزه يحجزه — من باب ضرب — إذا منعه وكفه

الإعراب : « ما » نافية « أعطيانى » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى «سألتهما» فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الاثنين مفعوله « إلا » أداة استثناء « و إنى » الواو واو الحال ، إنّ : حرف توكيد ونصب ، و ياء المتكلم اسمه « لحاجزى » اللام هى لام الابتداء ، وهى المزحلقة ، حاجز : خبر إن ، و ياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « كرمى » فاعل بحاجز ، و ياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من « إن » واسمها وخبرها فى محل نصب حال ، وهذا الحال مستثنى من عموم الأحوال ، والمعنى : ما أعطيانى فى حالة من الأحوال ولاسألتهما فى حالة من الأحوال إلا فى الحالة التى يمنعنى فيها كرمى من الإلحاف ، فأما ماذهب إليه أبوالعباس المبرّد فإنه يفيد أنه ماسألهما وأنهما ما أعطياه ، وأنه قد حجزه عن سؤالهما كرمه ، وهذا خلاف المعروف المتواتر من حال كثير مع عبد العزيز وعبد الملك من سؤاله إياهما و إعطائهما إياه

الشاهد فيه : قوله « إلا و إنى لحاجزى » حيث وردت فيه همزة « إنّ » مكسورة لسببين (أوّلهما) وقوعها فى جملة الحال، و (ثانيهما) اقتران اللام بخبرها ، وكل واحد من هذين الأمرين باستقلاله يقتضى كسر همزتها ، فلو حذفت اللام لكان وقوعها فى صدر جملة الحال كافيا لوجوب كسرها ، ولو لم تكن واقعة فى صدر جملة الحال لكان وجود اللام فى خبرها كافيا لوجوب كسرها ؛ قال سيبويه (ج١ ص٤٧٢) : «تقول : ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لى ؛ لأنه ليس ههنا شىء يعمل فى إنّ ، ولا يجوز أن تكون عليه أنّ ، و إنما تريد أن تقول : ما قدم علينا أمير إلا هو مكرم لى ، فكما لا تعمل فى ذا لا تعمل فى إنّ ، ودخول اللام ههنا يدلك على أنه موضع ابتداء ، قال سبحانه : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إلاَّ إنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) ومثل ذلك قول كثير * ما أعطيانى ... البيت * وكذلك لو قال إلا و إنى حاجزى كرمى » اهـ

وقال الأعلم : « الشاهد فيه كسر إن لدخول اللام فى خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائبة عن الحال ، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك » اهـ

أو بدونه ، نحو : « إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » (وَكَسَرُوا) أيضا (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قلبي (عُلِّقَا) عنها (بِاللاَّمِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى) وَ « اللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ » وأنشد سيبويه :

٢٦١ — أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِى إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

و (بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ) فعل (قَسَمٍ) ظاهر (لاَلاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي) أي : نسب ، نظرا لموجب كل منهما ، لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل ؛ فمن الأول قوله :

---

٢٦١ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٤) ولم ينسبه أحد من شراح الكتاب إلى قائل معين ، وقد قال سيبويه بعد إنشاده : « سمعناه ممن ينشده عن العرب » اهـ.

اللغة : « سناهما » السنا — بفتح السين مقصورا — الضوء الساطع ، قال الله تعالى : (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ)

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، لم حرف نفي وجزم وقلب « تر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف « إني » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وابن » الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم إنّ « أسود » مضاف إليه « ليلة » ظرف زمان ناصبه قوله « نسرى » الآتي « لنسرى » اللام لام الابتداء ، نسرى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر إن « إلى نارين » جار ومجرور متعلق بنسرى « يعلو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الواو « سناهما » فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على الألف ، وضمير النارين مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله في محل جرّ صفة لنارين

الشاهد فيه : قوله « إني وابن أسود لنسرى » حيث وردت همزة « إن » فيه مكسورة لاقتران خبرها — وهو قوله « لنسرى » — باللام ، قال سيبويه (ج ١ ص ٤٧٣) : « ومن ذلك أيضا قولك : علمت إنه لخير منك ، فإنّ ههنا مبتدأة ، وعلمت ههنا بمنزلتها في قولك : لقد علمت أيهم قال ذلك ؟ معلقة في الموضعين جميعا ، وهذه اللام تصرف إنّ إلى الابتداء ، كما تصرف عبدالله إلى الابتداء إذا قلت : قد علمت لعبد الله خير منك ، فعبد الله ههنا بمنزلة إنّ في أنه يصرف إلى الابتداء ، ونظير ذلك قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) فهو ههنا مبتدأ ، ونظير إن المكسورة إذا لحقتها اللام قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ) وقال أيضا : (هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) فإنكم ههنا بمنزلة أيهم إذا قلت : ينبئهم أيهم أفضل ، وقال الخليل : مثله : (إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ) فما : ههنا بمنزلة أيهم ، ويعلم : معلقة ، قال الشاعر ✡ ألم تر إني وابن أسود ... البيت ✡ سمعناه ممن ينشده عن العرب » اهـ.

٢٦٢ — وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

٢٦٢ — وهذا البيت أيضا من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٢) ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قائل معين، وقال سيبويه قبل إنشاده: «وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به» اه

اللغة: «اللهازم» جمع لهزمة — بكسر اللام وسكون الهاء وكسر الزاى — وهى بضيعة فى أصل الحنك الأسفل، ومعنى كونه عبد القفا واللهازم أنك إذا نظرت إلى قفاه ولهازمه تبينت عبوديته ولؤمه؛ لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز، قاله الأعلم، أى: وإنما يضرب على قفاه ولهزمته الدنىء والعبد

الإعراب: «كنت» فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «أرى» فعل مضارع بمعنى أظن، فاعله ضمير مستتر فيه «زيدا» مفعول أول «كما» الكاف حرف تشبيه وجر؛ ما: مصدرية «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «سيدا» مفعول ثان لأرى «إذا» حرف دال على المفاجأة «أنه» حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الغائب اسمه «عبد» خبر أن «القفا» مضاف إليه «واللهازم» معطوف على القفا، فإذا كسرت همزة إن فلا تقدير فى الكلام، وإذا فتحتها كانت هى مع معموليها فى تأويل مصدر مبتدأ، أى: فإذا العبودية، ثم اختلف فى الخبر فقال جماعة من النحاة منهم المبرد والأعلم: إن «إذا» ظرف وهى الخبر، أى: فى الحضرة العبودية، وقال قوم منهم ابن مالك: إن «إذا» حرف والخبر محذوف؛ أى: فالعبودية حاصلة له

الشاهد فيه: قوله «إذا أنه عبد القفا» حيث روى بوجهين: فتح همزة إن، وكسرها، أما الكسر فعلى نية وقوع المبتدأ والخبر، ولا تقدير فى الكلام، وأما الفتح فعلى نية أن «أنّ» مع معموليها فى قوة المبتدأ وحده، وهو محتاج إلى مايتم به معه كلام، وقد بينا لك فى الإعراب مايتم به؛ قال سيبويه (ج ١ ص ٤٧٢): «فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللهازم، وإنما جاءت إن ههنا لأنك هذا المعنى أردت، ولو قلت: مررت فإذا أنه عبد، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم، ثم وضعت أن فى هذا الموضع — جاز» اه، وظاهر تقديره مايتم به الكلام بقوله «كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم» أنه جعل المصدر المنسبك من أن المفتوحة ومعموليها خبرا لمبتدأ محذوف، وقد جعل هذا المبتدأ اسم معنى لا اسم ذات، كما هو واضح إذا تأملت أدنى تأمل، فيكون وجها رابعا إذا فتحت الهمزة، أولها: أن الخبر محذوف، وثانيها أن الخبر هو «إذا» وهو ظرف زمان، وثالثها: أن الخبر «إذا» وهو ظرف مكان، وقال الأعلم: «الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا؛ فالكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا، والتقدير: إذا هو عبد القفا، والفتح على تأويل المصدر المبتدأ والإخبار عنه بإذا، والتقدير: فإذا العبودية، وإن شئت قررت الخبر محذوفا، على تقدير: فإذا العبودية شأنه» اه، ولم يظهر من كلامه هنا مايفيد أنه اعتبر «إذا» ظرف

يروى بالكسر على معنى فإذا هُوَ عَبْدُ الْقَفَا ، وبالفتح على معنى فإذا الْعُبُودِيَّةُ : أى حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسدُ ، قال الناظم : « وَالْكَسْرُ أَوْلَى ؛ لأَنَّهُ لاَيُحْوِجُ إِلَى تَقْدِيرٍ » ؛ لكن ذهب قوم إلى أن إذا هى الخبر ، والتقدير فإذا العبودية : أى فى الحضرة العبودية[1] ، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا ؛ فيستوى الوجهان ، ومن الثانى قوله :

٢٦٣ — أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ   أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

زمان أو ظرف مكان ؛ إلا أنه يفيد ألبتة أنها ظرف لأنه جعلها خبرا ، وحاصل ماذكره أن الكلام يحتمل ثلاثة أوجه : واحد منهـا على الكسر ، والاثنان الآخران على الفتح ؛ فأما الوجه الذى يحتمله الكلام على الكسر فأن يكون مابعد إذا جملة تامة غير محتاجة إلى شىء آخر ، و إذا حينئذ ظرف متعلق بخبر إن ، وليست حرفا لأنه لايقول إنها حرف ؛ وأما الوجهان اللذان يحتملهما الكلام على تقدير فتح الهمزة فأحدها أن تكون إذا ظرفا متعلقا بمحذوف خبر مقدّم وأن وما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وأما الوجه الثانى فأن تكون إذا ظرفا متعلقا بخبر أنّ ، وأن مع مابعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا الوجه الأخير فإذا العبودية حاصلة ، وعلى الوجه الذى قبله فإذا العبودية : أى فى الحضرة العبودية

(١) لو راجعت كلام الأعلم رحمه الله الذى ذكرناه فى شرح الشاهد المتقدّم ، ودققت النظر فى الذى ذكرناه لك فى توضيح كلامه ، و بيان أوجه الإعراب التى ذكرها ؛ علمت أن الأعلم من الذين ذكروا هذا التقدير الذى ذكره الشارح رحمه الله ، وعلمت أيضا أن هذا التقدير يغنى عن تقدير محذوف ؛ ذلك لأن إذا هى خبر المبتدأ الذى ينسبك من أن المفتوحة الهمزة واسمها وخبرها ؛ فالعبودية هو المصدر المنسبك من أن واسمها وخبرها ، وقوله « فى الحضرة » بيان لمعنى إذا وغنائها عن الخبر

٢٦٣ — قال العينى : « أقول : قائله هو رؤبة بن العجاج » اهـ ، وقد راجعت ديوان رؤبة فلم أجده فى أصله ، ووجدت فى زياداته قطعة فيها هذا البيت ، وهى :

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ   مِنِّيَ ذِى الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ

أَو تَحْلِفِي ... ... البيت ، و بعده :

قَدْ رَابَنِي بِالنَّظَرِ الزَّكِيِّ   وَمُقْلَةٍ كَمُقْلَةِ الْكُرْكِيِّ

كَأَنَّ مَتْنَيَّ مِنَ النَّفِيِّ   مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفِيِّ

* لِطُولِ إِشْرَافِي عَلَى الطَّوِيِّ *

... ...

ونسب العينى إلى ابن برى أنه قال : « هذا الرجز لبعض العرب ، وقدم من سفره فوجد امرأته قد ولدت غلاما فأنكره» اهـ ، وقد راجعت مواد اللسان فى هذه القطعة كلها فوجدته ذكر فى مادتى « صفو ، نفى » الأبيات الثلاثة من قوله * كأن متنى ... إلى آخر القطعة ، ونسبها للأخيل ، عن ابن سيده عن أبى على ، وذكر أن ابن دريد أنشدها فى الجمهرة

اللغة : « القصى » البعيد ، وأصله قصا المكان يقصو قصوا ، أى : بعد « القاذورة » يقال : رجل قاذورة ، ورجل ذو قاذورة ، إذا كان لايصاحبه الناس لسوء خلقه « المقلىّ » اسم مفعول ، من قلاه يقليه ، إذا كرهه وأبغضه ، ويقال : قلاه يقلوه ، أيضا ، إلا أن اسم المفعول الذى معنا ينبغى أن يكون مأخوذا من الأوّل ؛ لأن اسم المفعول من الناقص الواوى الذى لم يعلّ فعله الماضى ينبغى أن تصح لامه ؛ فتقول : عدا عليه يعدو فهو معدو عليه ، وشذّ نحو قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أَنَّنِى أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

« ذيا » تصغير ذا الإشارية « الكركىّ » طائر كبير أغبر طويل الساقين فى طبعه الحذر والتحارس بالنوبة ، والذى يحرس يهتف بصوت خفى ، كأنه ينذر بأنه حارس ؛ فإذا قضى نوبته قام الذى كان نائما يحرس مكانه ، ولها مشات ومصايف ، ومنها مايلزم موضعا واحدا ، ومنها مايسافر بعيدا ، وفى طبعه التناصر ، ولا تطير جماعة منه متفرقة ، بل صفا واحدا يقدمها واحد منها كالرئيس لها وهى تتبعه ، يكون ذلك حينا ثم يخلفه آخر منها مقدما حتى يصير الذى كان مقدما مؤخرا « النفىّ » بفتح النون وكسر الفاء بعدها ياء مشدّدة — ماوقع عن الرشاء من الماء على ظهر المستقى ، وهو فعيل بمعنى مفعول ؛ لأن الرشاء ينفيه ، وقيل : هو تطاير الماء عن الرشاء عند الاستقاء ؛ والفرق بينهما أنه على الأوّل اسم مفعول ، كما علمت ، وعلى الثانى مصدر ، قال ثعلب : شبه الماء وقد وقع على متن المستقى بذرق الطائر على الصفى اهـ « الصفىّ » بضم الصاد وكسر الفاء — قال ابن سيده : « هو جمع الجمع لصفاة ، والجمع صفا ، قال : وإنما حكمنا بأن صفيا جمع صفا لا جمع صفاة ؛ لأن فعلة — بفتح الفاء والعين جميعا — لاتكسر على فعول — بضمهما — إنما ذلك لفعلة — بفتح الفاء وسكون العين — كبدرة وبدور » اهـ ، والصفاة : الحجر الضخم الصلد الذى لاينبت شيئا « الطوىّ » بفتح الطاء وكسر الواو وتشديد الياء — البئر المطوية بالحجارة ، وهو فعيل بمعنى مفعول

الإعراب : « أو » هى العاطفة ، وهى هنا بمعنى إلى « تحلقى » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد أو التى بمعنى إلى ، وياء المخاطبة فاعله ، والمصدر مجرور بما تضمنته أو « بربك » جار ومجرور متعلق بتحلقى ، وكاف الخطاب مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » حرف توكيد

يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض ، أي : على أنِّي ، والتقييد بكون القسَم بفعل ظاهر للاحتراز عما مرَّ قريبا في المكسورة ، وبقوله « لاَ لاَمَ بَعْدَهُ » عما بعده اللام من ذلك ؛ حيث يتعين فيه الكسر ، نحو « وَيَحْلِفُونَ بِاللهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ » و « أَهٰؤُلاَءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ » .

وقد اتضح لك أن من فتح « أنّ » لم يجعلها جواب القسم ؛ لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن « أنّ » وصلتها ، وجواب القسم لايكون كذلك ، فإنه لا يكون إلا جملة .

ويجوز الوجهان أيضا (مَعْ تِلْوِفَا الْجَزَا) نحو « فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » جواب « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ » قرئ بالكسر على جعل مابعد الفاء جملة تامة ، أي : فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدإ محذوف ، أي : فجزاؤه الغفرانُ ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أي : فالغفرانُ جزاؤه ، والكسر أحسن في القياس ، قال الناظم : « وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِيءِ الْفَتْحُ فِي الْقُرْآنِ إِلاَّ مَسْبُوقًا بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةِ » .

(وَذَا) الحكم أيضا (يَطَّرِدُ * فِي) كل موضع وقعت « إِنَّ » فيه خبر قول ، وكان خبرها

ونصب ، وياء المتكلم اسمه « أبو » خبر أن « ذيا لك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف دال على الخطاب « الصبي » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه

الشاهد فيه : قوله « أو تحلفي . . أني » حيث روى بوجهين : بكسر همزة « إن » على أن جملتها مع معموليها لامحل لها جواب القسم ، وبفتح همزتها على أنها مع معموليها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر يتعلق بفعل القسم ، أي : حلفت على كوني أبا ذيالك الصبي ، فالكسر على اعتبار ، والفتح على اعتبار آخر ، ولا يمكن أن يكون الفتح والكسر جميعا على اعتبار واحد ؛ فلا تظنّ أن معنى عدّهم المواضع التي يجوز فيها الأمران أن ذلك واقع في كل موضع على وجه واحد؛ بل القاعدة العامة أن كلّ موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضي المصدر والآخر يقتضي الجملة فهو مما يجوز فيه الكسر والفتح ، وكل موضع لايجوز فيه إلا وقوع الجملة مذكورة الطرفين فهو مما يجب فيه الكسر ، وكل موضع لايجوز فيه إلا وقوع المصدر فهو مما يجب فيه الفتح . وأنت لو تأملت فيما عدّه المصنف والشارح من مواضع الوجوه الثلاثة لوجدتها جارية على هذا السنن لاتشذ عنه أبدا ، فكن ممن يكتفي بالإشارة عن العبارة ويحوى التفاصيل باستحضار المجملات، والله المسئول أن يرشدك ويوفقك

قولا ، والقائل واحد ، كما فى (نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّى أَحْمَدُ) اللهَ ، فالفتح على معنى خيرُ القول حمدُ اللهِ ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت : خير القول هذا اللفظ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو : عَمَلِي أَنِّى أَحْمَدُ اللهُ ، أو القول الثانى أو لم يتحد القائل ؛ فالكسر ، نحو : قَوْلِي إِنِّى مُؤْمِنٌ ، وقَوْلِي إِنَّ زَيْدًا يحمد الله .

﴿ تنبيه ﴾ سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان :

الأول : أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو « إِنَّ لَكَ أَنْ لاَتَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى وَأَنَّكَ لاَتَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى » قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ؛ إما على الاستئناف ، أو العطف على جملة « إن » الأولى ، والباقون بالفتح عطفا على « أن لاتجوع » .

الثانى : أن تقع بعد « حتى » ؛ فتكسر بعد الابتدائية ، نحو : مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لاَيَرْجُونَه ؛ وتفتح بعد الجارة والعاطفة ، نحو : عَرَفْتُ أُمُورَكَ حتى أنك فاضل .

الثالث : أن تقع بعد « أمَا » نحو : أما إنك فاضل ، فتكسر إن كانت « أمَا » استفتاحية بمنزلة ألاَ ، وتفتح إن كانت بمعنى « حَقًّا » كما تقول : حَقًّا أَنَّكَ ذاهب . ومنه قوله :

٢٦٤ — * أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا *

---

٢٦٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٦٨) ، وقد نسبه للعبدى ، وزاد الأعلم فى بيان هذه النسبة بقوله : إنه لرجل من عبد القيس ، وقد نسبه محمد بن سلام الجمحى للمفضل بن معشر البكرى ، وذكر أنه مطلع قصيدة ، و بعده :

فَدَمْعِي لُؤْلُؤٌ سَلِسٌ عُرَاهُ يَخِرُّ عَلَى المَهَاوِى مَايَلِيقُ

وذكر صاحب الحماسة البصرية أبياتا لعامر بن أسحم بن عدى الكندى ، وهو شاعر جاهلى، فى أوّلها بيت الشاهد ، ولكنه رواه هكذا :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

ولا شاهد فيه كما ترى

اللغة : «جيرتنا » بكسر الجيم ـ جمع جار « استقلوا » نهضوا مرتحلين ، من قولهم: استقل القوم ، إذا مضوا وارتحلوا « نيتنا » أراد بالنية الوجه الذى يقصده المسافر من قرب أو بعد « فريق» متفرقة ، وقال الأعلم : « والفريق يقع للواحد والجمع والمذكر والمؤنث ، ونظيره صديق

... ...

وعدوّ » اه « سلس عراه » يريد أنه سهل الانحدار ، من قولهم : شراب سلس ، إذا كان كذلك «المهاوى» جمع مهواة ، وأرادهنا مابين العين إلى الصدر ، يريد أن الدمع يتساقط على هذا المكان « ما يليق » أى مايثبت وما يستمسك

الإعراب : « أحقا » الهمزة للاستفهام ، وحقا : منصوب على الظرفية عند سيبويه ومن وافقه وعند الخليل ومتابعيه ، ومنصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف عند أبى العباس المبرد وشيعته « أن» حرف توكيد ونصب « جيرتنا » اسم أن ، والضمير مضاف إليه «استقلوا» فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أنّ ، وأنّ ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع بالإجماع ، وعند المبرد أنه مرفوع لأنه فاعل المصدر السابق ، وعند سيبويه وموافقيه مرفوع لأنه فاعل بالظرف وعند الخليل مرفوع بالابتداء والظرف المتقدّم متعلق بمحذوف خبر مقدّم « نيتنا » مبتدأ ، ومضاف إليه «ونيتهم» معطوف على المبتدأ ، ومضاف إليه «فريق» خبر للمبتدأ وما عطف عليه

الشاهد فيه : قوله « أحقا أن» واعلم أن الكلام على هذا فى عدّة مواضع ، وقد سبق بيان أكثرها فى شرح الشاهد (رقم ١٢٩) ولكنا نعيد مالا بدّ منه لإيضاح الكلام هنا :

الموضع الأوّل الكلام على « حقا » نفسها أمصدر هى أم ظرف ؟ وقد أطبق إجماع العلماء على أنها فى أوّل الأمر وأصل الاستعمال مصدر بمعنى الثبوت ، تقول : حق الأمر يحق حقا ، أى : ثبت ثبوتا ، ومنه قيل للأمر الثابت: حقيقة ، ثم اختلفوا بعد هذا ؛ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه باق على حاله الأولى ولم يخرج عن المصدرية ، وذهب سيبويه والخليل وجمهور الكوفيين ، وتبعهم المحققون من المتأخرين كالرضى وابن هشام ، إلى أنه خرج عن المصدرية إلى الظرفية ؛ لما بين الحدث الذى هو مدلول المصدر والزمان الذى هو مدلول الظرف من الارتباط والمناسبة ؛ إذ لا يقع الحدث إلا فى زمان ، وهذا الرأى هو المعتمد الذى تنصره الأدلة ، ويدلّ على هذا وجهان (أوّلهما) أن معنى قولك : «أحقا أنك منطلق» أفى الحق انطلاقك ، والمراد به أخبرنى هل أنت منطلق ؟ وليس معناه أثبت هذا ثبوتا وتحقه حقا ، (والوجه الثانى) أن العرب قد صرحوا كثيرا بذكر « فى » قبل هذا اللفظ ؛ من ذلك قول أبى زبيد الطائى :

أَفِي حَقٍّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ ... بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ؟

وقول الآخر :

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ ... وَأَنَّكِ لاَ خَلٌّ لَدَيَّ وَلاَ خَمْرُ

فلما كانوا يصرحون بفى مع هذا اللفظ علمنا أنهم أخرجوه عن المصدرية إلى الظرفية

الموضع الثانى : أجمعوا على أن « أن » المؤكدة الواقعة بعد هذا اللفظ مفتوحة الهمزة لاغير ، وأجمعوا كذلك على أن « أن » مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مرفوع ، والدليل على

... ...

هـذا أن العرب حيث يجيئون بالمصدر الصريح مكان « أن » ومعموليها يذكرونه مرفوعا كما فى قول الشاعر :

أَحَقًّا بَنِى أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّاىَ وَسْطَ المَجَالِسِ

واختلفوا بعد هـذا فى رافعه ؛ فذهب المبرد إلى أنه مرفوع بالفاعلية ، جريا على مذهبه فى أن « حقا » مصدر ، وذهب الخليل كما نقله عنـه سيبويه إلى أن الظرف ، وهو « أحقا » ، متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، و « أن » ومعمولاها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيبويه أن المصدر المنسبك فاعل بالظرف إذا اعتمد على الاستفهام كما فى بيت الشاهـد ، فإن لم يعتمد فهو مبتدأ مؤخر كقول الخليل

ومثل هذا الشاهد قول النابغة الجعدى ، وهو الشاهد (رقم ١٢٩) وقد مضى مشروحا :

أَلاَ أَبْلِـغْ بَنِى خَلَفٍ رَسُولاَ أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَـكُمْ هَجَانِى

وقول عمر بن أبى ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه :

أَأَلْحَقَّ إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

ومما يؤكد لك التزام فتح همزة « أن » بعد هذا اللفظ وقوع « أن » المخففة من الثقيلة فى هذا الموقع فى مثل قول عبد الله بن الدمينة ، وهو من شعر الحماسة :

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صَادِراً وَلاَ وَارِداً إِلاَّ عَلَىَّ رَقِيبُ
وَلاَ سَائِراً وَحْدِى وَلاَ فِى جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلاَّ قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ
وَهَلْ رِيبَةٌ فِى أَنْ تَحِنَّ نَجِيبَةٌ إِلَى إِلْفِهَا أَوْ أَنْ يَحِنَّ نَجِيبُ

الموضع الثالث : فى المشابهة بين «أما أنك قائم» و بين « أحقا أنك ذاهب» ولك أن تقول : إن الظاهر أن « أما » حرف فـكيف تـكون بمعنى « حقا » أو بمعنى « أحقا » ؟ وكيف يكون مابعدها فاعلا أو مبتدأ تقدّم خبره ، كما كان ذلك مع « حقا » ؟ ؟ وجواب هـذا أن نقول لك : اختلف العلماء فى أن « أما » هل هى بمعنى « حقا » أوهى بمعنى « أحقا » وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ؛ وهو هل « أما » مركبة أو بسيطة ؛ فذهب قوم منهم ابن خروف إلى أنها بسيطة ، وعليه فهى نائبة مناب حقا ــ ومنهم من نقل عن ابن خروف أن « أما » حرف بسيط لم يتضمن الظرفية مع أنه قائل بفتح همزة « أن » بعدها ، وهو بعيد كل البعد ؛ وقال آخرون ــ وهو الراجح ــ إنها مركبة من همزة الاستفهام ، و « ما » التى هى اسم بمعنى شىء ، وذلك الشىء هو حق ، وعلى هـذا تـكون « أما » نائبة عن « أحقا » فإذا قلت : « أما أنك قائم » فالهمزة للاستفهام ، وما : منصوب المحل على الظرفية ، و « أنك قائم » فى تأويل مصدر فاعل بالظرف

أى : أفى حق هذا الأمر .

الرابع : أن تقع بعد « لَاجَرَمَ » نحو : « لَاجَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ » فالفتح عند سيبويه على أن « جَرَمَ » فعل ، و « أَنَّ » وصلتها فاعل ، أى : وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لَاجَرَمَ » بمنزلة لارَجُلَ ، ومعناه لابُدَّ ، و « مِنْ » بعدها مقدرة ، والكسر على ماحكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزله اليمين فيقول : لَاجَرَمَ لَآتينك .

(وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ) جوازا (لَامُ ابْتِدَاء نَحْوُ إِنِّى لَوَزَرْ) أى : مَلْجأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها الصَّدْر ، لكن لما كانت للتأكيد و « إنَّ » للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فزحلقوا اللام إلى الخبر(١) .

﴿ تنبيه ﴾ اقتضى كلامه أنها لاتصحب خبر غير « إنّ » المكسورة ، وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ؛ فمن ذلك قراءة بعض السلف «إلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » بفتح الهمزة ، وأجازه المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

٢٦٥ — * وَلٰكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

على رأى سيبويه ، ومبتدأ خبره الظرف على رأى الخليل . وإنما قلنا إن القول بتركبها وبنيابتها عن « أحقا » أرجح من القول ببساطتها وبنيابتها عن « حقا » لأن القائل إذا قال « أما أنك قائم » فهو مريد لمعنى الاستفهام ألبتة ، فلو ذهبت إلى بساطة « أما » للزمك أحد أمرين : الأوّل إخلاء الكلام من معنى الاستفهام ، وهو خلاف مايقصده المتكلم بهذه العبارة ، والثانى : أن تدّعى تقدير همزة الاستفهام دائما ، وهو بعيد عن الصواب ؛ لأن هذه الهمزة لم ينطق بها مرة واحدة مع هذا الأسلوب حتى يدّعى أنها إذا لم تذكر فهى مقدّرة

(١) إذا أبدلوا همزة إنّ هاء فقالوا : هِنَّ ، على نحو إبدالهم فى « هَرَاقَ الْمَاءَ » وفى « هَرَحْتُ الدَّابَّةَ » أدخلوا اللام عليها فقالوا : لَهَنَّكَ ، ومنه قول الشاعر :

أَلَا يَاسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى لَهَنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَىَّ كَرِيمُ

وهذا وحده عندنا دليل على ماذكره الشارح رحمه الله من أن موضع اللام صدر الكلام

٢٦٥ — هذا عجز بيت أنشده الكوفيون ، ولم يذكروا له صدرا ، ولا ذكروا له سابقا أو لاحقا ، ولهذا تضافرت كلمة البصريين على إنكاره والتشنيع على رواته ، قال ابن هشام فى المغنى : « ولا يعرف له قائل ، ولا تتمة ، ولا نظير » اهـ

اللغة : « عميد » هو الذى هدّه العشق ، قال الجوهرى : « عمده المرض ، إذا فدحه ،

ومنه قوله :

٢٦٦ — أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

ورجل معمود وعميد ، أى : هدّه العشق » ، ووقع فى رواية الفراء مكان هذه الكلمة « لكميد » فقد يمكن أن تكون تحريفا من النساخ ، وقد يمكن أن تكون رواية ، والكميد : وصف من الكمد ، وهو الحزن

الإعراب : « ولكننى » حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم لكن « من حبها » جار ومجرور متعلق بقوله « عميد » الآتى ، وضمير المحبوبة مضاف إليه «لعميد» اللام لام الابتداء ، عميد : خبر لكن ، وهذا إعراب الكوفيين وستعرف مافيه

الشاهد فيه : قوله « لكننى لعميد » حيث ورد فيه ما ظاهره دخول لام الابتداء على خبر لكن كما عرفت من وجه الإعراب الذى ذكرناه لك ، وقد تمسك بهذا الظاهر الكوفيون وجعلوا هذا البيت حجة لهم فى هذه المسألة ، وأجازوا القياس عليه ، ولم يرتض البصريون قولهم هذا ، ولا قبلوا استشهادهم بهذا البيت ، ولهم عليه ردود : (الأوّل) أن هذا جزء من بيت لا تعلم تتمته ولا كلمته التى هو منها ولا نسب إلى من يحتج بقوله من الشعراء ؛ فيجب ألا يؤخذ به (الثانى) لو سلمنا صحة الرواية فيه وأن قائله ممن يجوز أن يؤخذ بأشعارهم فلا نسلم أنه يجوز القياس عليه لأنه معدوم النظير فى كلام العرب ، والبيت الواحد والبيتان لا تبنى عليهما القواعد (الثالث) أنه عندنا يحتمل وجوها غير ما ذكرتم فلم يبق حجة فيما جئتم به من أجله .

وقد وجهوه على غير ما قال الكوفيون بتوجيهين ، (الأوّل) : أن هذه اللام زائدة وليست لام الابتداء ؛ (الثانى) : أن هذه اللام داخلة على خبر « إن » المكسورة فى حقيقة الأمر ، وليست داخلة على خبر « لكن » كما زعمتم وكما هو الظاهر ، وذلك أن الأصل « ولكن إننى لعميد » فحذفت همزة « إن » تخفيفا فالتقى ساكنان : نون « لكن » الاستدراكية ، ونون « إن » ، فحذفنا نون لكن تخلصا من التقاء الساكنين فصار « ولكننى لعميد » .

وزعم العينى أنهم وجهوه على أن أصله « ولكن أنا » فحذفت الهمزة تخفيفا ، وهو فاسد من وجهين (الأوّل) أنه يلزم عليه تجويز دخول اللام على خبر المبتدأ ، وهو فاسد ، فلا يخرّج عليه (الثانى) أن يقال : فما الذى قلب ألف « نا » ياء ؟

٢٦٦ — نسب الصاغانى هذا البيت إلى عنترة بن عروس مولى ثقيف ، ونسبه قوم إلى رؤبة ابن العجاج ، والأوّل أكثر وأشهر ، وذكره فى الصحاح واللسان ولم ينسباه

اللغة : «الحليس» هو بضم الحاء المهملة وفتح اللام — وهو تصغير حلس — بكسر فسكون — وهو كساء رقيق يوضع تحت البردعة ، وأصل هذه كنية الأتان «شهربة» بفتحتين بينهما هاء ساكنة — الكبيرة الطاعنة فى السنّ ، وأصل الشهربة الحويض الذى يكون أسفل النخلة ، وهاؤه زائدة للإلحاق ، ومثل الشهربة الشهبرة بتقديم الباء الموحدة على الراء « ترضى من اللحم » أى بدله

وقوله :

٢٦٧ — * فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا *

الإعراب : « أم الحليس » مركب إضافى مبتدأ « لعجوز » اللام زائدة ، عجوز خبر المبتدأ « شهربة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع فاعله مستتر فيه « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله « الرقبة » مجرور بالإضافة إلى عظم

الشاهد فيه : قوله « أم الحليس لعجوز » حيث ورد فيه ماظاهره دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ، وأصلها أن تدخل على المبتدأ نفسه ؛ فيقال : لأم الحليس عجوز ، كما تقول : لمحمد مسافر ، أوتدخل على خبر إنّ أو اسمها المتأخر أوضمير الفصل أومعمول خبرها ، كما هو مفصل فى الشرح

وللعلماء فى تخريج هذا البيت عدّة توجيهات (الأوّل) أنا لانسلم أن هذه اللام هى لام الابتداء التى تدخل الكلام فى المواضع التى ذكرتموها ، وإنما هى لام زائدة أقحمت بين المبتدأ وخبره (والثانى) سلمنا أنها لام الابتداء ، ولكنا لانسلم أنها داخلة فى اللفظ والتقدير جميعا على الخبر ، وإنما دخلت على الخبر فى اللفظ ، وأما فى التقدير فهى داخلة على المبتدأ ، وذلك أن الأصل : أم الحليس لهى عجوز ، فحذف المبتدأ — الذى هو الضمير المنفصل — فلم يكن بدّ من دخول اللام على خبره ، ولم يرتض ذلك ابن جنى ؛ لأن لام الابتداء تزاد للتأكيد ، والحذف ينافيه ، ولكنك قد علمت أن رأس النحاة سيبويه والخليل لم يذهبا إلى التنافى بين الحذف والتأكيد ، وعليه يكون هذا التوجيه سائغا (الثالث) سلمنا أن هذه لام التوكيد وأنها داخلة فى اللفظ والتقدير على الخبر ، لكن لانسلم أن هذا موضع يقاس على هذا الشاهد فيه ، بل هو شاذ أو ضرورة اقتضاها الشعر لإقامة الوزن ، قال ابن منظور : « اللام مقحمة فى لعجوز ، وأدخل اللام فى غير خبر إن ضرورة ؛ ولايقاس عليه ، والوجه أن يقال: لأم الحليس عجوز ، كما يقال : لزيد قائم ، ومثله قول الراجز : * خالى لأنت ... البيت * » اه ، وهذا البيت هو الشاهد (رقم ١٥٥) وقد مضى فى باب المبتدأ والخبر فانظره هناك

ومثلهما قول أبى عزّة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح النبىّ صلى الله عليه وسلم :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِىٌّ وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

٢٦٧ — هذا عجز بيت ، وصدره :

* مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ ؟ *

وقد أنشد ثعلب هذا البيت فى أماليه ؛ وأنشده أبوعلى ، وابن جنى ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وذكر العينى أنه من أبيات الكتاب ، وقد بحثت عنه فلم أجده ، و بعده :

وقوله :

٢٦٨ — وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا ... لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مُرَادِ

يَاوَيْحَ نَفْسِيَ مِنْ غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ ... قِيسَتْ عَلَى أَطْوَلِ الْأَقْوَامِ مَمْدُودَا

اللغة : « مروا » هو فعل ماض من المرور «عجالى» بفتح العين والجيم وآخره ألف مقصورة ـ جمع عجلان ، مثل سكران وسكارى ، وندمان وندامى ، ومنهم من يروى « عجالا » بكسر العين وفتح الجيم ـ على أنه جمع عجل ـ بفتح فضم ـ كرجل ورجال ، وروى أيضا « سراعا » جمع سريع « كيف صاحبكم » وقع فى شرح ابن عقيل « كيف سيدكم » وقوله « من سألوا » يروى بالبناء للمعلوم على أن جملة « سألوا » صلة « من » والعائد محذوف تقديره : سألوه ، و يروى بالبناء للمجهول على أن الرابط هو الضمير البارز الذى يقع نائب فاعل ، وهو واو الجماعة ، وقد ذكر البغدادى الرواية الأولى ، وقدر العائد مجرورا بحرف جر ، قال : « أى سألوا عنه ، وهو ضرورة » اهـ ، ومراده أن المريض هو الذى أجاب ، ونقول : لاداعية لهذا التكلف وارتكاب الضرورة مع أن الفعل يتعدّى بنفسه ، ومع أن الظاهر أن المسئول جماعة مصاحبة للمريض ، والذى دعاه إلى ارتكاب هذا التكلف البيت المروى بعده ، مع أنه ليس قاطع الدلالة على ذلك ، ورجح العلامة الصبان رواية البناء للمجهول « غبراء مظلمة » أراد بها القبر

الإعراب : « مرّوا » فعل وفاعل «عجالى» حال من الفاعل «فقالوا» الفاء عاطفة ، قالوا : جملة من فعل وفاعل معطوفة على جملة مروا « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم «صاحبكم» مبتدأ مؤخر ، وضمير الخطاب مضاف إليه «فقال» الفاء عاطفة ، قال : فعل ماض « من » اسم موصول فاعل قال « سألوا » فعل وفاعل ، أو فعل ونائب فاعل ، على ماتقدم بيانه ، والجملة صلة ، والقول على العائد تقدّم « أمسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر عائد إلى الصاحب «لمجهودا» اللام زائدة ، مجهودا : خبر أمسى ، وجملة أمسى واسمه وخبره فى محل نصب مقول القول

الشاهد فيه : قوله « أمسى لمجهودا » حيث زاد اللام فى خبر أمسى شذوذا ، وهذا ردّ لزعم الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن اللام الداخلة على خبر « لكن » فى قوله :

* وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

وهو الشاهد (رقم ٢٦٥) هى لام الابتداء ، وحاصل الردّ أنا لانسلم أنها لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكنّ ، والذى يدلّ على صحة هذه الدعوى أن مثل هذه اللام قد ورد دخوله على أخبار أجمعنا على أن لام الابتداء لاتقترن بها ؛ كخبر المبتدأ فى البيت السابق ، وخبر أمسى فى مثل هذا البيت

٢٦٨ — هذا البيت على ماهو مروى فى الشرح من الأبيات التى لم نقف لها على نسبة

... ...

إلى قائل معين ، ونظنه قد تصحف على الشارح والنحاة من قبله ، وأن الصواب فى روايته هكذا :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا ... لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

وهذا بيت من قصيدة لكثير عزة ، ومطلعها :

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى أَجَدَّ رَحِيلِي ... وَآذَنَ أَصْحَابِي غَدًا بِقُفُولِ

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا ... تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

وَكَمْ مِنْ خَلِيلٍ قَالَ لِي : لَوْسَأَلْتَهَا ... فَقُلْتُ لَهُ : لَيْلَى أَضَنُّ بَخِيلِ

لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ مَا بُحْتُ عِنْدَهُمْ ... بِلَيْلَى وَلاَ أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

غير أن الرواة من الأدباء يروون بيت الشاهد فى قصيدة كثير هذه على غير رواية النحاة ، هكذا :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا ... إِلَى الْيَوْمِ كَالْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية كما هو ظاهر

اللغة : « أجدّ رحيلى » أى حان وقرب وقته ، من قولهم : أجدّ النخل ، إذا حان صرامه ودنا وقت جداده « آذن » أعلم « قفول » بضم القاف والفاء ـ أراد به الرحيل ، وهو فى الأصل الرجوع إلى أوطانهم « الهائم » هو من الإبل الذى يصيبه داء الهيام ـ بضم الهاء ـ وهو الجنون « المقصى » اسم مفعول من أقصاه إذا أبعده ، شبه نفسه فى طرد ليلى إياه بالبعير الذى يصيبه الهيام فيطرد عن الإبل خشية أن يصيبها ما أصابه ، والهائم أيضا : اسم فاعل من هام على وجهه ، إذا ذهب فى طريقه فلم يدر أين يقصد من عشق أو غيره « بكل مراد » كما هو فى رواية الشارح ، هو اسم مكان من راد يرود ، إذا ذهب وجاء وتردّد منه ذلك ، و بعض النحاة يرويه « بكل مذاد » بالذال المعجمة فى مكان الراء ، وهو يحتمل أن يكون مصدرا ميميا وأن يكون اسم مكان والثانى أولى ، واشتقاقهما من ذاده يذوده ، إذا طرده

الإعراب : « ما » نافية « زلت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « من ليلى » معنى من ههنا التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله « الهائم » الآتى « لدن » ظرف بمعنى عند مبنى على السكون فى محل نصب ، وعامله هو قوله « الهائم » الآتى أيضا ؛ وعلقهما العلامة الأمير بزال ؛ وقد استعمل لدن ههنا غير مسبوقة بمن ، وهى لم ترد فى القرآن إلا مسبوقة بها « أن » مصدرية « عرفتها » فعل وفاعل ومفعول ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف إلى لدن ، وقد تقدّم لك من الكلام فى لدن وما تضاف إليه فى شرح الشاهد (رقم ٢٠٦) ما أثلج صدرك « لكالهائم » اللام زائدة ، كالهائم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر زال « المقصى » صفة للهائم « بكل » جار ومجرور متعلق بالمقصى « مراد » أو « مذاد » أو « سبيل » مضاف إليه ، وقد عرفت اختلاف الروايات

وقوله :

٢٦٩ — أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ   وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ

الشاهد فيه : قوله « مازلت ... لكالهائم » حيث زاد اللام فى خبر زال شذوذا ، وهو من تكملة الرد على الكوفيين على ماسبق بيانه فى شرح الشواهد الماضية

٢٦٩ — لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « أبان » اسم رجل ، ويجوز لك أن تصرفه بناء على أن زنته فعال ، والأحسن منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل بناء على أن وزنه أفعل ، وأنه منقول عن الفعل الماضى الذى هو أبان مضارع يبين « أعلاج » جمع علج — بكسر فسكون — وهو الرجل الغليظ من كفار العجم « سودان » جمع سود الذى هو جمع أسود قاله الفراء ، وقال غيره : هو جمع أسود وليس جمع الجمع ومثله فى الاختلاف أعمى وعمى وعميان

الإعراب : « أمسى » فعل ماض ناقص « أبان » اسم أمسى « ذليلا » خبره « بعد » ظرف متعلق بذليل « عزته » مضاف إليه « ما » نافية « أبان » مبتدأ إذا جعلت ما تميمة ، واسمها إذا جعلتها حجازية ، وهو الموافق للاستشهاد « لمن » اللام زائدة ، من : حرف جرّ « أعلاج » مجرور بمن ، وحذف تنوينه ضرورة « سودان » صفة لأعلاج ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو خبر ما

الشاهد فيه : قوله « ما أبان لمن أعلاج » حيث زاد اللام فى خبر « ما » النافية الحجازية شذوذا ، هذا بيان كلام الشارح الذى تبع فيه البصريين

وأنت ترى فى ظاهر هذا البيت التناقض بين شطرى البيت ؛ فإن صدره هجاء ورمى لأبان بالذل ، وعجزه — على هذا — مديح ؛ لأنه ينفى عنه كونه من الأعلاج السود ، ومن أجل هذا ذهب جماعة ممن انتصروا للبصريين إلى أن التنوين فى « سودان » والتنوين المقدّر فى « أعلاج » دالّ على التعظيم ، وأن « ما » لم يقصد بها نفى كونه من الأعلاج السود ، بل قصد به نفى التعظيم الذى دل عليه التنوين ، والذى هو قيد للأعلاج السود ، ولعل فى هذا من التكلف ما لا يستساغ معه قبوله

وقد ذهب الكوفيون إلى أن « ما » نافية تميمة ، وأبان مبتدأ ، واللام ليست لام التوكيد الزائدة ، وإنما هى بمعنى إلا ، وما بعدها خبر المبتدأ ، وعليه فالمعنى ذمّ ؛ لأنه إثبات لكونه من الأعلاج السود

وذهب جماعة إلى أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وأبان : خبر المبتدأ ، وتم الكلام عند هذا ، ثم ابتدأ كلاما آخر بقوله « لمن أعلاج سودان » على أن الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، وهذه اللام يجوز — على هذا — أن تكون لام الابتداء دخلت على الخبر لحذف المبتدأ ، والتقدير : لهو من أعلاج سودان ، والمعنى عليه ذم أيضا

(وَلاَ يَلِي ذِي اللاَّمَ مَاقَدْ نُفِيَا) ذى : إشارة ، واللام : نصب بالمفعولية ، و « مَا » من قوله « ماقد نفيا » فى موضع رفع بالفاعلية : أى لاتدخل هذه اللام على منفىّ ، إلا ما ندر من قوله :

٢٧٠ — وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً ... لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

---

٢٧٠ — نسب ابن جنى فى سر الصناعة هذا البيت لأبى حزام العكلى — واسمه غالب بن الحرث — وكذلك نسبه إليه العينى

اللغة : « تسليما » فسره ابن هشام بالتحية والتسليم على الناس ، وفسره العينى بقوله : « تسليم الأمر لكم ، أى : تفويضه » اهـ « للامتشابهان ولا سواء » قال ابن هشام : « تكرار لا هنا واجب ، و إفراد سواء واجب و إن كان خبرا عن متعدد ؛ لأنه فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، فحذف زائده ونقل إلى معنى الوصف ، ومثله قول السموءل :

* فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ *

(انظر الشاهد رقم ١٨٤) وربما ثنى كقول قيس بن معاذ :

فَيَارَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحُبَّ بَيْنَنَا ... سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدَا »

المعنى : يريد أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين ولا قريبين من السواء ؛ وكان حقه لولا الضرورة أن يقول : للاسواء ولا متشابهان

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر « إن » حرف توكيد ونصب « تسليما » اسم إن « وتركا » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام الابتداء ، لا : نافية ، متشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ؛ لا : زائدة لتأكيد النفى « سواء » معطوف على قوله متشابهان

الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » واعلم قبل كل شىء أن العلماء اختلفوا فى رواية صدر هذا البيت ؛ فظاهر كلام الرضى ، وهو صريح قول ابن هشام ؛ أن همزة إن فى قوله «وأعلم إن» مكسورة لوجود اللام فى خبرها ، وتكون « أعلم » على هذا معلقة عن العمل ؛ قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام فى الخبر » اهـ ، ومثله : (وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) وذهب ابن عصفور فى كتاب الضرائر نقلا عن الفراء أن الرواية بفتح الهمزة ؛ فإذا جريت على ماذهب إليه ابن هشام كان فى البيت شذوذ من جهة واحدة ، وهى دخول اللام على خبر « إن » المنفى ، وهذا محل الاستشهاد به عند الشارح ، قال ابن جنى : « إنما أدخل اللام — وهى للإيجاب — على لا — وهى للنفى — من قبل أنه شبه لا بغير ؛ فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفى بما التى فى معنى الذى ؛ فقال :

(وَلاَ) يليها أيضا (مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا) ماضٍ ، متصرفٌ ، غير مقرون بقد ، فلا يقال : إنَّ زيداً لَرَضِيَ ، وأجازه الكسائى وهشام ، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه ، متصرفا كان نحو إنَّ زَيْدًا لَيَرْضَى ، أو غير متصرف نحو إنَّ زَيْدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ ، وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضى إذا كان غير متصرف نحو إنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، أو لَعَسَى أن يقوم ، وهو مذهب الأخفش والفراء ؛ لأن الفعل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لايجيز ذلك ، فإن اقترن الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه ، كما أشار إليه بقوله :

(وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

لأن قد تقرب الماضى من الحال فأشبه حينئذ المضارع ؛ وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم ، خلافا لصاحب الترشيح ، وقد تقدم أن الكسائى وهشاما يجيزان « إنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ » وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد ، واللام عندهما لام الابتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط ، ولو دخل على « إنّ » والحالة هذه مايقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام ، نحو « عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ » .

(وَتَصْحَبُ) هذه اللام ، أعنى لام الابتداء أيضاً (الْوَاسِطَ) بين اسم « إن » وخبرها (مَعْمُولَ الْخَبَرْ) بشرط كون الخبر صالحاً لها ، نحو : إنَّ زَيْدًا لَعَمْراً ضارب ، فإن لم يكن الخبر صالحاً لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط ، نحو : إنَّ زَيْدًا عَمْراً ضَرَبَ ؛ لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالا ، فإن كان حالا لم يجز دخولها عليه ، فلا يجوز « إنَّ زَيْدًا لَرَاكِباً مُنْطَلِقٌ » واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر ، فلا يجوز « إنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ لَعَمْرًا » (وَ) تصحب أيضاً (الْفَصْلَ) وهو الضمير المسمى عماداً ، نحو « إنَّ هٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ » إذا لم يعرب « هُوَ » مبتدأ (وَ) تصحب (أسْمًا) لإنَّ (حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ) نحو : إنَّ عندك لبرًّا « وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً » وفى معنى

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على «ما» النافية لولا ماذكرت لك من الشبه اللفظى » اه كلامه ، وإذا جريت على ماذهب إليه ابن عصفور كان فى البيت شذوذ من جهتين (الأولى) دخول اللام على خبر أن المفتوحة الهمزة (والثانية) دخولها على النفى ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

تقدم الخبر تقدم معموله ، نحو : إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمٌ

﴿ تنبيه ﴾ إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، فلا يجوز « إِنَّ زَيْدًا لَهُوَ لَقَائِمٌ » ولا « إِنَّ لَفِي الدَّارِ لَزَيْدًا » ولا « إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا لَجَالِسٌ »

(وَوَصْلُ مَا) الزائدة (بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ * إِعْمَالَهَا) ؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء ، وتهيئها للدخول على الفعل؛ فوجب إهمالها لذلك ، نحو: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَنَّمَا خَالِدٌ أَسَدٌ ، ولكنما عمرو جبان ، ولعلّما بكر عالم ، (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) وتجعل « مَا » مُلْغَاة ، وذلك مسموع في « لَيْتَ » ؛ لبقاء اختصاصها ، كقوله :

٢٧١ — قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا *** إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

---

٢٧١ — البيت للنابغة الذبياني، من قصيدة له يعتبرها بعض العلماء إحدى المعلقات ، ومطلعها :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ *** أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ *** إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

قَالَتْ : أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا *** ... ... البيت ، وبعده:

يَحُفُّهُ جَانِبَا نِيقٍ وَتُتْبِعُهُ *** مِثْلَ الزُّجَاجَةِ لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمَدِ

فَحَسَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ *** تِسْعاً وَتِسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ

فَكَمَّلَتْ مِائَةً فِيهَا حَمَامَتُهَا *** وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ

اللغة : « واحكم — إلخ » معناه كن حكيما كفتاة الحي إذ أصابت وجعلت الشيء في موضعه ، قال الخطيب : «وهي لم تحكم بشيء ، إنما قالت قولا فأصابت فيه . ومعناه : كن في أمري حكيما ولا تقبل ممن سعى بي ، والثمد : القليل » اه ، وفتاة الحي : هي زرقاء اليمامة ، وهي من بنات لقمان ابن عاد ، وقوله « حمام سراع » رواه الأصمعي « شراع » بالشين المعجمة مكسورة ، وهي جمع شارعة ، وهي التي شرعت في الماء ، ورواه غير الأصمعي « سراع » بالسين المهملة مكسورة ، وهي جمع سريعة ، وقوله « وارد » إنما جاء به مفردا ؛ لأن اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء كالحمام يجوز معاملته معاملة المفرد ويجوز معاملته معاملة الجمع ، وقد راعى الوجهين جميعا في بيت الشاهد ؛ فجمع شراعا ، وأفرد واردا . وقوله « قالت ألا ليتما — إلخ » قال الخطيب : « يروى الحمام بالرفع والنصب وكذلك نصفه : فإذا نصبته تكون ما زائدة ، وإذا رفعته تكون

... ...

ما كافة لليت عن العمل ، و يصير مابعدها مبتدأ وخبرا ، كما تقول : إنما زيد منطلق ، وقد : بمعنى حسب » اهـ « يحفه » يكون فى ناحيته « نيق » بكسر النون ـ أعلى الجبل ، قال الأصمعى : إذا كان الحمام بين جانبى نيق كان أشدّ وأصعب لعدده ؛ لأنه يتكاثف ويكون بعضه فوق بعض ، و إذا كان فى موضع واسع كان أسهل لعدده « مثل الزجاجة » أراد عينها « لم تكحل من الرمد » أراد أنها لم ترمد أبدا فتحتاج إلى الكحل « كما حسبت » روى فى مكانه « كما زعمت » « وأسرعت حسبة » قال الأصمعى : « الحسبة : الجهة التى يحسب منها ، وهى مثل الجلسة واللبسة ، يقول : أسرعت أخذا فى تلك الجهة ، و يقال : ما أسرع حسبته ، أى : حسابه » اهـ عن الخطيب التبريزى ويروى « فحسبوه » بتخفيف السين وتضعيفه ، وهما بمعنى واحد

الإعراب : « قالت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر عائد إلى فتاة الحىّ « ألا » أداة استفتاح « ليتما هذا الحمام » من رواه برفع الحمام فليت حرف تمن ونصب ، وما : كافة ، وهذا : ها حرف تنبيه ، وذا اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، والحمام : بدل أو عطف بيان لاسم الإشارة ، ومن رواه بنصب الحمام فليت حرف تمنّ ، وما : زائدة ، واسم الإشارة اسم ليت فى محل نصب ، والحمام : بدل منه أو عطف بيان عليه « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر ليت « إلى حمامتنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت أو من الضمير المستكنّ فى خبر المبتدأ « ونصفه » معطوف على الحمام بالرفع و بالنصب « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف ، وهو مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدإ محذوف ، أى : إن حصل ذلك فالكفاية حاصلة أو فهو كاف

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام لنا » حيث روى بنصب الحمام على إعمال ليت وتقدير زيادة « ما » ، و برفعه على إهمال ليت و إبطال عملها وتقدير « ما » كافة لها عن نصب الاسم ، والإلغاء حسن إلا أن الإعمال أحسن

قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨٢) : « وأما ليتما زيدا منطلق فإن الإلغاء فيه حسن ؛ وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا :

* قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ ... البيت *

فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : (مَثَلاً مَابَعُوضَةٌ) بالرفع ـ أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيد منطلق » اهـ

وقال الأعلم : « الشاهد فيه إلغاء ليتما ورفع مابعدها ، و يجوز أن تكون معملة فى ما على تقدير : ليت الذى هو هذا الحمام لنا ، و يجوز نصب الحمام على زيادة ما و إلغائها » اهـ

وتلخص من هذين الكلامين أن رواية الرفع يتحقق فيها الإعمال بجعل ما موصولة وحذف

يروى بنصب « الْحَمَام » على الإعمال ، ورفعه على الإهمال ، وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياسا ، ووافقهم الناظم ؛ ولذلك أطلق فى قوله (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) ؛ ومذهب سيبويه المنع ، لما سبق من أنَّ « مَا » أزالت اختصاصها بالأسماء وهَيَّأتها للدخول على الفعل ، نحو « قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ » « كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ » وقوله :

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ ... وَلٰكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ(١)

وقوله :

٢٧٢ — أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

صدر الصلة ، و يتحقق فيها الإهمال بجعل ما كافة ، ورواية النصب لايجوز فيها إلا تقدير الإعمال وجعل ما زائدة

قال ابن هشام : « وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء ؛ لايقال ليتما قام زيد ، خلافا لابن أبى الربيع وطاهر القزوينى ، و يجوز حينئذ إعمالها ؛ لبقاء الاختصاص ، و إهمالها على قياس أخواتها ، ورووا بالوجهين قول النابغة :

* قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ ... البيت *

ويحتمل أن الرفع على أن ما موصولة وأن الإشارة خبر لهو محذوفا : أى ليت الذى هو هذا الحمام لنا ؛ فلا يدل الرفع حينئذ على الإهمال ، ولكنه احتمال مرجوح ؛ لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء فى غير صلة أىّ مع عدم طول الصلة قليل ، ويجوز ليتما زيدا ألقاه ، على الإعمال ؛ ويمتنع على إضمار فعل » اهـ

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت (فى ص ٣٢٥ من هذا الجزء) ونبهناك هناك إلى أن من زعم أن « ما » فى قوله « ولكنما يقضى » كافة فقد أخطأ ، وإنما هى موصولة كما سبق إيضاحه ، والصواب الاستشهاد لما هنا بقول امرئ القيس ، وسيأتى مشروحا فى باب التنازع :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

٢٧٢ — البيت للفرزدق ، وكان جرير بن عطية قد قال قصيدة جاء فيها قوله :

أُحِبُّ ثَرَى نَجْدٍ ، وَبِالْغَوْرِ حَاجَةٌ ... فَغَارَ الْهَوَى يَا عَبْدَ قَيْسٍ وَأَنْجَدَا

... ...

أَقُولُ لَهُ : يَا عَبْدَ قَيْسٍ صَبَابَةً بِأَيٍّ تَرَى مُسْتَوْقِدَ النَّارِ أَوْقَدَا

فَقَالَ : أَرَاهَا أُرِّثَتْ بِوَقُودِهَا بِحَيْثُ اسْتَفَاضَ الْجِذْعُ شِيحًا وَغَرْقَدَا

فأعجب الناس بها وتناشدوها ، ففى ذلك يقول الفرزدق :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْمَدَا

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْـــدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... ... البيت ، و بعده :

حِمَارٌ بِمَرُّوتِ السَّـــخَامَةِ قَارَبَتْ وَظِيفَيْهِ حَوْلَ الْبَيْتِ حَتَّى تَرَدَّدَا

كُلَيْبِيَّةٌ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ وَجْهَهَا كَرِيمًا ، وَلَمْ يَسْنَحْ بِهَا الطَّيْرُ أَسْعَدَا

وقد سبق ذكر بعض هــذه الأبيات (فى شرح الشاهد رقم ١٩٠ فى ص ٣٥٩ من هذا الجزء)

اللغة : « غار وأنجد » أى : أتى الغور ، وأتى نجدا ، كما تقول : أصحر ، وأعرق ، وأشأم ، وأمصر ، وأيمن ، إذا أتى الصحراء والعراق والشأم ومصر واليمن ، وقال الأعشى :

نَبِيٌّ يَرَى مَا لاَ تَرَوْنَ وَذِكْرُهُ أَغَارَ لَعَمْرِى فِى الْبِلاَدِ وَأَنْجَدَا

« أرثت » أوقدت ، والتأريث : إيقاد النار ، وتأرثت : اتقدت ، والأصل فى هذا الإراث ــ بكسر الهمزة ــ والأريث ــ بفتحها ــ وهما اسمان للنار نفسها « شيحا » هو نبات سهلى يتخذ من بعضه المكانس ، وهو من الأمرار ، له رائحة طيبة وطعم مر ، وهو مرعى للخيل والنعم ، ومنابته القيعان والرياض . اه عن اللسان « غرقدا » بفتحتين بينهما راء ساكنة ــ هو شجر عظام ، وهو من العضاه واحدته غرقدة ، وقال أبو حنيفة : « إذا عظمت العوسجة فهى الغرقدة » اه «أضاءت» يقال : ضاءت النار ، لازما لاغير ، و يقال : أضاءت النار ، وأضاءت النار الجو : يتعدى و يلزم ، والبيت الذى معنا يدل على تعدى هذا الفعل ، ومثله قول النابغة الجعدى :

أَضَاءَتْ لَنَا النَّارُ وَجْهًا أَغَرَّ مُلْتَبِسًا بِالْفُؤَادِ الْتِبَاسَا

و يدل على لزومه ظاهر قوله تعالى : (كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ .. يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىءُ) وقد جاء متعديا فى قوله تعالى : (فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ) وقال فى اللسان : « يقال : ضاءت وأضاءت أى : استنارت وصارت مضيئة ، وأضاءته : يتعدى ولا يتعدى » اه « مروت » قال ياقوت : « بالفتح ثم التشديد والضم وسكون الواو وتاء مثناة : إن كان منقولا فمن المروت ــ بضم الميم والراء مخففة ــ جمع مرت ، وهى الأرض التى لاتنبت شيئا ، و إلا فهو مرتجل ، وهو

بخلاف « ليت » فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال فى « ليتما » ؛ وهو يشكل على قوله فى شرح التسهيل : يجوز إعمالها و إهمالها بإجماع .

(وَجَائِزٌ) بالإجماع (رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى*مَنْصُوبِ إِنَّ) المكسورة (بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ) خبرها ، نحو : إنَّ زيدا آكلٌ طعامك وعَمْرٌو ، ومنه نحو :

اسم نهر ، وقيل : واد بالعالية» اه ؛ وتجد فى ياقوت بعض الأبيات التى أنشدناها وقصتها ، وقال المجد : « مرّوت كسفود : واد لباهلة أو لكليب » اه

الإعراب : « أعد » فعل أمر ؛ فاعله ضمير مستتر فيه « نظرا » مفعول « يا » حرف نداء «عبد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « قيس » مضاف إليه « لعلما» حرف ترج ، وما كافة له عن العمل «أضاءت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بأضاء « النار » فاعل «الحمار» مفعول به « المقيدا » نعت ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « لعلما أضاءت » حيث اتصلت « ما » الزائدة بلعل ؛ فكفتها عن عمل النصب والرفع ، بدليل دخولها على الجملة الفعلية ، ولو كانت عاملة لم تدخل إلا على الجمل الاسمية ،

واعلم أوّلا أن النحاة قد اختلفوا فى « ما » هذه ؛ فالجمهور على أنها زائدة كافة لهذه الأدوات عن العمل مهيئة لها للدخول على الجمل الفعلية ، وزعم ابن درستويه و بعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم ، وأنها فى محل نصب اسم للأداة التى تتصل بها ، وأنّ الجملة التى تقع بعدها فى موضع رفع خبر ، وهى مفسرة لما ، ومثلها فى ذينك مثل الجمل الواقعة بعد ضمير الشأن ، وهو مردود بأنها لو كانت كذلك لكان استعمالها مع جميع النواسخ سائغا مسموعا كاستعمال ضمير الشأن ، وزعم أبو على الفارسى أن « ما » هذه نافية ، واستدلّ لذلك بأنها أفادت مع «إنّ» الحصر ، نحو (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ) كما أفاده النفى والإثبات فى نحو (لاَ إِلَٰهَ إِلاَّ اللَّهُ)

ثم اعلم أنهم أجمعوا على أن اتصال « ما » هذه بليت لايبطل عملها ألبتة ، بل يبقى الإعمال جائزا ؛ لأن ليت أشبه بالأفعال من غيرها ، ألا ترى أن نون الوقاية لاتسقط مع ليت إلا فى ضرورة الشعر ، فقد بقى لها مع اتصال « ما » بها سبب الإعمال ، وأيضا فالراجح فيها أنها لاتدخل على الجمل الفعلية أصالة ، واختلف فى غيرها من الأدوات ؛ فذهب الزجاجى إلى أنه يجوز الإعمال فى الجميع ، وهو ظاهر عبارة الناظم هنا ، وسينبهك الشارح إليه ، وهو موافق على هذا للزمخشرى وابن السراج ، وذهب الأخفش والزجاج وابن أبى الربيع إلى أنه يجوز الإعمال فى ليت ولعلّ وكأنّ ، و يتعين الإهمال فى إنّ وأنّ ولكنّ ، وذهب الفراء إلى وجوب الإعمال فى ليت ولعل ، ولا يجوز فيهما الإلغاء ، وهو محجوج بظاهر بيت الشاهد ونحوه ، ومنه تعرف ما فى عبارة التسهيل التى نقلها الشارح

٢٧٣ ــ فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ   فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ

٢٧٣ ــ لم أقف على نسبه هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده أبو على الفارسى وغيره ولم يعزه أحدهم

اللغة : « النجيبة » أراد التى تلد الأولاد النجباء ، وأهل اللغة على أنه يقال فى هذا المعنى : امرأة منجب ومنجاب ، والفعل أنجب ، قال فى اللسان : « وأنجبت المرأة فهى منجبة ومنجاب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب ، وكذلك الرجل ، يقال : أنجب الرجل والمرأة ، إذا ولدا ولدا نجيبا : أى كريما » اهـ ، فأما النجيبة فى بيت الشاهد فتحتمل وجهين (أحدهما) أنه أراد أن يقول : النجيبة أبناؤها فحذف المضاف ــ وهو الأبناء ــ وأقام المضاف إليه مقامه فارتفع واستتر (الثانى) أن يكون قد بناه على فعيلة بعد حذف الزوائد من أنجب ضرورة

الإعراب : «من» اسم شرط ، مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، وجعله العينى موصولا ولا أراه لازما « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى اسم الشرط « لم » نافية جازمة « ينجب » فعل مضارع مجزوم بلم « أبوه » فاعل ، والضمير مضاف إليه « وأمه » معطوف على الفاعل ، والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر يك ، وجملة يك مع اسمها وخبرها لا محلّ لها صلة ، إذا جريت على ماذهب إلى العينى « فإن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إنّ : حرف توكيد ونصب « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدما « الأم » اسم إن مؤخرا « النجيبة » صفة للأم ، وفيه ضمير مستتر فاعله « والأب » الواو عاطفة ، الأب : معطوف على الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرا ، أو هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : والأب المنجب لنا ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة إنّ واسمها وخبرها ، وجمله إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط ، فلا تغترر بظاهر عبارة الشارح فإن فيها قصورا وإيهاما

الشاهد فيه : قوله «فإن لنا الأم . . والأب» حيث جاء بالمعطوف ــ وهو قوله « والأب » ــ مرفوعا ، بعد أن استكملت « إنّ » اسمها وخبرها

واعلم أوّلا أن ظاهر عبارة الناظم أن هذا الاسم المرفوع معطوف على محل اسم إن ؛ ألا ترى قوله : ✲ وجائز رفعك معطوفا على منصوب إنّ ✲ ولكن الشارح ــ رحمه الله ــ حوّلها إلى ماترى ؛ ليجعله موافقا للجمهور ، ولما ذهب إليه هو فى كتاب التسهيل ، وانتصر له

وحاصل المسألة أن العرب قد جاء عنهم وقوع الاسم المرفوع معطوفا بعد جملة إنّ واسمها وخبرها كما فى بيت الشاهد ؛ فاختلف النحاة فى المعطوف عليه ؛ فذهب بعض البصريين ــ الذين لا يشترطون بقاء العامل الطالب ــ إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ؛ إذ كان مبتدأ قبل دخول إن ، ولم يضر عندهم زوال الابتداء ، الذى يطلب الرفع ، بالناسخ ، وإلى هذا ذهب الشلوبين وابن أبى الربيع والفارسى فى كتاب الإيضاح والزجاجى فى الجمل ، وحمل بعضهم كلام سيبويه عليه ، ولكن المحققين من البصريين ذهبوا إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف

وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم — مثل : ماجاءنى من رجلٍ ولا امرأةٌ ، بالرفع — لأن الرافع فى مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ماقبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير فى الخبر إنْ كان فاصل ، كما فى المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل — نحو : إنَّ زيداً قائم وعمرو — تعين الوجه الأول ، وقد أشعر قوله « وجائز » أن النصب هو الأصل والأرجح .

أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال « إنّ » خبرَها تعين النصب ، وأجاز الكسائى الرفع مطلقا ؛ تمسكا بظاهر قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ » وقراءة بعضهم : « إِنَّ اللهَ وَمَلاَئِكَتُهُ يُصَلُّونَ » برفع ملائكته ، وقوله :

٢٧٤ — فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

على الضمير المرفوع المستكن فى الخبر ، إذا كان بين الخبر و بينه فاصل ، فإن لم يكن فهو مبتدأ خبره محذوف ، إلا عند من لايشترط الفصل ، والواو قد عطفت هذه الجملة على جملة إن واسمها وخبرها ، ويجوز التخريج على هذا الوجه مع وجود الفاصل بين الخبر والاسم المرفوع ، وجرى على هذا الفراء والمبرد وابن السراج والفارسى فى غير الإيضاح وابن أبى العافية ، وهو الظاهر المنساق إلى الذهن من كلام سيبويه رحمه الله ، وسيأتيك لهذا مزيد بحث

٢٧٤ — هذا البيت أوّل أربعة أبيات رواها أبوالعباس المبرد فى كامله لضابىء بن الحرث البرجمى ، يقولها وهو محبوس بالمدينة أيام أميرالمؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه ، و بعده :

وَمَا عَاجِلاَتُ الطَّيْرِ تُدْنِى مِنَ الفَتَى نَجَاحًا ، وَلاَ عَنْ رَيْثِهِنَّ يَخِيبُ

وَرُبَّ أُمُورٍ لاَتَضِيرُكَ ضَيْرَةً وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاتِهِنَّ وَجِيبُ

وَلاَ خَيْرَ فِيمَنْ لاَيُوَطِّنُ نَفْسَهُ عَلَى نَائِبَاتِ الدَّهْرِ حِينَ تَنُوبُ

اللغة : « أمسى بالمدينة رحله » الرحل ـ بفتح فسكون ـ المنزل ، وروى فى مكانه «رهطه» وهم أهل الرجل وقبيلته الأقربون « قيار » بفتح القاف وتشديد الياء المثناة ـ قال العينى : هو اسم رجل ، وذلك غير ما قاله العلماء من قبله ؛ فقد قال أبو زيد فى نوادره : هو اسم جمله ، ونقل عن الخليل أنه اسم فرس له ، ولفظ البيت خبر ، ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة « وما عاجلات الطير ـ إلخ » قال المبرد : « يقول : إذا لم تعجل له طير سانحة فليس ذلك بمبعد خيرا عنه ، ولا إذا أبطأت خاب ؛ فعاجلها لا يأتيه بخير ، وآجلها لا يدفع عنه ، و إنما له ما قدّر ، والعرب تزجر على السانح وتتبرك به ، وتكره البارح وتتشاءم به ، والسا

... ...

ما أتاك مياسرة فأمكن الصائد ، والبارح ما أتاك ميامنة فلم يمكن الصائد إلا أن ينحرف له » اه « ورب أمور لا تضيرك » : يقال : ضاره يضيره ، ولا ضير عليه ، و يقال : ضره يضره ، ولا ضر عليه ، وهما بمعنى واحد ، والمخشاة : مصدر ميمى بمعنى الخشية ، وهى الخوف ؛ والوجيب : الخفقان والاضطراب

الإعراب : « من » اسم شرط جازم ، مبتدأ « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة تخفيفا ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم الشرط «أمسى» فعل ماض ناقص « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى مقدما « رحله » اسم أمسى مؤخرا ، والضمير مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره فى محل نصب خبر يك « فإنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إنّ : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقيار » الواو عاطفة، قيار : مبتدأ ، وخبره محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم عطف على جملة إنّ واسمه وخبره « لغريب » اللام هى لام الابتداء ، غريب : خبر إنّ ، وجملة إنّ واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط ، أو جواب الشرط محذوف ، وهذه الجملة دليله ، والأخير أحسن

الشاهد فيه : قوله « إنى وقيار بها لغريب » حيث ورد فيه ماظاهره عطف الاسم المرفوع — وهوقوله « وقيار » — على اسم « إنّ » قبل مجىء خبرها ، وتمسك الفراء به ؛ وهو عند المحققين مخرج على أن هذه الواو لم تعطف مفردا على مفرد حتى يلزم منه ذلك ، وإنما عطفت جملة على جملة ، وهذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والمذكور بعد الاسم المرفوع خبر إنّ ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن ، كما ذكرناه فى الإعراب

فان قلت : فهل يجوز أن يكون المذكور بعد الاسم المرفوع خبرا عن هذا المبتدأ ، ويكون خبر إن هو المحذوف ؟

قلت : لا يجوز ذلك فى بيت الشاهد ، من قبل أن هذا الخبر مقترن بلام الابتداء ، وقد علمت أنها لا تدخل على خبر المبتدأ إلا شذوذا ، فلا يجوز التخريج عليه ، وأيضا فإن الأصل أن يحذف من الثانى لدلالة الأوّل على المحذوف ، فأما الحذف من الأوّل لدلالة الثانى فهو قليل ، و إن كان سائغا جائزا ، والتخريج على الكثير مع إمكان القليل أولى ، فكيف وهذا القليل متعذر ههنا ؟ ؟

فان قلت : فيلزم على هذا التقدير محظور شنيع ، وهو أنك تجىء بالمعطوف قبل أن تم الجملة المعطوف عليها ، وقد علمنا أنه لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، فهلا تحرّجتم عن هذا التخريج لما يلزم عليه من ذلك ؟

فالجواب عن هذا أن نرشدك إلى أنّ الذى ذهب إلى اعتبار جملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة إن هو سيبويه رحمه الله ، وقد استشعر بعض الناس هذا الاعتراض ، فمنهم من زعم أن

وخرّج ذلك على التقديم والتأخير، أو حذف الخبر من الأول كقوله :

٢٧٥ — خَلِيلَيَّ ، هَلْ طِبٌّ ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا — وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوَى — دَنِفَانِ

خبر « إن » متقدّم فى النية ، و إن كان متأخرا فى اللفظ ، وادّعى أن هذا القدر كاف فى تصحيح العطف ، ومن العلماء من لم يرضه هذا ، ولم يجد من الاعتراض مخلصا فذهب إلى أن جملة المبتدأ والخبر لامحل لها من الإعراب معترضة بين اسم « إن » وخبرها ، ومن هؤلاء المحقق الرضى

واعلم أن سيبويه وأبازيد والمبرّد قدرووا هذا البيت بنصب «قيارا» واختلف العلماء فى تخريج البيت على هذه الرواية ، فمنهم من ذهب إلى أن قوله « لغريب » خبر إن وما عطف على اسمها ، وذكر أن « غريب » على زنة فعيل ، وهى يجوز أن يخبر بها عن الواحد والمتعدّد والمذكر والمؤنث كما سبق (فى شرح الشاهد رقم ١٣٩) ، ومنهم من ذهب إلى أن خبر المعطوف محذوف لدلالة خبر المعطوف عليه ، كما هو فى رواية الرفع ، قال السكرى : « أراد فإنى لغريب و إن قيارا أيضا لغريب » اه ، وقال المبرّد : « أراد فإنى لغريب بها وقيارا ، ولو رفع لكان جيدا ، تقول : إن زيدا منطلق وعمرا، وعمرو » اه

٢٧٥ — أنشد ثعلب هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين

اللغة : « طب » بتثليث الطاء — علاج الجسم والنفس ، وقد طب يطب — بكسر الطاء فى المضارع وضمها — وتطبب « تبوحا بالهوى » أى : تعلناه وتظهراه ، والهوى : العشق ، وفعله هوى يهوى — مثل علم يعلم — وأما هوى بمعنى سقط من أعلى فهو هوى يهوى — مثل ضرب يضرب — هويا — بضم الهاء وكسر الواو وتشديد الياء — « دنفان » بفتح الدال وكسر النون — صفة مشبهة من الدنف — بفتحتين — وهو المرض اللازم المخامر ، وقيل : هو المرض ما كان ، و يقال : رجل دنف بفتحتين — ودنف — بفتح فكسر — ومدنف — بضم الميم وسكون الدال وفتح النون أوكسرها — إذا براه المرض حتى أشفى على الموت ؛ فمن قال « دنف » بفتحتين — فهو وصف بالمصدر ؛ فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، ومن كسر النون ثنى وجمع وأنث لامحالة ، فقال : رجل دنف ، ورجلان دنفان ، ورجال أدناف ، وامرأة دنفة ، ونساء دنفات

الإعراب : « خليلىّ » منادى بحرف نداء محذوف ، وياء المتكلم مضاف إليه « هل » حرف استفهام « طب » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : هل طب لنا ؟ « فإنى » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وأنتما » الواو عاطفة ، أنتما : ضمير منفصل مبتدأ « وإن » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن تبوحا بالهوى و إن لم تبوحا، إن : شرطية « لم » نافية جازمة « تبوحا » مضارع مجزوم بلم ،وهو فعل الشرط « بالهوى » جار ومجرور متعلق بتبوحا « دنفان » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة « إن » واسمها وخبرها ، وخبر إن محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « فإنى وأنتما دنفان » حيث ورد فيه ماظاهره عطف الاسم المرفوع على

ويتعين الأول فى قوله * فإنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ * لأجل اللام فى الخبر ، والثانى فى « وَمَلَائِكَتُهُ » لأجل الواو فى « يُصَلُّون » إلا إن قدرت للتعظيم ، مثلها فى «رَبِّ ارْجِعُونِ» ووافق الفراء الكسائى فيما خفى فيه إعراب المعطوف عليه ، نحو : إنَّكَ وَزَيْدٌ ذاهبانِ ، و إنَّ

اسم إن قبل استكمال خبرها ، و بيان ذلك أن قوله «أنتما» ضمير منفصل لايقع إلا فى موقع الرفع ، وقد عطف على اسم إن

وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم الكسائى مطلقا والفراء فى مثل بيت الشاهد

ولكن المحققين من العلماء على أن هذا الضمير المنفصل مبتدأ خبره مابعده وجملتهما معطوفة على جملة إن ، كما أوضحناه فى إعراب البيت ، وكما تبين مثله فى الشاهد السابق

والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن الخبر المذكور فى البيت السابق يتعين على الراجح أن يكون خبرا لإن ، وفى هذا البيت يتعين أن يكون خبرا للمبتدأ ؛ إذ لايجوز أن يكون خبرا لإن وحدها لأنه مثنى واسمها مفرد ، ولايجوز أن يكون خبرا للمبتدأ مع إن لوجهين (الأول) أنه يلزم عليه عمل عاملين — وهما المبتدأ و إنّ — فى معمول واحد (الثانى) أنه تفوت المطابقة بينه و بين المخبر عنه به

فإن قلت : فإذا كان هذا الخبر متعينا للإخبار به عن المبتدأ كما زعمت ، فلماذا تستدلون به على العطف قبل استكمال إن معموليها ، وهلا قدّرتم خبر إن المحذوف قبل هذا المبتدأ فيكون العطف بعد الاستكمال ؟

فالجواب على هذا أنه حسن لو كان السبيل إليه ممكنا ، وكيف يمكن ونحن إنما نستدل على خبر إن بخبر المبتدأ ؟ فما لم يذكر المبتدأ وخبره لم يعرف خبر إن !

ومما استدلّ به الكسائى على هذه المسألة قول بشر بن أبى خازم ، وهوشاهد لأن المفتوحة :

وَإلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

وقد ورد فى « ليت » — وهما شاهدان للفراء ، فى الظاهر — قول رؤبة :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

وقول الآخر :

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتَلِفُ

وهذه الأبيات مخرجة على أحد التخريجين المذكورين : التقديم ، والحذف ، إلا أن البيت الثالث يتعين فيه أن يكون الخبر المذكور خبر ليت ، والمحذوف خبر المبتدأ الواقع بعد واو العطف ؛ لمكان نون المتكلم المعظم نفسه ؛ فإنها تمنع أن تقع جملة الفعل المبدوء بها خبرا عن «هما» ، وهذا واضح إن شاء الله

هٰذا وعمرو عالمان؛ تمسكا ببعض ماسبق، قال سيبويه: واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون؛ وإنك وزيد ذاهبان.

(وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لٰكِنَّ) باتفاق، كقوله:

٢٧٦ — وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ وَلٰكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالْخَالُ

(وَأَنَّ) المفتوحة على الصحيح، إذا كان موضعها موضع الجملة؛ بأن تقدمها علم أو معناه نحو: «وَأَذَانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» (مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حيث لايجوز في المعطوف مع هـذه الثلاث

---

٢٧٦ — أنشد أبوالفتح هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل معين، وقد روى قبله:

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقاً إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُبْتَغَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالُ

اللغة: «سباقا» هو صيغة مبالغة من السبق، وهو تقدّم غيرك والفوز عليه «غاية» أراد بها غاية المفاخر والمراتب «يبتغى» يطلب «المجد» الكرم «إجلال» تعظيم «التسامي» العلوّ والعراقة في النسب ويروى في مكانه «المعالي» وقوله «خؤولة» الأظهرأنه في معنىالمصدر، يقال: بين فلان وفلان خؤولة، وبينهما عمومة، ومن الناس من قال: الخؤولة: جمع خال، والعمومة: جمع عم

المعنى: يريد أنه قدحصل له السؤدد ووصل إلى المعالي من جهتين: (الأولى)من جهة نفسه؛ لأنه مازال كثير السبق إلى غايات الشرف، (والثانية) من جهة نسبه من ناحيتي أبيه وأمه

الإعراب: «ما» نافية «قصرت» فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «بي، في التسامي» جاران ومجروران يتعلقان بقصر «خؤوله» فاعل بقصر «لكن» حرف استدراك ونصب «عمي» اسم لكن، وياء المتكلم مضاف إليه «الطيب» خبر لكن «الأصل» مضاف إليه «والخال» الواو عاطفة، الخال ـ بالرفع ـ مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: والخال الطيب الأصل، أوكذلك، وجملة المبتدأ وخبره عطف على جملة لكن واسمه وخبره

الشاهد فيه: قوله «ولكنّ عمي الطيب الأصل والخال» حيث ورد فيه وقوع الاسم المرفوع بعد لكنّ واسمها وخبرها، فظاهره أنه معطوف بالرفع على محل لكن مع اسمها أومحل اسم لكن باعتبار أصله قبل دخول الناسخ عطف مفرد على مفرد، وقد تمسك بهذا الظاهر قوم هم من ذكرنا آنفا في شرح الشاهد (رقم ٢٧٣) ولكنه عند المحققين على خلاف هذا الظاهر، بل هو مبتدأ محذوف الخبر؛ لدلالة خبر لكن عليه، والكلام من عطف الجمل على نحو ماسبق

إلا النصب : تقدم المعطوف ، أو تأخر ؛ لزوال معنى الابتداء معها ، وأجاز الفراء الرفع معها أيضا ، متقدما ومتأخرا بشرطه السابق ، وهو خفاء العرب .

(وَخُفِّفَتْ إِنَّ) المكسورة (فَقَلَّ الْعَمَلُ) وكثر الإهمال ؛ لزوال اختصاصها حينئذ ، نحو : « وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » وجاز إعمالها استصحابا للأصل ، نحو : « وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » (وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَ مَاتُهْمَلُ) لتفرق بينها وبين « إنِ » النافية ، ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لاتلزم عند الإعمال لعدم اللبس .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن هذه اللام هى لام الابتداء ، وذهب الفارسى إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً » فعلى الأول يجب كسر إنّ ، وعلى الثانى يجب فتحها .

(وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا) أى : عن اللام (إِنْ بَدَا) أى : ظهر (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا) على قرينة : إما لفظية ، كقوله :

٢٧٧ — * إِنِ الْحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِى بَصِيرَةٍ *

---

٢٧٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ *

ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد مغنى اللبيب فى حرف اللام

اللغة : « بصيرة » البصيرة : الفطنة ، وهى أيضا عقيدة القلب ، وقال الليث : « البصيرة : اسم لما يعتقد فى القلب من الدين ، وتحقيق الأمر » اهـ ، والبصيرة أيضا : معرفة الأمر واليقين به ، وهى أيضا : العبرة « خلاف » هو مصدر خالف فى الأمر إخوانه يخالفهم ، مخالفة وخلافا ، إذا جرى فيه على مهيع غيرمهيعهم ، والأصل فيه أن يكون كل واحد منهما قد صرف وجهه عن الآخر وأعطاه خلفه ، ثم لما كان ذلك من أثر التقاطع وانتكاث حبال الألفة أطلقوا اسم المسبب وأرادوا سببه ، ومثله قولهم : أقبل فلان على فلان ، أصل معناه أعطاه وجهه ، وذلك أثر المودّة والاتصال ، ثم كثر حتى أطلقوه على التآلف والمحبة « معاند » هو اسم فاعل من عانده يعانده ، إذا عرف الحق عنده فأباه ومال عنه ، وأصله من عند الرجل يعند — من بابى نصر وفرح — إذا طغى وعتا وجاوز قدره ، ومنه قالوا : ناقة عنود — بفتح العين — إذا كانت تتباعد عن الإبل فترعى ناحية أبدا

المعنى : الحق أبلج واضح لا تخفى معالمه ولا تنطمس آثاره عند من تكون له فطنة يميز بها الأمور ، ولو أنه لايخلو عن مخالفة الطغاة وانصراف العتاة بوجوههم عنه

الإعراب : « إن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة ، مهملة « الحق » مبتدأ « لا » نافية

... ...

« يخفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الحق ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « على ذى » جار ومجرور متعلق بيخفى « بصيرة » مجرور بالإضافة إلى ذى « وإن » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن عدم خلاف معاند وإن لم يعـدم خلاف معاند ، إن : شرطية « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده ، والتقدير : وإن لم يعدم «هو» لم يعدم ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « لم » نافية جازمة « يعدم » مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر ، والجملة لا محل لها تفسيرية « خلاف » مفعول يعدم « معاند » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « إن الحق لايخفى » حيث استعمل فيه «إن» المؤكدة المخففة من الثقيلة ، وأهملها ؛ فلم ينصب بها الاسم ، ومع هـذا لم يأت فى خبر المبتدأ الواقع بعدها باللام التى تفرق بين « إن » النافية ، و « إن » المخففة

وبيان هذا أن « إن » إذا خففت فصارت ساكنة النون التبست فى الظاهر بإن النافية ؛ لأنها مثلها فى اللفظ ، ثم أنت إما أن تعمل « إن » المخففة ، وإما أن تهملها ؛ فإن أعملتها ظهر أمرها ولم يخف على السامع حالها ، ألا ترى أنك لو قلت « إن محمدا قائم » بسكون نون « إن » ماتردّد أحد فى أنك أردت تأكيد نسبة القيام إلى محمد ؛ لأنك لو أردت النفى لم تنصب الاسم وترفع الخبر ، بل كنت إما أن ترفعهما جميعا على الإهمال ، وإما أن ترفع الأوّل وتنصب الثانى كما هو لغة أهل العالية ، أما لو أردت « إن » المؤكدة ولم تعملها بل قلت : « إن محمد قائم » فإن السامع لهذا اللفظ الخالى الذهن عن معرفة غرضك لايستطيع أن يفهم أأردت تأكيد نسبة القيام أم أردت نفى القيام عن محمد ؛ فلهذا الأمر لزمك عند الإهمال أحد أمرين (الأوّل) أن تقيم قرينة لفظية أو معنوية ترشد السامع إلى أنك أردت التأكيد لا النفى (والثانى) أن تجىء باللام فى خبر المبتدأ إذا شئت التأكيد وتتركها إذا شئت النفى

وفى بيت الشاهد قد أقام الشاعر لك قرينة لفظية تبين لك أنه أراد التأكيد ولم يقصد النفى

فإن قلت : فما هذه القرينة اللفظية ؟

قلنا : هى « لا » النافية التى فى قوله « لايخفى »

فإن قلت : فكيف كانت « لا » هذه قرينة على أن « إن » مؤكدة لا نافية ؟

قلت : حملا للكلام على الغالب الكثير الاستعمال ، وضنا به أن يحمل على نوادر الأساليب وغرائبها

وبيان هذا أنك حين تريد إثبات شىء لشىء كالقيام لمحمد فإنك تعمد إلى لفظ المسند إليه فتطلقه ثم تحكم عليه بالمسند فتقول : محمد قائم ، ثم إذا أردت أن تؤكد ثبوت المسند للمسند إليه زدت أداة من أدوات التأكيد فقلت : لمحمد قائم ، أو قلت : إن محمدا قائم ؛ فإذا كان غرضك

أو معنوية ، كقوله :

٢٧٨ — أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

متعلقا بنفى شىء عن شىء جئت بلفظ المسند إليه ولفظ المسند وقدمت عليهما أداة من أدوات النفى، فقلت : مامحمد قائما ، أو قلت : ليس محمد قائما ، أو جئت بأداة النفى بينهما ، فقلت : محمد غير قائم . ويقل جدا أن تريد إثبات شىء لشىء فتعمد إلى لفظ المسند إليه ولفظ المسند فتذكرهما مقدما عليهما أداة نفى وموسطا بينهما أداة نفى أخرى ، فتقول : ليس محمد غير قائم ؛ ليكون نفى الأداة الثانية قد تسلط على نفى الأداة الأولى فيتولد عن ذلك إثبات مابعد الثانية لما بعد الأولى

نقول : إن الإثبات عن طريق نفى النفى قليل مستغرب فى الكلام العربى ، فلو أنك حملت فى بيت الشاهد « إن » على النفى لاعلى التأكيد للزم عليه محظوران : (الأول) أن تكون قصدت إلى الإثبات عن طريق نفى النفى ، وهو قليل ، (والثانى) أن يصير حاصل المعنى « الحق يخفى على ذى فطنة » وهو معنى فاسد غير مقبول . ومن هنا تعلم أن القرينة فى البيت ليست لفظية فقط ، بل هى لفظية ومعنوية معا

هذا ، وقد قال ابن هشام فى المغنى : « ويجب تركها (أى اللام الفارقة) مع نفى الخبر كقوله ☆ إن الحق . . . البيت ☆ » اه

قال أبو رجاء غفر الله له : أما هذا الوجوب فإنه لمن أقوى الدلائل على أن هذه اللام الفارقة هى لام الابتداء ، خلافا للفارسى وابن جنى ؛ فإنك قد علمت أن لام الابتداء لاتدخل على الخبر المنفى إلا ضرورة . وهذا واضح إن شاء الله

٢٧٨ — هذا البيت للطرماح — واسمه الحكم — بن حكيم

اللغة : « أباة » جمع آب ، مثل قضاة وغزاة ورماة وكفاة ، فى جمع قاض وغاز ورام وكاف ، والآبى : اسم فاعل من أبى إباء ، أى : امتنع « الضيم » بفتح الضاد وسكون الياء المثناة — وهو الظلم ، وانتقاص الحق ، وقد ضامه يضيمه ضيما ، مثل باعه يبيعه بيعا « آل مالك » مالك هذا : اسم أبى قبيلة ، وهو من آباء الشاعر ؛ فإنه الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة ابن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيىء ، وقد راعى الشاعر فى هذا العلم جهتين : (الأولى) أنه اسم أبى القبيلة فهو مذكر فصرفه ، (والثانية) أنه يطلق على القبيلة فأنث الضمير فى قوله « كانت كرام المعادن » والمعادن : جمع معدن ، وهو الأصل ، وفى الحديث : « النَّاسُ مَعَادِنُ » ، وفيه : « فَعَنْ مَعَادِنِ العَرَبِ تَسْأَلُونِى » ؟ قالوا : نعم ، أى : أصولها التى ينتسبون إليها ، والأصل فى هذا قولهم « المعدن » للمكان الذى يثبت فيه الناس ، وقيل له ذلك لأن أهله يقيمون فيه ولا يتحولون عنه صيفا ولا شتاء ، مأخوذ من قولهم :

(وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا) للابتداء ، وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلَا * تُلْفِيهِ) أى : لاتجده (غَالِبًا بِإِنْ ذِى) المخففة من الثقيلة (مُوصَلَا) ؛ وإن كان ناسخا وجدته موصلا بها كثيرا ، نحو : « وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » « وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ » وأكثر منه كونه ماضيا ، نحو : « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً » « إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ » « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومن النادر قوله :

عَدَنَ فلان بالمكان يعدن – بكسر دال المضارع أوضمها – إذا أقام ، وقوله تعالى : (جَنَّاتِ عَدْنٍ) مأخوذ من ذلك أيضا ؛ لأنها دار إقامة لا ارتحال عنها

الإعراب : « أنا » : ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر « أباة » مضاف إليه « الضيم » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « من آل » جار ومجرور جعله العينى بدلا من خبر المبتدأ « مالك » مجرور بالإضافة إلى آل « وإن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة مهملة « مالك » مبتدأ « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسم كان ضمير مستتر يعود إلى مالك « كرام » خبر كان « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « وإن مالك كانت – إلخ » حيث استعمل فيه « إن » المخففة من الثقيلة مهملة فلم ينصب بها الاسم ويرفع الخبر ، ومع هذا فلم يجىء باللام الفارقة بين المؤكدة والنافية ، ولو أنه جرى على الأصل لقال : وإن مالك لكانت كرام المعادن ، وإنما استغنى عن هذه اللام لوجود القرينة التى تعين فى مثل هذا الأسلوب أن المراد التأكيد لا النفى ، والقرينة فى هذا البيت ليست لفظية كما كانت فى البيت السابق ، بل هنا القرينة معنوية محضة

وبيان هذا أن غرض الشاعر أن يتمدح بآبائه ، ويذكر مالهم من عظيم المآثر ، وصدر البيت ناطق بهذا ، فلو أردت من « إن » النفى لكان حاصل معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى : فهى قبيلة دنيئة الأصول ، فيكون هذا الكلام ذما ومتناقضا مع صدر البيت ، فلما كان المقام مانعا من جواز إرادة النفى ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، وأظنك لاتحتاج بعد هذا إلى إيضاح

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول الشاعر :

إِنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

ألا ترى أنه فى مقام إظهار مانزل به من فراق أحبابه ، فالنفى إذن يفسد عليه المعنى ، ولا يستقيم عليه كلام

٢٧٩ — * شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً *

٢٧٩ — هذا صدر بيت، وعجزه:

* وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ *

والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل زوج الزبير بن العوام — وكانت تزوجت عبد الله ابن أبى بكر الصديق فقتل عنها بالطائف، ثم تزوّجت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — وهو ابن عمها — فقتل عنها، ثم تزوّجت الزبير بن العوام فقتل عنها، رضى الله عنهم أجمعين — من أبيات تقولها فى رثاء الزبير بعد مقتل عمرو بن جرموز له غيلة بوادى السباع منصرفه من قتال أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرّم الله وجهه، وقبل بيت الشاهد قولها:

غَدَرَ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسِ بُهْمَةٍ يَوْمَ اللِّقَاءِ وَكَانَ غَيْرَ مُعَرِّدِ
يَا عَمْرُو، لَوْ نَبَّهْتَهُ لَوَجَدْتَهُ لاَ طَائِشاً رَعِشَ الْجَنَانِ وَلاَ الْيَدِ
شَلَّتْ يَمِينُكَ ... ... البيت، وبعده:
إِنَّ الزُّبَيْرَ لَذُو بَلاَءٍ صَادِقٍ سَمْحٌ سَجِيَّتُهُ كَرِيمُ الْمَشْهَدِ

اللغة: «بهمة» بضم الباء الموحدة — معناها هنا الجيش، يقال: فلان فارس بهمة، وليث غابة، ويقال أيضا «بهمة» للفارس الذى لا يدرى من أين يؤتى من شدّة بأسه، فكأن الأمر فيه مبهم ملتبس «اللقاء» الحرب «معرد» اسم فاعل، من عرّد الرجل تعريدا، إذا فرّ فى الحرب «شلت» أى: يبست، وبابه علم، ويروى فى مكانه «هبلتك أمّك» أى ثكلتك، ومصدره الهبل — بفتح الهاء والباء جميعا — ويروى فى مكانه «تالله ربك — إلخ» وقوله «وجبت» معناه حقت وثبتت، وروى فى مكانه «حلت» ومعناه نزلت

الإعراب: «شلت» فعل ماض، والتاء للتأنيث «يمينك» فاعل، والكاف مضاف إليه «إن» مخففة من الثقيلة مهملة «قتلت» فعل وفاعل «لمسلما» اللام هى اللام الفارقة عند البصريين، وستعرف مايخالفه، مسلما: مفعول به لقتل «وجبت» فعل ماض، والتاء للتأنيث «عليك» متعلق بوجب «عقوبة» فاعل وجب «المتعمد» مضاف إليه

الشاهد فيه: قوله «إن قتلت لمسلما» حيث استعمل فيه «إن» المؤكدة المخففة من الثقيلة وأهملها، فلم ينصب بها الاسم ويرفع الخبر، وجاء بعدها بفعل غير ناسخ لاماض ولامضارع وأتى باللام الفارقة التى تدل على أنه أراد المؤكدة لا النافية، هذا مع كون المقام والقصة التى قيل فيها البيت دليلا على أن النفى غير مراد، ودخول «إن» هذه على غير الأفعال الناسخة عند البصريين شاذ لا يجوز القياس عليه

وقد ذهب الكوفيون — سوى الكسائى — إلى أن هذه اللام ليست فارقة، وإنما هى بمعنى

ولا يقاس عليه نحو : إن قام لأنا ، وإن قعد لزيد ، خلافا للأخفش والكوفيين ، وأندرُ منه كونه لاناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إنْ يَزِينكَ لَنَفْسُكَ ، وإنْ يَشِينكَ لَهِيَهْ .

(وَإنْ تُخَفَّفْ أَنَّ) المفتوحة (فَاسْمُهَا) الذى هو ضمير الشأن (اسْتَكَنّْ) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ، ونوى وجوده ، لا أنها تَحَمَّلَتْه؛ لأنها حرف ، وأيضا فهو ضمير نصب ، وضمائر النصب لا تَسْتَكِنُّ ، وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن فى قوله :

٢٨٠ — فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

« إلا » الاستثنائية ، و « إن » التى يزعم البصريون أنها مؤكدة هى نافية ، ولم يثبت الكوفيون « إن » المخففة من الثقيلة فى موضع من الكلام أصلا

وذهب الكسائى إلى أن إن المخففة موجودة فى الكلام كما ذهب إليه البصريون ، لكنه خالفهم فى موضع آخر ، فزعم أنها إن اقترنت بالجمل الاسمية كما فى الشاهدين السابقين فهى المخففة ، وإن اقترنت بالجمل الفعلية كما فى هذا الشاهد فهى النافية ، واللام حينئذ بمعنى إلا ، فإن عند جميع الكوفيين فى هذا البيت نافية ، وعند عامة البصريين مخففة من الثقيلة

وقد استدل الكوفيون على أن « إن » هذه النافية لا المخففة بأنها لو كانت المؤكدة لما جاز أن تدخل إلا على الجمل الاسمية ، لأن أصلها كذلك ، فلما وجدناها تدخل على الجملة الفعلية علمنا أنها غير المؤكدة

وهو مردود بأمرين (الأوّل) أن الكلام قد يكون معها على الإثبات من غير اللام التى زعمتم أنها استثنائية كما فى الشاهدين السابقين (الثانى) أنها دخلت على الجمل الفعلية لأنها لما كانت مشدّدة إنما امتنع دخولها على الجمل الفعلية لشبهها بالفعل فى إحداثها الرفع والنصب ودلالتها على المعنى الذى يدل عليه ، فمن حيث امتنع دخول الفعل على الفعل امتنع دخول ما يشبه الفعل على الفعل ، فاذا خففت زال أحد الشبهين عنها فلم تمتنع من الدخول على ما كانت ممتنعة الدخول عليه ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٢٨٠ — أنشد الفراء هذا الشاهد ، ولم يعزه إلى أحد ، وذكر معه بيتا آخر ، وهو :

فَمَا رُدَّ تَزْوِيجٌ عَلَيْهِ شَهَادَةٌ وَلَا رُدَّ مِنْ بَعْدِ الْحَرَارِ عَتِيقُ

اللغة : « يوم الرخاء » قال البغدادى : « أراد بيوم الرخاء قبل إحكام عقد النكاح بدليل البيت الثانى ، وبه يسقط قول الدمامينى فى الحاشية الهندية على المغنى : إن الشاعر خاطب امرأته واصفا نفسه بالجود ، وقوله فى يوم الرخاء من التتميم ، وقوله : وأنت صديق ، كذلك ؛ لوقوع كل منهما فى كلام لا يوهم خلاف المقصود ، مفيدا لنكتة — وهى المبالغة فى الاتصاف بالجود ، ويحتمل أن يكون مراده وصف نفسه بمحبته لهذه المرأة وأنه قد يؤثر ما تختاره على ما يختاره هو حرصا على رضاها وحصول مرادها ، انتهى ، وتبعه العينى فقال : إنه يصف نفسه بالجود حتى لو سأله

... ...

الحبيب الفراق مع حبه لأجابه إلى ذلك ، وإن كان فى الدعة والراحة كراهة ردّ السائل ، وإنما خصّ يوم الرخاء لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب فى يوم الشدّة » انتهى كلام البغدادى .

وبعد أن وقفت على البيت التالى لبيت الشاهد يتبين لك أمر ماذهب إليه كل واحد منهما « ردّ تزويج - إلخ » معناه أن العقد الذى عليه الشهادة قد أحكم فلا يردّ ولاينتقض ، وهذا هوالذى يؤيد البغدادى «ولا ردّ من بعد الحرار» الحرار - بفتح الحاء والراء - مصدر من حرّ يحر - مثل ظل يظل - إذا صار حرّا ، والاسم الحرية ، وقال ابن الأعرابى : « حر يحر حرارا ، إذا عتق ، وحر يحر حرية ، من حرية الأصل » انتهى ، والمعنى : أنه بعد أن يصير العبد حرا لاتعود إليه العبودية ثانية ، وقوله « وأنت صديق » قد مرّ فى شرح الشاهدين (رقم ١٣٩ - ١٤٠) أن كلمة «صديق» تطلق على المذكر والمؤنث والواحد والجمع بلافرق ، وذكرنا لك هناك شواهد ذلك من اللغة ، ونذكر لك هنا قول الشاعر :

إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ بِعِزَّةٍ وَإِذْ أُمُّ عَمَّارٍ صَدِيقٌ مُسَاعِفُ

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم « أنك» أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، والكاف ضمير المخاطب ؛ اسم أن « فى يوم » جار ومجرور متعلق بقوله سألت « الرخاء » مجرور بالإضافة إلى يوم « سألتنى » سأل : فعل ماض ، وتاء الخطاب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أوّل ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف : أى لو ثبت كونك إلخ « طلاقك » مفعول ثان لسأل ، وكاف الخطاب مضاف إليـه « لم » نافية جازمة « أبخل » مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وهذه الجملة هى جواب لو ، وشرطها جملة ثبت مع فاعله المصدر المنسبك من أن « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « أنك سألتنى » حيث استعمل فيه أن المخففة من الثقيلة ، وأتى باسمها ضمير مخاطب مذكور ؛ وفيه شذوذان (أحدهما) أنه جاء به ضمير خطاب ، (والثانى) أنه مذكور لا محذوف ؛ لأنهم لا يكادون يستعملون « أن » المخففة إلا واسمها ضمير شأن محذوف

قال الفراء : « لم يسمع من العرب تخفيف أن وإعمالها إلا مع المكنىّ ؛ لأنه لا يتبين فيه الإعراب ، فأما مع الظاهر فلا ؛ ولكن إذا خففوها رفعوا » اه

ومن هـذا النقل عن الفراء تعلم أن ابن هشام قد وهم فى إطلاقه النقل عن الكوفيين أنهم زعموا أن « أن » إذا خففت لم تعمل شيئا ؛ وصواب الأمر أن يخصص النقل عنهم بأنهم يذهبون إلى إهمالها إذا كان اسمها ظاهرا ، كما هو نص الفراء الذى قدّمناه ، فأما إذا كان اسمها ضميرا - وهو

وقوله :

٢٨١ — بِأَنْكَ رَبيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعُ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَـكُونُ الثِّمَالاَ

فضرورة .

المراد بقوله « المكنى » — فهم يعملونها ، إلا أن يدّعى مدّع أن هذا الذى نقلناه رأى الفراء وحده ، ولم يشاركه فيه بقية الكوفيين ، وهذا المزعم لايثبت إلا أن يجىء النصّ الذى يثبت أن الفراء لم يوافق ماعليه أصحابه

٢٨١ — هـذا البيت من قصيدة طويلة نسبها أبو عمرو لعمرة بنت العجلان أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان الكاهلى ، ونسبها غيره لأخته جنوب ، والأخير أعرف وأشهر (انظر شرح الشاهد رقم ٦٧) وأوّل الكلمة قولها :

سَأَلْتُ بِعَمْرٍو أَخِى صَحْبَهُ فَأَفْظَعَنِى حِينَ رَدُّوا السُّؤَالاَ
فَقَالُوا : أُتِيحَ لَهُ نَائِمًا أَعَزُّ السِّبَاعِ عَلَيْـهِ أَحَالاَ
أُتِيـحَ لَهُ نَمِرَا أَجْبُلٍ فَنَالاَ لَعَمْرُكَ مِنْـهُ مَنَالاَ
فَأَقْسَمْتُ يَا عَمْرُو لَوْ نَبَّهَاكَ إِذًا نَبَّهَا مِنْكَ أَمْرًا عُضَالاَ
إِذًا نَبَّهَا لَيْثَ عِرِّيسَـةٍ مُفِيدًا مُفِيتاً نُفُوساً وَمَالاَ
إِذًا نَبَّهَا غَـيْرَ رِعْدِيدَةٍ وَلاَ طَائِشًا دَهِشًا حِينَ صَالاَ
هِزَبْرًا فَرُوساً لِأَعْـدَائِهِ هَصُوراً إِذَا لَقِىَ الْقِرْنَ صَالاَ

وقبل بيت الشاهد قولها :

وَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أُغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ

اللغة : « سألت بعمرو — إلخ » الباء بمعنى عن ، وأخى : عطف بيان لعمرو ، وصحبه : مفعول سألت ، وصحب : جمع صاحب كشهد جمع شاهد ، وأفظعنى : هدّنى قبحه وشدّته ، و يقال : أفظع الأمر إفظاعا ، وفظع فظاعة ، إذا جاوز الحدّ فى القبح « أتيح » بالبناء للمجهول — قضى وقدّر ، والهاء فى « له » لعمرو ، و « نائما » حال من هذه الهاء « أعزّ » بالعين والراء المهملتين — وهو المتناهى فى سوء الخلق ، و « أعزّ » نائب فاعل أتيح « أحالا » قال السكرى : أى : ركب عليه فقتله « نمرا أجبل » هو مثنى نمر ، وهو حيوان مفترس معروف ، و « أجبل » جمع جبل ، ومن هذا تعرف مقدار التصحيف الذى فى عبارة العينى « المرملون » جمع مرمل ، وهو اسم فاعل من أرمل القوم ، إذا نفد زادهم ، وروى بدله « والمجتدون » وهو جمع المجتدى ، وهو طالب الجداء ،

... ...

والجداء : العطية « اغبر أفق » إنما يكون اغبراره فى الشتاء ، وهو عندهم زمان القحط والحاجة « شمالا » بفتح الشين ، وتكسر — وهى ريح تهب من ناحية القطب ، وهذا اللفظ حال ، وتخصيص هـذا الوقت بالذكر لأنه وقت تقلّ فيه الأرزاق وتنقطع السبل ويثقل فيـه الضيف ؛ فالجود فيه غاية لاتدرك « بأنك ربيع » أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع: كثير نفعه واصل سيبه « غيث » أصـله المطر ، ولما كان الكلأ ينبت بالأمطار صح أن يراد منه الكلأ ، كما أراده الشاعر من ضمير السماء فى قوله :

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابا

ولهذا وصفت الربيع فى بيت الشاهد بقولها «مريع» وهو الخصيب ، وهو بفتح الميم أو ضمها ، وفى القاموس : « مرع الوادى مثلثة الراء مراعة : أكلأ ، كأمرع » اه « الثمالا » بكسر الثاء المثلثة : هو الذخر والغياث

الإعراب : «بأنك» الباء حرف جر ، أن: مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، والكاف ضمير الخطاب اسم أن « ربيع » خبر أن ، وأن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقولها « علم » فى البيت السابق « وغيث » معطوف على ربيع « مريع » صفة لغيث «وأنك» الواو عاطفة ، أن : مخففة من الثقيلة مؤكدة عاملة ، والكاف اسمه «هناك» ظرف مكان متعلق بقوله « الثمالا» الآتى ؛ لما فيه من معنى المشتق « تكون » فعـل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « الثمالا » خبر تكون ، والألف للإطلاق ، وجملة تكون فى محل رفع خبر أن

الشاهد فيه : قوله « بأنك ربيع ... وأنك تكون الثمالا » حيث أتى فى الموضعين بأن المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم وخبر ، وجاء باسمها فى الموضعين ضمير مخاطب مذكور ، والأصل أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا

وكلام أكثر العلماء صريح فى أن الإتيان باسم أن ضمير مخاطب شاذ لا يجىء إلا فى ضرورة الشعر ، وأن ذكر هذا الضمير كذلك شاذ لا يقع إلا فى ضرورة الشعر

لـكن فى عبارة ابن هشام مايفيد أن فى ذلك خلافا ، قال فى المغنى : « وشرط اسمها (يريد أن المخففة) أن يكون ضميرا محذوفا ، وربما ثبت كقوله :

* فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ ... البيت *

وهو الشاهد السابق ، وهو مختص بالضرورة على الأصح » اه

وفى عبارة ابن مالك مايفيد أن اسمها لايلزم أن يكون ضمير شأن محذوف ، بل يجوز أن يكون ضمير غائب غير ضمير الشأن ، أو ضمير مخاطب ، لـكن يكون محذوفا على أى حال ، قال : «إذا

(وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أنْ) نحو « علمت أنْ زَيْدٌ قائمٌ » فأن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، و « زيد قائم » جملة فى موضع رفع خبرها .

﴿ تنبيه ﴾ أنّ المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة ، لأن لفظها كلفظ عَضَّ مقصودا به الماضى أو الأمر ، والمكسورة لاتشبه إلا الأمر ، كجِدَّ ، فلذلك أوثرت أنّ المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف ، وذلك بأن جعل اسمها محذوفا ، لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ، ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ، ولا تطلب المكسورة ماتعمل فيه إلا من جهة الاختصاص ، فضعفت بالتخفيف ، وبطل عملها ؛ بخلاف المفتوحة .

(وَإنْ يَكُنْ) صدرُ الجملة الواقعة خبر « أن » المفتوحه المخففة (فِعلاً وَلَمْ يَكُنْ) ذلك الفعل (دُعَا * وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعاَ ، فَالأَحْسَنُ) حينئذ (الْفَصْلُ) بين « أن » وبينه (بِقَدْ) نحو « وَنَعْلَمَ أنْ قَدْ صَدَقْتَنَا » وقوله :

أمكن جعل الضمير المحذوف ضمير غائب غير الشأن أو ضمير حاضر فهو أولى » اه

ووافقه أبو حيان فقال : « لايلزم أن يكون ضمير شأن كما زعم بعض أصحابنا ، بل إذا أمكن تقديره بغيره قدر » اه كلامه

والذى زعم أبو حيان أنه قول لبعض أصحابه هوقول ابن الحاجب ، وهو المنقول عن سيبويه رحمه الله ، وهو الذى حمل الشارح كلام النظم عليه ، وإن كنا لانوافقه على ذلك الحمل ؛ لأن حمل كلام الرجل على مايوافق مذهبه أولى ، وأنت قد سمعت مقالة ابن مالك ، وهى صريحة فى أنه يرى جواز أن يكون ضميرا محذوفا غير ضمير الشأن ، بل هى صريحة فى أنه يرجح ذلك

وعلى كلام سيبويه يكون فى بيت الشاهد فى كلا الموضعين شذوذ من ناحيتين (الأولى) أن الاسم ضمير غير ضمير الشأن (الثانية) أنه مذكور لامحذوف ، وفيه شذوذ من ناحية واحدة على كلام ابن مالك وأبى حيان ، وهى الثانية ، وعلى غير الأصح فى كلام ابن هشام لا يكون شاذا

وفى قوله « بأنك ربيع » شذوذ ثالث ، وهو مجىء الخبر مفردا ، والأصل أن يكون جملة كما هو واضح من عبارة المصنف والشارح ، لكنه لما أظهر الاسم كان كأنه جعلها كالمشددة ، فجاء بالخبر مفردا ، قال ابن هشام : «وشرط خبرها أن يكون جملة ، ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم ، فيجوز الأمران ؛ وقد اجتمعا فى قوله : ✡ بأنك ربيع . . البيت ✡ » اه ، وللدمامينى فى هذا المقام بحث ذكره فى حاشيته على المغنى (ج ١ ص ٦٦) فراجعه إن شئت ، وهو يفسر لك التنبيه الآتى فى كلام الشارح

٢٨٢ — شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَائِنٌ وَأَنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاء وَتُثْبِتُ

٢٨٢ — لم أعثر لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، وهو من شواهد الناظم فى شرح الكافية ولم أجد أحدا استشهد به قبل الشارح سواه

اللغة : « خط » بالبناء للمجهول ـ أصله كتب ، والخط : الكتابة ؛ وأصل هذه المادّة أنهم كانوا يقولون للكلأ إذا لم يعم : خطوط ، ويقولون للطريقة المستطيلة فى الشيء : خطّ ، فلما كانت الكتابة تشبه هذه الصور سموها خطا ، وأراد الشاعر كتابة الأمور التى قضى على الإنسان أن يعملها « وأنك تمحو ـ إلخ » أخذه من معنى قوله تعالى (يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ)

الإعراب : « شهدت » فعل وفاعل « بأن » الباء حرف جرّ ، أن : مخففة من الثقيلة عاملة مؤكدة ، واسمها ضمير شأن محذوف « قد » حرف تحقيق « خط » فعل ماض مبنى للمجهول « ما » اسم موصول : نائب فاعل خط « هو كائن » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بشهد « وأنك » الواو عاطفة ، أنّ : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « تمحو » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر أنّ « ما » اسم موصول : مفعول لتمحو « تشاء » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتشاء « وتثبت » جملته معطوفة على جملة تمحو ، وله مفعول محذوف مماثل لمفعول تمحو ، والتقدير : تمحو الذى تشاؤه وتثبته ، والمراد تمحو الذى تشاء محوه وتثبت الذى تريد إثباته

الشاهد فيه : قوله « بأن قد خط ـ إلخ » حيث استعمل فيه « أن » المفتوحة الهمزة مخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو ضمير شأن محذوف ، وفى خبر هو جملة فعلية مقترنة بقد

وذلك أن « أن » المخففة من الثقيلة إما أن يكون اسمها مذكورا شذوذا ، على ماتقدّم إيضاحه فى الشاهدين السابقين و بيان حكمه ، وإما أن يكون اسمها محذوفا ؛ فإن كان اسمها مذكورا ساغ أن يكون خبرها جملة ، وأن يكون مفردا ، وتقدّم ذلك عن ابن هشام ، وهى حينئذ لاتلتبس ولا يكون أمرها خفيا ، وإن كان اسمها محذوفا لم يجز أن يكون خبرها إلا جملة ؛ غيرأنها إما أن تكون جملة اسمية وإما أن تكون جملة فعلية ؛ فإن كانت جملة اسمية لم تحتج إلى فاصل يفصل بينها و بين « أن » ، ومثال ذلك ماذكره الشارح بقوله « نحو علمت أن زيد قائم ؛ فأن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، وزيد قائم : جملة فى موضع رفع خبرها » اهـ ، وشاهد ذلك قول أعشى قيس :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

فأن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وهالك : خبر مقدّم ، وكل : مبتدأ مؤخر ، والجملة

... ...

فى محل رفع خبر أن، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

رَأَيْتكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ خَامِلُ

فأن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و «هو خامل» جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبرها ، ومثلهما قول الآخر :

فَكَانَ لَهَا وُدِّى وَرِيقَةُ مَيْعَتِى وَلِيدًا ، إِلَى أَنْ رَأْسِىَ الآنَ أَشْيَبُ

فأن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ورأسى أشيب : جملة من مبتدأ و خبر فى محل رفع خبر أن .

و إن كانت جملة الخبر فعلية ؛ فإن كان فعلها جامدا ، أو فعل دعاء ، أو تقدّم على « أن » فعل من أفعال اليقين ؛ لم يلزم أن يفصل بين « أن » وجملة خبرها بفاصل ما ، خلافا للفراء وابن الأنبارى فى الأخير ، و إن لم يوجد واحد من هذه الثلاثة ؛ لزمك أن تفصل بواحد من الأشياء التى عدّدها الناظم والشارح

فإن قلت : فلماذا لزمنى الفصل إذا لم يوجد واحد مما ذكرت ؟

قلت : « أن » بفتح الهمزة وسكون النون كما تكون مخففة من الثقيلة مؤكدة ، تكون مصدرية ناصبة للفعل المضارع ، ولما كانت « أن » المصدرية لاتدخل على الجمل الاسمية ، ولا على الجمل الفعلية التى فعلها جامد أو دعاء على الراجح ، وكانت كذلك لاتقع بعد مايدل على العلم على الراجح أيضا ، أمنوا التباس الأمر فى هذه المواضع بينهما ؛ فلم يحتاجوا إلى مايميز إحداها عن الأخرى ، ولكن لما كانتا تستويان فى الوقوع بعد الظن ، وفى وقوع الجمل الفعلية غير ماذكرنا بعدها ؛ أرادوا أن يميزوا لك واحدة منهما بعلامة إذا رأيتها عرفت شأنها ، فالتزموا أن يفصلوا بين المؤكدة ومدخولها بما ذكرنا ؛ فاذا سمعت قائلا يقول : «حسبت أن قد جاء محمد» أيقنت أنها المخففة من الثقيلة ، وإذا سمعته يقول : « حسبت أن جاء علىّ » تأكدت أنها المصدرية ، وهذا ظاهر إن شاء الله

فتحصل لك من هذا الكلام (أوّلا) : أنّ أن الواقعة بعد مايفيد اليقين ، والواقعة قبل الجمل الاسمية ، والواقعة قبل الأفعال الجامدة ، والواقعة قبل هذه الفواصل المذكورة ؛ لاتكون إلا مخففة من الثقيلة ؛ و (ثانيا) أن أن الواقعة بعد مالايفيد يقينا ولاظنا ، والواقعة بعد ما يفيد الظنّ من غير فصل بين أن والفعل بأحد هذه الفواصل المذكورة ليست إلا مصدرية ؛ وكذلك الواقعة فى صدر الكلام نحو قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) ليست إلا مصدرية ؛ وهذا الذى ذكرناه هو مذهب جمهرة النحاة ، وفى بعض هذه الأمور خلاف سنذكر بعضه هنا ونرجىء باقيه إلى باب نواصب المضارع

فإن قلت : فهل تقع المخففة بعد غير مايفيد اليقين والظنّ ؟

قلت : هى لا تقع غالبا إلا بعد فعل يفيد اليقين أو الظنّ ، وتشركها المصدرية فى الثانى ،

(أَوْ نَـفْيٍ) بلا ، أو لَنْ ، أو لم ، نحو « وَحَسِبُوا أَلاَّ تَـكُونُ فِتْنَةٌ » « أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ » « أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » (أَوْ) حرف (تَنْفِيسٍ) نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) وقوله :

٢٨٣ — وَاُعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

ويندر جدًّا أن تقع بعد غير ما يفيد أحدهما ، وأكثر العلماء على أن وقوعها بعد ما يفيد غير اليقين والظنّ شاذّ ، ومنه قول كثير :

تُمَنِّيكَ نَفْسٌ أَنْ سَتَدْنُو ، وَلَوْ دَنَتْ ... دَنَتْ وَهْيَ لاَ بِالْوَصْلِ يَدْنُو سُرُورُهَا

ومثله قول الفرزدق :

أَبِيتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي ... وَهَلْ هُوَ مَقْـدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا

ومنه قول الآخر :

رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ ... فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ خَامِلُ

وقول الآخر :

فَـكَانَ لَهَـا وُدِّى وَرِيقَةُ مَيْعَتِي ... وَلِيداً إِلَى أَن رَأْسِيَ الآنَ أَشْيَبُ

فقد أوقع كثير والفرزدق « أن » المخففة بعد فعل التمنى ، قال الناظم فى شرح الـكافية : « وهو غريب » اهـ ، وقد أوقع من بعدهما « أن » المخففة غير مسبوقة بعلم ولاظنّ

وقد ذهب جار الله إلى أن « أن » إذا كانت مؤكـدة غير مخففة لم تدخل إلا على اليقين أو الظنّ أيضا ، وخالفه فى ذلك المحققون ، وهو محجوج بورود وقوعها بعد التمنى كثيرا كقول كثير عزة :

وَدِدْتُ — وَمَا تُغْنِي الْوَدَادَةُ — أَنَّنِي ... بِمَا فِي فُؤَادِ الْحَاجِبِـيَّةِ عَالِمُ

وقد ذهب ابن الحاجب إلى جواز دخول أن المصدرية على الفعل الجامد ، وعنده أن المصدر إما أن يكون من لفظ الفعل ، وإما أن يكون من المعنى ، ولـكن الراجح الذى عليه جمهرة النحويين هو ماذكرناه فى صدر هذا المبحث

٢٨٣ — أنشد أبو علىّ هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وهو بيت من الـكامل ، ووهم العينى فى زعمه أنه من الرجز المسدس . . . ومفردات البيت ومعناه فى غاية الظهور

الإعراب : « اعلم » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « فعلم » مبتدأ « المرء » مضاف إليه « ينفعه » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى « علم المرء » وهو فاعله ، والضمير البارز العائد إلى « المرء » مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ ،

... ...

وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها معترضة بين « اعلم » ومفعوليه « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف « سوف » حرف دالّ على التسويف ، خاص بالدخول على الفعل المضارع « يأتى » فعل مضارع « كل » فاعل « ما » اسم موصول مجرور محلا بالإضافة إلى كل « قدرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول ، وجملة « يأتى » مع فاعله فى محل رفع خبر «أن» المخففة من الثقيلة ، وأن وما دخلت عليه سدّت مسدّ مفعولى اعلم

الشاهد فيه : قوله « واعلم . . . أن سوف يأتى » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة المؤكدة ، وأعملها فى ضمير الشأن المحذوف ، وفى جملة « يأتى كل » وفصل بين « أن » وجملة خبرها بحرف التسويف الذى هو « سوف » ؛ وقد فصلنا ذلك فى شرح الشاهد السابق .

واعلم أن العلماء قد اختلفوا فى السبب الذى دعا إلى الفصل بين أن المخففة من الثقيلة والفعل غير الدعاء وغير الجامد بأحد هذه الفواصل المذكورة ؛ فالجمهور منهم على أن هذا الفصل للتفرقة بين أن المخففة من الثقيلة والمصدرية ، وذهب قوم إلى أن هذا الفصل لجبر الوهن الذى أصاب أن المؤكدة بتخفيفها ؛ وعلى هذا الرأى لا تكون أن مخففة من الثقيلة إلا حيث يوجد بعدها واحد من هذه الفواصل إلا مع الجملة الاسمية

وأنت إذا تدبرت فى هذا الكلام علمت أن الفصل فى مثل هذا البيت ليس لازما عند الجمهور؛ لأن الفصل عندهم إنما هو للتفرقة بين « أن » المصدرية والمخففة من الثقيلة كما قلنا ، والأولى لا تقع بعد فعل دال على اليقين ، فالفعل المتقدّم ههنا كاف فى حصول هذا الفرق

فإن ذهبت مع من ذهب إلى أن الفصل بأحد المذكورات لجبر ما فات « أن » بتخفيفها ، وتعويضها مما حذف منها ؛ لزمك اعتبار الفصل واجبا ؛ ولكنه يشكل بأنهم لم يفصلوا إذا كانت جملة الخبر اسمية مع وجود السبب

وقد ذهب الفراء وابن الأنبارى إلى أن الفصل واجب ، سواء أكان السابق فعل يقين أو ظن ، وذلك مبنىّ عندهما على أن « أن » المصدرية تقع بعد فعل دال على العلم غير مؤول بالظن ، وليس سببه أنهما يقولان إن سبب الفصل هو جبر الوهن الذى أصاب أن بالتخفيف ، بل عندهما أنّ سببه قصد التفرقة بين المخففة والمصدرية ، وذهبا فى قول النابغة الذبيانى :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَهُ وَأَثَّلَ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ

أَكَبَّ على فَأْسٍ يُحِدُّ غُرَابَهَا مُذَكَّرَةٍ مِنَ المَعَاوِلِ بَاتِرَهْ

إلى أن « رأى » علمية ليس مرادا بها الظنّ ، و « أن » مصدرية

وهذا البيت عند جمهرة العلماء مخرّج على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، لامصدرية ، واسمها ضميرشأن محذوف ، وجملة « ثمرالله ماله » فى محل رفع خبر « أن » المخففة ، و « أن » ومادخلت

(أَوْ لَوْ) نحو « وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » (وَقَلِيلٌ) فى كتب النحاة (ذِكْرُ لَوْ) وإن كان كثيرا فى لسان العرب ، وأشار بقوله « فالأحسن الفصل » إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل ، كقوله :

٢٨٤ — عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

عليه فى تأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولى « رأى » ، والفصل عند الجمهور غير حتم فى هذا الموضع كما علمت فى شرح الشاهد السابق ، فإن رأيت تحتمه للسبب الذى قدّمنا كان تركه فى هذا البيت شاذا

٢٨٤ — لم أجد أحدا من العلماء نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « يؤملون » بالبناء للمجهول ، و بتضعيف الميم — من التأميل ، وهو الرجاء ، وباب مجرده نصر « سؤل » بضم السين وسكون الهمزة : هى الأمنية ، ومنه قوله تعالى : (قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَىٰ)

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف « يؤمّلون » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعله ، والجملة فى محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة « فجادوا » الفاء عاطفة ، جادوا : فعل وفاعل « قبل » ظرف منصوب بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول ، منصوب بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعله ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجاد أيضا « سؤل » مجرور بالإضافة إلى أعظم

الشاهد فيه : قوله « علموا أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى الاسم الذى هو ضمير الشأن المحذوف ، وفى الخبر الذى هو جملة « يؤملون » ولم يفصل بين « أن » وجملة الخبر بفاصل من الفواصل المعروفة ، مع أن الفعل متصرف غير دعاء ؛ لوقوع « أن » هذه بعد فعل اليقين الذى لاتقع بعده المصدرية

وقد اختلفت كلمة العلماء فى ترك الفصل والحالة هذه؛ فظاهر عبارة النظم أنه حسن لاضرر فيه ؛ وهو مختصّ بما إذا تميزت بسبق العلم عندنا ، وذهب جماعة إلى أنه قبيح ، ومن أجله حمل العلامة الصبان قول الناظم « فالأحسن الفصل » على أن أفعل التفضيل على غير بابه ، وعبارة الرضى أن عدم الفصل شاذ مطلقا ، وأنت إذا رجعت إلى ما كتبناه على الشواهد السابقة أمكنك أن توفق بين هذه الآراء كلها .

فان قلت : فلماذا لاتجعل رفع المضارع بثبوت النون دليلا على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، لامصدرية ، من قبل أن المصدرية ينتصب بعدها المضارع ؟

وقوله :

٢٨٥ — إِنِّى زَعِيمٌ يَا نُوَيْقَةُ إِنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزَاحِ
وَنَجَوْتِ مِنَ عَرَضِ الْمَنُو نِ مِنَ الْعَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلَاحِ

قلت : قد ذهب إلى هذا بعض الكاتبين ، وهوعندى مذهب غير مستقيم ؛ لأنك قد علمت فى شرح الشاهد رقم (٤١) أن المضارع قد يرتفع بعد « أن » المصدرية تشبيها لها بما أختها ، وأن ذلك لغة من لغات العرب ، وسمعت شواهد ذلك ؛ فلايسوغ بعد هذا كله اعتبار الرفع دليلا على واحدة منهما بعينها ، و بقى الاستدلال الصحيح بأن الفعل السابق دالّ على اليقين .

فإن قلت : فقد أخبرتنى آنفا أن ابن الأنبارى والفراء يجيزان وقوع المصدرية بعد أفعال اليقين ، وعندك أن ارتفاع المضارع ليس دليلا على أن « أن » مصدرية ؛ فهل يجوز لى أن أعتبر « أن » فى هذا البيت مصدرية عند الفراء وابن الأنبارى ؟

قلت : لايجوز ذلك فى هذا البيت ، ألا ترى أن الشاعر قد قال « قبل أن يسألوا » فنصب المضارع بأن لما كانت مصدرية ألبتة ، فعلمنا من هذا أنه لايجوز اعتبار « أن » فى قوله « أن يؤملون » مصدرية ؛ لأنك لو اعتبرتها كذلك للزمك أن تجمع فى البيت الواحد بين لغتين : إحداهما تنصب بأن ، والأخرى لاتنصب بها ، وهو لايجوز

٢٨٥ — هذه الأبيات أنشدها الفراء عن القاسم بن معن قاضى الكوفة

اللغة : « زعيم » كفيل ، ومنه قوله تعالى : (وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ) « نويقة » تصغير ناقة « الرزاح » — بفتح الراء والزاى مخففة — مصدر زرحت الناقة ترزح — من باب منع — رزاحا ورزوحا — والأخير بضم الراء — إذا سقطت من الإعياء هزالا ، وقولهم : رزح فلان ، معناه ضعف وذهب ما فى يده ، وأصله من رزاح الإبل إذا ضعفت ولصقت بالأرض ؛ فلم يكن بها نهوض ورواه فى اللسان (زوح ، طلح) هكذا :

* إِنْ أَمِنْتِ مِنَ الزَّوَاحْ *

وقال : «والزواح : التباعد عن ثعلب » اه « الطلاح » بكسر الطاء — جمع طلحة — بفتح فسكون قال فى اللسان : « وقال أبو حنيفة الطلح : أعظم العضاه وأكثره ورقا وأشدّه خضرة ، وله شوك ضخام طوال ، وشوكه من أقل الشوك أذى ، وليس لشوكته حرارة فى الرجل ، وله برمة طيبة الريح ، وليس فى العضاه أكثر صمغا منه ولا أضخم ، ولا ينبت الطلح إلا بأرض غليظة شديدة خصبة ، واحدته طلحة ، و بها سمى الرجل ، قال ابن سيده : وجمعها عند سيبويه طلوح ، كصخرة وصخور ، وطلاح ، قال : شبهوه بقصعة وقصاع ، يعنى أن الجمع الذى هو على فعال إنما هو للمصنوعات

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية ، أو فعلية فعلها جامد ، أو دعاء ، فلا تحتاج إلى فاصل ، كما هو مفهوم الشرط من كلامه ، نحو « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » « وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا » .

كالجرار والصحاف ، والاسم الدالّ على الجمع ــ أعنى الذى ليس بينه و بين واحده إلا هاء التأنيث ــ إنما هو للمخلوقات ، نحو النخل والتمر ، و إن كان كل واحد من الحيزين داخلا على الآخر ، قال:

* إنى زعيم . . . البيتين * » اه

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، و ياء المتكلم اسمه « زعيم » خبر إن «يا» حرف نداء « نويقة » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « إن » شرطية « أمنت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله « من الرزاح » جار ومجرور متعلق بأمن « ونجوت » الواو عاطفة، نجوت: فعل ماض ، معطوف على فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله «من عرض» جار ومجرور متعلق بنجا « المنون » مضاف إليه « من العشىّ إلى الصباح » جاران ومجروران يتعلقان بنجا أيضا ، وفيهما دليل للأخفش والكوفيين على أن « من » الجارّة تأتى لابتداء الغاية فى الزمان ، كما تأتى لابتداء الغاية فى المكان « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير خطاب محذوف ، والتقدير : أنك ــ إلخ ، كذا قيل ، ولايمتنع أن يكون ضمير شأن محذوف « تهبطين » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، و ياء المخاطبة فاعله ، والجملة فى محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة « بلاد » مفعول به ، نصب توسعا ، وأصله ظرف « قوم » مضاف إليه « يرتعون » فعل مضارع ، فاعله واو الجماعة ، والجملة فى محل جرّ صفة لقوم « من الطلاح » جار ومجرور متعلق بيرتع

الشاهد فيه : قوله « أن تهبطين » حيث استعمل فيه أن المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو ضمير الخطاب المحذوف ، وخبر هو جملة « تهبطين » ولم يفصل بين « أن » وجملة خبرها بفاصل من الفواصل المعروفة ، مع أن جملة الخبر فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء

قال ابن منظور : « وأن ههنا : يجوز أن تكون الناصبة للاسم مخففة منها ، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل » اه ، وهذا هو تخريج الشارح رحمه الله تبعا لقوم من النحاة

وأنت إذا تبصرت فيما ذكرناه لك سابقا ، ورأيت أن السابق على « أن » هذه فى بيت الشاهد ليس دالا على اليقين ولا على الظنّ ترجح عندك تخريج البيت على أن « أن » مصدرية لا مخففة من الثقيلة ، وأنها أهملت فلم تنصب المضارع حملا على ما المصدرية

وعندى أن هذا التخريج خير من تخريج الشارح ؛ لأن إهمال «أن» لغة من لغات العرب كما نقلناه عن جار الله فى شرح الشاهد (رقم ٤١) ، وأما ترك الفصل بين المخففة وخبرها من غير سبق علم ، ومع تصرّف الفعل ؛ فشاذ إجماعا ؛ فيكون التخريج عليه ضعيفا

(وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا) حملا على أن المفتوحة (فَنُوِي * مَنْصُوبُهَا) وهو ضمير الشأن كثيرا (وَثَابِتاً أَيْضًا رُوِي) وهو غير ضمير الشأن قليلا كمنصوب أنْ ، فمن الأول قوله :

٢٨٦ — وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّـــانِ

---

٢٨٦ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ، ولم ينسبه أحد من شرّاحه إلى قائل معين ، وقال البغدادى : « هو أحد الأبيات الخمسين التى لايعرف لها قائل » اه

اللغة : « وصدر » روى فى مكانه « ووجه » وهى رواية سيبويه ، وروى « ونحر مشرق اللون » فمن روى « وصدر » فالهاء من قوله « ثدياه » عائدة إليه ، ومن روى « ووجه » أو « ونحر » فالهاء من « ثدياه » تعود إليه بتقدير مضاف ، أى : كأن ثديا صاحبه ؛ والصدر والوجه : معروفان ، والنحر : موضع القلادة من الصدر «مشرق » اسم فاعل من أشرق ، بمعنى أضاء «حقان» مثنى حق — بضم الحاء — وهو الوعاء ، قال فى اللسان : « والحق والحقة — بالضم — معروفة ، هذا المنحوت من الخشب والعاج وغير ذلك مما يصلح أن ينحت منه ، عربى معروف ، قد جاء فى الشعر الفصيح ، قال الأزهرى : وقد تسوّى الحقة من العاج وغيره ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

وَثَدْياً مِثْلَ حُقِّ العَاجِ رَخْصـــاً حَصَاناً مِنْ أَكُفِّ اللاَّمِسِـــينَا

قال الجوهرى : والجمع حق — بضم فسكون — وحقق — بضم ففتح — وحقاق — بكسر الحاء — قال ابن سيده : وجمع الحق : أحقاق ، وحقاق — بكسر الحاء — وجمع الحقة : حقق — مثل غرفة وغرف » اه ، وتشبيه الثديين بالحقين فى بيت الشاهد فى نهودها واكتنازها

الإعراب : « وصدر » يروى بالرفع و بالجرّ ، فمن رفعه فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، أى ولها صدر ، مثلا ، ومن جرّه فعلى أن الواو واو ربّ « مشرق » صفة لصدر ، وهو مضاف ، و « اللون » مضاف إليه «كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة « ثدياه » يروى بالألف علامة الرفع ، و بالياء علامة النصب ، فمن رواه بالياء فعلى أن كأن عاملة فيه على أنه اسمها ، ومن رواه بالألف فعلى أن كأن مهملة فى اللفظ لافى التقدير ؛ لأنها ناصبة لضمير محذوف هو ضمير الصدر ، والتقدير : كأنه ثدياه إلخ ، وعليه يكون ثدياه مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وضمير الصدر مضاف إليه ، حقان : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر كأن ، وعلى رواية ثدييه يكون حقان خبر كأن

الشاهد فيه : قوله « كأن ثدياه حقان » حيث استعمل فيه « كأن » التشبيهية مخففة من الثقيلة ، ورفع بعدها المبتدأ والخبر ، وللعلماء فى توجيه ذلك عبارات ، فذهب سيبويه رحمه الله إلى أن « كأن » إذا خففت لزم فيها أمران (الأوّل) ألا تعمل فى اللفظ (والثانى) أن تعمل فى التقدير ؛ فظهور نصب الاسم بها مخففة عنده خاص بضرورة الشعر ، ومجىء الاسمين مرفوعين

وقوله :

٢٨٧ — وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

بعدها غير مانع من اعتبارها عاملة ؛ لأن اسمها حينئذ يكون ضميرا محذوفا ، فإن كان يمكن جعله ضميرا غير ضمير الشأن حسن؛ وذلك إذا كان الكلام خطابا أو تقدم له ذكر ؛ فيقدر ضمير مخاطب على الأول وضمير غيبة على الثانى ، وإن لم يمكن واحد منهما فهو ضمير الشأن ألبتة ، وعلى هذا تكون رواية النصب فى بيت الشاهد ضعيفة مرجوحة ، ورواية الرفع هى الفصيحة المستعملة، وتخريجها على ماسمعت ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) : « وروى الخليل أن ناسا يقولون : إن بك زيد مأخوذ — برفع الاسمين — فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز فى الشعر ، نحو قوله ✲ ويوما توافينا ... البيت ✲ وقوله ✲ ووجه مشرق اللون ... البيت ✲ لأنه لايحسن ههنا إلا الإضمار » اهـ ، وظاهر عبارة الزمخشرى أن «كأن» إذا خففت بطل عملها ، وأن الاسمين المرفوعين بعدها مبتدأ وخبر من غير تقدير ، وأن إعمالها ظاهرا جائز ، إلا أنه أقل من إهمالها ؛ فانه قال فى المفصل: « وتخفف كأن فيبطل عملها ، ومنهم من يعملها » اهـ ؛ إلا أن شارحه ابن يعيش حمل كلامه على غير ما يظهر منه ؛ ليوافق به مذهب سيبويه ، فقال : « قوله فيبطل ، يريد : يبطل عملها ظاهرا » اهـ ، يعنى وأما فى التقدير فهى عاملة ، على نحو ماتبين فى تقرير مذهب سيبويه ، وقد بقى مخالفا لسيبويه فى ناحية أخرى ، ذلك أن سيبويه قال : « لأنه لايحسن ههنا إلا الإضمار » ومعناه أن عملها لفظا غير حسن ، وجار الله قال : «ومنهم من يعملها» ومراده إعمالها لفظا ، ولم يتعرض لأنه ضرورة أو قبيح ، وكلام المحقق الرضى تبعا لابن الحاجب صريح فى أن إعمالها مخففة فصيح ، وإهمالها — يعنى لفظا — أفصح منه ، ومثله فى كلام التبريزى ، وهو خلاف ما علمت . وقال الأعلم : « والوجه الرفع إذا خففت ؛ لخروجها عن شبه الفعل فى اللفظ » اهـ ، ويمكن حمله على نحو ماحمل ابن يعيش عليه كلام الزمخشرى ، وعدّ ابن عصفور نصب الاسم بعد المخففة من ضرورات الشعر

٢٨٧ — هذا البيت لباعث — ويقال : باغت — بن صريم — بفتح الصاد ، وضبطه فى اللسان بضمها — اليشكرى ؛ ويقال : هو لكعب بن أرقم اليشكرى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١)

اللغة : « مقسم » بزنة اسم المفعول من مضعف العين — قال الأعلم : « والمقسم : المحسن ، وأصله من القسمات ، وهى مجارى الدموع فى أعالى الوجه ، ويقال لها أيضا : التناصف ؛ لأنها فى منتصف الوجه إذا قسم ، وهى أحسن مافى الوجه وأنوره ، فينسب إليها الحسن فيقال له : القسام ؛ لظهوره هناك وتبينه » اهـ ، والقسام — بفتح القاف — الجمال والحسن ، قال بشر بن أبى خازم :

✲ يُشَنُّ عَلَى مَرَاغِمِهَا القَسَامُ ✲

... ...

وقال الربيع بن أبي الحقيق :

بِأَحْسَنَ مِنْهَا وَقَامَتْ تُرِيـــكَ وَجْهاً كَأَنَّ عَلَيْهِ قَسَامَا

وفى حديث أم معبد «قسيم وسيم» القسامة : الحسن ؛ ورجل مقسم الوجه ، أى : جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال ، اهـ عن اللسان «تعطو» قال الأعلم : «العاطية : التى تتناول أطراف الشجر مرتعية، والوارق: المورق ، وفعله أورق ، وهو نادر ، والسلم: شجر بعينه » اهـ وقد روى صاحب اللسان بعد بيت الشاهد ثلاثة أبيات ، وهى :

وَيَوْماً تُرِيدُ مَا لَنَا مَعَ مَا لَهَـا فَإِنْ لَمْ نُنِلْهَا لَمْ تُنِمْنَا وَلَمْ تَنَمْ

نَظَلُّ كَأَنَّا فِي خُصُومِ عَرَامَـــةٍ تُسَمَّعُ جِـيرَانِى التَّأَلِّىَ وَالْقَسَمْ

فقلت لهـا : إلاَّ تَنَاهَىْ فَإِنَّنِى أَخُو النُّكْرِ حَتَّى تَقْرَعِى السِّنَّ مِنْ نَدَمْ

المعنى : قال الأعلم : « وصف امرأة حسنة الوجه فشبهها بظبية مخصبة » اهـ

الإعراب : «يوما» ظرف متعلق بالفعل بعده « توافينا » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة ، ونا : مفعول « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافى « مقسم » صفة لوجه « كأن» حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير غيبة عائد إلى هذه المرأة محذوف ، والتقدير : كأنها « ظبية » خبر كأن « تعطو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الظبية « إلى وارق » جار ومجرور متعلق بتعطو « السلم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة ؛ وإنما سكن لأجل الوقف ، وجملة تعطو وفاعله فى محل رفع ــ على هذا الإعراب ــ صفة لظبية

الشاهد فيه : قوله « كأن ظبية » وههنا أمور لابدّ أن ننبهك إليها .

الأوّل : أنه قد روى قوله « ظبية » على ثلاثة أوجه (الوجه الأوّل) الجر ، وتخريج هذه الرواية على أن « كأن » حرفان لاحرف واحد ؛ أوّلهما الكاف ، وهو حرف تشبيه وجر ، وثانيهما أن ، وهو حرف زائد ، و «ظبية» مجرور بالكاف ، وزيادة أن قليلة نادرة (والوجه الثانى) نصب ظبية ، على أن « كأن » حرف تشبيه ونصب مخففة من الثقيلة ، و « ظبية » اسم كأن منصوب بها ، وخبرها محذوف يرشد إليه المقام ، والتقدير : كأن ظبية هذه المرأة ، فهو من باب التشبيه المقلوب ، وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق قيمة هذا التخريج ، (والوجه الثالث) رفع ظبية ، وهو الوجه الذى أعربنا عليه البيت ، وهو الوجه الذى أتى الشارح بالبيت من أجله

قال الأعلم « الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف كأن ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكأن ، تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل ، نحو : لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كأن ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية

على رواية من رفع فيهما ، وعلى رواية النصب هما من الثانى ، وقد عرفت أنه لا يلزم فى خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة ، كما فى « أنْ » ، بل يجوز أن يكون جملة كما فى البيت الأول ، وأن يكون مفردا كما فى الثانى .

﴿ تنبيه ﴾ إذا كان خبر « كأنْ » المخففة جملة اسميه لم يحتج إلى فاصل ، كما فى البيت الأول ، و إن كانت فعلية فصلت بقد أو لم ، نحو « كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ » وكقوله :

٢٨٨ — لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الحَرْ ... بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

على تقدير كظبية ، وأن : زائدة مؤكدة » اه

الأمر الثانى : قد علمت أن « أنّ » إذا خففت لزم فيها أمران : حذف اسمها ، وكون خبرها جملة ، إلا لضرورة الشعر ، أما « كأن » فليس ذلك بلازم معها ، بل قد يكون الخبر مفردا ، كما فى هذا البيت ، وكما فى قول مجمع بن هلال :

عَبَأْتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيـــلاً وَأَلَّةً ... كَأَنْ قَبَسٌ يُعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

وكما فى قول رجل من بنى سعد بن زيد مناة ، وأورده أبو زيد فى نوادره ، ونسبه فى اللسان لذى الرمة :

تَمَشَّى بِهَا الدَّوْمَاءُ تَسْحَبُ قُضْبَهَا ... كَأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ

إلا أنه إذا كان خبرها مفردا لم يجز أن يكون اسمها ضمير الشأن ؛ من قبل أن ضمير الشأن لا يكون خبره ، إلا جملة ، و إذا كان خبرها جملة جاز أن يكون اسمها ضمير الشأن وأن يكون غيره

وقد روى هـذان البيتان بالأوجه الثلاثة التى روى بها بيت الشاهد ؛ وتقدير البيت الأول « كأنها — أى : الألة — قبس — إلخ » وتقدير البيت الثانى « كأنه — أى : قصبها ، وهو بطنها — بطن حبلى — إلخ »

الأمر الثالث : هل وقوع خبر « كأن » مفردا كما فى بيت الشاهد والبيتين اللذين أنشدناهما خاص بضرورة الشعر أوهو جائز سائغ من غير ضرورة ؟ صرح ابن هشام فى شرح الشواهد بأن مجىء الخبر مفردا مع حذف الاسم شاذ ، وهو ما لا نشايعه عليـه ؛ لأن وروده كثير ، كما فى هذه الأبيات ، ولأن سيبويه قد صرح كما أخبرناك بأن نصب الاسم ظاهرا بها ضرورة ، ومفهوم كلام ابن هشام أن مجىء الخبر مفردا مع ذكر الاسم غير شاذ ، وهو ضدّ كلام سيبويه ، ولإجماع العلماء عليه فى تخريج هذه الأبيات فى رواية الرفع

٢٨٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « يهولنك » يقال : هاله الأمر يهوله ، إذا أفزعه وخوفه « اصطلاء » مصدر اصطلى النار يصطلى بها ، مثل صليها وصلى بها يصلى ، كرضى يرضى ، وقال الحرث بن عباد :

... ...

مَا أَنَا مِنْ جُنَاتِهَا عَلِمَ اللّٰـــهُ وَإِنِّي بِحَرِّهَا اليَوْمَ صَالِ

« لظى الحرب » نارها ، وكنى به عن شدائدها « محذورها » الأمر الذى يتحرز منه « ألما » من الإلمام ، وهو النزول

المعنى : يشجعه على اقتحام أهوال الحرب والخوض فى مكارهها ، و يقول له : لاتفزع من دخولها والاصطلاء بنارها ؛ فإن الذى تحذره وتتحرز منــه من أمورها يشبه أن يكون قد وقع ونزل بك

الإعراب : « لا » نافيــة ، أوناهية « يهولنك » فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، لامحل له على الأوّل ، وهو فى محل جزم على الثانى ، والكاف ضمير المخاطب فى محل نصب مفعول به « اصطلاء » فاعل « لظى الحرب » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى اصطلاء « فمحذورها » الفاء للتعليل ، محذور : مبتدأ ، ها : مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير المحذور محذوف ، والتقدير : كأنه ــ إلخ « قد » حرف تحقيق « ألما » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم كأن ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر كأن ، وجملة كأن مع اسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها تعليلية

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو الضمير المحذوف ، وخبر هو جملة الفعل وفاعله ، وفصل بين « كأن » وجملة خبرها بقد ؛ لأن المقصود الإثبات ، ولو كان المقصود النفى لفصل بلم ؛ كما فى قوله تعالى (كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ .. مر كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسَّهُ ... كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا) ومثل ذلك قول الشاعر :

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونِ إِلَى الصَّفَا أَنِيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وقول الراجز :

فَبَادَ حَتَّـــى لَكَأَنْ لَمْ يَكُنِ فَالْيَوْمَ أَبْكِي وَمَتَى لَمْ يَبْكِنِي

واسمها فى البيت الأوّل ضمير شأن محذوف ، وجملة «لم يكن» خبرها ، وفى البيت الثانى اسمها ضمير عائد إلى الشىء البائد ــ أى : الهالك ــ وجملة « لم يكن » هى الخبر

واعلم أن جملة الخبر قد تحذف و يبقى « قد » وذلك كقول النابغة الذبيانى :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَـــيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّــا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

وهو الشاهد (رقم ٥ وقد تقدّم أوّل الكتاب ص١٣) ، أراد وكأن قد زالت . وحذف هذا الخبر

﴿ خاتمة ﴾ لايجوز تخفيف « لعلّ » على اختلاف لغاتها ، وأما « لـكنّ » فتخفف فتهمل وجوبا ، نحو « وَلٰـكِنِ اللهُ قَتَلَهُمْ » وأجاز يونس والأخفش إعمالهـا حينئذ قياسا ، وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب ، والله أعلم .

جائز سائغ إذا دلت القرينة عليه ؛ من قبل أن أصله خبر المبتدأ ، وهو جائز الحذف ، ومن قبل أن خبر هذه الأدوات يجوز حذفه بلا ضرورة ولا شذوذ

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعـــلم

وقد وافق الفراغ من كتابة هـذه التعليقات إلى هنا فى أصيل يوم الجمعة المبارك الموافق (٢٧ من شهر شعبان عام – ١٣٥٢ الهجرىّ – ١٥ من ديسمبر عام ١٩٣٣ الميلادىّ)

أسأل الله أن يوفق لإتمامه وأن يعين على ذلك بمنه وكرمه آمين ؟ كتبه

أبو رجاء

محمد محيي الدين عبد الحميد

وقد وافق الفراغ من مراجعته للمرة الثانية وتنقيح عباراته والزيادة فى مباحثه ليلة الاثنين الموافق ٢٩ من شهر ربيع الآخر عام ١٣٥٨ – ١٩ يونيه عام ١٩٣٩

وأنا أسأل الله الذى بيــده ملـكوت كل شىء أن يوفقنى ويهـدينى ؛ إنه لاموفق سُو ولا هادى غيره ، آمين ؟